الصارم المسلول

على شاتم الرسول

تأليف

شيخ الإسلام الإمام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي

المعروف بابن تيمية

(المتوفى سنة ٧٢٨ هـ)

خرج أحاديثه

أحمد أبو المجد

دار العقيدة للتراث

رقم الإيداع : ٤٨٤٩ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N
977-5458-94-3

○ الطبعة الأولى ○
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

الناشر
دار العقيدة للتراث

الأسكندرية: ١٠١ ش الفتــــح باكـــــوس ت: ٥٧٤٧٣٢١
القاهـــــرة: ٥ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت: ٠١٠٥٠٦٧٦٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ابن تيمية

١- هو الإمام، القُدْوَة، العالم، الزاهد، الداعى إلى الله بقوله وفعله وصبره وجهاده، الذى ملأ الدُّنيا، وشَغَلَ الناس، شيخ الإسلام، ومُفْتى الأنام، ناصرُ دين الله، ومُحي ما أمات الناسُ قبله من سنة رسوله ﷺ: أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله، المعروف بابن تيمية، الحرَّاني، نزيل دمشق، وصاحب التصانيف الكثيرة النافعة التى لم يسبقه أحد إلى مثلها.

٢- وُلد فى يوم الإثنين عاشر شهر ربيع الأول من سنة٦٦١ من الهجرة، بحَرَّان، وقَدِمَ مع والده وأهله دمشق وهو صغير، فسمع الحديث من حفاظ ذلك العصر وجهابذة علمائه، ولازم السماع سنين، وكان قلما سمع شيئاً إلا حفظه، وكان ذكى القلب متوقد القريحة نافد البصيرة، فما زال يجد ويدأب ويجمع ويحصل حتى صار إماماً فى التفسير وما يتعلق به، بارعاً فى الفقه، حتى ليقال إنه أعرف بفقه المذاهب من أهلها الذين كانوا فى زمانه، وكان -مع ذلك كله- عالماً بوجوه اختلاف العلماء ومآخذهم وأدلتهم، متقناً للأصول والفروع، والنحو، واللغة، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، وما تكلم معه أحد فى فن من فنون إلا حسب ذلك الفن فنه الذى تفرد به، من أنه يراه عارفاً به، متقناً له، متمكناً منه، أما الحديث فكان حامل رايته، حافظاً له، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً برجاله، خبيراً بمنازلهم من القوة والضعف، لا يشق له غبار فى علوم الحديث كلها.

٣- أثنى عليه وعلى علومه وفضائله جماعة من أماثل علماء عصره: مثل القاضى الخويي، وابن دقيق العيد، وابن النحاس، وابن الزملكاني، وقاضى قضاة مصر الحنفى ابن الحريري.

قال عنه ابن الزملكاني: اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها، وله اليد الطولى فى حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين. وكتب على تصنيف له هذه الأبيات:

ماذا يقول الواصفون له	**وصفاته جلت عن الحصر**
هو حجة لله قاهرة	**هو بيننا أعجوبة الدهر**
هو آية فى الخلق ظاهرة	**أنوارها أربت على الفجر**

ونقل عنه ابن شاكر أنه قال عن شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان إذا سئل عن فن من الفنون ظن الرائى والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا فى سائر مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظر أحداً فانقطع معه، ولا تكلم فى علم من العلوم -سواء كان من علوم الشرع أو غيرها- إلا فاق فيه أهله والمنسوب إليه، وكانت اليد الطولى فى حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين» ا. هـ.

وقال عنه الحافظ الذهبي: «كان غاية فى الذكاء وفى سرعة الإدراك، رأساً فى معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحراً فى النقليات، هو فى زمانه فريدُ عصره -علماً وزهداً وشجاعة وسخاء وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر وكثرة تصانيف- فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، واستردَّ وأبلسوا، واستغنى وأفلسوا، وإن سمى المتكلمون فهو فردهم وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلسهم وبخسهم، وهتك أستارهم، وكشف عَوَارَهم، وله يَدٌ طولى فى معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظم من أن تصفه كلمي، أو تبينه إشارة قلمي، فإن سيرته ومعارفه وبحثه وتنقلاته يحتمل أن توضع فى مجلدتين» ا. هـ.

وقال تلميذه محمد بن شاكر الكتبى صاحب كتاب فوات الوفيات المتوفى فى سنة٧٦٤هـ: «تقى الدين، شيخنا، الإمام الرباني، إمام الأئمة، ومفتى الأمة، وبحر العلوم، سيد الحفاظ، فارس المعانى والألفاظ، فريد العصر، قريع الدهر، شيخ الإسلام، قدوة الأنام، علامة الزمان، وترجمان القرآن، علم الزهاد، وأوحد العباد، قامع المبتدعين، وآخر المجتهدين» ا. هـ.

وقال مرة أخرى: «وكان رحمه الله سيفاً مسلولاً على المخالفين، وشجاً فى حلوق أهل الأهواء والمبتدعين، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين، طنت بذكره الأمصار، وضنت بمثله الأعصار».

وقال الحافظ أبو الحجاج: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لها منه» ا.هـ.

٤- لم يرث شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّة العلم عن كَلاَلَة، بل بيته بيتُ العلم والدين والفقه والإفتاء، والزهد والعبادة والجهاد.

(أ) أبوه عبد الحليم، يقول عنه ابن كثير فى تاريخه: «شيخنا، الإمام، العلامة، المفتي، شهاب الدين، أبو المحاسن، عبد الحليم» ا.هـ. وهو أحد الذين أخذ عنهم شيخُ الإسلام ابنهُ أحمدُ العلمَ، وأحد الذين أخذوا عن والده شيخ الإسلام عبد السلام بن عبد الله مجد الدين أبى البركات المعروف بابن تَيمِيَةَ أيضاً وعنه يقول الحافظ الذهبي: «قرأ المذهب حتى أتقنه على والده، ودرس، وأفتى، وصنف، وصار شيخ البلد بعد أبيه، وخطيبه، وحاكمه، وكان إماماً محققاً، كثير الفنون، له يد طولى فى الفرائض والحساب والهيئة، ديناً، متواضعاً، حسن الأخلاق، جواداً، من حسنات العصر» ا.هـ. وقال عنه البرزالي: «كان من أعيان الحنابلة، باشر بدمشق مشيخة دار الحديث السكرية، وبها كان يسكن، وكان له كرسى بالجامع يتكلم عليه أيام الجمع من حفظه، ولما توفى خلفه فيها ولده أبو العباس» ا.هـ.

(ب) وجده مجد الدين شيخ الإسلام أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، أحدُ الحفاظ الأعلام، وُلد فى سنة ٥٩٠، وتوفى فى سنة ٦٥٢ من الهجرة، وكان الإمامُ النحويُّ ابنُ مالك يقول عنه: «أُلِينَ للشيخ مجد الدين الفقه كما أُلين الحديدُ لداود» وقال عنه الشيخ نجم الدين بن حمدان صاحب كتاب «الرعاية فى تراجم شيوخ حران»: «كان رجلاً فاضلاً فى مذهبه وغيره، وجرى لى معه مباحث كثيرة، ومناظرات عديدة». وقال عنه الحافظ عز الدين الشريف: «حَدَّث بالحجاز والعراق والشام، وبلده حَرَّان، وصنف، ودرس، وكان من أعيان العلماء، وأكابر الفضلاء». وقال الحافظ الذهبى عنه: «قال شيخنا -يريد شيخَ الإسلام أحمد بن عبد الحليم-: كان جدنا عَجَباً فى حفظ الأحاديث وسَرْدها،

وحفظ مذاهب الناس بلا كلفة». وقال الحافظ الذهبى أيضاً: «كان الشيخ مجدُ الدين معدومَ النظير فى زمانه، رأساً فى الفقه وأصوله، بارعاً فى الحديث ومعانيه، له اليد الطولى فى القراءات والتفسير، صنف التصانيف، واشتهر اسمه، وبعد صيتُه، وكان فرد زمانه فى معرفة المذهب، مُفرط الذكاء، متين الديانة» وقال ابن شاكر عنه: «حكى البرهان المراغى أنه اجتمع به فأورد نكتة عليه، فقال مجدُ الدين: الجواب عنها من مائة وَجه، الأول كذا، والثانى كذا، وسَرَدَها إلى آخرها، ثم قال للبرهان: قد رضينا منك الإعادة، فخضع له وانتهى» ا.هـ.

(جـ) وجدته لأبيه السيدة بَدْرة بنتُ فخر الدين أبى عبد الله محمد بن الخضر، وتكنى أم البدر، كانت تروى وتحدث بالإجازة عن ضياء الدين بن الخريف وكانت زوج جده عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، وتوفيت قبله بيوم واحد.

(د) وعم جده عبد السلام هو الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن الخضر ابن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله بن تيمية، الفقيه الحنبلي، المقرئ، الواعظ، شيخ حَرَّان، وخطيبها، رحل إلى بغداد فتفقه بها وسمع الحديث، ولازم ابن الجوزي، وسمع منه كثيراً من مصنفاته، ثم أخذ فى التدريس، وكان بارعاً فى تفسير القرآن، ثقة فاضلاً، صحيح السماع، حسن الأخلاق، صدوقاً، متديناً، وله تصانيف كثيرة: منها التفسير الكبير، فى أكثر من ثلاثين مجلداً، ولد فى شعبان من سنة٥٤٢ بحَرَّان، وتوفى بحَرَّان أيضاً فى يوم الخميس عاشر صفر من سنة٦٢٤ .

ونحن إذا تتبعنا أهل العلم والتفوق من آل تيمية هؤلاء طال بنا الحديث وتشعبت طُرُقه، ولسنا نريد فى هذه الكلمة الموجزة أن نطيل على القارئ أو نشقَّ عليه، وللاستقصاء والتتبع مكان غير هذا خليق بهما .

٥- وكما ورث شيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية عن آله حبَّ العلم والرغبة فيه ورث عنهم الورَع والزهادة واللجأ إلى الله والدعوة إلى دينه، فقد تحدث كتاب التراجم ومؤرخو الإسلام بأنه «نشأ فى تصوف تام، وعفاف، وتأله، واقتصاد فى الملبس والمأكل، فلم يزل ذلك خلقه، صالحاً، براً بوالديه، تقياً، ورعاً، عابداً، ناسكاً، صواماً، قواماً، ذاكراً الله تعالى فى كل أمر وعلى كل حال، رجاعاً إلى الله تعالى، وقافاً عند حدود الله وأوامره ونواهيه، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، لا تكاد نفسه تشبع من العلم ولا تروى من المطالعة ولا تمل من الاشتغال

ولا تكل من البحث، وقل أن يدخل فى علم من العلوم فى باب من أبوابه إلا ويفتح له من ذلك الباب أبوابٌ، ويستدرك أشياء فى ذلك العلم على حذاق أهله، وكان يحضر المجالسَ من صغره فيتكلم ويناظر ويفحم الكبار، ويأتى بما يتحير منه أعيان البلد فى العلم، وأفتى وله نحوُ سبع عشرة سنة، وشرع فى الجمع والتأليف من ذلك الوقت».

٦- واقتضت إرادة الله تعالى أن يذيع فى الناس فضلُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن يَنْبُه فى العالمين ذِكرُهُ، فأتاح له ألسنة الحسد والحقد، وقيض له نفوس طالبى الجاه والحريصين على التسلق، فما زال هذه الألسنة تنوشه وتنفث عليه بالأذى والبهيتة، وما زالت هذه النفوس تتناوله بالكيد والدس تارة، وبإعلان الحسيكة والتأليب عليه تارة أخرى، وما زالت تَحْفرُ تحت قدميه تريد أن يخر فى المهواة المليئة بأفاعى العداوة وعقارب الأضغان، وهو ماضٍ فى طريقه الذى اختاره الله له وهيأ له أسبابه، صابراً على أذاهم، محتسباً عند الله أجره، لا يفتر ولا يضعف، ولا يهن ولا يستسلم، لم تلن له قناة، ولم تفتر له عزيمة، ولم يؤثر فيه تهديد الجبارين، ولا فلت غربه ظلمة الحبُوس، ولا قَسْرُ الاعتقال، إلى أن جاءه أمر الله، ونزل به القضاء الحتم، ودعاه الله إلى جواره وهو سجين فى قلعة دمشق ليلة الاثنين لعشرين خلت من شهر ذى القعدة من سنة ثمان وعشرين وسبعمائة.

رحمه الله تعالى، ورضى عنه، وأرضاه، وجزاه عن دينه وسنة نبيه خير ما يجزى العاملين من علماء هذه الأمة، آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخُ، الإمامُ، العالم، العاملُ، العلاَّمة، شيخُ الإسلام، ومفتى الأنام، أوْحَدُ دهره، وفريد عصره، تقى الدين أبو العباس أحمدُ بن الشيخ الإمام العالم العلامة مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن أبى القاسم بن عبد الله بن تَيمِيَّة الحَرَّانِي، قَدَّسَ الله رُوحَه، ونَوَّرَ ضَرِيحه:

الحمد لله الهادى النصير فَنِعْمَ النصيرُ ونِعْمَ الهَادِ، الذى يَهْدى من يشاء إلى صراط مستقيم ويبين له سُبلَ الرشاد، كما هَدَى الذين آمنوا لما اختلف فيه من الحق وجمع لهم الهدى والسَّدَاد، والذى ينصر رُسُله والذى آمنوا فى الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشْهَاد[1]، كما وعده فى كتابه وهو الصادق الذى لا يُخْلفُ الميعاد.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له شهادةً تُقِيمُ وَجْهَ صاحبها للدين حنيفاً وتُبَرئه من الإلحاد. وأشهد أن محمداً عبده ورسولُهُ أفْضَل المرسلين وأكرم العباد، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كُله ولو كره أهل الشرك والعناد، ورَفَع له ذكْرَه فلا يذكر إلا ذُكر معه كما فى الأذان والتشهد والخطب والمجامع والأعياد، وكبت محاده[2] وأهلَكَ مُشاقَّه[3] وكَفَاه المستهزئين به[4] ذوى الأحقاد، وبتَرَ شَانِئَه[5] ولعن مؤْذيه فى الدنيا والآخرة[6] وجعَل هَوانه بالمرصاد، واختصه من بين إخوانه المرسلين بخصائص تفوق التعداد، فله الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود ولواء الحمد الذى تحته كل حَمَّاد، صلى الله عليه وعلى آله أفضل

---

(1) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾[غافر: 51].

(2) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[المجادلة: 5] والكبت أي القهر والإذلال والخزي.

(3) من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾[النساء: 115].

(4) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[الحجر: 95].

(5) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[الكوثر: 3] والشانئ المبغض، والأبتر هو الأقل الأذل المنقطع.

(6) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[الأحزاب: 57].

الصلوات وأعلاها وأكملها وأنْـمآها، كما يحب سبحانه أن يصلى عليـه وكما أمر وكما ينبغـى أن يصلى على سيد البشر، والسلام على النبى ورحـمة الله وبركاته، أفضل تحية وأحسنها وأولاها، وأبركها وأطيبها وأزكاها، صَلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم التناد، باقيين بعد ذلك أبداً رزقاً من الله ما لَهُ من نَفاد.

أما بعدُ: فإن اللـه هدانا بنبيـه محمـدﷺ، وأخرجنا به من الظلـمات إلى النور، وآتانا ببركة رسالته ويمن سفـارته خيْر الدنيا والآخرة، وكان من ربه بالمنزلة العليا التى تقاصرت العقول والألسنة عن معرفتها ونعتها، وصارت غايتها من ذلك -بعد التناهى فى العلم والبـيان- الرجوع إلى عيـها وصمتـها، فاقتـضانى لحادث حدث[1] -أدنى ماله من الحق علينا، بل هو ما أوجب الله من تعزيره ونصره بكل طريق، وإيثاره بالنفس والمال فى كل مـوطن، وحفظه وحمايتـه من كل موذ، وإن كان الله قد أغنى رسوله عن نصر الخلق، ولكن ليـبلوا بعضكم ببعض وليعلَم الله من ينصره ورسله بالغيب، ليحق الجزاء على الأعمال كما سبق فى أم الكتاب -أن أذكر ما شرع من العقوبة لمن سب النبيﷺ من مسلم وكافر، وتوابع ذلك ذكراً يتضمـنُ الحكم والدليل، وأنقل ما حضرنى فى ذلك من الأقـاويل، وأردف القول بحظه من التعليل، وبيان ما يجب أن يكون عليه التعويل، وأما ما يقدره الله عليه من العـقوبات فـلا يكاد يأتى عليه الـتفـصيل، وإنما المقـصودُ ها هنا بيـان الحكم الشرعى الذى يُفتى به المفتى ويقـضى به القاضى ويجب على كل واحد من الأئمة والأمة القيام بما أمكن منه، والله هو الهادى إلى سواء السَّبيل.

---

(١) قد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله هذه الحادثة فـقال: كان عساف النصراني رجلاً من أهل السويداء قد شهـد عليه جمـاعة أنه سب النبيﷺ وقـد استجار عـساف هذا بابن أحـمد بن حجى أمـير آل على فاجتمع تقي الدين بن تيـمية والشيخ زين الدين الفارقي شيخ دار الحديث فدخـلا على الأمير عز الدين أيبك نائب السلطنة فكلماه في أمره فأجـابهما إلى ذلك وأرسل ليحضره فخرجـا من عنده ومعهما خلق كثيـر من الناس فرأى الناس عـسافاً حـين قدم ومعه رجل من العرب فـسبوه وشتمـوه فقال ذلك الرجل البدوي هو خير منكم -يعني النصـراني- فرجمهما الناس بالحجارة وأصابت عـسافاً ووقعت خبطه قوية فأرسل النائب فطلب الشيخين ابن تيـمية والفارقي فضربهما بين يديه ورسم عليـهما في العذراوية وقدم النصراني فأسلم وعـقد مجلس بسبـبه وأثبت بينه وبين الشهود عداوة فـحقن دمه ثم استـدعى الشيخين فأرضاهما وأطلقهـما ولحق النصراني بعد ذلك ببلاد الحجاز فاتفق قتـله قريباً من مدينة رسول اللهﷺ قتله ابن أخيه هناك وصنف الشيخ تقي الدين ابن تيميـة في هذا الواقعة كتابه الصارم المسلول على ساب الرسول من البداية والنهاية (الجزء١٣) أحداث سنة٦٩٣هـ).

وقد رتبته على أربع مسائل:

المسألة الأولى: في أن الساب يُقتَل، سواءً كان مسلماً أو كافراً.

المسألة الثانية: في أنه يتعين قتله وإن كان ذمياً، فلا يجوز المن عليه، ولا مفاداته.

المسألة الثالثة: في حكمه إذا تاب.

المسألة الرابعة: في بيان السَّبِّ، وما ليس بسب، والفرق بينه وبين الكفر.

المسألة الأولى

أن من سبَّ النبيﷺ من مسلم أو كافر فإنه يجب قتله.

هذا مذهب عليه عامةُ أهلِ العلم، قال ابن المُنْذر[1]: أجمع عوام أهل العلم على أن حد من سب النبيﷺ القتل، وممن قاله مالكٌ[2] والليثُ[3] وأحمدُ[4] وإسحاقُ[5]، وهو مذهب الشافعي[6]. قال: وحُكى عن النعمان[7] لا يقتل، يعنى

---

(١) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري الفقيه نزيل مكة من شيوخه أبو حاتم الرازي والربيع بن سليمان وابن خزيمة ومن تلامذته أبو بكر بن المقرئ ومحمد بن يحيى الدمياطي مات سنة ثماني عشرة وثلاث مئة وقيل غير ذلك. وقد ترجم له: ابن النديم «الفهرست» / ٢١٥ وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٩٠ وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٠٢ .

(٢) هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني أبو عبد الله. أحد أئمة المذاهب الأربعة ولد بالمدينة سنة٩٣هـ وتوفي فيها سنة١٧٩هـ ودفن بالبقيع وقد ترجم له.

(٣) هو أبو الحارث المصري الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ولد في قلقشندة بخراسان سنة٩٤هـ وتوفي بالقاهرة سنة١٧٥هـ من شيوخه عطاء وابن أبي ملكية ونافع وروي عنه قتيبة وابن المبارك. ينظر تهذيب التهذيب٨/ ٤٥٩ ، تاريخ الثقات للعجلي ص٣٩٩ تقريب التهذيب ص٤٦٤ .

(٤) هو أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي. روي عن ابن عيينة وعبد الرزاق وغندر وغيرهم. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم قال وكيع بن الجراح. ما قدم الكوفة مثل ذلك الفتى يعنى أحمد توفي سنة (٢٤١).

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم. أبو يعقوب الحنظلي المعروف بابن راهويه المروزي نزيل نيسابور روى عن ابن عيينة وابن المبارك وعبد الرزاق وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه وهو قرين الإمام أحمد ويحيى بن معين مات سنة٢٣٨ .

(٦) هو محمد بن إدريس بن العباد بن عثمان القرشي المطلبي أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر. روى عن مالك وابن عيينة وغيزهم وروى عنه الإمام أحمد والربيع بن سليمان وغيرهم قال علي بن المديني لابنه لاَ تدع للشافعى حرفاً إلا كتبته.

(٧) هو النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة. الإمام. يقال أصله من فارس. فقيه مشهور. روى عن عطاء وعاصم بن أبي النجود وآخرون وعنه حمزة الزيات وزُفر وعلي بن مسهر وخلق. مات سنة(١٥٠).

الذِّمّى همْ عليـه من الشرك أعظـمُ. وقد حكى أبو بكر الفـارسى[١] من أصـحاب الشافعى إجـماعَ المسلمين على أنَّ حدَّ من سَبَّ النبيَّ ﷺ القتلُ كـما أن حدَّ من سَبَّ غيره الجلد، وهذا الإجماع الذى حكاه هذا محمول على إجماع الصدر الأول من الصحـابة والتابعين، أو أنه أراد به إجـماعهم على أن سـاب النبي ﷺ يجب قتله إذا كان مسلماً، وكـذلك قيده القاضى عياض[٢]، فقال: أجمعت الأمة على قتل متنقصـه من المسلمين وسابه، وكذلك حكى عن غير واحـد الإجماع على قتله وتكفيره. وقال الإمام اسحاق بن راهويه أحد الأئمة الأعلام: أجمع المسلمون على أن من سب الله، أو سب رسولـه ﷺ، أو دفع شيئـاً مما أنزل الله عز وجل، أو قتل نبياً من أنبياء الله عز وجل: أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله.

قال الخطابى[٣]: لا أعلم أحداً من المسلمين اختَلَفَ فى وجوب قتله. وقال محمد بن سُحنُون[٤]: أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمتنقـص له كافرٌ، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة القتل ومن شك فى كفره وعذابه كفر.

وتحرير القول فيه: أن الساب إن كان مسلماً فإنه يكفر ويقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعـة وغيرهم، وقد تقدم ممن حكى الإجمـاع على ذلك إسحاق ابن راهويه وغيره، وإن كـان ذمِّيًا فإنه يقتل أيضـاً فى مذهب مالك وأهل المدينة، وسيأتى حكاية ألفاظهم، وهو مَذهب أحمد وفقهاء الحديث .

نصوص الإمام أحمد

وقد نص أحمد على ذلك فى مواضع متعددة. قال حنبل[٥]: سمعت أبا عبد الله يقول: «كل من شتم النبي ﷺ أو تنقصـه -مسلماً كان أو كافراً- فعليـه القتل، وأرى أن يقتل ولا

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن سهل الفارسي أبو بكر. من أئمة الشافعية. تفقه علي بن سريج. من تصانيفه: عيون المسائل، الأصول، الانتقاد علي المزني، الإجماع، مات سنة ٣٥٠ . ينظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ١٨٤ .

(٢) هو شيخ الإسـلام القاضي أبو الفضل عيـاض بن موسى بن عيـاض بن اليحصبي الأندلسي ثم السـبتي المالكي. له تصانيف منهـا. مشارق الأنوار، الشفاء بتـعريف حقوق المصطفى مات سنة٥٤٤ وقـيل غير ذلك. ينظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣، سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢١٢ .

(٣) هو الإمام الحافظ اللغوي أبو سليمان حمـد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخطابي، روي عن ابن الأعـرابي وابن داسة وروي عنه الحـاكم وأبو ذر الهروي. من مـصنفاته: «مـعالم السنن» و«غـريب الحديث». مات سنة ٣٨٨هـ ينظر وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤، سير أعلام النبلاء١٧/ ٢٣ .

(٤) هو محمـد بن عبد السلام بن سحنـون بن سعيد التنوخي القيـرواني شيخ المالكية. فقـيه حافظ، مناظر مؤرخ، كان محـدثاً بصيراً بالآثار كريم اليد وجيهـاً عند الملوك عالي الهمة من تصانيفه: كـتاب السير. (ينظر. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٦٠، شذرات الذهب ٢/ ١٥٠).

(٥) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الإمام المحدث أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه له مسائل كثيرة عن أحمد مات سنة ٢٧٣ (ينظر طبقات الحنابلة ١/ ١٤٣ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١).

يستتاب». قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: كل من نقض العهد وأحدث في الإسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل، ليس على هذا أعطوا العهد والذمة، وكذلك قال أبو الصقر[1]: سألت أبا عبد الله عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ، ماذا عليه؟ قال: إذا قامت البينة عليه يقتل من شتم النبي ﷺ، مسلماً كان أو كافراً» رواهما الخَلاَّلُ[2].

وقال في رواية عبد الله[3] وأبي طالب[4]، وقد سئل عن شتم النبي ﷺ قال: يقتل، قيل له: فيه أحاديث؟ قال: نعم أحاديث، منها: حديث الأعمى الذي قتل المرأة، قال: سمعتها تشتم النبي ﷺ، وحديث حصين أن ابن عمر قال: من شتم النبي ﷺ قتل[5]، وكان عمر بن عبد العزيز يقول: يقتل[6]، وذلك أنه من شتم النبي ﷺ فهو مرتد عن الإسلام، ولا يشتم مسلم النبي ﷺ، زاد عبد الله: سألت أبي عمن شتم النبي ﷺ، يستتاب؟ قال: قد وجب عليه القتل، ولا يستتاب، لأن خالد بن الوليد قَتَلَ رجلاً شتم النبي ﷺ ولم يستتبه، رواهما أبو بكر[7] في الشافي، وفي رواية أبي طالب: سئل أحمد عمن شتم النبي ﷺ، قال: يقتل، قد نقض العَهْدَ، وقال حرب[8]: سألت أحمد عن رجل من أهل الذمة شتم النبي ﷺ، قال: يقتل، إذا شتم النبي ﷺ، رواهما الخَلاَّل، وقد نص على هذا في غير هذه الجوابات.

---

(١) هو يحيى بن يزداد الوراق أبو الصقر وراق الإمام أحمد بن حنبل (ينظر طبقات الحنابلة ١/ ٤٠٩ المنهج الأحمد ١/ ٣٣٩.

(٢) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال الحنبلي شيخ الحنابلة وعالمهم. أبو بكر الخلال. والخلال نسبة إلى بيع الخل وصانعه، من شيوخه أبو بكر المروذي وصالح بن أحمد ومحمد بن بشر وخلق ومن تلاميذه عبد العزيز بن جعفر الملقب بغلام الخلال. من مصنفاته: كتاب السنة وكتاب العلل. مات سنة ٣١١هـ ودفن إلى جنب شيخه المرذوي (ينظر طبقات الحنابلة ٢/ ١٢، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٧).

(٣) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل. روى عن أبيه المسند كله والزهد وغيره. روى عن يحيي بن معين وغيره وروي عنه النسائي والبغوي. من مصنفاته: «كتاب السنة» و«مسائل الإمام أحمد». مات سنة ٢٩٠ ينظر طبقات الحنابلة ١/ ١٨٠، تهذيب التهذيب ٥/ ١٤١

(٤) هو أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني من تلاميذ الإمام أحمد. مات سنة٢٤٤ (ينظر تاريخ بغداد٤/ ١٢٢ طبقات الحنابلة ١/ ٣٩).

(٥) في المطالب العالية (٢/ ١٧٥) قال البوصيري رواه مسدد بسند فيه راو لم يُسم ورواه الحارث بسند رواته ثقات.

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات الكبري (٥/ ٣٧٩).

(٧) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن يزداد البغدادي الفقيه العلامة شيخ الحنابلة وتلميذ أبو بكر الخلال حتى عرف بغلام الخلال مات سنة(٣٦٣) (ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٣) طبقات الحنابلة(٢/ ١١٩).

(٨) هو أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني تلميذ الإمام أحمد مات سنة(٢٨٠) ينظر طبقات الحنابلة(١/ ١٤٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤).

فأقواله كلها نص فى وجوب قتله، وفى أنه قد نقض العهد، وليس عنه فى هذا اختلافٌ.

ما ينقض به عهد الذمى

وكذلك ذكرَ عامةُ أصحابه متقدمهم ومتأخرهم، لم يختلفوا فى ذلك، إلا أن القاضى[١] فى المجرد ذكر الأشياء التى يجب على أهل الذمة تركها وفيها ضَرَرٌ على المسلمين وآحادهم فى نفس أو مال، وهى: «الإعانة على قتال المسلمين، وقَتْلُ المسلم أو المسلمة، وقطع الطريق عليهم، وأن يؤوى للمشركين جاسوساً، وأن يعين عليهم بدلالة مثل أن يكاتب المشركين بأخبار المسلمين، وأن يزنى بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح، وأن يفتن مسلماً عن دينه، قال: فعليه الكَفُّ عن هذا، شرُط أو لم يُشْرَط، فإن خالف انتقض عهده» وذكَرَ نصوص أحمد فى بعضها، مثل نصه فى الزنا بالمسلمة وفى التجسس للمشركين وقتل المسلم وإن كان عبداً كما ذكره الخرَقى[٢]، ثم ذكر نصه فى قذف المسلم على أنه لا ينتقض عهده، بل يُحدُّ حد القذف. قال: فتخرج المسألة على روايتين، ثم قال: وفى معنى هذه الأشياء ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي، فهذه أربعة أشياء الحكم فيها كالحكم فى الثمانية التى قبلها، ليس ذكرُها شرطاً فى صحة العقد، فإن أتوا واحدةً منها نَقَضُوا الأمان، سواء كان مشروطاً فى العهد أو لم يكن، وكذلك قال فى الخلاف بعد ذكر أن المنصوص انتقاض العهد بهذه الأفعال والأقوال.

قال: وفيه رواية أخرى لا ينتقض عهده إلا بالامتناع من بذل الجزية وجرى أحكامنا عليهم.

ثم ذكر نصه على أن الذمى إذا قَذَفَ المسلم يُضْرَبْ، قال: فلم يجعله ناقضاً للعهد بقذف المسلم مع ما فيه من الضرر عليه بهتك عرضه.

---

(١) هو القاضي أبو يعلى شيخ الحنابلة محمد بن الحسين محمد بن خلف الفراء. تولى القضاء ومن مصنفاته (الأحكام السلطانية) (وشرح الخرقي) مات سنة(٤٥٨).(ينظر طبقات الحنابلة ٢/ ١٩٣ سير أعلام النبلاء١٨/ ٩٨).

(٢) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله البغدادي الخرقي الحنبلي صاحب المختصر المشهور مات سنة (٣٣٤) ينظر تاريخ بغداد (١١/ ٢٣٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٧٥).

وتبع القاضي جماعة من أصحابه ومن بعدهم -مثل الشريف أبي جعفر[١] وابن عقيل[٢] وأبي الخطاب[٣] والحُلواني[٤]- فذكروا أنه لا خلاف أنهم إذا امتنعوا من أداء الجزية أو التزام أحكام الملة انتقض عهدهم، وذكروا في جميع هذه الأفعال والأقوال التي فيها ضرر على المسلمين وآحادهم في نفسٍ أو مالٍ أو فيها غَضَاضة على المسلمين في دينهم، مثل سبِّ الرسولِ وما معه روايتين، إحداهما: ينتقض العهد بذلك، والأخرى: لا ينتقض عهده، ويقام فيه حدود ذلك، مع أنهم كلهم متفقون على أن المذهب انتقاض العهد بذلك .

ثم إن القاضي والأكثرين لم يعدوا قذف المسلم من الأمور المضرة الناقضة، مع أن الرواية المخُرَّجَةَ إنما خُرِّجَتْ من نصه في القذف.

وأما أبو الخطاب ومن تبعه فنقلوا حكم تلك الخصال إلى القذف كما نقلوا حكم القذف إليها، حتى حكوا في انتقاض العهد بالقذف روايتين.

ثم إن هؤلاء كلهم وسائر الأصحاب ذكروا مسألة سب النبيﷺ في موضع آخر، وذكروا أن سابهُ يقتلُ وإن كان ذمياً، وأن عهده ينتقض، وذكروا نصوص أحمد من غير خلاف في المذهب. إلا أن الحُلْوَاني قال: ويحتمل أن لا يُقتل من سَبَّ الله ورسوله إذا كان ذمياً.

وسلك القاضي أبو الحسين[٥] في نواقض العهد طريقةً ثانية توافق قولهم هذا فقال: أما الثمانية التي فيها ضرر على المسلمين وآحادهم في مالٍ أو نفسٍ فإنها تنقض العهد في أصح الروايتين، وأما ما فيه إدخال غضاضة ونقصٍ على الإسلام

---

(١) هو عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى، الشريف أبو جعفر الهاشمي العباسي الحنبلي البغدادي كان من كبار تلاميذ القاضي أبي يعلى. مات سنة(٤٧٠) (ينظر طبقات الحنابلة(٢/ ٢٣٧) سير أعلام النبلاء(١٨/ ٥٤٦).

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي فقيه أصولي مقرئ واعظ مات سنة (٥١٣) ينظر طبقات الحنابلة(٢/ ٢٥٩) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣).

(٣) هو أبو الخطاب بن محفوظ بن أحمد بن حسن العراقي الكلواذاني تلميذ القاضي أبي يعلى. مات سنة(٥١٠) ينظر شذرات الذهب(٤/ ٢٧) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٨).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المرَّاق الحلواني أبو الفتح الفقيه الزاهد. مات يوم الجمعة يوم عيد النحر سنة(٥٠٥) (ينظر طبقات الحنابلة٢/ ٢٥٧ .

(٥) هو الإمام محمد بن القاضي أبي يعلي محمد بن الحسين، أبو الحسينى الحنبلي البغدادي. مات قتيلاً سنة(٥٢٦) ينظر سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠١).

وهى ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي- فإنه ينقض العهد، نص عليه، ولم يخرج فى هذا رواية أخرى كما ذكرها أولئك فى أحد الموضعين، وهذا أقرب من تلك الطريقة، وعلى الرواية التى تقول: «لا ينتقض العهد بذلك» فإنما [ذلك] إذا لم يكن مشروطاً عليهم فى العقد. فأما إن كان مشروطاً ففيه وجهان، أحدهما: ينتقض، قاله الخرقي، وقال أبو الحسن الآمدي[١]: وهو الصحيح فى كل ما شرط عليهم تَرْكُه، صحح قول الخرقى بانتقاض العهد إذا خالفوا شيئاً مما شُرط عليهم، والثاني: لا ينتقض، قاله القاضى وغيره، صرح أبو الحسين بذلك هنا كما ذكره الجماعة فيما إذا أظهروا دينهم وخالفوا هيئتهم من غير إضرار كإظهار الأصوات بكتابهم والتشبه بالمسلمين، مع أن هذه الأشياء كلها يجب عليهم تركها سواء شرطت في العقد أو لم تشرط ومعنى اشتراطها في العقد اشتراط تركها بخصوصها.

وهاتان الطريقتان ضعيفتان، والذى عليه عامةُ المتقدمين من أصحابنا ومَنْ تبعهم من المتأخرين إقرار نصوصِ أحمدَ على حالها. وقد نصَّ فى مسائل سب الله ورسوله على انتقاض العهد فى غير موضع، وعلى أنه يقتل، وكذلك فيمن جسس على المسلمين أو زنيَ بمسلمة على انتقاض عهده وقتله فى غير موضع. وكذلك نقله الخرقى فيمن قتل مسلماً وقَطَع الطريق أولي.

وقد نص أحمد على أن قذف المسلم وسحره لا يكون نقضاً للعهد فى غير موضع. هذا هو الواجب، لأن تخريج أحدى المسألتين إلى الأخرى وجعل المسألتين على روايتين -مع وجود الفرق بينهما نصاً واستدلالاً، أو مع وجود معنى يجوز أن يكون مستنداً للفرق- غير جائز، وهذا كذلك. وكذلك قد وافقنا على انتقاض العهد بسب النبيﷺ جماعة لم يوافقوا على الانتقاض ببعض هذه الأمور.

مذهب الشافعى

وأما الشافعى فالمنصوص عنه نفسه أن عهده ينتقض بسب النبيﷺ، وأنه يقتل. هكذا حكاه ابن المنذر والخطابى وغيرهما. والمنصوص عنه فى الأم[٢] أنه قال: «إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب...» وذكر الشروط،

---

(١) هو علي بن أبي عليّ محمد بن سالم التغلبي، سيف الدين الآمدي الحنبلي ثم الشافعي من أئمة الأشاعرة مات سنة(٦٣١) ينظر طبقات الشافعية(٨/٣٠٦).

(٢) كتاب الأم للشافعي ٤/٢٠٨ .

إلى أن قال: وعلى أنَّ أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتابَ الله أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين، ونقض ما أعطى من الأمان، وحلَّ لأمير المؤمنين مالهُ ودمهُ كما تحلُّ أموالُ أهل الحرب ودماؤهم، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمة بزنى أو اسم نكاح، أو قطعَ الطريقَ على مسلم، أو فَتَنَ مسلماً عن دينه، أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورات المسلمين أو إيواء لعيونهم فقد نقض عهده وحل دمه وماله، وإن نال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه لزمه فيه الحكم.

ثم قال: فهذه الشروطُ اللازمة إن رضيها فبها، وإن لم يرضها فلا عقد له ولا جزية.

ثم قال وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولا، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن منْ فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهد.

وإن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال: «أتوب وأعطى الجزية كما كنت أعطيها، أو على صلح أجدده» عوقب، ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلاً يوجب القصاص أو الحد، فأما ما دون هذا من الفعل أو القول فكل قول يعاقب عليه ولا يقتل.

قال: فإن فَعَلَ أو قال ما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظُفِر به فامتنع من أن يقول: «أسلم، أو أعطى الجزية» قُتِلَ وأخذ ماله فيئاً.

ونص في الأم[1] أيضاً أن العهد لا ينتقض بقطع الطريق، ولا بقتل المسلم، ولا بالزنا بالمسلمة، ولا بالتجسس، بل يحد فيما فيه الحد، ويعاقب عقوبة منكلة فيما فيه العقوبة، ولا يقتل إلا أن يجب عليه القتل.

قال: ولا يكون النقض للعهد إلا بمنع الجزية، أو الحكم بعد الإقرار والامتناع بذلك.

---

(١) كتاب الأم للشافعي (٤/ ١٩٨).

قال: ولو قال: «أؤدي الجزية ولا أقر بالحكم» نُبذ إليه، ولم يقتل على ذلك مكانه، وقيل: قد تقدم لك أمان، فأمانك كان للجزية وإقرارك بها وقد أجلناك في أن تخرج من بلاد الإسلام، ثم إذا خرج فبلغ مأمنه قتل إن قُدر عليه.

فعلى كلامه المأثور عنه يُفَرَّقُ بين ما فيه غَضَاضة على الإسلام وبين الضرر بالفعل، أو يقال: يقتل الذمي بسببه وإن لم ينقض عهده، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

أقوال أصحاب الشافعي

وأما أصحابه فذكروا -فيما إذا ذكر الله أو كتابه أو رسوله بسوء- وجهين:

أحدهما: ينقض عهده بذلك، سواء شرط عليه تركه أو لم يشرط بمنزلة ما إذا قاتلوا المسلمين وامتنعوا من التزام الحكم كطريقة أبي الحسين من أصحابنا، وهذه طريقة أبي إسحاق المرزوي[(١)].

ومنهم من خص سبّ رسول الله ﷺ وحده أنه يوجب القتل.

والثاني: أن السب كالأفعال التي على المسلمين فيها ضرر من قتل المسلم والزنا بالمسلمة والجس وما ذكر معه، وذكروا في تلك الأمور وجهين، أحدهما: أنه إن لم يشرط عليهم تركها بأعيانها لم ينتقض العهد بفعلها وإن شرط عليهم تركها بأعيانها ففي انتقاض العهد بفعلها وجهان، والثاني: لم ينتقض العهد بفعلها مطلقاً.

ومنهم من حكى هذه الوجوه أقوالاً، وهي أقوال مشارٌ إليها، فيجوز أن تسمى أقوالاً ووجوهاً، هذه طريقةُ العراقيين، وقد صرحوا بأن المراد شرط تركها، لا شرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره أصحابنا.

وأما الخراسانيون فقالوا: المراد بالاشتراط هنا شرط انتقاض العهد بفعلها، لا شرط تركها، قالوا: لأن الترك موُجب لنفس العقد، ولذلك ذكروا في تلك الخصال المضرة ثلاثة أوجه، أحدها: ينتقض بفعلها، والثاني: لا ينتقض، والثالث: إن شُرِطَ في العقد انتقاض العهد بفعلها انتقض، وإلا فلا.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي، صاحب أبي العباس بن سريج. مات بمصر قريباً من الإمام الشافعي سنة(٣٤٠) (ينظر طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٣٧٥، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٢٩)).

ومنهم من قال: إن شُرط نقض وجهاً واحداً، وإن لم يشرط فوجهان، وحسبوا أن مراد العراقيين بالاشتراط هذا فقالوا حكاية عنهم: إن لم يجر شرطٌ لم ينتقض العهد، وإن جرى فوجهان، ويلزم من هذا أن يكون العراقيون قائلين بأنه إن لم يجر شرط الانتقاض بهذه الأشياء لم ينتقض بها وجهاً واحداً، وإن صرح بشرط تركها انتقض، وهذا غلط عليهم، والذى نصروه فى كتب الخلاف أن سبَّ النبيﷺ ينقض العهد ويوجب القتل كما ذكرناه عن الشافعي نفسه.

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: لا يُنتقض العهد بالسب، ولا يقتل الذمى بذلك، لكن يعزر على إظهار ذلك كما يعزر على إظهار المنكرات التى ليس لهم فعلها من إظهار أصواتهم بكتابهم ونحو ذلك، وحكاه الطحاوى عن الثوري، ومن أصولهم أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمُثَقَّل والجماع فى غير القُبُل إذا تكرر فللإمام أن يقتل فاعله، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة فى ذلك، ويحملون ما جاء عن النبيﷺ وأصحابه من القتل فى مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة فى ذلك، ويسمونه القتل سياسة، وكان حاصله أن له أن يعزر بالقتل فى الجرائم التى تغلظت بالتكرار وشرع القتل فى جنسها، ولهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبيﷺ من أهل الذمة وإن أسلم بعد أخذه، وقالوا: يقتل سياسةً، وهذا متوجه على أصولهم.

الأدلة على انتقاض عهد الذمي الساب

والدلائل على انتقاض عهد الذمى بسب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى ذلك: الكتابُ، والسنة، وإجماع الصحابة والتابعين، والاعتبار.

الأدلة من الكتاب

أما الكتاب فيستنبط ذلك منه من مواضع:

الدليل الأول

أحدها: قوله تعالى: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾[التوبة: ٢٩] فأمرنا بقتالهم إلى أن يعطوا الجزية وهم صاغرون، ولا يجوز الإمساك عن قتالهم إلا إذا كانوا صاغرين حالَ إعطائهم الجزيةَ، ومعلومٌ أن إعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها إلى حين تسليمها وإقباضها، فإنهم إذا بذلوا الجزية شرعوا فى الإعطاء ووجب الكف عنهم إلى أن يقبضوناها فيتم الإعطاء، فمتى لم يلتزموها أو التزموها أولاً وامتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا معطين للجزية، لأن حقيقة الإعطاء لم توجد، وإذا كان الصغار حالاً لهم فى جميع المدة

فمن المعلوم أن من أظهر سب نبينا فى وجوهنا وشتم ربنا على رؤوس الملأ منا وطعن فى ديننا فى مجامعنا فليس بصاغر، لأن الصاغر الذليل الحقير، وهذا فعل متعزز مراغم، بل هذا غاية ما يكون من الإذلال لنا والإهانة.

قال أهل اللغة: الصغار الذل والضيم، يقال: صغر الرجل- بالكسر- يصغر- بالفتح- صغراً وصغراً، والصاغر: الراضى بالضيم.

ولا يخفى على المتأمل أن إظهار السب والشتم لدين الأمة التى اكتسبت شرف الدنيا والآخرة ليس فعل راضٍ بالذل والهوان، وهذا ظاهر لا خفاء به.

وإذا كان قتالهم واجباً علينا إلا أن يكونوا صاغرين، وليسوا بصاغرين، كان القتال مأموراً به، وكل من أُمرنا بقتاله من الكفار فإنه يُقْتَلُ إذا قدرنا عليه.

وأيضاً، فإنا لو كنا مأمورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجز أن نعقد لهم عهد الذمة بدونها، ولو عُقد لهم كان عقداً فاسداً فيبقون على الإباحة.

ولا يقال فيهم: فهم يحسبون أنهم معاُهَدُونَ، فتصير لهم شبهة أمان، وشبهة الأمان كحقيقته، فإن مَنْ تكلم بكلام يحسبه الكافر أماناً كان فى حقه أماناً وإن لم يقصده المسلم.

لأنا نقول: لا يخفى عليهم أنا لم نرضَ بأن يكونوا تحت أيدينا مع إظهار شتم ديننا وسب نبينا، وهم يَدْرُون أنا لا نعاهد ذمياً على مثل هذه الحال، فدعواهم أنهم اعتقدوا أنا عاهدناهم على مثل هذا -مع اشتراطنا عليهم أن يكونوا صاغرين تجرى عليهم أحكام الملة- دعوى كاذبة، فلا يلتفت إليها.

وأيضاً، فإن الذين عاهدوهم أول مرة هم أصحاب رسول الله ﷺ مثل عمر، وقد علمنا أنه يمتنع أن يعاهدهم عهداً خلاف ما أمر الله به فى كتابه.

وأيضاً، فإنا سنذكر شروطَ عمر، وأنها تضمنت أن من أظهر الطعن فى ديننا حل دمه وماله.

الدليل الثاني من القرآن

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ **كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (٧) كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ (٨) اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ**

ساء ما كانوا يعملون ۝ لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة وأولئك هم المعتدون ۝ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ونفصل الآيات لقوم يعلمون ۝ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون﴾[التوبة: ٦-١٢] نفى سبحانه أن يكون لمشرك عهدٌ ممن كان النبي ﷺ قد عاهدهم، إلا قوماً ذكرهم، فإنه جعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا، فعلم أن العهد لا يبقى للمشرك إلا ما دام مستقيماً، ومعلومٌ أن مجاهرتنا بالشتيمة والوقيعة في ربنا ونبينا وكتابنا وديننا يقدح في الاستقامة، كما تَقْدَح مجاهرتنا بالمحاربة في العهد، بل ذلك أشد علينا إن كنا مؤمنين، فإنه يجب علينا أن نبذل دماءنا وأموالنا حتى تكون كلمة الله هي العليا، ولا يجهر في ديارنا بشئ من أذى الله ورسوله، فإذا لم يكونوا مستقيمين لنا بالقدْح في أهْوَن الأمرين، كيف يكونون مستقيمين مع القدح في أعظمهما؟.

يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة﴾[التوبة: ٨] أي كيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرحم التي بينكم وبينهم ولا العهد الذي بينكم وبينهم؟ فعلم أن من كانت حاله أنه إذا ظهر لم يرقب ما بيننا وبينه من العهد لم يكن له عهد، ومن جاهَرَنا بالطعن في ديننا كان ذلك دليلاً على أنه لو ظَهَرَ لم يرقب العهد الذي بيننا وبينه، فإنه إذا كان مع وجود العهد والذلة يفعل هذا فكيف يكون مع العزة والقدرة؟ وهذا بخلاف من لم يظهر لنا مثل هذا الكلام، فإنه يجوز أن يفي لنا بالعهد لو ظهر.

وهذه الآية، وإن كانت في أهل الهُدْنة الذين يقيمون في دارهم، فإن معناها ثابت في أهل الذمة المقيمين في دارنا بطريق الأوْلى.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر﴾[التوبة: ١٢] وهذه الآية تدل من وجوه:

الدليل الثالث من القرآن

أحدها: أن مجرد نكث الأيمان مقتض للمقاتلة، وإنما ذكر الطعن في الدين وأفرده بالذكر تخصيصاً له بالذكر وبياناً، لأنه من أقوى الأسباب الموجبة للقتال، ولهذا يغلظ على الطاعن في الدين من العقوبة ما لا يغلظ على غيره من الناقضين كما سنذكره إن شاء الله تعالى، أو يكون ذكره على سبيل التوضيح، وبيان سبب القتال، فإن الطعن في الدين هو الذي يجب أن يكون داعياً إلى قتالهم لتكون

كلمة الله هي العليا، وأما مجرد نكث اليمين فقد يقاتل لأجله شجاعة وحمية ورياء، أو يكون ذكر الطعن في الدين لأنه أوجب القتال في هذه الآية بقوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ وبقوله تعالى: ﴿أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣) قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[التوبة: ١٣-١٤] فيفيد ذلك أن من لم يصدر منه إلا مجرد نكث اليمين جاز أن يؤمن ويعاهد، وأما من طعن في الدين فإنه يتعين قتاله، وهذه كانت سنة رسول الله ﷺ، فإنه كان يُهْدِرُ دماء من آذى الله ورسوله وطعن في الدين وإن أَمْسَكَ عن غيره، وإذا كان نقض العهد وحده موجباً للقتال وإن تجرد عن الطعن علم أن الطعن في الدين إما سبب آخر، أو سبب مستلزم لنقض العهد، فإنه لابد أن يكون له تأثير في وجوب المقاتلة، وإلا كان ذكره ضائعاً.

فإن قيل: هذا يفيد أن من نكث عهده وطعن في الدين يجب قتاله، أما من طعن في الدين فقط فلم تتعرض الآية له، بل مفهومها أنه وحده لا يوجب هذا الحكم، لأن الحكم المعلق بصفتين لا يجب وجوده عند وجود إحداهما.

قلنا: لا ريب أنه لابد أن يكون لكل صفة تأثير في الحكم، وإلا فالوصف العديم التأثير لا يجوز تعليق الحكم به، كمنْ قال: من زنى وأكل جُلِدَ، ثم قد يكون كل صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت كما يقال: يقتل هذا لأنه مرتَدّ زان، وقد يكون مجموع الجزاء مرتباً على المجموع ولكل وصف تأثير في البعض كما قال: ﴿وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾[الفرقان: ٦٨]، وقد تكون تلك الصفات متلازمة كل منها لو فرض تجرده لكان مؤثراً على سبيل الاستقلال أو الاشتراك فيذكر إيضاحاً وبياناً للموجب، كما يقال: كفروا بالله وبرسوله، وعصى الله ورسوله، وقد يكون بعضها مستلزماً للبعض من غير عكس كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾[آل عمران: ٢١]الآية، وهذه الآية من أي الأقسام فرضت كان فيها دلالة، لأن أقصى ما يقال إن نقض العهد هو المبيح للقتال، والطعن في الدين مؤكد له موجب له، فنقول: إذا كان الطعن يغلّظ قتالَ من ليس بيننا وبينه عهد ويوجبه فأن يوجب قتالَ مَنْ بيننا وبينه ذمةٌ وهو ملتزم للصغار أَوْلى، وسيأتي تقرير ذلك، على أن المعاهَدَ له أن يُظْهر في داره ما شاء من أمر دينه الذي لا يؤذينا، والذمي ليس له أن يظهر في دار الإسلام شيئاً من دينه الباطل وإن لم يؤذنا، فحاله أشد، وأهل مكة الذين نزلت فيهم هذه الآية كانوا معاهدين لا أهل ذمة، فلو فرض أن مجرد طعنهم ليس نقضاً للعهد لم يكن الذمي كذلك.

الوجه الثاني: أن الذمى إذا سب الرسول أو سَبَّ الله أو عاب الإسلام عَلاَنِيَةً فقد نكث يمينه وطعن فى ديننا، لأنه لا خلاف بين المسلمين أنه يعاقب على ذلك ويؤدب عليه، فعلم أنه لم يعاهد عليه، لأنا لو عاهدناه عليه ثم فعله لم تجز عقوبته عليه، وإذا كنا قد عاهدناه على أن لا يطعن فى ديننا ثم يطعن فى ديننا فقد نكث فى دينه من بعد عهده وطعن فى ديننا، فيجب قتله بنص الآية، وهذه دلالة قوية حسنة، لأن المنازع يُسلم لنا أنه ممنوع من ذلك بالعهد الذى بيننا وبينه، لكن نقول: ليس إظهار كل ما منع منه نقض عهده كإظهار الخمر والخنزير ونحو ذلك، فنقول: قد وجد منه شيئان: فعلُ ما منعه منه العهد، وطعن فى الدين، بخلاف أولئك، فإنه لم يوجد منهم إلا فعل ما هم ممنوعون منه بالعهد فقط، والقرآن يوجب قتل من نكثَ يمينه من بعد عهده وطَعَنَ فى الدين، ولا يمكن أن يقال «لم ينكث» لأن النكث هو مخالفة العهد، فمتى خالفوا شيئاً مما صُولحوا عليه فهو نكث، مأخوذ من نكث الحبل، وهو نقض قواه، ونكث الحبل يحصل بنقض قوة واحدة، كما يحصل بنقض جميع القوى، لكن قد بقى من قواه ما يستمسك الحبل به، وقد يهن بالكلية، وهذه المخالفة من المعاهِد قد تُبطل العهد بالكلية حتى تجعله حربياً، وقد شَعث العهد، حتى تبيح عقوبتهم، كما أن نقض بعض الشروط فى البيع والنكاح ونحوهما قد يبطل البيع بالكلية كما لو وصفه بأنه فَرَس فظهر بعيراً، وقد يبيح الفسخَ كالإخلال بالرهن والضَّمين، هذا عند من يفرق فى المخالفة، وأما من قال: «ينتقض العهد بجميع المخالفات» فالأمر ظاهر على قوله، وعلى التقديرين قد اقتضى العقد أن لا يظهروا شيئاً من عيب ديننا، وأنهم متى أظهروه فقد نكثوا وطعنوا فى الدين، فيدخلون فى عموم الآية لفظاً ومعنى، ومثل هذا العموم يبلغ درجة النص.

الوجه الثالث: أنه سَمَّاهم أئمة الكفر لطعنهم فى الدين، وأوقع الظاهر موقع المضمر، لأن قوله: ﴿أئمة الكفر﴾ إما أن يُعْنَى به الذين نكثوا أو طعنوا أو بعضهم، والثانى لا يجوز، لأن الفعل الموجب للقتال صَدَر من جميعهم، فلا يجوز تخصيص بعضهم بالجزاء، إذ العلة يجب طردها إلا لمانع، ولا مانع، ولأنه علل ذلك ثانياً بأنهم لا أيمان لهم، وذلك يشمل جميع الناكثين الطاعنين، ولأن النكث والطعن وصف مشتق مناسب لوجوب القتال، وقد رتب عليه بحرف الفاء ترتيب الجزاء على شرطه، وذلك نصٌّ فى أن ذلك الفعلَ هو الموجب للثانى، فثبت أنه عني الجميع فيلزم أن الجميع أئمة كفر، وإمام الكفر هو الداعى إليه المتبع

فيه، وإنما صار إماماً فى الكفر لأجل الطعن، فإن مجرد النكث لا يوجب ذلك، وهو مناسب، لأن الطاعن فى الدين يعيبه ويذمه ويدعو إلى خلافه، وهذا شأن الإمام، فثبت أن كل طاعن فى الدين فهو إمام فى الكفر، فإذا طعن الذمى فى الدين فهو إمام فى الكفر، فيجب قتاله لقوله تعالي: ﴿**فقاتلوا أئمة الكفر**﴾ ولا يمين له، لأنه عاهدنا على أن لا يظهر عَيْبَ الدين هنا وخَالَفَ، واليمين هنا المرادُ بها العهودُ، لا القسم بالله، فيما ذكروه المفسرون، وهو كذلك، فالنبي ﷺ لم يقاسمهم بالله عام الحديبية، وإنما عاقدهم عقداً، ونسخة الكتاب معروفة ليس فيها قسم، وهذا لأن اليمين يقال: إنما سميت بذلك لأن المعاهدين يمد كل منهما يمينه إلى الآخر، ثم غلبت حتى صار مجرَّد الكلام بالعهد يسمى يميناً، ويقال: سميت يميناً لأن اليمين هي القوة والشدة كما قال الله تعالي: ﴿**لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ**﴾[الحاقة: ٤٥] فلما كان الحلف معقوداً مشدداً سمى يميناً، فاسم اليمين جامع للعقد الذى بين العبد وبين ربه وإن كان نذراً، ومنه قول النبى ﷺ: «النَّذْرُ حَلْفَة» وقوله: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كفَّارةُ اليمين»[1] وقول جماعة من الصحابة للذى نَذرَ نذر اللجاج والغضب: «كفر يمينك»[2] وللعهد الذى بين المخلوقين، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**﴾[النحل: ٩١] والنهى عن نقض العهود وإن لم يكن فيها قسم، وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ**﴾[الفتح: ١٠] وإنما لفظ العهد «بايَعْنَاكَ عَلَى أن لا نَفِرَّ» ليس فيه قسم، وقد سماهم معاهدين لله، وقال تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾[النساء: ١] قالوا: معناه يتعاهدون ويتعاقدون، لأن كل واحد من المعاهدين إنما عاهده بأمانة الله وكفالته وشهادته، فثبت أن كل من طعن فى ديننا بعد أن عاهدناه عهداً يقتضى أن لا يفعل ذلك فهو إمام فى الكفر لا يمين له، فيجب قتله بنص الآية، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الناكث الذى ليس بإمام، وهو من خالف بفعل شئ، مما صولحوا عليه من غير الطعن فى الدين.

---

(١) رواه مسلم (١٦٤٥) وأبو داود(٣٣٢٤، ٣٣٢٣) والترمذي(١٥٢٨) والنسائي(٧/ ٢٦) وأحمد(٤/ ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٧٢، ٣١٣) والبيهقي في السنن (١٠/ ٤٥، ٦٧) من حديث عقبة بن عامر وفي رواية الترمذي وأحمد (٤/ ١٤٤) زيادة (إذا لم يسم) وهي ضعيفة. (انظر إرواء الغليل للشيخ الألباني(٢٥٨٦)).

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه(١٥٨١٩، ١٥٨٢٦).

الوجه الرابع: أنه قال تعالي: ﴿ **أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾[التوبة: ١٣] فجعل هَمَّهم بإخراج الرسول من المحضضات على قتالهم، وما ذاك إلا لما فيه من الأذى، وسبه أغلظ من الهم بإخراجه، بدليل أن ﷺ عفاَ عَامَ الفتح عن الذين هموا بإخراجه[1]، ولم يعف عمن سَبَّه، فالذمى إذا أظهر سَبَّه فقد نكث عهده، وفعل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسول، وبَدَأ بالأذى، فيجب قتاله.

الوجه الخامس: قوله تعالي: ﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ (١٤) وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[التوبة: ١٤-١٥] أمر سبحانه بقتال الناكثين الطاعنين فى الدين، وضَمِنَ لنا -إن فعلنا ذلك- أن يعذبهم بأيدينا ويخزيهم، وينصرنا عليهم، ويشفى صدور المؤمنين الذى تأذَّوْا من نَقْضهم وطعنهم، وأن يذهب غيظ قلوبهم، لأنه رتَّب ذلك على قتالنا ترتيب الجزاء على الشرط، والتقدير: إن تقاتلوهم يكن هذا كله، فدل على أن الناكث الطاعن مستحق هذا كله، وإلا فالكفار يُدالُون علينا المرة وندال عليهم الأخرى، وإن كانت العاقبة للمتقين، وهذا تصديق ما جاء فى الحديث «ما نقض قوم العهْدَ إلاَّ أُدِيلَ عَلَيْهِمُ العدو»[2] والتعذيب بأيدينا هو القتل، فيكون الناكث الطاعن مستحقا للقتل، والسابٌ لرسول الله ﷺ ناكث طاعن كما تقدم، فيستحق القتل، وإنما ذكر سبحانه النصر عليهم وأنه يتوب من بعد ذلك على من يشاء، لأن الكلام فى قتال الطائفة الممتنعة، فأما الواحدُ المستحق للقتل فلا ينقسم حتى يقال فيه «يعذبه الله ويتوب الله من بعد ذلك على من يشاء» على أن قوله: (من يشاء) يجوز أن يكون عائداً إلى من لم يطعن بنفسه وإنما أقَرَّ الطاعنَ، فسميت الفئة طاعنة لذلك وعند التمييز فبعضهم ردء وبعضهم مباشر، ولا يلزم من التوبة على الرِّدْء التوبة على المباشر، ألا

---

(١) فقد عفا النبي ﷺ عن أهل مكة وقال لهم «اذهبوا فأنتم الطلقاء وكان من أثر هذا العفو أن دخل أهل مكة رجالاً ونساءً وأحراراً وموالي في الإسلام طواعية واختياراً ولكن النبي ﷺ لم يعف عمن سبه وبالغ في عداوته للدعوة كعبد الله بن خطل ومقيس بن صبابة.

(٢) (صحيح) رواه عن بريدة الحاكم (٢/ ١٢٦) والبيهقي في السنن الكبرى(٣/ ٣٤٦، ٩/ ٢٣١) وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وعزاه الهيثمي في المجمع(٧/ ٢٦٩) للبزار وقال رجاله رجال الصحيح غير رجاء بن محمد وهو ثقة. وللحديث شاهد عن ابن عمر رواه ابن ماجه(٤٠١٩) وقال البوصيري في«مصباح الزجاجة» هذا حديث صالح للعمل وله شاهد آخر عن ابن عباس رواه الطبراني في المعجم الكبير(١١/ ٤٥) والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله في الصحيحة(١٠٧).

ترى أن النبي ﷺ أهْدَرَ عام الفتح دَمَ الذين باشروا الهجاء، ولم يُهدرْ دَمَ الذين سمعوه، وأهْدَرَ دمَ بنى بكر، ولم يهْدرْ دَم الذين أعاروهم السلاح.

الوجه السادس: أن قوله تعالى: ﴿**وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ**﴾[التوبة: ١٤-١٥] دليل على أن شفاء الصدور من ألم النكث والطعن وذهابَ الغيظ الحاصل فى صدور المؤمنين من ذلك أمرٌ مقصود للشارع مطلوب الحصول، وأن ذلك يحصل إذا جَاهَدُوا كما جاء فى الحديث المرفوع: «عَلَيْكُمْ بالجهاد فإنه بَابٌ من أبواب الله يدفع اللهُ به عَنِ النفوس الهم والغَمَّ»[1] ولا ريب أن من أظهر سَبَّ الرسول ﷺ من أهل الذمة وشتمه فإنه يغيظ المؤمنين ويؤلمهم أكثر مما لو سفك دماء بعضهم وأخذ أموالهم، فإن هذا يثير الغضب لله، والحمية له ولرسوله، وهذا القدر لا يُهَيِّجُ فى قلب المؤمن غيظاً أعظم منه، بل المؤمن المسدد لا يغضب هذا الغضب إلا لله، والشارع يطلب شفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم، وهذا إنما يحصل بقتل الساب لأوجه:

أحدها: أن تعزيزه وتأديبه يذهب غيظ قلوبهم إذا شتم واحداً من المسلمين أو فعل نحو ذلك، فلو أذهب غيظ قلوبهم إذا شتم الرسول لكان غيظهم من شتمه مثل غيظهم من شتم واحد منهم، وهذا باطل.

الثانى: أن شتمه أعظم عندهم من أن يؤخذ بعض دمائهم، ثم لو قتل واحداً منهم لم يشف صدورهم إلا قتله، فأن لا تشفى صدورهم إلا بقتل السابِّ أولى وأحْرَى.

الثالث: أن الله تعالى جَعَل قتالهم هو السبب فى حصول الشِّفاء، والأصل عدم سبب آخر يحصِّله، فيجب أن يكون القتلُ والقتال هو الشافى لصدور المؤمنين من مثل هذا.

الرابع: أن النبي ﷺ لما فتحت مكة وأراد أن يشفى صدور خزاعة -وهم القوم المؤمنون- من بنى بكر الذين قاتلوهم مكنهم منهم نصف النهار أو أكثر مع أمانه لسائر الناس، فلوا كان شفاء صدورهم وذهاب غيظ قلوبهم يحصل بدون القتل للذين نكثوا وطعنوا لما فعل ذلك مع أمانه للناس.

---

(١) (صحيح) رواه عن عبادة بن الصامت أحمد(٥/ ٣١٤-٣١٦-٣١٩-٣٢٦-٣٣٠) والحاكم(٢/ ٧٤-٧٥) وصححه ووافقه الذهبي ورواه البيهقي في السنن الكبرى(٩/ ١٠٤). وللحديث شاهد عن أبي أمامة رواه الطبراني في الأوسط (٨٣٣٤) وقال الهيثمي في المجمع(٥/ ٢٧٢) فيه عمرو بن الحصين وهو متروك والحديث صححه الألباني في الصحيحة(١٩٤١).

الدليل الرابع من القرآن

الموضع الرابع: قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَٰلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾[التوبة: ٦٣] فإنه يدل على أن أذى النبي ﷺ محادة لله ولرسوله، لأنه قال هذه الآية عقب قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾[التوبة: ٦١] الآية. ثم قال: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ (٦٢) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[التوبة: ٦٢-٦٣] فلو لم يكونوا بهذا الأذى محادين لم يحسن أن يوعدوا بأن للمحاد نار جهنم، لأنه يمكن حينئذ أن يقال: قد علموا أن للمحاد نار جهنم، لكنهم لم يحادوا، وإنما آذوا، فلا يكون في الآية وعيد لهم، فعلم أن هذا الفعل لابد أن يندرج في عموم المحادة، ليكون وعيد المحاد وعيداً له ويلتئم الكلام.

ويدل على ذلك أيضاً ما روى الحاكم في صحيحه بإسناده صحيح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ «كَانَ فِي ظِلِّ حُجْرَةٍ مِنْ حجره، وَعِنْدَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: إنهُ سَيَأْتِيكُمْ إِنسَانٌ ينظرُ بعين شيطان، فإذا أتاكم فَلاَ تُكَلِّمُوهُ، فجاءَ رَجُلٌ أزرَقُ، فدعاه رَسُولُ الله ﷺ فقال: علام تشتمني أنت وفلان وفلان، فانطلقَ الرَّجُلُ، فَدَعَاهُمْ فَحَلَفُوا بالله واعتَذَرُوا إِلَيْهِ»[1] فأنزل الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[المجادلة: ١٨] ثم قال بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[المجادلة: ٢٠] فعلم أن هذا داخل في المحادة.

وفي رواية أخرى صحيحة أنه نزل قوله: ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾[التوبة: ٩٦] وقد قال: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾[التوبة: ٦٢] ثم قال عقبه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[التوبة: ٦٣] فثبت أن هؤلاء الشاتمين محادون، وسيأتي -إن شاء الله- زيادة في ذلك.

(١) (صحيح) رواه أحمد(١/ ٢٤٠، ٢٦٧، ٣٥٠) والطبري في تفسيره مرسلاً على سعيد بن جبير (٣٣٨٠٨) والطبراني في المعجم الكبير(١٢/ ٧) وصححه الحاكم(٢/ ٤٨٢) ورواه البيهقي في دلائل النبوة(٥/ ٢٨٢) والواحدي في أسباب النزول وقال الهيثمي في المجمع(٧/ ١٢٥) رواه أحمد والبزار ورجال الجميع رجال الصحيح. وعزاه ابن كثير لابن أبي حاتم.

وإذا كان الأذى محادةً لله ورسوله فـقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ⑳ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[المجادلة: ٢٠-٢١] والأذلٌّ: أبلغُ من الذليل، ولا يكون أذلَّ حتى يخاف على نفسه وماله إن أظهر المحادة، لأنه إن كان دمهُ ومالُه معصوماً لا يستباح فليس بأذل، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٢] فبين سبحانه أنهم أينما ثقفوا فـعليهم الذلة إلا مع العهد، فعلم أن من له عهـد وحبل لاذلة عليه وإن كانت عليه المسكنة فإن المسكنة قد تكون مع عدم الذلة وقد جعل المحادين فى الأذلين، فلا يكون لهم عهد، إذ العهد ينافى الذلة كما دلت عليه الآية، وهذا ظاهر، فإن الأذل هو الذى ليس له قوة يمتنع بها ممن أراده بسوء، فإذا كان له من المسلـمين عهد يجب عليهم به نصره ومنعه فليس بأذل، فثبت أن المحـاد لله ولرسوله لا يكون له عهد يعـصمه، والمؤذى للنبي ﷺ محاد، فالمؤذى للنبى ﷺ ليس له عهد يعصم دمه، وهو المقصود.

وأيضاً، فإنه قد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[المجادلة: ٥] والكبتُ: الإذلال والخزى والصرعُ، قال الخليل[١]: الكبت هو الصـرع على الوجه، وقـال النضر بن شـميل[٢] وابن قـتيـبة[٣]: هو الغيظ والحزن، وهو فى الاشتقاق الأكبر من كبده، كأن الغيظ والحزن أصاب كبده، كما يقال: أحـرق الحزن والعداوة كـبده، وقال أهل التـفسيـر: كبتـوا أهلكوا وأخزوا وحزنوا، فثبت أن المحادَّ مكبوت مُخْزى ممتل غيظاً وحزناً هالك، وهذا إنما يتم إذا خاف إن أظهر المحادة أن يُقتل، وإلا فـمن أمكنه إظهار المحادة وهو آمن على دمه وماله فليس بمكبوت بل مـسرور جذلان، ولأنه قال: ﴿كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[المجادلة: ٥] والذين من قـبلهم ممن حادَّ الرسُلَ وحادَّ رسول الله إنما كـبته الله بأن أهلكه بعـذاب من عنده أو بأيدى المؤمنين، والكَبْتُ وإن كان يحـصل منه

---

(١) هو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري صاحب العربية ومنشأ علم العروض له كتاب العين في اللغـة. روي عن أيوب السـختيـاني وعاصم الاحـول وخلق وروي عنه حمـاد بن زيد وسيبـويه والأصمعي وغيرهم. مـات سنة بضع وستين ومئة وقـيل غير ذلك (ينظر سيـر أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩ تهذيب التهذيب٣/ ١٦٣).

(٢) هو النضر بن شُمـيل بن خَرَشة بن زيد أبو الحسن المازني البصري الخـوى. أول من أظهر السنة في مرو وخراسان مات سنة(٢٠٣) (ينظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٢٨)).

(٣) هو أبو محـمد عبد الله بن مـسلم بن قتيـبة الدينوري صاحب التصـانيف منها غريب القـرآن «وغريب الحديث» مات سنة(٢٧٦) وقيل غير ذلك (ينظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٦).

نصيب لكل من لم ينَلْ غرَضَه كما قال سبحانه: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾[آل عمران: ١٢٧] لكن قوله تعالى: ﴿كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[المجادلة: ٥] يعنى محادى الرسل دليلٌ على الهلاك أو كتم الأذى، يبين ذلك أن المنافقين هم من المحادينَ، فهم مكبُوتون بموتهم بغيظهم لخوفهم أنهم إن أظهروا ما فى قلوبهم قُتلوا، فيجب أن يكون كل محاد كذلك.

وأيضاً، فقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[المجادلة: ٢١] عقب قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾[المجادلة: ٢٠] دليلٌ على أن المحادة مغالبة ومعاداة، حتى يكون أحد المتحابين غالباً والآخر مغلوباً، وهذا إنما يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم، فعلم أن المحاد ليس بمسالم، والغلبة للرسل بالحجة والقهر، فمن أمر منهم بالحرب نُصر على عدوه، ومن لم يؤمر بالحرب أهْلك عدوه، وهذا أحسن من قول من قال: إن الغلبة للمحارب بالنصر، ولغير المحارب بالحجة، فعلم أن هؤلاء المحادين محاربون مغلوبون.

وأيضاً، فإن المحادة من المشاقة، لأن المحادة من الحد والفصل والبينونة، وكذلك المشاقة من الشق وهو بهذا المعني، فهما جميعاً بمعنى المقاطعة والمفاصلة، ولهذا يقال: إنما سميت بذلك لأن كل واحد من المحادين والمشاقين فى حد وشق من الآخر، وذلك يقتضى انقطاع الحبل الذى بين أهل العهد إذا حاد بعضهم بعضاً، فلا حبل لمحادٍ لله ولرسوله.

وأيضاً، فإنها إذا كانت بمعنى المشاقة فإن الله سبحانه قال: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۝١٢ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الأنفال: ١٢-١٣] فأمر بقتلهم لأجل مشاقتهم ومحادتهم، فكل من حاد وشاق يجب أن يُفعل به ذلك، لوجود العلة.

وأيضاً، فإنه تعالى قال: ﴿وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ۝٣ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الحشر: ٣-٤] والتعذيب هنا -والله أعلم- القتل لأنهم قد عُذِّبوا بما دون ذلك من الإجلاء وأخذ الأموال، فيجب تعذيب من شاقَّ الله تعالى ورسوله، ومن أظهر المحادَّةَ فقد شاق الله ورسوله، بخلاف مَنْ كتمها، فإنه ليس بمحاد ولا مشاق.

وهذه الطريقة أقوى فى الدلالة، يقال: هو محاد، وإن لم يكن مشاقاً، ولهذا جعل جزاء المحاد مطلقاً أن يكون مكبوتاً كما كبت من قبله، وأن يكون فى الأذلين، وجعل جزاء المشاق القتل والتعذيب فى الدنيا، ولن يكون مكبوتاً كما كُبتَ مَنْ قبله فى الأذلين إلا إذا لم يمكنه إظهار محادته، فعلى هذا تكون المحادة أعم، ولهذا ذكر أهل التفسير[1] فى قوله تعالى: **﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾**[المجادلة: ٢٢] الآية: إنها نزلت فيمن قتل المسلمين أقاربه فى الجهاد وفيمن أراد أن يقتل لمن تعرض لرسول الله ﷺ بالأذى من كافر أو منافق قريب له فعلم أن المحاد يعم المشاق وغيره.

ويدل على ذلك أنه قال سبحانه: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلا مِنْهُمْ﴾**[المجادلة: ١٤] الآيات، إلى قوله: **﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾**[المجادلة: ٢٢] وإنما نزلت فى المنافقين الذين تولوا اليهودَ المغضوبَ عليهم[2]، وكان أولئك اليهودُ أهلَ عهد من النبي ﷺ، ثم إن الله سبحانه بين أن المؤمنين لا يوادون من حاد الله ورسوله، ولابد أن يدخل فى ذلك عدم المودة لليهود وإن كانوا أهل ذمة، لأنه سبب النزول، وذلك يقتضى أن أهل الكتاب محادون لله ورسوله وإن كانوا معاهدين.

ويدل على ذلك أن الله قطع المُوالاة بين المسلم والكافر وإن كان له عهد وذمة، وعلى هذا التقدير يقال: عوهدوا على أن لا يظهروا المحادة ولا يعلنوا بها بالإجماع كما تقدم وكما سيأتي، فإذا أظهروا صاروا محادين لا عهد لهم، مظهرين للمحادة، وهؤلاء مشاقون، فيستحقون خزى الدنيا من القتل ونحوه وعذابَ الآخرة.

فإن قيل: إذا كان كل يهودى محاداً لله ورسوله فمن المعلوم أن العهد يثبت لهم مع التهود، وذلك ينقض ما قدمتم من أن المحاد لا عهد له.

قيل: من سلك هذه الطريقة قال: المحاد لا عهد مع إظهار المحادة، فأما إذا لم يظهر لنا المحادة فقد أعطيناه العهد، وقوله تعالى: **﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا**

---

(١) فقد قتل أبو عبيدة عامر بن الجراح أباه يوم بدر وهمَّ أبو بكر الصديق أن يقتل ابنه عبد الرحمن وقتل مصعب بن عمير أخاه وقتل عمر قريباً له يومئذ (انظر أسباب النزول للواحدي. المستدرك للحاكم(٣/ ٢٦٥)).

(٢) رواه الطبري عن قتاده (٣٣٨٠٢، ٣٣٨٠٣) وعن ابن زيد (٣٣٨٠٤).

﴿إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٢] يقتضى أن الذلة تلزمه، فلا تزول إلا بحبل من الله وحبل من الناس، وحبل المسلمين معه على أن لا يظهر المحادة بالاتفاق، فليس معه حبل مطلق، بل حبل مقيد، فهذا الحبل لا يمنعه أن يكون أذل إذا فعل ما لم يعاهد عليه، أو يقول صاحب هذا المسلك: الذلةُ لازمةٌ لهم بكل حال، كما أطلقت فى سورة البقرة، وقوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[آل عمران: ١١٢] يجوز أن يكون تفسيراً للذلة، أى ضربت عليهم أنهم أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس، فالحبلُ لا يرفع الذلة، وإنما يرفع بعض موجباتها وهو القتل، فإن من كان لا يعصم دمه إلا بعهد فهو ذليل وإن عصم دمه بالعهد، لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الأولى من المحادة، والطريقة الأولى أجود كما تقدم، وفى زيادة تقريرها طول.

الدليل الخامس من القرآن

الموضع الخامس: قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[الأحزاب: ٥٧] وهذه الآية توجب قتل من آذى الله ورسوله كما سيأتى إن شاء الله تعالى، والعهد لا يَعْصِمُ من ذلك، لأنا لم نعاهدهم على أن يؤذوا الله ورسوله.

ويوضح ذلك قول النبي ﷺ «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأشرَفَ فإنَّه قد آذَى الله ورَسولَه»[1] فندب المسلمين إلى يهودى كان معاهداً لأجل أنه آذى الله ورسوله فدل ذلك على أنه لا يوصَفُ كل ذمى بأنه يؤذى الله ورسوله، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره، ولا يصح أن يقال: اليهود ملعونون فى الدنيا والآخرة مع إقرارهم على ما يوجب ذلك، لأنا لم نقرهم على إظهار أذى الله ورسوله، وإنما أقرَرْنَاهم على أن يفعلوا بينهم ما هو من دينهم.

---

(١) سيأتي تخريجه . صفحة(٦٩).

فصل

الأدلة من القرآن الدالة على كفر الشاتم وقتله

وأما الآيات الدالات على كفر الشاتم وقتله، أو على أحدهما، إذا لم يكن معاهداً، وإن كان مظهراً للإسلام -فكثيرة، مع أن هذا مجمع عليه كما تقدم حكاية الإجماع عن غير واحد.

الدليل الأول

منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[التوبة: ٦١] إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[التوبة: ٦٣] فعلم أن إيذاء رسول الله محادة لله ولرسوله، لأن ذكر الإيذاء هو الذى اقتضى ذكر المحادة، فيجب أن يكون داخلاً فيه، ولولا ذلك لم يكن الكلام مؤتلفاً إذا أمكن أن يقال: إنه ليس بمحاد، ودل ذلك على أن الإيذاء والمحادة كفر، لأنه أخبر أن له نار جهنم خالداً فيها، ولم يقل «هى جزاؤه» وبين الكلامين فرق، بل المحادة هى المعاداة والمشاقة، وذلك كفر ومحاربة، فهو أغلظ من مجرد الكفر فيكون المؤذى لرسول الله ﷺ كافراً، عدواً لله ورسوله، محارباً لله ورسوله، لأن المحادَّة اشتقاقها من المباينة بأن يصير كلٌ واحد منهما فى حد كما قيل: «المشاقة: أن يصير كل منهما فى شق، والمعاداة: أن يصير كلٌ منهما فى عدوة».

وفى الحديث أن رجلاً كان يسبُّ النبي ﷺ فقال: «من يكفينى عَدُوِّي»[(١)] وهذا ظاهر قد تقدم تقريره، وحينئذ فيكون كافراً حلال الدم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ﴾[المجادلة: ٢٠] ولو كان مؤمناً معصوماً لم يكن أذل، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[المنافقين: ٨] وقوله تعالى: ﴿كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[المجادلة: ٥] والمؤمن لا يكبت كما كبت مكذبو الرسل قط، ولأنه قد قال تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[المجادلة: ٢٢] الآية، فإذا كان من يُوَادُّ المحادَّ ليس بمؤمن فكيف بالمحاد نفسه؟ وقد قيل: إن من سبب نزولها أن أبا قحافة شتم النبي ﷺ فأراد الصديق قتله[(٢)]، أو أن ابن أبي تنقَّص النبيَّ ﷺ، فاستأذن ابنه النبي ﷺ فى قتله لذلك، فثبت أن المحادَّ كافرٌ حلالُ الدم.

---

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه(٩٤٧٧، ٩٧٠٤) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٤٥) عن ابن عباس ولفظه «أن النبي ﷺ سبه رجل من المشركين فقال: من يكفيني عدوي؟ «فقال الزبير أنا فبارزه الزبير فقتله فأعطاه النبي ﷺ سلبه».

(٢) تقدم تخريجه. ص(٣٠).

وأيضاً، فقد قطع الله المولاة بين المؤمنين وبين المحادين لله ورسوله والمعادين لله ورسوله، فقال تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ﴾[المجادلة: ٢٢] الآية. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾[الممتحنة: ١] فعلم أنهم ليسوا من المؤمنين.

وأيضاً، فإنه قال سبحانه: ﴿وَلَوْلا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ۝٣ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الحشر: ٣-٤] فجعل سبب استحقاقهم العذاب في الدنيا ولعذاب النار في الآخرة مشاقةَ الله ورسوله، والمؤذى للنبي ﷺ مُشاقٌ لله ورسوله كما تقدم، والعذاب هنا هو الإهلاك بعذاب من عنده، أو بأيدينا، وإلا فقد أصابهم ما دون ذلك من ذهاب الأموال وفراق الأوطان.

وقال سبحانه: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۝١٢ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأنفال: ١٢-١٣] فجعل إلقاء الرعب في قلوبهم والأمر بقتلهم لأجل مشاقتهم لله ورسوله، فكل من شاق الله ورسوله يستوجب ذلك والمؤذي للنبي مشاق لله ورسوله كما تقدم فيستحق ذلك.

وقولهم: «هو أُذُن» قال مجاهد[1]: «هو أذن» يقولون: سنقول ما شئنا ثم نحلف له فيصدقنا[2].

وقال الوالبي[3] عن ابن عباس: يعني أنه يسمع من كل أحد.[4]

---

(١) هو مجاهد بن جبر شيخ القراء والمفسرين أبو الحجاج المخزومي المكي روى عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه عكرمة وطاووس وخلق مات سنة(١٠٤) وقيل غير ذلك (ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٩)).

(٢) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩١٨)(١٦٩١٩)(١٦٩٢٠).

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي. أبو محمد تتلمذ على يد ابن عباس. قتله الحجاج سنة(٩٥) (ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٢١)).

(٤) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩١٦).

قال بعض أهل التفسير[١]: كان رجال من المنافقين يؤذون رسول الله ﷺ ويقولون ما لا ينبغي، فقال بعضهم: لا تفعلوا، فإنا نخاف أن يبلغه ما تقولون فيقع بنا، فقال الجُلاس[٢]: بل نقول ما شئنا ثم نأتيه فيصدقنا، فإنما محمدٌ أُذُنٌ سامعة، فأنزل الله هذه الآية.

وقال ابن إسحاق[٣]: كان نَبْتَل بن الحارث الذى قال النبي ﷺ فيه: «من أراد أن ينظر إلى الشيطان فلينظر إلى نَبْتَل بن الحارث» ينمُّ حديث النبى إلى المنافقين، فقيل له: لا تفعل، فقال: إنما محمد أُذُن، من حدثه شيئاً صدقه، نقول ما شئنا ثم نأتيه فنحلف له فيصدقنا عليه، فأنزل الله هذه الآية.

وقولهم: «أُذُن» قالوا: ليتبينوا أن كلامهم مقبول عنده، فأخبر الله أنه لا يصدق إلا المؤمنين، وإنما يسمع الخبر فإذا حلفوا له فعفا عنهم، كان ذلك لأنه أذن خير، لا لأنه صدَّقهم، قال سفيان بن عُيَيْنَة[٤]: أذن خير يقبل منكم ما أظهرتم من الخبر ومن القول، ولا يؤاخذكم بما فى قلوبكم، ويَدَعُ سرائركم إلى الله تعالى، وربما تَضَمَّنت هذه الكلمة نوع استهزاء واستخفاف.

فإن قيل: فقد روى نعيم بن حماد[٥] قال حدثنا محمد بن ثور عن يونس عن الحسن[٦] قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم لا تجعل لفاجر ولفاسق عندى يداً ولا نعمةً فإنِّى وَجَدْتُ فيما أو حَيْتَهُ **﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾**[المجادلة: ٢٢]»[٧] قال سفيان: يرون أنها نزلت فيمن يخالط

---

(١) ينظر أسباب النزول الواحدي

(٢) هو الجلاس بن سويد بن الصامت الأنصاري الأوسي كان من المنافقين وتخلف عن غزوة تبوك ثم تاب وحسنت توبته.

(٣) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩١٥) ينظر أسباب النزول للواحدي واسمه كما جاء في تفسير الطبري وأسباب النزول للواحدي نبتل وليس نبيل.

(٤) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلال أبو محمد الكوفي سكن مكة. روى عن أبي إسحاق السبيعي وأيوب السختياني وخلق غيرهم وعنه روى الأعمش وشعبة وهم من شيوخه ووكيع وابن المبارك وغيرهم. كان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات سنة١٩٨ (ينظر سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٤)

(٥) هو نُعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي أبو عبد الله نزيل مصر، روي عن ابن المبارك، وهشيم وخلق غيرهم وعنه أبو حاتم وأبو زرعه والجوزجاني وغيرهم (ينظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٩٥).

(٦) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار وأمه خيره مولاة أم سلمة. كان فصيحاً رأى علياً وطلحة وعائشة روي عن كثير من الصحابة وعنه حميد الطويل وسماك بن حرب وغيرهم مات سنة ١١٠ (ينظر سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣).

(٧) رواه الديلمي في«الفردوس» (١/ ٤٩٣) عن معاذ بن جبل وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» في تفسيره للآية لابن مردويه وذكر اسناده وفيه مجهول.

السلطان، رواه أبو أحمد العسكري، وظاهرُ هذا أن كل فاسق لا يبغى وَدّتَه فهو محاد لله ورسوله، مع أن هؤلاء ليسوا منافقين النفاقَ المبيحَ للدم.

قيل: المؤمن الذى يحب الله ورسوله ليس على الإطلاق بمحادّ لله ورسوله، كما أنه ليس على الإطلاق بكافر ولا منافق، وإن كانت له ذنوب كثيرة ألا ترى أن النبي ﷺ قال لنعيمان وقد جُلد فى الخمر غيرمرة «إنه يحب الله ورسوله»[1] لأن مطلق المحادَّة يقتضى مطلق المقاطعة والمصارمة والمعاداة والمؤمن ليس كذلك، لكن قد يقع اسم النفاق على مَنْ أتى بشعبة من شعبه، ولهذا قالوا: «كُفْرٌ دون كفر» و«ظُلْمٌ دون ظلم» و«فسْقٌ دون فسق» وقال النبي ﷺ: «كَفَر بالله من تبرأ من نسب وإن دقَّ»[2] و«مَنَ حَلَف بغير الله فقد أشرك»[3] و«آية المنافق ثلاث: إذا حدَّثَ كَذَبَ، وإذا وَعَدَ أخلف، وإذا ائتمن خَانَ»[4].

قال ابن أبى مُليكة[5]: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه[6].

---

(١) (صحيح) هذا اللفظ جاء من حديث عمر الذي رواه البخاري(٦٧٨٠) والبيهقي ٨/ ٣١٢ وفيهما أن الرجل اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً وكان يضحك النبي ﷺ. أما حديث النعيمان فرواه عقبة بن عامر دون قوله «إنه يحب الله ورسوله» وأخرجه البخاري (٦٧٧٤، ٦٧٧٥) وأحمد(٤/ ٧، ٨/ ٣٨٤) والحاكم(٤/ ٣٧٣، ٣٧٤) والبيهقي(٨/ ٣١٢) ينظر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح.

(٢) (حسن) رواه الدارمي في سننه(٢/ ٤٤٢) وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر»(٩٠) والطبراني في الأوسط(٨٥٧٥) والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٤) وقال الهيثمي في المجمع(١/ ٩٧) رواه الطبراني في الأوسط وفيه حجاج بن أرطأه وهو ضعيف ورواه البزار وفيه السري بن إسماعيل وهو متروك والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع(٤٤٨٥).

(٣) صحيح رواه أبو داود(٣٢٥١) والترمذي(١٥٣٥) وأحمد (٢/ ٣٤، ٨٦، ٥٨، ٦٠، ٦٩، ١٢٥) والطيالسي(١٨٩٦) وصححه ابن حبان(٤٣٥٨- الإحسان) من حديث ابن عمر وصححه الألباني في الإرواء(٢٥٦١).

(٤) رواه البخاري (٣٣، ٢٦٨٢، ٢٧٤٩، ٦٠٩٥) ومسلم(١٠٧) والترمذي(٢٦٣١) والنسائي(٨/ ١١٧) وأحمد(٢/ ٣٥٧) وابن أبي الدنيا في الصمت(٤٨٠) وأبو عوانة في مسنده(١/ ٢٠) والغريابي في صفة النفاق(١) عن أبي هريرة.

(٥) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكه كان قاضياً لابن الزبير ومؤذناً له روى عن العبادلة الأربعة وأسماء وعائشة وأم سلمة وغيرهم. أدرك ثلاثين من الصحابة. متفق علي توثيقه روى عنه عمرو بن دينار والليث وجماعة مات سنة(١١٧) ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٨٨).

(٦) رواه البخاري معلقاً في كتاب الإيمان (باب خوف المؤمن أن يحبط عمله) وقال ابن حجر في الفتح هذا التعليق وصله ابن أبى خيثمه في تاريخه لكن أبهم العدد. وكذلك رواه الخلال في السنة(١٠٨١).

فوجه هذا الحديث أن يكون النبي ﷺ عَنَى بالفاجر المنافقَ، فلا ينقض الاستدلال، أو يكون عنى كلَّ فاجر، لأن الفجور مَظَنَّة النفاق، فما من فاجر إلا يخاف أن يكون فجوره صادراً عن مرض في القلب أو موجباً له فإن المعاصي بريدُ الكفر، فإذا أحب الفاسق فقد يكون محباً لمنافق، فحقيقة الإيمان بالله واليوم الآخر أن لا يُوَادَّ من أظهر من الأفعال ما يخاف معها أن يكون محاداً لله ورسوله، فلا ينقض الاستدلال أيضاً، أو أن تكون الكبائر من شعُب المحادة لله ورسوله، فيكون مرتكبها محاداً من وجه وإن كان موالياً لله ورسوله من وجه آخر، ويناله من الذلة والكبت بقدر قسطه من المحادة، كما قال الحسن: وإن طَقْطَقَتْ بهم البغال وهَمْلَجَتْ بهم الْبَرَاذينُ، إن ذلَّ المعصية لفي رقابهم، أبى الله إلا أن يُذلَّ من عصاه،[1] فالعاصي يناله من الذلة والكبت بحسب معصيته وإن كان له من عزة الإيمان بحسب إيمانه، كما يناله من الذم والعقوبة، وحقيقة الإيمان أن لا يوادَّ المؤمنُ من حادَّ الله بوجه من وجوه المودة المطلقة، وقد جبلت القلوب على حب من أحسن إليها وبُغض من أساء إليها، فإذا اصطنع الفاجرُ إليه يداً أحبه المحبةَ التي جبلت القلوبُ عليها، فيصير موادّاً له مع أن حقيقة الإيمان توجب عدم مودته من ذلك الوجه وإن كان معه من أصل الإيمان ما يستوجب به أصل المودة التي تستوجب أن يخص بها دون الكافر والمنافق، وعلى هذا فلا ينتقض الاستدلال أيضاً، لأن من آذى النبي ﷺ فإنه أظهر حقيقة المحادة ورأسها الذي يوجبُ جميع أنواع المحادة، فاستوجب الجزاء المطلق، وهو جزاء الكافرين كما أن من أظهر حقيقة النفاق ورأسه استوجب ذلك، وإن لم يستوجبه من أظهر شعبةً من شعبه، والله سبحانه أعلم.

الدليل الثاني

الدليل الثاني: قوله سبحانه: ﴿ **يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ (٦٤) وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ** ﴾[التوبة: ٦٤-٦٦] وهذا نص في أن الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله كفر، فالسبُّ المقصود بطريق الأولى، وقد دلت هذه الآية على أن كل من تنقص رسول الله ﷺ جاداً أو هازلاً فقد كفر.

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية(٢/ ١٤٩) بنحوه.

وقد روى عن رجال من أهل العلم -منهم ابنُ عمر ومحمد بن كعب[1] وزيد بن أسلم[2] وقتادة[3]- دخل حديثُ بعضهم في بعض[4]، أنه قال رجل من المنافقين في غزوة تبوك: ما رأيتُ مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسُناً، ولا أجْبَنَ عند اللقاء، يعنى رسول الله ﷺ وأصحابه القراء، فقال له عوف بن مالك: كذبْتَ، ولكنك منافق، لأخبرنَّ رسول الله ﷺ ، فذهب عَوْف إلى رسول الله ﷺ ليخبره، فوجدَ القرآن قد سبقه، فجاء ذلك الرجلُ إلى رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله إنما كنا نلعب ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا [ء] الطريق.

قال ابن عمر: كأنى أنظر إليه متعلقاً بنسْعَة ناقة رسول الله ﷺ ، وإن الحجارة لتنكب رجليه وهو يقول: إنما كنا نخُوضُ ونَلعب، فيقول له رسول الله ﷺ : ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[التوبة: ٦٥] ما يلتفت إليه، ولا يزيده عليه.

وقال مجاهد: قال رجل من المنافقين: يحدثنا محمد أن ناقة فلان بوادى كذا وكذا، وما يدريه ما الغيب، فأنزل الله عز وجل هذه الآية[5].

---

(١) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي أبو حمزة كان أبوه من سبي قريظة سكن الكوفة ثم المدينة روي عن علي وابن مسعود وأبي ذر ويقال أن الجميع مرسل. روي عنه محمد بن المنكدر وأيوب بن موسى وآخرون مات سنة(١٢٠). (ينظر سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٥).

(٢) هو زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة المدني الفقيه مولى عمر روى عن أبيه وابن عمر وأنس وغيرهم وعنه مالك وابن جريح وخلق وثقه أحمد وأبو زرعه وأبو حاتم ومحمد بن سعد والنسائي وغيرهم. مات سنة(١٣٦) (ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٣١٦).

(٣) هو قتادة بن دعامة بن سدوس. أبو الخطاب السدوسي البصري ولد أكمه وكان ثقة ثبت مفسر حافظ. رُمي بالقدر والتدليس. روى عن أنس وابن المسيب وغيرهم روي عنه أيوب السختيانى وشعبة وآخرون مات سنة١١٧ وقيل غير ذلك. (ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٢٦٩)).

(٤) روي الإمام الطبري فى تفسيره حديث ابن عمر(١٦٩٢٨) وحديث محمد بن كعب(١٦٩٣٢) وحديث زيد بن أسلم(١٦٩٢٧).

(٥) رواه الطبري فى تفسيره (١٦٩٣٣، ١٦٩٣٤).

وقال معمر[١] عن قتادة: بينا النبي ﷺ في غزوة تبوك وركب من المنافقين يسيرون بين يديه، فقالوا: أيظن هذا أن يفتح قصور الروم وحصونها؟ فأطلع الله نبيه ﷺ على ما قالوا، فقال النبي ﷺ «علىَّ بهؤلاء النفر» فدعا بهم فقال: أقلتم كذا وكذا، فحلفوا ما كنا إلا نخوض ونلعب[٢].

وقال معمر: قال الكلبي[٣]: كان رجل منهم لم يمالئهم في الحديث يسير عائباً لهم، فنزلت: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾[التوبة: ٦٦] فسمى طائفة وهو واحد[٤].

فهؤلاء لما تنقصوا النبي ﷺ حيث عابوه والعلماء من أصحابه، واستهانوا بخبره أخبر الله أنهم كفروا بذلك، وإن قالوه استهزاء، فكيف بما هو أغلظ من ذلك؟ وإنما لم يقم الحدَّ عليهم لكون جهاد المنافقين لم يكن قد أمر به إذ ذاك، بل كان مأموراً بأن يَدَعَ أذاهم، ولأنه كان له أن يعفو عمن تنقصه وآذاه.

الدليل الثالث: قوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾[التوبة: ٥٨] واللمز: العيبُ والطعن، قال مجاهد: يتهمك (و) يُزْرِيك، وقال عطاء[٥]: يَغْتَابُك. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾[التوبة: ٦١]الآية، وذلك يدل على أن كل من لمزه أو آذاه كان منهم، لأن (الذينَ) و(مَنْ) اسمان موصولان، وهما من صيغ العموم، والآية وإن كانت نزلت بسبب لمزِ قَوْمٍ وإيذاء آخرين فحكمها عام كسائر الآيات اللواتى نزلن على أسباب، وليس بين الناس خلاف نعلمه أنها تعم الشخص الذى نزلت بسببه ومن كان حاله كحاله، ولكن إذا كان اللفظ أعم من ذلك السبب فقد قيل: إنه يقتصر على سببه والذى عليه جماهير

الدليل الثالث

---

(١) هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري. اتفقوا علي توثيقه وأخرج له الجماعة. له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما اتقن. روى عن ثابت البناني وقتادة والزهرى وخلق وروي عنه ابن المبارك وعبد الرزاق وآخرون. مات سنة(١٥٤) ينظر سير أعلام النبلاء(٧/ ٥).

(٢) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩٣٠، ١٦٩٣١) والواحدي في أسباب النزول ص٢٠٥ . وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ .

(٣) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي المفسر النسابه الأخباري اتهم بالكذب. روي عن الشعبي وغيره وروي عنه السفيانان وابن المبارك وآخرون. مات سنة(١٤٦) (ينظر سير أعلام النبلاء(٦/ ٢٤٨)).

(٤) رواه الطبري عن معمر قال: قال بعضهم.... (١٦٩٣٧).

(٥) هو عطاء بن أبي رباح مولاهم أبو محمد المكي. مفتي أهل مكة ومحدثهم، متفق على توثيقه. حديثه في الكتب الستة. روى عن ابن عباس وجابر وابن عمر وغيرهم. وروي عنه مجاهد وأيوب السختيانى وآخرون مات سنة(١١٤). ينظر تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٩).

الناس أنه يجب الأخذُ بعموم القول، ما لم يقم دليل بوجوب القصْر على السبب كما هو مقرر في موضعه.

وأيضاً، فإن كَونَه منهم حكم متعلق بلفظ مشتق من اللمز والأذى، وهو مناسبٌ لكونه منهم، فيكون ما منه الاشتقاقُ هو علة لذلك الحكم، فيجب اطرادُه.

وأيضاً، فإن الله سبحانه، وإن كان قد علم منهم النفاق قبل هذا القول، لكن لم يُعلم نبيه بكل من لم يُظهر نفاقه، بل قال: ﴿ **وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾[التوبة: ١٠١] ثم إنه سبحانه ابتلى الناس بأمور تميز بين المؤمنين والمنافقين كما قال سبحانه: ﴿**وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ** ﴾[العنكبوت: ١١] وقال تعالى: ﴿ **مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾[آل عمران: ١٧٩] وذلك لأن الإيمان والنفاق أصله في القلب، وإنما الذي يظهر من القول والفعل فرعٌ له ودليلٌ عليه، فإذا ظهر من الرجل شئ من ذلك ترتب الحكم عليه، فلما أخبر سبحانه أن الذين يلْمزُونَ النبي ﷺ والذين يؤذونه من المنافقين ثبت أن ذلك دليلٌ على النفاق وفرعٌ له، ومعلوم أنه إذا حصلَ فرعُ الشئ ودليله حصل أصلهُ المدلولُ عليه، فثبت أنه حيثما وجد ذلك كان صاحبه منافقاً، سواء كان منافقاً قبل هذا القول أو حَدَثَ له النفاق بهذا القول.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون هذا القول دليلاً للنبي ﷺ على نفاق أولئك الأشخاص الذين قالوه في حياته بأعيانهم، وإن لم يكن دليلاً من غيرهم؟

قلنا: إذا كان دليلاً للنبي ﷺ الذي يمكن أن يُغْنِيَهُ الله بوحيه عن الاستدلال فأن يكون دليلاً لمن لا يمكنه معرفةُ البواطنِ أولى وأحرى.

وأيضاً، لو لم تكن الدلالة مُطَّردة في حق كل من صدر منه ذلك القولُ لم يكن في الآية زجر لغيرهم أن يقول مثل هذا القول، ولا كان في الآية تعظيمٌ لذلك القول بعينه، فإن الدلالة على عين المنافق قد تكون مخصوصة بعينه، وإن كانت أمراً مباحاً، كما لو قيل: من المنافقين صاحب الجمل الأحمر وصاحبُ الثوب الأسود، ونحو ذلك، فلما دلَّ القرآن على ذمِّ عين هذا القول والوعيد

لصاحبه عُلم أنه لم يُقْصَد به الدلالة على المنافقين بأعيانهم فقط، بل هو دليل على نوع من المنافقين.

وأيضاً، فإن هذا القول مناسبٌ للنفاق، فإن لمز النبي ﷺ وأذاه لا يفعله من يعتقد أنه رسولُ الله حقاً، وأنه أولى به من نفسه، وأنه لا يقول إلا الحق، ولا يحكم إلا بالعدل، وأن طاعته لله، وأنه يجب على جميع الخلق تعزيزه وتوقيره، وإذا كان دليلاً على النفاق نفسه فحيثما حصل حصل النفاق.

وأيضاً، فإن هذا القول لا ريبَ أنه مُحرَّم، فإما أن يكون خطيئةً دون الكفر أو يكون كفراً، والأول باطل، لأن الله سبحانه قد ذكر في القرآن أنواع العُصاة من الزاني والقاذف والسارق والمُطفف والخائن، ولم يجعل ذلك دليلاً على نفاق معين ولا مطلق فلما جعل أصحاب هذه الأقوال من المنافقين عُلم أن ذلك لكونها كفراً، لا لمجرد كونها معصية، لأن تخصيص بعض المعاصي بجعلها دليلاً على النفاق دون بعض لا يكون حتى يختص دليلُ النفاق بما يوجب ذلك، وإلاَّ كان ترجيحاً بلا مُرجح، فثبت أنه لابد أن يختص هذه الأقوال بوصف يوجب كونها دليلاً على النفاق، وكلما كان كذلك فهو كفر.

وأيضاً، فإن الله كما ذكر بعض الأقوال التي جَعَلَهم بها من المنافقين وهو قوله تعالى: ﴿ائْذَن لِّي وَلا تَفْتِنِّي﴾[التوبة: ٤٩] قال في عقب ذلك: ﴿لا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[التوبة: ٤٤] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾[التوبة: ٤٥] فجعل ذلك علامة مُطردة على عدم الإيمان، وعلى الريب، مع أنه رغبة عن الجهاد مع رسول الله ﷺ بعد استنفاره، وإظهارٌ من القاعد أنه معذور بالقعود، وحاصله عدم إرادة الجهاد، فلمزُه وأذاه أولى أن يكون دليلاً مطرداً، لأن الأول خذلان له، وهذا مُحاربة له، وهذا ظاهر.

الآيات الدالة على إخراجهم عن الايمان

وإذا ثبت أن كل من لمز النبي ﷺ أو آذاه منهم فالضمير عائد إلى المنافقين والكافرين، لأنه سبحانه لما قال: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ قال: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لاَّتَّبَعُوكَ وَلَكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾[التوبة: ٤١-٤٢] وهذا الضمير عائد إلى معلوم غير مذكور، وهم الذين حَلَفُوا ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ وهؤلاء هم المنافقون بلا ريب ولا خلاف، ثم أعاد الضمير إليهم إلى قوله: ﴿قُلْ

أنفقوا طوعًا أو كرهًا لن يتقبل منكم إنكم كنتم قومًا فاسقين (٥٣) وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله﴾[التوبة: ٥٣-٥٤] فثبت أن هؤلاء الذين أضمروا كفروا بالله ورسوله، وقد جعل منهم من يلمز، ومنهم من يؤذى وكذلك قوله: ﴿**وما هم منكم**﴾ إخراجٌ لهم عن الإيمان.

وقد نَطَقَ القرآن بكفر المنافقين فى غير موضع، وجعلهم أسوأ حالاً من الكافرين، وأنهم فى الدرك الأسفل من النار، وأنهم يوم القيامة يقولون للذين آمنوا: ﴿**انظرونا نقتبس من نوركم**﴾الآية، إلى قوله: ﴿**فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا**﴾[الحديد: ١٣-١٥] وأمر نبيه فى آخر الأمر بأن لا يصلى على أحد منهم[١] وأخبر أنه لَنْ يغفر لهم[٢]، وأمَرَهُ بجهادهم والإغلاظ عليهم[٣] وأخبر أنهم إن لم ينتهوا ليغرين الله نبيه بهم حتى[٤] يُقَتَّلُوا فى كل موضع.

الدليل الرابع: على ذلك أيضاً: قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**﴾[النساء: ٦٥] أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه فى الخصومات التى بينهم، ثم لا يجدوا فى أنفسهم ضيقاً من حكمه، بل يسلموا لحكمه ظاهراً وباطناً. وقال قبل ذلك: ﴿ **ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا (٦٠) وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا**﴾[النساء: ٦٠-٦١] فبين سبحانه أن من دُعى إلى التحاكم إلى كتاب الله وإلى رسوله فصدَّ عن رسوله كان منافقاً، وقال سبحانه: ﴿ **ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين (٤٧) وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون (٤٨) وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين (٤٩) أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون (٥٠) إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا**

الدليل الرابع

---

(١) قال تعالى: ﴿**ولا تصل على أحد منهم مات أبدا**﴾[التوبة: ٨٤].
(٢) قال تعالى: ﴿**استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم**﴾[التوبة: ٨٠].
(٣) قال تعالى: ﴿**يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم**﴾[التوبة: ٧٣].
(٤) قال تعالى: ﴿**لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا (٦٠) ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا**﴾[الأحزاب: ٦٠، ٦١].

﴿إلى الله وَرَسُوله ليَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أن يَقُولُوا سَمعْنَا وأَطعْنَا﴾[النور: ٤٧-٥١] فبين سبحانه أن من تولَّى عن طاعة الرسول وأعرض عن حكمه فهو من المنافقين، وليس بمؤمن، وأن المؤمن هو الذى يقول: سمعنا وأطعنا، فإذا كان النفاق يثبت ويزول الإيمان بمجرد الإعراض عن حكم الرسول وإرادة التحاكم إلى غيره، مع أن هذا ترك محض، وقد يكون سببه قوة الشهوة، فكيف بالتنقص والسب ونحوه؟

عمر يقتل رجلاً لا يرضى بقضاء النبي

ويؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم[١] فى تفسيره: حدثنا شعيب بن شعيب، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عتبة بن ضمرة، حدثنى أبى عن رجلين اختَصَمَاَ إلى النبي ﷺ، فقضى للمحقِّ على المُبطل، فقال المقضيُّ عليه: لا أرضَى، فقال صاحبه: فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبى بكر الصديق، فذهبا إليه، فقال الذى قُضى له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ، فقضى لى عليه، فقال أبو بكر: فأنتما على ما قضى به النبي ﷺ، فأبى صاحبه أن يرضي، وقال: نأتى عمر بن الخطاب، فأتياه، فقال المقضى له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لى عليه، فأبى أن يرضى، ثم أتينا أبا بكر الصديق فقال: أنتما على ما قضى به النبي ﷺ، فأبى أن يرضى، فسأله عمر فقال كذلك، فدخل عمر منزله فخرج والسيفُ فى يده قد سَلَّه، فضرب به رأس الذى أبى أن يرضى، فقتله، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[النساء: ٦٥].

وهذا المرسَلُ له شاهدٌ من وجه آخر يصلح للاعتبار.

قال ابن دحيم: حدثنا الجوزجاني، حدثنا أبو الأسود، حدثنا ابن لَهِيعَةَ عن أبى الأسود، عن عُروَةَ بن الزبير، قال: اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان، فقضى لأحدهما، فقال الذى قضى عليه: رُدَّنا إلى عمر، فقال رسول الله ﷺ: «نعم، انطلقوا إلى عمر» فانطلقا، فلما أتيا عمر قال الذى قُضى له: يا ابن الخطاب إن رسول الله ﷺ قَضَى لي، وإن هذا قال: رُدَّنا إلى عمر، فردَّنا إليك رسولُ الله ﷺ، فقال عمر: أكذلك؟ للذى قُضى عليه، قال: نعم، فقال عمر: مكانك حتى أخرج فأقض

(١) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم القرشي الدمشقي روي عنه أبو زرعه والطبراني وغيرهم. مات سنة(٣٠٣) (ينظر تهذيب تاريخ ابن عساكر(٢/ ٢٢٧))

بينكما، فخرج مشتملاً على سيفه، فضرب الذى قال «رُدنا إلى عمر» فقتله، وأدبر الآخر إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله قَتَلَ عمرُ صاحبي، ولولا ما أعجزته لقتلني، فقال رسول الله ﷺ : «ما كُنْتُ أظنُّ أن عُمَرَ يجترِى على قتل مؤمن» فأنزل الله تعالي: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[النساء: ٦٥] فبرأ الله عمر من قتله[1].

وقد رُويت هذه القصة من غير هذين الوجهين، قال أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل: ما أكتب حديثَ ابن لهيعة إلا للاعتبار والاستدلال، وقد كتبت حديث هذا الرجل بهذا المعنى كأنى أستدل به مع غيره يَشُدُّه، لا أنه حجة إذا انفرد.

الدليل الخامس

الدليلُ الخامس: مما استدل به العلماء على ذلك: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٥٧ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧-٥٨] ودلالتها من وجوه:

من آذى الرسول فقد آذى الله

أحدها: أنه قَرَنَ أذاه بأذاه كما قَرَنَ طاعته بطاعته، فمن آذاه فقد آذى الله تعالى، وقد جاء ذلك منصوصاً عنه، ومن آذى الله فهو كافر حَلاَلُ الدَّم، يبين ذلك أن الله تعالى جعل محبة الله ورسوله وإرضاءَ الله ورسوله وطاعةَ الله ورسوله شيئاً واحداً فقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[التوبة: ٢٤]الآية.

وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾[آل عمران: ١٣٢] في مواضع متعددة، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التوبة: ٦٢] فوحَّدَ الضميرَ، وقال أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾[الفتح: ١٠] وقال أيضاً: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[الأنفال: ١].

---

(١) عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم وذكر اسناده وقال غريب جداً وكذلك عزاه لابن مردويه من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود به وقال أثر غريب مرسل وابن لهيعة ضعيف وفي مسند الفاروق لابن كثير قال بعد أن ذكر طريقا ابن دحيم هذان الطريقان يتعاضدان.

وجعل شقاقَ الله ورسوله ومحادَّةَ الله ورسوله وأذى الله ورسوله ومعصيةَ الله ورسوله شيئاً واحداً، فقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأنفال: ١٣] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[المجادلة: ٢٠] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[التوبة: ٦٣] وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[النساء: ١٤]الآية.

حق الله وحق الرسول متلازمين

وفى هذا وغيره بيانٌ لتلازم الحقين، وأن جهة حرمة الله تعالى ورسوله جهة واحدة، فمن آذى الرسول فقد آذى الله، ومن أطاعه فقد أطاع الله، لأن الأمة لا يصلون ما بينهم وبين ربهم إلا بواسطة الرسول، ليس لأحد منهم طريقٌ غيره ولا سبب سواه، وقد أقامه الله مُقام نفسه فى أمره ونهيه وإخباره وبيانه فلا يجوز أن يُفرق بين الله ورسوله فى شئ من هذه الأمور.

وثانيها: أنه فرق بين أذى الله ورسوله، وبين أذى المؤمنين والمؤمنات، فجعل على هذا أنه قد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً وجعل على ذلك اللعنَةَ فى الدنيا والآخرة وأعَدَّ له العذابَ المُهينَ، ومعلومٌ أن اذى المؤمنين قد يكون من كبائر الإثم وفيه الجلد، وليس فوق ذلك إلا الكفر والقتل.

الثالث: أنه ذكر أنه لعنهم فى الدنيا والآخرة وأعَدَّ لهم عذاباً مهيناً، واللَّعْنُ: الإبعاد عن الرحمة، ومن طَرَده عن رحمته فى الدنيا والآخرة لا يكون إلا كافراً، فإن المؤمن يقرب إليها بعضَ الأوقات، ولا يكون مباحَ الدَّم، لأن حَقْنَ الدم رحمةٌ عظيمة من الله، فلا يثبت فى حقه.

ويؤيد ذلك قولُه: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (٦٠) مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾[الأحزاب: ٦٠-٦١] فإن أخذهم وتقتيلهم والله أعلم بيان صفة لعنهم، وذكر لحكمه، فلا موضع له من الإعراب، وليس بحال ثانية، لأنهم إذا جاوروه ملعونين ولم يظهر أثر لعنهم فى الدنيا لم يكن فى ذلك وعيد لهم، بل تلك اللعنة ثابتةٌ قبل هذا الوعيد وبعده، فلابد أن يكون هذا الأخذُ والتقتيل من آثار اللعنة التى وُعدُوها، فيثبت فى حق من لعنه الله فى الدنيا والآخرة.

ويؤيده قولُ النبي ﷺ: «لَعْنُ المؤمنِ كَقَتْلِه»[1] متفق عليه، فإذا كان الله قد لعن هذا في الدنيا والآخرة فهو كقتله، فعلم أنَ قتله مباحٌ.

قيل: واللعنُ إنما يستوجبه مَنْ هو كافر، لكن ليس هذا جيداً، على الإطلاق.

ويؤيده قولـه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً (٥١) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيراً﴾[النساء٥١-٥٢] ولو كان معصومَ الدم يجب على المسلمين نَصْرُه ولكان له نصير.

يوضح ذلك أنه قد نزل في شأن ابن الأشرف، وكان من لعنته أن قُتِلَ، لأنه كان يؤذي الله ورسوله.

واعلم أنه لا يَرِدُ على هذا أنه قد لُعن من لا يجوز قتله، لوجوه:

أحدها: أن هذا قيل فيه «لَعَنَه الله في الدنيا والآخرة» فبين أنه سبحانه أقصاه عن رحمته في الدارين، وسائر الملعونين إنما قيل فيهم «لعنة الله» أو «عليه لعنة الله» وذلك يحصل بإقصائه عن الرحمة في وقت من الأوقات، وفرق بين من لعنه الله أو عليه لعنة مؤبدة عامة ومن لعنه لعناً مطلقاً.

الثاني: أن سائر الذين لعنهم الله في كتابه -مثل الذين يكتمون ما أنزَلَ الله من الكتاب، ومثل الظالمين الذي يَصُدُّون عن سبيل الله ويَبْغُونها عوجاً، ومثل من يقتل مؤمناً متعمداً- إما كافرٌ أو مُبَاح الدم، بخلاف بعض من لعنَ في السنة.

اللعن بصيغة الخبر غير اللعن بصيغة الدعاء

الثالث: أن هذه الصيغة خبر عن لعنة الله له، ولهذا عطف عليه ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧] وعامة الملعونين الذى لا يقتلون أو لا يكفرون إنما لُعنُوا بصيغة الدعاء، مثل قوله ﷺ: «لَعَنَ الله من غَيَّرَ منار الأرضِ»[2] و«لعنَ الله السَّارِقَ»[3] و«لَعَنَ الله آكِلَ الربَاَ ومؤكِلَه»[4] ونحو ذلك.

---

(١) هو قطعة من حديث ثابت بن الضحاك رواه البخاري (١٣٦٣، ٦١٠٥، ٦٦٥٢، ٦٠٤٧) ومسلم(١١٠) وأبو داود(٣٢٥٧) والترمذي(١٥٤٣) والنسائي(٧/ ٥-١٩) وابن ماجه(٢٠٩٨) وأحمد(٤/ ٣٣-٣٤) والطيالسي(١١٩٧) والحميدي(٨٥٠) وابن الجارود (٩٢٤) وبعضهم يزيد في الحديث على بعض .

(٢) هو قطعة من حديث علي رواه مسلم(١٩٧٨) والنسائي (٧/ ٢٣٢) وأحمد(١/ ١١٨-١٥٢) والحاكم (٤/ ١٥٣) والبيهقي(٦/ ٩٩) (٩/ ٢٥٠) وأبو يعلى(٦٠٢).

(٣) رواه البخاري(٦٧٨٣، ٦٧٩٩) ومسلم(١٦٨٧) والنسائي(٨/ ٦٥) وابن ماجه(٢٥٨٣) وأحمد(٢/ ٢٥٣) والحاكم(٤/ ٣٧٨) والبيهقي(٨/ ٢٥٣) كلهم من حديث أبي هريرة.

(٤) رواه البخاري (٢٠٨٦، ٢٢٣٨، ٥٣٤٧، ٥٩٤٥، ٥٩٦٢) وأحمد (٤/ ٣٠٨-٣٠٩) والبيهقي(٦/ ٩) عن أبي جحيفة وفي الباب عن ابن مسعود رواه أبو داود(٣٣٣٣) والترمذي(١٢٠٦) وابن ماجه(٢٢٧٧) وأحمد(١/ ٣٩٣) والطيالسي(٣٤٣) وعن جابر رواه مسلم(١٥٩٨) وأحمد(٣/ ٣٠٤) (ينظر إرواء الغليل للشيخ الألباني (١٣٣٦).

لكن الذى يردُ على هذا قوله تعالى: ﴿ **إنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾[النور: ٢٣] فإن فى هذه الآية ذكر لعنتهم فى الدنيا والآخرة، مع أن مجرد القذف ليس بكفر ولا يبيح الدم.

والجوابُ عن هذه الآية من طريقين مُجْمَلٍ ومُفصَّلٍ.

أما المجمل فهو أن قذف المؤمن قذف المجرَّد هو نوع من أذاه، وإذا كان كذباً فهو بهتان عظيم، كما قال سبحانه: ﴿**وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ** ﴾[النور: ١٦] والقرآن قد نص على الفرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين، فقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا (٥٧) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا**﴾[الأحزاب: ٥٧-٥٨] فلا يجوز أن يكون مجرَّدُ أذى المؤمنين بغير حق موجباً للعنة الله فى الدنيا والآخرة وللعذاب المهين، إذ لو كان كذلك لم يفرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين، ولم يخصص مؤذى الله ورسوله باللعنة المذكورة، ويجعل جزاء مؤذى المؤمنين أنه احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً كما قال فى موضع آخر: ﴿**وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا**﴾[النساء: ١١٢] كيف والعليمُ الحكيمُ إذا توعد على الخطيئة زاجراً عنها فلابد أن يذكر أقصى ما يخاف على صاحبها، فإذا ذكر خطيئتين إحداهما أكبر من الأخرى متوعداً عليهما ذاجراً عنهما ثم ذكر فى إحداهما جزاء عنها، وذكر فى الأخرى ما هو دون ذلك، ثم ذكر هذه الخطيئة فى موضع آخر متوعَّداً عليها بالعذاب الأدنى بعينه عُلم أن جزاء الكبرى لا يُسْتَوْجَبُ بتلك التى هى أدنى منها.

فهذا دليل يبين لك أن لعنة الله فى الدنيا والآخرة وإعداده العذابَ المهين لا يستوجب مجرد القذف الذى ليس فيه أذى الله ورسوله، وهذا كافٍ فى اطِّراد الدلالة وسلامتها عن النقص.

وأما الجواب المُفَصَّل فمن ثلاثة أوْجُه:

أحدها: أن هذه الآية فى أزواج النبيﷺ خاصة، فى قولِ كثيرٍ من أهل العلم.

فروى هُشَيْم[١] عن العَوَّام بن حَوْشَب ثنا شيخٌ من بني كاهل قال: فَسَّرَ ابن عباس سورة النور، فلما أتى على هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾[النور: ٢٣] إلى آخر الآية، قال: هذه في شأن عائشة وأزواج النبي ﷺ خاصة، وهي مُبْهَمة ليس فيها توبة، ومن قَذَفَ امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾[النور: ٤-٥] فجعل لهؤلاء توبة، ولم يجعل لأولئك توبة، قال: فَهَمَّ رجلٌ أن يقوم فيقبل رأسه من حُسن ما فسر[٢].

وقال أبو سعيد الأشج[٣]: ثنا عبد الله بن خراش عن العَوَّام عن سعيد بن جُبَيْر عن ابن عباس﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ﴾[النور: ٢٣] نزلت في عائشة ﷺ خاصة، واللعنة في المنافقين عامة[٤].

فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنما نزلت فيمن يَقْذفُ عائشة وأمهات المؤمنين، لما في قذفهن من الطعن على رسول الله ﷺ وعَيْبه، فإن قدف المرأة أذى لزوجها كما هو أذى لابنها، لأنه نسبة له إلى الدياثة وإظهارٌ لفساد فراشه، فإن زنى امرأته يؤذيه أذى عظيماً، ولهذا جوَّز له الشارع أن يقذفها إذا زَنَتْ، ودَرَأَ الحدَّ عنه باللعان، ولم يبح لغيره أن يقذف امرأةً بحال.

ولعلَّ ما يلحق بعض الناس من العار والخزى بقذف أهله أعظمُ مما يلحقه لو كان هو المقذوف، ولهذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين المنصوصتين عنه إلى أن من قذف امرأة غير محصنة كالأمَة والذمية ولها زَوْجٌ أو ولد مُحْصَن حُدَّ لقذفها، لما ألحقه من العار بولدها وزوجها المُحصَنَيْن.

---

(١) هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقة ثبت روي عن عمرو بن دينار والأعمش وغيرهم وروى عنه مالك وشعبة والثوري وهم أكبر منه وأحمد بن حنبل وابن المديني وآخرون مات سنة(١٨٣) (ينظر سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٨٧)

(٢) رواه الطبري(١٩٥٨٩، ١٩٥٩١، ٢٥٨٨٥).

(٣) هو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ثقة روي عن إسماعيل بن علية ووكيع وهشيم وغيرهم وروى عنه الجماعة وأبو زرعة وأبو حاتم وآخرون مات سنة(٢٥٧)، (ينظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٨٢)).

(٤) رواه الحاكم ٤/ ١٠ وصححه ووافقه الذهبي ورواه الطبري في تفسيره عن سعيد بن جبير(٢٥٨٨١).

والرواية الأخرى عنه -وهو قول الأكثرين- إنه لا حَدَّ عليه، لأنه أذى لهما لا قذف لهما، والحد التام إنما يجب بالقذف، وفى جانب النبي ﷺ أذاه كقذفه، ومن يقصد عيب النبي ﷺ بعَيْب أزواجه فهو منافق، وهذا معنى قول ابن عباس «اللعنة فى المنافقين عامة»

وقد وافق ابن عباس على هذا جماعةٌ، فروى الإمام أحمد والأشجُّ عن خصيف قال: سألت سعيد بن جبير، فقلت: الزنا أشدُّ أو قَذْفُ المحصنة؟ قال: لا، بل الزنا، قال: قلت: وإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾[النور: ٢٣] فقال: إنما كان هذا فى عائشة خاصة[١].

وروى أحمد بإسناده عن أبي الجوزاء[٢] فى هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾[النور: ٢٣] قال: هذه لأمهات المؤمنين خاصة[٣].

وروى الأشجُّ بإسناده عن الضحاك[٤] فى هذه الآية قال: هُن نساء النبي ﷺ[٥].

وقال معمر عن الكلبي: إنما عنى بهذه الآية أزواج النبي ﷺ، فأما من رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق كما قال تعالى، أو يتوب.

ووجه هذا ما تقدم من أن لعنة الله فى الدنيا والآخرة لا تستوجب بمجرد القذف، فتكون اللام فى قوله: ﴿الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾[النور: ٢٣] لتعريف المعهود، والمعهود هنا أزواج النبي ﷺ لأن الكلام فى قصة الإفك ووقوع من وقع فى أم المؤمنين عائشة، أو يُقصر اللفظ العام على سببه للدليل الذى يوجب ذلك.

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (٢٥٨٨١).

(٢) هو أوس بن عبد الله الربعي أبو الجوزاء البصري روي عن أبي هريرة وعائشة وابن عمر وغيرهم وعنه أبو الأشهب وعمرو بن مالك وآخرون مات سنة(٨٣) (ينظر سير أعلام النبلاء(٤/ ٣٧١)).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور لعبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٤) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم. روي عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم وروي عنه الحسن البصري وإسماعيل بن أبي خالد وخلق. مات سنة(١٠٥) (ينظر سير أعلام النبلاء(٤/ ٥٩٨)).

(٥) رواه الطبري في تفسيره (١٩٥٨٧، ٢٥٨٨٣) وعزاه السيوطي في الدر المنثور لعبد بن حميد وابن أبي حاتم.

ويؤيد هذا القول أن الله سبحانه رتَّبَ هذا الوعيدَ على قذف محصنات غافلات مؤمنات، وقال في أول السورة: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النور: ٤]الآية، فرتب الجلد وردَّ الشهادة والفسق على مجرد قذف المحصنات، فلابد أن تكون المحصنات الغافلات المؤمنات لهن مزية على مجرد المحصنات، وذلك -والله أعلم- لأن أزواج النبي ﷺ مشهود لهن بالإيمان لأنهن أمهات المؤمنين وهن أزواج نبيه في الدنيا والآخرة وعوام المسلمات إنما يعلم منهن في الغالب ظاهر الإيمان، ولأن الله سبحانه قال في قصة عائشة: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١١] فتخصيصه بتولي كبره دون غيره دليلٌ على اختصاصه بالعذاب العظيم، وقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١٤] فعلم أن العذاب العظيم لا يمسُّ كل من قَذَف، وإنما يمس متولي كبره فقط، وقال هنا: ﴿ولهم عذاب عظيم﴾ فعلم أنه الذى رمى أمهات المؤمنين ويعيب بذلك رسول الله ﷺ وتولى كِبْرَ الإفك، وهذه صفة المنافق ابن أبيّ.

لا تقبل توبة من آذى النبى

واعلم أنه على هذا القول تكون هذه الآية حجة أيضاً موافقة لتلك الآية، لأنه لما كان رمى أمهات المؤمنين أذى للنبي ﷺ فلعن صاحبه في الدنيا والآخرة، ولهذا قال ابن عباس «ليس فيها توبة»[1] لأن مؤذى النبي ﷺ لا تقبل توبته إذا تاب من القذف حتى يسلم إسلاماً جديداً، وعلى هذا فرميهن نفاقٌ مبيحٌ للدم إذا قصد به أذى النبي ﷺ أو أذاهنَّ بعد العلم بأنهن أزواجه في الآخره، فإنه ما بغت امرأة نبى قط.

ومما يدل على أن قذفهن أذى للنبي ﷺ ما خرَّجاه فى الصحيحين فى حديث الإفك عن عائشة قالت: فقام رسول الله ﷺ فاستعذر من عبد الله بن أبى بن سلُولَ، قالت: فقال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: «يا مَعْشرَ المُسْلمينَ من يَعْذِرُني من رجلٍ قد بَلَغَنى أذاهُ في أهْلِ بَيْتي، فوَالله ما علمتُ على أَهْلى إلا خيراً، ولقَدْ ذَكَرُوا رجلاً ما علمتُ عليه إلا خيراً، وما كانَ يدخُلُ على أهلى إلا معَي» فقام سعد بن مُعاذ الأنصارى فقال: أنا أعذرك منه يا رسول الله، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتَنا ففعلنا أمرك، فقام

(١) تقدم تخريجه ص٤٧ .

سعد بن عُبادة -وهو سيد الخزرج، وكان رجلاً صالحاً، ولكن احتَمَلَتْه الحمية- فقال لسعد بن مُعاذ: لعمر الله لا تقتله، ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن حضير- وهو ابن عم سعد بن مُعاذ- فقال لسعد بن عُبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه فإنك منافق تجادل عن المنافقين، قالت: فثار الحيان الأوسُ والخزرج حتى هموا أن يقتتلوا ورسولُ الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكتوا وسكَتَ[1].

وفي رواية أخرى صحيحة قالت: لما ذكر من شأني الذي ذكر، وما علمتُ به، قام رسولُ الله ﷺ في خطيباً، وما علمت به، فتشهد وحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، أشيروا على في أناس أبنوا أهلي وأيم الله ما علمت على أهلي سوءاً قط، وأبَنُوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط ولا دخل بيتي قط إلا وأنا حاضر، ولا كنت في سَفَر إلا غاب معي، فقام سعد بن معاذ فقال: يا رسول الله مرني أن أضرب أعناقهم،

فقوله: «من يَعْذِرُني» أي: من ينصفني ويقيم عذري إذا انتصفتُ منه لما بلغني من أذاه في أهل بيتي وأَبنه لهم، فثبت أنه ﷺ قد تأذى بذلك تأذياً استعذر منه، وقال المؤمنون الذين لم تأخذهم حمية: «مُرْنَا نضرب أعناقهم، فإنا نعذرك إذا أمرْتَنَا بضرب أعناقهم» ولم ينكر النبيُّ ﷺ على سعدٍ استئمارهُ في ضرب أعناقهم، وقوله: إنك معذور إذا فعلت ذلك.

بقى أن يقال: فقد كان من أهل الإفك مِسْطَح وحسَّان وحَمْنَة، ولم يُرْمَوْا بنفاق، ولم يقتل النبي ﷺ أحداً بذلك السببَ، بل قد اختلف في جلدهم.

وجوابه: أن هؤلاء لم يقصدوا أذى النبي ﷺ، ولم يظهر منهم دليلٌ على أذاه، بخلاف ابن أبي الذي إنما كان قصده أذاه، لم يكن إذ ذاك قد ثَبَتَ عندهم أن أزواجه في الدنيا هن أزواج له في الآخرة، وكان وقوعُ ذلك من أزواجه ممكناً في العقل، ولذلك توقف النبي ﷺ في القصة، حتى استشار علياً وزيداً، وحتى سأل بريرة، فلم يحكم بنفاق من لم يقصد أذى النبي ﷺ لإمكان أن يطلق المرأة

---

(١) رواه البخاري بطوله(٢٦٦١، ٤١٤١، ٤٧٥٠) ورواه مقطعاً(٢٦٣٧، ٢٨٧٩، ٤٠٢٥، ٤٦٩٠، ٦٦٦٢، ٦٦٧٩، ٧٣٦٩، ٧٥٤٥) ورواه مسلم(٢٧٧٠) وأبو داود(٤٧٣٥) وأحمد(٦/ ١٩٤-١٩٧) وعبد الرزاق(٩٧٤٨) وصححه ابن حبان(٤٢١٢، ٧٠٩٩، ٧١٠٠، ٧١٠١-الإحسان) ورواه البيهقي(٧/ ٣٠٢).

المقذوفه، فأما بعد أن ثبت أنهن أزواجه فى الآخرة وأنهن أمهات المؤمنين فقذفهن أذى له بكل حال، ولا يجوز -مع ذلك- أن تقع منهن فاحشة، لأن فى ذلك جواز أن يقيم الرسول مع امرأة بغي، وأن تكون أم المؤمنين موسومة بذلك، وهذا باطل، ولهذا قال سبحانه: ﴿**يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم مؤمنين**﴾[النور: ١٧] وسنذكر إن شاء الله تعالى فى آخر الكتاب كلام الفقهاء فيمن قذف نساءه وأنه معدود من أذاه.

الوجه الثاني: أن الآية عامة، قال الضحاك: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ**﴾[النور: ٢٣] يعنى به أزواج النبي ﷺ خاصة[1]، ويقول آخرون: يعنى أزواج المؤمنين عامة.

وقال أبو سَلَمَة بن عبد الرحمن[2]: قذفُ المحصنات من الموجبات، ثم قرأ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ**﴾[النور: ٢٣] وعن عمرو بن قيس قال: قذفُ المحصنة يُحْبِطُ عمل تسعين سنةً، رواهما الأشج، وهذا قول كثير من الناس ووجهه ظاهر الخطاب فإنه عام، فيجب إجراؤه على عمومه، إذ لا موجب لخصوصه، وليس هو مختصاً بنفس السبب بالاتفاق، لأن حكم غير عائشة من أزواج النبي ﷺ داخل فى العموم، وليس هو من السبب، ولأنه لفظ جمع والسبب فى واحدة، ولأن قَصْرَ عمومات القرآن على أسباب نزولها باطل، فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتضت ذلك وعلم أن شيئاً منها لم يقصر على سببه، والفرق بين الآيتين أنه فى أول السورة ذكر العقوبات المشروعة على أيدى المكلفين من الجلد ورد الشهادة والتفسيق، وهنا ذكر العقوبة الواقعة من الله سبحانه وهى اللعنة فى الدارين والعذاب العظيم.

العبرة بعموم اللفظ

وروى عن النبي ﷺ من غير وجه وعن أصحابه أن قَذْفَ المحصنات من الكبائر، وفى لفظ فى الصحيح: «قَذْف المحصنات الغَافلاَت المؤمنات»[3] وكان بعضهم يتأوَّلُ على ذلك قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ**﴾[النور: ٢٣] ثم اختلف هؤلاء:

---

(١) تقدم تخريجه ص٤٨ .

(٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني. ثقه مكثر روى عن حسان بن ثابت وثوبان وأبي هريرة وعائشة وآخرون روى عنه الأعرج والزهري والشعبي وخلق. مات سنة(٩٤) وقال الواقدي(١٠٤) (ينظر سير أعلام النبلاء(٤/ ٢٨٧)).

(٣) هو قطعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً «احتنبوا السبع الموبقات» وذكر منهم «قذف المحصنات الغافلات المؤمنات» رواه البخاري(٢٧٦٦، ٥٧٦٤، ٦٨٥٧) ومسلم(٨٩) وأبو داود(٢٨٧٤) والنسائي(٦/ ٢٥٧) وأبو عوانة(١/ ٥٤) وصححه ابن حبان (٥٥٦١-الإحسان).

فيمن نزلت آية القذف

فقال أبو حمزة الثمالي[١]: بلغنا أنها نزلت فى مشركى أهل مكة، إذ كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عَهْد، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة مُهَاجِرَةً قذفها المشركون من أهل مكة وقالوا: إنما خرجت تفجر، فعلى هذا تكون فيمن قذف المؤمنات قذفاً يصدّهن به عن الإيمان، ويقصد بذلك ذم المؤمنين لينفر الناس عن الإسلام كما فعل كعب بن الأشرف[٢]، وعلى هذا فمن فعل ذلك فهو كافر، وهو بمنزلة من سَبَّ النبي ﷺ.

وقوله: «إنها نَزَلَتْ زَمَنَ العهد» يعنى -والله أعلم- أنه عنى بها مثل أولائك المشركين المعاهَدينَ، وإلاَّ فهذه الآية نزلت ليالى الإفك، وكان الإفك فى غزوة بنى المُصْطَلَق قبل الخَنْدقَ، والهدنة كانت بعد ذلك بسنتين[٣].

ومنهم من أجراها على ظاهرها وعمومها، لأن سبب نزولها قذف عائشة وكان فيمن قذفها مؤمن ومنافق، وسبب النزول لابد أن يندرج فى العموم، ولأنه لا موجب لتخصيصها.

والجواب على هذا التقدير أنه سبحانه قال هنا: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[النور:٢٣] على بناء الفعل للمفعول، ولم يسم اللاعن، وقال هناك: ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[الأحزاب:٥٧] وإذا لم يسم الفاعل جاز أن يلعنهم غيرُ الله من الملائكة والناس، وجاز أن يلعنهم الله فى وقت ويلعنهم بعضُ خلقه فى وقت، وجاز أن يتولَّى الله لعنة بعضهم، وهو من كان قذفه طعناً فى الدين، ويتولى خلقُه لعنةَ الآخرين، وإذا كان اللاعن مخلوقاً فلعنتُه قد تكون بمعنى الدعاء عليهم، وقد تكون بمعنى أنهم يبعدون عن رحمة الله.

---

(١) هو ثابت بن أبى صفية دينار وقيل سعيد، أبو حمزة الثمالي الأزدي الكوفي مولى المهلب. كان كثير الوهم في الأخبار حتي خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد مع غلوه في تشيعه ضعفه أحمد وابن معين والنسائي والجوزجاني وغيرهم. روي عن أنس والشعبي وعنه الثوري وحفص بن غياث مات سنة(١٤٨). (ينظر «المجروحين لابن حبان(١/٢٠٦)).

(٢) سيأتي ذكره ص٦٨ وما بعدها.

(٣) غزوة بني المصطلق وقعت في شهر شعبان من السنة الخامسة من الهجرة علي مارجحه واستظهره ابن حجر العسقلانى فتكون قد وقعت قبل غزوة الخندق التي وقعت في شهر شوال من السنة الخامسة أيضاً.

ويؤيد هذا أن الرجل إذا قذف امرأته تلاعنا، وقال الزوج في الخامسة: «لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين»[١] فهو يدعو على نفسه إن كان كاذباً في القذف أن يلعنه الله، كما أمر الله رسوله أن يُبَاهِلَ من حَاجَّه في المسيح[٢] بعد ما جاءه من العلم بأن يبتهلوا فيجعلوا لعنة الله على الكاذبين، فهذا مما يلعن به القاذف، ومما يُلْعَنُ به أن يجلد وأن تُرَدَّ شهادتُه ويُفَسَّقَ، فإنه عقوبة له وإقصاء له عن مواطن الأمن والقبول وهي من رحمة الله، وهذا بخلاف من أخبر الله أنه لعنه في الدنيا والآخرة، فإن لعنة الله له توجب زوال النصر عنه من كل وجه، وبعده عن أسباب الرحمة في الدارين.

لم يذكر العذاب المهين إلا للكفار

ومما يؤيد الفرق أنه قال هنا: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧] ولم يجئ إعداد العذاب المهين في القرآن إلا في حق الكفار كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾[النساء: ٣٧] وقوله: ﴿فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[البقرة: ٩٠] وقوله: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[آل عمران: ١٧٨] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[الحج: ٥٧] وقوله: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[الجاثية: ٩] وقوله: ﴿وَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[المجادلة: ٥] وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[المجادلة: ١٦] وأما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[النساء: ١٤] فهي والله أعلم فيمن جَحَدَ الفرائض، واستخف بها، على أنه لم يذكر أن العذاب أعد له.

وأما العذاب العظيم فقد جاء وعيداً للمؤمنين في قوله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[الأنفال: ٦٨] وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ

---

(١) حديث المتلاعنين رواه مسلم(١٤٩٦) والنسائي(٦/ ١٧٢) وأحمد(٣/ ١٤٢) وأبو يعلى(٢٨٢٥) والبيهقي(٧/ ٤٠٥) كلهم عن أنس ﷺ. وفي الباب عن ابن عباس. رواه البخاري(٢٦٧١، ٤٧٤٧) وأبو داود(٢٢٥٤) والترمذي(٢٣٧٠) وابن ماجه(٢٠٦٧)..

(٢) حديث المباهلة. رواه مسلم(٢٤٠٤) والترمذي(٢٩٩٩) وأحمد(١/ ١٨٥) عن سعد بن أبي وقاص ورواه عن حذيفة مختصراً البخاري (٤٣٨٠) وابن ماجه(١٣٥). وروى جزء منه مسلم عن المغيرة(٢١٣٥). (انظر في وفد نجران طبقات ابن سعد١/ ٣٥٧ دلائل النبوة للبيهقي٥/ ٣٨٢-٣٩١).

العذاب العظيم لا يخص الكفار

ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾[النور: ١٤] وفى المحارب: ﴿ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾[المائدة: ٣٣] وفى القاتل: ﴿وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما﴾[النساء: ٩٣] وقوله: ﴿ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم﴾[النحل: ٩٤] وقد قال سبحانه: ﴿ومن يهن الله فما له من مكرم﴾[الحج: ١٨] وذلك لأن الإهانة إذلالٌ وتحقيرٌ وخزيٌ، وذلك قدرٌ زائد على ألم العذاب، فقد يُعَذَّبُ الرجلُ الكريمُ ولا يهان.

فلما قال فى هذه الآية: ﴿وأعد لهم عذابا مهينا﴾[الأحزاب٥٧] علم أنه من جنس العذاب الذى تَوَعَّد به الكفار والمنافقين، ولما قال هناك: ﴿ولهم عذاب عظيم﴾[البقرة: ٧] جاز أن يكون من جنس العذاب فى قوله: ﴿لمسكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾[النور: ١٤].

ومما يبين الفرق أيضاً أنه سبحانه وتعالى قال هنا: ﴿وأعد لهم عذابا مهينا﴾[الأحزاب: ٥٧] والعذاب إنما أعد للكافرين، فإن جهنم لهم خلقت، لأنهم لابد أن يدخلوها، وما هم منها بمخرجين، وأهل الكبائر من المؤمنين يجوز أن لا يدخلوها إذا غَفَرَ الله لهم، وإذا دَخَلُوهَا فإنهم يخرجون منها ولو بعد حين.

قال سبحانه: ﴿واتقوا النار التي أعدت للكافرين﴾[آل عمران: ١٣١] فأمر سبحانه المؤمنين أن لا يأكلوا الربا، وأن يتقوا الله، وأن يتقوا النار التى أعدت للكافرين، فعلم أنهم يُخَافُ عليهم من دخول النار إذا أكلوا الربا وفعلوا المعاصي مع أنها مُعدة للكفار، لا لهم، وكذلك جاء فى الحديث «أما أهلُ النَّار الذِّينَ هُمْ أهلُهَا فإنَّهم لا يَمُوتُونَ فيها ولا يحيَوْنَ، وأمَّا أقوَامٌ لهُمْ ذُنُوبٌ يُصيبُهم سَفْعٌ من نَار ثُمَّ يخرجُهُمُ اللهُ منْهَا»[1] وهذا كما أن الجنة أعدت للمتقين الذين ينفقون فى السَّرَّاء والضَّرَّاء[2]،

(١) رواه مسلم (١٨٥) وابن ماجه(٤٣٠٩) وأحمد(٥، ١١، ٢٠، ٢٥، ٧٨، ٧٩) والدارمي(٢/ ٣٣١) وابن خزيمة في التوحيد صفحة(٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢) وابن منده(٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٢، ٨٣٣) وأبو عوانة(١/ ١٨٦) كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين (١٣٣) الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس﴾[آل عمران: ١٣٣، ١٣٤].

وإن كان يدخلها الأبناء بعمل آبائهم[١]، ويدخلها قومٌ بالشفاعة[٢]، وقومٌ بالرحمة[٣]، وينشئ الله لما فَضَل منها خلقاً آخَرَ في الدار الآخرة فيدخلهم إياها، وذلك لأن الشئ إنما يُعَدُّ لمن يستوجبه ويستحقه، ولمن هو أولى الناس به، ثم قد يدخل معه غيره بطريق التبع أو لسبب آخر.

المؤمن لا يرفع صوته فوق صوت النبي

الدليل السادس: قوله سبحانه: ﴿**لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ**﴾[الحجرات: ٢] أي: حذر أن تحبط أعمالكم، أو خَشْيَةَ أن تحبط أعمالكم، أو كراهة أن تحبط، أو منع أن تحبط، هذا تقدير البصريين، وتقدير الكوفيين لئلا تَحْبطَ.

لا يُقبل العمل مع الكفر

فوجه الدلالة أن الله سبحانه نهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته، وعن الجهر له كجهر بعضهم لبعض، لأن هذا الرفع والجهر قد يُفضي إلى حُبُوط العمل وصاحبه لا يشعر، فإنه عَلَّلَ نهيهم عن الجهر وتركهم له بطلب سلامة العمل عن الحبوط، وبين أن فيه من المَفْسَدَة جواز حبوط العمل وانعقاد سبب ذلك، وما قد يفضى إلى حبوط العمل يجب تركه غَايَة الوجوب، والعملُ يحْبَطُ بالكفر، قال سبحانه: ﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ**﴾[البقرة: ٢١٧] وقال تعالى: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**﴾[المائدة: ٥] وقال: ﴿**وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[الأنعام: ٨٨] وقال: ﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾[الزمر: ٦٥] وقال: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[محمد: ٩] وقال: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ**

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[الطور: ٢١]

(٢) الشفاعة هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة ولا يراد بالشفاعة معونة الله سبحانه في شئ مما شفع فيه فهذا ممتنع ولكن يقصد بها أكرام الشافع ونفع المشفوع له وهي قسمان: ١) الشفاعة الخاصة بالرسول ﷺ وهي أنواع: الشفاعة العظمى وهي من المقام المحمود الذي وعده الله -شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها- شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب: ٢) الشفاعة العامة له ﷺ ولجميع المؤمنين وهي أنواع الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها -الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها- الشفاعة في رفع درجات المؤمنين.

(٣) كما جاء في الحديث الصحيح عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «يكون قوم في النار ما شاء الله أن يكونوا ثم يرحمهم الله فيخرجون منها فيمكثون في أدنى الجنة في نهر يقال له الحيوان لو أضاف أحدهم أهل الدنيا لأطعمهم وسقاهم ولحفهم» رواه أحمد (١/ ٤٥٤) وابن أبي عاصم في السنة (٨٣٤) وصححه ابن خزيمة(٢٠٨) ورواه أبو يعلى(٤٩٥٨،٥٣١٧) وصححه الألباني في ظلال الجنة.

أعمالهم ﴾[محمد: ٢٨] كما أن الكفر إذا قارنه عملٌ لم يُقبل، لقوله تعالى: ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين﴾[المائدة: ٢٧] وقوله: ﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم﴾[محمد: ١] وقوله: ﴿وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله﴾[التوبة: ٥٤] وهذا ظاهر، ولا يُحبط الأعمال غيرُ الكفر، لأن مَنْ مات على الإيمان فإنه لابد أن يدخل الجنة ويخرج من النار إن دخلها، ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط، ولأن الأعمال إنما يُحبطها ما ينافيها، ولا ينافى الأعمالَ مطلقاً إلا الكفر، وهذا معروف من أصول أهل السنة. نعم قد يبطل بعض الأعمال بوجود ما يفسده، كما قال تعالى: ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى﴾[البقرة: ٢٦٤] ولهذا لم يحبط الله الأعمال فى كتابه إلا بالكفر.

فإذا ثبت أن رفع الصوت فوق صوت النبى والجهر له بالقول يُخاف منه أن يكفر صاحبه وهو لا يشعر ويحبط عمله بذلك، وأنه مظنة لذلك وسببٌ فيه، فمن المعلوم أن ذلك لما ينبغى له من التعزيز والتوقير والتشريف والتعظيم والإكرام والإجلال، ولما أن رفع الصوت قد يشتمل على أذى له، واستخفاف به، وإن لم يقصد الرافعُ ذلك، فإذا كان الأذى والاستخفاف الذى يحصل فى سوء الأدب من غير قصد صاحبه يكون كفراً، فالأذى والاستخفاف المقصودُ المتعمَّدُ كفر بطريق الأولى.

الدليل السابع: على ذلك: قولهُ سبحانه: ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾[النور: ٦٣] أمر من خالف أمره أن يحذر الفتنة، والفتنة: الردةُ والكفر، قال سبحانه: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾[البقرة: ١٩٣] وقال: ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾[البقرة: ٢١٧] وقال: ﴿ولو دخلت عليهم من أقطارها ثم سئلوا الفتنة لآتوها﴾[الأحزاب: ١٤] وقال: ﴿ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا﴾[النحل: ١١٠].

قال الإمام أحمد، فى رواية الفضل بن زياد: نظرت فى المصحف فوجدت طاعة الرسول ﷺ فى ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل يتلو: ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة﴾[النور: ٦٣]الآية، وجعل يكررها ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع فى قلبه شئ من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾[النساء: ٦٥] .

وقال أبو طالب المشكاني -وقيل له: إن قوماً يدعون الحديثَ ويذهبون إلى رأى سفيان- فقال: «أعجب لقوم سمعوا الحديثَ وعرفوا الإسناد وصحتَه يَدَعُونَهُ ويذهبون إلى رأى سفيان وغيره! قال الله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور: ٦٣] وتدرى ما الفتنة؟ الكفر، قال الله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[البقرة: ٢١٧] فيدعون الحديث عن رسول الله ﷺ وتغلبهم أهواؤهم إلى الرأي».

فإذا كان المخالفُ عن أمره قد حُذِّر من الكفر والشرك أو من العذاب الأليم دلَّ على أنه قد يكون مفضياً إلى الكفر أو العذاب الأليم، ومعلومٌ أن إفضاءه إلى العذاب هو مجرَّد فعل المعصية، فإفضاؤه إلى الكفر إنما هو لما قد يقترن [به] من استخفاف بحق الآمر، كما فعل إبليس، فكيف لما هو أغلظ من ذلك كالسبِّ والانتقاص ونحوه؟ وهذا باب واسع مع أنه بحمد الله مجمع عليه لكن إذا تعددت الدلالات تعاضَدَتْ على غلظ كفر الساب وعظم عقوبته، وظهر أن ترك الاحترام للرسول وسوء الأدب معه مما يخاف معه الكفر المُحْبِطُ كان ذلك أبلغ فيما قصدنا له.

ومما ينبغي أن يُتَفَطَّن له أن لفظ الأذى في اللغة هو لما خف أمره وضعف أثره من الشر والمكروه، ذكره الخطابي وغيره، وهو كما قال، واستقراء موارده يدل على ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى﴾[آل عمران: ١١١] وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾[البقرة: ٢٢٢].

وفيما يؤثر عن النبي ﷺ أنه قال: «القرُّ بُؤسٌ والحرُّ أَذًى»[1] وقيل لبعض النسوة العربيات: القر أشدُّ أم الحر؟ فقالت: من يجعلُ البؤس كالأذى؟ والبؤس خلاف النعم، وهو ما يُشْقِي البدن ويضره، بخلاف الأذى فإنه لا يبلغ ذلك، ولهذا قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأحزاب: ٥٧] وقال سبحانه فيما يروى عنه رسوله «يُؤذِينِي ابنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ»[2] وقال النبي ﷺ: «من لكَعْبِ بنِ الأشرَفِ، فإنهُ قدْ آذى الله ورسولَهُ؟»[3] وقال: «ما أحَدٌ أصبَرُ عَلَى أذًى يسمعُهُ

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء (١٨٦٧) رواه العسكري عن ابن عباس وعن أبي هريرة [ينظر المقاصد الحسنة للسخاوي(٧٧١)].

(٢) رواه البخاري (٤٨٢٦، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٧٤٩١) ومسلم(٢٢٤٦) وأحمد(٢/ ٢٧٢-٣١٨) والحميدي(١٠٩٦) والبيهقي(٣/ ٣٦٥) وفي الأسماء والصفات(١/ ٢٤٧) وصححه ابن حبان [(٥٧١٤) الإحسان] كلهم عن أبي هريرة.

(٣) سيأتي تخريجه ص٦٩ .

من الله، يجعلون لهُ ولداً وشريكاً وهو يُعافيهمْ ويرزقُهُمْ»[١] وقد قال سبحانه فيما يروى عنه رسوله: «يا عبادِي إنَّكُمْ لنْ تبلغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، ولن تبلغُوا نفعِي فَتَنْفعُونِي»[٢] وقال سبحانه في كتابه: ﴿ **وَلا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا** ﴾[آل عمران: ١٧٦] فبين أن الخلق لا يضرونه سبحانه بكفرهم، لكن يؤذونه تبارك وتعالى إذا سبوا مُقلب الأمور أو جعلوا له سبحانه ولداً أو شريكاً أو آذوا رسله وعباده المؤمنين، ثم إن الأذى الذي لا يضرُّ المؤذى إذا تعلَّق بحق الرسول فقد رأيت عظم موقعه، وبيانه أن صاحبه من أعظم الناس كفراً وأشدهم عقوبة، فتبين بذلك أن قليل ما يؤذيه يكفر به صاحبه، ويحل دمه.

ولا يردُ على هذا قوله تعالى: ﴿ **لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ** ﴾ إلي قوله: ﴿ **إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنكُمْ** ﴾[الأحزاب: ٥٣] فإن المؤذى له هنا إطالتهم الجلوس في المنزل، واستئناسهم للحديث، لا أنهم آذوا النبي ﷺ، والفعل إذا آذى النبي من غير أن يعلَم صاحبه أنه يؤذيه ولم يقصد صاحبه أذاه فإنه يُنهى عنه ويكون معصيةً كرفع الصوت فوق صوته، فأما إذا قصد أذاه وكان مما يؤذيه وصاحبه يعلم أنه يؤذيه وأقدم عليه مع استحضار هذا العلم فهذا الذي يوجب الكفر وحبوط العمل، والله سبحانه أعلم.

حرمة تزوج أمهات المؤمنين بعد وفاة النبي

الدليل الثامن: على ذلك: أن الله سبحانه قال: ﴿ **وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا** ﴾[الأحزاب: ٥٣] فحرَّم على الأمة أن تنكح أزواجه من بعده، لأن ذلك يؤذيه وجعله عظيماً عند الله تعظيماً بحرمته وقد ذكر أن هذه الآية نزلت لما قال بعضُ الناس: لو قد تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ تزوجت عائشة[٣]، ثم إن من نكح أزواجه أو سَرَارِيه فإن عقوبته القتلُ، جزاءً له بما انتهك من حرمته، فالشاتم له أولى.

---

(١) رواه البخاري (٦٠٩٩، ٧٣٧٨) ومسلم(٢٨٠٤) وأحمد(٤/ ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥) وعبد الرزاق(٢٠٢٥٠) وصححه ابن حبان(٦٤٢-الإحسان) عن أبي موسى الأشعري.

(٢) رواه مسلم(٢٥٧٧) والبخاري في الأدب المفرد(٤٩٠) والترمذي(٢٤٩٥) وابن ماجه(٤٢٥٧) وأحمد(٥/ ١٥٤، ١٦٠، ١٧٧) وعبد الرزاق(٢٠٢٧٢) وصححه ابن حبان(٦١٩-الإحسان) ورواه الحاكم(٤/ ٢٤١) وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٢٥، ١٢٦) كلهم عن أبي ذر.

(٣) قال السيوطي في الدر المنثور أخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن قتادة قال: قال طلحة بن عبيد الله لو قبض رسول الله ﷺ تزوجت عائشة فنزلت الآية وروى البيهقي في السنن (٧/ ٦٩) عن ابن عباس قال: قال رجل من أصحاب النبي ﷺ لو قد مات رسول الله ﷺ تزوجت عائشة أو أم سلمة فأنزل الله... الآية.

والدليل على ذلك ما روى مسلم[١] فى صحيحه عن زهُير[٢] عن عفان[٣] عن حماد[٤] عن ثابت[٥] عن أنس أن رجلاً كان يتهم بأم ولد النبيﷺ، فقال رسول اللهﷺ لعلي: «اذهَبْ فاضْرِبْ عُنُقَه» فأتاه على فإذا هو فى ركن يتبرد، فقال له على اخرج، فناوله يده، فأخرجه، فإذا هو مجبوب ليس له ذكر، فكف علي، ثم أتى النبيﷺ فقال: يا رسول الله، إنه لمجبوب، ما له ذكر، فهذا الرجل أمَرَ النبيﷺ بضرب عنقه لما قد استحلَّ من حرمته، ولم يأمر بإقامة حد الزنا، لأن إقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة، بل إن كان مُحصناً رجم، وإن كان غير محصن جُلد، ولا يقام عليه الحد إلا بأربعة شهداء أو بالإقرار المعتبر، فلما أمر النبيﷺ بضرب عنقه من غير تفصيل بين أن يكون محصناً أو غير محصن عُلم أن قتله لما انتهكه من حرمته، ولعله قد شهد عنده شاهدان أنهما رأياه يباشر هذه المرأة، أو شهدا بنحو ذلك، فأمر بقتله، فلما تبين أنه كان مجبوباً علم أن المفسدة مأمونة منه، أو أنه بعث علياً ليرى القصة، فإن كان ما بلغه عنه حقاً قتله، ولهذا قال فى هذه القصة أو غيرها: أكون كالسكة المحماة أم الشاهد يرى مالا يرى الغائب[٦].

ويدل على ذلك أن النبيﷺ تزوج قَـيْلَة بنت قيس بن معدى كرب أخت الأشعث، ومات قبل أن يدخل بها، وقبل أن تقدم عليه، وقيل: إنه خيرها بين أن يضرب عليها الحجابَ وتحرم على المؤمنين وبين أن يطلقها فتنكح من شاءت، فاختارت النكاح، قالوا: فلما مات النبيﷺ تزوجها عكرمة بن أبى جهل بحضر موت، فبلغ أبا بكر، فقال: لقد هممت أن أحرق عليهما بيتهما، فقال عمر: ما

---

(١) رواه مسلم(٢٧٧١) وأحمد(٣/ ٢٨١) والحاكم(٤/ ٤٠). .

(٢) هو زهير بن حرب بن شداد. أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد. ثقة ثبت. روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث مات سنة(١٣٤) [ينظر سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٨٩)].

(٣) هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ثقة ثبت. قال ابن المديني كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم. مات سنة(٢٢٠) [ينظر سير أعلام النبلاء(١٠/ ٢٤٢)].

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد . أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره مات سنة (١٦٧) [ينظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤)].

(٥) هو ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري ثقة عابد. مات سنة بضع وعشرين ومئة [ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٢٢٠)].

(٦) (ضعيف) رواه أحمد(١/ ٨٣) وضعفه الشيخ أحمد شاكر (ح٦٢٨).

هي من أمهات المؤمنين، ولا دخل بها، ولا ضرب عليها الحجاب، وقيل: أنها ارتدت، فاحتج عمر على أبي بكر أنها ليست من أزواج النبي ﷺ بارتدادها[1].

فوجه الدلالة أن الصديق رضي الله عنه عَزَم على تحريقها وتحريق من تزوجها، لما رأى أنها من أزواج النبي ﷺ، حتى ناظره عمر أنها ليست من أزواجه، فكف عنهما لذلك، فعلم أنهم كانوا يَرَوْنَ قتلَ من استحل حرمة رسول الله ﷺ.

ولا يقال: إن ذلك حد الزنا لأنها كانت محرمة عليه، ومن تزوج ذات محرم حُدَّ حَدَّ الزنا أو قتل، لوجهين:

أحدهما: أن حَدَّ الزنا الرجمُ.

الثاني: أن ذلك الحد يفتقر إلى ثبوت الوطء ببينة أو إقرار، فلما أراد تحريق البيت مع جواز ألا يكون غَشيهاُ عُلم أن ذلك عقوبة ما انتهكه من حرمة رسول الله ﷺ.

فصل

وأما السنة فأحاديث:

الأدلة من السنة على انتقاض عهد الذمي الساب وقتله

الحديث الأول: ما رواه الشَّعبيُّ[1] عن علي أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتَقَع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله ﷺ دمها، هكذا رواه أبو داود في سننه وابنُ بطة في سننه، وهو من جملة ما استدلَّ به الإمام أحمدُ في رواية ابنه عبد الله، وقال: ثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال: كان رجل من المسلمين -أعنى أعمى- يأوى إلى امرأة يهودية، فكانت تطعمه وتحسن إليه، فكانت لا تزال تشتم النبي ﷺ وتؤذيه، فلما كان ليلة من الليالي خَنَقَها فماتت،

(١) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية. عن ابن عباس لما استعاذت أخت بني الجون من النبي ﷺ خرج من عندها مغضباً فقال له الأشعث لا يسؤك ذلك يا رسول الله فعندي أجمل منها فزوجه أخته قتيلة. وروى ابن عساكر من طرق عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج قتيلة أخت الأشعث بن قيس فمات قبل أن يخيرها فبرأها الله منه. قال الحافظ في الإصابة ٨/ ١٧٤ . وهذا موصول قوي الإسناد. وروى ابن جرير(٢٨٦٢٤) في تفسير الآية(٥٣) الأحزاب أنها ارتدت.

(٢) هو عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي. روي عن علي وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وغيرهم كثير وعنه أبو إسحاق السبيعي والأعمش وسماك بن حرب وخلق. قال عن نفسه: أدركت خمسمائة من الصحابة مات سنة(١٠٤) وقيل غير ذلك. [ينظر سير أعلام النبلاء(٤/ ٢٩٤)].

فلما أصبح ذُكر ذلك للنبي ﷺ ، فَنَشَد الناس في أمرها، فقام الأعمى فذكر أمرها، فأبطل النبي ﷺ دمها[١].

وهذا الحديث جيد، فإن الشعبي رأى علياً وروى عنه حديث شراحة[٢] الهمداني، وكان على عهد علي قد ناهز العشرين سنة، وهو كوفي، فقد ثبت لقاؤه، فيكون الحديث متصلاً، ثم إن كان فيه إرسالٌ لأن الشعبي يبعد سماعه من علي فهو حجة وفاقاً، لأن الشعبي عندهم صحيح المراسيل، لا يعرفون له مرسلاً إلا صحيحاً، ثم هو من أعلَم الناس بحديث علي وأعلمهم بثقات أصحابه، وله شاهد حديث ابن عباس[٣] الذي يأتي، فإن القصة إما أن تكون واحدة أو يكون المعنى واحداً، وقد عمل به عوامٌ أهل العلم، وجاء ما يوافقه عن أصحاب النبي ﷺ ، ومثل هذا المرسل لم يتردد الفقهاء في الاحتجاج به.

وهذا الحديث نَصٌّ في جواز قتلها لأجل شتم النبي ﷺ ، ودليل على قتل الرجل الذمي وقتل المسلم والمسلمة إذا سبَّا بطريق الأولى، لأن هذه المرأة كانت مُوَادعة مُهادنة، لأن النبي ﷺ لما قدم المدينة وادع جميع اليهود الذين كانوا بها موادعة مطلقة، ولم يضرب عليهم جزية، وهذا مشروع عند أهل العلم بمنزلة المتواتر بينهم، حتى قال الشافعي: لم أعلم مخالفاً من أهل العلم بالسير أن رسول الله ﷺ لما نزل المدينة وادَعَ اليهود كافة على غير جزية، وهو كما قال الشافعي.

أصناف اليهود الذين كانوا حول المدينة

وذلك أن المدينة كان فيما حولها ثلاثة أصناف من اليهود، وهم بنو قَيْنُقَاع، وبنو النضِير، وبنو قريظة، وكان بنو قَيْنقُاع والنضير حلفاء الخزرج، وكانت قريظة حُلفاء الأوْس، فلما قدم النبي ﷺ هادنهمُ ووَادَعَهُمْ، مع إقراره لهم ولمن كان حول المدينة من المشركين من حلفاء الأنصار على حلفهم وعهدهم الذي كانوا عليه، حتى إنه عاهد اليهود على أن يعينوه إذا حارب، ثم نقض العهد بنو قينقاع، ثم النضير، ثم قريظة.

---

(١) رواه أبو داود(٤٣٦٢) والبيهقي(٧/ ٦٠،٩/ ٢٠٠) وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق الزاد رجاله ثقات.

(٢) رواه البخاري (٦٨١٢) وأحمد(١/ ١٠٧، ١٢١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٣) والدارقطني(٣/ ١٢٣) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢٩) ونص حديث البخاري عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة قال قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ .

(٣) سيأتي تخريجه وهو الحديث الثاني ص٦٧ .

قال محمد بن إسحاق، يعنى فى أول ما قدم النبي ﷺ المدينة: وكتب رسولُ الله ﷺ كتاباً بين المهاجرين والأنصار وَادَعَ فيه يهود وعاهَدَهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، واشترط عليهم، وشرط لهم.

قال ابن إسحاق: حدثنى عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق[١] قال: أخذت من آل عمر بن الخطاب هذا الكتاب، كان مقروناً بكتاب الصدقة الذى كَتَبَ عمر للعمال، كتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتابٌ من محمد النبيِّ بين المسلمين والمؤمنين من قُرَيْشٍ ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمَّةٌ واحدة دون الناس، المهاجرون من قريش على رِبعتَهِمْ يَتَعَاقلونَ بينهم معاقلهم الأولى، يفدون عانِيَهُمْ بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو عَوْف على ربْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلْون معاقلهم الأولي، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسطَ بين المؤمنين، ثم ذكر لبطون الأنصار بنى الحارث وبنى ساعدة وبنى جشم وبنى النَّجَّار وبنى عمرو بن عَوْف وبنى الأوس وبنى النبيت مثل هذا الشرط.

ثم قال: وإن المؤمنين لا يتركون مُفرحاً منهم أن يعطوه بالمعروف فى فداء أو عقل ولا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، إلى أن قال: «وإن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، فإن المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس، وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرٍ عليهم، وإن سلم المؤمنين واحدة، إلى أن قال: وإن اليهود يتفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن ليهود بنى عوف ذمة من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وإن ليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى ساعدة مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى جشم مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود بنى الأوس مثل ما ليهود بنى عوف، وإن ليهود ثعلبة مثل ما ليهود بنى عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وإن لحقته بطن من ثعلبة مثله، وإن لبنى الشطبة مثل ما ليهود بنى عوف. . . . وإن موالى ثعلبة كأنفسهم، وإن بطانة يهود

---

(١) هو عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي الأخنسي حجازي. روى عن سعيد بن المسيب والأعرج وعنه عثمان بن الضحاك وأبو بكر بن أبي سبرة وخلق (ينظر تقريب التهذيب لابن حجر ص٣٨٦).

كأنفسهم» ثم يقول فيها: «وإن الجار كالنفس غير مُضَارّ ولا آثم. . . .» «وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة، من حدث أو اشتجار يخشى فساده فإن مَرَدَّهُ إلى الله وإلى محمد ﷺ، وإن يهود الأوس ومواليهم وأنفسهم على مثل ما فى هذه الصحيفة مع البار المحسن من أهل هذه الصحيفة» وفيها أشياء أخر.

وهذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم، روى مسلم(١) فى صحيحه عن جابر قال: «كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عُقُولَه، ثم كتب أنه لا يحل أن يتوالى رجل مسلم بغير إذنه» وقد بين فيها أن كل من تبع المسلمين من اليهود فإن له النصر، ومعنى الاتباع مسالمته وترك محاربته، لا الاتباع فى الدين كما بينه فى أثناء الصحيفة، فكل من أقام بالمدينة ومخالفيها غير محارب من يهود دخل فى هذا.

ثم بين أن ليهود كل بطن من الأنصار ذمَّة من المؤمنين، ولم يكن بالمدينة أحد من اليهود إلا وله حلف إما مع الأوس أو مع بعض بطون الخزرج، وكان بنو قينقاع -وهم المجاورون بالمدينة، وهم رهط عبد الله بن سلام- حُلفاء بنى عوف بن الخزرج رهط ابن أُبيّ وهُم البطن الذين بدئ بهم فى هذه الصحيفة.

قال ابن إسحاق: حدثنى عاصم بن عمر بن قتادة(٢) أن بنى قينقاع كانوا أول يهود نقضوا ما بينهم وبين رسول الله ﷺ، وحاربوا فيما بين بدر وأحد، فحاصرهم رسول الله ﷺ حتى نزلوا على حُكمه، فقام عبد الله بن أبيّ بن سلُول إلى رسول الله ﷺ - حتى أمكنه الله منهم- فقال: يا محمد أحسن فى مَوَاليَّ، فأعرض عنه، فأدخل يده فى جيب درع رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: أرسلني، وغضب حتى إن لوَجهْ رسول الله ﷺ ظلالاً، وقال: «ويحَكَ أرسلني» فقال: والله لا أرسلك حتى تحسن فى موالي، أربعمائة حاسر وثلاثمائة دارع قد منعونى من الأحمر والأسود تحَصدهم فى غداة واحدة؟ إنى والله لامرؤ أخشى الدوائر، فقال رسول الله ﷺ: «هُمْ لَكَ»(٣).

---

(١) رواه مسلم(١٥٠٧) والنسائي(٨/ ٥٢) وأحمد(٣/ ٣٣٢-٣٤٢-٣٤٩) والبيهقي(٨/ ١٠٧) عن جابر. وفي الباب عن أبي هريرة رواه مسلم(١٥٠٨) وأبو داود(٥١١٤) وعن علي رواه البخاري(١٨٧٠) ومسلم(١٣٧٠).

(٢) هو عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان بن زيد الأنصاري الظفري أبو عمرو روى عن أبيه وجابر وأنس وغيرهم وعنه ابنه الفضل وزيد بن أسلم وخلق. ثقة عالم بالمغازي قال ابن سعد. كان راوية للعلم وله علم بالمغازي والسيرة مات سنة(١٢٠) وقيل غير ذلك. (انظر سير أعلام النبلاء٥/ ٢٤٠)

(٣) في غزوة بني قينقاع انظر: ابن هشام٢/ ٤٢٦، الطبقات الكبرى لابن سعد٢/ ٢٨ تاريخ الطبري٢/ ٤٧٩، مغازي الواقدي١/ ١٧٦ تاريخ ابن كثير٤/ ٥، السيرة الحلبية٢/ ٢٧٢ دلائل النبوة للبيهقي٣/ ١٧٣ .

وأما النضيرُ وقريظة فكانوا خارجاً من المدينة، وعهدهم مع رسول الله ﷺ أشهر من أن يخفى على عالم.

وهذه المقتولة -والله أعلم- كانت من قَينقاع، لأن ظاهر القصة أنها كانت بالمدينة، وسواء كانت منهم أو من غيرهم فإنها كانت ذمية، لأنه لم يكن بالمدينة من اليهود إلا ذمي، فإن اليهود كانوا ثلاثة أصناف وكلهم معاهد.

وقال الواقدي[(١)]: حدثني عبد الله بن جعفر[(٢)] عن الحارث بن الفضيل[(٣)] عن محمد بن كعب القرظي[(٤)]، قال: لما قدم رسولُ الله ﷺ المدينَةَ وادعتهُ يهودُ كلها، فكتب بينه وبينها كتاباً، وألحق رسول الله ﷺ كل قوم بحلفائهم، وجعل بينه وبينهم أماناً، وشرط عليهم شروطاً، فكان فيما شرط أن لا يظاهروا عليه عدواً.

نقض بني قينقاع العهد

فلما أصاب رسولُ الله ﷺ أصحاب بدرٍ وقدم المدينة بَغَتْ يهودُ، وقطعت ما كان بينها وبين رسول الله ﷺ من العهد، فأرسل رسول الله ﷺ فجمعهم، ثم قال: «يا معشر يهود، أسلمُوا فوالله إنَّكُمْ لتَعلمُونَ أنيَّ رَسُولُ الله قبلَ أن يوقع الله بكم مثل وقعة قريش» فقالوا: يا محمد لا يغرنك من لقيت، إنك لقيت أقواماً أغماراً وإنا والله أصحاب الحرب، ولئن قاتلتنا لتعلمن أنك لم تقاتل مثلنا.

ثم ذكر حصارهم وإجلاءهم إلى أذرعات، وهم بنو قينقاع الذين كانوا بالمدينة.

فقد ذكر ابنُ كعب مثل ما في الصحيفة، وبين أنه عاهَدَ جميع اليهود، وهذا مما لا نعلم فيه تردداً بين أهل العلم بسيرة النبي ﷺ ، ومن تأمل الأحاديث المأثورة والسيرة كيف كانت معهم علم ذلك ضرورةً.

---

(١) هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي أبو عبد الله المدني روى عن الأوزاعي وابن جريح ومالك والثوري وخلائق وعنه الشافعي ومحمد بن سعد وغيرهم، صاحب التصانيف مع سعة علمه تركوه. رأس في المغازي والسير لكنه لا يتقن الحديث مات سنة(٢٠٧). [ينظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥٤)].

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة. روى عن عمه أبي بكر وإسماعيل بن محمد وغيرهم. وعنه عبد الرحمن بن مهدي وخالد بن مخلد وخلق. ليس به بأس . مات سنة(١٧٠) [ينظر سير أعلام النبلاء(٧/ ٣٢٨)].

(٣) الحارث بن فضيل الأنصاري الخطمي أبو عبد الله المدني. ثقة.

(٤) تقدم ترجمته ص٣٧ .

المرأة المقتولة كانت ذمية

وإنما ذكرنا هذا لأن بعض المصنفين في الخلاف قال: يحتمل أن هذه المرأة ما كان ذمية، وقائل هذا ممن ليس له بالسنة كثيرُ علم، وإنما يعلم منها في الغالب ما يعلمه العامة، ثم أنه أبطل هذا الاحتمال فقال لو لم تكن ذمية لم يكن للإهدار معنى، فإذا نقل السب والإهدار تعلق به كتعلق الرجم بالزنا والقطع بالسرقة، وهذا صحيح، وذلك أن في نفس الحديث ما يبين أنها كانت ذمية من وجهين:

تعليق الحكم بالوصف المناسب يدل على العلية

أحدهما: أنه قال: إن يهودية كانت تَشْتُمُ النبيَّ ﷺ، فخنقها رجل، فأبطل دَمَهَاَ، فَرَتَّبَ علي ﷺ إبطال الدم على الشتم بحرف الفاء، فعلم أنه هو الموجب لإبطال دمها، لأن تعليق الحكم بالوصف المناسب بحرف الفاء يدل على العلية، وإن كان ذلك في لفظ الصحابي، كما لو قال: زنا ماعز فرجم، ونحو ذلك، إذ لا فرق فيما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ من أمر ونهي وحكم وتعليل في الاحتجاج به بين أن يحكي لفظَ النبي ﷺ أو يحكي بلفظ معنى النبي ﷺ، فإذا قال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا، أو نهانا عن كذا، أو حكم بكذا، أو فعل كذا لأجل كذا، كان حجة[1]، لأنه لا يُقدم على ذلك إلا بعد أن يعلمه العلم الذي يجوز له معه أن ينقله، وتطرق الخطأ إلى مثل ذلك لا يلتفت إليه، كتطرق النسيان والسهو في الرواية، وهذا مقرر في موضعه.

ومما يوضح ذلك أن النبي ﷺ لما ذكر له أنها قتلت نَشَدَ الناس في أمرها، فلما ذكر له ذنبها أبطل دَمَهَاَ. وهو ﷺ إذا حكم بأمر عقب حكاية حكيت له دل ذلك على أن ذلك المحكي هو الموجبُ لذلك الحكم، لأنه حكم حادث، فلابدَّ له من سبب حادث، ولا سبب إلا ما حكى له، وهو مناسب، فتجب الإضافة إليه.

الوجه الثاني: أن نشد النبي ﷺ الناس في أمرها ثم إبطال دمها دليلٌ على أنها كانت معصومة، وأن دمها كان قد انعقد سببُ ضمانه، وكان مضموناً لو لم يبطله النبي ﷺ، لأنها لو كانت حربية لم ينشد الناس فيها، ولم يحتج أن يبطل دمها ويُهْدِره، لأن الإبطال والإهدار لا يكون إلا لدمٍ قد انعقد له سبب الضمان. ألا ترى أنه

(١) قول الصحابي أمرنا رسول الله ﷺ بكذا، أو نهانا عن كذا، أو أبيح أو رخص لنا أو، حرَّم أو أوجب علينا كل ذلك مع كونه موقوفاً لفظاً فله حكم الرفع وهو قول الأكثر من العلماء إذ هو المتبادر إلى الذهن من الإطلاق لأن الأمر والنهي لا ينصرف بظاهره إلا لمن هو إليه وهو الشارع ﷺ وأمر غيره تبع له إذ هو الأصلي وحمل كلامهم على الأصل أولى.

لما رأى امرأة مقتولةً في بعض مغازيه أنكر قتلها ونهى عن قتل النساء[١]، ولم يبطله، ولم يُهدره، فإنه إذا كان في نفسه باطلاً هدراً، والمسلمون يعلمون أن دمَ الحربية غيرُ مضمونٍ، بل هو هَدَرٌ، لم يكن لإبطاله وإهداره وجه، وهذا ولله الحمدُ ظاهرٌ.

فإذا كان النبي ﷺ قد عاهد المعاهدين اليهود عهداً بغير ضرب جزية عليهم، ثم إنه أهدر دَمَ يهودية منهم لأجل سَبِّ النبي ﷺ فأن يُهدرَ دَمَ يهودية من اليهود الذين ضربتْ عليهمُ الجزيةُ وألزموا أحكام الملة لأجل ذلك أولى وأحرى، ولو لم يكن قتلها جائزاً لبين للرجل قبح ما فعل، فإنه قد قال ﷺ: «من قَتَلَ نفساً مُعاهَدَةً بغَيْرِ حقهاً لم يرَحْ رائحَةَ الجَنَّة»[٢] ولأوجب ضمانها أو الكفارة كفارة قتل المعصوم، فلما أهدر دمها علم أنه كان مباحاً.

الدليل الثاني من السنة

الحديث الثاني: ما روى إسماعيل بن جعفر[٣] عن إسرائيل[٤] عن عثمان الشحام[٥] عن عكرمة[٦] عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أعمى كانت له أمُّ ولد تَشْتُمُ النبي ﷺ وتقع فيه، فينهاها فلا تنتهي، ويزجرها فلا تنزجر. فلما كان ذات ليلة جَعَلَتْ تقعُ في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المغول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ، فجمع الناسَ فقال: «أنْشُدُ الله رَجُلاً فعل ما فعل لي عليه حقٌّ إلا قام» قال: فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتدلدل، حتى قعد بين يدي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أنا صاحبها، كانت تشتمك وتَقَعُ فيك فأنهاها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين،

قصة الأعمى الذي قتل أم ولده

---

(١) سيأتي تخريجه ص٩٥ .

(٢) رواه أبو داود(٢٧٦٠) والنسائي(٨/ ٢٤-٢٥) وأحمد (٥/ ٣٦،٣٨،٤٦، ٥٠،٥١،٥٢) والطيالسي(٨٧٩) والحاكم (١/ ٤٤،٢/ ١٤٢) والبيهقي(٨/ ١٣٣-٩/ ٢٣١) عن أبي بكرة. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو رواه البخاري(٣١٦٦، ٦٩١٤) والنسائي(٨/ ٢٥) وابن ماجه(٢٦٨٦) وصححه الحاكم(٢/ ١٢٦).

(٣) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي. روي عن عبد الله بن دينار وربيعة وعنه علي بن حجر وابن عجلان وغيرهم ثقة ثبت. مات سنة ١٨٠هـ [ينظر سير أعلام النبلاء(٨/ ٢٢٨)].

(٤) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي. روى عن جده وعاصم بن بهدلة والأعمش وغيرهم وروي عنه أبو داود الطيالسي وعبد الرزاق ووكيع وخلق ثقة تكلم فيه بلا حجة مات سنة ١٦٠ . [ينظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٥٥)].

(٥) هو عثمان الشحام العدوي. أبو سلمة البصري يقال اسم أبيه ميمون أو عبد الله. لا بأس به

(٦) هو عكرمة مولي ابن عباس العلامة المفسر أبو عبد الله القرشي مولاهم المدني ثقة ثبت عالم بالتفسير. مات سنة ١٠٥ [ينظر سير أعلام النبلاء (٥/ ١٢)].

وكانت بي رفيقة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقعُ فيك، فأخذت المغول فوضعته في بطنها واتكأت عليه حتى قتلتها، فقال النبي ﷺ : «ألا اشْهَدُوا أن دَمَهَا هَدَرٌ» رواه أبو داود والنسائي[1].

والمغول -بالغين المعجمة- قال الخطابي: شبيه المِشْمَل نصله دقيق ماض، وكذلك قال غيره: هو سيف رقيق له قفاً يكون غمده كالسوط، والمشمل: السيفُ القصيرُ، سمي بذلك لأنه يشتمل عليه الرجل، أي: يغطيه بثوبته، واشتقاق المغول من غاله الشئ واغتاله إذا أخذه من حيث لم يدر.

وهذا الحديث مما استدل به الإمام أحمد، وفي رواية عبد الله قال: حدثنا روح[2] ثنا عثمان الشحام ثنا عكرمة مولى ابن عباس أن رجلاً أعمى كانت له أم ولد تَشْتُمُ ﷺ ، فقتلها، فسأله عنها، فقال: يا رسول الله إنها كانت تَشْتُمُكَ، فقال رسول الله ﷺ : «ألا إنَّ دَمَ فُلاَنَةَ هَدَرٌ».

فهذه القصة يمكن أن تكون هي الأولى، وعليه يدلُّ عليه كلامُ الإمام أحمد، لأنه قيل له في رواية عبد الله: في قتل الذمي إذا سبَّ أحاديث؟ قال: نعم، منها حديث الأعمى الذى قتل المرأة، قال: سَمِعَتْهَا تَشْتُمُ النبيَّ ﷺ ثم روى عنه عبدُ الله كلا الحديثين، ويكون قد خنقها وبعج بطنها بالمغول، أو يكون كيفية القتل غير محفوظة في إحدى الروايتين.

هل قصة المرأتين واحدة أم متعددة

ويؤيد ذلك أن وقوع قصَّتين مثل هذه لأعْمَيَيْنِ كلٌّ منهما كانتِ المرأة تحسن إليه وتكرر الشتم، وكلاهما قتلها وحده، وكلاهما نَشَدَ رسولُ الله ﷺ فيها الناس، بعيد في العادة، وعلى هذا التقدير فالمقتولة يهودية كما جاء مُفسراً في تلك الرواية، وهذا قول القاضي أبي يعلى وغيره، استدلوا بهذا الحديث على قتل الذمي ونقضه العهد، وجعلوا الحديثين حكاية واقعةٍ واحدةٍ.

---

(١) (صحيح) رواه أبو داود(٤٣٦١) والنسائي(٧/ ١٠٧،١٠٨) والدارقطني (٤/ ٢١٦،٢١٧) (٣/ ١١٢) وصححه الحاكم(٤/ ٣٥٤) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي(٧/ ٦٠، ١٠/ ١٣١) وأبو عبيد في الأموال (٤٨٢). والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) هو روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي. أبو محمد البصري. روى عن مالك والأوزاعي وابن جريج وشعبة والسفيانين وغيرهم وعنه بندار وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وخلق. ثقة فاضل له تصانيف مات سنة(٢٠٥) [ينظر سير أعلام النبلاء(٩/ ٤٠٢)].

ويمكن أن تكون هذه القصة غير تلك قال الخطابي: فيه بيان أن ساب النبي ﷺ يقتل، وذلك أن السب منها لرسول الله ﷺ ارتداد عن الدين، وهذا دليلٌ على أنه اعتقد أنها مسلمة، وليس في الحديث دليل على ذلك، بل الظاهر أنها كانت كافرة، وكان العهد لها بملك المسلم إياها، فإن رقيق المسلمين ممن يجوز استرقاقه لهم حكم أهل الذمة، وهم أشدُّ في ذلك من المعاهدين، أو بتزوج المسلم بها فإن أزواج المسلمين من أهل الكتاب لهم حكم أهلِ الذمة في العصمة، لأن مثل هذا السبَّ الدائم لا يفعله مسلم إلا عن ردة واختيار دين غير الإسلام، ولو كانت مرتدة منتقلة إلى غير الإسلام لم يُقرها سيدها على ذلك أياماً طويلة، ولم يكتف بمجرد نهيها عن السب، بل يطلب منها تجديد الإسلام، لا سيما إن كان يطؤها، فإن وطء المرتدة لا يجوز، والأصلُ عدمُ تغير حالها، وأنها كانت باقية على دينها، يوضح ذلك إن الرجل لم يقل كفرت ولا ارتدَّت، وإنما ذكر مجرد السبَّ والشتم، فعلم أنه لم يصدر منها قدر زائد على السب والشتم من انتقال من دين إلى دين أو نحو ذلك.

وهذه المرأة إما أن تكون زوجة لهذا الرجل أو مملوكة له، وعلى التقديرين فلو لم يكن قَتْلُها جائزاً لبَّين النبي ﷺ له أن قتلها كان محرماً، وأن دمها كان معصوماً، ولأوجبَ عليه الكفَّارَةَ بقتل المعصوم والديَةَ إن لم تكن مملوكة له، فلما قال: «اشهدُوا أن دمَهَاَ هَدَر» -والهدر الذى لا يضمن بقود ولا دية ولا كفارة- علم أنه كان مباحاً مع كونها ذمية، فعلم أن السبَّ أباح دمها، لاسيما والنبي ﷺ إنما أهدر دمها عقبَ إخباره بأنها قتلت لأجل السب، فعلم أنه الموجب لذلك، والقصة ظاهرة الدلالة فى ذلك.

الدليل الثالث من السنة

الحديث الثالث: ما احتج به الشافعى على أن الذمى إذا سبَّ قُتِل وبرئت منه الذمة، وهو قصَّةُ كعب بن الأشرف اليهودي[1]

قال الخطابي: قال الشافعي: يقتل الذمى إذا سبَّ النبيَّ ﷺ، وتبرأ منه الذمة، واحتج فى ذلك بخبر ابن الأشرف، وقال الشافعى فى الأم: لم يكن

---

(١) في خبر كعب بن الأشرف انظر ابن هشام ٢/ ٤٣٠، والطبقات الكبرى لابن سعد(٢/ ٣١) تاريخ الطبري٢/ ٤٨٧، المغازي للواقدي(١/ ١٨٤) ابن عبد البر في الدرر(١٤٢) عيون الأثر(١/ ٣٥٦).

قصة كعب ابن الأشرف اليهودى

بحضرة النبيﷺ ولا قربهُ مشرك من أهل الكتاب إلا يهود أهل المدينة، وكانوا حُلفاء الأنصار، ولم تكن الأنصار أجمعت أول ما قدم رسولُ اللهﷺ إسلاماً، فوادعتْ يهودُ رسولَ اللهﷺ، ولم تخرج إلى شئ من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر، فتكلم بعضها بعداوته والتحريض عليه، فقتل رسول اللهﷺ فيهم، ومعلوم أنه إنما أراد بهذا الكلام كعب بن الأشرف، والقصة مشهورة مستفيضة، وقد رواها عمرو بن دينار[1] عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول اللهﷺ: «من لِكَعْبِ بنِ الأشْرَفِ، فإنه قد آذى الله ورسوله؟» فقام محمد بن مسلمة فقال: أنا يا رسولَ الله، أتحبُّ أن أقتله؟ قال: نعم، قال: فأذن لى أن أقول شيئاً، قال: قل، قال: فأتاه وذكره ما بينهم، قال: إن هذا الرجل قد أراد الصدقة وعنانا، فلما سَمعه، قال: وأيضاً والله لَتَمَلُّنَّهُ، قال: إنا قد تبعناهُ الآن، ونكره أن نَدَعه حتى ننظر إلى أى شئ يصير أمره، قال: وقد أردت أن تُسْلِفنى سلفاً، قال: فما ترهنوني؟ نساءكم، قال: أنت أجمل العرب، أنرهنكَ نساءنا؟ قال: ترهَنُونى أولادكم، قال: يُسَبُّ ابن أحدنا فيقال: رهنت فى وَسْقَيْن من تمر، ولكن نرهنك اللأمة، يعنى السلاح، قال: نعم، وواعَدَه أن يأتِيَهُ بالحارث، وأبي عبس بن جبر وعباد بن بشر، فجاءوا فدعوه ليلاً، فنزل إليهم، قال سفيان: قال غير عمرو: قالت له امرأته: إنى لأسمع صوتاً كأنه صوت دم، قال: إنما هذا محمد ورضيعُهُ أبو نائلة، إن الكريم لو دُعى إلى طعنة ليلاً لأجاب، قال محمد: إنى إذا جاء فسوف أمُدُّ يدى إلى رأسه، فإذا استمكنت منه فدونكم، قال: فلما نزل نزل وهو مُتَوَشِّح، قالوا: نجد منك ريح الطيب، قال: نعم تحتى فلانة أعطر نساء العرب، قال: أفتأذن لى أن أشمَّ منه؟ قال: نعم، فشم، ثم قال: أتأذن لى أن أعود؟ قال: فاستَمكن منه، ثم قال: دونكم، فقتلوه، متفق عليه[2].

---

(١) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم أحد الأعلام. روى عن ابن عباس وابن الزبير وأبي هريرة وجابر وغيرهم وروى عنه قتادة ومات قبله وأيوب ومالك وشعبة والحمادان والسفيانان وآخرون. مات سنة (١٢٦).{ ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٣٠٠)}.

(٢) رواه البخاري (٢٥١٠) (٣٠٣١) (٣٠٣٢)(٤٠٣٧) ومسلم(١٨٠١) وأبو داود(٢٧٦٨) والحميدي(١٢٥٠) والحاكم(٣/ ٤٣٤) عن جابر بن عبد اللهﷺ.

وروى ابن أبى أويس[١] عن إبراهيم بن جعفر بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن كعب بن الأشرف عاهدَ رسولَ الله ﷺ أن لا يُعينَ عليه ولا يقاتله، ولحق بمكة، ثم قدم المدينة معلناً لمعادة النبي ﷺ فكان أول ما خزع عنه قوله:

أذاهب أنت لم تحلل بمرقبة ... وتارك أنت أمَّ الفَضْلِ بالحرَمِ؟

فى أبيات يهجوه بها، فعند ذلك نَدَب رسولُ الله ﷺ إلى قتله، وهذا محفوظ عن ابن أبى أوَيْس، رواه الخطَّابى[٢] وغيرُه، وقال: قوله: «خزع» معناه قطع عهده، وفى رواية غير الخطابى فخزع منه هجاؤه له، فأمر بقتله، والخزع: القطع، يقال: خزع فلان عن أصحابه يخزع خزعاً، أى انقطع وتخلف، ومنه سميت خزاعة لأنهم انخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة، فعلى اللفظ الأول يكون التقدير أن قوله هذا هو أول خزعه عن النبي ﷺ، أي أول انقطاعه عنه بنقض العهد، وعلى الثاني قيل: معناه قطع هجاه للنبي ﷺ منه، بمعنى أنه نقض عهده وذمته، وقيل: معناه خزع من النبي ﷺ هجاه: أى نَالَ منه، وشَعَّثَ منه، ووضع منه.

وذكر أهلُ المغازى والتفسير[٣] مثل محمد بن إسحاق أن كعب بن الأشرف كان مُوادعاً للنبي ﷺ فى جملة من وادعه من يهود المدينة، وكان عربياً من بنى طي، وكانت أمه من بنى النضَّير، قالوا: فلما قتل أهل بدر شق ذلك عليه، وذهب إلى مكة ورثاهم لقريش، وفضل دين الجاهلية على دين الإسلام، حتى أنزل الله فيه: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾**[النساء: ٥١].

---

(١) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحى أبو عبد الله ابن أخت الإمام مالك ونسيبه. روى عن أبيه وخاله فأكثر وعن سلمة بن وردان وغيرهم وعنه البخاري ومسلم بواسطة وروي عنه نصر بن على الجهضمي والحارث بن أبي أسامة وخلق صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. مات سنة(٢٢٦) [ينظر سير أعلام النبلاء(١٠/ ٣٩١)].

(٢) رواه الخطابي في معالم السنن(ذيل سنن أبي داود)(٣/ ٢١٣) تحت حديث(٢٧٦٩).

(٣) سيأتي تخريجه ص٧٤ .

ثم لما رجع إلى المدينة أخذ يُنْشد الأشعار يهجو بها رسول الله ﷺ، وشَبَّب بنساء المسلمين، حتى آذاهم، حتى قال النبي ﷺ «من لِكَعْبِ بن الأشْرَفِ، فإنه آذى الله ورسوله؟» وذكر قصة قتله مبسوطة.

وقال الواقدي: حدثني عبد الحميد بن جعفر[1] عن يزيد بن رومان[2] ومعمر[3] عن الزهرى[4] عن ابن كعب بن مالك[5] وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر[6]، وذكر القصة إلى قتله، قال: ففزعت يهود ومن معها من المشركين، فجاءوا إلى النبي ﷺ حين أصبحوا فقالوا: قد طُرِقَ صاحبُنَا الليلة وهو سيد من ساداتنا، قُتلَ غِيلةً بلا جُرم ولا حدَث علمناه، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لَوْ قَرَّ كما قَرَّ غيرُه مِمَّنْ هُو على مثل رأيه ما اغتيلَ، ولكنه نال منا الأذى، وهَجَانَا بالشعْرِ، ولمَ يفْعَلْ هذا أحدٌ منكم إلا كان السيف» ودعاهم رسول الله ﷺ إلى أن يكتب بينهم كتاباً ينتهون إلى ما فيه، فكتبوا بينهم وبينه كتاباً تحت العذق فى دار رملة بنت الحارث، فحذرت يهود، وخافت وذلت من يوم قُتل ابن الأشرف.

والاستدلالُ بقتل كعب بن الأشرف من وجهين:

أحدهما: أنه كان مُعاهداً مهادناً، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالمغازى والسير، وهو عندهم من العلم العام الذى يستغنى فيه عن نقل الخاصة.

ومما لا ريب فيه عند أهل العلم ما قدمناه من أن النبي ﷺ عاهَد لما قدم المدينة جميع أصناف اليهود بنى قينقاع والنضير وقريظة، ثم نقضت بنو قينقاع عَهْدَه، فحاربهم، ثم نقضَ عهده كعبُ بن الأشرف، ثم نقض عهده بنو النضيّر،

---

(١) هو عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري صدوق. رمي بالقدر وربما وهم مات سنة(١٥٣).

(٢) هو يزيد بن رومان المدني مولي آل الزبير ثقة مات سنة(١٣٠).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري الفقيه. كان إماماً حجة في الفقه والحديث متفق على جلالته وإتقانه روى عن ابن عمر والمسور بن مخرمة وأبي أمامة وخارجة بن زيد وغيرهم وعنه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وسفيان بن عيينة وخلق مات(١٢٤) [ينظر سير أعلام النبلاء(٥/ ٣٢٦)]

(٥) عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني كن قائد أبيه حين عمى، متفق على توثيقه أخرج له الستة سوي الترمذي مات سنة(٩٧ أو ٩٨).

(٦) رواه الواقدي في «المغازي» (١/ ١٩٢).

ثم بنو قريظة. وكان ابن الأشرف من بنى النضَّير، وأمرُهم ظاهرٌ فى أنهم كانوا مصالحين للنبي ﷺ وإنما نَقَضُوا العهد لما خرج إليهم يستعينهم فى دية الرجلين اللذين قتلهما عمرو بن أمية الضَّمْرِيُّ، وكان ذلك بعد مقتل كعب بن الأشرف، وقد ذكرنا الرواية الخاصة أن كعب بن الأشرف كان معاهداً للنبي ﷺ. ثم إن النبي ﷺ جعله ناقضاً للعهد بهجائه وأذاه بلسانه خاصة.

والدليل على أنه إنما نقض العهد بذلك أن النبي ﷺ قال: «من لكَعْب بن الأشرَف فإنهُ قدْ آذى الله ورسوله؟»[1] فعلَّل نَدْبَ الناس له بأذاه، والأذى المُطْلَقُ هو باللسان كما قال تعالى: ﴿ ولَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾[آل عمران: ١٨٦] وقال تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى ﴾[آل عمران: ١١١] وقال: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾[التوبة: ٦١] وقال: ﴿لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾[الأحزاب: ٦٩] وقال: ﴿ولا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾[الأحزاب: ٥٣]الآية ثم ذكر الصلاة عليه والتسليم خبراً وأمراً وذلك من أعمال اللسان، ثم قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[الأحزاب: ٥٧-٥٨] وقال النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى: «يُؤذيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وأناَ الدَّهْرُ»[2] وهذا كثير.

وقد تقدم أن الأذى اسمٌ لقليل الشر وخفيف المكروه، بخلاف الضرر، فلذلك أطلق على القول، لأنه لا يضر المؤذى فى الحقيقة.

وأيضاً، فإنه جعل مطلق أذى الله تعالى ورسوله موجباً لقتل رجل معاهد، ومعلوم أن سَبَّ الله وسب رسوله أذى لله ولرسوله، وإذ رُتب الوصف على الحكم بحرف الفاء دل على أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم، لاسيما إذا كان مناسباً، وذلك يدل أن أذى الله ورسوله علة لندب المسلمين إلى قتل من يفعل ذلك من المعاهدين، وهذا دليل ظاهر على انتقاض عهده بأذى الله ورسوله، والسبُّ من أذى الله ورسوله باتفاق المسلمين، بل هو أخص أنواع الأذى.

(١) تقدم تخريجه ص٦٩ .
(٢) تقدم تخريجه ص٥٧ .

وأيضاً فقد قدمنا في حديث جابر[١] أن أول ما نقض به العهد قصيدته التي أنشأها بعد رجوعه إلى المدينة يهجو بها رسول الله ﷺ وأن رسول ﷺ -عندما هجاه بهذه القصيدة- نَدَبَ إلى قتله، وهذا وحده دليلٌ على أنه إنما نقض العهدَ بالهجاء، لا بذهابه إلى مكة.

وما ذكره الواقديُّ عن أشياخه يوضح ذلك ويؤيده، وإن كان الواقديُّ لا يحتج به إذا انفرد، لكن لا ريب في علمه بالمغازي، واستعلام كثير من تفاصيلها من جهته، ولم نذكر عنه إلا ما أسندناه عن غيره.

فقوله: «لو قَرَّ كما قر غيره ممن هو على مثل رأيه ما اغتيل، ولكنه نال منا الأذى وهجانا بالشعر، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان للسيف» نصٌّ في أنه إنما انتقض عهدٌ ابن الأشرف بالهجاء ونحوه، وأن من فعل هذا من المعاهدينَ فقد استحق السيف، وحديث جابر المسند من الطريقين[٢] يوافق هذا، وعليه العمدة في الاحتجاج.

وأيضاً، فإنه لما ذهب إلى مكة ورجع إلى المدينة لم يندب النبي ﷺ المسلمين إلى قتله، فلما بلغه عنه الهجاء ندبهم إلى قتله، والحكم الحادث يضاف إلى السبب الحادث، فعُلم أن ذلك الهجاء والأذى الذي كان بعد قُفُوله من مكة موجب لنقض عهده ولقتله، وإذا كان هذا في المهادن الذي لا يؤدي جزية، فما الظنّ بالذمي الذي يعطي الجزية، ويلتزم أحكام الملة؟

فإن قيل: إن ابن الأشرف كان قد أُتي بغير السبِّ والهجاء.

فروى الإمام أحمد قال: ثنا محمد بن أبي عدي[٣] عن داود[٤] عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما قدم كعب بن الأشرف مكة قالت قريش: ألا ترى إلى هذا الصنبرِ المنبتر من قومه، يزعم أنه خير منا، ونحن أهل الحجيج، وأهل السِّدَانة، وأهل السَّقَاية، قال: أنتم خير، قال: فنزلت فيهم: ﴿**إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ**

---

(١) سبق تخريجه ص٧٠ .

(٢) يريد بذلك طريق الخطابي من رواية ابن أبي أويس (ص٧٠) وطريق الواقدي (ص٧١).

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. وقد ينسب لجده أبو عمرو البصري ثقة مات سنة(١٩٤).

(٤) هو داود بن أبي هند القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصري. ثقة متقن كان يهم بآخره مات سنة(١٤٠) وقيل قبلها [ينظر سير أعلام النبلاء(٦/ ٣٧٦)].

﴿الْأَبْتَرُ﴾[الكوثر: ٣] قال: وأنزلتْ فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ إلى قوله: ﴿نَصِيرًا﴾[النساء: ٥١-٥٢] .[١]

وقال: ثنا عبد الرزاق[٢] قال: قال معَمْرَ: أخبرني أيوبُ[٣] عن عكرمة أن كعب بن الأشرف انطلق إلى المشركين من كفار قريش، فاستجاشهم على النبي ﷺ، وأمرهم أن يغزوه، وقال لهم: إنا معكم، فقالوا: إنكم أهل كتاب وهو صاحب كتاب، ولا نأمن أن يكون مكراً منكم، فإن أردت أن نخرج معك فاسجد لهذين الصنمين وآمن بهما، ففعل، ثم قالوا له: أنحن أهدى أم محمد؟ نحن نصل الرحم، ونقْرى الضَّيفَ، ونطُوفُ بالبيت، وننحر الكوماَء، ونسقى اللبن على الماء، ومحمد قَطَعَ رحمه، وخرج من بلدة، قال: بل أنتم خير وأهدى، قال: فنزلت فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾[النساء: ٥١] .[٤]

وقال: ثنا عبد الرزاق[٥] ثنا إسرائيل[٦] عن السُّدِّى[٧] عن أبى مالك قال: إن أهل مكة قالوا لكعب بن الأشرف لما قدم عليهم: ديننُا خيرٌ أم دين محمد؟ قال: أعرضُوا على دينكم، قالوا: نُعمِّر بيت ربنا، وننحر الكَوْمَاء، ونسقى الحاجَّ الماء، ونصلُ الرحم، ونَقْرِى الضيف، قال: دينكم خيرٌ من دين محمد، فأنزل الله تعالى هذه الآية.[٨]

---

(١) (إسناده صحيح) رواه الطبري في تفسيره (٩٧٩١)(٣٨٢٢٤) والنسائي في تفسيره (٧٢٧) والبزار في مسنده (٢٢٩٣-كشف الأستار) والطبراني في الكبير(١١٦٤٥) وصححه ابن حبان كما في الموارد (١٧٣١). وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن المنذر وابن جرير وابن أبي حاتم وقال الهيثمي في المجمع(٧/ ٦) رواه الطبراني وفيه يونس بن سليمان ولم أعرفه.

(٢) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري. أبو بكر الصنعاني أحد الأعلام الثقات. صاحب التصانيف. حديثه مخرج في الصحاح وكان من أوعية العلم. عالم اليمن عُمي في آخر عمره ثقة حافظ مصنف شهير .وروي عن الأوزاعي ومالك والسفيانين وعنه أحمد وإسحاق وعلي ويحيى وأبو خيثمه مات سنة(٢١١). [ينظر سير أعلام النبلاء(٩/ ٥٦٣)].

(٣) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري ثقه ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد مات سنة(١٣١) ينظر سير أعلام النبلاء(٦/ ١٥).

(٤) رواه الطبري في تفسيره(٩٧٩٢، ٩٧٩٣، ٩٧٩٤)(٣٨٢٢٢).

(٥، ٦) سبق ترجمتهم.

(٧) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي أبو محمد الكوفي صدوق يهم رمي بالتشيع مات سنة(١٢٧).

(٨) رواه الطبري عن السُّدي(٩٧٩٥) وعزاه السيوطي في الدر لعبد بن حميد وابن جرير.

قال موسى بن عقبة[1] عن الزهري: كان كعب بن الأشرف اليهودي -وهو أحدُ بنى النضير، أو هم فيهم- قد آذى رسول الله ﷺ بالهجاء، وركب إلى قريش، فقدم عليهم، فاستعان بهم على رسول الله، فقال أبو سفيان: أناشدُك أديننا أحبُّ إلى الله أم دين محمد وأصحابه؟ وأينا أهدى فى رأيك وأقرب إلى الحق، فإنا نطعم الجزور الكوماء، ونسقى اللبن على الماء، ونطعم ما هبَّت الشمال، قال ابن الأشرف: أنتم أهدى منهم سبيلاً، ثم خرج مقبلاً حتى أجمع رأيُ المشركين على قتال رسول الله ﷺ مُعلناً بعداوة رسول الله ﷺ وبهجائه، فقال رسول الله ﷺ: «من لَنَا من ابنِ الأشرَف؟ قد استَعْلَنَ بعداوتنا وهجائنا، وقد خرج إلى قريش فأجمعهم على قتالنا، وقد أخبرنى الله بذلك، ثم قدم على أخبث ما كان ينتظر قريشاً أن تقدم فيقاتلنا معهم» ثم قرأ رسول الله ﷺ على المسلمين ما أنزل فيه، إن كان كذلك والله أعلم قال الله عز وجل: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ**﴾ **إلى قوله**: ﴿**سَبِيلاً**﴾[النساء: ٥١] وآيات معها فيه وفى قريش[2].

وذُكر لنا أن رسول الله ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اكفنى ابن الأشرف بما شئت» فقال له محمد بن مسلمة: أنا يا رسول الله أقتله، وذكر القصة فى قتله إلى آخرها، ثم قال: فقتل الله ابن الأشرف بعداوته لله ورسوله وهجائه إياه، وتأليبه عليه قريشاً، وإعلانه بذلك.

وقال محمد بن إسحاق: كان من حديث كعب بن الأشرف أنه لما أصيب أصحاب بدر وقدمَ زيد بن حارثة إلى أهل السَّافلة وعبد الله بن رواحة إلى أهل العالية بشيرَيْنِ بعثهما رسول الله ﷺ إلى من بالمدينة من المسلمين بفتح الله تعالى عليه وقتل من قتل من المشركين، كما حدثنى عبد الله بن المغيث بن أبى بردةَ الظَّفرى وعبد الله بن أبى بكر وعاصم بن عمر بن قتادة وصالح بن أبى أمامة بن سهل، كل واحد قد حدثنى بعض حديثه، قالوا: كان كعب بن الأشرف من بن طئ ثم أحد بنى نبهان، وكانت أمه من بنى النضير، فقال حين بلغه الخبر:

---

(١) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير إمام في المغازي ثقة فقيه أخرج له الجماعة. مات سنة(١٤١) [ينظر سير أعلام النبلاء (٦/ ١١٤)].

(٢) رواه البيهقي في الدلائل (٣/ ١٩٠).

أحقٌّ هذا الذى ترون أن محمداً قتل هؤلاء الذين سَمَّى هذان الرجلان؟ -يعنى زيداً وعبد الله بن رواحة- فهؤلاء أشرافُ العرب وملوك الناس، والله لئن كان محمد أصاب هؤلاء القوم لبَطنْ الأرض خيرٌ من ظهرها، فلما تيقن عدو الله الخبر خرج حتى قدم مكة، ونزل على المطلب بن أبى وداعة السَّهمى وعنده عاتكة بنت أبى العيص بن أمية، فأنزلته وأكرمته، وجعل يحرضُ على رسول الله ﷺ وينُشد الأشعار، ويبكى أصحاب القليب من قريش الذين أصيبوا ببدر، وذكر شعراً، وما ردَّ عليه حسان وغيره، ثم رجع كعب بن الأشرف إلى المدينة يُشبِّبُ بنساء المسلمين حتى آذاهم، فقال رسول الله ﷺ -كما حدثنى عبد الله بن أبى المغيث-: «من لى بابن الأشرف؟» فقال محمد بن مسلمة: أنا لك به يا رسول الله، أنا أقتله، وذكر القصة.

وقال الواقدي: حدثنى عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رومان ومعمر عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك وإبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله، فكلٌّ قد حدثنى منه بطائفة، فكان الذى اجتمعوا عليه قالوا: ابن الأشرف كان شاعراً، وكان يهجو النبيَّ ﷺ وأصحابه، ويحرض عليهم كفار قريش فى شعره، وكان رسول الله ﷺ قدم المدينة وأهلها أخلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام فيهم أهل الحلقة والحصون ومنهم حُلفاء للحيين جميعاً الأوس والخزرج، فأراد رسول الله ﷺ حين قدم المدينة استصلاحهم كلهم وموادعتهم، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركاً، فكان المشركون واليهودُ من أهل المدينة يؤذون رسول الله ﷺ وأصحابه أذى شديداً، فأمر الله نبيه والمسلمين بالصبر على ذلك والعفو عنهم، وفيهم[1] أنزل: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[آل عمران: ١٨٦] وفيهم[2] أنزل الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾[البقرة: ١٠٩]الآية.

(١) رواه أبو داود (٣٠٠٠) عن كعب بن مالك والبيهقي في الدلائل (١/ ١٩٦-١٩٧) والواحدي في أسباب النزول.

(٢) رواه الطبري (١٧٩١) وابن أبي حاتم في تفسيره من طريقين عن الزهري (١٠٨٩، ١٠٩٠) ورواه الواحدي في «أسباب النزول».

فلما أبى ابنُ الأشرف أن يُمسك عن إيذاء رسول الله ﷺ وإيذاء المسلمين، وقد بلغ منهم، فلما قدم زيدُ بن حارثة بالبشارة من بدر بقتل المشركين وأسر من أُسر منهم، ورأى الأسرى مُقرنين كُبتَ وذَلَّ، ثم قال لقومه: ويلكم! والله لَبَطْنُ الأرض خيرٌ لكم من ظهرها اليوم، هؤلا سراة الناس قد قُتلوا وأسروا، فما عندكم؟ قالوا: عدواته ما حيينا، قال: وما أنتم وقد وطئ قومه وأصابهم؟ ولكنى أخرج إلى قريش فأحضها وأبكى قتلاها لعلهم ينتدبون فأخرج معهم، فخرج حتى قدم مكة، ووضع رحله عند أبى وداعة بن أبى صُبيرة السَّهمي، وتحته عاتكةُ بنت أسد بن أبى العيص، فجعل يرثى قريشاً، وذكر ما رثاهم به من الشعر وما أجابه به حسان، فأخبره بنزول كعب على من نزل، فقال حسان فذكر شعراً هجا به أهل البيت الذين نزل فيهم، قال: فلما بلغها هجاؤه نبذت رحله وقالت: ما لنا ولهذا اليهودي؟ ألا ترى ما يصنع بنا حسان؟ فتحول، فكلما تحوَّل عند قوم دعا رسول الله ﷺ حساناً، فقال: ابن الأشرف نزل على فلان، فلا يزال يهجوهم حتى ينبذ رحله، فلما لم يجد مأوى قدم المدينة، فلما بلغ النبي ﷺ قدوم ابن الأشرف قال: «اللهم اكفنى ابن الأشرف بما شئت فى إعلانه الشر وقوله الأشعار» وقال رسول الله ﷺ: «من لى من ابنَ الأشرفِ فقد آذاني؟» فقال محمد بن مسلمة: أنا به يا رسول الله، وأنا أقتله، قال: فافعل، وذكر الحديث.

فقد اجتمع لابن الأشرف ذنوب: أنه رثى قتلى قريش، وحضهم على محاربة النبي ﷺ وواطأهم على ذلك، وأعانهم على محاربته بإخباره أن دينهم خيرٌ من دينه، وهجا النبي ﷺ والمؤمنين.

قلنا: الجواب من وجوه:

أحدها: أن النبي ﷺ لم يَنْدُبْ إلى قتله لكونه ذهب إلى مكة وقال ما قال هناك، وإنما ندب إلى قتله لما قدم وهجاه، كما جاء ذلك مُفسراً فى حديث جابر المتقدم بقوله: «ثم قدم المدينة مُعلناً لعداوة النبي ﷺ» ثم بين أن أول ما قطع به العهد تلك الأبيات التى قالها بعد الرجوع، وأن النبي ﷺ حينئذ نَدَبَ إلى قتله، وكذلك فى حديث موسى ابن عقبة «مَنَ لَنَا من ابن الأشرف، فإنه قد استعلن بعداوتنا وهجائنا؟».

ويؤيد ذلك شيئان:

أحدهما: أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: جاء حُيي بن أخطب وكعبُ بن الأشرف إلى أهل مكة، فقالوا: أنتم أهلُ الكتاب وأهلُ العلم فأخبرونا عنا وعن محمد، فقالوا: ما أنتم وما محمد؟ فقالوا: نحن نصلُ الأرحام، وننحر الكوماء، ونسقى الماء على اللبن، ونفكُ العُناة، ونسقى الحجيج، ومحمد صنبور، قَطَع أرحامنا، واتبعه سُراق الحجيج بنو غفار، فنحن خيرٌ أم هو؟ فقالوا: بل أنتم خير وأهدى سبيلاً، فأنزل الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً﴾ إلى قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾[النساء: ٥١-٥٢].[١]

وكذلك قال قتادة: ذكر لنا أن هذه الآية نزلت فى كعب بن الأشرف وحُيى بن أخطب ورجلين من اليهود من بنى النضير لقيا قريشاً فى الموسم، فقال لهما المشركون: نحن أهدى أم محمد وأصحابه؟ فإنا أهل السدانة وأهل السِّقاية وأهل الحرم، فقالا: أنتم أهدى من محمد وأصحابه، وهما يعلمان أنهما كاذبان، إنما حملهما على ذلك حسدُ محمد وأصحابه، فأنزل الله تعالى فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾[النساء: ٥١-٥٢] فلما رجعا إلى قومهما قال لهما قومهما: إن محمداً يزعم أنه قد نزل فيكما كذا وكذا، قالا: صدق، والله ما حملنا على ذلك إلا حسدُه وبغضه.[٢]

وهذا مرسلان من وجهين مختلفين، فيهما أن كلا الرجلين ذهبا إلى مكة وقالا ما قالا، ثم إنهما قدما فندب النبيﷺ إلى قتل ابن الأشرف وأمسك عن ابن أخطب حتى نَقَضَ بنو النضير العهد فأجلاهم النبيﷺ، فلحق بخيبر، ثم جمع عليه الأحزاب، فلما انهزموا دخل مع بنى قُريظة حصنهم حتى قتله الله معهم، فعلم أن الأمر الذى أتياه بمكة لم يكن هو الموجب للندب إلى قتل ابن الأشرف،

(١) رواه البيهقي في الدلائل (٣/١٩٣) وعزاه السيوطي في الدر المنثور لسعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٢) رواه الطبري في تفسيره (٩٧٩٨) وعزاه السيوطي في الدر المنثور لعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وإنما هو ما اختص به ابنُ الأشرف من الهجاء ونحوه، وإن كان ما فعله بمكة مؤيداً عاضداً، لكن مجردُ الأذى لله ورسوله موجبٌ للندب إلى قتله، كما نص عليه النبيﷺ بقوله: «من لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله؟»[1] وكما بينه جابر في حديثه.

الوجه الثاني: أن ابن أبي أويس[2] قال: حدثني إبراهيم بن جعفر الحارثي عن أبيه عن جابر قال: لما كان من أمر النبيﷺ وبني قريظة كذا، فيه: وأحسبه بني قينقاع اعتزل كعبُ بن الأشرف ولحق بمكة، وكان فيها: وقال: لا أعين عليه ولا أقاتله، فقيل له بمكة: أديننا خيرٌ أم دين محمد وأصحابه؟ قال: دينكم خيرٌ وأقدمُ من دين محمد، ودين محمدٍ حديث، فهذا دليلٌ على أنه لم يظهر محاربته.

الجواب الثاني: أن جميع ما أتاه ابن الأشرف إنما هو أذى باللسان، فإن مرثيته لقتلى المشركين وتحضيضه وسبّه وهجاءه وطعنه في دين الإسلام وتفضيل دين الكفار عليه، كله قول باللسان، ولم يعمل عملا فيه محاربة، ومن نازعنا في سبّ النبيﷺ ونحوه فهو في تفضيل دين الكفار وحضهم باللسان عن قتل المسلمين أشد منازعةً، لأن الذمي إذا تجسس لأهل الحرب وأخبرهم بعورات المسلمين ودعا الكفار إلى قتالهم انتقض عهده أيضاً عندنا كما ينتقض عهد السابّ، ومن قال إن السابّ لا ينتقض عهده فإنه يقول لا ينتقض العهدُ بالتجسس للكفار ومطالعتهم بأخبار المسلمين بطريق الأولى عندهم، وهو مذهب أبي حنيفة والثّوري والشافعي على خلاف بين أصحابه، وابنُ الأشرف لم يوجد منه إلا الأذى باللسان فقط، فهو حجة على من نازع في هذه المسائل، ونحن نقول: إن ذلك كله نقضٌ للعهد.

الجواب الثالث: أن تفضيل دين الكفار على دين المسلمين هو دون سبّ النبيﷺ بلا ريب، فإن كون الشئ مفضولاً أحسن حالاً من كونه مسبوباً مشتوماً، فإن كان ذلك ناقضاً للعهد فالسبُّ بطريق الأولى، وأما مرثيته للقتلى وحضهم على أخذ ثأرهم فأكثرُ ما فيه تهييج قريش على المحاربة، وقريش كانوا قد أجمعوا على محاربة النبيﷺ عقب بدر، وأرصدوا العير التي كان فيها أبو

---

(١)(٢) سبق تخريجه ص٦٩ .

سفيان للنفقة على حربه، فلم يحتاجوا فى ذلك إلى كلام ابن الأشرف، نعم مرثيته وتفضيله ربما زادهم غيظاً ومحاربة، لكن سبه للنبي ﷺ وهجاؤه له ولدينه أيضاً مما يهيجهم على المحاربة ويغُريهم به، فعلم أن الهجاء فيه من الفساد ما فى غيره من الكلام وأبلغ، فإذا كان غيرهُ من الكلام نقضاً فهو أن يكون نقضاً أولى، ولهذا قتل النبي ﷺ جماعةً من النسوة اللواتى كن يشتمنه ويهجونه مع عفوه عمن كانت تُعينُ عليه وتحض على قتاله.

الجواب الرابع: أن ما ذكره حجة لنا من وجوه أخر، وذلك أنه قد اشتهر عند أهل العلم من وجوه كثيرة أن قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ**﴾[النساء: ٥١] نزلت فى كعب بن الأشرف بما قاله لقريش، وقد أخبر الله سبحانه أنه لعنه، وأن من لعنه فلن تجد له نصيراً، وذلك دليل على أنه لا عهد له، لأنه لو كان له عهد لكان يجب نصره على المسلمين، فعلم أن مثل هذا الكلام يوجب انتقاض عهده وعدم ناصره، فكيف بما هو أغلظ منه من شتم وسب؟ وإنما لم يجعله النبي ﷺ والله أعلم بمجرد ذلك ناقضاً للعهد، لأنه لم يُعلن بهذا الكلام ولم يجهر به، وإنما أعلم الله به رسوله وحياً كما تقدم فى الأحاديث، ولم يكن النبي ﷺ ليأخذ أحداً من المسلمين والمعاهدين إلا بذنب ظاهر، فلما رجع إلى المدينة وأعلن الهجاء والعداوة استحق أن يُقتل، لظهور أذاه وثبوته عند الناس، نعم من خيف منه الخيانة فإنه يُنبذ إليه العهد، أما إجراء حكم المحاربة عليه فلا يكون حتى يظهر المحاربة ويثبت عليه.

هل للشعر تأثير في الهجاء

فإن قيل: كعب بن الأشرف سبَّ النبي ﷺ بالهجاء، والشعرُ كلام موزون يحفظ ويروى وينشد بالأصوات والألحان ويشتهر بين الناس، وذلك له من التأثير فى الأذى والصدِّ عن سبيل الله ما ليس للكلام المنثور، ولذلك كان النبي ﷺ يأمر حسان أن يهجوهم ويقول: «لهو أنكَى فيهمْ من النَّبْلِ»[1] فيؤثر هجاؤه فيهم أثراً عظيماً، يمتنعون به من أشياء لا يمتنعون عنها لو سبُوا بكلامٍ منثورٍ أضعاف الشعر.

---

(١) أخرج طرفاً منه البخاري (٣٥٣١، ٤١٤٥، ٦١٥٠) ورواه مسلم (٢٤٨٧، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠) وأبو داود(٥٠١٥) والترمذي(٢٧٤٦) وأحمد(٦/ ٧٢) والطبراني (٣٥٨٠، ٣٥٨٢) والحاكم(٣/ ٤٨٧-٤٨٨) والبيهقي (١٠/ ٢٣٨) والمقدسي في «أحاديث الشعر»(٢٠) كلهم عن عائشة.

هل للتكرر مدخل

وأيضـاً، فـإن كعـب بن الأشرف وأم الولـد المتقـدمـة[١] تكرر منهـمـا سبُّ النبي ﷺ وأذاه وكثـر، والشئ إذا كثر واستـمر صار له حال أخـرى ليست له إذا انفرد، وقد حكيتـم أن الحنفية يجيزون قتل من كثـر منه مثل هذه الجريمة، وإن لم يجيزوا قتلْ من لم يتكرر منه، فإذا ما دل عليه الحديثُ يمكن المخالف أن يقول به.

قلنا أولاً: إن هذا يفـيدنا أن السبَّ فـي الجملة من الذمى مُـهدر لدمـه ناقض لعهده، ويبقى الكلام فى الناقض للعـهد: هل هو نوع خاص من السب -وهو ما كثر أو غلـظ- أو مطلق السبِّ؟ هذا نظر آخر، فما كـان مثل هذا السبَّ وجب أن يقال إنه مُـهدرٌ لدم الذمى حـتى لا يسوغ لأحد أن يخـالف نصَّ السنة، فلو زعم زاعم أن شيـئاً من كلام الذمى وأذاه لا يبـيح دمهُ كان مـخالفـاً للسنة الصحيـحة الصريحة خلافاً لا عذر فيه لأحد.

قد تتغلظ الجناية بالأحوال والأماكن والأزمان

وقلنا ثانياً: لا ريب أن الجنس الموجب للعقوبة قـد يتغلظ بعضُ أنواعه صفة أو قدراً، أو صفة وقدراً، فإنه ليس قـتلُ واحد من الناس مثلَ قتل والد أو ولد عالم صالح، ولا ظُلـمْ بعض الناس مثل ظلم يتـيم فقـير بين أبوين صالحـين، وليست الجنايةُ فى الأوقات والأمـاكن والأحوال المشـرَّفة كالحـرم والإحرام والشهـر الحرام كالجناية فى غـير ذلك، وكذلك مـضت سنة الخلفاء الراشديـن بتغليظ الديات إذا تغلظ القـتل بأحـد هذه الأسبـاب، وقال النـبي ﷺ -وقد قـيل له: أيُّ الذنب أعظمُ؟ قـال: «أن تَجْعَلَ لله نداً وهو خَلَقَكَ» قـيل له: ثم أيّ؟ قال: «أن تَقْـتُلَ ولدَكَ خَشْيَةَ أن يَطْعَمَ مَعَكَ» قيل له: ثم أي؟ قال: «ثم أن تُزانى حَلَيْلَة جارك»[٢] ولا شك أن من قطع الطريق مرات متعددة، وسـفك دماء خلق من المسلمين وكثر منه أخذ الأموال كان جُرمه أعظم من جرم من لم يقطعه إلا مرة واحدة، ولا ريب أن من أكثـر من سبّ النبي ﷺ أو نظم القصـائد فى سبـه فإن جُرمـه أغلظُ من جرم من سـبه بالكلمة الواحـدة المنثورة، بحـيث يجب أن تكون إقامةُ الحـد عليه أوكد، والانتـصار لرسول الله ﷺ أوجبَ، وأن المقلَّ لو كـان أهلاً أن يُعفى عنه لم يكن هذا أهلاً لذلك.

---

(١) الحديث الثاني ص٦٦ .

(٢) رواه البـخـاري(٤٤٧٧، ٧٥٢٠، ٦٨٦١، ٧٥٣٢) ومـسـلم(٨٦) وأبو داود(٢٣١٠) والتـرمـذي(٣١٨٣) والنسائى(٧/ ٩٠) وفي التفسير(٣٨٨-٣٨٩) وأحمد(١/ ٣٨٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٦٢) والبيهقي (٨/ ١٨).

لكن هذا الحديث كغيره من الأحاديث يدلُ على أن جنس الأذى لله ورسوله، ومطلق السبَّ الظاهر مُهدر لدم الذميَّ لعهده وإن كان بعض الأشخاص أغلظ جرماً من بعض لتغلظ سبه نوعاً أو قدراً، وذلك من وجوه:

مطلق الأذي هو العلة

أحدها: أن النبي ﷺ قال: «من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله؟»(١) فجعل علة الندب إلى قتله أنه آذى الله ورسوله، وأذى الله ورسوله اسمٌ مطلق ليس مقيداً بنوع ولا بقدر، فيجب أن يكون مطلق أذى الله ورسوله علة للانتداب إلى قتل من فعل ذلك من ذمى وغيره، وقليلُ السب وكثيره ومنظومه ومنثوره أذى بلا ريب، فيتعلق به الحكم وهو أمر الله ورسوله بقتله، ولو لم يرد هذا المعنى لقال: من لكعب فإنه قد بالغ فى أذى الله تعالى ورسوله، أو قد أكثر من أذى الله ورسوله، أو قد داوم على أذى الله ورسوله، وهو ﷺ الذى أوتى جوامعَ الكلم، وهو الذى لا ينطق عن الهوى، ولم يخرج من بين شفتيه ﷺ إلا حقٌ فى غضبه ورضاه.

وكذلك قوله فى الحديث الآخر: «إنه نال منا الأذى، وهجانا بالشعر، ولا يفعل هذا أحد منكم إلا كان السيف»(٢) ولم يقيده بالكثرة.

لا تأثير للنظم في العلية

الثاني: أنه آذاه بهجائه المنظوم، واليهودية بكلام منثور، وكلاهما أهدر دمه، فعلم أن النظم ليس له تأثير فى أصل الحكم، إذ لم يخصَّ ذلك الناظم، والوصف إذا ثبت الحكمُ بدونه كان عديم التأثير، فلا يجعل جزءاً من العلة. ولا يجوز أن يكون هذا من باب تعليل الحكم بعلتين، لأن ذلك إنما يكون إذا لم تكن إحداهما مُندرجة فى الأخرى كالقتل والزنا، أما إذا اندرجت إحداهما فى الأخرى فالوصف الأعم هو العلة، والأخص عديمُ التأثير.

لا فرق بين القليل والكثير

الوجه الثالث: أن الجنس المُبيح للدم لا فرق بين قليله وكثيره وغليظه وخفيفه فى كونه مُبيحاً للدم، سواء كان قولاً أو فعلاً كالردة والزنا والمحاربة ونحو ذلك، وهذا هو قياس الأصول، فمن زعم أن من الأقوال أو الأفعال ما يبيح الدم إذا كثر، ولا يبيحه مع القلة، فقد خرج عن قياس الأصول، وليس له ذلك إلا بنص

(١) سبق تخريجه ص٦٩ .
(٢) قطعة من حديث جابر سبق تخريجه ص٧١ .

يكون أصلاً بنفسه، ولا نصٌّ يدل على إباحة القتل فى الكثير دون القليل، وما ذهب إليه المنازع من جواز قتل من كثر منه القتل بالمثقل والفاحشة فى الدبر دون القبل إنما هو حكاية مذهب، والكلام فى الجميع واحد.

ثم إنه قد صح عن النبي ﷺ أنه رضخ رأس يهودى بين حجرين لأنه فعل ذلك بجارية من الأنصار[1]، فقد قتلَ من قتل بالمثقل قوداً مع أنه لم يتكرر منه، وقال فى الذى يعمل عمل قوم لوط «اقْتُلُوا الفاعلِ والمفعول به»[2] ولم يعتبر التكرر، وكذلك أصحابه من بعده قتلوا فاعل ذلك إما رجماً أو حرقاً أو غير ذلك مع عدم التكرر.

وإذا كانت الأصول المنصوصة أو المجمع عليها مستوية فى إباحة الدم بين المرة الواحدة والمرات المتعددة كان الفرق بينهما فى إباحة الدم إثبات حكم بلا أصل، ولا نظير له، بل على خلاف الأصول الكلية، وذلك غير جائز.

يوضح ذلك: أن ما ينقض الإيمان من الأقوال يستوى فيه واحدهُ وكثيره وإن لم يصرح بالكفر كما لو كفر بآية واحدة أو بفريضة ظاهرة أو بسب الرسول مرة واحدة فإنه كما لو صرح بتكذيب الرسول وكذلك ما ينقض الإيمان من الأقوال لو صرَّح به وقال: «قد نقضت العهد، وبرئت من ذمتكم» انتقض عهده بذلك، وإن لم يكرره، فكذلك ما يستلزم ذلك من السب والطعن فى الدين ونحو ذلك لا يحتاج إلى تكرير.

الوجه الرابع: أنه إذا أكثر من هذه الأقوال والأفعال، فإما أن يقتل لأن جنسها مُبيح للدم أو لأن المبيح قدرٌ مخصوص، فإن كان الأول فهو المطلوب، وإن كان الثانى فما حد ذلك المقدار المبيح للدم؟ وليس لأحد أن يحد فى ذلك حداً إلا بنص أو إجماع أو قياس عند من يرى القياس فى المُقدرات، والثلاثة منفية فى مثل هذا،

---

(١) رواه البخاري (٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٦٨٧٦، ٦٨٨٤) ومسلم(١٦٧٢) وأبو داود(٤٥٢٧، ٤٥٢٨، ٤٥٢٩، ٤٥٣٥) والنسائي(٨/ ٢٢) والترمذي(١٣٩٤) وابن ماجه(٢٦٦٥) وأحمد(٣/ ١٨٣، ١٩٣، ١٦٣، ٢٦٢، ٢٦٩) عن أنس ﷺ ولفظه «أن يهودياً رضخ رأس امرأة بين حجرين فقتلها فرضخ رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين».

(٢) رواه أبو داود(٤٤٦٢) والترمذي(١٤٥٦) وابن ماجه(٢٥٦١) وأحمد(١/ ٣٠٠) وابن الجارود(٨٢٠) والدارقطني (٣٤١) وصححه الحاكم(٤/ ٣٥٥) ووافقه الذهبي ورواه الآجُرى في «ذم اللواط» (٢٥، ٢٦، ٢٧) والخرائطي في مساوي الأخلاق (٤٣٥) كلهم من حديث ابن عباس وصححه الألباني(الإرواء ٢٣٥٠ - صحيح الجامع٦٥٨٩).

فإنه ليس فى الأصول قول أو فعل يبيح الدم منه عدد مخصوص فلا يبيحه أقل منه، ولا ينتقض هذا بالإقرار فى الزنا، فإنه لا يثبت إلا بأربع مرات عند من يقول به، أو القتل بالقسامة، فإنه لا يثبت إلا بعد خمسين يميناً عند من يرى القَوَدَ بها، أو رجم الملاعنة، فإنه لا يثبت إلا بعد أن يشهد الزوج أربع مرات عند من يرى أنها تُرجم بشهادة الزوج إذا نَكَلَتَ، لأن المبيح للدم ليس هو الإقرار ولا الأيمان، وإنما المبيحُ فعل الزنا أو فعل القتل، وإنما الإقرار والأيمان حجةٌ ودليل على ثبوت ذلك، ونحن لم ننازع فى أن الحجج الشرعية لها نُصُبٌ محدودة، وإنما قلنا: إن نفس القول أو العمل المبيح للدم لا نصاب له فى الشرع، وإنما الحكم معلَّقٌ بجنسه.

الوجه الخامس: أن القتل عند كثرة هذه الأشياء إما أن يكون حداً يجب فعلهُ أو تعزيراً يرجع إلى رأى الإمام، فإن كان الأول فلابد من تحديد موجبه، ولا حد له إلا تعليقه بالجنس، إذ القولُ بما سوى ذلك تحكم، وإن كان الثانى فليس فى الأصول تعزير بالقتل، فلا يجوز إثباته إلا بالدليل يخصه، والعمومات الواردة فى ذلك مثل قوله ﷺ «لا يحلُّ دمُ امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»[1] تدل على ذلك أيضاً.

الوجه الثانى من الاستدلال به: أن النَّفَرَ الخمسة الذين قتلوه من المسلمين: محمد بن مَسْلمة، وأبا نائلة، وعباد بن بشر، والحارث بن أوس، وأبا عبس بن جبر، قد أذن لهم النبي ﷺ أن يغتالوه ويخدعوه بكلام يظهرون به أنهم قد آمنوه ووافقوه، ثم يقتلوه، ومن المعلوم أن من أظهر لكافر أماناً لم يجز قتله بعد ذلك لأجل الكفر، بل لو اعتقد الكافر الحربى أن المسلم آمنه وكلمه على ذلك صار مستأمناً، قال النبي ﷺ فيما رواه عنه عمرو بن الحَمِق «من آمنَ رجُلاً على دَمه ثمَّ قتَله فأنا منهُ برئ، وإن كانَ المقتُول كافراً» رواه الإمامَ أحمد وابن ماجه[2].

---

(١) رواه البخاري (٦٨٧٨) ومسلم(١٦٧٦) وأبو داود(٤٣٥٢) والنسائي(٨/ ١٣) وابن ماجه(٢٥٣٤) وأحمد(١/ ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٥) والدارقطني (٣/ ٨٢) والبيهقي(٨/ ١٩، ٩٤) كلهم عن ابن مسعود وفي الباب. عن عثمان بن عفان رواه أبو داود(٤٥٠٢) والترمذي(٢١٥٨) وابن ماجه(٢٥٣٣) وعن عائشة رواه أبو داود(٤٣٥٣) والطيالسي(١٥٤٣) [ينظر إرواء الغليل للألباني (٢١٩٦)].

(٢) (صحيح) رواه عن عمرو بن الحمق ابن ماجه(٢٦٨٨) وأحمد(٥/ ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٣٦، ٤٣٧) والطيالسي(١٢٨٥، ١٢٨٦) والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٩) والطبراني في الكبير(٣٨) وفي الأوسط(٨٤٢٨) وفي الصغير(٥٨٤) وصححه ابن حبان(٥٩٨٢-الإحسان) ورواه أبو نعيم في الحلية(٩/ ٢٤) وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» إسناده صحيح ورجاله ثقات. والحديث صححه الألباني. [صحيح الجامع(٦١٠٣)].

وعن سليمان بن صُرَد عن النبي ﷺ قال: «إذا آمنكَ الرجلُ على دمه فلا تقتله» رواه ابن ماجه[١].

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الأمَانُ قيدُ الفَتْكِ، لا يفتكُ مؤمِنٌ» رواه أبو داود وغيره[٢].

لا يحقن دم الهاجي بالأمان

وقد زعم الخطابي أنهم إنما فتكوا به لأنه كان قد خلع الأمان، ونقض العهد قبل هذا، وزعم أن مثل هذا جائز في الكافر الذي لا عهد له كما جاز البيات والإغارة عليهم في أوقات العزَّة، لكن يقال: هذا الكلام الذي كلموه به صار مستأمناً، وأدنى أحواله أن تكون له شبهة أمان، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر، فإن الأمان يعصم دم الحربي ويصير مستأمناً بأقل من هذا كما هو معروف في مواضعه، وإنما قتلوه لأجل هجائه وأذاه لله ورسوله، ومن حل قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه بأمان ولا عهد كما لو آمن المسلم من وجب قتلُه لأجل قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد الموجب للقتل، أو آمن من وجب قتله لأجل زناه، أو آمن من وجب قتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك، ولا يجوز له أن يعقد له عقد عهد، سواء كان عقد أمان أو عقد هُدنة أو عقد ذمة، لأن قتله حد من الحدود، وليس قتلُه لمجرد كونه كافراً حربياً كما سيأتي، وأما الإغارة والبياتُ فليس هناك قول ولا فعل صاروا به آمنين، ولا اعتقدوا أنهم قد أومنوا، بخلاف قصة كعب بن الأشرف، فثبت أن أذى الله ورسوله بالهجاء ونحوه لا يحقق معه الدم بالأمان، فلأن لا يُحْقَن معه بالذمة المؤبدة والهدنة المؤقتة بطريق الأولى، فإن الأمان يجوز عقده لكل كافر، ويعقده كل مسلم، ولا يشرط على المستأمن شيء من الشروط، والذمة لا يعقدها إلا الإمام أو نائبه، ولا تعقد إلا بشروط كثيرة تشترط على أهل الذمة: من التزام الصغار ونحوه، وقد كان عرضتْ لبعض السفهاء شبهة في قتل ابن الأشرف، فظن أن دم مثل هذا يعصم بذمة متقدمة أو بظاهر أمان، وذلك نظير الشبهة التي

---

(١) (ضعيف) رواه ابن ماجه(٢٦٨٩) وأحمد٦/ ٣٩٤ عن سليمان بن صرد والحديث ضعفه الألباني [انظر الضعيفة(٢٢٠٠) ضعيف الجامع(٢٧١)].

(٢) (صحيح) رواه عن أبي هريرة أبو داود(٢٧٦٩) والحاكم(٤/ ٣٥٣) وصححه الألباني [صحيح الجامع(٢٨٠٢)].

بين محمد بن مسلمة وابن يامين عند معاوية

عَرَضَتْ لبعض الفقهاء حتى ظنَّ أن العهد لا ينتقض بذلك، فروى ابن وهب[١]: أخبرني سفيان بن عُيينة عن عمر[٢] بن سعيد أخي سفيان بن سعيد الثوري عن أبيه عن عباية[٣] قال: ذكر قتل ابن الأشرف عند مُعاوية، فقال ابن يامين: كان قتله غدراً، فقال محمد بن مسلمة: يا معاوية أيغدر عندك رسول الله ﷺ ثم لا تنكر؟ والله لا يُظلني وإياك سقف بيت أبداً، ولا يخلو لي دمُ هذا إلا قتلته[٤].

وقال الواقدي: حدثني إبراهيم بن جعفر عن أبيه قال: قال مروان بن الحكم وهو على المدينة وعنده ابن يامين النَّضري: كيف كان قتل ابن الأشرف؟ قال ابن يامين: كان غَدْراً، ومحمدُ بن مسلمة جالسٌ شيخ كبير، فقال: يا مروان أيُغَدَّر رسول الله ﷺ عندك؟ والله ما قتلناه إلا بأمر رسول الله ﷺ، والله لا يُؤويني وإياك سقف بيت إلا المسجد، وأما أنت يا ابن يامين فلله عليَّ إن أفلت وقدرتُ عليك وفي يدي سيف إلا ضربتُ به رأسك، فكان ابنُ يامين لا ينزل من بني قُريظة حتى يبعث له رسولاً ينظر محمد بن مسلمة، فإن كان في بعض ضياعه نزل فقضى حاجته ثم صَدَرَ، وإلاَّ لم ينزل، فبينا محمدٌ في جنازة وابنُ يامين في البقيع فرأى محمداً يغشى عليه جرائد يظنه لا يراه، فعاجله، فقام إليه الناس، فقالوا: يا أبا عبد الرحمن ما تصنع؟ نحن نكفيك، فقام إليه فلم يزل يضربه جريدة جريدة حتى كسر ذلك الجريد على وجهه ورأسه حتى لم يترك به مصحاً، ثم أرسله ولا طباخ به، ثم قال: والله لو قدرت على السيف لضربتك به[٥].

فإن قيل: فإذا كان هو وبنو النضير قبيلته مُوادعين فما معنى ما ذكره ابن إسحاق قال: حدثني مولى لزيد بن ثابت حدثني ابنة محيصة عن أبيها محيصة أن رسول الله ﷺ قال: «من ظفرتم به من رجال يهُودَ فَاقْتُلُوهُ»[٦] فوثب مُحيصة بن

---

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه. روى عن الليث وابن لهيعة السفيانين وغيرهم وعنه عبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني وآخرون ثقة مات سنة(١٩٧) ينظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٣).

(٢) هو عمر بن سعيد بن مسروق الثوري أخو سفيان ثقة روى عن الأعمش وأبيه سعيد وعنه ابن عيينة وأبو بكر بن عياش.

(٣) هو عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقي. أبو رفاعة المدني ثقة.

(٤) رواه البيهقي في الدلائل(٣/ ١٩٣) والخطابي في معالم السنن(في ذيل سنن أبي داود تحت حديث٢٧٦٩).

(٥) المغازي للواقدي(١/ ١٩٢).

(٦) رواه أبو داود(٣٠٠٢) والطبراني (٢٠/ ٣١١) والبيهقي في دلائل النبوة(٣/ ٢٠٠).

مسعود على ابن سنينة رجل من تجار يهود كان يلابسهم ويبايعهم فقتله، وكان حويصة بن مسعود[١] إذ ذاك لم يُسلم، وكان أسن من محيصة، فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول: أى عدوَّ الله قتلته؟ أما والله لربَّ شحمٍ فى بطنك من ماله، فوالله إن كان لأول إسلام حويصة، فقال محيصة: فقلت له: والله لقد أمرنى بقتله من لو أمرنى بقتلك لضربتُ عُنُقك، فقال حويصة: والله إن ديناً بلغ منك هذا لعجبٌ.

وقال الواقدى بالأسانيد المتقدمة: قالوا: فلما أصبح رسول الله ﷺ من الليلة التى قُتل فيها ابن الأشرف قال رسول الله ﷺ: «من ظفرتم به من رجال يهُودَ فاقتلُوهُ» فخافت يهود، فلم يطلع عظيم من عظمائهم ولم ينطلقوا، وخافوا أن يُبيَّتوا كما بُيِّتَ ابنُ الأشرف، وذكر قتل ابن سنينة إلى أن قال: وفزعَتْ يهود ومن معها من المشركين وساق القصة كما تقدم عنه.

فإنَّ هذا يدلُّ على أنهم لم يكونوا موادعين، وإلا لما أمر بقتل من صُودف منهم، ويدل هذا على أن العهد الذى كتبه النبي ﷺ بينه وبين اليهود كان بعد قتل ابن الأشرف، وحينئذ فلا يكون ابن الأشرف معاهداً.

قلنا: إنما أمر النبي ﷺ بقتل من ظُفر به منهم لأن كعب بن الأشرف كان من ساداتهم، وقد تقدم أنه قال: ما عندكم؟ يعنى فى النبي ﷺ، قالوا: عداوته ما حيينا، وكانوا مقيمين خارج المدينة، فعظم عليهم قتله، وكان مما يهيجهم على المحاربة وإظهار نقض العهد فأمر النبي ﷺ بقتل من جاء منهم لأن مجيئه دليل على نقض العهد وانتصاره للمقتول وذبِّه عنه وأما من قرَّ فهو مقيم على عهده المتقدم، لأنه لم يظهر العداوة، ولهذا لم يحاصرهم النبي ﷺ ولم يحاربهم حتى أظهروا عداوته بعد ذلك، وأما هذا الكتاب فهو شئ ذكره الواقدى وحده.

متى كان قتل ابن الأشرف

وقد ذكر هو أيضاً أن قتل ابن الأشرف فى شهر ربيع الآخر سنة ثلاث، وأن غزوة بنى قينقاع كانت قبل ذلك فى شوال سنة اثنتين، بعد بدر بنحو شهر.

وذكر أن الكتاب الذى وادَعَ فيه النبي ﷺ اليهود كلها كان لما قدم المدينة قبل بدر، وعلى هذا فيكون هذا كتاباً ثانياً خاصاً لبنى النضِّير تجدد فيه العهد الذى بينه وبينهم، غير الكتاب الأول الذى كتبه بينه وبين جميع اليهود لأجل ما كانوا قد أرادوا من إظهار العداوة.

---

(١) هو شقيق محيصة، شهد أحداً والخندق وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ.

وقد تقدم أن ابن الأشرف كان معاهداً، وتقدم أيضاً أن النبي ﷺ كتبَ الكتابَ لما قدم المدينة فى أوائل الأمر، والقصة تدلُ على ذلك، وإلا لما جاء اليهود إلى النبي ﷺ وشكوا إليه قتل صاحبهم، ولو كانوا محاربين لم يستنكروا قتله، وكلهم ذكر أن قتل ابن الأشرف كان بعد بدر، وأن معاهدة النبي ﷺ لليهود كانت قبل بدر كما ذكره الواقدي.

قال ابن إسحاق: وكان فيما بين ذلك من غزو النبي ﷺ أمر بنى قينقاع، يعنى فيما بين بدر وغزوة الفرع من العام المقبل فى جمادى الأولى، وقد ذكر أن بنى قينقاع هم أول من حارب ونقض العهد.

الدليل الرابع من السنة

الحديث الرابع: ماروى عن علـى بن أبى طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «من سَبَّ نبياً قُتلَ، ومنْ سبُّ أصحابَه جُلدَ» رواه أبو محمد الخلال[١]، وأبو القاسم الأزجي[٢]، ورواه أبو ذر الهروى[٣] ولفظه «من سبَّ نبياً فاقتلوه، ومن سبَّ أصحَابى فاجلدوهُ»[٤].

وهذا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحسن بن[٥] زبالة قال: ثنا عبد الله بن موسى بن جعفر عن على بن موسى[٦] عن أبيه[٧] عن جده[٨] عن محمد بن على ابن الحسين[٩] عن أبيه[١٠] وعن الحسين بن علي[١١] عن أبيه، وفى القلب منه

---

(١) هو الحافظ أبو محمد الحسن بن أبي طالب كان ثقة له معرفة وتنبه مات سنة (٤٣٩).

(٢) هو المحدث أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل البغدادي الأزجي كان صدوقاً كثير الكتاب. مات سنة(٤٤٤)

(٣) هو شيخ الحرم أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد الحافظ المالكي. سمع الكثير ورحل إلى الأقاليم وسكن مكة ثم تزوج في العرب وكان يحج كل سنة ويقيم بمكة أيام الموسم ليسمع الناس. ومنه أخذ المغاربة مذهب الأشعري عنه. كان حافظاً توفي في ذي القعدة سنة(٤٣٤).

(٤) (موضوع) رواه الطبراني في الأوسط(٤٦٠٢) بلفظ «من شتم الأنبياء قتل» وفي الصغير(٦٥٩) وقال تفرد به ابن أبي أويس. وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٦٠) رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري رماه النسائي بالكذب [انظر ضعيف الجامع الصغير للألباني (٥٦١٦) السلسلة الضعيفة(٢٠٦)].

(٥) هو عبد العزيز بن محمد بن زبالة المدني. قال ابن حبان يأتي عن المدنيين بالأشياء المعضلات فبطل الاحتجاج به.

(٦) هو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي يلقب بالرِضى. صدوق والخلل ممن روى عنه. مات سنة(٢٠٣) ولم يكمل الخمسين.

(٧) هو موسي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي. أبو الحسن الهاشمي المعروف بالكاظم صدوق عابد. مات سنة(١٨٣).

(٨) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق إمام. مات سنة(١٤٨).

(٩) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر. ثقة فاضل. مات بضع عشرة ومئة.

(١٠) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. زين العابدين. ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور. قال ابن عيينة عن الزهري ما رأيت قرشياً أفضل منه مات(٩٣) وقبره بالبقيع.

(١١) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المدني. سبط رسول الله ﷺ وريحانته حفظ عنه. استشهد يوم عاشوراء سنة٦١هـ.

حزازة، فإن هذا الإسناد الشريف قد ركب عليه متون نكرة، والمحدث به عن أهل البيت ضعيف، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل من سب نبياً من الأنبياء، وظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة، وأن القتل حدٌّ له.

الدليل الخامس من السنة

الحديث الخامس: ما روى عبد الله بن قُدامة[١] عن أبي برزة قال: أغلَظَ رجل لأبي بكر الصديق، فقلت: أقتله؟ فانتهرني وقال: ليس هذا لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ. رواه النسائي من حديث شعبة[٢] عن توبة العنبري[٣] عنه[٤].

وفي رواية لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه عن أبي برزة أن رجلاً شتم أبا بكر، فقلت: يا خليفة رسول الله ﷺ ألا أضرب عنُقَه؟ فقال: ويحك -أو وَيْلَكَ- ما كانت لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ.

قصة رجل أغلظ للصديق

ورواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح عن عبد الله بن مُطرفٍ عن أبي برزة قال: كنتُ عند أبي بكر رضي الله عنه، فتغيظ على رجل، فاشتد عليه، فقلتُ: ائذن لي يا خليفة رسول الله أضرب عنقهُ، قال: فأذهبت كلمتي غضبه، فقام فدخل، فأرسل إلى فقال: ما الذي قُلتُ آنفاً؟ قلت: ائذن لي أضرب عنقه، قال: أكنت فاعلاً لو أمرتك؟ قلت: نعم، قال: لا، والله ما كانت لبشر بعد رسول الله ﷺ.

قال أبو داود في مسائله: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث أبي بكر: «ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ» فقال: لم يكن لأبي بكر أن يقتل رجلاً إلا بإحدى ثلاث -وفي رواية: بإحدى الثلاث التي قالها رسول الله ﷺ- كفر بعد إيمان، وزناً بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس، والنبي ﷺ كان له أن يقتل.

وجه الدلالة من الحديث

وقد استدل به على جَوَاز قتل سابِّ النبي ﷺ جماعة من العلماء، منهم أبو داود وإسماعيل بن إسحاق القاضي وأبو بكر عبد العزيز والقاضي أبو يعلى

---

(١) هو عبد الله بن قدامة بن عنزة أبو السَّوَّار العنبري البصري ثقة.

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي أبو بسطام الواسطي ثم البصري. أمير المؤمنين في الحديث ثقة حافظ متقن. أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابداً. روى عن ثابت البناني وحسين المعلم وآخرون وعنه يحيي القطان وابن المبارك مات سنة(١٦٠) [ينظر سير أعلام النبلاء(٧/ ٢٠٢)].

(٣) هو توبة بن كيسان بن أبي الأسد البصري أبو المُوَرِّع ثقة مات سنة(١٣١).

(٤) رواه أبو داود(٤٣٦٣) والنسائي(٧/ ١٠٩) وأحمد(١/ ٩، ١٠) وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (٦٦، ٦٧، ٦٨) والحاكم (٤/ ٣٥٤) وصححه الألباني في صحيح النسائي(٣٧٩٥).

وغيرهم من العلمـاء، وذلك لأن أبا برزة لما رأى الرجل قد شتم أبا بكر وأغلظ له حتى تغيظ أبو بكر استأذنه فى أن يقتله بذلك، وأخبره أنه لو أمره لقتله، فقال أبو بكر: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ.

فعلم أن النبي ﷺ كان له أن يقتل من سبه ومن أَغلَظَ لـه، وأن له أن يأمر بقتل من لا يعلم الناسُ منه سبباً يبيح دمهَ، وعلى الناس أن يطيعوه فى ذلك، لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا يأمر بمعصية الله قط، بل من أطاعه فقد أطاع الله،

فقد تضمن الحديث خصيصتين لرسول الله ﷺ:

إحداهما: أنه يُطاع فى كل من أمر بقتله.

والثانية: أنَّ له أن يقتلَ من شتمه وأغلظ له.

وهذا المعنى الثانى الذى كان له باق فى حقه بعد موته، فكل من شتمه أو أغلظ فى حقه كـان قتله جائزاً، بل ذلك بعد مـوته أوكدُ وأوكدُ، لأن حرمتـه بعد موته أكملُ، والتساهل فى عرضه بعد موته غير ممكن.

وهذا الحديث يُفيـد أن سبه فى الجملة يبيـح القتل، ويستدل بعمـومه على قتل الكافر والمسلم.

الدليل السادس من السنة

الحديث السادس: قصة العصماء بنت مروان، ما روى عن ابن عباس قال: هجت امرأة من خَطْمَة النبي ﷺ، فقال: «من لي بهـا؟» فقال رجل من قـومهـا: أنا يا رسول الله فنهض فقتلها، فأخبر النبي ﷺ، فقال: «لا ينتَطِحُ فيها عنْزَان»[1].

وقد ذكر بعضُ أصحاب المغازى وغيرهم قصتها مبسوطة.

قصة العصماء بنت مروان

قال الواقدي[2]: حدثنى عبـدُ الله بن الحارث بن الفضيل عن أبيه أن عـصماء بنت مـروان من بنى أميـة بن زيد كـانت تحت يزيد بن زيد بن حـصن الخطمي، وكانت تؤذى النبى ﷺ، وتعيب الإسلام، وتحرض على النبي ﷺ وقالت:

---

(١) رواه ابن عـدي في الكامل(٦/ ٢١٥٦) والخطيب البـغـدادي في تاريخ بغـداد(١٣/ ٩٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) المغازي للواقدي(١/ ١٧٢).

فَبِاسْت بنى مالِك والنَّبِيت	وَعَوْف، وبِاست بنى الخزرَجِ
أطَعْتُمْ أتاوِى مَنْ غيرِكُمْ	فلاَ من مُرادٍ ولاَ مَذْحِجِ
تُرجُّونهُ بعدَ قتلِ الرُّؤوسِ	كما ترتجَى مَرَقُ المُنضَجِ

وقالُ عمير بن عدى الخطمى حين بلغه قولها وتحريضها: اللهم إن لك عليَّ نذراً لئن رددت رسول الله ﷺ إلى المدينة لأقتُلَنَّها، ورسول الله ﷺ ببدر، فلما رجع رسول الله ﷺ من بدر جاء عُمَير بن عدى فى جوف الليل حتى دخل عليها فى بيتها وحولها نفر من ولدها نيامٌ منهم من ترضعه فى صدرها، فجسها بيده، فوجد الصبيَّ ترضعه، فنحاه عنها، ثم وضع سيفه على صدرها حتى أنفذه من ظهرها، ثم خرج حتى صلى الصبح مع النبي ﷺ، فلما انصرف النبي ﷺ نظر إلى عمير فقال: أقتلت بنت مروان؟ قال: نعم، بأبى أنت يا رسول الله، وخشى عميرٌ أن يكون أفتات على رسول الله ﷺ بقتلها، فقال: هل عليَّ فى ذلك شئ يا رسول الله؟ قال: لا ينتطحُ فيها عنزان، فإن أول ما سمعت هذه الكلمة من رسول الله ﷺ، قال عمير: فالتفت النبي ﷺ إلى من حوله فقال: «إذا أحببتمْ أن تنظروا إلى رجلُ نصر الله ورسوله بالغيب فانظروا إلى عمير بن عدي»، فقال عمر بن الخطاب: انظروا إلى هذا الأعمى الذى تسرَّى فى طاعة الله، فقال: لا تقل الأعمى، ولكنه البصير.

فلما رجع عميرٌ من عند رسول الله ﷺ وجد بنيها فى جماعة يدفنونها، فأقبلوا إليه حين رأوه مقبلاً من المدينة، فقالوا: يا عمير أنت قتلتها؟ فقالَ: نعم، فكيدونى جميعاً ثم لا تنظرون، والذى نفسى بيده لو قلتم بأجمعكم ما قالت لضربتكم بسيفى هذا حتى أموت أو أقتلكم، فيومئذ ظَهَرَ الإسلامُ فى بنى خطمَةَ، وكان منهم رجال يستخفون بالإسلام خوفاً من قومهم فقال حسان بن ثابت يمدح عمير بن عديّ.

قال الواقدى: أنشدنا عبد الله بن الحارث:

بَنى وائلٍ وبنى واقفٍ	وخطمَةَ دُونَ بنى الخزرَجِ
متىَ ما دَعت أختُكمْ	ويحها بعُولتها والمنايَا تجى
فهَزّتْ فتى ماجداً عرقُهُ	كريمَ المَدَاخلِ والمخْرَجِ
فضَرَّجَهَا من نجيع الدّما	قُبيلَ الصّباحِ ولَمَ تَخْرُجِ
فأوردك اللهُ بردَ الجنانَ،	جذلاَنَ فى نعمةِ المُولجِ

قال عبد الله بن الحارث عن أبيه: وكان قتلها بخمس ليالٍ بقين من رمضان مرجع النبيﷺ من بدر.

وروى هذه القصة أخصر من هذا أبو أحمد العسكري، ثم قال: كانت هذه المرأة تهجو النبيﷺ وتؤذيه.

وإنما خص النبيُّﷺ العنز دون سائر الغنم لأن العنز تشام العنز ثم تفارقها، وليس كنطاح الكباشِ وغيرها.

وذكر هذه القصة مختصرة محمدُ بن سعد فى الطبقات[١].

وقال أبو عبيد[٢] فى الأموال[٣]: وكذلك كانت قصة عصماء اليهودية، إنما قتلت لشتمها النبيَّﷺ، وهذه المرأة ليست هى التى قتلها سيدها الأعمى، ولا اليهودية التى قتلت، لأن هذه المرأة من بنى أمية بن زيد أحد بطون الأنصار، ولها زوج من بنى خطمة، ولهذا -والله أعلم- نسبت فى حديث ابن عباس إلى بنى خطمَةَ، والقاتل لها غيرُ زوجها، وكان لها بنُونَ كبار وصغار، نعم كان القاتل من قبيلة زوجها كما فى الحديث.

وقال محمد بن إسحاق: أقام مُصعبُ بن عمير عند أسعد بن زُرَارة يدعو الناسَّ إلى الإسلام، حتى لم يبق دار من دور الأنصار إلا وفيها رجال ونساء مسلمون، إلا ما كان من دار بنى أمية بن زيد وخطمةَ ووائل وواقف، وتلك أوسُ الله، وهم من الأوس بن حارثة، وذلك أنه كان فيهم أبو قيس بن الأسْلَتِ كان شاعرهم يسمعون منه ويعظمونه.

فهذا الذى ذكره ابن إسحاق يصدق ما رواه الواقدى من تأخر ظهور الإسلام ببنى خطمَةَ، والشعر المأثور عن حسان يوافق ذلك.

وإنما سقنا القصة من رواية أهل المغازى -مع ما فى الواقدى من الضعف- لشهرة هذه القصة عندهم، مع أنه لا يختلف اثنان أن الواقدى من أعلم الناس

---

(١) الطبقات الكبري(ابن سعد(٢/ ٢٧).

(٢) هو القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد الفقيه القاضي صاحب التصانيف ثقة فاضل روي عن هشيم وإسماعيل بن جعفر وعنه عباس الدوري وابن أبى الدنيا. مات سنة(٢٢٤) [ينظر سير أعلام النبلاء(١٠/ ٤٩٠)].

(٣) ينظر كتاب الأموال لأبي عبيد صفحة(٤٨٣)(٤٨٥).

بتفاصيل أمور المغازى وأخبرهم بأحوالها، وقد كان الشافعى وأحمد وغيرهما يستفيدون علم ذلك من كتبه، نعم هذا البابُ يدخله خلط الروايات بعضها ببعض، حتى يظهر أنه سمع مجموع القصة من شيوخه، وإنما سمع من كل واحد بعضها، ولم يميزه، ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع، وربما حدس الراوى بعض الأمور لقرائن استفادها من عدة جهات، ويكثر من ذلك إكثاراً ينسب لأجله إلى المجازفة فى الرواية وعدم الضبط، فلم يمكن الاحتجاج بما ينفرد به، فأما الاستشهاد بحديثه والاعتضاد به فمما لا يمكن المنازعة فيه، لاسيما فى قصة تامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة الحال، فإن الرجل وأمثاله أفضل ممن ارتفعوا فى مثل هذا فى كذب ووضع، على أنَّا لم نثبت قتل السابّ بمجرد هذا الحديث، وإنما ذكرناه للتقوية والتوكيد، وهذا مما يحصل ممن هو دون الواقدي.

وجه الدلالة من قصة العصماء

ووجه الدلالة أن هذه المرأة لم تُقْتَل إلا لمجرد أذى النبي ﷺ وهجوه، وهذا بين فى قول ابن عباس: «هجت امرأةٌ من خطمَةَ النبيَّ ﷺ فقال: منْ لي بِهَا» فعلم أنما ندبَ إليها لأجل هجوها، وكذلك فى الحديث الآخر: «فقال عمير حين بلغَهُ قولُهاَ وتَحْرِيُضها: اللهم إن لك عليَّ نذراً لئن رددت رسول الله ﷺ إلى المدينة لأقتلنَّها» وفى الحديث لما قال له قومه: «أنت قتلتها؟» فقال: «نعم فكيدونى جميعاً ثُمَّ لا تُنْظِرُونِ، فوالذى نفسى بيده لو قُلْتُمْ جميعاً ما قالتْ لضربتُكُمْ بسيفى حتى أموت أو أقتلكُمْ» فهذه مقدمة، ومقدمة أخرى أن شعرهاَ ليس فيه تحريض على قتال النبي ﷺ حتى يقال: التحريض على القتال قتالٌ، وإنما فيه تحريض على ترك دينه وذم له ولمن اتبعه، وأقصى غاية ذلك أن لا يدخل فى الإسلام من لم يكن دخل أو أن يخرج عنه من دخل فيه، وهذا شأن كل ساب.

يبين ذلك أنها هجتهُ بالمدينة وقد أسْلَم أكثرُ قبائلها، وصار المسلم بها أعز من الكافر، ومعلومٌ أن السابَّ فى مثل هذه الحال لا يقصد أن يُقاتل الرسول وأصحاب، وإنما يقصد إغاظتهم وأن لا يتابعُوا.

وأيضاً، فإنها لم تكن تطمع فى التحريض على القتال، فإنه لا خلاف بين أهل العلم بالسِّيَرِ أن جميع قبائل الأوس والخزرج لم يكن فيهم من يقاتل النبي ﷺ بيد ولا لسانٍ، ولا كان أحدٌ بالمدينة يتمكن من إظهار ذلك، وإنما غاية الكافر أو المنافق منهم أن يُثَبِّط الناس عن اتباعه، أو أن يُعينَ على رجوعه من المدينة إلى

مكة، ونحو ذلك مما فيه تخذيلٌ عنه وحَضٌ على الكفر به، لا على قتاله، على أن الهجاء إن كان من نوع القتال، فيجب انتقاض العهد به، ويُقتل به الذمي، فإنه إذا قاتل انتقض عهده، لأن العهد اقتضى الكفَّ عن القتال، فإذا قاتل بيد أو لسان فقد فعل ما يناقض العهد، وليس بعد القتال غاية في نكث العهد.

إذا تبين ذلك فمن المعلوم من سيرة النبي ﷺ الظاهر علمهُ عند كل من له علم بالسيرة أنه ﷺ لما قَدمَ المدينَةَ لم يحارب أحداً من أهل المدينة، بل وادعهم حتى اليهود خصوصاً بُطُونَ الأوسِ والخزرج، فإنه كان يُسالمهم ويتألفُهم بكل وجه، وكان الناسُ إذ قَدمَهَا على طبقات: منهم المؤمن وهم الأكثرون، ومنهم الباقي على دينه، وهو متروكٌ لا يُحَاربُ ولا يُحَارَب، وهو والمؤمنون من قبيلته، وحلفاءهم أهل سلمٍ، لا أهل حربٍ، حتى حلفاء الأنصار أقرهم النبي ﷺ على حلفهم.

قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس فيها دار من دور الأنصار إلا فيها رهط من المسلمين، إلا بني خَطْمَةَ وبني واقفٍ وبني وائل كانوا آخرَ الأنصارِ إسلاماً، وحول المدينة حلفاء الأنصار كانوا يستظهرونَ بهم في حربهم، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يَخلوا حلف حلفائهم، للحرب التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين من عَادى الإسلام.

وكذلك قال الواقدي[1] فيما رواه عن يزيد بن رُومان وابن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله في قصة كعب بن الأشرف، قال: فكان الذي اجتمعوا عليه قالوا: «وكان رسول الله ﷺ قدم المدينة وأهلها أخلاط، منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام فيهم أهل الحلقة والحصون، ومنهم حُلفاء للحيين جميعاً الأوس والخزرج، فأراد رسولُ الله ﷺ -حين قدم المدينة- استصلاحهم كلهم ومُوادعتهم، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركاً» والمعلومُ أن قبائل الأوس كانوا حلفاء بعضهم لبعض.

فإذا كان النبي ﷺ قد أقرهم كانت هذه المرأة من المُعاهدين، وكان فيهم المُظهر للإسلام المُبطنُ لخلافه، يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وكان الإسلام والإيمان يَفشُوا في بطون الأنصار بطناً بعد بطن، حتى لم يبق فيهم مُظهر للكفر،

---

(١) تقدم تخريجه ص٧٦ .

بل صاروا إما مؤمناً أو منافقاً، وكان من لم يُسلم منهم بمنزلة اليهود مُوادع مُهادن، أو هو أحسن حالاً من اليهود لما يرجى فيه من العصبية لقومه، وأن يهوى هواهم، ولا يرى أن يخرج عن جماعتهم، وكان النبي ﷺ يُعاملهم -من الكف عنهم، واحتمال أذاهم- بأكثر مما يعامل به اليهود، لما كان يرجوه منهم، ويخاف من تغير قلوب من أظهر الإسلام من قبائلهم أو أوقع بهم، وهو في ذلك متبع قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[آل عمران: ١٨٦].

ثم إنه مع هذا نَدَبَ الناسَ إلى قتل المرأة التى هجته، وقال فيمن قتلها: «إذا أحببتُم أن تنظروا إلى رجُلٍ نصرَ الله ورسولَه بالغيب فانظرُوا إلى هذا»[(١)] فثبت بذلك أن هجاءه وذمه موجبٌ للقتل غير الكفر، وثبت أن السابَّ يجب قتله، وإن كان من الحلفاء والمعاهدين، ويُقتل فى الحال التى يحُقن فيها دم من ساواه فى غير السب، لاسيما ولو لم تكن معاهدة، فقتل المرأة لا يجوز إلا أن تقاتل، لأنه ﷺ رأى امرأة فى بعض مغازيه مقتولة فقال: «ما كانت هذه لتُقَاتِلَ»[(٢)] ونهى عن قتل النساء والصبيان[(٣)]، ثم إنه أمر بقتل هذه المرأة ولم تقاتل بيدها، فلو لم يكن السب موجباً للقتل لم يجز قتلها، لأن قتل المرأة لمجرد الكفر لا يجوز، ولا نعلم قتل المرأة الكافرة الممسكة عن القتال أبيح فى وقت من الأوقات، بل القرآن وترتيب نزوله دليلٌ على أنه لم يبحُ قط، لأن أول آية نزلت فى القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم﴾[الحج: ٣٩-٤٠]الآية، فأباح للمؤمنين القتال دفعاً عن نفوسهم، وعقوبة لمن أخرجهم من ديارهم، ومنعهم من توحيد الله وعبادته، وليس للنساء فى ذلك حظ.

ثم إنه كتب عليهم القتال مطلقاً، وفسره بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾[البقرة: ١٩٠]الآية، فمن ليس من أهل القتال لم يؤذن فى قتاله،

---

(١) تقدم تخريجه ص٩٠.

(٢) رواه أبو داود(٢٦٦٩) وابن ماجه(٢٨٤٢) وأحمد(٤/ ١٧٨، ١٧٩، ٣٤٦) والطبراني(٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٦٢١، ٤٦٢٢) وصححه الحاكم (٢/ ١٢٢) ورواه البيهقي(٩/ ٨٢، ٩١) كلهم عن رياح بن ربيع وفي الباب عن حنظلة الكاتب رواه ابن ماجه(٢٨٤٢) وأحمد(٤/ ١٧٨) والطبراني(٣٤٨٩).

(٣) رواه البخاري (٣٠١٤، ٣٠١٥) ومسلم(١٧٤٤) وأبو داود(٢٦٦٨) والترمذي(١٥٦٩) وابن ماجه(٢٨٤١) وأحمد(٢/ ٢٢، ٢٣، ٧٦، ٩١، ١٢٢، ١٢٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والنساء لسن من أهل القتال، فإذا كان قد أمر بقتل هذه المرأة فإما أن يقال: «هجاؤها قتال» فهـذا يفيدنا أن هجاء الذمى قتال، فينقض العـهد، ويبيح الدم، أو يقال «ليس بقتال» وهو الأظهـر، لما قدمناه من أنه لم يكن فيه تحريض على القـتال ولا كان لها رأى في الحرب، فيكون السب جنايةً مضرة بالمسلمين غير القتال، موجبة للقتل بمنزلة قطع الطريق عليهم ونحو ذلك يفيد أن السب موجبٌ للقتل بوجوه.

الوجوه الدالة على قتل الساب

أحدها: أنه لو لم يكن موجباً للقتل لما جاز قتلُ المرأة، وإن كانت حربية، لأن الحربية إذا لم تقاتل بيد ولا لسان لم يجز قـتلها إلا بجناية موجبة للقتل، وهذا ما أحسبُ فيه مخالفاً، لا سيما عند من يَرَى قتالها بمنزلة قتال الصائل.

الثاني: أن هذه السابة كانت من المعاهدين بل ممن هو أحسنُ حالاً من المعاهدين فى ذلك الوقت، فلو لم يكن السبُّ موجباً لدمها لما قتلت، ولما جاز قتلها، ولهذا خاف الذى قتلها أن تتولد فتنة حـتى قال النبي ﷺ «لا يُنْتَطحُ فيها عنزان»[1] مع أن انتطاحهما إنما هو كالتـشام، فبين ﷺ أنه لا يتحرك لذلك قليل من الفتن ولا كثير، رحمةً من الله بالمؤمـنين، ونصراً لرسوله ودينه، فلو لم يكن هناك ما يحذر معه قتلُ هذه لولا الهجاء لما خيف هذا.

الثالث: أن الحـديث مُصرَّح بأنها إنما قـتلت لأجل ما ذكرته من الهـجاء، وأن سائر قومـها تُركوا إذ لم يهجوا، وأنهم لو هجـوا لفُعلَ بهم كما فُـعل بها، فظهر بذلك أن الهجـاء موجبٌ بنفـسه للقتل، سـواء كان الهاجـى حربياً أو مـسلماً أو معـاهداً، حتى يجوز أن يقـتل لأجله من لا يقتله بدونه، وإن كان الحـربى المقاتل يجوز قتله من وجـه آخر، وذلك فى المسلم ظاهر، وأما فى المعاهدة فـلأن الهجاء إذا أباح دم المرأة فهو كالقتال أو أسوأ حالاً من القتال.

الرابع: أن المسلمين كـانوا ممنوعين قبل الهـجرة وفى أوائل الـهجرة من الابـتداء بالقتال، وكان قتل الكفار حينئذ محـرماً، وهو قتل النفس بغير حق كما قال تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِـيلَ لَهُمْ كُـفُّـوا أَيْدِيَكُمْ﴾** إلى قـوله: **﴿فَلَمَّـا كُـتِبَ عَلَيْـهِمُ الْقِتَالُ﴾**[النساء: ٧٧] ولهـذا أول ما أنزل من القرآن فيه نزل بالإباحة لقوله: **﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ﴾**[الحج: ٣٩] وهذا من العلم العام بين أهل المعرفـة بسيرة رسول الله ﷺ

---

(١) تقدم تخريجه ص٩٠ .

لا يخفى على أحد منهم أنه ﷺ كان قبل الهجرة وبُعَيدها ممنوعاً عن الابتداء بالقتل والقتال، ولهذا قال للأنصار الذين بايعوه ليلة العقبة[1] لما استأذنوه فى أن يميلوا على أهل منى «إنه لم يؤذن لى فى القتال»[2] وذلك حينئذ بمنزلة الأنبياء الذين لم يؤمروا بالقتال كنوح وهود وصالح وإبراهيم وعيسى، بل كأكثر الأنبياء غير أنبياء بنى إسرائيل.

ثم إنه لما هاجر لم يقاتل أحداً من أهل المدينة، ولم يأمر بقتل أحد من رؤوسهم الذين كانوا يجمعونهم على الكفر ولا من غيرهم، والآياتُ التى نزلت إذ ذاك إنما تأمر بقتال الذين أخرجوهم وقاتلوهم، ونحو ذلك، وظاهر هذا أنه لم يؤذن لهم إذ ذاك فى ابتداء قتل الكافرين من أهل المدينة، فإن دوام إمساكه عنهم يدل على استحبابه أو وجوبه، وهو فى الوجوب أظهر، لما ذكرنا، لأن الإمساك كان واجباً، والمغير لحاله لم يشمل أهل المدينة، فيبقى على الوجوب المتقدم مع فعله ﷺ.

قال موسى بن عقبة عن الزهري: كانت سيرة رسول الله ﷺ فى عدوه قبل أن تنزل براءة يقاتل من قاتله، ومن كفَّ يَدَهُ وعاهده كفَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾[النساء: ٩٠] وكان القرآن ينسخ بعضه بعضاً، فإذا نزلت آية نسخت التى قبلها، وعمل بالتى أنزلت، وبلغت الأولى منتهى العمل بها، وكان ما قد عُمل بها قبل ذلك طاعة لله، حتى نزلت براءة، وإذا أمر بقتل هذه المرأة التى هجته ولم يؤذن له فى قتل قبيلتها الكافرين عُلم أن السبَّ موجبٌ وإن كان هناك ما يمنع القتال لولا السببُ كالعهد والأنوثة ومنع قتل الكافر الممسك أو عدم إباحته.

وهذا وجه حسن دقيق، فإن الأصل أن دمَ الآدمى معصوم، لا يقتل إلا بالحق، وليس القتل للكفر من الأمر الذى اتفقت عليه الشرائع ولا أوقات الشريعة الواحدة، كالقتل قوداً فإنه مما لا تختلف فيه الشرائع ولا العقول، وكان دمُ الكافر فى أول الإسلام معصوماً بالعصمة الأصلية وبمنع الله المؤمنين من قتله، ودماء

---

(١) انظر في العقبة الثانية في طبقات ابن سعد ١/ ٢٢١ . تاريخ الطبري ٢/ ٣٦١ ، سيرة ابن هشام ٢/ ٤٧، تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ٢٠٠ ، البداية والنهاية ٣/ ١٥٠ .

(٢) رواه أحمد (٣/ ٤٦٠-٤٦٢) وصححه ابن حبان(٧٠١١- الإحسان) ورواه الطبراني(١٩/ ١٧٤) والحاكم (٣/ ٤٤١) والبيهقي في الدلائل(٢/ ٤٤٤) من حديث كعب بن مالك وقال الهيثمي في المجمع(٦/ ٤٥): رواه أحمد والطبراني بنحوه ورجال أحمد رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع.

هؤلاء القوم كدم القبطى الذى قتله موسى وكدم الكافر الذى لم تبلغه الدعوة فى زماننا، أو أحسن حالاً من ذلك، وقد عدّ موسى ذلك ذنباً فى الدنيا والآخرة مع أن قتله كان خطأ شبه عمد، أو خطأ محضاً، ولم يكن عمداً محضاً.

فظاهر سيرة نبينا، وظاهر ما أذن له فيه أن حال أهل المدينة إذ ذاك ممن لم يسلم كانت كهذه الحال، فإذا قتل المرأة التى هجت من هؤلاء وليسوا عنده محاربين بحيث يجوز قتالهم مطلقاً كان قتل المرأة التى تهجوه من أهل الذمة بهذه المثابة وأولى، لأن هذه قد عاهدناها على أن لا تسبّ، وعلى أن تكون صاغرة، وتلك لم نعاهدها على شئ.

الدليل السابع من السنة

الحديث السابع: قصة أبى عَفَك اليهوديّ، ذكرها أهل المغازى والسير[١].

قال الواقدى: ثنا سعيد بن محمد[٢] عن عمارة بن غزية[٣]، وحدثناه أبو مُصعب إسماعيل بن مُصعب بن إسماعيل بن زيد بن ثابت عن أشياخه، قالا: إن شيخاً من بنى عمرو بن عوف يقال له أبو عفك -وكان شيخاً كبيراً قد بلغ عشرين ومائة سنة حين قدم النبيﷺ المدينة- كان يُحرِّض على عداوة النبيﷺ، ولم يدخل فى الإسلام، فلما خرج رسول اللهﷺ إلى بدر ظفره الله بما ظفره، فحسده وبغى، فقال، وذكر قصيدة تتضمن هجو النبى وذم من اتبعه، أعظم ما فيها قوله:

قصة أبى عفك اليهودي

فيسلبهم أمرَهُمْ رَاكب حراماً حلالاً لشتى معاً

قال سالم بن عُمير: عليَّ نذر أن أقتل أبا عَفَك أو أموت دونه، فأمْهل، فطلب له غِرَّةً حتى كانت ليلة صائفة، فنام أبو عفك بالفناء فى الصيف فى بنى عمرو بن عوف، فأقبل سالم بن عُمير، فوضع السيف على كبده حتى خشّ فى الفراش، وصاح عدو الله، فثاب إليه أناسٌ ممن هم على قوله، فأدخلوه منزله وقبروه وقالوا: من قتله؟ والله لو نعلم من قتله لقتلناه.

---

(١) رواه الواقدي في المغازي (١/ ١٧٤) وابن سعد في الطبقات(٢/ ٢٨).

(٢) هو سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم النوفلي المدني مقبول.

(٣) هو عمارة بن غَزية. ابن الحارث الأنصاري المازني المدني لا بأس به وروايته عن أنس مرسلة مات سنة(١٤٠) . [ينظر سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٩)].

وبه ذكر محمد بن سعد أنه كـان يهودياً، وقد ذكرنا أن يهود المدينة كلهم كانوا قد عاهدوا، ثم إنه لما هجا وأظهر الذم قتل.

متى قتل أبو عفك؟

قال الواقدي عن ابن رُقيش: قتل أبو عَفَك في شوال على رأس عشرين شهراً، وهذا قديم قبل قتل ابن الأشرف، وهذا فيه دلالة واضحة على أن المعاهد إذا أظهر السبَّ ينقض عهدهُ، ويقتل غيلةً، لكن هو من رواية أهل المغازي، وهو يصلح أن يكون مؤيداً مؤكداً بلا تردد.

الدليل الثامن من السنة

الحديث الثامن: حديث أنس بن زُنيمْ الديلي، وهو مشـهور عند أهل السيرة، ذكره ابن إسحاق والواقدي وغيرهما[1].

قصة أنس بن زنيم

قال الواقـديُّ: حدثني عبد الله بن عـمرو بن زهير عن محـجن بن وهب قال: كان آخر ما كان بين خُزاعة وبين كنانة أن أنس بن زنيم الديلي هجا رسول الله عليه الصلاة والسلام، فـسمعه غـلام من خزاعة، فوقع به، فـشجه، فخـرج إلى قومه فأراهم شجته، فثار الشر مع ما كان بينهم وما تطلب بنو بكر من خزاعة من دمائها.

قال الواقـدي: حدثني حزام بن هشام بن خـالد الكعبي عن أبيه قـال: وخرج عمرو بن سالم الخُزاعي في أربعين راكبـاً من خُزاعةَ يستنصرون رسول الله ﷺ، ويخبرونه بالذي أصابهم، وذكر قصة فيها إنشاد القصيدة التي أولها:

اللهــمَّ إنّــي ناشـِــدٌ مُحَمَّــداً

قال: فلما فرغ الركبُ قالوا: يا رسول الله، إن أنسَ بن زُنَيْم الديلي قد هجاك، فندر رسـولُ الله ﷺ دَمَه، فبلـغ ذلك أنس بن زُنَيْم الديلي، فقـدم معـتذراً إلى رسول الله مما بلغه عنه، فقال، وذكر قصيدة فيها مدحٌ لرسول الله ﷺ أولها:

أنـتَ الـذي تُهـدَى مَعَـدٌ بأمْـرِه ... بل الله يَهْديـهاَ، وقـالَ لَـكَ: اشهَد
فمَـا حَمَلَتْ من نَاقَةٍ فوقَ رَحْلِهَـا ... أبـرَّ وأوْفـى ذمَّـةً مـن مُحَـمَّـد
تَعَلّـمْ رَسُـولَ اللـهِ أنّـكَ مُدْركـي ... وأنَّ وَعـيداً منـكَ كـالأخـذِ باليـدِ

---

(١) المغازي للواقدي(٢/ ٧٨٢).

وفيهــا:

تَعَلَّـمْ رَسُــولَ اللـه أنك قــادرٌ ... علـىَ كُـلِّ سكـن من تهــام ومُنجدِ

ونُبِّـى رَسُــولُ الله أنى هَجَوتُــهُ ... فلاَ رَفَعَـتْ سَوطـى إلـيَّ إذاً يـــدى

سوَى أنَّنِى قَدْ قُلْـتُ: يَا وَيْـحَ فِتْيَـةٍ ... أصيبــوا بنَحْـسٍ يَـوْمَ طلـقٍ وأسـعُدِ

ويقول فيها:

فإنـىَ لاَ عِرَضــاً خرَقْتُ، ولاَ دَمـاً ... هرَقْـتُ، ففكـر عالـم الحقّ واقصد

قال الواقدي: أنشدنيها حزام، وبلغت رسول الله ﷺ قصيدته هذه واعتذاره، وكلمه نـوفلُ بن معاوية الـديلي فقال: يا رسـول الله، أنت أولى الناس بالعـفو، ومنْ منا لم يُعادكَ ولم يؤْذكَ؟ ونحن فى جـاهلية لا ندرى ما نأخذ ومـا ندعُ حتى هدانا الله بك، وأنقذنا بك من الهلك، وقد كـذب عليه الركب، وأكثروا عندك، فقال: دعِ الركبَ عنك، فإنا لم نجد بتهامة أحداً من ذى رحم قريب ولا بعيد كان أبرَّ من خُزاعة، فأسكت نوفل بن معاوية، فلما سكت قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت عنه» قال نوفل: فداك أبى وأمي.

وقال ابن إسحاق: وقال أنس بن زُنيم يعـتذر إلى رسول الله ﷺ مما كان قال فيهم عمـرو بن سالم حين قدم على رسول الله ﷺ يستنصـره، ويذكر أنهم قد نالوا من رسول الله ﷺ، وأنشد تلك القصيدة، وفيها:

وتعلـم أنَّ الركـب رَكْــبَ عُوَيْمـرٍ ... هُـمُ الْكَاذِبُـونَ الْمُخْـلِفُو كُـلِّ مَوْعِدِ

وجه دلالة قصة أنس بن زنيم

فوجه الدلالة أن النبي ﷺ كان قد صالح قريشاً وهادنَهَم عام الحدُيبية عَشْرَ سنين، ودخلت خُزاعة فى عقـده، وكان أكثرهم مسلمين وكانوا عـيبة نصُح لرسول الله ﷺ مسلمـهم وكافرهم، ودخلت بنو بكر فى عهـد قريش، فصار هؤلاء كلهم مـعاهدين، وهذا مما تواتر به النقل ولم يختلف فيه أهلُ العلم.

ثم أن هذا الرجل المعـاهد هجا النبي ﷺ على مـا قيل عنـه، فشجـه بعضُ خُزاعة، ثم أخبروا النبي ﷺ أنه هَجَـاه، يقصدون بذلك إغراءه ببنى بكر، فندر رسول الله ﷺ دَمَـه، أى أهدره ولم يندر دم غيره، فلولا أنهم علمـوا أن هجاء النبي ﷺ من المعاهد مما يوجب الانتقام منه لم يفعلوا ذلك.

ثم إن النبي ﷺ نَذَرَ دَمَه لذلك، مع أن هـجاءه كان حالَ العـهد، وهذا نص في أنّ المعاهَدَ الهاجي يُباحُ دمه.

ثم إنه لما قدمَ أسلم في شـعْرِه، ولهذا عدُّوه من أصحـاب النبي ﷺ وقوله: «تَعَلَّمْ رَسُولَ الله» «تـعلم رسَولَ الله» «ونُبيَّ رسولُ الله» دليلٌ عـلى أنه أسلم قبل ذلك، أو هذا وحده إسلام مـنه، فإن الوثنى إذا قال: «محمـد رسول الله» حكم بإسلامه، ومع هذا فقد أنكر أن يكون هجا النبي ﷺ، وردَّ شهادةَ أولائك بأنهم أعداء له، لما بين القبيلتين من الدماء والحرب، فلو لم يكن مـا فَعَلَه مُبيحاً لدمه لما احتاج إلى شئ من ذلك.

ثم إنه -بعد إسلامه، واعتذاره، وتكذيـب المخبرينَ، ومدحه لرسول الله ﷺ- إنما طَلَبَ العفو مـن النبي ﷺ عن إهدار دمه، والعفوُ إنما يكون مع جـواز العقوبة على الذنب، فعلم أن النبي ﷺ كان له أن يعاقـبه بعد مجيئه مسلـماً معتذراً، وإنما عفا عنه حلماً وكرماً.

ثم إن في الحديث أنَّ نَوفَلَ بن معـاوية هو الذى شفعَ له إلى النبي ﷺ، وقد ذكر عـامة أهـل السيـر أن نوفلاً هذا هو رأس البكريين الذين عـدوا على خـزاعة وقتلوهم، وأعانتهم قريش على ذلك، وبسبب ذلك انتقض عهد قريش وبنى بكر، ثم إنه أسلم قـبل الفتـح حتى صـار يشفع في الـذى هجا النبيَّ ﷺ، فـعلم أن الهجاء أغلظ من نقض العهد بالقتال بحيث إذا نقض قومٌ العهدَ بالقتال وآخر هجاً ثم أسلما عُصمَ دَمُ الذى قاتل، وجاز الانتـقام من الهاجي، ولهذا قَرَنَ هذا الرجلُ خَرْقَ العرضِ بسفك الدم، فعلم أن كليهمـا موجبٌ للقتل، وأن خرق عرضه كان أعظم عندهم من سفك دماء المسلمين والمعاهدين.

ومما يوضح هذا أن النبي ﷺ لم يُهْـدرْ دَمَ أحد من بنى بكر الناقضين للعـهد بعينه، وإنما مكنَ منهم بنى خُزاعة يوم الفتح أكثر النّهار، وأهدَرَ دَمَ هذا بعينه حتى أسلم واعتـذر، هذا مع أن العهد كان عهـد هُدنةَ ومُوادعة، ولم يكن عـهد جزية وذمة، والمهادن المقيم ببلده يُظهر ببلده ما شاء من منكرات الأقوال والأفعال المتعلقة بدينه ودنياه، ولا ينتـقض بذلك عهدهُ حـتى يحارب، فعلم أن الهـجاء من جنس الحراب وأغلظ منه، وأن الهاجي لا ذمة له.

الدليل التاسع من السنة

الحديث التاسع: قصة ابن أبى سرْح، وهى مما اتفق عليه أهلُ العلم، واستفاضت عندهم استفاضةً تستغنى عن رواية الآحاد كذلك، وذلك أثبت وأقوى مما رواه الواحدُ العدلُ، فذكرها مشروحة ليتبين وجه الدلالة منها:

قصة ابن أبي سرح

عن مصعب بن سعد[(١)] عن سعد بن أبى وقاص قال: لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبى سرح عند عثمان بن عفان، فجاء به حتى أوقفه على النبيﷺ، فقال: يا رسول الله، بايع عبدَ الله، فرفع رأسه، فنظر إليه، ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على أصحابه فقال: «أما كان فيكم رجلٌ رشيد يقومُ إلى هذا حيث رآنى كففتَ يدى عن بيعته فيقتله» فقالوا: ما ندرى يا رسول الله ما فى نفسك، ألا أومأت إلينا بعينك، قال: «إنه لا ينبغى لنبيٍّ أن تكون له خائنة الأعين» رواه أبو داود بإسناد صحيح[(٢)].

ورواه النسائى كذلك أبسط من هذا عن سعد قال: لما كان يومُ فتح مكة آمن رسولُ اللهﷺ الناس إلا أربعة نفرٍ، وقال: اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة: عكرمة بن أبى جهل، وعبد الله بن خطلٍ، ومِقْيَسُ بن صبابة، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح.

فأما عبد الله بن خطلَ فأدُرك وهو متعلّق بأستار الكعبة، فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيدٌ عماراً، وكان أشبّ الرجلين، فقتله.

وأما مقيسُ بن صبابة فأدركه الناسُ فى السوق، فقتلوه.

وأما عكرمةُ فركب البحر فأصابتهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن آلهتكم لا تغنى عنكم شيئاً ههنا، فقال عكرمة: والله لئن لم ينجنى فى البحر إلا الإخلاصُ لا ينجنى فى البر غيره، اللهم لك علىَّ عهد إن أنت عافيتنى مما أنا فيه آن آتى محمداً حتى أضع يدى فى يده، ولأجدنه عفواً كريماً، فجاء وأسلم.

وأما عبدُ الله بن سعد بن أبى سرْح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان، فلما دعا رسول اللهﷺ الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على النبيﷺ، ثم ذكر الباقى كما رواه أبو داود.

---

(١) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو زرارة المدني. ثقة. أرسل عن عكرمة بن أبي جهل مات سنة(١٠٣) [ينظر سير أعلام النبلاء(٤/ ٣٥٠)].

(٢) (حسن) رواه أبو داود (٢٦٨٣،٤٣٥٩) والنسائي (٧/ ١٠٥) وصححه الحاكم (٣/ ٤٥) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي(٧/ ٤٠). وفي الدلائل (٥/ ٦٠). عن سعد. وفي الباب عن أنس رواه أبو داود (٣١٩٤) وأحمد (٣/ ١٥١) انظر الصحيحة للألباني (١٧٢٣).

وعن عبد الله بن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبى سرح يكتبُ لرسول الله ﷺ، فأزلَّه الشيطانُ فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يُقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان، فأجاره رسول الله ﷺ، رواه أبو داود.[(١)]

وروى محمد بن سعد فى الطبقات[(٢)] عن على بن زيد[(٣)] عن سعيد بن المُسيب[(٤)] أن رسول الله ﷺ أمر بقتل ابن أبى سرح يوم الفتح، وفَرْتَني، وابن الزِّبَعْرَي، وابن خطل، فأتاه أبو بُردةَ وهو متعلق بأستار الكعبة فبقَر بطنه، وكان رجل من الأنصار قد نذَرَ إن رأى ابن أبى سرْح أن يقتله، فجاء عثمان -وكان أخاه من الرضاعة- فشفع له إلى رسول الله ﷺ، وقد أخذ الأنصارى بقائم السيف ينتظر النبي ﷺ متى يومئ إليه أن يقتله، فشفع له عثمان حتى تركه، ثم قال رسول الله ﷺ للأنصارى «هَلاَّ وفيتَ بنَذْرِكَ» فقال: يا رسول الله وضعتُ يدى على قائم السيف أنتظر متى تومئ فأقتله، فقال النبي ﷺ: «لَيْسَ لِنَبِيٍّ أنْ يُومِئَ».

وقال محمد بن إسحاق فى رواية ابن بكير[(٥)] عنه: قال أبو عبيدة[(٦)] بن محمد ابن عمار بن ياسر وعبد الله بن أبى بكر[(٧)] بن حزم: إن رسول الله ﷺ -حين دخل مكة، وفَرَّقَ جيوشه- أمرهم أن لا يقتلوا أحداً إلا من قاتلهم، إلا نفراً قد سماهم رسولُ الله ﷺ، وقال: «اقْتُلوُهُم وإنْ وَجَدتُمُوهُم تحتَ أستارِ الكعبَة» عبد الله بن خَطَل، وعبد الله بن أبى سرج، وإنما أمر بابن أبى سرح لأنه كان قد أسلم، فكان يكتبُ لرسول الله ﷺ الوحيَ، فرجع مشركاً، ولحق بمكة، فكان يقول إنى لأصرفه، كيف شئت، إنه ليأمرنى أن أكتب له الشئ فأقول له: أو كذا

---

(١) (حسن) رواه أبو داود(٤٣٥٨) والنسائي(٧/ ١٠٧) وصححه الحاكم(٣/ ٤٥) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي (٨/ ١٩٧) وحسنه الألباني [انظر صحيح أبي داود(٣٦٦٣)].

(٢) الطبقات الكبري لابن سعد(٢/ ١٤١).

(٣) هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان. ضعيف مات سنة (١٣١) وقيل قبلها.

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ القرشي المخزومي. أحد الأعلام الأثبات الفقهاء الكبار سيد التابعين اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل. قال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه مات بعد التسعين. [ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٧)].

(٥) يونس بن بكير بن واصل الشيباني. أبو بكر الجمَّال الكوفي صدوق. يخطئ. مات سنة(١٩٩).

(٦) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر أخو سلمة وقيل هو هو. مقبول.

(٧) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي. روى له الستة ثقة. مات سنة(١٣٥) وهو ابن سبعين سنة.

أو كذا، فيقول: نعم، وذلك أن رسول الله ﷺ كـان يقول: عليم حليم» فيقول له: أو أكتب «عزيز حكيم» فيقول له رسول الله ﷺ: كلاهما سواء.

قال ابن إسحاق: حدثني شُـرَحْبيل بن سعد[1] أن فيه نزلت: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[الأنعام: ٩٣] فلما دخل رسول الله ﷺ مكة فرَّ إلى عثمان بن عفان -وكان أخاه من الرضاعة- فغيبه عندهُ حتى اطمأن أهلُ مكة، فأتى به رسول الله ﷺ، فاستـأمن له، فصمت رسولُ الله ﷺ طويلاً وهو واقف عليه، ثم قال: «نعم» فانصرف به، فلمـا ولى قال رسول الله ﷺ: «ما صمتُّ إلاَّ رجـاء أن يقومَ إليه بعضُكمْ فيقتلهُ» فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله ألاَّ أومأت إليَّ فأقتله» فقالَ رسول الله ﷺ: «إن النبيَّ لا يقتلُ بالإشارة».

وقال ابن إسحـاق في رواية إبراهيم بن سعد[2] عنه: حدثني بعضُ علمائنا أن ابن أبي سرح رجَع إلى قريش فقال: والله لو أشاء لقلت كما يقول محمد وجئت بمثل ما يأتي به، إنه ليقول الشئ وأصرفه إلى شئ، فيقول: أصبتَ، ففيه أنزل الله تعالى:[3] ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[الأنعام: ٩٣] فلذلك أمر رسولُ الله ﷺ بقتله.

وقال ابن إسحاق عن ابن أبي نَجِيح[4] قال: كان رسولُ الله ﷺ عهدَ إلى امرائه من المسلمين -حين أمرهم أن يـدخلوا مكة- ألا يقاتلوا إلا أحداً قـاتلهم، إلا أنه قد عهد في نفـر سمَّاهم، أمر بقتلهم وإن وجُـدوا تحت أستار الكعبة مـنهم عبد الله بن سعـد بن أبي سرح، وإنما أمر رسـول الله ﷺ بقتله لأنه كـان أسلم، وكان يكتب لرسول الله ﷺ الوحي، فارتدَّ مشركاً راجعاً إلى قريش، فقال: والله إني لأصرفه حيث أريد، إنه ليملى عليَّ فأقول أو كـذا أو كذا فيقول: نعم، وذلك أن رسول الله كان يُـملى عليه فـيقـول: عزيز حكيم» أو «حكـيم حليم» فكان يكتبـها علـى أحد الحرفين، فيقول: «كلٌّ صَوَاب».

---

(١) هو شرحبيل بن سعد. أبو سعد المدنى مولي الأنصار. صدوق اختلط بآخره مات سنة(١٢٣) وقد قارب المائة.

(٢) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمـن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني. نزيل بغداد. ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح مات سنة(١٨٥).

(٣) ممن قال أن هذه الآيات نزلت فيه عكرمة رواه الطبري في تفسيره (١٣٥٥٩) والسدي رواه الطبري (١٣٥٦٠).

(٤) هو عبـد الله بن أبي نجيح. يسـار المكي أبو يسار الثـقفي مـولاهم. ثقة رمي بالقـدر وربما دلس. مات سنة(١٣١) أو بعدها.

وروينا في مغازي معمر عن الزهري في قصة الفتح قال: فَدَخل رسولُ الله ﷺ[1] فأمر أصحابه بالكفِّ، وقال: «كُفُّوا السِّلاحَ إلا خُزاعة من بكر ساعةً» ثم أمرهم فكفوا، فأمن الناس كلهم إلا أربعة: ابن أبي سرح، وابن خطل، ومقيس الكناني، وامرأة أخرى، ثم قال النبي ﷺ: «إنيَّ لم أحَرِّمْ مكةَ، ولكن الله حرَّمها، وإنها لم تحلَّ لأحد قبلي، ولا تحلُّ لأحد بعدي إلى يوم القيامة، وإنما أحلها الله لي ساعةً من نهارٍ» قال: ثم جاء عثمان بن عفان بابن أبي سرح فقال: بايعه يا رسول الله، فأعرض عنه، ثم جاءه من ناحية أخرى فقال: بايعه يا رسول الله، فأعرض عنه، ثم جاءه أيضاً فقال: بايعه يا رسول الله، فمد يده، فبايعه، فقال رسولُ الله ﷺ: «لقد أعرضتُ عنه، وإني لأظن بعضكم سيقتله» فقال رجل من الأنصار: فهلا أومضْتَ إليَّ يا رسول الله، فقال: «إن النبيَّ لا يُومضُ» فكأنه رآه غدراً.

وفي مغازي موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال: وأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يكفوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا من قاتلهم، وأمرهم بقتل أربعة منهم عبد الله ابن سعد بن أبي سرح والحوَيرثُ بن نقيد وابن خَطَل ومقيس بن صبَّابة أحد بني ليث، وأمر بقتل قينتين لابن خطل تُغنيَّان بهجاء رسول الله ﷺ، ثم قال: ويقال أمر رسولُ الله ﷺ في قتل النفر، وأن يقتل عبد الله بن أبي سرح، وكان ارتد بعد الهجرة كافراً، فاختبأ حتى اطمأن الناس، ثم أقبل يريد أن يُبايع رسول الله ﷺ، فأعرض عنه ليقوم رجل من أصحابه فيقتله، فلم يقم إليه أحد، ولم يشعروا بالذي في نفس رسول الله ﷺ، فقال أحدهم: لو أشرتَ إليَّ يا رسول الله ضربت عنقه، فقال: «إن النبي لا يفعل ذلك» ويقال: أجاره عثمان بن عفان -وكان أخاه من الرَّضاعة- وقتلت إحدى القينتين، وكمنت الأخرى حتى استؤمن لها.

وذكر محمد بن عائذ[2] في مغازيه هذه القصة مثل ذلك.

---

(١) قوله ﷺ: «كفوا السلاح إلا خزاعة عن بكر» قطعة من حديث عبد الله بن عمرو رواه الإمام أحمد (٢/ ١٧٩، ٢٠٧) وصححه الشيخ أحمد شاكر، وكذلك رواه ابن حبان (٥٩٩٦-الإحسان) وعزاه الهيثمي في المجمع (٦/ ١٧٧) للطبراني وقال رجاله ثقات.

(٢) هو أبو عبد الله القرشي الدمشقي، صدوق رُمي بالقدر، الإمام المؤرخ صاحب المغازي مات سنة(٢٣٢).

وذكر الواقدى[١] عن أشياخه قالوا: وكان عبدُ الله بن سعد بن أبى سرح يكتبُ لرسول الله ﷺ، فربما أملى عليه رسولُ الله ﷺ «سميع عليم» فيكتب «عليم حكيم» فيقرأه رسول الله ﷺ فيقول: كذاك قال الله، ويقرأه، فافتتن وقال: ما يدرى محمدٌ ما يقوله، إنى لأكتب له ما شئت، هذا الذى كتبت يوحى إليَّ كما يوحى إلى محمد، وخرج هارباً من المدينة إلى مكة مُرتداً، فأهدر رسول الله ﷺ دمه يوم الفتح، فلما كان يومئذ جاء ابن أبى سرح إلى عثمان بن عفان -وكان أخاه من الرضاعة- فقال: يا أخى إنى والله أستجير بك، فاحبسنى ها هنا واذهب إلى محمد فكلمه في، فإن محمداً إن رآنى ضَرَبَ الذى فيه عيناي، إن جرمى أعظم الجرم، وقد جئت تائباً، فقال عثمان: بل اذهب معي، قال عبد الله: والله لئن رآنى ليضربنَّ عنقي، ولا يُنظرني، فقد أهدر دمي، وأصحابه يطلبوننى فى كل موضع، فقال عثمان: انطلق معى فلا يقتلك إن شاء الله، فلم يرُع رسول الله ﷺ إلا عثمان آخذاً بيد عبد الله بن سعد بن أبى سرح واقفين بين يديه، فأقبل عثمان على النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أمه كانت تحملنى وتمشيه، وترضعنى وتفطمه، وكانت تلطفنى وتتركه، فهب لي، فأعرض رسول الله ﷺ، وجعل عثمان كلما أعرض عنه رسول الله ﷺ بوجهه استقبله فيعيد عليه هذا الكلام، وإنما أعرض النبي ﷺ إرادة أن يقوم رجلٌ فيضرب عنقه، لأنه لم يؤمنه، فلما رأى أن لا يقوم أحد وعثمان قد أكبَّ على رسول الله ﷺ يُقبل رأسه وهو يقول: يا رسول الله بايعه فداك أبى وأمي، فقال النبيُّ ﷺ: نعم، ثم التفت إلى أصحابه فقال: ما منَعَكم أن يقوم رجلٌ منكم إلى هذا الكلب فيقتله، أو قال الفاسق، فقال عباد بن بشر: ألاَّ أومْأت إليَّ يا رسول الله فوالذى بعثك بالحق إنى لأتبع طرفك من كل ناحية رجاء أن تشير إليَّ فأضرب عنقه، ويقال: قال هذا أبو اليسر، ويقال: عمر بن الخطاب، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنيَّ لا أقتُلُ بالإشارَة».

وقائلٌ يقول: إن النبيَّ ﷺ قال يومئذ: «إن النبى لا تكون له خائنة الأعينُ».

---

(١) المغازي للواقدي (٢/ ٨٥٥).

فبايعه رسول الله ﷺ فجعل يفر من رسول الله ﷺ كلما رآه، فقال عثمان لرسول الله ﷺ : بأبي وأمي لو ترَى ابن أم عبد الله يفر منك كلما رآك، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «ألم أبايعه وأومنه؟» قال: بلى أى رسول الله، يتذكر عظيم جرمه في الإسلام، فقال النبي ﷺ : «الإسلامُ يجبُّ ما قبلَهُ»[١] فرجع عثمان إلى ابن أبى سرح فأخبره، فكان يأتى فيسلم على النبي ﷺ مع الناس.

وجه الدلالة من القصة

فوجه الدلالة أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح افترى على النبي ﷺ أنه كان يُتَمِّمُ له الوحيَ ويكتب له ما يريد، فيوافقه عليه، وأنه يُصرفه حيث شاء، ويغير ما أمره به من الوحي، فيقره على ذلك، وزعم أنه سينزل مثل ما أنزل الله، إذ كان قد أوحى إليه فى زعمه كما أوحى إلى رسول الله ﷺ ، وهذا الطعن على رسول الله ﷺ وعلى كتابه والافتراء عليه بما يوجب الرَّيبَ فى نبوته قدرٌ زائد على مجرد الكفر به والردة فى الدين، وهو من أنواع السبِّ.

وكذلك ما افترى عليه كاتبٌ آخرُ مثل هذه الفرية، قَصَمَه الله وعاقبه عقوبة خارجة عن العادة لكل أحد افترى، إذ كان مثلُ هذا يوجب فى القلوب المريضة ريباً بأن يقول القائل: كاتبه أعلم الناس بباطنه وبحقيقة أمره، وقد أخبر عنه بما أخبر، فمن نصر الله لرسوله أن أظهر فيه آية تبين بها أنه مفترٍ.

روى البخارى فى صحيحه عن عبد العزيز بنُ صهيب[٢] عن أنس قال: كان رجل نصراني، فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران، وكان يكتب للنبي ﷺ ، فعاد نصرانياً، فكان يقول: لا يدرى محمدٌ إلا ما كتبت له، فأماته الله، فدفنوه، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعلُ محمد وأصحابه، نبشُوا عن صاحبنا فألقوه، فحفروا فى الأرض ما استطاعوا، فأصبح قد لفظته، فعلموا أنه ليس من الناس، فألقوه.[٣]

---

(١) حديث (الإسلام يجب ما قبله) رواه مسلم(١٢١) وأحمد(٤/ ١٩٨،٢٠٤،٢٠٥) وأبو عوانة(١/ ٧٠،٧١) والحاكم(٣/ ٤٥٤) عن عمرو بن العاص [انظر إرواء الغليل للألباني (١٢٨٠)].

(٢) هو عبد العزيز بن صهيب البناني مولاهم البصري الأعمى متفق على توثيقه. أخرج له الجماعة مات سنة(١٣٠).

(٣) رواه البخاري (٣٦١٧) ومسلم(٢٧٨١) وأحمد(٣/ ١٢١،٢٤٥). انظر مشكل الآثار للطحاوي ٤/ ٢٤١ .

ورواه مسلم من حديث سليمان بن المغيرة[١] عن ثابت[٢] عن أنس قال: كان منا رجل من بنى النَّجَّار قد قرأ البقرة وآل عمران، وكان يكتب للنبيﷺ، فانطلق هارباً حتى لحق بأهل الكتاب، قال: فرفعوه، قالوا: هذا كان يكتب لمحمد، فأعجبوا به، فما لبث أن قصم الله عنقه، فحفروا له فوَارَوْهُ، فأصبحت الأرضُ قد نَبَذَتهُ على وجهها، ثم عادوا فحفروا له فواروهُ فأصبحت الأرض قد نبذتهُ على وجهها، فتركوه منبوذاً.

فهذا الملعون الذى افترى على النبيﷺ أنه ما كان يدرى إلا ما كتب له، قصمه الله وفضحه بأن أخرجه من القبر بعد أن دُفن مراراً، وهذا أمر خارج عن العادة، يدل كلَّ أحد على أن هذا كان عقوبة لما قاله، وأنه كان كاذباً، إذ كان عامةُ الموتى لا يصيبهم مثلُ هذا، وأن هذا الجرم أعظم من مجرد الارتداد، إذ كان عامة المرتدين يموتون ولا يصيبهم مثل هذا، وأن الله منتقمٌ لرسوله ممن طَعَنَ عليه وسبَّه، ومُظهرٌ لدينه ولكذب الكاذب، إذ لم يمكن الناس أن يُقيموا عليه الحد.

من تجارب المسلمين في عصر المؤلف فيمن سب الرسول

ونظير هذا ما حدَّثناه أعدادٌ من المسلمين العدول أهل الفقه والخبرة عما جرَّبوه مرات متعددة فى حصر الحصون والمدائن التى بالسواحل الشامية، لما حصر المسلمون فيها بنى الأصفر فى زماننا، قالوا: كنا نحن نحصر الحصن أو المدينة الشهرَ أو أكثر من الشهر وهو ممتنع علينا حتى نكاد نيأس إذ تعرض أهله لسبِّ رسول اللهﷺ والوقيعة فى عرضه، تعجلنا فتحه وتيسر ولم يكد يتأخر إلا يوماً أو يومين أو نحو ذلك، ثم يفتح المكان عَنْوَة، ويكون فيهم ملحمة عظيمة، قالوا: حتى إن كنا لنتباشر بتعجيل الفتح إذا سمعناهم يقَعُونَ فيه مع امتلاء القلوب غيظاً عليهم بما قالوه فيه.

وهكذا حدثنى بعض أصحابنا الثقات أن المسلمين من أهل الغرب حالهم مع النصارى كذلك، ومن سنة الله أن يعذب أعداءه تارة بعذاب من عنده، وتارة بأيدى عباده المؤمنين.

---

(١) هو سليمان بن المغيره القيسي مولاهم البصري أبو سعيد. ثقة. مات سنة(١٦٥) [ينظر سير أعلام النبلاء(٧/ ٤١٥)].

(٢) سبق ترجمته ص٥٩ .

السنة في المرتد لا يقتل حتى يستتاب

وكذلك لما تمكن النبي ﷺ من ابن أبي سرح أهدر دمه، لما طعن في النبوة وافترى عليه الكذب، مع أنه قد آمن جميع أهل مكة الذين قاتلوه وحاربوه أشدّ المحاربة، ومع أن السنة في المرتدّ أنه لا يقتل حتى يستتاب إما وجوباً أو استحباباً.

وسنذكر -إن شاء الله تعالى- أن جماعة ارتدوا على عهد النبي ﷺ ثم دُعُوا إلى التوبة، وعرضت عليهم، حتى تابوا فقبلت توبتهم.

وفي ذلك دليل على أن جُرم الطاعن على الرسول ﷺ السابَّ له أعظمُ من جُرم المرتدّ.

ثم إن إباحة النبي ﷺ دَمَهُ بعد مجيئه تائباً مسلماً وقوله: «هلاّ قتلتموه» ثم عفوه عنه بعد ذلك -دليلٌ على أن النبي ﷺ كان له أن يقتله وأن يعفو عنه ويعصم دمه، وهو دليلٌ على أن له ﷺ أن يقتل من سبهَّ وإن تاب وعاد إلى الإسلام.

يوضح ذلك أشياء:

الاستدلال على أنه يجوز قتل الساب وإن تاب

منها: أنه قد روى عن عكرمة أن ابن أبي سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبي سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة إذ نزل النبي ﷺ بها، وقد تقدم عنه أنه قال لعثمان قبل أن يقدم به على النبي ﷺ: إن جُرمي أعظمُ الجرم، وقد جئت تائباً، وتوبةُ المرتدّ إسلامه.

ثم إنه جاء إلى النبي ﷺ بعد الفتح وهدوء الناس، وبعد ما تاب، فأراد النبي ﷺ من المسلمين أن يقتلوه حينئذ، وتربصَ زماناً ينتظر فيه قتله، ويظن أن بعضهم سيقتله، وهذا دليلٌ واضح على جواز قتله بعد إسلامه.

وكذلك لما قال له عثمان: إنه يفرّ منك كلما رآك، قال: «ألمْ أبايعْهُ وأومِنْهُ» قال: بلى، ولكنه يتذكر عظيم جُرمه في الإسلام، فقال: «الإسلامَ يجبُّ ما قبلَهُ»[1] فبين النبيُّ ﷺ أن خوف القتل سقط بالبيعة والأمان، وأن الإثم زال بالإسلام، فعلم أن السابّ إذا عاد إلى الإسلام جبَّ الإسلامُ إثم السبِّ، وبقى قتله جائزاً حتى يوجد إسقاط القتل ممن يملكه إن كان ممكناً.

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ذكر هذا فى موضعه، فإن غرضنا هنا أن نبين أن مجرد الطعن على رسول الله ﷺ والوقيعة فيه يُوجبُ القتل فى الحال التى لا يقتل فيها لمجرد الردة، وإذا كان ذلك مُوجباً للقتل استوى فيه المسلم والذمي، ولأن كل ما يوجب القتل -سوى الردة- يستوى فيه المسلم والذمي.

الرد على فرية ابن أبي سرح والنصراني

وفى كتمان الصحابة لابن أبى سرح ولإحدى القينتين دليلٌ على أن النبي ﷺ لمْ يوجبْ قتلهم، وإنما أباحه مع جواز عفوه عنهم، وفى ذلك دليل على أنه كان مخيراً بين القتل والعفو، وهذا يؤيد أن القتل كان لحقِّ النبي ﷺ.

واعلم أن افتراء ابن أبى سرح والكاتب الآخر النصرانى على رسول الله ﷺ بأنه كان يتعلم منهما افتراء ظاهرٌ.

وكذلك قوله: «إنى لأصرفه كيف شئت، إنه ليأمرنى أن أكتب له الشئ فأقول له أو كذا أو كذا فيقول نعم» فريةٌ ظاهرة، فإن النبيَّ ﷺ كان لا يكتبه إلا ما أنزله الله، ولا يأمره أن يكتب قرآناً إلا ما أوحاه الله إليه، ولا ينصرف له كيف شاء، بل ينصرف كما يشاء الله.

وكذلك قوله: «إنى لأكتب ما شئت، هذا الذى كتبت يوحى إليَّ كما يوحى إلى محمد، وإن محمد إذا كان يتعلم منى فإنى سأنزل مثل ما أنزل الله» فريةٌ ظاهرة، فإن النبي ﷺ لم يكن يكتبه ما شاء، ولا كان يُوحى إليه شئ.

وكذلك قول النصراني: «ما يدرى محمد إلا ما كتبت له» من هذا القبيل، وعلى هذا الافتراء حاقَ به العذاب، واستوجب العقاب.

ثم اختلف أهلُ العلم: هل كان النبي ﷺ أقرَّهُ على أن يكتب شيئاً غير ما ابتدأه النبى بإكتابه؟ وهل قال له شيئاً؟ على قولين:

أحدهما: أن النصرانيَّ وابن أبى سرح افتريا على رسول الله ﷺ ذلك كله، وإنه لم يصدر منه قول فيه إقرار على كاتبه غير ما قاله أصلاً، وإنما لما زين لهما الشيطان الردَّةَ افتريا عليه لينفرا عنه الناس، ويكون قبول ذلك منهما متوجهاً، لأنهما فارقاه بعد خبرة، وذلك أنه لم يخبر أحد أنه سمع النبي ﷺ يقول له: هذا الذى قلته -أو كتبته- صواب، وإنما هو حال الردة أخبر أنه قال له ذلك، وهو إذ ذاك كافر عدوٌ يفترى على الله ما هو أعظم من ذلك.

يبين ذلك أن الذى فى الصحيح أن النصرانى يقول: ما يدرى محمد إلا ما كتبتُ له، نعم ربما كان هو يكتب غير ما يقولهُ النبيﷺ ويغيره ويزيده وينقصه، فظن أن عمدة النبيﷺ على كتابه مع ما فيه من التبديل، ولم يدر أن كتاب الله آياتٌ بيناتٌ فى صدور الذين أوتوا العلم، وأنه لا يغسله الماء، وأن الله حافظ له، وأن الله يقرئ نبيه فلا ينسى إلا ما شاء الله مما يريد رفعه ونسخَ تلاوته، وأن جبريل كان يُعارض النبيَّﷺ بالقرآن كلَّ عام، وأن النبيﷺ إذا نزل عليه آية أقرأها لعدد من المسلمين يتواتر نقل الآية بهم، وأكثرُ من نقل هذه القصةَ من المفسرين ذكر أنه كان يُملى عليه «سميعاً عليما» فيكتب هو «عليماً حكيماً» وإذا قال: «عليماً حكيماً» كتب «غفوراً رحيماً» وأشباه ذلك، ولم يذكر أن النبيَّﷺ قال له شيئاً.

قالوا: وإذا كان الرجل قد علم أنه من أهل الفرية والكذب حتى أظهر الله على كذبه آية بينة، والروايات الصحيحة المشهورة لم تتضمن إلا أنه قال عن النبيﷺ ما قال، أو أنه كتب ما شاء، فقد علم أن النبيَّﷺ لم يقل له شيئاً.

قالوا: وما روى فى بعض الروايات أن النبيﷺ قال فهو منقطع أو مُعلل، ولعل قائله قاله بناء على أن الكاتب هو الذى قال ذلك، ومثلُ هذا يلتبس الأمر فيه، حتى اشتبه ما قاله النبيﷺ وما قيل إنه قال رد على هذا القول فلا سؤال.

القول الثاني: أن النبيﷺ قال له شيئاً، فروى الإمام أحمد وغيرهُ من حديث حماد بن سلمةَ أخبرنا ثابت عن أنس أن رجلاً كان يكتبُ لرسول اللهﷺ، فإذا أملى عليه «سميعاً عليماً» يقول: كتبت «سميعاً بصيراً» قال: دعهُ، وإذا أملى عليه «عليماً حكيماً» كتب «عليماً حليماً» قال حماد نحو ذا.

قال: وكان قد قرأ البقرة وآل عمران، وكان من قرأهما فقد قرأ قرآناً كثيراً، فذهب فتنصر، وقال: لقد كنت أكتب لمحمد ما شئت، فيقول: «دعه» فمات فُدفن، فنبذته الأرض مرتين أو ثلاثاً، قال أبو طلحةَ: فلقد رأيته منبوذاً فوق الأرض[(١)].

رواه الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون[(٢)] حدثنا حُميد[(٣)] عن أنس أن رجلاً كان يكتب لرسول اللهﷺ، وقد قرأ البقرة وآل عمران، وكان الرجلُ إذا قرأ

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

(٢) هو يزيد بن هارون بن زاذي، أبو خالد السلمي الواسطي، ثقة متقن عابد روي عن عاصم الأحوال ومحمد بن إسحاق وخلق وعنه الإمام أحمد وابن المديني وغيرهم مات سنة(٢٠٦).

(٣) هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيد الخزاعي البصري، ثقة مدلس، روي عن أنس وثابت البناني وخلق وعنه السفيانان وشعبة وغيرهم، مات سنة(١٤٢) وهو قائم يصلي.

البقـرة وآل عمـران جدَّ فينا، يعنى عظـمُ، فكان النبيُّ ﷺ يُملى عليه «غـفوراً رحيمـاً» فيكتب «عليمـاً حكيماً» فيـقول له النبي ﷺ: اكتب كذا وكـذا، اكتب كيف شئت، ويُملى عليـه «عليماً حكيما» فيكتب «سـميعاً بصيراً» فـيقول: اكتب كيف شئت، فارتدَّ ذلك الرجل عن الإسلام، فلحق بالمشركين، وقال: أنا أعلمكم بمحمد إن كنت لأكتبُ كيف شئـت، فمات ذلك الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «إن الأرض لا تقبله»[١] قال أنس: فـحدثنى أبو طلحَـة أنه أتى الأرض التى مات فيها ذلك الرجلُ، فوجده منبوذاً، قـال أبو طلحة: ما شأنُ هذا الرجل؟ قالوا: قد دفناه مراراً فلم تقبله الأرض، فهذا إسناد صحيح.

وقد قال من ذهب إلى القول الأول: أعلَّ الـبزارُ حديث ثابت عن أنس، قال: رواه عنه ولم يُتابع عـليه، ورواه حُمـيد عن أنس، وأظن حمـيداً إنما سمـعه من ثابت، قـالوا: ثم إن أنساً لم يذكـر أنه سمع النبى ﷺ أو شـهده يقـول ذلك، ولعله حكى ما سمع.

وفى هذا الكلام تكلف ظاهر، والذى ذكرناه فى حديـث ابن إسحاق والواقديَّ وغيـرهما موافقٌ لظاهر هذه الرواية، وكـذلك ذكر طائفة من أهل الـتفسيـر، وقد جاءت آثارٌ فيها بيانُ صفة الحال على هذا القول، ففى حديث ابن اسحاق: وذلك أن رسول الله ﷺ كـان يقول: «عليم حكيم» فـيقول: «أو أكـتب عزيز حكيم» فيقول له رسول الله ﷺ: «نعم، كلاهما سواء» وفى الرواية الأخرى: وذلك أن رسول اللـه ﷺ كان يُملى عليـه فيـقول: «عزيـز حكيم، أو حكيم عليم» فكان يكتبها على أحد الحرفين، فيقول: «كلٌ صَوَاب».

ففـى هذا بيان لأن كـلا الحرفين كـان قد نزل، وأن النبىَّ ﷺ كـان يقرأهمـا ويقول له: «اكتب كـيف شئت من هذين الحرفين فكلٌ صواب» وقد جـاء مصرحاً عن النبي ﷺ أنه قال: «أنزل الـقرآنُ على سبعـة أحرف، كلهاً شـاف كاف، إن قلت عزيز حكيم أو غفور رحيم فهو كـذلك، ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة»[٢] وفى حرف جماعة من الصحابة: ﴿ **إن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن**

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

(٢) رواه بلفظ قريب أبو داود(١٤٧٧) وأحمـد (٥/ ١٢٤) عن أبي بن كعب [وصححه الالبـاني في صحيح أبي داود(١٣١٠)].

﴿تغْفرْ لهُمْ فإنَّك أنتَ الْعزيزُ الْحكيمُ﴾[المائدة: ١١٨] والأحاديث فى ذلك منتشرة تدلُّ على أن من الحروف السبعة التى نزلَ عليها القرآن أن يختم الآية الواحدة بعدة أسماء من أسماء الله على سبيل البدل يخيِّر القارئ فى القراءة بأيها شاء، وكان النبي ﷺ يخيره أن يكتب ما شاء من تلك الحروف، وربما قرأها النبيُّ ﷺ بحرف من الحروف فيقول له: «أو أكتب كذا وكذا» لكثرة ما سمع النبيَّ ﷺ يخيِّر بين الحرفين، فيقول له النبيُّ ﷺ: «كلاهما سواء» لأن الآية نزلت بالحرفين، وربما كتب هو أحدَ الحرفين ثم قرأه على النبي ﷺ، فأقرهُ عليه، لأنه قد نزل كذلك أيضاً، وختم الآى بمثل «سميع عليم» و«عليم حليم» و«غفور رحيم» أو بمثل «سميع بصير» أو «عليم حليم» أو «حكيم حليم» كثيرٌ فى القرآن، وكان نزول الآية على عدة من هذه الحروف أمراً معتاداً، ثم إن الله نسخَ بعضَ تلك الحروف لما كان جبريل يُعارض النبيَّ ﷺ بالقرآن فى كل رمضان، وكانت العرضة الأخيرة هى حرفُ زيد بن ثابت الذى يقرأ الناسُ به اليوم، وهو الذى جمع عثمان والصحابة رضي الله عنهم أجمعين عليه الناسَ، ولهذا ذكر ابنُ عباس هذه القصة فى الناسخ والمنسوخ، وكذلك ذكرها الإمام أحمد فى كتابه فى الناسخ والمنسوخ، لتضمنها نسخ بعض الحروف.

العرضة الأخيرة

وروى فيها وجه آخر رواه الإمام أحمد فى الناسخ والمنسوخ: حدثنا مسكين بن بكير[(١)] ثنا معان[(٢)] قال: وسمعت أبا خلف[(٣)] يقول: كان ابن أبى سرح كَتَبَ للنبي ﷺ القرآن، فكان رُبَّما سأل النبيَّ ﷺ عن خواتم الآى «يعملون» و«يفعلون» ونحو ذا، فيقول له النبي ﷺ: «اكتُبْ أيَّ ذلكَ شئتَ» قال: فيوفِّقهُ الله للصواب من ذلك، فأتى أهل مكة مرتداً، فقالوا: يا ابن أبى سرح كيف كنت تكتب لابن أبى كبشةَ القرآنَ؟ قال: أكتبه كيف شئتُ، قال: فأنزل الله فى ذلك: ﴿وَمَنْ أظْلَمُ مِمَّن افْتَرَىٰ عَلَى اللَّه كَذِبًا أوْ قَالَ أُوحِيَ إلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إلَيْه شَيْءٌ﴾[الأنعام: ٩٣] الآية كلها.

---

(١) هو مسكين بن بُكير الحرانى. أبو عبد الرحمن الحذاء، صدوق يخطئ وكان صاحب حديث. مات سنة(١٩٨) [ينظر سير أعلام النبلاء(٩/٢٠٩)].

(٢) هو مُعان بن رفاعة السَّلامى أبو محمد الدمشقي لين الحديث كثير الإرسال. مات بعد الخمسين ومئة.

(٣) هو أبو خلف الأعمى نزيل الموصل خادم أنس قيل اسمه حازم بن عطاء، متروك ورماه ابن معين بالكذب.

قال النبي ﷺ يوم فتح مكة: «من أخذ ابن أبي سرحٍ فليضرب عُنقُه حيثُما وَجَدَهُ، وإن كَانَ مُتعَلِّقاً بأستار الكَعْبَة».

ففي هذا الأثر أنه كان يسأل النبي ﷺ عن حرفين جائزين فيقول له: «اكتب أيَّ ذلكَ شئت» فيوفِّقه الله للصواب، فيكتب أحبَّ الحرفين إلى الله، وكان كلاهما منزلاً، أو يكتب ما أنزل الله فقط إن لم يكن الآخر منُزلاً، وكان هذا التخييرُ من النبي ﷺ إما توسعة إن كان الله قد أنزلهما، أو ثقةً بحفظ الله وعلماً منه بأنه لا يكتب إلا ما أنزل، وليس هذا ينكر في كتاب تولى الله حفظه وضمن أنه لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه.

وذكر بعضهم وجهاً ثالثاً، وهو أنه رُبما كان يسمع النبي ﷺ بمكة الآيةَ حتى لم يبق إلا كلمة أو كلمتان، فيستدل بما قرأ منها على باقيها كما يفعله الفطنُ الذكيُّ، فيكتبه ثم يقرأه على النبي ﷺ فيقول: «كذَلكَ أنزلَتْ» كما اتفق مثلُ ذلك لعمر في قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[المؤمنين: ١٤].

وقد روى الكلبيُّ[١] عن أبي صالح[٢] عن ابن عباس مثل هذا في هذه القصة، وإن كان هذا الإسناد ليس بثقة، قال: عن ابن أبي سرح أنه كان تكلم بالإسلام، وكان يكتب لرسول الله ﷺ في بعض الأحايين، فإذا أملى عليه «عزيز حكيم» كتب «غفور رحيم» فيقول رسول الله ﷺ: «هذَا أو ذَاكَ سواء» فلما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ﴾[المؤمنين: ١٢] أملاها عليها، فلما انتهى إلى قوله: ﴿خَلْقًا آخَرَ﴾[المؤمنين: ١٤] عجب عبد الله بن سعد فقال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[المؤمنين: ١٤] فقال رسول الله ﷺ: «كذَا أنزلتْ عليَّ، فاكتُبْها» فشَكَّ حينئذ وقال: لئن كان محمدٌ صادقاً لقد أوحى إليَّ كما أوحى إليه، ولئن كان كاذباً لقد قلتُ كما قال، فنزلت هذه الآية.

ومما ضُعِّفَتْ به هذه الرواية أن المشهور أن الذى تكلم بهذا عمرُ بن الخطاب[٣].

ومن الناس من قال قولاً آخر، قال: الذى ثبت في رواية أنسٍ أنه كان يعرض على النبي ﷺ ما كتبه بعد ما كتبه فُيملى عليه «سميعاً عليماً» فيقول: قد كتبت

---

(١) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النضر الكوفي في النسابه المفسر متهم بالكذب ورمي بالرفض مات سنة(١٤٦).

(٢) هو أبو صالح، باذام ويقال باذان مولي أم هانئ أخت علي، ضعف يرسل. ذكره البخاري فيمن توفي بين (٩٠-١٠٠).

(٣) قال عمر رضي الله عنه: وافقت (ربى في أربع... وذكر منها. ونذلت هذه الآية ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين﴾ إلي قوله: ﴿ثم أنشأناه خلقا آخر﴾[المؤمنون: ١٢-١٤] فلما نزلت قلت أنا: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ فنزلت. رواه الطيالسي (٤١).

«سميعاً بصيراً» فيقول: «دعْهُ»، أو، «أكتب كيف شئت» وكذلك فى حديث الواقدى أنه كان يقول: «كذاك أنزلَ الله» ويقرُّه.

كان النبي في حاجة إلى من يكتب له

قالوا: وكان النبي ﷺ به حاجة إلى من يكتب، لقلة الكتَّاب فى الصحابة، وعدم حضور الكتاب منهم فى وقت إليها، فإن العرب كان الغالبُ عليهم الأميَّة حتى إن كان الجو العظيم يطلب فيه كاتب فلا يوجد، وكان أحدهم إذا أراد كتابة وثيقة أو كتاب وجد مشقة حتى يحصل له كاتب، فإذا اتفق للنبي ﷺ من يكتب له انتهز الفرصة فى كتابته، فإذا زاد الكاتب أو نقص تركه لحِرصه على كتابة ما يُمليه، ولا يأمره بتغيير ذلك خوفاً من ضَجَره وأن يقطع الكتابة قبل إتمامها ثقةً منه ﷺ بأن تلك الكلمة أو الكلمتين تستدرك فيما بعد بالإلقاء إلى من يتلقَّنها منه أوبكتابتها تعويلاً على المحفوظ عنده وفى قلبه كما قال تعالى: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ (٦) إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ**﴾[الأعلى: ٦-٧].

مصحف عثمان هو العرضة الأخيرة

والأشبه والله أعلم هو الوجه الأول، وأن هذا كان فيما أنزل القرآن فيه على حروف عدَّة، فإن القول المرضيَّ عند علماء السلف الذى يدلُّ عليه عامةُ الأحاديث وقراءات الصحابة أن المُصحف الذى جمع عثمانُ الناس عليه هو أحدُ الحروف السبعة، وهو العَرضَةُ الآخرة، وأن الحروف السبعة خارجة عن هذا المصحف، وأن الحروف السبعة كانت تختلف الكلمة مع أن المعنى غيرُ مختلف ولا مُتضادّ.

الدليل العاشر من السنة

الحديث العاشر: حديث القينتين اللتين كانتا تُغنيان بهجاء النبي ﷺ ومولاة بنى هاشم وذلك مشهورٌ مستفيضٌ عند أهل السير، وقد تقدَّم فى حديث سعيد بن المسيب[1] أنه ﷺ «أمرَ بقتلِ فرْتَنَى»[2].

وقال موسى بن عقبة فى مغازيه عن الزهري: وأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يكفُّوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا من قاتلهم، وأمر بقتل أربعةِ نفرٍ قال: وأمر بقتل قَيْنَتَينِ لابن خطل تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ، ثم قال: وقتلت إحدى القينتين، وكمنت الأخرى حتى استؤمن لها.

(١) رواه ابن سعد في الطبقات ٢/١٤١ تقدم ص١٠٣ .

(٢) [ينظر المغازي للواقدي (٢/٨٥٩)، تاريخ الطبري (٣/٥٩)، عيون الأثر (٢/١٧٦). انظر فتح الباري لابن حجر (كتاب المغازي ح٤٢٨٠)].

وكذلك ذكر محمد بن عائذ القرشيُّ في مغازيه.

وقال ابن إسحاق في رواية ابن بكير عنه قال أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر وعبد الله بن أبي بكر بن حزم: إن رسول الله ﷺ حين دخل مكة وفرق جيوشه أمرهم أن لا يقتُلوا أحداً إلا من قاتلهم، إلا نفراً قد سماهم رسول الله ﷺ وقال: «اقتُلُوهُمْ وإن وَجدتُموهُم تحتَ أستارِ الكَعْبَة: عبد الله بن خطَل» ثم قال: وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلماً فبعثه رسولُ الله ﷺ مُصدقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى له يخدمه، وكان مسلماً، فنزل منزلاً وأمر المولى يذبح له تيساً ويصنع له طعاماً، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئاً، فعدا عليه فقتله، ثم ارتدَّ مشركاً، وكانت له قينة وصاحبتها قينة كانتا تُغنيان بهجاء النبي ﷺ، فأمر بقتلهما معه، قال: ومقيس بن صُبابة بقتله الأنصاري الذي قتل أخاه، وسارة مولاة لبني عبد المطلب، وكانت ممن يؤذيه بمكة.

وقال الأموي[1]: حدثني أبي[2] قال: وقال ابن إسحاق: وكان رسول الله ﷺ عَهِدَ إلى المسلمين في قتلِ نفرٍ ونسوة، وقال: «إنْ وَجَدتمُوهُم تحتَ أستارِ الكعبةِ فاقتلوهم» وسماهم بأسمائهم ستة: ابن أبي سرح، وابن خطل، والحويرث بن نقيذ ومقيس بن صُبابة ورجل من بني تيم بن غالب.

قال ابن إسحاق: وحدثني أبو عُبيدة بن عمار بن ياسر أنهم كانوا ستة، فكتم اسم رجلين وأخبرني بأربعة، قال: والنسوة قينتاَ ابن خطلٍ، وسارة مولاة لبني عبد المطلب، ثم قال: والقينتان كانتا تغنيان بهجائه، وسارةَ مولاة أبي لهب كانت تؤذيه بلسانها.

وقال الواقدي عن أشياخه: ونهى رسول الله ﷺ عن القتال، وأمر بقتل ستة نفرٍ وأربعةَ نسوةٍ، ثم عدَّدهم، قال: ابن خطل، وسارة مولاة عمرو بن هاشم وقينتين لابن خطلٍ فرتنى وقريبة، ويقال: فرتنى وأرنب.

---

(١) هو سعيد بن يحيي بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي أبو عثمان البغدادي ثقة ربما أخطأ مات سنة(٢٤٩).

(٢) هو يحيي بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي. أبو أيوب الكوفي نزيل بغداد لقبه الجمل صدوق يغرب. مات سنة(١٩٤).

ثم قال . وكان جُرْمُ ابن خطل أنه أسلم وهاجر إلى المدينة، وبعثه رسول الله ﷺ ساعياً، وبعث معه رجلاً من خُزاعة، وكان يصنع طعامه ويخدمه، فنزل فى مجمع، فأمره أن يصنع له طعاماً، ونام نصفَ النهار، فاستيقظ والُخزاعى نائم ولم يصنع له، فاغتاظ عليه، فضربه فلمْ يُقْلِعْ عنه حتى قتله، فلما قتله قال: والله ليقتلنى محمدٌ به إن جئته، فارتدَّ عن الإسلام، وساق ما أخذ من الصدقة وهَرَبَ إلى مكة، فقال له أهل مكة: ما ردَّكَ إلينا؟ قال: لم أجد ديناً خيراً من دينكم، فأقام على شرْكه، فكانت له قينتان وكانتا فاسقتين، وكان يقول الشعر يهجو فيه رسول الله ﷺ ويأمرهما تغنيان به، فيدخل عليه وعلى قينتيه المشركون فيشربون الخمر وتغنى القينتان بذلك الهجاء.

وكانت سارة مولاة عمرو بن هاشم مغنية نوَّاحَةً بمكة، فيلقى عليها هجاء النبي ﷺ فتغنى به، وكانت قد قدمَتْ على رسول الله ﷺ تطلب أن يَصلَهَا، وشكت الحاجة، فقال رسول الله ﷺ: «ما كانَ لك فى غنائك ونياحتك ما يَكْفيكِ» فقالت: يا محمد إن قريشاً منذ قتل من قتل منهم ببدر تركوا استماع الغناء، فوصلها رسولُ الله ﷺ، وأوقر لها بعيراً طعاماً، فرجعت إلى قريش وهى على دينها، فأمر بها رسول الله ﷺ يوم الفتح أن تُقتلَ، فقتلت يومئذ.

وأما القينتان فأمر رسول الله ﷺ بقتلهما، فقتلت إحداهما: أرنب أو قريبة، وأما فَرتَنَى فاستؤمن لها حتى آمنت، وعاشت حتى نُحسرَ ضلَعٌ من أضلاعها زمن عثمان ﷺ فماتت، فقضى فيه عثمان ﷺ ثمانية آلاف درهم ديتها وألفين تغليظاً للجرم.

وحديثُ القينتين مما اتفق عليه علماء السير، واستفاض نقله استفاضة يستغنى بها عن رواية الواحد، وحديث مولاة بنى هاشم ذكره عامة أهل المغازى ومن له مزيدُ خبرة واطلاع، وبعضهم لم يذكره.

وجه الدلالة قصة القينتين

فوجه الدلالة أن تعمُّدَ قتلِ المرأة لمجرد الكفر الأصلى لا يجوز بالإجماع، وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله ﷺ.

ففى الصحيحين عن ابن عمر قال: وُجِدَتِ امرأةٌ مقتولة فى بعض مغازى

رسول الله ﷺ، فنهى رسولُ الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان[١].

وفى حديث آخر أنه مَرَّ على امرأة مقتولة فى بعض مغازيه، فأنكر قتلها وقال: «ماَ كانَتَ هذِه لتُقاتِلَ» ثم قال لأحدهم: «الحقْ خالداً فقُل لهُ لا تقتُلْ ذرية ولا عسيفاً» رواه أبو داود وغيره[٢].

وقد روى الإمام أحمد فى المسند عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي ﷺ حين بعث إلى ابن أبى الحقيق بخيبر «نَهَى عن قتلِ النساءِ والصبيان»[٣] وهذا مشهورٌ عند أهل السير.

وفى الحديث من رواية الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك: ثم صعدُوا إليه فى علية، فقرعوا عليه الباب، فخرجت إليهم امرأته، فقالت: من أنتم؟ فقالوا: حى من العرب نريد الميرَةَ، ففتحت لهم، فقالت: ذاك الرجل عندكم فى البيت، فغلقنا علينا وعليها باب الحجرة، ونوهت بنا فصاحت، وقد نهانا رسولُ الله ﷺ حين بعثناَ عن قتل النساء والولدان، فجعل الرجل منا يحملُ عليها السيفَ ثم يذكر نهى رسول الله ﷺ عن قتلِ النساء فيمسك يدهُ، فلولا ذلك فرغنَا منها بليل، وذكر الحديث.

وكذلك روى يونس بن بكير عن عبد الله بن كعب بن مالك قال: حدثنى عبدُ الله بن أنيس، قال فى الحديث: فقامت ففتحت، فقلت لعبد الله بن عقيل: دونك، فشَهَرَ عليها السيف، فذهبت امرأته فشهرتُ عليها السيف، وأذكر قولَ رسول الله ﷺ أنه نهانا عن قتل النساء والصبيان فأكفُّ.

وكذلك رواه غير واحد عن ابن أنيس قال: فصاحت امرأته، فَهَمَّ بعضنا أن نخرج إليها، ثم ذكرنا أن رسول الله ﷺ نهانا عن قتل النساء.

(١) سبق تخريجه ص٩٥ .
(٢) سبق تخريجه ص٩٥ والعسيف. هو الأجير والشيخ الفانى والعبد.
(٣) انظر في قتل ابن أبي الحقيق المغازي للواقدي (١/ ٣٩٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢/ ٩١)، دلائل النبوة للبيهقي (٤/ ٣٣) سيرة ابن هشام (٣/ ٢٣٢) وتاريخ الطبري (٢/ ٤٩٣).

متى حرم قتل النساء

وهذه القصة كانت قبل فتح مكة، بل قبل فتح خيبر أيضاً، بلا خلاف بين أهل العلم، وذكر الواقديُّ أنها كانت فى ذى الحجة من السنة الرابعة من الهجرة قبل الخندق، وذكر ابن إسحاق أنها كانت عقب الخندق، وهما جميعاً يزعمان أن الخندق فى شوال فى سنة خمس، وأما موسى بن عقبة فقال: فى شوال سنة أربع، وحديث ابن عمر يدل عليه، وكان فتح مكة فى رمضان سنة ثمان[1].

وإنما ذكرنا هذا رفعاً لوهم من قد يظن أن قتل النساء كان مُباحاً عام الفتح ثم حرم بعد ذلك، وإلا فلا ريبَ عند أهل العلم أن قتل النساء لم يكن مباحاً قط فإن آيات القتال وترتيب نزولها كلها دليل على أن قتل النساء لم يكن جائزاً، هذا مع أن أولائك النساء اللاتى كُن فى حصن ابن أبى الحقيق إذ ذاك لم يطمع هؤلاء النفر فى استرقاقهن، بل هن ممتنعات عند أهل خيبر قبل فتحها بمدة، مع أن المرأة قد صاحت، وخافوا الشر بصوتها، ثم أمسكوا عن قتلها لرجائهم أن ينكف شرها بالتهويل عليها.

نعم المحرم إنما هو قصدُ قتلهن، فأما إذا قصدن قصد الرجال بالإغارة أو برمى منجنيق أو فتح شق أو إلقاء نار فتلف بذلك نساء أو صبيان لم نأثم بذلك، لحديث الصَّعْب بن جَثَّامة أنه سأل النبيَّ ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب الذرية، فقال: «هم منهم» متفق عليه[2]، ولأن النبي ﷺ رمى أهل الطائف بالمنجنيق[3] مع أنه قد يُصيب المرأة والصبي، وبكل حال فالمرأة الحربية غير مضمونة بقود ولادية ولا كفارة، لأن النبي ﷺ لم يأمر من قتل المرأة فى مغازيه بشئ من ذلك، فهذا ما تُفارق به المرأة الذمية، وإذا قاتلت المرأة الحربية جاز قتلها بالاتفاق، لأن النبي ﷺ علَّل المنع من قتل المرأة بأنها لم تكن تقاتل، فإذا قاتلت وُجدَ المقتضى لقتلها، وارتفع المانع، لكن عند الشافعى تقاتل كما يقاتل المسلم

(١) ينظر في ذلك كلام ابن حجر في الفتح (٧/ ٤٥٤) فإنه هام..

(٢) رواه البخاري(٣٠١٢) ومسلم(١٧٤٥) وأبو داود(٢٦٧٢) والترمذي(١٥٧٠) وابن ماجه(٢٨٣٩) وأحمد(٤/ ٣٨، ٧١، ٧٢، ٧٣).

(٣) انظر في ذلك المغاري للواقدي(٣/ ٩٢٢) والطبقات الكبرى لابن سعد(٢/ ١٥٨) وتاريخ الطبري(٣/ ٨٢) الدلائل للبيهقي(٥/ ١٥٦) والمجنيق. بفتح الميم وقد تكسر ويؤنث ويذكر. وأول من عمله قبل الإسلام إبليس لما أرادوا رمي سيدنا إبراهيم أما في الجاهلية فيذكر أن جُذيمة بن مالك المعروف بالأبرش أول من رمى بها وهو من ملوك الطوائف.

الصائل، فلا يُقصدُ قتلها، بل دفعها، فإذا قُدر عليها لم يجز قتلها، وعند غيره إذا قاتلت صارت بمنزلة الرجل المحارب.

إذا تقرر هذا فنقول: هؤلاء النسوة كن معصومات بالأنوثة، ثم إن النبي ﷺ أمر بقتلهن لمجرد كونهن كن يهجينه، وهنَّ في دار حرب، فعلم أن من هجاه وسبه جاز قتله بكل حال.

ومما يؤكد ذلك وجوه:

ما يؤدي جواز قتل الساب بكل حال

أحدها: أن الهجاء والسبَّ إما أن يكون من باب القتال باللسان فيكون كالقتال باليد، وتكون المرأة الهاجية كالمرأة التي يُستعان برأيها على حرب المسلمين كالملكة ونحوها، مثل ما كانت هند بنت عُتبة أو تكون بنفسها موجبة للقتل لما فيه من أذى الله ورسوله والمؤمنين، وإن كان من جنس المحاربة، أو لا يكون شيئاً من ذلك، فإن كان من القسم الأول والثاني جاز قتل المرأة الذمية، إذا سَبّتْ، لأنه حينئذ تكون قد حاربت أو ارتكبت ما يوجب القتل، فالذمية إذا فعلت ذلك انتقض عهدها وقُتلت، ولا يجوز أن تخرج عن هذين القسمين، لأنه يلزم منه قتل المرأة من أهل الحرب من غير أن تقاتل بيد ولا لسان، ولا أن ترتكب ما هو بنفسه موجب للقتل، وقتلُ مثل هذه المرأة حرامٌ بالسنة والإجماع.

الوجه الثاني: أن هؤلاء النسوة كنَّ من أهل الحرب، وقد آذين النبي ﷺ في دار الحرب، ثم قتلن بمجرد السب، كما نطقت به الأحاديث، فقتل المرأة الذمية بذلك أولى وأحرى كالمسلمة، لأن الذمية بيننا وبينها من العهد ما يكفُّها عن إظهار السب، ويوجب عليها التزام الذل والصغار، ولهذا تؤخذ بما تصيبه للمسلم من دمٍ أو مالٍ أو عرضٍ، والحربية لا تؤخذ بشئ من ذلك.

فإذا جاز قتلُ المرأة لأنها سبت الرسول وهى حربية تستبيح ذلك من غير مانع، فقتلُ الذمية الممنوعة من ذلك بالعهد أولى.

ولا يقال: عصمةُ الذمى أوكدُ لأنه مضمون والحربى غير مضمون.

لأنا نقول: الذمى أيضاً ضامنٌ لدم المسلم، والحربى غير ضامن، فهو ضامن مضمون، لأن العهد الذى بيننا اقتضى ذلك، وأما الحربية فلا عهد بيننا وبينها يقتضى ذلك، فليس كون الذمى مضموناً يجب علينا حفظه بالذى يُهونُ عليه ما

ينتهكه من عرض الرسول، بل ذلك أغلظ لجرمه، وأولى بأن يؤاخذ بما يؤذينا به، ولا نعلم شيئاً تقتل به المرأة الحربية قصداً إلا وقتل الذمية به أولى.

الوجه الثالث: أن هؤلاء النسوة لم يقاتلن عام الفتح، بل كن متذللات مستسلمات، والهجاء إن كان من جنس القتال فقد كان موجوداً قبل ذلك، والمرأة الحربية لا يجوز قتلها في غزوة هي فيها مستسلمة لكونها قد قاتلت قبل ذلك، فعلم أن السب بنفسه هو المُبيح لدمائهن، لا كونهن قاتلن.

الوجه الرابع: أن النبي ﷺ آمن جميع أهل مكة إلا أن يقاتلوا، مع كونهم قد حاربوه وقتلوا أصحابه ونقضوا العهد الذى بينهم وبينه، ثم إنه أهدر دماء هؤلاء النسوة فيمن استثناه وإن لم يقاتلن لكونهن كن يؤذينه، فثبت أن جرم المُوذى لرسول الله ﷺ بالسب ونحوه أغلظُ من جرم القتال وغيره، وأنه يقتل في الحال التى نهى فيها عن قتال من قتل وقاتل.

الوجه الخامس: أن القَيْنَتَين كانتا أمَتَيـن مأمورتين بالهجاء، وقتل الأمة أبعد من قتل الحرة، فإن النبي ﷺ نهى عن قتل العسيف[1]، وكونها مأمورةً بالهجاء أخفُّ لجرمها حيث لم تقصده ابتداء، ثم مع هذا أمر بقتلهما، فعلم أن السب أغلظ المُوجبات للقتل.

الوجه السادس: أن هؤلاء النسوة إما أن يكن قُتلن بالهجاء لأنهن فعلنه مع العهد الذى كان بين النبي ﷺ وبين أهل مكة، فيكون من جنس هجاء الذمي، أو قتلن لمجرد الهجاء مع عدم العهد، فإن كان الأول فهو المطلوب، وإن كان الثاني فإذا جاز أن تقتل السابَّة التى لا عهد بيننا وبينها يمنعها، فقتلُ الممنوعة بالعهد أولى، لأن مجرد كفرِ المرأة وكونها من أهل الحرب لا يبيح دمها بالاتفاق على ما تقدم، لا سيما والسبُّ لم يكن بمنزلة القتال على ما تقدم.

فإن قيل: ما وَجْهُ الترديد، وأهل مكة قد نقضوا العهد وصاروا كلهم محاربين؟

قيل: لأن النبي ﷺ لم يستبح أخذ الأموال وسبى الذرية والنساء بذلك النقض العام: إما لأنه عفَا عن ذلك كما عفَا عن قتل من لم يقاتل، أو لأن

---

(١) سبق تخريجه ص٩٥ .

النقض الذى وجد من بعض الرجال بمعاونة بنى بكر ومن بعضهم بإقرارهم على ذلك لم يسرِ حكمه إلى الذرية.

ومما يوضح ذلك أن النبيﷺ آمن الناس إلا بنى بكر من خزاعة وإلا النفر المسَّمينَ إما عشرة أو أقل من عشرة أو أكثر، لأن بنى بكر هم الذين باشروا نقض العهد وقتلوا خُزاعة، فعلم أنه فرَّقَ بين من نقض العهد، فبكل حال لم يقتل هؤلاء النسوة للحرب العام والنقض العام، بل لخصوص جُرمهن من السبّ الناقض لعهد فاعله، سواء ضم إليه كونه من ذى عهد أو لم يضم.

واعلم أن ما تقدَّم من قتل النسوة اللاتى سببن رسول اللهﷺ مثل اليهود وأم الولد وعصماء، لو لم يثبت أنهن كنَّ معاهدات لكان الاستدلال به جائزاً، فإن كلَّ ما جاز أن تقتل به المرأة التى ليست مسلمة ولا معاهدة من فعلها وقولها فأن تقتل به المرأة المعاهدة أولى وأحرى، فإن موجبات القتل فى حق الذمية أوسعُ من موجباته فى حق التى ليست ذمية.

ومما يدل على مثل هذه الدلالة ما روى أن امرأة كانت تسبُّ النبيﷺ فقال: «من يكْفِينى عَدُوِّي؟»[1] فخرج إليها خالد بن الوليد فقتلها.

الدليل الحادي عشر

الحديث الحادى عشر: ما استدل به بعضهم من قصة ابن خطل، وفى الصحيحين من حديث الزهرى عن أنس أن النبيﷺ دخل مكة عام الفتح، وعلى رأسه المغفرُ، فلما نزعه جاء رجل فقال: ابن خطَل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه»[2]

قصة قتل ابن خطل

وهذا مما استفاض نقله بين أهل العلم واتفقوا عليه: أن رسول اللهﷺ أهدرَ دَمَ ابن خَطَل يوم الفتح فيمن أهدرَهُ، وأنه قُتِلَ.

وقد تقدم عن ابن المسيب أن أبا برزَةَ أتاه وهو متعلق بأستار الكعبة فَبَقَرَ بطنه[3].

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف»(٩٧٠٥).

(٢) رواه البخاري (١٨٤٦، ٣٠٤٤، ٤٢٨٦، ٥٨٠٨) ومسلم(١٣٥٧) وأبو داود(٢٦٨٥) والترمذي(١٦٩٣) والنسائي(٢٠٠٥) وابن ماجه(٢٨٠٥) وأحمد(٣/ ١٠٩، ١٦٤، ١٨٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه ص١٠٣ .

وكذلك روى الواقدى عن أبى برزة قال: فيَّ نزلت هذه الآية: ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ (١) وأنت حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[البلد: ١-٢] أخرجت عبد الله بن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة فضربتُ عنقه بين الركن والمقام[١].

وذكر الواقدى أن ابن خطل أقبل من أعلى مكة مدَّججاً فى الحديد، ثم خرج حتى انتهى إلى الخندَمَة، فرأى خيل المسلمين ورأى القتال، ودخله رعُب حتى ما يستمسك من الرِّعدَة، حتى انتهى إلى الكعبة، فنزل عن فرسه وطرح سلاحه فأتى البيت فدخل بين أستاره.

وقد تقدم عن أهل المغازى أن جُرمه أن رسول الله ﷺ استعمله على الصدقة، وأصحبه رجلاً يخدُمه، فغضب على رفيقه لكونه لم يصنع له طعاماً أمره بصنعته، فقتله، ثم خاف أن يقتل فارتد واستاق إبل الصدقة، وأنه كان يقول الشعر يهجو به رسول الله ﷺ ويأمر جاريتيه أن تغنيا به فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم: قتل النفس، والردة، والهجاء.

فمن احتج بقصته يقول: لم يقتلْ لقتل النفس، لأن أكثر ما يجب على من قتل ثم ارتد أن يقتل قوداً، والمقتول من خُزاعة له أولياء، فكان حكمه لو قتل قوداً أن يُسلم إلى أولياء المقتول، فإما أن يقتلوا أو يعفوا أو يأخذوا الدية، ولم يقتل لمجرد الردة، لأن المرتد يستتاب، وإذا استنظر أُنْظِرَ، وهذا ابن خطل قد فرَّ إلى البيت، عائذاً به، طالباً للأمان، تاركاً للقتال، مُلقياً للسلاح، حتى نظر فى أمره، وقد أمر النبى ﷺ بعد علمه بذلك كله أن يُقتل، وليس هذا سنة من يقتل من مجرد الردة، فثبت أن هذا التغليظ فى قتله إنما كان لأجل السبِّ والهجاء، وأن الساب وإن ارتد فليس بمنزلة المرتد المحض يقتل قبل الاستتابة، ولا يؤخر قتله، وذلك دليلٌ على جواز قتله بعد التوبة.

وقد استدلَّ بقصة ابن خطل طائفةٌ من الفقهاء على أن من سبَّ النبيَّ ﷺ من المسلمين يقتل وإن أسلم حداً.

---

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور لابن مردويه ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» في كتاب المغازي(١٧).

ما يفاد من قصة ابن خطل

واعترض عليهم بأن ابن خطل كان حربياً فقتل لذلك، وصوابهٌ أنه كان مرتداً بلا خلاف بين أهل العلم بالسير، وحتم قتله بدون استتابة مع كونه مستسلماً منقاداً قد ألقى السَّلم كالأسير، فعلم أن من ارتد وسبَّ يقتل بلا استتابه، بخلاف من ارتد فقط.

يؤيده أن النبي ﷺ آمنَ عامَ الفتح جميع المحاربين إلا ذوى جرائم مخصوصة، وكان ممن أهدر دمه دون غيره، فعلم أنه لم يقتل لمجرد الكفر والحراب.

الدليل الثاني عشر

جماعة أمر النبي بقتلهم

السنة الثانية عشرة: أن النبي ﷺ أمر بقتل جماعة لأجل سبّه، وقتل جماعة لأجل ذلك، مع كفه وإمساكه عمن هو بمنزلتهم فى كونه كافراً حربياً، فمن ذلك ما قدمناه[1] عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر يوم الفتح بقتل ابن الزِّبَعرَى، وسعيدُ بن المسيب هو الغاية فى جودة المراسيل، ولا يضره أن لا يذكره بعضُ أهل المغازي، فإنهم مختلفون فى عدد من استثنى من الأمان، وكلٌّ أخبر بما علم، ومن أثبت الشئ وذكره حجةٌ على من لم يثبته.

وقد ذكر ابن إسحاق قال: فلما قدم رسول الله ﷺ إلى المدينة مُنصرفاً عن الطائف كتب بجير بن زهير بن أبى سلمى إلى أخيه كعب بن زهير يخبره أن رسول الله ﷺ قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه، وأن من بقى من شعراء قريش عبد الله بن الزبعرى وهبيرة بن أبى وهب قد هربوا فى كل وجه، ففى هذا بيان أن النبي ﷺ أمر بقتل كل من كان يهجوه ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزبعرى وغيره.

ومما لا خفاء فيه أن ابن الزبعرى إنما ذنبُهُ أنه كان شديد العداوة لرسول الله ﷺ بلسانه، فإنه كان من أشعر الناس، وكان يُهاجى شعراء الإسلام مثل حسان وكعب بن مالك، وما سوى ذلك من الذنوب قد شركه فيه وأربى عليه عددٌ كثير من قريش.

ثم إن ابن الزبَعرى فرَّ إلى نجرَان، ثم قدم على النبي ﷺ مسلماً، وله أشعار حسنة فى التوبة والاعتذار، فأهدر دمه للسب، مع أمانه لجميع أهل مكة إلا من كان له جُرمٌ مثل جرمه ونحو ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه ص٩٥ .

قصة أبي سفيان بن الحارث

ومن ذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، قصته في هجائه النبي ﷺ وفي إعراض النبي ﷺ عنه لمّا جاءه مسلماً مشهورة مستفيضة.

وقد ذكر الواقديُّ قال: حدثني سعيدُ بن مسلم بن قماذين[1] عن عبد الرحمن بن سابط[2] وغيره، قال: كان أبو سفيان بن الحارث أخا رسول الله ﷺ من الرَّضَاعة، أرضعته حليمة أياماً، وكان يألف رسول الله ﷺ وكان له ترْباً، فلام بُعثَ رسول الله ﷺ عاداه عداوة لم يُعادها أحداً قط، ولم يكن دخل الشعب، وهجا رسول الله ﷺ، وهجا أصحابه، وذكر الحديث، إلى أن قال: ثم أن الله ألقى في قلبه الإسلام، قال أبو سفيان: فقلت: من أصحبُ؟ ومع من أكون؟ قد ضرب الإسلام بجرانه، فجئت زوجتي وولدي فقلتُ: تهيؤوا للخروج فقد أقبل قدومُ محمد، قالوا: قد آن لك أن تنصُر محمداً، إن العرب والعجم قد تبعت محمداً، وأنت تُوضع في عداوته، وكنت أولى الناس بُنصرته، فقلت لغلامي مذكور، عجل بأبعرتي وفرسي، قال: ثم سرنا حتى نزلنا بالأبواء، وقد نزلت مقدمته الأبواء، فتنكرت وخفت أن أقتل، وكان قد أهدر دمي، فخرجت وأخذ ابني جعفر على قدمي نحواً من ميل في الغداة التي صبَّح رسول الله ﷺ الأبواء، فأقبل الناسُ رسلاً رسلاً -أي قطيعاً قطيعاً- فتنحيتُ فرقاً من أصحابه، فلما طلع في موكبه تصديت له تلقاء وجهه، فلما ملأ عينيه مني أعرضَ عني بوجهه إلي الناحية الأخري، فتحولت إلي ناحية وجهه الأخري، فأعرض عني مراراً، فأخذني ما قرب وما بعد، وقلت: أنا مقتول قبل أن أصل إليه، وأتذكر بره ورحمه وقرابتي فيمسك ذلك مني، وقد كنت لا أشك أن رسول الله ﷺ وأصحابه سيفرحون بإسلامي فرحاً شديداً لقرابتي برسول الله ﷺ فلما رأى المسلمون إعراض رسول الله ﷺ عني أعرضوا عني جميعاً، فلقيني ابن أبي قُحافةَ مُعرضاً عني، ونظرت إلى عمر يُغري بي رجلاً من الأنصار فألزَّ بي رجل يقول: يا عدوَّ الله أنت الذي كُنتَ تؤذي رسول الله ﷺ، وتؤذي أصحابه؟ قد بلغت مشارق الأرض ومغاربها في عداوته، فرددت بعض الرد عن نفسي، فاستطال عليَّ ورفعَ صوته حتى جعلني في مثل الحرجة من الناس يُسروُّنَ بما يفعل بي، قال: فدخلت على عمي العباس فقلت: يا عباس، قد كنت أرجو أن سيَفرحُ رسول الله ﷺ بإسلامي لقرابتي وشرفي، وقد كان منه ما رأيت، فكلِّمه ليرضي، قال: لا والله لا أكلمه كلمةً فيك أبداً بعد الذي رأيت منه ما رأيت إلا أن أرى وجهاً، إني

(١) هو سعيد بن مسلم بن قماذين اليماني (قليل الحديث).
(٢) هو عبد الرحمن بن سابط ويقال ابن عبد الله بن سابط وهو الصحيح ثقة كثير الإرسال مات سنة(١١٨).

أُجلُّ رسول الله ﷺ وأهابه، فقلت: يا عم إلى من تكلني؟ قال: هو ذاك، فلقيت علياً فكلمته، فقال لى مثل ذلك، وذكر الحديث، إلى أن قال: فخرجت فجلست على منزل رسول الله ﷺ حتى راح إلى الجحفة، وهو لا يكلمنى ولا أحد من المسلمين، وجعلت لا ينزل منزلاً إلا أنا على بابه، ومعى ابنى جعفر قائم، فلا يرانى إلا أعرض عنى على هذه الحال، حتى شهدت معه فتح مكة وأنا فى خيله التى تلازمه حتى هبط من أذاخر حتى نزل الأبطح، فنظر إلىَّ نظرا هو ألينُ من ذلك النظر قد رجوتُ أن يتبسم، ودخل عليه نساء بنى عبد المطلب، ودخَلَتْ معهنَّ زوجتي، فرققته عليَّ، وخرج إلى المسجد وأنا بين يديه لا أفارقه على حال، حتى خرج إلى هوازن فخرجت معه، وذكر قصته بهوازن، وهى مشهورة[1].

قال **الواقدي**: وقد سمعت فى إسلام أبى سفُيان بن الحارث بوجه آخرَ، قال: لقيت رسول الله ﷺ بنيق العُقاب، وذكر الحديث نحواً مما ذكره ابن إسحاق.

قال ابن **إسحاق**: وكان أبو سفيان بن الحارث، وعبد الله بن أبى أمية بن المُغيرة قد لقيا رسول الله ﷺ بنيق العُقاب فيما بين مكة والمدينة، فالتمسا الدخول عليه، فكلمته أم سلمة فيهما، فقالت: يا رسول الله ابن عمك وابن عمتك وصهرك، فقال: «لا حاجة لى بهما، أما ابن عمى فهتك عرضي، وأما ابن عمتى وصهرى فهو الذى قال لى بمكة ما قال».

فلما خرج الخبرُ إليهما بذلك -ومع أبى سفيان بن الحارث ابنٌ له -فقال: والله ليأذنن لى رسولُ الله ﷺ أو لآخذنَّ بيد ابنى هذا ثم لنذهبن فى الأرض حتى نموت عطشاً أو جوعاً، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ رقَّ لهما، فدخلا عليه، فأنشده أبو سفيان قوله فى إسلامه واعتذاره مما كان مضى منه، فقال:

لعمرك إنىّ يَوْمَ أحْمِلُ رَايَةً ... لتَغْلبَ خيْلُ اللاَّت خيْلَ محمدِ

لكَالمُدْلجِ الحيرَان أظْلَمَ ليْلُهُ ... فهذَا أوانى حينَ أهدَى وأهتَدى

هَدَانِيَ هَادٍ غيرُ نفسى، ودلَّنى ... على اللهِ من طرَّدْتُ كلَّ مُطَرَّدِ

وذكر باقى الأبيات:

---

(١) ينظر المغازي للواقدي (٢/ ٨٠٩).

وفى رواية الواقدى قال: فطلبا الدخول على رسول الله ﷺ، فأبى أن يُدخلهما عليه، فكلمته أمُّ سلمة زوجته، فقالت: يا رسول الله صهرك وابن عمتك وابن عمك وأخُوك من الرضاعة، وقد جاء الله بهما مسلمين، لا يكونا أشقى الناس بك، فقال رسول الله ﷺ: «لا حاَجَةَ لى بهما، أما أخوك فالقائل لى بمكة ما قال: لن يؤمن لى حتى أرْقى فى السماء» فقالت: يا رسول الله إنما هو من قومك، وكلُّ قريش قد تكلم، ونزل القرآن فيه بعينه، وقد عفوتَ عمن هو أعظم جُرماً منه، ابن عمك، قرابتك به قريبة، وأنت أحقُّ الناس عفا عن جرمه، فقال رسول الله ﷺ: «هو الذى هتك عرضي، فلا حاجةَ لى بهما» فلما خرج إليهما الخبرُ قال أبو سفيان بن الحارث ومعه ابنه: ليقبلنَّ منى أو لآخذنَّ بيد ابنى فلأذهبنَّ فى الأرض حتى أهلك عطشاً وجوعاً، وأنت أحلم الناس وأكرم الناس، مع رحمى بك، فبلغ رسول الله ﷺ مقالته، فرق له، وقال عبد الله ابن أبى أمية: إنما جئت لأصدقك، ولى من القرابة مثلُ ما لى من الصهر بك، وجعلت أم سلمة تكلَّمه فيهما، فرقَّ رسولُ الله ﷺ لهما، فأذن لهما، ودخلا فأسلما، وكان جميعاً حسنى الإسلام.

قتل عبد الله بن أمية بالطائف، ومات أبو سفيان بن الحارث بالمدينة فى خلافه عمر رضي الله عنه، لم يغمص عليه فى شئ، ولقد كان رسول الله ﷺ أهدر دمه قبل أن يلقاه.

وجه الدلالة قصة أبي سفيان

فوجهُ الدلالة: أنه أهدرَ دم أبى سفيان بن الحارث دون غيره من صناديد المشركين الذين كانوا أشدَّ تأثيراً فى الجهاد باليد والمال وهو قادم إلى مكة لا يريد أن يسفك دماء أهلها، بل يستعطفهم على الإسلام، ولم يكن لذلك سببٌ يختص بأبى سفيان إلا الهجاء، ثم جاء مسلماً وهو يُعرض عنه هذا الإعراض، وكان من شأنه أن يتألف الأباعدَ على الإسلام، فكيف بعشيرته الأقربين؟ كل ذلك بسبب هتكه عرضه كما هو مُفسر فى الحديث.

قصة الحويرث بن نقيد

ومن ذلك أنه أمر يوم الفتح بقتل الُحويرث بن نقيد، وهو معروف عند أهل السير، قال موسى بن عقبة فى مغازيه عن الزهرى -وهى من أصح المغازي، كان مالك يقول: من أحب أن يكتب المغازى فعليه بمغازى الرجل الصالح موسى بن

عقبة- قال: وأمرهم رسول الله ﷺ أني يكفوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا من قاتلهم، وأمرهم بقتل أربعة نفر: منهم الحويرث ابن نقيد[١].

وقال سعيد بن يحيى الأموى فى مغازيه: حدثنى أبي، قال: وقال ابن إسحاق: وكان رسول الله ﷺ عهد إلى المسلمين فى قتل نفرٍ ونسوة، وقال: إن وجدتموهم تحت أستار الكعبة فاقتلوهم، وسماهم بأسمائهم ستة، وهم: عبد الله ابن سعد بن أبى سرح، وعبد الله بن خطل، والحويرث بن نقيد، ومُقيس بن صبابة، ورجل من بنى تيم بن غالب.

قال ابن إسحاق: وحدثنى أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر أنهم كانوا ستة، فكتم اسم رجلين وأخبرنى بأربعة، وزعم أن عكرمةَ بن أبى جهل أحدهم.

قال: وأما الحويرث بن نقيد فقتله على بن أبى طالب، وكذلك ذكر ابن إسحاق فى رواية ابن بكير وغيره عنه من النفر الذين استثناهم النبي ﷺ وقال: «اقتُلوهم وإن وجدتموهُم تحت أستار الكعبة»: الحويرث بن نقيد، وكان ممن يؤذى رسول الله ﷺ.

وقال الواقدى عن أشياخه: إن النبي ﷺ نَهَى عن القتال وأمر بقتل ستة نفر وأربع نسوة: عكرمة بن أبى جهل، وهَبَّار بن الأسود، وابن أبى سرح، ومقيس بن صبابة، والحويرث بن نقيد، وابن خَطَل.

قال: وأما الحُويرث بن نقيد فإنه كان يؤذى النبي ﷺ، فأهدر دَمَه، فبينا هو فى منزله يوم الفتح قد أغلق عليه، وأقبل علي رضي الله عنه يسأل عنه، فقيل: هو فى البادية، فأخبر الحويرث أنهُ يطلب، وتنحي على عن بابه، فخرج الحويرث يريد أن يهرب من بيتٍ إلى بيتٍ آخر، فتلقاه عليٌ فضرب عنقه.

ومثل هذا مما يشتهر عند هؤلاء مثل الزهرى وابن عقبة وابن إسحاق والواقدى والأموى وغيرهم، أكثر ما فيه أنه مرُسل، والمرسل إذا رُوى من جهاتٍ مختلفة لا سيما ممن له عناية بهذا الأمر ويتبع له كان كالمُسند، بل بعض ما يشتهر عند أهل المغازى ويستفيض أقوى مما يروى بالإسناد الواحد، ولا يوهنه أنه لم يذكر فى الحديث المأثور عن سعد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأن المثبت مُقدم

(١) ينظر. المغازي للواقدي (٢/ ٨٢٥) الطبقات الكبرى لابن سعد(٢/ ١٣٦) تاريخ الطبري(٣/ ٥٨).

على النافي، ومن أخبر أنه أمر بقتله فمعه زيادةُ علم، ولعل النبي ﷺ لم يأمر بقتله ثم أمر بقتله، وذلك أنه يمكن أن النبي ﷺ نهى أصحابه أن يقاتلوا إلا من قاتلهم إلا النفر الأربعة، ثم أمرهم أن يقاتلوا هذا وغيره، ومجرد نهيه عن القتال لا يوجب عصمة المكفوف عنهم، لكنه بعد ذلك آمنهم الأمان العاصم للدم، وهذا الرجل قد أمر النبي ﷺ بقتله لمجرد أذاه له مع أنه قد آمن أهلَ البلد الذين قاتلوه وأصحابه وفعلوا بهم الأفاعيل.

قصة قتل النضر بن الحارث

ومن ذلك أنه ﷺ لما قفل من بدرٍ راجعاً إلى المدينة قتل النضرَ بن الحارث وعُقبة بن أبي مُعيط، ولم يقتل من أسارى بدر غيرهما، وقصتهما معروفة.

قال ابن إسحاق: وكان في الأسارى عُقبة بن أبي مُعيط والنضر بن الحارث فلما كان رسول الله ﷺ بالصفَّراء قتلَ النضر بن الحارث، قتله علي بن أبي طالب كما أخبرت، ثم مضى رسول الله ﷺ، فلما كان بعرق الظبية قتل عقبة ابن أبي مُعيط، قتله عاصمُ بن ثابت.

وقال موسى بن عقبة عن الزهري: ولم يقتل من الأسارى صبراً غير عقبة بن أبي مُعيط، قتله عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، ولما أبصره عُقبة مقبلاً إليه استغاث بقُريش، فقال: يا معشر قريش علام أقتلُ من بين من هاهنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «على عداوَتكَ لله ورسوله» وكذلك ذكر محمد بن عائذ في مغازيه.

وهذا والله أعلم لأن النضر قتل بالصفراء عند بدر، فلم يعد من الأسرى عند هذا القائل، لقتله قريباً من مصارع قريش، وإلاَّ فلا خلاف علمناه أن النضر وعُقبة قُتلاَ بعد الأسر.

وقد روى البزار عن ابن عباس أن عقبة بن أبي مُعيط نادي: يا معشر قريش مالي أقتل من بينكم صبراً؟ فقال له النبي ﷺ: «بكفرك وافترائك على رسول الله»[1].

وقال الواقدي: كان النضر بن الحارث أسرُه المقداد بن الأسود، فلما خرج رسول الله ﷺ من بدر فكان بالأُثيل عُرض عليه الأسرى، فنظر إلى النضر بن الحارث فأبده

(١) قال الهيثمي في المجمع (٦/٨٩) رواه البزار وفيه يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف ووثقه ابن حبان.

النظر، فقال لرجل إلى جنبه: محمدٌ والله قاتلي، لقد نظر إليَّ بعينين فيهما آثار الموت، فقال الذى إلى جنبه «والله ما هذا منك إلا رعب» فقال النضر لمصعب بن عمير: يا مصعب أنت أقربُ من هاهنا بى رحماً، كلم صاحبك أن يجعلنى كرجلٍ من أصحابي، هو والله قاتلى إن لم تفعل، قال مصعب: إنك كنت تقول فى كتاب الله كذا وكذا، وكنت تقول فى نبيه كذا وكذا، قال: يا مصعب يجعلنى كأحد أصحابي: إن قُتلوا قتلت، وإن من عليهم من عليَّ، قال مصعب: إنك كنت تعذُب أصحابه، وذكر الحديث، إلى أن قال: فقتله على بن أبى طالب صَبَراً بالسيف.

قال الواقدي: وأقبل رسولُ الله ﷺ بالأسرى حتى إذا كانوا بعرق الظبية أمر عاصم بن ثابت بن أبى الأقلح أن يضرب عُنق عقبة ابن أبى مُعيط، فجعل عقبة يقول: يا ويلى عَلاَمَ أقتلُ يا قُريشُ من بين من هاهنا؟ قال رسول الله ﷺ: «لعداوتكَ لله ورسوله» قال: يا محمد مَنُّكَ أفضل، فاجعلنى كرجل من قومي، إن قتلتهم قتلتني، وإن مننت عليهم مننت عليَّ، وإن أخذت منهم الفداء كنت كأحدهم، يا محمد من للصبية؟ قال رسول الله ﷺ: «النارُ، قدمهُ يا عاصم فاضرب عنقه» فقدمه عاصم فضرب عنقه، فقال رسول الله ﷺ: «بئس الرجل كنت -والله- ما علمت كافراً بالله وبكتابه وبرسوله، مؤذياً لنبيه، فأحمد الله الذى هو قتلك وأقر عينى منك»[1].

وجه الدلالة من قصة النضر وعقبة

ففى هذا بيان أن السبب الذى أوجب قتل هذين الرجلين من بين سائر الأسرى أذاهم لله ورسوله بالقول والفعل، فإن الآيات التى نزلت فى النضر معروفة[2]، وأذى ابن أبى مُعيط له مشهور بلسانه ويده حين خنقه -بأبى هو وأمي- بردائه خنقاً شديداً يرى قتله[3]، وحين ألقى السَّلاَ على ظهره وهو ساجد[4]، وغير ذلك.

---

(١) المغازي للواقدي(١/ ١١٣).

(٢) روى ابن جرير الطبري (٢٦٢٧٣)(٢٦٢٧٤) عن ابن عباس قوله: «فأنزل الله تبارك تعالى في النضر ثماني آيات من القرآن قوله: «إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين» وكل ما ذكر فيه الأساطير في القرآن.

(٣) كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو قال: «رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلي النبي ﷺ وهو يصلي فوضع رداءً في عنقه وخنقه به خنقاً شديداً فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه فقال: «أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله» رواه البخاري(٣٦٧٨) وأحمد(٢/ ٢٠٤).

(٤) كما جاء في حديث ابن مسعود قال: «بينما رسول الله ﷺ ساجد وحوله ناس من قريش إذ جاء عقبة ابن أبي معيط بسلا جزور فقذفه على ظهر رسول الله ﷺ فلم يرفع رأسه فجاءت فاطمة فأخذته علي ظهره» رواه البخاري(٢٤٠، ٥٢٠، ٢٩٣٤) ومسلم(١٧٩٤). والسلا. الجلدة التي يكون فيها الولد ويقال لها ذلك من البهائم أما من الآدميات فالمشيمة. قاله الحافظ في الفتح.

ومن ذلك أنه أمر بقتل من كان يهجوه بعد فتح مكة من قريش وسائر العرب، مثل كعب بن زهير وغيره.

قال الأموي: حدثني أبي قال: قال ابن إسحاق، وذكره يونس بن بكير والبكَّائي[1] وغيرهما عن ابن إسحاق قال: فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة منْصرفاً من الطائف كتب بجير بن زُهير بن أبي سلمى إلى أخيه كعب بن زهير يخبره أن رسول الله ﷺ كتب في قتل رجال بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه.

ولفظ يونس والبكائي: أن رسول الله ﷺ قد قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه، وأن من بقى من شُعراء قريش ابن الزِّبَعرى وهُبيرة بن أبي وهب قد هربوا في كل وجه، فإن كانت لك في نفسك حاجةٌ فطر إلى رسول الله ﷺ، فإنه لا يقتل أحداً جاءه تائباً، وإن أنت لم تفعل فانجُ إلى بخاتك من الأرض، وكان كعب قد قال أبياتاً نال فيها من رسول الله ﷺ حتى رويت وعرفت، وكان الذي قال:

ألا أبلغا عنّي بُجيْراً رسالةً ... فهل لك فيما قُلتُ ويَحَكَ هل لكَا

لتخبرني إن كنت لستَ بفاعلٍ ... على أي شئ غير ذلك دلّكَا

على خُلق لم يلق يوماً أباً لهُ ... عليه، ولم تعرف عليه أباً لكَا

فإن أنتَ لم تفعل فلستُ بآسفٍ ... ولا قائل إمّا عثرتَ لَعاً لكَا

سقاك بها المأمونُ كأساً رويةً ... فأنهلكَ المأمونُ منها وَعلّكا

وإنما قال كعب: «المأمون» لقول قريش لرسول الله ﷺ «الأمين» الذي كانت تقوله له.

فلما بلغ كعباً الكتابُ ضاقت به الأرض، وأشفق على نفسه، وأرجف به من كان في حاضره من عدوه، فقالوا: هو مقتول، فلما لم يجد من شئ بدأ قال قصيدة يمدح فيها رسول الله ﷺ، ويذكر فيها خوفه وإرجاف الوشاة به، ثم خرج حتى قدم المدينة، فنزل على رجل كانت بينه وبينه معرفة من جُهينة كما ذكر

---

(١) هو زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البَكّائي أبو محمد الكوفي. صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين مات في سنة(١٨٣).

لي، فغدا به رسول الله ﷺ حين صلى الصبح، فلما صلى مع الناس أشار له إلى رسول الله ﷺ، فقال: هذا هو رسول الله فقم إليه، فذكر لنا أنه قام إلى رسول الله ﷺ فوضع يده في يده، وكان رسولُ الله ﷺ لا يعرفه، فقال: يا رسول الله إن كعب بن زُهير استأمن منك تائباً مُسلماً، فهل أنت قابلٌ منه إن أنا جئتك به؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم» قال: أنا يا رسول الله كعب بن زُهير(١).

قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر أنه وثب عليه رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله دعني وعدُوَّ الله أضربْ عنقه، فقال رسول الله ﷺ: «دعه عنكَ قد جاءَ تائباً نازعاً» قال: فغضب كعبٌ على هذا الحي من الأنصار لما صنع به صاحبُهم، وذلك أنه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين إلا بخير، فقال قصيدته التي قال حين قدم على رسول الله ﷺ، ثم أنشد ابن إسحاق قصيدته المشهورة «بانت سعاد» وفيها:

أنبئتُ أنَّ رسولَ اللهِ أوعدَني ... والعفوُ عندَ رسُولِ الله مأمُولُ

مهلاً هداكَ الذي أعطاكَ نافلةَ ... الفرقانِ فيه مواعيظٌ وتفصيلُ

لا تأخذنيَّ بأقوالِ الوُشاةِ ولم ... أُذنبْ، ولوْ كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ

وفي حديث آخر: وذلك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ ندَرَ دمهَ بقول بلغه عنه، فقدمَ على رسول الله ﷺ مُسلماً، ودخل مسجده وأنشد القصيدة، فقد أخبر أن رسول الله ﷺ كتب في قتل رجال بمكة لأجل هجائهم وأذاهم، حتى فرَّ منْ فرَّ منهم إلى بحران، ثم رجع ابنُ الزِّبعرى تائبا مسلماً، وأقام هُبيرة بنجران حتى مات مشركاً، ثم أنه أهدرَ دمَ كعب لما قاله مع أنه ليس من بليغ الهجاء، لكونه طعن في دين الإسلام وعابه، وعاب ما يدعو إليه الرسولُ ﷺ، ثم إنه تاب قبل القُدرة عليه، وجاء مسلماً، وكان حربياً، ومع هذا فهو يلتمس العفو ويقول:

لا تأخُذنِّي بأقوَالِ الوُشاةِ ولم أذْنبْ

---

(١) رواه ابن هشام في السيرة (١١٦/٤) ودلائل النبوة للبيهقي(٢٠٧/٥) كعب بن زهير أبي سلمى المازني شاعر عالي الطبقة من أهل نجد كان ممن اشتهر في الجاهلية ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ وقام يشبب بناء المسلمين فهدر النبي ﷺ دمه فجاء كعب مستأمناً وقد أسلم وأنشد لاميته المشهورة التي مطلعها «بانت سعاد فقلبي اليوم مبتول» فعفا النبي ﷺ عنه وخلع عليه بردته وهو من أعرق الناس في الشعر. أبوه زهير بن أبي سلمة وأخوه بُجير وابنه عقبة وحفيده العوام كلهم شعراء. وقد كثر مخمسو لاميته ومشطروها ومعارضوها وشراحها.

ومن ذلك: ما نقل أنه كـان يتوجه ﷺ إلـى قتل من يهجـوه، ويقول: «من يكفيني عدوِّي؟».

قال الأموى سـعد بن يحيى بن سعيـد فى مغازيه: حدثنا أبى قـال: أخبرنى عبدُ الملك بن جـريح عن عكرمة عن عبد الله بن عبـاس أن رجلاً من المشركين شَتَمَ رسـول الله ﷺ، فقـال رسول الله ﷺ: «من يكفـينى عدُوِّي؟» فـقام الزبير بن العوام فقال: أنا، فبارزه، فـأعطاه رسولُ الله ﷺ سلبه، ولا أحسبه إلا فى خيبرَ حين قتل ياسر، ورواه عبد الرزاق أيضاً[1].

وروى أن رجـلاً كان يسبّ النبي ﷺ فـقال: «مـن يكفينى عـدوي؟» فقـال خالد: أنا، فبعثه النبي ﷺ، فقتله[2].

أصحاب الرسول يقتلون الساب ولو كـان قريباً

ومن ذلك: أن أصحابه كانوا إذا سمعوا من يسبه ويؤذيه ﷺ قتلوه، وإن كان قريباً، فيقرهم على ذلك ويرضاه، وربما سمى من يفعل ذلك ناصراً لله ورسوله.

فروى أبو إسحاق الفزاري[3] فى كتابه المشهور فى السير عن سفيان الثورى عن إسمـاعيل بن سـميع[4] عن مالك بن عـمير[5] قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إنى لقيتُ أبى فى المشركين، فسمعت منه مقـالة قبيحة لك، فما صبرتُ أن طعنته بالرمح فقتلته، فما شقَّ ذلك عليه.

قال: وجاءه آخـر فقال: إنى لقيتُ أبى فى المـشركين فصفحتُ عنـه، فما شقَّ ذلك عليه.

وقد رواه الأموى وغيره من هذه الطريق.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٧٠٤، ٩٤٧٧) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٤٥).
(٢) رواه عبد الرزاق (٩٧٠٥).
(٣) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حفص بن حذيفة الفزاري الإمام أبو إسحاق. ثقة حافظ. له تصانيف. مات سنة(١٨٥) وقيل بعدها. [ينظر في سير أعلام النبلاء(٨/ ٥٣٩)].
(٤) هو إسماعيل بن سميع الحنفي. أبو محمد الكوفي البياع السابري. صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج.
(٥) هو مالك بن عُمير الحنفي. الكوفي مخضرم وأورده يعقوب بن سفيان في الصحابة.

وروى أبو إسحاق الفزارى أيضاً فى كتابه عن الأوزاعى[١] عن حسان بن عطية[٢] قال: بعث رسول الله ﷺ جيشاً فيهم عبدُ الله بن رواحة وجابر، فلما صافُّوا المشركين أقبل رجلٌ منهم يسبُّ رسول الله ﷺ، فقام رجل من المسلمين فقال: أنا فلان بن فلان، وأمى فلانة، فسبنى وسبَّ أمي، وكفَّ عن سبِّ رسول الله ﷺ، فلم يزده ذلك إلا إغراء، فأعاد مثل ذلك، وعاد الرجل مثل ذلك، فقال فى الثالثة: لئن عُدت لأرحلنك بسيفي، فعاد، فحمل عليه الرجل، فولَّى مدبراً، فاتبعه الرجل حتى خرق صف المشركين، فضربه بسيفه، وأحاط به المشركون فقتلوه فقال رسول الله ﷺ: «أعجبتُمْ من رجُلٍ نَصَرَ اللهَ ورسُوله؟» ثم إن الرجل برئ من جراحته، فأسلم، فكان يسمى الرحيل، رواه الأموى فى مغازيه من هذا الوجه.

وقد تقدم حديث عمير بن عدى لما قال -حين بلغه أذى بنت مروان للنبي ﷺ-: اللهم إنَّ عليَّ نذراً لئن رددت رسول الله ﷺ إلى المدينة لأقتلنها، فقتلها بدون إذن النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إذا أحببتم أن تنظروا إلى رجلٍ نصَرَ الله ورسوله بالغيب فانظرُوا إلى عُمير بن عدي»[٣].

وكذلك حديثُ اليهودية[٤] وأمِّ الولد[٥]، فإن النبي ﷺ وقد تقدم أيضاً حديثُ الرجل الذى نَذَرَ أن يقتل ابن أبى سرح لما افتراه على النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ أمسك عن مُبايعته ليقوم إليه ذلك الرجلُ فيقتله ويفى بنذره[٦].

وقد ذكروا أن الجنَّ الذين آمنوا به كانت تقصد من سبَّه من الجن الكفار فتقتله قبل الهجرة وقبل الإذن فى القتال لها وللإنس، فيقرها على ذلك، ويشكر ذلك لها.

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي. أبو عمرو الفقيه ثقة جليل. نزل بيروت في آخر عمره فمات بها مرابطاً روي عن قتادة ونافع والزهري وخلق وعنه مالك وشعبة والثوري وغيرهم. مات سنة(١٥٧). [ينظر سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧)].

(٢) هو حسان بن عطيه المحاربي مولاهم أبو بكر الدمشقي. ثقة فقيه عابد. مات بعد العشرين ومائة.

(٣) سبق تخريجه ص٩٠ .

(٤) حديث اليهودية (سبق تخريجه ص٦١).

(٥) حديث أم الولد. (سبق تخريجه ص٦٧).

(٦) تقدم تخريجه ص١٠٢ .

قال سعد بن يحيى الأموى فى مغازيه: حدثنى محمد بن سعيد[١] -يعنى عمه- قال: قال محمد بن المنكدر[٢]: إنه ذكر له عن ابن عباس أنه قال: هَتَف هاتفٌ من الجن على جبل أبى قُبيس، فقال:

قَبَّح اللهُ رأيكُم آلَ فهْرِ ... ما أدقَّ العقولَ والأحلامَ

حينَ تُغضى لمن يَعيبُ عليها ... دين آبائها الحُماة الكرامِ

حالف الجن جن بُصرى عليكمْ ... ورجال النَّخيلِ والآطامِ

تُوشكُ الخيلُ أن تروها نهاراً ... تقتلُ القومَ فى حرامِ تِهامِ

هل كريمٌ منكمْ لهُ نفسُ حُرّ ... ماجدُ الجدَّين والأعمامِ

ضارباً ضربةً تكُونُ نكالاً ... ورواحاً من كُربةِ واغتنامِ

قال ابن عباس: فأصبح هذا الشعرُ حديثاً لأهل مكة، يتناشدونه بينهم، فقال رسول اللهﷺ: هذا شيطان يكلِّم الناسَ فى الأوثان يقال له مسعر والله مخزيه، فمكثوا ثلاثة أيام فإذا هاتف يهتف على الجبل يقول:

نحنُ قتلنا فى ثَلاثٍ مِسعَرَا ... إذ سفَّه الحقَّ وسنَّ المُنكرا

قنَّعتُهُ سيفاً حُساماً مُبتراً ... بشتمه نبيَّنا المُطهرا

فقال رسول اللهﷺ: هذا عفريت من الجن اسمُه سمحج آمن بى سميته عبد الله أخبرنى أنه فى طلبه منذ ثلاثة أيام، فقال علي: جزاه الله خيراً يا رسول الله.

ممن ذكر أنه قتل لأجل أذى النبىﷺ أبو رافع بن أبى الحقيق اليهودي[٣]، وقصته معروفة مستفيضة عند العلماء، فنذكر منها موضع الدلالة.

عن البراء بن عازب قال: بعث رسولُ اللهﷺ إلى أبى رافع اليهوديِّ رجالاً من الأنصار، وأمرَ عليهم عبد الله بن عتيك، وكان أبو رافع يُؤذى رسول اللهﷺ ويُعينُ عليه، وكان فى حصن له بأرض الحجاز، فلما دنوا منه- وقد غربت الشمس وراح الناس لسرحهم- قال عبد الله لأصحابه: أجلسوا مكانكم فإنى منطلق

---

(١) هو محمد بن سعيد بن أبان. أبو عبد الله القرشي الأموي. مات سنة(١٩٣).
(٢) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي المدني. ثقة فاضل مات سنة(١٣٠) أو بعدها.
(٣) تقدم تخريجه.

ومتلطف للبوَّاب لعلّي أن أدخل، فأقبل حتى دنا من الباب، ثم تقنَّع بثوبه كأنه يقضي حاجته وقد دخل الناس، فهتف به البواب يا عبد الله إن كنت تريد أن تدخل فادخل فإني أريد أن أغلق الباب، قال: فدخلت فكمنتُ، فلما دخل الناسُ أغلق الباب، ثم علق الأغاليق على وتد، قال: فقمت إلى الأقاليد فأخذتها ففتحت الباب، وكان أبو رافع يسمر عنده، وكان في علية له، فلما ذهب عنه أهل سمرة صعدت إليه، فجعلت كلما فتحت باباً أغلقتُ على من داخل قلت: إن القوم إن نذُروا بي لم يخلُصُوا إليَّ حتى أقتله، فانتهيت إليه، فإذا هو في بيت مظلم وسط عياله لا أدرى أين هو من البيت، قلت: أبا رافع، قال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه ضربةً بالسيف وأنا دهش، فما أغنيت شيئاً، وصاح، فخرجت من البيت، فأمكثُ غير بعيد ثم رجعت إليه فقلت: ما هذا الصوت يا أبا رافع؟ فقال: لأمك الويل، إنَّ رجلاً في البيت ضربني قبل بالسيف، قال: فأضربه ضربةً بالسيف أثخنتهُ، ولم أقتله، ثم وضعت ضبيب السيف في بطنه حتى أخذ في ظهره، فعرفت أني قتلته، فجعلت أفتح الأبواب باباً باباً، حتى انتهيت إلى درجة له فوضعت رجلي وأنا أرى أن قد انتهيت إلى الأرض، فوقعت في ليلة مُقمرة فانكسرت ساقي، فعصبتها بعمامة، ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقلت: لا أخرج الليلة حتى أعلم أقتلته، فلما صاح الديكُ قام الناعي على السور. فقال: أنعى أبا رافع تاجر أهل الحجاز، فانطلقت إلى أصحابي فقلت: النجاء، قد قتلَ الله أبا رافع، فانتهيت إلى النبي ﷺ فحدثته، فقال: أبسط رجلك، فبسطت رجلي، فمسحها، فكأنما لم أشتكها قطُّ، رواه البخاري في صحيحه[1].

وقال ابن إسحاق: حدثني الزُّهري عن عبد الله بن كعب بن مالك قال: مما صَنَعَ الله لرسوله ﷺ أن هذين الحيين من الأنصار الأوس والخزرج كانا يتصاولان معه تصاوُل الفحلين، لا يصنع أحدهما شيئاً إلا صنع الآخرى مثله، يقولون: لا يعدون ذلك فضلاً علينا في الإسلام وعند رسول الله ﷺ، فلما قَتَل الأوسُ كعبَ بن الأشرف تذكرت الخزرج رجلاً هو في العداوة لرسول الله ﷺ مثله فتذاكروا ابن أبي الحقيق بخيبر، فاستأذنوا رسول الله ﷺ في قتله، فأذن لهم، وذكر الحديث

---

(١) رواه البخاري (٤٠٣٩-٤٠٤٠) والبيهقي (٩/ ٨٠) وفي الدلائل (٤/ ٣٧).

إلى أن قال: ثم صعدوا إليه فى علية له، فقرعوا عليه الباب، فخرجت إليهم امرأته، فقالت: من أنتم؟ فقالوا: حيٌّ من العرب نريد الميرة ففتحت لهم، فألقت ذاكم الرجل عندكم فى البيت، وذكر تمام الحديث فى قتله[1].

فقد تبين فى حديث البراء وابن كعب إنما تسرى المسلمون لقتله بإذن النبي ﷺ لأذاه النبيَّ ﷺ ومعاداته له. وأنه كان نظير ابن الأشرف، لكن ابن الأشرف كان مُعاهداً فآذى الله ورسوله فندب المسلمين إلى قتله، وهذا لم يكن مُعاهداً.

دلالة هذه الأحاديث

فهذه الأحاديث كلها تدلُّ على أن من كان يسبُّ النبي ﷺ ويؤذيه من الكفار فإنه كان يقصد قتله، ويحض عليه لأجل ذلك، وكذلك أصحابه بأمره يفعلون ذلك، مع كفِّه، عن غيره ممن هو على مثل حاله فى أنه كافر غير مُعاهد، بل مع أمانه لأولائك أو إحسانه إليهم من غير عهد بينه وبينهم، ثم من هؤلاء من قتل، ومنهم من جاء مسلماً تائباً فعصم دمه لثلاثة أسباب:

أسباب عصمة دم بعض الذين أهدرت دماؤهم

أحدها: أنه جاء تائباً قبل القدرة عليه، والمسلم الذى وجب عليه حد لو جاء تائباً قبل القدرة عليه لسقط عنه، فالحربى أولى.

الثاني: أنَّ رسول الله ﷺ كان من خُلقه أن يعفو عنهم.

الإسلام يجب ما قبله

الثالث: أن الحربيَّ إذا أسلم لم يؤخذ بشئ مما عمله فى الجاهلية، لا من حقوق الله ولا من حقوق العباد، من غير خلاف نعلمه، لقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨] ولقوله ﷺ: «الإسلامُ يجب ما قبله»[2] رواه مسلم. ولقوله ﷺ: «من أحسنَ فى الإسلام لم يُواخذ بما عملَ فى الجاهلية» متفق عليه[3].

ولهذا أسلم خلقٌ كثير وقد قتلُوا رجالاً يعرفون، فلم يُطلب أحد منهم بقودٍ ولا دية ولا كفارة.

---

(١)(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه البخاري (٦٩٢١) ومسلم(١٢٠) وابن ماجه(٤٢٤٢) وأحمد(١/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٩، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٦٢) والبيهقي (٩/ ١٢٣) عن عبد الله بن مسعود.

أسلم وحشيٌّ قاتلُ حمزة، وابن العاص قاتلُ ابن قوقل، وعقبةُ بن الحارث قاتلُ خُبيب بن عدي، ومن لا يُحصى ممن ثبت في الصحيح أنه أسلم وقد علم أنه قتل رجلاً بعينه من المسلمين، فلم يُوجب النبيُّ ﷺ على أحد منهم قصاصاً، بل قال ﷺ : «يضحك الله تعالى إلى رجلين يقتلُ أحدهما صاحبهُ، كلاهما يدُخلُ الجنة، يقتل هذا فى سبيل الله فيدخلُ الجنة، ثم يتوبُ الله على القاتلِ فيُسلم ويُقتل فى سبيل الله فيدخل الجنة» متفق عليه[1].

وكذلك أيضاً لم يُضمن النبيُّ ﷺ أحداً منهم مالاً أتلفه للمسلمين، ولا أقام على أحد حدَّ زنا أو سرقة أو شرب أو قذف، سواء كان قد أسلم بعد الأسرِ أو قبل الأسر، وهذا مما لا نعلم بين المسلمين فيه خلافاً، لافى رواية، ولا فى الفتوى به.

بل لو أسلم الحربيُّ وبيده مالُ مسلم قد أخذه من المسلمين بطريق الاغتنام ونحوه -مما لا يملك به مسلم من مسلم لكونه محرَّماً فى دين الإسلام- كان له ملكاً، ولم يرده إلى المسلم الذى كان يملكه عند جماهير العلماء من التابعين ومن بعدهم، وهو معنى ما جاء عن الخلفاء الراشدين، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك ومنصوصُ قول أحمد، وقول الجماهير من أصحابه بناء على أن الإسلام أو العهد قرَّر ما بيده من المال الذى كان يعتقده ملكاً له، لأنه خرج عن مالكه المسلم فى سبيل الله، ووجب أجره على الله، وآخذُهُ هذا صار مستحلاً له وقد غفر الله له بإسلامه ما فعله فى دماء المسلمين وأموالهم، فلم يضمنه بالرد إلى مالكه كما لم يضمن ما أتلفه من النفوس والأموال، ولا يقضى ما تركه من العبادات، لأن كل ذلك كان تابعاً للاعتقاد، فلما رجع عن الاعتقاد غفر له ما تبعه من الذنوب، فصار ما بيده من المال لا تبعة عليه فيه، فلم يؤخذ منه كجميع ما بيده من العقود الفاسدة التى كان يستحلها من رباً وغيره.

ومن العلماء من قال: يردُّه على مالكه المسلم، وهو قولُ الشافعى وأبى الخطاب من الحنبلية، بناء على أن اغتنامهم فعل محرم، فلا يملكون به مال المسلم كالغصب، ولأنه لو أخذه المسلم منهم أخذاً لا يملك به مسلم من مسلم بأن يغنمه

---

(١) رواه البخاري (٢٨٢٦) ومسلم(١٨٩٠) والنسائي(٦/ ٣٩) وابن ماجه(١٩١) والآجري في الشريعة صفحة(٢٧٧) والبيهقي (٩/ ١٦٥) وفي «الأسماء والصفات» (٤٦٧) وابن خزيمة في التوحيد(٢٣٤) عن أبي هريرة.

أو يسرقه فإنه يردُّ إلى مالكه المسلم، لحديث ناقة النبي ﷺ[١] وهو مما اتفق الناسُ فيما نعلمه عليه، ولو كانوا قد ملكوه كملكه الغانم منهم ولم يردَّه.

والأول أصح، لأن المشركين كانوا يغنمون من أموال المسلمين الشئ الكثير من الكُراع والسلاح وغير ذلك، وقد أسلم عامة أولئك المشركين، فلم يسترجع النبيُّ ﷺ من أحدٍ منهم مالاً، مع أن بعض تلك الأموال لابدَّ أن يكون باقياً.

ويكفي في ذلك أن الله سبحانه قال: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا**﴾[الحشر: ٨] وقال تعالى: ﴿**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ**﴾ إلى قوله: ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ**﴾[الحج: ٣٩-٤٠]الآية وقال تعالى: ﴿**وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ**﴾[البقرة: ٢١٧] وقال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ**﴾[الممتحنة: ٩].

فبين الله سبحانه أن المسلمين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق، حتى صاروا فقراء بعد أن كانوا أغنياء.

ثم إن المشركين استولوا على تلك الديار والأموال، وكانت باقية إلى حين الفتح، وقد أسلم من استولى عليها في الجاهلية، ثم لم يردَّ النبيّ ﷺ على أحد منهم أخرج من داره بعد الفتح والإسلام داراً ولا مالاً، بل قيل للنبي ﷺ يوم الفتح: ألا تنزل في دارك؟ فقال: وهل ترك لنا عقيلٌ من دار؟[٢]

وسأله المهاجرون أن يرد عليهم أموالهم التي استولى عليها أهلُ مكة، فأبى ذلك ﷺ، وأقرها بيد من استولى عليها بعد إسلامه.

وذلك أن عقيل بن أبي طالب بعد الهجرة استولى على دار النبي ﷺ ودُور إخوته من الرجال والنساء، مع ما ورثه من أبيه أبي طالب، قال أبو رافع: قيل

(١) رواه مسلم(١٦٤١) وأبو داود(٣٣١٦) والنسائي(٧/ ١٩) وابن ماجه(٢١٢٤) وأحمد(٤/ ٤٣٠، ٤٣٣) والحميدي(٨٢٩) وابن الجارود(٩٣٣) عن عمران بن حصين. ولفظه(لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد).

(٢) رواه البخاري(١٥٨٨، ٣٠٥٨، ٤٢٨٢) ومسلم(١٣٥١) وأبو داود(٢٩١٠) وابن ماجه(٢٧٣٠)(٢٩٤٢) وأحمد(٥/ ٢٠١، ٢٠٢) والحاكم(٢/ ٦٠٢) والبيهقي(٦/ ٣٤، ٢١٨) (٩/ ١٢٢)(٥/ ١٦٠).

للنبي ﷺ : ألا تنزل منزلك من الشعب؟ قال: فَهَل ترك لنا عقيلٌ منزلاً؟ وكان عقيلٌ قد باع منزل رسول الله ﷺ ومنزل إخوته من الرجال والنساء بمكة.

وقد ذكر أهل العلم بالسير -منهم أبو الوليد الأزرقي[1]- أن رباع عبد المطلب بمكة صارت لبنى عبد المطلب، فمنها شعبُ ابن يوسف، وبعض دار ابن يوسف لأبى طالب، والحق الذى بينه وبعض دار ابن يوسف دار المولد مولد النبي ﷺ ، وما حوله لأبى النبي ﷺ عبد الله بن عبد المطلب، ولا ريب أن النبي ﷺ كانت له هذه الدار، ورثها من أبيه، وبها وُلد، وكان له دارٌ ورثها هو وولده من خديجة ﵂!.

قال الأزرقي: فسكت رسول الله ﷺ عن مسكنيه كليهما مسكنه الذى ولد فيه ومسكنه الذى ابتنى فيه بخديجة بنت خويلد وولد فيه ولده جميعاً.

قال: وكان عقيل بن أبى طالب أخذ مسكنه الذى وُلد فيه، وأما بيت خديجة فأخذه معتب بن أبى لهب، وكان أقربَ الناس إليه جواراً، فباعه بعدُ من معاوية، وقد شرح أهل السيرة ما ذكرنا فى دور المهاجرين.

قال الأزرقي: دار جحش بن رئاب الأسدى التى بالمُعَلَّى لم تزل فى يد ولد جحش فلما أذن الله لنبيه ﷺ وأصحابه فى الهجرة إلى المدينة خرج آل جحش جميعاً الرجالُ والنساء إلى المدينة مهاجرين، وتركوا دارهم خاليةً، وهم حلفاء حرب بن أمية، فعمد أبو سفيان إلى دارهم هذه فباعها بأربعمائة دينار من عمرو ابن علقمة العامري، فلما بلغ آل جحش أن أبا سفيان باع دارهم أنشأ أبو أحمد يهجو أبا سفيان ويعيره ببيعها، وذكر أبياتاً.

فلما كان يومُ فتح مكة أتى أبو أحمد بن جحش وقد ذهب بصره إلى رسول الله ﷺ فكلمه فيها، فقال: يا رسول الله إن أبا سفيان عمد إلى دارى فباعها، فدعاه رسول الله ﷺ فسارَّه بشئ، فما سمع أبو أحمد ذكرها بعد ذلك، فقيل لأبى أحمد بعد ذلك: ما قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال: قال لي: «إن صبرتَ كانَ خيراً، وكان لكَ بها دارٌ فى الجنة» قال: قلت: فأنا أصبر، فتركها أبو أحمد.

قال: وكان لعُتبةَ بن غزوان دار تسمى ذات الوجهين، فلما هاجر أخذها يعلى ابن أمية، وكان استوصاه بها حين هاجر، فلما كان عام الفتح وكلم بنو جحش

(١) هو محمد بن عبد الله بن أحمد الغاني. أول من صنف في تاريخ مكة مات سنة(٢٥٠).

رسول الله ﷺ فى دارهم، فكره أن يرجعوا فى شئ من أموالهم، أُخذ منهم فى الله تعالى وهجروه لله، أمسك عُتبة بن غزوان عن كلام رسول الله ﷺ فى داره هذه ذات الوجهين، وسكت المهاجرون فلم يتكلم أحد منهم فى دار هجرها لله ورسوله، وسكت رسول الله ﷺ عن مسكنه الذى وُلد فيه ومسكنه الذى ابتنى فيه بخديجة، وهذه القصة معروفة عند أهل العلم.

قال محمد بن إسحاق: حدثنى عبد الله بن أبى بكر بن حزم والزهريُ بنُ عكاشة بن أبى أحمد قال: أبطأ رسول الله ﷺ يومَ الفتح عليهم فى دورهم، فقالوا لأبى أحمد: يا أبا أحمد إن رسول الله ﷺ يكره لكم أن ترجعوا فى شئ من أموالكم مما أصيب فى الله.

وقال ابن إسحاق أيضاً فى رواية زياد بن عبد الله البَكَّائى عنه: وتلاحق المهاجرون إلى رسول الله ﷺ ،فلم يبق أحد منهم بمكة إلا مفتون أو محبوس، ولم يوعب أهل هجرة من مكة بأهليهم وأموالهم إلى الله وإلى رسوله إلا أهل دور مسُمون: بنو مظعون من بنى جُمح، وبنو جحش بن رئاب حلفاء بنى أمية، وبنو بُكير من بنى سعد بن ليث حلفاء عديٍّ بن كعب، فإن دورهم غلقت بمكة ليس فيها ساكن.

ولما خرج بنو جحش بن رئاب من دارهم عدًا عليها أبو سفيان بن حرب فباعها من عمرو بن علقمة أخى بنى عامر بن لؤي، فلما بلغ بنى جحش ما صنع أبو سفيان بدارهم ذكر ذلك عبد الله بن جحش لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : «ألاَ ترضَى يا عبد الله أن يعطيك الله بها داراً خيراً منها فى الجنة؟» فقال: بلى، فقال: «ذلك لك» فلما افتتح رسول الله ﷺ مكة كلمه أبو أحمد فى دارهم، فأبطأ عليه النبي ﷺ فقال الناس لأبى أحمد: يا أبا أحمد إن النبي ﷺ يكره أن ترجعوا فى شئ من أموالكم أصيب منكم فى الله، فأمسك عن كلام رسول الله ﷺ .

قال الواقدى[1] عن أشياخه قالوا: وقام أبو أحمد بن جحش على باب المسجد على جملٍ له حين فرغ النبي ﷺ من خُطبته - يعنى الخطبة التى خطبها وهو واقف بباب الكعبة حين دخل الكعبة فصلى فيها ثم خرج يوم الفتح- فقال أبو أحمد وهو يصيح: أنشد بالله يا بنى عبد مناف حلفي، أنشد بالله يا بنى عبد مناف داري، قال: فدعا رسولُ الله ﷺ عثمانَ بن عفان فسارَّ عثمان بشئ،

(١) المغازي للواقدي (٢/ ٨٣٩).

فذهب عثمان إلى أبى أحمد فساره، فنزل أبو أحمد عن بعيره وجلس مع القوم، فما سمع أبو أحمد ذكرها حتى لقى الله».

اقرار النبى ديار المهاجرين بيد الذين استولوا عليها

فهذا نص فى أن المهاجرين طلبوا استرجاع ديارهم، فمنعهم النبي ﷺ، وأقرها بيد من استولى عليها ومن اشتراها منه، وجعل ﷺ ما أخذه منهم الكفار بمنزلة ما أصيب من ديارهم وما أنفقوه من أموالهم، وتلك دماء وأموال اشتراها الله وسلمت إليه، ووجب أجرها على الله فلا رجعة فيها، وذلك لأن المشركين يستحلون دماءنا وأموالنا، وأصابوا ذلك كله استحلالاً، وهم آثمون فى هذا الاستحلال، فإذا أسلموا جبَّ الإسلام ذلك الإثم، وصاروا كأنهم ما أصابوا دماً ولا مالاً، فما بأيديهم لا يجوز انتزاعه منهم.

فإن قيل: ففى الصحيحين عن الزهرى عن على بن حسين عن عمرو بن عثمان[1] عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله ألا تنزل فى دارك بمكة؟ قال: «وهلْ ترك لنَا عقيلٌ من رباع أو دور»[2] وكان عقيلٌ ورث أبا طالب وهو وطالبٌ، ولم يرث جعفر ولا على شيئاً، لأنهما كان مسلمين، وكان عقيلٌ وطالب كافرين.

وفى رواية للبخارى أنه قال: يا رسول الله أين تنزل غداً؟ وذلك زمن الفتح فقال: «وهل ترك لنا عقيل من منزل؟» ثم قال: «لا يرث الكافرُ المؤمن ولا المؤمنُ الكافر» قيل للزهري: ومن ورث أبا طالب؟ قال: ورثه عقيل وطالب، وفى رواية معمرٍ عن الزهري: أين منزلك غداً فى حجتك؟ رواه البخاري.

وظاهر هذا أن الدور انتقلت إلى عقيل بطريق الإرث، لا بطريق الاستيلاء، ثم باعها.

قلنا: أما دار النبيِّ ﷺ التى ورثها من أبيه وداره التى هى له ولولده من زوجته المؤمنة خديجة فلا حقَّ لعقيل فيها، فعلم أنه استولى عليها، وأما دور أبى طالب فإن أبا طالب توفى قبل الهجرة بسنتين، والمواريثُ لم تفرض، ولم يكن نزل بعدُ منع المسلم من ميراث الكافر، بل كل من مات بمكة من المشركين أعطى أولاده المسلمون نصيبهم من الإرث كغيرهم، بل كان المشركون ينكحون المسلمات الذى هو أعظم من الإرث، وإنما قطع الله الموالاة بين المسلمين والكافرين بمنع النكاح والإرث وغير ذلك بالمدينة، وشرع الجهاد القاطع للعصمة.

---

(١) هو عمرُ بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عثمان ثقة.
(٢) سبق تخريجه ص١٣٩ .

قال ابن إسحاق: حدثني ابن أبي نجيح قال: لما قدم رسولُ الله ﷺ مكة نظر إلى تلك الرِّباع، فما أدرك منها قد اقتسم على أمر الجاهلية تركه لم يحركه، وما وجده لم يُقسم قَسَمَه على قسمة الإسلام.

وهذا الذي رواه ابن أبي نجيح يوافق الأحاديث المسندة في ذلك، مثل حديث ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ قَسْمٍ قُسِمَ في الجاهلية فهو على ما قُسِم، وكلُّ قَسْمٍ أدركه الإسلام فإنه على ما قَسَمَ الإسلام» رواه أبو داود وابن ماجه[1].

وهذا أيضاً يوافق ما دل عليه كتابُ الله، ولا نعلم فيه خلافاً، فإن الحربيَّ لو عقد عقداً فاسداً من رباً أو بيع خمر أو خنزير أو نحو ذلك ثم أسلم بعد قبض العوض لم يحرم ما بيده، ولم يجب عليه رده، ولو لم يكن قبضه لم يجز له أن يقبض منه إلا ما يجوز للمسلم كما دل عليه قوله تعالى: **﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾**[البقرة: ٢٧٨] فأمرهم بترك ما بقي في ذمم الناس، ولم يأمرهم بردِّ ما قبضوه.

وكذلك وضع النبي ﷺ لما خطب الناس كلَّ دمٍ أصيب في الجاهلية، وكلَّ رباً في الجاهلية، حتى ربا العباس، ولم يأمر برد ما كان قُبِض، فكذلك الميراثُ: إذا مات الميتُ في الجاهلية واقتسموا تركته أمضيت القسمة، فإن أسلموا قبل الاقتسام أو تحاكموا إلينا قبل القسمة قُسم على قسم الإسلام، فلما مات أبو طالب كان الحكم بينهم أن يرثه جميع ولده، فلم يقتسموا رباعه حتى هَاجَرَ جعفر وعلي إلى المدينة، فاستولى عقيلٌ عليها وباعها، فقال ﷺ: «لم يتركْ لنا عَقِيلٌ منزلاً إلا استولى عليه وباعه»[2] وكان معنى هذا الكلام أنه استولى على دور كنا نستحقها إذ ذاك، ولولا ذلك لم تُضف الدورُ إليه وإلى بني عمه إذا لم يكن لهم فيها حق، ثم قال بعد ذلك: «لا يرثُ المؤمنُ الكافرَ، ولا الكافرُ المؤمن» يريد والله أعلم لو أن الرِّباع باقية بيده إلى الآن لم يقسم لكنا نُعطى رباع أبي طالب كلها له دون إخوته، لأنه ميراثٌ لم يقسم فيقسم الآن على قسم الإسلام، ومن قسم الإسلام أن لا يرث المسلمُ الكافر، فكان نزول هذا الحكم بعد موت أبي طالب وقبل قسمة تركته بمنزلة نزوله قبل موته، فبين النبيُّ ﷺ أن علياً وجعفراً ليس لهما المطالبة

---

(١) رواه أبو داود(٢٩١٤) وابن ماجه(٢٤٨٥) والبيهقي(٩/ ١٢٢) وصححه الألباني. (انظر الإرواء١٧١٧، صحيح الجامع٤٥٤٣).

(٢) جزء من حديث أسامة بن زيد سبق تخريجه ص١٣٩ .

بشيء من ميراث أبى طالب لو كان باقياً، فكيف إذا أخذ منهم فى سبيل الله؟ فإذا كان المشركُ الحربى لا يطالبُ بعد إسلامه بما كان أصابه من دماء المسلمين وأموالهم وحقوق الله ولا ينتزع ما بيده من أموالهم التى غنمها منهم لم يؤاخذ أيضاً بما أسلفه من سبٍ وغيره، فهذا وجه العفو عن هؤلاء.

سنة الرسول تحتم قتل الساب

وهذا الذى ذكرناه من سنة رسول الله ﷺ فى تحتم قتل من كان يسبُّه من المشركين مع العفو عمن هو مثلهُ فى الكفر كان مستقراً فى نفوس أصحابه على عهده وبعد عهده، يقصدون قتل السابِّ، ويحرضون عليه، وإن أمسكوا عن غيره، ويجعلون ذلك هو الموجب لقتله، ويبذلون فى ذلك نفوسهم، كما تقدم من حديث الذى قال: سُبنى وسُبَّ أمى وكفَّ عن رسول الله ﷺ، ثم حمل عليه حتى قتل[1]، وحديث الذى قتل أباه لما سمعه يسبُ النبيَّ ﷺ[2]، وحديث الأنصارى الذى نذر أن يقتل العصماء فقتلها[3]، وحديث الذى نذرَ أن يقتل ابن أبى سرح وكفَّ النبي ﷺ عن مبايعته ليوفى بنذره.[4]

وفى الصحيحين عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: إنى لواقفٌ فى الصفَّ يوم بدر، فنظرت عن يمينى وعن شمالي، فإذا أنا بغلامين من الأنصار حديثة أسنانهما، فتمنيت أن أكون بين أضلع منهما، فغمزنى أحدُهما، فقال: أى عمِّ، هل تعرف أبا جهل؟ قلت: نعم، فما حاجتكَ إليه يا ابن أخي؟ قال: أخبرت أنه يسبُّ رسول الله ﷺ، والذى نفسى بيده لئن رأيتُه لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجلُ منا، قال: فتعجبتُ لذلك، قال: وغمزنى الآخرُ فقال لى مثلها، فلم أنشبْ أن نظرتُ إلى أبى جهل يجول فى الناس، فقلت لهما: ألا تريان؟ هذا صاحبكما الذى تسألانى عنه، قال: فابتدراه بسيفيهما، فضرباه حتى قتلاه، ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه، فقال: «أيكما قتله؟» فقال كل واحد منهما: أنا قتلته، فقال: «هل مسحتُما سيفيكما؟» فقالا: لا، فنظر رسولُ الله ﷺ إلى السيفين، فقال: «كلاكما قتله»[5] وقضى رسولُ الله ﷺ بسلبه لُمعاذ بن عمرو بن الجُموح، والرجلان: معاذ بن عمرو بن الجموع، ومُعاذ بن عفْراء.

---

(١) تقدم ص١٣٤ .
(٢) تقدم ص١٣٣ .
(٣) تقدم ص٩٠ .
(٤) تقدم ص١٠٣ .
(٥) رواه البخاري(٣١٤١، ٣٩٦٤، ٣٩٨٨) ومسلم(١٧٥٢) وأحمد(١/ ١٩٢-١٩٣) وصححه ابن حبان(٤٨٤٠-الإحسان) ورواه البيهقي(٦/ ٣٠٥، ٣٠٦).

والقصة مشهورة فى فرح النبي ﷺ بقتله، وسجوده شكراً، وقوله: «هذا فرعَوْنُ هذه الأمة»[1] هذا مع نهيه عن قتل أبى البخترى بن هشام مع كونه كافراً غير ذى عهد، لكفه عنه، وإحسانه بالسعى فى نقض صحيفة الجور، ومع قوله: لو كـاَنَ المطعم بـنُ عـدى حـيـاً، ثم كلمنى فى هؤلاء النتـنى -يعنى الأسـرى- لأطلقتـهم له»[2] يكافئ المطعم بإجـارته له بمكة، والمطعمُ غيـر معاهـد، فعلم أن مؤذى الرسول ﷺ تعين إهلاكه والانتقـام منه، بخلاف الكافِّ عنه، وإن اشتركا فى الكفر، كما كان يكافئ المحسن إليه بإحسانه وإن كان كافراً.

يؤيد ذلك أن أبا لَهَب كان له من القرابة ما له، فلما آذاه وتخلف عن بني هاشم فى نصره نزل القرآن فيه بما نزل من اللعنة والوعيد باسمه، خزياً لم يفعل بغيره من الكافرين، كمـا روى عن ابن عباس أنه قال: ما كان أبو لهب إلا من كـفار قومه، حتى خرج منّا حـين تحالفت قريش علينا، فظاهرهم، فسـبَّه الله، وبنو المطلب مع مُسـاواتهم لعبـد شمس ونوفل فى النسب لما أعـانوه ونصروه وهم كفـار شكر الله ذلك لهم فجعلهم بعد الإسلام مع بنى هاشم فى سهم ذوى القربى، وأبو طالب لما أعانه ونصره وذبَّ عنه خفف عنه العذاب[3]، فهو من أخفِّ أهل الناس عذاباً.

وقد روى[4] أن أبا لهَب يسقى فى نقرة الإبهام لعتقه ثويبة إذ بشرته بولادته.

ومن سنـة الله أن من لـم يمكن المؤمـنون أن يعـذبـوه من الذين يـؤذون الله ورسوله، فإن الله سبحانه ينتقم منه لرسوله ويكفيه إياه، كما قدمنا بعض ذلك فى قصة الكاتب المُفترى، وكما قال سبحانه: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[الحجر: ٩٤-٩٥].

---

(١) رواه بهذا اللفظ أحمد(١/ ٣٠٤، ٤٤٤) والطبراني في «الكبير» (٨٤٧١، ٨٤٧٣، ٨٤٧٤، ٨٤٧٥) وأبو نعيم في «الدلائل» (٣/ ٨٨) عن ابن مسعود. وقال الهيثمي في المجمع (٦/ ٧٩) رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن وهب بن أبي كريمة وهو ثقة.

(٢) رواه البخاري(٣١٣٩) (٤٠٢٤) وأبو داود(٢٦٨٩) وأحمد(٤/ ٨٠) وأبو نعيم في الدلائل(١/ ٣٥٩) عن جبير بن مطعم.

(٣) كما في حديث أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ وذُكر عنده عمه أبو طالب فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه أم دماغه» رواه البخاري (٦٥٦٤) ومسلم(٢١١) والبيهقي في البعث(٤٩٥) والحاكم(٤/ ٥٨١) وفي الباب عند النعمان بن بشير رواه البخاري(٦٥٦١، ٦٥٦٢) ومسلم(٢١٣) والترمذي(٢٦٠٤).

(٤) رواه البخاري عن عروة(٥١٠١) والبيهقي في الدلائل (١/ ١٤٩).

والقصة في إهلاك الله واحداً واحداً من هؤلاء المستهزئين معروفة، قد ذكرها أهل السير والتفسير، وهم على ما قيل نفر من رؤوس قريش: منهم الوليد بن المغيرة، والعاصُ بن وائل، والأسودان بن المطلب وابن عبد يغوث، والحارث بن قيس.

وقد كتب النبيُّ ﷺ إلى كسرى وقيصر، وكلاهما لم يُسلم، لكن قيصر أكرم كتاب النبي ﷺ، وأكرم رسوله، فثبت ملكه، فيقال: إن الملك باقٍ في ذريته إلى اليوم، وكسرى مزّق كتاب رسول الله ﷺ، واستهزأ برسول الله ﷺ، فقتله الله بعد قليل، ومزقَ ملكه كل مُمزق، ولم يبق للأكاسرة مُلك، وهذا والله أعلم تحقيقٌ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[الكوثر: ٣] فكل من شنأه وأبغضه وعاداه فإن الله يقطع دابره، ويمحق عينه وأثره، وقد قيل: إنها نزلت في العاص بن وائل[١]، أو في عقبة بن أبي مُعيط، أو في كعب بن الأشرف[٢]، وقد رأى صنيع الله بهم.

ومن الكلام السائر «لحومُ العُلماء مسمومة» فكيف بلحوم الأنبياء عليهم السلام؟

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة»[٣] فكيف بمن عادى الأنبياء؟ ومن حارب الله تعالى حُرب، وإذا استقصيت قصص الأنبياء المذكورة في القرآن تجد أممهم إنما أهلكوا حين آذوا الأنبياء وقابلوهم بقبيح القول أو العمل، وهكذا بنو إسرائيل إنما ضُربت عليهمُ الذلةُ، وباءوا بغضب من الله، ولم يكن لهم نصيرٌ لقتلهم الأنبياء بغير حق مضموماً إلى كفرهم كما ذكر الله ذلك في كتابه، ولعلك لا تجد أحداً آذى نبياً من الأنبياء ثم لم يتب إلا ولابد أن تصيبه قارعة، وقد ذكرنا ما جَرَّبه المسلمون من تعجيل الانتقام من الكفار إذا تعرضوا لسبِّ رسول الله ﷺ، وبلغنا مثلُ ذلك في وقائع متعددة، وهذا باب واسع لا يُحاط به، ولم نقصد قصده هنا، وإنما قصدنا بيان الحكم الشرعي.

الله تعالى يحمي رسوله ويصرف عنه أذى الناس

وكان سبحانه يحميه ويصرف عنه أذى الناس وشتمهم بكل طريق، حتى في اللفظ، ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا ترونَ كيفَ يصرفُ اللهُ

(١) ممن قال أنها نزلت في العاص بن وائل ابن عباس رواه الطبري(٣٨٢١٤) وسعيد بن جبير رواه الطبري (٣٨٢١٥) (٣٨٢١٦) ومجاهد رواه الطبري(٣٨٢١٧) وقتاده رواه الطبري(٣٨٢١٨،٣٨٢١٩) وممن قال أنها نزلت في عقبة بن أبي معيط شمر بن عطية رواه الطبري (٣٨٢٢١).

(٢) تقدم ص٧٤ .

(٣) رواه البخاري (٦٥٠٢) وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبه الصحاح» (٤٠) وأبو نعيم في الحلية(١/ ٤) والبيهقي في الأسماء والصفات(٤٩١).

عنَّى شتم قُريش ولعنهم، يشتُمونَ مذمماً ويلعنونَ مُذمماً، وأنا محمدٌ»[1] فنزه الله اسمه ونعته عن الأذى، وصرف ذلك إلى من هو مُذمم، وإن كان المؤذى إنما قصد عينه.

فإذا تقرر بما ذكرناه من سنة رسول الله ﷺ وسيرة أصحابه وغير ذلك أن السابَّ للرسول يتعين قتله، فنقول: إنما يكون تعين قتله لكونه كافراً حربياً أو للسب المضموم إلى ذلك، والأول باطل، لأن الأحاديث نصٌ فى أنه لم يقتل لمجرد كونه كافراً حربياً، بل عامتها قد نص فيه على أن مُوجبَ قتله إنما هو السب، فنقول: إذا تعين قتلُ الحربى لأجل أنه سب رسول الله ﷺ فكذلك المسلمُ والذميُّ أولى، لأن الموجب للقتل هو السب، لا مجرد الكفر والمحاربة، كما تبين، فحيثما وُجد هذا الموجب وجب القتل، وذلك لأن الكفر مُبيح للدم، لا موجب لقتل الكافر بكل حال، فإنه يجوز أمانه ومهادنته والمنّ عليه ومُفاداته، لكن إذا صار للكافر عهدٌ عَصَمَ العهدُ دمهُ الذى أباحه الكفر، فهذا هو الفرق بين الحربى والذمي، فأما ما سوى ذلك من موجبات القتل فلم يدخل فى حكم العهد.

وقد ثبت بالسنة أن النبي ﷺ «كان يأمرُ بقتلِ السَّاب لأجل السَّبَّ فقط» لا لمجرد الكفر الذى لا عهد معه، فإذا وجد هذا السبُّ وهو موجب للقتل والعهدُ لم يعصم من موجبه تعين القتل، ولأن أكثر ما فى ذلك أنه كان كافراً حربياً ساباً، والمسلم إذا سب يصير مرتداً ساباً، وقتل المرتد أوجبُ من قتل الكافر الأصلي، والذمى إذا سب فإنه يصير كافراً محارباً ساباً بعد عهد متقدم، وقتلُ مثل هذا أغلظ.

وأيضاً، فإن الذميَّ لم يُعاهد علي إظهار السبِّ بالإجماع، ولهذا إذا أظهره فإنه يعاقب عليه بإجماع المسلمين إما بالقتل أو بالتعزير، وهو لا يعاقبُ علي نعل شئ ما عُوهد عليه وإن كان كفراً غليظاً، ولا يجوز أن يعاقب علي فعل شئ قد عوهد علي فعله، وإذا لم يكن العهد مُسَوِّغاً لفعله -وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر بالقتل لأجله- فيكون قد فعل ما يقتل لأجله وهو غير مُقر عليه بالعهد، ومثل هذا يجب قتله بلا تردد.

وهذا التوجيه يقتضي قتله، سواء قُدِّرَ أنه نَقَضَ العهد أو لم ينقضه، لأن موجبات القتل التي لم نقره علي فعلها يقتل بها، وإن قيل لا ينتقض عهده كالزنا بذمية وكقطع الطريق على ذمي وكقتل ذمي، وكما فعل هذه الأشياء مع المسلمين وقلنا إن عهده لا ينتقض فإنه يقتل.

وأيضاً، فإن المسلم قد امتنع من السبِّ بما أظهره من الإيمان، والذمي قد امتنع منه بما أظهره من الذمة والتزام الصَّغار ولو لم يكن ممتنعاً منه بالصَّغار لما جاز عقوبته بتعزير ولا

(١) رواه البخاري(٣٥٣٣) والنسائي(٦/ ١٥٩) وأحمد(٢/ ٢٤٤، ٣٤٠، ٣٦٩) ولم يروه مسلم خلافاً للمصنف كما في تحفة الأشراف.

غيره إذا فعله، فإذا قُتل لأجل السب الكافرُ الذي يستحله ظاهراً وباطناً ولم يعاهدنا عهداً يقتضي تركه فَلأَنْ يقتل لأجله من التزَم أن لا يظهره وعاهدنا على ذلك أولى وأحْرَى.

وأيضاً، فقد تبين بما ذكرناه من هذه الأحاديث أن السابَّ يجب قتله، فإن النبي ﷺ أمر بقتل السابِّ في مواضع، والأمر يقتضي الوجوب، ولم يبلغه عن أحد السبُّ إلا ندر دمه، وكذلك أصحابه، هذا مع ما قد كان يمكنه من العفو عنه، فحيث لا يمكنه العفو عنه يجب أن يكون قتلُ الساب أوكدَ، والحرصُ عليه أشدَّ، وهذا الفعلُ منه هو نوع من الجهاد والإغلاظ على الكافرين والمنافقين وإظهار دين الله وإعلاء كلمته، ومعلوم أن هذا واجبٌ، فعلم أن قتل السابِّ واجب في الجملة، وحيث جاز العفو له ﷺ فإنما هو فيمن كان مقدوراً عليه من مُظهر الإسلام مطيع له أو ممن جاءه مستسلماً، أما الممتنعون فلم يعف عن أحد منهم، ولا يرد على هذا أن بعض الصحابة آمن إحدى القينتين وبعضهم آمن ابن أبي سرحٍ، لأن هذين كانا مستسلمين مريدين الإسلام والتوبة، ومن كان كذلك فقد كان النبي ﷺ له أن يعفو عنه، فلم يتعين قتله، فإذا ثبت أن السابَّ كان قتله واجباً، والكافر الحربي الذي لم يسبَّ لا يجب قتله بل يجوز قتله، فمعلوم أن الذمة لا تعصم دَمَ من يجب قتله، وإنما تعصم دَمَ من يجوز قتله، ألا ترى أن المرتدَّ لا ذمة له، وأن القاطع والزاني لما وجب قتلهما لم تمنع الذمة قتلهما؟.

وأيضاً، فلا مزيَّة للذمي على الحربي إلا بالعهد، والعهدُ لم يبح له إظهار السب بالإجماع، فيكون الذمي قد شرك الحربيَّ في إظهار السب الموجب للقتل، وما اختص به من العهد لم يبُح له إظهار السب، فيكون قد أتى بما يوجبُ القتلَ وهو لم يُقرْ عليه فيجب قتله بالضرورة.

وأيضاً، فإن النبي ﷺ أمرَ بقتل من كان يسبه، مع أمانه لمن كان يحاربه بنفسه وماله، فعلم أن السب أشدُّ من المحاربة أو مثلها، والذمي إذا حارب قتل، فإذا سبَّ قُتل بطريق الأولى.

وأيضاً، فإن الذمي وإن كان معصوماً بالعهد فهو ممنوع بهذا العهد من إظهار السب، والحربي ليس له عهد يعصمه ولا يمنعه، فيكون الذمي من جهة كونه ممنوعاً أسوأ حالاً من الحربي، وأشدَّ عداوة، وأعظم جرماً، وأولى بالنَّكال والعقوبة التي يعاقبُ بها الحربي على السب، والعهدُ الذي عصمه لم يف بموجبه فلا ينفعه، لأنا إنما نستقيم له ما استقام لنا، وهو لم يستقم بالاتفاق، وكذلك يعاقب والعهد يعصم دمه وبَشَرَه إلا بحق، فلما جازت عقوبته بالاتفاق عُلم أنه قد أتى ما يوجب العقوبة.

وقد ثبت بالسنة أن عقوبة هذا الذنب القتلُ، وسرُّ الاستدلال بهذه الأحاديث أنه لا يقتل الذمي لمجرد كون عهده قد انتقض، فإن مجرَّدَ نقض العهد يجعله ككافر لا عهد له، وقد ثبت بهذه السنن أن النبي ﷺ لم يأمر بقتل السابِّ لمجرد كونه كافراً غير

معاهد، وإنما قتله لأجل السب مع كون السب مستلزماً للكفر والعداوة والمحاربة، وهذا القدر موجب للقتل حيث كان، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى على تعين قتله.

السنة الثالثة عشرة

السنة الثالثة عشرة: ما رويناه[١] من حديث أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى[٢] قال: ثنا يحيى بن عبد الحميد الحمانى[٣] ثنا علي بن مسهر[٤] عن صالح بن حيان[٥] عن ابن بريدة[٦] عن أبيه أن النبي ﷺ -بلغه أنَّ رجلاً قال لقوم: إن النبي ﷺ- «أمرنى أن أحكم فيكم برأيي وفى أموالكم كذا وكذا» وكان خطب امرأة منهم فى الجاهلية فأبوا أن يُزوجوه، ثم ذهب حتى نزل على المرأة، فبعث القومُ إلى رسول الله ﷺ، فقال: «كَذَبَ عَدُوُّ الله» ثم أرسل رجلاً فقال: إن وَجدتَهَ حياً فاقتله، وإن أنت وجدته ميتاً فحرقه بالنار، فانطلق فوجده قد لدغ فمات، فحرقه بالنار، فعند ذلك قال رسول الله ﷺ: «من كذبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدهُ من النَّارِ»[٧].

ورواه أبو أحمد بن عدى[٨] فى كتابه الكامل[٩] قال: ثنا الحسن بن محمد بن

---

(١) رواه ابن الجوزي في الموضوعات(١/ ٥٥) من طريق البغوي.

(٢) هو الحافظ الإمام الحجة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي الأصل البغدادي المولد. روى عن ابن المديني وأحمد وعنه الدارقطني وابن عدي. مات سنة٣١٧ [ينظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٠)].

(٣) هو يحيي بن عبد الحميد بن عبد الله الحماني الحافظ أبو زكرياء الكوفى حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث روى عن عبد الله بن المبارك وأبو عوانة وابن عيينة وعنه أبو حاتم ومطين وابن أبي الدنيا. مات سنة(٢٢٨). [ينظر سير أعلام النبلاء(١٠/ ٥٢٦)].

(٤) هو علي بن مُسْهِر القرشي. أبو الحسن الكوفي الحافظ قاضي الموصل. ثقة له غرائب بعدما أضر. روي عن يحيي بن سعيد الأنصاري والأعمش وعنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وعلي بن حجر مات سنة(١٨٩). [ينظر سير أعلام النبلاء(٨/ ٤٨٤)].

(٥) هو صالح بن حيان القرشي الكوفي ضعيف.

(٦) هو عبد الله بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيها. ثقة مات(١٠٥) وقيل غير ذلك

(٧) قوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» جاء عن عدد كثير من الصحابة حتى بلغ التواتر. فعن أبي هريرة رواه البخاري(١١٠) ومسلم(٣) وابن ماجه (٣٤) وأحمد(٢/ ٤١٠، ٤٦٩، ٥١٩، ٣٢١، ٣٦٥) وعن الزبير بن العوام رواه البخاري(١٠٧) وأبو داود(٣٦٥١) وابن ماجه(٣٦) وأحمد(١/ ١٦٥، ١٦٧) وعن أنس رواه مسلم(٢) وابن ماجه(٣٢) وأحمد(٣/ ١١٣، ٩٨، ١١٦، ١٦٦، ١٧٦، ١٧٢، ٢٠٩، ٢٨٠) والدارمي(١/ ٧٧) وعن المغيرة رواه البخاري(١٢٩١) ومسلم(٤) والبيهقي(٤/ ٧٢) وعن عبد الله بن عمرو رواه البخاري(٣٤٦١) والترمذي(٢٦٧١) وعن ابن مسعود رواه الترمذي(٢٦٦١) وابن ماجه(٣٠) وعن أبي سعيد الخدرى رواه مسلم(٣٠٠٤) وابن ماجه(٣٧) وعن جابر رواه ابن ماجه(٣٣) وأحمد(٣/ ٣٠٣) وعن علي رواه البخاري(١٠٦) ومسلم(١) وعن أبي قتادة رواه ابن ماجه(٣٥) وعن ابن عباس رواه أحمد(١/ ٢٣٣) وعن سلمة بن الأكوع رواه أحمد(٤/ ٤٧). وعن زيد بن أرقم رواه أحمد(٤/ ٣٦٧)

(٨) هو الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني. روي عن النسائي وابن خزيمة وعنه حمزة السهمي وغيره مات سنة(٣٦٥) [ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٤)].

(٩) الكامل في الضعفاء لابن عدي (٤/ ١٣٧١) وروى من طريق ابن عدي ابن الجوزي في الموضوعات(١/ ٥٥).

عنبر[١] ثنا حجاج بن يوسف[٢] الشاعر ثنا زكرياء بن عدى[٣] ثنا على بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان حيٌّ من بنى ليث من المدينة على ميلين، وكان رجل قد خطب منهم فى الجاهلية فلم يزوجوه، فأتاهم وعليه حُلة فقال: إن رسول الله ﷺ كسانى هذه الحلة، وأمرنى أن أحكم فى أموالكم ودمائكم، ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التى كان يحبها، فأرسل القوم إلى رسول الله ﷺ، فقال: «كذَبَ عدوُّ الله» ثم أرسل رجلاً فقال: إن وجدته حياً -وما أراك تجدُه حياً- فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتاً فاحرقه بالنار، قال: فذلك قولُ رسول الله ﷺ: «من كذَبَ علىَّ مُتعمداً فليتبوأ مقعده من النَّار» هذا إسناده صحيح على شرط الصحيح، لا نعلم له علة.

وله شاهد من وجه آخر[٤] رواه المُعافى بن زكريا الجريري، فى كتاب الجليس، قال: ثنا أبو حامد الحضرمى ثنا السرى بن مرثد الخراسانى ثنا أبو جعفر محمد بن على الفزارى ثنا داود بن الزبرقان، قال: أخبرنى عطاء ابن السائب عن عبد الله بن الزبير (أنه) قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويلُ هذا الحديث: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»؟. قال: كان رجل عشق امرأة فأتى أهلها مساء فقال: إن رسول الله ﷺ بعثنى إليكم أن أتضيَّف فى أى بيوتكم شئت، قال: وكان ينتظر بيتوتية المساء، قال: فأتى رجلٌ منهم النبيَّ ﷺ فقال: إن فلاناً يزعم أنك أمرتهُ أن يبيتَ فى أى بيوتنا شاء، فقال: «كَذَبَ، يا فلانُ انطلقْ معهُ، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه وأحرقهُ بالنار، ولا أراك إلا قد كفيتهُ» فلما خرج الرسولُ قال رسول الله ﷺ: «ادعُوهُ» قال: «إنى كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار، فإنه لا يعذِّبُ بالنار إلا ربُّ النار، ولا أراك إلا قد كُفيته»، فجاءت السماء بصيب، فخرج الرجل يتوضأ فلسعته أفعى، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال: «هُو فى النار».

---

(١) هو الحسن بن محمد بن عنبر. أبو علي الوشاء بغدادي معروف. قال ابن عدي حدث بأحاديث أنكرتها عليه ضعفه ابن قانع وقال الدارقطني تكلموا فيه من جهة سماعه.

(٢) هو حجاج بن يوسف أبو أحمد الثقفي البغدادي ابن الشاعر ثقة حافظ. مات سنة(٢٥٩).

(٣) هو زكريا بن عدي بن الصلت التيمي أبو يحيى نزيل بغداد وهو أخو يوسف ثقة جليل يحفظ مات سنة(٢١١).

(٤) رواه ابن الجوزي في الموضوعات ١/٥٦ .

وقد روى أبو بكر بن مَردويه[١] من حديث الوازع عن أبي سلمة عن أسامة قال: قال رسول الله ﷺ: «منْ يقولُ عليَّ ما لم أقلْ فليتبوأْ مقعدهُ من النَّار» وذلك أنه بعث رجلاً فكذب عليه، فوجد ميتاً قد انشقَّ بطنه ولم تقبله الأرض[٢].

وروى أن رجلاً كذبَ عليه، فبعث علياً والزبير إليه ليقتلاه[٣].

وللناس فى هذا الحديث قولان:

القول الأول في جزاء من كذب على الرسول

أحدهما: الأخذ بظاهره فى قتل من تعمَّد الكذب على رسول الله ﷺ، ومن هؤلاء من قال: يكفر بذلك، قاله جماعة منهم أبو محمد الجُويني، حتى قال ابن عقيل عن شيخه أبى الفضل الهمداني: مُبتدعة الإسلام والكذابون والواضعون للحديث أشدُّ من الملحدين، قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهم كأهل بلد سعوا فى فساد أحواله، والملحدون كالمحاصرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن، فهم شر على الإسلام من غير الملابسين له.

ووجه هذا القول أن الكذب عليه كذبٌ على الله، ولهذا قال: «إنَّ كذباً عليَّ ليسَ ككذب على أحدكم»[٤] فإن ما أمر به الرسول فقد أمر الله به يجب اتباعه كوجوب اتباع أمر الله، وما أخبر به وجب تصديقه كما يجب تصديق ما أخبر الله به.

ومن كذَّبه فى خبره أو امتنع من التزام أمره، ومعلوم أن من كذب على الله بأن زعم أنه رسول الله أو نبيه أو أخبر عن الله خبراً كَذَبَ فيه كمسيلمة والعنسيَّ ونحوهما من المتنبئين فإنه كافر، حلالُ الدم، فكذلك من تعمد الكذب على رسوله.

ويبين ذلك أن الكذب بمنزلة التكذيب له، ولهذا جَمَعَ الله بينهما بقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾[العنكبوت: ٦٨] بل ربما كان الكاذبُ عليه أعظم إثماً من المكذِّب له، ولهذا بدأ الله به، كما أن

---

(١) هو الحافظ أحمد بن موسى بن مردويه بن فُوْرَك الأصبهاني. صاحب «التفسير الكبير» مات في رمضان سنة(٤١٠).

(٢) رواه ابن الجوزى في الموضوعات(١/ ٨٣).

(٣) (ضعيف) رواه عبد الرزاق(٢٠٤٩٥) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٨٤) من طريقين أحدهما مرسل. ورواه الطبراني في الأوسط(٢٠٩١) عن عبد الله بن عمرو نحو هذه القصة وفيه أن الذي بعثهما رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وقال الهيثمي في المجمع فيه عطاء بن السائب وقد اختلط.

(٤) رواه البخاري(١٢٩١) ومسلم(٤) وأحمد(٤/ ٢٤٥) عن المغيرة بن شعبة.

الصادق عليه أعظم درجة من المصدِّق بخبره، فإذا كان الكاذب مثل المكذب أو أعظم، والكاذب على الله كالمكذب له، فالكاذب على الرسول كالمكذب له.

يوضح ذلك أن تكذيبه نوع من الكذب، فإن مضمون تكذيبه الإخبارُ عن خبره أنه ليس بصدق، وذلك إبطال لدين الله، ولا فرق بين تكذيبه في خبر واحد أو في جميع الأخبار، وإنما صار كافراً لما يتضمنه من إبطال رسالة الله ودينه، والكاذب عليه يُدخلُ في دينه ما ليس منه عمداً، ويزعم أنه يجب على الأمة التصديق بهذا الخبر وامتثال هذا الأمر لأنه دين الله، مع العلم بأنه ليس لله بدين.

والزيادة في الدين كالنقص منه، ولا فرق بين من يكذب بآية من القرآن أو يصنف كلاماً ويزعم أنه سورة من القرآن عامداً لذلك.

وأيضاً، فإن تعمد الكذب عليه استهزاء به واستخفاف، لأنه يزعم أنه أمر بأشياء ليست مما أمر به، بل وقد لا يجوز الأمر بها، وهذه نسبة له إلى السَّفَه، أو أنه يخبر بأشياء باطلة، وهذه نسبة له إلى الكذب، وهو كفر صريح.

وأيضاً، فإنه لو زعم زاعم أن الله فرض صوم شهر آخر غير رمضان أو صلاة سادسة زائدة ونحو ذلك، أو أنه حرَّم الخبز واللحم عالماً بكذب نفسه كَفَرَ بالاتفاق.

فمن زعم أن النبي ﷺ أوجبَ شيئاً لم يوجبه أو حرَّم شيئاً لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه الأول، وزاد عليه بأن صرَّح بأن الرسول قال ذلك، وأنه -أعني القائل- لم يُقلهُ اجتهاداً واستنباطاً.

وبالجملة فمن تعمد الكذب الصريح على الله فهو المتعمد لتكذيب الله وأسوأ حالاً، وليس يخفى أن من كذب على من يجب تعظيمه فإنه مُستَخفٌ به مستهين بحقه.

وأيضاً، فإن الكاذب عليه لأبدَّ أن يشينه بالكذب عليه وينقصه بذلك، ومعلومٌ أنه لو كذب عليه كما كذب عليه ابنُ أبي سرح في قوله: «كان يتعلم مني» أو رماه ببعض الفواحش المُوبقة أو الأقوال الخبيثة كفر بذلك، فكذلك الكاذبُ عليه، لأنه إما أن يأثر عنه أمراً أو خبراً أو فعلاً، فإن أثر عنه أمراً لم يأمر به فقد زاد في شريعته، وذلك الفعل لا يجوز أن يكون مما يأمر به، لأنه لو كان كذلك لأمر به ﷺ، لقوله: «ما تركتُ من شئ يُقربكم إلى الجنة إلاَّ أمرتكم به، ولا من

شئ يبعدكم عن النار إلاَّ نهيتكم عنه»[١] فإذا لم يأمر به فالأمر به غير جائز منه، فمن روى عنه أنه أمر به فقد نسبه إلى الأمر بما لا يجوز له الأمر به، وذلك نسبة له إلى السَّفه.

وكذلك إن نقل عنه خبراً، فلو كان ذلك الخبر مما ينبغى له الإخبار به لأخبر به، لأن الله تعالى قد أكمل الدين، فإذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغى له أن يخبر به، وكذلك الفعلُ الذى ينقله عنه كاذباً فيه لو كان مما ينبغى فعلُه ويترجح لفعله، فإذا لم يفعله فتركه أولى.

فحاصله أن الرسولﷺ أكملُ البشر فى جميع أحواله، فما تركه من القول والفعل فتركه أكمل من فعله، وما فعلهُ ففعله أكمل من تركه، فإذا كذب الرجل عليه متعمداً أو أخبر عنه بما لم يكن فذلك الذى أخبر عنه نقصٌ بالنسبة إليه، إذ لو كان كمالاً لوجد منه، ومن انتقص الرسول فقد كفر.

واعلم أن هذا القول فى غاية القوة كما تراه، لكن يتوجه أن يفرق بين الذى يكذب عليه مُشافهة وبين الذى يكذب عليه بواسطة مثل أن يقول حدثنى فلان بن فلان عنه بكذا، فهذا إنما كذب على ذلك الرجل ونسب إليه ذلك الحديث، فأما إن قال: «هذا الحديث صحيح» أو ثبت عنه أنه قال ذلك عالماً بأنه كذب، فهذا قد كذب عليه، أما إذا افتراه ورواه رواية ساذجة ففيه نظر، لا سيما والصحابة عُدُولٌ بتعديل الله لهم.

فالكذب لو وقع من أحد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره فى الدين، فأرادﷺ قتل من كذب عليه وعجَّل عقوبته ليكون ذلك عاصماً من أن يدخل فى العدول من ليس منهم من المنافقين ونحوهم.

وأما من روى حديثاً يعلم أنه كذب فهذا حرام، كما صح عنه أنه قال: «من روى عنى حديثاً يعلم أنه كذب فهو أحدُ الكاذبين»[٢] لكن لا يكفر إلا أن ينضمَّ

(١) رواه عن المطلب الشافعي في مسنده(٦٧٥) وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة ورواه البيهقي(٧/ ٧٦) والبغوي (٤١١٠) ويشهد لحديث المطلب حديث ابن مسعود الذي رواه الحاكم(٢/ ٤) والبغوي(٤١١١، ٤١١٢).

(٢)(صحيح) رواه مسلم في مقدمته وابن ماجه(٣٩) وأحمد (٥/ ١٤) والطيالسي (١/ ٣٨) وصححه ابن حبان(٢٩-الإحسان) عن سمرة.

إلى روايته ما يوجب الكفر، لأنه صادق فى أن شيخه حدثه به، لكن لعلمه بأن شيخه كذَبَ فيه لم تكن تحلُّ له الرواية، فصار بمنزلة أن يشهد على إقرار أو شهادة أو عقد وهو يعلم أن ذلك باطل، فإن هذه الشهادة حرام، لكنه ليس بشاهدِ زورٍ.

وعلى هذا القول فمن سبَّه فهو أولى بالقول ممن كذب عليه، فإن الكاذب عليه قد زاد فى الدين ما ليس منه، وهذا قد طعن فى الدين بالكلية، وحينئذ فالنبي ﷺ قد أمر بقتل الذى كذب عليه من غير استتابة، فكذلك الساب له أولي.

فإن قيل: الكذبُ عليه فيه مفسدة -وهو أن يُصدق فى خبره فيزُاد فى الدين ما ليس منه أو ينتقص منه ما هو منه- والطاعن عليه قد علم بطلان كلامه بما أظهر الله من آيات النبوة.

قيل: والمحدَّثُ عنه لا يقبل خبره إن لم يكن عدلاً ضابطاً، فليس كل من حدَّث عنه قُبل خبره، لكن قد يُظن عدلاً وليس كذلك، والطاعن عليه قد يؤثر طعنُه فى نفوسٍ كثيرةٍ من الناس، ويسقط حرمته من كثير من القلوب، فهو أوكد، على أن الحديثَ عنه له دلائل يميز بها بين الكذب والصدق.

القول الثاني في جزاء من كذب على الرسول

القول الثاني: أن الكاذب عليه تُغلظُ عقوبته، لكن لا يكفر ولا يجوز قتله، لأن موجبات الكفر والقتل معلومة، وليس هذا منها، فلا يجوز أن يثبت ما لا أصل له، ومن قال هذا فلابُدَّ أن يقيد قوله بأنه لم يكن الكذب عليه متضمناً لعيب ظاهر، فأما إن أخبر أنه سمعه يقول كلاماً يدلُّ على نقصه وعيبه دلالةً ظاهرة مثل حديث عرق الخيل ونحوه من الترَّهات فهذا مستهزئ به استهزاء ظاهراً، ولا ريب أنه كافر حلال الدم.

وقد أجاب من ذهب إلى هذا القول عن الحديث بأن النبي ﷺ علم أنه كان منافقاً فقتله لذلك، لا للكذب.

وهذا الجواب ليس بشئ، لأن النبي ﷺ لم يكن من سنته أن يقتل أحداً من المنافقين الذين أخبر الثقة عنهم بالنفاق أو الذين نزل القرآنُ بنفاقهم، فكيف يقتلُ رجلاً بمجرد علمه بنفاقه؟ ثم إنه سمَّى خلقاً من المنافقين لحُذيفة وغيره، ولم يقتل منهم أحداً.

وأيضاً، فالسبب المذكور فى الحديث إنما هو كذبه على النبي ﷺ كذباً له فيه غرض، وعليه رتَّبَ القتل، فلا تجوز إضافة القتل إلى سبب آخر.

وأيضاً، فإن الرجل إنما قصد بالكذب نيل شهوته. ومثل هذا قد يصدر من الفُساق كما يصدر من الكفار.

وأيضاً، فإما أن يكون نفاقه لهذه الكذبة أو لسبب ماض، فإن كان لهذه فقد ثبت أن الكذب عليه نفاق، والمنافق كافر، وإذا كان النفاقُ متقدِّماً وهو المقتضى للقتل لا غيره، فعلامَ يُوخر الأمر بقتله إلى هذا الحين؟ وعلام لم يؤاخذه الله تعالى بذلك النفاق حتى فعل ما فعل؟

وأيضاً، فإن القوم أخبروا رسول الله ﷺ بقوله، فقال: «كذَبَ عدوُّ الله» ثم أمر بقتله إن وجده حيًّا، ثم قال: «ما أراك تجده حيًّا» لعلمه ﷺ بأن ذنبه يوجب تعجيل العقوبة.

والنبيُّ ﷺ إذا أمر بالقتل أو غيره من العقوبات والكفارات عقب فعل وُصف له صالح لترتب ذلك الجزاء عليه كان ذلك الفعل هو المقتضى لذلك الجزاء لا غيره، كما أن الأعرابى لما وصف له الجماع فى رمضان أمره بالكفارة، ولما أقر عنده ماعز والغامديةُ وغيرهما بالزنا أمرَ بالرجم، وهذا مما لا خلاف فيه بين الناس نعلمه، نعم قد يختلفون فى نفس الموجب هل هو مجموع تلك الأوصاف أو بعضها، وهو نوع من تنقيح المناط، فأما أن يجعل ذلك الفعل عديم التأثير والموجب لتلك العقوبة غيره الذى لم يذكر، وهذا فاسد بالضرورة، لكن يمكن أن يقال فيه ما هو أقرب من هذا، وهو أن هذا الرجل كذب على النبي ﷺ كذباً يتضمن انتقاصه وعيبه، لأنه زَعَمَ أن النبي ﷺ حكمه فى دمائهم وأموالهم، وأذن له أن يبيت حيث شاء من بيوتهم، ومقصودُه بذلك أن يبيت عند تلك المرأة ليفجر بها، ولا يمكنهم الإنكار عليه إذا كان محكماً فى الدماء والأموال.

ومعلومٌ أن النبي ﷺ لا يحلِّلُ الحرام، ومن زعم أنه أحلَّ المحرمات من الدماء والأموال والفواحش فقد انتقصه وعابه، ونسب النبي ﷺ إلى أنه يأذن له أن يبيت عند امرأة أجنبية خالياً بها، وأنه يحكم بما شاء فى قوم مسلمين، وهذا طعن على النبي ﷺ، وعيبٌ له، وعلى هذا التقدير فقد أمرَ بقتل من عابه وطعن عليه من غير استتابة، وهو المقصود فى هذا المكان، فثبت أن الحديث نصٌ فى قتل الطاعن عليه من غير استتابة على كلا القولين.

ومما يؤيد القول الأول أن القوم لو ظهر لهم أن هذا الكلام سبٌّ وطعن لبادرُوا إلى الإنكار عليه، ويمكن أن يقال: رابهُم أمره، فتوقفوا حتى استثبتوا ذلك من النبي ﷺ ، لما تعارض وجوبُ طاعة الرسول وعظم ما أتاهم به هذا اللعينُ، ومن نصر القول الأول قال: كلُّ كذب عليه فإنه متضمن للطعن عليه تقدم، ثم إن هذا الرجل لم يذكر في الحديث أنه قصد الطعن والإزراء، وإنما قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه، وهذا شأن كل من تعمد الكذب عليه، فإنه إنما يقصد تحصيل غرض له إن لم يقصد الاستهزاء به، والأغراضُ في الغالب إما مالٌ أو شرفٌ، كما أن المسئ إنما يقصد -إذا لم يقصد مجرد الإضلال- إما الرياسة بنفاذ الأمر وحصول التعظيم، أو تحصيل الشهوات الظاهرة، وبالجملة فمن قال أو فَعَلَ ما هو كفرٌ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً، إذ لا يقصد الكفر أحدٌ إلا ما شاء الله.

السنة الرابعة عشرة

السنةُ الرَّابعةَ عَشَرَةَ: حديث الأعرابي الذي قال للنبي ﷺ لما أعطاه: ما أحسنتَ ولا أجملتَ، فأراد المسلمون قتله، ثم قال النبي ﷺ : «لو تركْتُكمْ حين قالَ الرَّجُلُ ما قالَ فقتلتمُوهُ دخَلَ النَّارَ»[1] وسيأتي ذكره في ضمن الأحاديث المتضمنة لعفوه عمن آذاه، فإن هذا الحديث يدلُّ على أن من آذاه إذا قُتل دخل النار، وذلك دليلٌ على كفره وجواز قتله، وإلا كان يكون شهيداً، وكان قاتلُه من أهل النار، وإنما عفا النبي ﷺ عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضي، لأنه كان له أن يعفُو عمن آذاه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

من آذى النبي فقتل دخل النار

ومن هذا الباب أن الرجل الذي قال له لما قسَمَ غنائم حُنين: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، فقال عمر: دعني يا رسول الله فأقتُلَ هذا المنافق، فقال: «معاذَ الله أن يتَحَدَّثَ النَّاسُ أنِّي أقتلُ أصحابي»[2] ثم أخبر أنه يخرج من ضِئْضِئه أقوامٌ يقرءون القرآن لا يجواز حناجرهم، وذكر حديث الخوارج، رواه مسلم، فإن النبي ﷺ لم يمنع عمر من قتله إلا لئلا يتحدَّثَ الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه، ولم يمنعه لكونه في نفسه معصوماً، كما قال في حديث حاطب بن أبي بلتعةَ،

---

(١) (إسناده ضعيف) رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي وآدابه» (١٧٨) وفي «الأمثال» (٢٥٧) وعزاه الهيثمي في المجمع(٩/ ١٥-١٦) للبزار وقال فيه إبراهيم بن الحكم بن أبان وهو متروك.

(٢) رواه البخاري(٣١٣٨) ومسلم(١٠٦٣) والنسائي وابن ماجه(١٧٢) وأحمد(٣/ ٣٥٣،٣٥٤) والآجري في الشريعة صفحة(٢٣) والبيهقي في الدلائل(٥/ ١٨٥-١٨٦) عن جابر.

فإنه لما قال: ما فعلتُ ذلك كُفراً ولا رغبةً عن ديني ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام، فقال النبي ﷺ: «إنهُ قـدْ صدقَكُم» فقال عمـر: دعني أضربْ عنُق هذا المنافق، فقال: «إنهُ قد شهدَ بدراً، ومـا يُدريك لعَلَّ الله أطلعَ على أهلِ بدر فقال: اعملُوا ما شئتم فقد غفرت لكُم»[١] فبين ﷺ أن باقٍ على إيمانه، وأنه صدَر منه ما يغفر له به الذنوبُ، فعلم أن دمَه معصوم، وهنا عللَ بمفسدة زالت.

فعلم أن قتل مثل هذا القائل إذا أمنت هذه المفسدة جائز، وكذلك لما أمنت هذه المفسدة أنزل الله تعالى قوله: ﴿**جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ**﴾[التوبة: ٧٣] بعد أن كان قـد قال له: ﴿**وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ**﴾[الأحزاب: ٤٨] قال زيد بن أسلم: قوله جاهد الكفار والمنافقين نسختْ ما كان قبلها.

ومما يشبه هذا أن عبد الله بن أُبَيٍّ لما قال: ﴿**لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ**﴾[المنافقين: ٨] وقـال: ﴿**لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا**﴾[المنافقين: ٧] استأمر عـمرُ في قتله، فقـال: «إذنْ تُرعدُ له أنوفٌ كثيرةٌ بالمدينة» وقال: لا يتحدَّث النَّاسُ أنَّ مُحـمداً يقتلُ أصحابهُ»[٢] والقصة مشهورة، وهي في الصحيحين، وستأتي إن شاء الله تعالى.

فعلم أن من آذى النبي ﷺ بمثل هذا الكلام جاز قتله كذلك مع القدرة، وإنما ترك النبي ﷺ قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الإسلام لما كان ضعيفاً.

ومن هذا الباب: أن النبي ﷺ لما قـال: «من يعذرني في رجلٍ بلغني أذاهُ في أهلي»[٣] قال له سـعد بن مُعـاذ: أنا أعذرك، إن كان من الأوس ضـربت عنقه، والقصة مشهورة، فلما لم ينكر ذلك عليه دلَّ على أن من آذى النبي ﷺ وتنقصه يجوز ضرب عنقـه، والفرق بين ابن أُبَيّ وغيره ممن تكلم في شأن عـائشة أنه كان يقصـد بالكلام فيـها عـيب رسول الله ﷺ، والطعـن عليه، وإلحاق الـعار به، ويتكلم بكلامٍ ينتـقصه به، فلذلك قـالوا نقتله، بخـلاف حسَّان ومـسطح وحمنة

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧، ٤٨٩٠) ومسلم(٢٤٩٤) وأبو داود(٢٦٥) والترمذي(٣٣٠٢) وأحمد(١/ ٨٠، ١٥٠) عن علي رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٥١٨، ٤٩٠٥، ٤٩٠٧) ومسلم(٢٨٥٤) والترمذي(٣٣١٥) وأحمد(٣/ ٣٣٨) والطيالسي(١٧٠٨) والبيهقي في الدلائل (٤/ ٥٣) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه ص٥٠ .

فإنهم لم يقصدوا ذلك، ولم يتكلموا بما يدل على ذلك، ولهذا إنما استعذر النبي ﷺ من ابن أُبَىّ دون غيره، ولأجله خطب الناس حتى كاد الحيان يقتتلون.

السنة الخامس عشر

الحديث الخامسَ عَشَرَ: قال سعيدُ بن يحيى بن سعيد الأموى فى مغازيه: حدثنى أبى عن المجالد بن سعيد[1] عن الشعبى قال: لما افتتح رسولُ الله ﷺ مكاة دعا بمال العُزَّى فنثره بين يديه، ثم دعا رجلا قد سماه فأعطاه منها، ثم دعا أبا سُفيان بن حرب فأعطاه منها، ثم دعا سعد بن حريث فأعطاه منها، ثم دعا رهطاً من قريش فأعطاهم، فجعل يُعطى الرَّجلَ القطعة من الذهب فيها خمسون مثقالاً وسبعون مثقالا ونحو ذلك، فقام رجل فقال: إنَّك لبصيرٌ حيث تضع التِّبر، ثم قام الثانية فقال مثل ذلك، فأعرض عنه النبيُّ ﷺ، ثم قام الثالثة فقال: إنك لتحكمُ وما نرى عدلاً، قال: «ويحك، إذاً لا يعدلُ أحدٌ بعدي» ثم دعا نبيُّ الله ﷺ أبا بكر فقال: «اذهبْ فاقتُله» فذهب فلم يجده، فقال: «لوْ قتلتهُ لرجوتُ أن يكُونَ أوَّلَهُمْ وآخرَهُمْ».

قصة قسمه مال العزى

فهذا الحديث نصٌّ فى قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله ﷺ من غير استتابة، وليست هى قصة قسم غنائم حُنين ولا قسم التِّبر الذى بعث به على من اليمين، بل هذه القصة قبل ذلك فى قسم مال العُزي، وكان هدمُ العُزى قبل الفتح فى أواخر شهر رمضان سنة ثمان، وغنائم حُنين قسمت بعد ذلك بالجعرَّانة فى ذى القعدة، وحديث على فى سنة عشر.

وهذا الحديث مرُسل، ومخرجه عن مجالد، وفيه لين، لكن له ما يؤيد معناه، فإنه قد تقدَّم أن عمر قتلَ الرَّجُلَ الذى لم يرضَ بحكم النبي ﷺ، ونزل القرآن بإقراره على ذلك[2]، وجُرمه أسهلُ من جرم هذا.

وأيضاً، فإن فى الصحيحين عن أبى سعيد عن النبي ﷺ فى حديث الذى لمزهُ فى قسمة الذهيبة التى أرسل بها عليٌّ من اليمن وقال: «يا رسول الله اتَّق الله» أنه قال: «إنهُ يخرُج من ضِئضِئ هذا قومٌ يتلُون كتاب الله رطباً لا يجاوزُ حناجرهم

---

(١) هو مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني أبو عمرو الكوفي. ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره مات سنة(١٤٤).

(٢) سبق تخريجه ص٤٣ .

يمرقون من الدين كما يمرُقُ السَّهمُ من الرَّمـية، يقتلون أهل الإسلام، ويدعُون أهل الأوثان، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ»[١].

وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرجُ قومٌ في آخر الزَّمان أحداثُ الأسنان سُفهـاء الأحلام، يقولون من خير قول البريَّة، لا يجاوزُ إيمانهم حَناجرهم، يمرقون من الدِّين كمـا يمرقُ السهمُ من الرَّميَّة، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة»[٢].

وروى النسائي عن أبي برزة قـال: أتى رسول الله ﷺ بمال فقَسـمه، فأعطى من عن يمينه ومن عن شـماله، ولم يعط مـن وراءه شيئـاً، فقـام رجل من ورائه فقال: يا محـمد، ما عدلت في القسمة، رجلٌ أسودُ مطمـوم الشعر، عليه ثوبان أبيضان، فغـضب رسولُ الله ﷺ غضباً شديداً، وقـال: «والله لا تجدُون بعدي رجلاً هو أعدلُ منِّي» ثم قـال: «يخرُجُ في آخر الزَّمان قـومٌ كأنَّ هذا منُهم يقرءون القرآن لا يُجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرقُ السَهم من الرَّمية، سيماهم التَّـحليقُ، لا يزالون يخـرجون حـتى يخـرج آخـرهم مع المسـيح الدَّجَّال، فـإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شر الخلق والخليقة»[٣].

فهـذه الأحاديث كلـها دليلٌ على أن النبي ﷺ أمـر بقتل طائفـة هذا الرجل العاتب عليه، وأخـبر أن في قتلهم أجراً لمن قتلهم وقال: «لئن أدركـتهم لأقتلنهم قتل عادٍ» وذكر أنهم شر الخلق والخليقة.

وفيـما رواه التِّرمـذيُّ وغيره عن أبي أمـامة أنه قال: «هُم شـر قتلى تحت أديم السماء، خيرُ قتلى من قتلوه» وذكر أنه سمع النبي ﷺ يقول ذلك مرات متعددة، وتلا فيهم قوله تعالى: **﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾**[آل عمران: ١٠٦] وقال: هؤلاء الذين كفروا بعد إيمانهم، وتلا

---

(١) رواه البخاري(٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٨، ٦١٦٣، ٦٩٣٣) ومسلم(١٠٦٤) وأبو داود(٤٧٦٤) والنسائي (٥/ ٨٧، ٧/ ١١٨) وأحمد(٣/ ٦٨، ٧٣) والطيالسي (٢٢٣٤) وصححه ابن حبان(٢٥-الإحسان) كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٢) رواه البخاري (٣٦١١، ٥٠٥٧، ٦٩٣٠) ومسلم(١٠٦٦) وأبو داود(٤٧٦٧) والنسائي(٧/ ١١٩) وأحمد (١/ ٨١، ١١٣، ١٣١، ١٥٦) والطيالسي(١٦٨) والبيهقي(٨/ ١٧٠، ١٨٧) وفي الدلائل(٦/ ٤٣٠) عن علي رضي الله عنه.

(٣) رواه النسائي (٧/ ١١٩) وأحمد(٤/ ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥) والطيالسي (٩٢٣).

فيهم قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾[آل عمران: ٧][١] وقال: زاغوا فزيغ بهم، ولا يجوز أن يكون أمر بقتلهم بمجرد قتالهم الناس كما يُقاتلُ الصائلُ من قاطع الطريق ونحوه وكما يقاتل البُغاة، لأن أولئك إنما يُشرع قتالهم حتى تنكس شوكتهم ويكفوا عن الفساد ويدخلوا فى الطاعة، ولا يقتلون أينما لقوا، ولا يقتلون قتل عاد، وليسوا شرَّ قتلى تحت أديم السماء، ولا يؤمر بقتلهم، وإنما يؤمر فى آخر الأمر بقتالهم، فعلم أن هؤلاء أوجب قتلهم مروقُهم من الدِّين لما غلوا فيه حتى مرقوا منه كما دلَّ عليه قولُه فى حديث على «يمرقون من الدِّين كما يمرُقُ السَّهمُ من الرَّمِيَّة، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم»[٢] فرتبَ الأمر بالقتل على مُروقهم، فعلم أن الموجبُ له، ولهذا وصف النبيﷺ الطائفة الخارجة وقال: «لو يعلمُ الجيشُ الذين يُصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضدٌ ليس له ذراع، على رأس عضُده مثل حلمه الثَّدى عليه شعَرات بيض»[٣] وقال: «إنهم يخرجون على خير فرقة من الناس، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»[٤] وهذا كله فى الصحيح، فثبت أن قتلهم لخصوص صفتهم، لا لعموم كونهم بُغاة أو محاربين، وهذا القدر موجود فى الواحد منهم كوجوده فى العدد منهم، وإنما لم يقتلهم عليٌّ رضي الله عنه أول ما ظهروا لأنه لم يتبين له أنهم الطائفة المنعوتة حتى سفكوا دمَ ابن خباب وأغاروا على سرح الناس فظهر فيهم قوله «يقتلون أهلَ الإسلام، ويدعون أهل الأوثان» فعلم أنهم المارقون، ولأنه لو قتلهم قبل المحاربة لربما غضبت لهم قبائلهم، وتفرقوا على عليّ رضي الله عنه، وقد كان حاجته إلى مُداراة عسكره واستئلافهم كحال النبيﷺ فى حاجته فى أول الأمر إلى استئلاف المنافقين.

---

(١)(حسن) رواه الترمذي(٣٠٠٠) وقال حسن صحيح ورواه ابن ماجه(١٧٦) وأحمد(٤/ ٢٦٢) (٥/ ٢٥٣، ٢٥٦) وعبد الرزاق(١٨٦٦٣) والحميدي(٩٠٨) والآجري في الشريعة صفحة(٣٥) وابن أبي حاتم في تفسيره لسورة آل عمران(٩٦، ٩٧، ١١٤٤) والطبراني في المعجم الكبير(٨٠٤٦، ٨٠٤٩) وفي الصغير(٣٣) وحسن إسناده الألباني في المشكاة (٣٥٥٤).

(٢) سبق تخريجه ص١٥٩ .

(٣) رواه مسلم(١٠٦٦) وأبو داود(٤٧٦٨) وأحمد(١/ ٩١، ٩٢) وابن أبي عاصم في السنة(٩١٦) والبيهقي(٨/ ١٧٠) عن علي.

(٤) رواه مسلم(١٠٦٤) وأبو داود(٤٦٦٧) وأحمد(٣/ ٢٥، ٣٢، ٤٥، ٤٨، ٦٤، ٧٩، ٨٢، ٩٥) والطيالسي(٢١٦٥) والبيهقي(٨/ ١٨٧) وفي الدلائل (٥/ ١٨٨) (٦/ ٤٢٤) وصححه ابن حبان(٦٧٣٥، ٦٧٤٠- الإحسان) كلهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأيضاً، فإن القوم لم يتعرضوا لرسول الله ﷺ، بل كانوا يعظمونه ويعظمون أبا بكر وعمر، ولكن غلوا في الدين غُلُواً جازوا به حدَّه لنقص عقولهم، فصاروا كما تأوله عليٌّ فيهم من قوله عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[الكهف: ١٠٣-١٠٤].

وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتَّب عليها أفعال منكرة كفرَ بها كثير من الأمة، وتوقَّف فيها آخرون، فلما رأى النبي ﷺ الرجُلَ الطاعن عليه في القسمة الناسب له إلى عدم العدل بجهله وغُلُوه وظنه أن العدل هو ما يعتقده من التسوية بين جميع الناس، دون النظر إلى ما في تخصيص بعض الناس وتفضيله من مصلحة التأليف وغيرها من المصالح، علم أن هذا أول أولئك، فإنه إذا طعن عليه في وجهه على سنته فهو يكون بعد موته وعلى خُلفائه أشدَّ طعناً.

وقد حكى أربابُ المقالات عن الخوارج أنهم يُجوِّزون على الأنبياء الكبائر، ولهذا لا يلتفون إلى السنة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة، فلا يرجمون الزاني ويقطعون يد السارق فيما قل وكثر، زعماً منهم على ما قيل أن لا حجَّة إلا القرآن، وأن السنة الصادرة عن الرسول الله ﷺ ليست حجة، بناء على ذلك الأصل الفاسد.

قال من حكى ذلك عنهم: إنهم لا يطعنون في النقل لتواتر ذلك، وإنما يثبتونه على هذا الأصل، ولهذا قال النبي ﷺ في صفتهم: «إنهم يقرءون القرآن لا يُجاوز حناجرهم» يتأوَّلونهُ برأيهم من غير استدلال على معانيه بالسنة، وهم لا يفهمونه بقلوبهم، إنم يتلونه بألسنتهم، والتحقيق أنهم أصناف مختلفة، فهذا رأيُ طائفة منهم، وطائفة قد يكذبون النَّقلة، وطائفة لم يسمعوا ذلك ولم يطلبوا علمه، وطائفة يزعمون أن ما ليس له ذكر في القرآن بصريحه ليس حجة على الخلق: إما لكونه منسوخاً، أو مخصوصاً بالرسول، أو غير ذلك، وكذلك ما ذكر من تجويزهم الكبائر، فأظنه -والله أعلم- قولٌ طائفة منهم، وعلى كل حال فمن كان يعتقد أن النبي ﷺ جائر في قسمه يقول إنه يفعلها بأمر الله فهو مكذبٌ له، ومن زعم أنه يجور في حكم أو قسمه فقد زعم أنه خائن، وأن اتباعه لا يجب، وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من أمانته، ووجوب طاعته، وزوال الحرج عن النفس من قضائه بقوله وفعله، فإنه قد بلَّغ عن الله أنه أوجب طاعته والانقياد

لحكمه، وأنه لا يحيفُ على أحد، فمن طعن فى هذا فقد طعن فى تبليغه، وذلك طعنٌ فى الرسالة، وبهذا تبين صحة رواية من روى الحديث «ومنْ يعدلُ إذا لمْ أعدلْ؟ لقدْ خبتَ وخسرْتَ إن لم أكُنْ أعدل»(١) لأن هذا الطاعن يقول: إنه رسولُ الله، وإنه يجبَ عليه تصديقه وطاعته، فإذا قال إنه لم يعدل فلقد لزم أنه صدَّق غير عدل ولا أمين، ومن اتَّبع مثل ذلك فهو خائب خاسر، كما وصفهم الله بأنهم من الأخسرين أعمالاً وإن حسبوا أنهم يحسنون صُنعاً، ولأنه من لم يؤتمن على المال لم يُؤتمن على ما هو أعظم منه، ولهذا قال ﷺ: «ألا تأمنُونى وأناَ أمينُ من فى السَّماء، يأتينى خبرُ السَّماء صباحاً ومساء»(١) وقال ﷺ لما قال له اتق الله: «أولستُ أحق أهل الأرض أن يتقىَ اللهَ»(١) وذلك لأن الله تعالى قال فيما بلغَّه إليهم الرسولُ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[الحشر: ٧] بعد قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾[الحشر: ٧] فبين سبحانه أنَّ ما نهى عنه من مال الفئ فعلينا أن ننتهى عنه، فيجب أن يكون أحقَّ أهل الأرض أن يتقى الله، إذ لولا ذلك لكانت الطاعة له ولغيره إن تساويا أو لغيره دونه إن كان دونه، وهذا كفر بما جاء به، وهذا ظاهر.

وقوله ﷺ: «شرُّ الخلق والخليقة»(٢) وقوله: «شرُّ قتلى تحت أديم السماء»(٣) نصٌ فى أنهم من المنافقين، لأن المنافقين أسوأ حالاً من الكفار، كما ذكر أن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾[التوبة: ٥٨] نزلت فيهم.

وكذلك فى حديث أبى أمامة(٣) أن قوله تعالى: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[آل عمران: ١٠٦] نزلت فيهم، هذا مما لا خلاف فيه إذا صرَّحُوا بالطعن فى الرسول والعيب له كفعل أولئك اللامزين له.

فإذا ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ أمر بقتل من كان من جنس ذلك الرجل الذى لمزه أينما لُقُوا، وأخبر أنهم شر الخليقة، وثبت أنهم من المنافقين كان ذلك دليلاً على صحة معنى حديث الشعبى(٤) فى استحقاق أصلهم للقتل.

يبقى أن يقال: ففى الأحاديث الصحيحة أنه نهى عن قتل ذلك اللامز.

---

(١) حديث أبي سعيد الخدري. سبق تخريجه ص١٥٩ .
(٢) جزء من حديث أبي برزه سبق تخريجه ص١٥٩ .
(٣) جزء من حديث أبي أمامة سبق تخريجه ص١٦٠ .
(٤) هو الحديث الخامس عشر من أدلة السنة ص١٥٨ .

فنقول: حديث الشعبي هو أول ظهور هؤلاء كما تقدم، فالأشبهُ -والله أعلم- أن يكون قد أمر بقتله أولا طمعاً فى انقطاع أمرهم، وإن كان قد كان يعفو عن أكثر المنافقين، لأنه خاف من هذا انتشار الفساد من بعده على الأمة، ولهذا قال: «لو قتلتهُ لرجوتُ أن يكون أولهم وآخرهم» وكان ما يحصل لقتله من المصلحة العظيمة أعظم مما يخاف من نفور بعض الناس لقتله، فلما لم يوجد وتعذَّر قتله ومع النبيﷺ بما أوحاهُ الله إليه من العلم ما فضله الله به فكأنه علم أنه لابد من خُروجهم، وأنه لا مطمع فى استئصالهم، كما أنه لما علم أن الدجال خارج لا محالة نهى عمر عن قتل ابن صياد، وقال: «إن يكنهُ فلن تُسلطَ عليه، وإن لا يكنهُ فلا خير لك فى قتله»[1]، فكان هذا مما أوجب نهيه بعد ذلك عن قتل ذى الخُويصرة لما لمزه فى غنائم حُنين، وكذلك لما قال عمر: ائذن لى فأضرب عنقه، قال: «دعهُ فإن له أصحاباً يحقرُ أحدُكم صلاتهُ مع صلاتهم وصيامهُ مع صيامهم، يمرُقُون من الدِّين كما يمرق السهمُ من الرميَّة» إلى قوله: «يخرُجُون على حين فرقة من الناس»[2] فأمر بتركه لأجل أن له أصحاباً خارجين بعد ذلك، فظهر أن علمه بأنهم لابدَّ أن يخرجوا منعه من أن يقتل منهم أحداً فيتحدث الناسُ بأن محمداً يقتل أصحابه الذين يُصلون معه، وتنفر بذلك عن الإسلام قلوبٌ كثيرة، من غير مصلحة تعمر هذه المفسدة، هذا مع أنه كان له أن يعفو عمن آذاه مطلقاً، بأبى هو وأميﷺ .

وبهذا تبين سببُ كونه فى بعض الحديث يعلِّلُ بأنه يُصلي، وفى بعضه بأن لا يتحدث الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه، وفى بعضه بأن له أصحاباً سيخرجون، وسيأتى إن شاء تعالى ذكر بعض هذه الأحاديث، وإن كان هذا الموضع خليقاً بها أيضاً.

فثبت أن كل من لمز النبيﷺ فى حكمه أو قسمه فإنه يجب قتله، كما أمر بهﷺ فى حياته وبعد موته، وأنه إنما عفَا عن ذلك اللامز فى حياته، كما قد كان يعفو عمن يؤذيه من المنافقين لما علم أنهم خارجون فى الأمة لا محالة، وأن ليس فى قتل ذلك الرجل كثيرُ فائدة، بل فيه من المفسدة ما فى قتل سائر المنافقين وأشد.

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٤، ١٣٥٥، ٢٦٣٨، ٣٣٣٧، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦) ومسلم(٢٩٣٠، ٢٩٣١) وأبو داود(٤٣٢٩) والترمذي(٢٢٣٥، ٢٢٤٩) وأحمد(٢/١٤٨، ١٤٩) كلهم عن بعد الله بن عمر.

(٢) جزء من حديث علي. سبق تخريجه ص١٥٩ .

ومما يشهد لمعنى هذا الحديث قولُ أبي بكر في الحديث المشهور لما أراد أبو برزة أن يقتل الرجل الذى أغلظ لأبى بكر وتغيظ عليه أبو بكر وقال له أبو برزة أقتله، فقال أبو بكر: ما كان لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يقتل أحداً[1]، فإن هذا كما تقدم دليلٌ على أن الصدِّيقَ علم أن النبي ﷺ يطاع أمره فى قتل من أمر بقتله ممن أغضب النبي ﷺ .

فلما كان فى حديث الشعبى أنه أمر أبا بكر بقتل ذلك الذى لمزه حتى أغضبه كانت هذه القصة بمنزلة العمدة لقول الصديق، وكان قول الصديق رضي الله عنه دليلاً على صحة معناها.

كانوا يرون قتل من علموا أنه من الخوارج

ومما يدل على أنهم كانوا يرون قتل من علموا أنه من أولئك الخوارج وإن كان منفرداً حديثُ صَبِيغ بن عِسْل، وهو مشهور، قال أبو عثمان النَّهدي[2]: سأل رجلٌ من بنى يربوع، أو من بنى تميم، عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الذاريات والمرسلات والنازعات، أو عن بعضهن، فقال عمر: ضع عن رأسك، فإذا له وفرة فقال عمر: أما والله لو رأيتك محلوقاً لضربت الذى فيه عيناك، ثم قال: ثم كتبَ إلى أهل البصرة -أو قال إلينا- أن لا تجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مائة تفرقنا، رواه الأموى وغيره بإسناد صحيح[3].

فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار أنه لو رأى العلامة التى وصف بها النبيُّ ﷺ الخوارج لضرب عنقه، مع أنه هو الذى نهاه النبي ﷺ عن قتل ذى الخُويصرة، فعلم أنه فهم من قول النبي ﷺ «أينما لقيتموهم فاقتلوهم» القتل مطلقاً، وأن العفو عن ذلك كان فى حال الضعف والاستئلاف.

فإن قيل: فما الفرق بين قول هؤلاء اللامزين فى كونه نفاقاً موجباً للكفر وحل الدَّم حتى صار جنسُ هذا القائل شرَّ الخلق، وبين ما ذكر من موجدة قريش والأنصار؟

---

(١) سبق تخريجه ص٨٩ .

(٢) هو عبد الرحمن بن مُل. أبو عثمان النهدي مشهور بكنية مخضرم. ثقة عابد ثبت. مات سنة(٩٥) وعاش(١٣٠) سنة وقيل أكثر، [ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ١٧٥)].

(٣) رواه الدارمي (١٤٤،١٤٨) والبزار (٢٩٩- البحر الزخار) وقال الهيثمي في المجمع(٧/ ١١٦) فيه أبو بكر بن أبي سبرة وهو متروك.

ففى حديث أبى سعيد الصحيح أن النبي ﷺ لما قسم الذهيبة بين أربعة غضبت قريش والأنصار، وقالوا: يعطيه صناديد أهل نجدٍ وتدعنا؟ فقال: «إنما أتألفهمُ» فأقبل رجلٌ غائر العينين، وذكر حديث اللامز(١).

وفى رواية لمسلم: فقال رجلٌ من أصحابه: كنا نحنُ أحقَّ بهذا من هؤلاء، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: «ألا تأمنونى وأنا أمينُ من فى السمَّاء؟ يأتينى خبرُ السَّماء صباحاً ومساءً» فقام رجلٌ غائر العينين(٢).

موجدة الأنصار على قسمه غنائم حنين

وكذلك موجدة الأنصار فى غنائم حُنين، فعن أنس بن مالك أن ناساً من الأنصار قالوا يوم حُنين -حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء، فطفق رسولُ الله ﷺ يُعطى رجالاً من قريش المائة من الإبل -فقالوا: يغفر الله لرسول الله ﷺ! يُعطى قُريشاً ويتركنا وسيُوفنا تقطر من دمائهم!؟ وفى رواية: لما فتحت مكةُ قسمَ الغنائم فى قريش، فقالت الأنصار: إن هذا لهو العجبُ، إن سيوفنا تقْطر من دمائهم، وإن غنائمنا تردُّ عليهم، وفى رواية: فقال الأنصار: إذا كانت الشدَّةُ فنحن نُدعى ويُعطى الغنائم غيرُنا، قال أنس: فحدثت رسول الله ﷺ ذلك من قولهم، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم فى قبَّة من أدم، ولم يدع معهم غيرهم، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله ﷺ فقال: «ما حديثٌ بلغنى عنكم؟» فقال له فقهاء الأنصار: أما ذوُو رأينا، يا رسول الله، فلم يقولوا شيئاً، وأما أُناس منَّا حديثةٌ أسنانهم فقالوا: يغفر الله لرسول الله ﷺ يُعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم، فقال رسول الله ﷺ : «فإنى أعطى رجالاً حديثى عهد بكفر أتألفُهُمْ، أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعون إلى رحالكم برسول الله؟ ما تنقلبون به خير مما ينقلبون به» قالوا: بلى يا رسول الله، قد رضينا، قال: «فإنكم ستجدون بعدى أثرةً، فاصبروا حتى تلقُوا الله ورسوله على الحوض» قالوا: سنصبر(٣).

قيل: إن أحداً من المؤمنين من قريش والأنصار وغيرهم لم يكن فى شئ من كلامه تجويرٌ لرسول الله ﷺ ، ولا تجوير ذلك عليه، ولا اتهام له أنه حابى فى القسمة لهوى النفس وطلب الملك، ولا نسبة له إلى أنه لم يرد بالقسمة وجه الله تعالى، ونحو ذلك مما جاء مثله فى كلام المنافقين.

(١، ٢) سبق تخريجه ص١٥٩ .

(٣) رواه البخاري (٣١٤٧، ٤٣٣١، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٥٨٦٠، ٧٤٤١) ومسلم(١٠٥٩) والترمذي(٣٩٠١) وأحمد(٣/ ١٥٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٨، ٢٠١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٧٥، ٢٧٩) والحميدي(١٢٠١) وأبو نعيم في الحلية(٣/ ٨٤) والبيهقي (٦/ ٣٣٧).

وذوو الرأى من القبيلتين -وهم الجمهور- لم يتكلموا بشئ أصلاً، بل قد رضوا ما آتاهم الله ورسوله، وقالوا: حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله كما قالت فقهاء الأنصار «أما ذوو رأينا فلم يقولوا شيئاً» وأما الذين تكلموا من أحداث الأسنان ونحوهم فرأوا أن النبي ﷺ إنما يقسم المال لمصالح الإسلام، ولا يضعه فى محل إلا لأن وضعه فيه أولى من وضعه فى غيره، هذا مما لا يشكون فيه.

وكان العلم بجهة المصلحة قد يُنال بالوحى وقد يُنال بالاجتهاد، ولم يكونوا علموا أن ذلك مما فعله النبي ﷺ وقال: إنه بوحيٍ من الله، فإن من كره ذلك أو اعترض عليه بعد أن يقول ذلك فهو كافر مكذب.

وجوزوا أن يكون قسمه اجتهاداً، وكانوا يراجعونه فى الاجتهاد فى الأمور الدنيوية المتعلقة بمصالح الدين، وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده باتفاق الأمة، وربما سألوه عن الأمر لا لمراجعته فيه، لكن ليتثبتوا وجهه، ويتفقهوا فى سننه، ويعلموا علته.

وجه مراجعة أصحاب النبي إياه وأمثلته

وكانت المراجعة المشهورة منهم لا تعدو هذين الوجهين: إما لتكميل نظره ﷺ فى ذلك إن كان من الأمور السياسة التى للاجتهاد فيها مساغ، أو ليتبين لهم وجهُ ذلك إذا ذُكر، ويزدادوا علماً، وإيماناً، وينفتح لهم طريقُ التفقه فيه.

مراجعة الحباب بن المنذر

فالأول كمراجعة الحُباب بن المنذر له لما نزل ببدر منزلاً، قال: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل الذى نزلته، أهو منزل أنزلكهُ الله فليس لنا أن نتعدَّاه أم هو الرأيُ والحرب والمكيدةُ؟ فقال: «بل هو الرأيُ والحربُ والمكيدة» فقال: إن هذا ليس بمنزل قتال، فقبل رسولُ الله ﷺ رأيه، وتحوَّلَ إلى غيره[1].

مراجعة سعد بن معاذ

وكذلك أيضاً لما عَزَمَ على أن يصالح غطفان عام الخندق على نصف تمر المدينة، ثم جاء سعدُ بن مُعاذ فى طائفة من الأنصار فقال: يا رسول الله، بأبى أنتَ وأمّيَ! هذا الذى تعطيهم أشئ من الله أمرك فسمعٌ وطاعةٌ لله ولرسوله أم شئ من قبل رأيك؟ قال: «لا، بل من قبل رأيي، إنّى رأيتُ القوم أعطوا الأموال فجمعوا لكمُ ما رأيتم من القبائل، وإنما أنتم قبيل واحدٌ، فأردت أن أدفع بعضهم ونُعطيهم شيئاً ونُنصب لبعض، أشترى بذلك ما قد نزل بكم معشر الأنصار» فقال سعد: والله يا رسول الله لقد كُنا فى الشرك وما يطمعون منا فى أخذ النصف، أو كما قال، وفى

(١) رواه الواقدي في المغازي (١/ ٥٤) وابن سعد في الطبقات (٣/ ٥٦٧) والحاكم(٣/ ٤٢٧) وقال الذهبي حديث منكر ورواه البيهقي في الدلائل(٣/ ١١٠).

رواية: ما يأكلون من تمرة إلا بشرى أو قرى، فكيف اليوم والله معنا وأنت بين أظهرنا، لا نعطيهم ولا كرامة لهم، ثم تناول الصحيفة فتفل فيها، ثم رمى بها[١].

وما كان من قبيل الرأى والظن فى الدنيا فقد قال ﷺ لما سئل عن التلقيح: «ما أظنُّ يغنى ذلك شيئاً، إنما ظننت، فلا تؤاخذونى بالظن، ولكن إذا حدَّثتكم عن الله بشئ فخذوا به، فإنى لن أكذب على الله» رواه مسلم[٢]

وفى حديث آخر: «أنتم أعلَم بأمر دُنياكم، فما كان من أمر دينكم فإليَّ»[٣].

مراجعة سعد بن أبي وقاص

ومن هذا الباب حديثُ سعد بن أبى وقَّاص قال: أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس، فترك رجلاً منهم هو أعجبهم إلى فقمتُ فقلت له: يا رسول الله أعطيت فلاناً وفلاناً، وتركت فلاناً وهو مؤمن، فقال «أو مُسلم» ذكر ذلك سعدٌ له ثلاثاً، وأجابه بمثل ذلك، ثم قال: «إنى لأعطى الرجل وغيره أحبُّ إليَّ منهُ خشية أن يكبَّ فى النَّارِ على وجهه»[٤] متفق عليه.

فإنما سأله سعد رضي الله عنه ليُذَكِّرَ النبي ﷺ بذلك الرجل لعله يرى أنه ممن ينبغى إعطاؤه، أو ليتبين لسعد وجه تركه مع إعطاء من هو دونه، فأجابه النبيُّ ﷺ عن المُقدمتين، فقال: إن العطاء ليس لمجرد الإيمان، بل أعطى وأمنع والذى أتركه أحبُّ إليَّ من الذى أعطيه، لأن الذى أعطيه لو لم أعطه لكفر، فأعطيه لأحفظ عليه إيمانه، ولا أدخله فى زُمرة من يعبد الله على حرف، والذى أمنعه معه من اليقين والإيمان ما يُغنيه عن الدنيا، وهو أحبُّ إليَّ وعندى أفضل، وهو يعتصم بحبل الله تعالى ورسوله، ويعتاضُ بنصيبه من الدين عن نصيبه من الدنيا، كما اعتاض به أبو بكر وغيره، وكما اعتاضت الأنصارُ حين ذهب الطُّلقاء وأهل نجد بالشاة والبعير، وانطلقوا هم برسول الله ﷺ، ثم لو كان العطاء لمجرد الإيمان فمن أين لك أن هذا مؤمن؟ بل يجوز أن يكون مسلماً، وإن لم يدخل الإيمان فى قلبه، فإن النبي ﷺ أعلم من سعدٍ بتمييز المؤمن من غيره حيث أمكن التمييز.

---

(١) ينظر البداية والنهاية لابن كثير ٤/ ١٠٦ السيرة النبوية ٢/ ٢٢٣ تاريخ الطبري ٢/ ٥٧٣ .

(٢) رواه مسلم(٢٣٦١) وابن ماجه(٢٤٧٠) من حديث موسى بن طلحة عن أبيه.

(٣) رواه مسلم(٢٣٦٣) وابن ماجه(٢٤٧٠، ٢٤٧١) وأحمد(٣/ ١٥٢)(٦/ ١٢٣) وصححه ابن حبان(٢٢-الإحسان) كلهم عن أنس رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري(٢٧، ١٤٧٨) ومسلم(١٥٠) وأبو داود(٤٦٨٣) والنسائي(٨/ ١٠٣، ١٠٤) وأحمد(١/ ١٦٧، ١٨٢) والطيالسي (١٩٨) عن سعد رضي الله عنه.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث[١] أن قائلاً قال: يا رسول الله أعطيت عُيينة بن حصن والأقرع بن حابس مائةً من الإبل، وتركت جُعيل بن سُراقة الضمريّ، فقال رسول الله ﷺ: «أما والذّي نفسي بيده لجُعيل بن سُراقة خيرٌ من طلاع الأرض كُلها مثل عُيينة والأقرع، ولكني تألفتهما على إسلامهما، ووكلت جُعيل ابن سُراقة إلى إسلامه»[٢].

وقد ذكر بعض أهل المغازى فى حديث الأنصار: وودنا أن نعلم من أين هذا، إن كان من قبل الله صبرنا، وإن كان من رأى رسول الله ﷺ استعتبناه.

فبهذا تبين أن من وجد منهم جوَّز أن يكون القسمُ وقع باجتهاد فى المصلحة، فأحبَّ أن يعلم الوجه الذى أعطى به غيره ومنع هو مع فضله على غيره فى الإيمان والجهاد وغير ذلك.

وهذا فى بادى الرأى هو الموجبُ للعطاء، وأن النبي ﷺ يعطيه كما أعطى غيره، وهذا معنى قولهم «استعتبناه» أى طلبنا منه أن يُعْتبَنا أى يُزيل عتبنا: إما ببيان الوجه الذى أعطى غيرنا، أو بإعطائنا، وقد قال ﷺ: «ما أحدٌ أحب إليه العُذرُ من الله، من أجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين»[٣] فأحبَّ النبيُّ ﷺ أن يعذره فيما فعل، فبينَ لهم ذلك، فلما تبين لهم الأمر بكوا حتى أخضلوا لحاهُم، ورضُوا حقَّ الرِّضاء، والكلامُ المحكيُّ عنهم يدلُّ على أنهم رأوا القسمة وقعت اجتهاداً، وأنهم أحق بالمال من غيرهم، فتعجبوا من إعطاء غيرهم، وأرادوا أن يعلموا هل هو وحى؟ أو اجتهاد يتعين اتباعه لأنه المصلحة؟ أو اجتهاد يمكن النبيَّ ﷺ أن يأخذ بغيره إذا رأى أنه أصلح؟ وإن كان هذا القسم إنما يمكن فيما لم يستقر أمره ويقره عليه به، ولهذا قالوا: يغفر الله لرسول الله، يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفُنا تقطر من دمائهم؟ وقالوا: إن هذا لهو العجب، إن سيوفنا لتقطر من دمائهم، وإن غنائمنا لتردُّ عليهم، وفى رواية: إذا كانت الشدة فنحن نُدعي، ويُعطى الغنائم غيرنا.

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني ثقة له أفراد مات سنة(١٢٠).

(٢) انظر دلائل النبوة للبيهقي (٥/ ١٨٣) سيرة ابن هشام (٢/ ٤٩٦) البداية والنهاية لابن كثير(٤/ ٣٦٠)

(٣) رواه البخاري(٧٤١٦) ومسلم(١٤٩٩) وأحمد (٤/ ٢٤٨) عن المغيره بن شعبة.

هل كانت العطايا من المغنم أم من الخمس؟

واختلف الناس فى العطايا: هل كانت من نفس الغنيمة أو من الخمس؟

فروى عن سعد بن إبراهيم[١] ويعقوب بن عُتبة[٢] قالا: كانت العطايا فارغة من الغنائم، وعلى هذا فالنبي ﷺ إنما أخذ نصيبهم من المغنم لطيب أنفسهم.

وقد قيل: إنه أراد أن يقطعهم بدل ذلك قطائع من البحرين، فقالوا: لا، حتى يقطع إخواننا من المهاجرين مثله، ولهذا لما جاء مالُ البحرين وافوهُ صلاة الفجر، وقال لجابر: «لو قد جاء مالُ البحرين أعطيتك كذا وكذا»[٣] لكن لم يستأذنهم النبيُّ ﷺ قبل القسم لعلمه بأنهم يرضون بما يفعل، وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيبُ نفسه بما يأخذ من ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه نطقاً، وكان هذا معروفاً بين كثير من الصحابة والتابعين، كالرجل الذى سأل النبي ﷺ كُبَّةً من شعر فقال: «أما ما كان لى ولبنى هاشم فهو لك»[٤]، وعلى هذا فلا حرج عليهم إذا سألوا نصيبهم.

وقال موسى بن إبراهيم بن عقبة عن أبيه: كانت من الخمس.

قال الواقدي: وهو أثبت القولين، وعلى هذا فالخمس إما أن يقسمه الإمام باجتهاد، كما يقوله مالك، أو يقسمه خمسة أقسام، كما يقوله الشافعى وأحمد، وإذا قسمه خمسة أقسام فإذا لم يُوجد يتامى أو مساكين أو ابن سبيل أو استغنوا رُدَّتْ أنصباؤهم فى مصارف سهم الرسول.

وقد كان اليتامى والمساكين وابن السبيل إذ ذاك مع قلتهم مُستغنين بنصيبهم من الزكاة، لأنه لما فتحت خيبر، واستغنى أكثر المسلمين ردَّ رسولُ الله ﷺ على الأنصار منائح النخل التى كانوا قد منحوها للمهاجرين، فاجتمع للأنصار أموالهم التى كانت والأموال التى غنموها بخيبر وغيرها، فصاروا مياسير، ولهذا قال النبي ﷺ فى خُطبته: «ألم أجدكُمْ عالةً فأغناكمُ الله بي؟»[٥] فصرف النبي ﷺ

---

(١) هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. أبو إسحاق البغدادي ثقة ولي قضاء واسط وغيرها مات سنة(٢٠١).

(٢) هو يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي . ثقة مات سنة(١٢٨).

(٣) رواه البخاري(٢٢٩٦، ٢٥٩٨، ٢٦٨٣، ٣١٣٧، ٤٣٨٣) ومسلم(٢٣١٤) وأحمد(٣/ ٣٠٧).

(٤) (صحيح) رواه أبو داود(٢٦٩٤) والنسائي(٦/ ٢٦٤) وأحمد(٢/ ١٨٤، ٢١٨). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣٤٤٩).

(٥) رواه البخاري (٤٣٣٠) ومسلم(١٠٦١) وأحمد (٤/ ٤٢) وعبد الرزاق (١٩٩١٨) والبيهقي(٦/ ٣٣٩).

عامة الخمس فى مصارف سهم الرسول، فإن أولى المصالح تأليفُ أولئك القوم، ومن زعم أن مجرَّدَ خمس الخمس قام بجميع ما أعطى المؤلَّفةَ فإنه لم يدر كيف القصة، ومن له خبرة بالقصة يعلم أن المال لم يكن يحتمل هذا.

وقد قيل: إن الإبل كانت أربعة وعشرين ألف بعير، والغنم أربعين ألفاً أو أقل أو أكثر، والورق أربعة آلاف أوقية، والغنم كانت تعدل عشرةٌ منها ببعير، فهذا يكون قريباً من ثلاثين ألف بعير، فخمس الخمس منه ألف ومائتا بعير، وقد قسم فى المؤلفة أضعاف ذلك، على ما لا خلاف فيه بين أهل العلم.

وأما قول بعض قريش والأنصار فى الذهيبة التى بعث بها عليٌّ من اليمن: أيعطى صناديد أهل نجد ويدعنا؟ فمن هذا الباب أيضاً، إنما سألوه على هذا الوجه.

وها هنا جوابان آخران:

الجواب الأول: أن بعض أولئك القائلين قد كان منافقاً يجوز قتله، مثل الذى سمعه ابنُ مسعود يقول فى غنائم حُنين: إن هذه لقسمةٌ ما أريد بها وجه الله، وكان فى ضمن قريش والأنصار منافقون كثيرون، فما ذكر من كلمة لا مخرج لها، فإنما صدرت من منافق، والرجل الذى ذكر عنه أبو سعيد أنه قال: «كنا أحقَّ بهذا من هؤلاء» لم يسمه منافقاً، والله أعلم.

الجواب الثانى: أن الاعتراض قد يكون ذنباً ومعصية يخاف على صاحبه النفاق وإن لم يكن نفاقاً، مثل قوله تعالى: ﴿**يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ**﴾[الأنفال: ٦] ومثل مراجعتهم له فى فسخ الحج إلى العُمرة وإبطائهم عن الحل، وكذلك كراهتهم للحلِّ عام الحديبية، وكراهتهم للصُّلح، ومراجعة من راجع منهم، فإن من فعل ذلك فقد أذنب ذنباً كان عليه أن يستغفر الله منه، كما أن الذين رفعوا أصواتهم فوق صوته أذنبوا ذنباً تابوا منه، وقد قال: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾[الحجرات: ٧].

قال سهل بن حنيف: اتَّهموا الرأى على الدين، فلقد رأيتنى يوم أبى جندَل ولو أستطيع أن أرُدَّ أمر رسول الله ﷺ لفعلت.

فهذه أمورٌ صَدَرَتْ عن شهوة وعجلة، لا عن شك فى الدين، كما صدر عن حاطب التجسُّسُ لقريش، مع أنها ذنوب ومعاصٍ يجب على صاحبها أن يتوب، وهى بمنزلة عصيان أمر النبي ﷺ .

ومما يدخل فى هذا حديثُ أبى هريرة فى فتح مكة قال: فقال رسول الله ﷺ : «من دخل دار أبى سُفيان فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن، ومن أغلق بابهُ فهو آمن»[1] فقالت الأنصار: أما الرجل فقد أدركتْهُ رغبة فى قرابته ورأفة بعشيرته.

قول الأنصار يوم الفتح وجواب النبى عليهم

قال أبو هريرة: وجاء الوحيُ، وكان إذا جاء لا يخفى علينا، فإذا جاء فليس أحدٌ منا يرفع طرفه إلى رسول الله ﷺ حتى ينقضى الوحيُ.

قال رسول الله ﷺ : «يا معشر الأنصار» قالوا: لبيكَ يا رسول الله، قال: «قلتم أمَّا الرجلُ فأدركته رغبةٌ فى قرابته ورأفة بعشيرته؟» قالوا: قد كان ذلك، قال: «كلا، إنى عبدُ الله ورسوله، هاجرتُ إلى الله وإليكم، المحيا محياكم، والمماتُ مماتكم» فأقبلوا إليه يبكون ويقولون: والله ما قُلنا إلا لضنٍّ بالله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ : «إنَّ اللهَ ورسولهُ يُصدِّقانكمْ ويعذرانكُم» رواه مسلم[2].

وذلك أن الأنصار لما رأوا النبي ﷺ قد آمن أهل مكة وأقرَّهم على أموالهم ودمائهم مع دخوله عليهم عنوةً وقهراً وتمكنه من قتلهم وأخذ أموالهم لو شاء خافوا أن النبيَّ ﷺ يريد أن يستوطن مكة ويستبطن قريشاً، لأن البلد بلدُهُ والعشيرة عشيرتُه، وأن يكون نزاعُ النفس إلى الوطن والأهل يوجبُ انصرافهُ عنهم، فقال من قال منهم ذلك، ولم يقُله الفقهاء وأولو الألباب الذين يعلمون أنه لم يكن له سبيل إلى استيطان مكة، فقالوا ذلك لا طعناً ولا عيباً، ولكنٍ ضنًّا بالله ورسوله، والله ورسوله قد صدَّقاهم أنما حملهم على ذلك الضنُّ بالله ورسوله، وعذراهم فيما قالوا لما رأوا وسمعوا، ولأن مفارقة الرسول شديد على مثل أولئك المؤمنين الذين هم شعار وغيرهم دثار، والكلمة التى تخرج عن محبة وتعظيم وتشريف وتكريم تُغفر لصاحبها، بل يُحمد عليها، وإن كان مثلها لو صدر بدون ذلك استحقَّ صاحبها النَّكالَ.

(١، ٢) رواه مسلم (١٧٨٠) وأبو داود(٣٠٢٣، ١٨٧٢) وأحمد(٢/ ٢٩٢، ٥٣٨) والطيالسي(٢٤٢٤) وصححه ابن حبان(٤٧٦٠-الإحسان) ورواه البيهقي(٦/ ٣٤)(٩/ ١١٨) وفي الدلائل (٥/ ٥٦) كلهم عن أبي هريرة.

أدب أبي بكر مع النبي ﷺ

وكذلك الفعلُ، ألا ترى أن النبيَّ ﷺ لما قال لأبى بكر حين أراد أن يتأخر عن موقعه فى الصلاة لَمَّا أحسَّ بالنبى ﷺ: «مكانَكَ» فتأخر أبو بكر، فقال له النبي ﷺ: «ما مَنَعَكَ أن تثبتَ مكانَكَ وقد أمرتُك» فقال: ما كان لابن أبى قُحافةَ أن يتقدم بين يدى النبي ﷺ[1].

أدب أبي أيوب مع النبي ﷺ

وكذلك أبو أيوب الأنصاريُّ، لما استأذن النبيُّ ﷺ فى أن ينتقل إلى السفل وأن يصعد رسولُ الله ﷺ إلى العلو، وشقَّ عليه أن يسكن فوق رسول الله ﷺ فأمره النبي ﷺ بالمكث فى مكانه، وذكر له أنَّ سكناه أسفل أرفقُ به من أجل دخول الناس عليه، فامتنع أبو أيوب من ذلك أدباً مع النبي ﷺ وتوقيراً له، فكلمة الأنصار ﷺ من هذا الباب.

وبالجملة فالكلمات فى هذا الباب ثلاثة أقسام:

إحداهن: ما هو كفر: مثل قوله: إنَّ هذه لقسمةٌ ما أريد بها وجه الله.

المراجعة على ثلاثة أنواع

الثاني: ما هو ذنب ومعصية يخاف على صاحبه أن يحبط عمله، مثل رفع الصَّوت فوق صوته، ومثل مراجعة من راجعه عام الحُديبية بعد ثباته على الصلح، ومجادلة من جادله يوم بدر بعد ما تبين له الحق، وهذا كله يدخل فى المخالفة عن أمره.

الثالث: ما ليس من ذلك، بل يحمد عليه صاحبه أو لا يحمد، كقول عمر[2]: ما بالنا نقصُرُ الصَّلاة وقد أمنا؟ وكقول عائشة: ألم يقل الله ﴿**فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ**﴾[الحاقة: ١٩] وكقول حفصة: ألم يقل الله: ﴿**وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾[مريم: ٧١][3] وكمراجعة الحُباب فى منزل بدر[4]، ومراجعة سعد فى صلح غطفان على نصف تمر المدينة[5]، ومثل مُراجعتهم له لما أمرهم بكسر الآنية

---

(١) رواه البخاري(١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢٣٤، ٢٦٨٤، ٢٦٩٠، ٢٦٩٣) ومسلم(٤٢١) وأبو داود(٩٤٠) والنسائي(٢/ ٧٧، ٧٩) وابن ماجه(١٠٣٥) وأحمد(٥/ ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨) والحميدي(٩٢٧) وابن الجارود(٢١١) كلهم عن سهل بن سعد.

(٢) رواه مسلم(٦٨٦) وأبو داود(١١٩٩، ١٢٠٠) والترمذي(٣٠٣٤) والنسائي(٣/ ١١٦) وابن ماجه(١٠٦٥) وأحمد(١/ ٢٥، ٣٦) والبيهقي(٣/ ١٣٤، ١٤٠) وفيه قوله ﷺ: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة الله».

(٣) رواه مسلم(٢٤٩٦) وابن ماجه(٤٢٨١) وأحمد (٦/ ٢٨٥، ٣٦٢) وفيه قوله ﷺ: «إني لأرجو أن لا يدخل النار إن شاء الله أحد شهد بدراً والحديبية» واللفظ لأحمد.

(٤، ٥) سبق تخريجه ص١٦٦ .

التى فيها لحومُ الحمر، فقالوا: أو لا نغسلها، فقال: «اغسلوها»[١] وكذلك ردُّ عُمر لأبى هُريرة لما خرج مبشراً، ومراجعته النبيَّ ﷺ فى ذلك[٢]، وكذلك مراجعته له لما أذن لهم فى نحر الظَّهر فى بعض المغازي، وطلبه منه أن يجمع الازواد ويدعو الله، ففعل ما أشار به عمر، ونحو ذلك مما فيه سؤال عن إشكال لتبين لهم أو عرض لمصلحة قد يفعلها الرسولُ ﷺ.

فهذا ما اتفق ذكره من السنن المأثورة عن النبي ﷺ فى قتل من سبَّه من مُعاهد وغير مُعاهد، وبعضها نصٌّ فى المسألة، وبعضها ظاهر، وبعضها مستنبط مستخرج استنباطاً قد يقوى فى رأى من فهم وقد يتوقف عنه من لم يفهمه أو من لم يتوجه عنده أو رأى أن الدلالة منه ضعيفة، ولن يخفى الحقُّ على من توخَّاه وقَصَدَه ورزقه الله تعالى بصيرةً وعلماً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

الاستدلال بإجماع الصحابة

وأما إجماع الصحابة فلأن ذلك نُقل عنهم فى قضايا متعددة ينتشر مثلها ويستفيض، ولم ينكرها أحد منهم، فصارت إجماعاً.

واعلم أنه لا يمكن إدَّعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية بأبلغ من هذا الطريق.

فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر التميمى[٣] فى كتاب «الردة والفتوح» عن شيوخه، قال: ورفع إلى المهاجر -يعنى المهاجر بن أبى أمية، وكان أميراً على اليمامة ونواحيها- امرأتان مغنيتان غنَّتْ إحداهما بشتم النبي ﷺ، فقطع يدها، ونزعَ ثنيتها، وغنت الأخرى بهجاء المسلمين، فقطع يدها، ونزع ثنيتها، فكتب إليه أبو بكر: بلغنى الذى سرت به فى المرأة التى تغنَّتْ وزمرت بشتم النبي ﷺ، فلولا ما قد سبقتنى لأمرتك بقتلها، لأن حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتدٌّ أو معاهد فهو محارب غادر.

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧٧، ٤١٩٦، ٥٤٩٧، ٦١٤٨، ٦٣٣١، ٦٨٩١) ومسلم(١٨٠٢) وابن ماجه(٣١٩٥) وأحمد(٤/ ٤٧) والطبراني (٦٢٩٤، ٦٣٠١) والبيهقي (٩/ ٣٣٠) عن سلمة بن الأكوع.

(٢) رواه مسلم (٣١) وأبو عوانة(١/ ٩) عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) هو سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب الردة ويقال له الضبي ويقال غير ذلك. الكوفي ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ أفحش ابن حبان القول فيه. مات زمن الرشيد.

وكتب إليه أبو بكر في التى تغنت بهجاء المسلمين: أما بعد فإنه بلغنى أنك قطعت يدَ امرأة فى أن تغنَّتْ بهجاء المسلمين ونزعت ثنيتها، فإن كانت ممن تدعى الإسلام فأدب وتقدمه دون المُثلة، وإن كانت ذمية فلعمرى لما صفحت عنه من الشرك أعظمُ، ولو كنت تقدمتُ إليك فى مثل هذا لبلغت مكروهك، فاقبل الدَّعَةَ، وإياك فى المثلة فى الناس فإنها مأثم ومنفرة إلا فى قصاص.

وقد ذكر هذه القصة غيرُ سيف، وهذا يوافق ما تقدَّمَ عنه أن من شتم النبيَّ ﷺ كان له أن يقتله، وليس ذلك لأحد بعده، وهو صريح فى وجوب قتل من سبَّ النبي ﷺ من مسلم ومعاهد وإن كان امرأة، وأنه يُقتل بدون استتابة، بخلاف من سبَّ الناس، وأن قتله حد للأنبياء كما أن جلد من سبَّ غيرهم حدٌّ له، وإنما لم يأمر أبو بكر بقتل تلك المرأة لأن المهاجر سبق منه فيها حدٌّ باجتهاده، فكره أبو بكر أن يجمع عليها حدَّين، مع أنه لعلها أسلمت أو تابت فقبل المهاجر توبتها قبل كتاب أبى بكر، وهو محل اجتهاد سبق منه فيه حكم فلم يغيره، لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، وكلامه يدلُّ على أنه إنما منعه من قتلها ما سبق من المهاجر.

وروى حربٌ فى مسائله عن ليث بن أبى سُليم[1] عن مجاهد قال: أتى عُمرُ برجل سبَّ النبيَّ ﷺ، فقتله، ثم قال عمر: من سبَّ الله أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه، قال ليث: وحدثنى مجاهد عن ابن عباس قال: أيما مُسلم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كذَّبَ رسولَ الله ﷺ، وهى ردَّةٌ، يُستتاب فإن رجع وإلا قتلَ، وأيما معاهد عاند فسب الله أو أحداً من الأنبياء أو جهر به فقد نقض العهد فاقتلوه.

وعن أبى مشجعة بن ربعى[2] قال: لما قدم عمر بن الخطاب الشام قام قسطنطين بطريق الشام، وذكر معاهدة عمر له وشروطه عليهم، قال: اكتب بذلك كتاباً، قال عمر: نعم، فبينا هو يكتب الكتاب إذ ذكر عمر فقال: إنى أستثنى عليك معَرَّةَ الجيش مرتين، قال: لك ثُنْيَاك وقبح الله من أقالك، فلما فرغ عمر من الكتاب قال له: يا أمير المؤمنين قُم فى الناس فأخبرهم الذى جعلت لي، وفرضت عليَّ،

---

(١) هو ليث بن أبي سليم بن زنيم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فتُرك، مات سنة(١٤٨).
(٢) هو أبو مشجعة بن ربعي الجهني -مقبول.

ليتناهوا عن ظلمي، قال عمر: نعم، فقام فى الناس فحمد الله وأثنى عليه، فقال: الحمد لله أحمده وأستعينه، من يهد الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادى له، فقال النبطي: إن الله لا يضل أحداً، قال عمر: ما تقول؟ قال: لا شئ، وعاد النبطيُّ لمقالته، فقال أخبرونى ما يقول، قالوا: يزعم أن الله لا يُضلُّ أحداً قال عمر: إنا لم نُعطك الذى أعطيناك لتدخل علينا فى ديننا، والذى نفسى بيده لئن عُدتَ لأضربنَّ الذى فيه عيناك، وعاد عمر ولم يعُد النبطيُّ، فلما فرغ عمر أخذ النبطيُّ الكتاب. رواه حرب.

فهذا عمر رضي الله عنه بمحضر من المهاجرين والأنصار يقول لمن عاهده: إنا لم نُعطك العهد على أن تدخل علينا فى ديننا، وحلف لئن عاد ليضربنَّ عنقه، فعلم بذلك إجماع الصحابة على أن أهل العهد ليس لهم أن يُظهروا الاعتراض علينا فى ديننا، وأن ذلك منهم مُبيحٌ لدمائهم.

وإن من أعظم الاعتراضات سبَّ نبينا ﷺ، وهذا ظاهر لا خفاء به، لأن إظهار التكذيب بالقدر من إظهار شتم رسول الله ﷺ.

وإنما لم يقتله عمر لأنه لم يكن قد تقرر عنده أن هذا الكلام طعنٌ فى ديننا، لجواز أن يكون اعتقد أن عمر قال ذلك من عنده، فلما تقدم إليه عمر وبين له أن هذا ديننا قال له: لئن عُدتَ لأقتلنك.

ومن ذلك ما استدلَّ به الإمام أحمد، ورواه عن هشيم: ثنا حصين عمن حدثه عن ابن عمر قال: مرَّ به راهبٌ، فقيل له: هذا يسبُّ النبي، فقال ابن عمر: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعطهم الذِّمَّة على أن يسبُّوا نبينا ﷺ.

ورواه أيضاً من حديث الثورى عن حصين عن شيخ أن ابن عمر أصْلَتَ على راهب سب النبيَّ ﷺ بالسيف وقال: إنا لم نصالحهم على سبَّ النبي ﷺ.

والجمع بين الروايتين أن يكون ابن عمر أصْلَتَ عليه السيف لعلَّه يكون مقراً بذلك، فلما أنكر كفَّ عنه، وقال: لو سمعتهُ لقتلته، وقد ذكر حديثَ ابن عمر غيرُ واحد.

وهذه الآثار كلها نصٌّ فى الذمى والذمية، وبعضها عام فى الكافر والمسلم أو نص فيهما.

وقد تقدَّم حديثُ الرجل الذى قتلهُ عمر من غير استتابه حين أبى أن يرضى بحكم النبيﷺ[١]، وحديث كشفه عن رأس صبيغ بن عسل وقوله: لو رأيتك محلُوقاً لضربت الذى فيه عيناك من غير استتابة[٢]، وإنما ذنب طائفته الاعتراضُ على سنة الرسولﷺ .

وقد تقدَّم عن ابن عباس أنه قال فى قوله تعالى ﴿إنَّ الَّذين يرْمون المُحْصنات الْغَافلات الْمُؤْمنات﴾[النور: ٢٣] هذه فى شأن عائشة وأزواج النبيﷺ خاصة ليس فيها توبة، ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة وقال: نزلت فى عائشة خاصة، واللعنة للمنافقين عامة[٣]، ومعلوم أن ذاك إنما هو لأن قذفها أذى للنبيﷺ ونفاق، والمنافق يجب قتله إذا لم تقبل توبته.

وروى الإمام أحمد بإسناده عن سماك بن الفضل[٤] عن عُروة بن محمد[٥] عن رجل من بلقين أن امرأة سبَّت النبيَّﷺ ، فقتلها خالد بن الوليد، وهذه المرأة مُبْهَمَة.

وقد تقدم حديثُ محمد بن مسلمة فى ابن يامين الذى زعم أن قتل كعب ابن الأشرف كان غدراً، وحلف محمد بن مسلمة لئن وجده خالياً ليقتُلَنَّه، لأنه نسب النبيﷺ إلى الغدر، ولم ينكر المسلمون عليه ذلك[٦].

ولا يرد على ذلك إمساك الأمير -إما معاوية، أو مروان- عن قتل هذا الرجل، لأن سكوته لا يدل على مذهب، وهو لم يخالف محمد بن مسلمة، ولعل سكوته لأنه لم ينظر فى حكم هذا الرجل، أو نظر فلم تتبين له حكمة، أو لم تنبعث داعية لإقامة الحد عليه، أو ظن أن الرجل قال ذلك معتقداً أنه قُتل دون أمر النبيﷺ ، أو لأسباب أُخَر.

---

(١) تقدم ص٤٣ .
(٢) سبق تخريجه ص١٦٤ .
(٣) سبق تخريجه ص٤٧ .
(٤) هو سماك بن الفضل الخولاني اليماني ثقه.
(٥) هو عروه بن محمد بن عطيه السعدي عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن مقبول مات بعد العشرين ومائة .
(٦) سبق تخريجه ص٨٦ .

وبالجملة فمجرد كفه لا يدلُّ على أنه مخالف لمحمد بن مسلمة فيما قاله، وظاهر القصة أن محمد بن مسلمة رآه مخطئاً بترك إقامة الحد على ذلك الرجل، ولذلك هجره، لكن هذا الرجل إنما كان مسلماً، فإن المدينة لم يكن بها يومئذ أحدٌ من غير المسلمين.

ما عاهدنا عليه أهل الذمة

وذكر ابن المبارك: أخبرني حرملة بن عمران[1] حدثني كعب بن علقمة[2] أن غَرَفَة ابن الحارث الكندي -وكانت له صحبة من النبي ﷺ- سمع نصرانياً، شَتَمَ النبي ﷺ، فضربه به فدقَّ أنفه، فرفع ذلك إلى عمرو بن العاص، فقال له: إنا قد أعطيناهم العهد، فقال له غرفة: معاذ الله أن نعطيهم العهد على أن يُظهروا شتم النبي ﷺ، وإنما أعطيناهم العهد على أن نُخلّي بينهم وبين كنائسهم يعملون فيها ما بدا لهم، وأن لا نحملهم على ما لا يطيقون، وإن أرادهم عدو قاتلنا دونهم، وعلى أن نخلي بينهم وبين أحكامهم إلا أن يأتونا راضين بأحكامنا فنحكم فيهم بحكم الله وحكم رسوله ﷺ، وإن غابوا عنا لم نتعرض لهم، فقال عمرو: صدقت.

فقد اتفق عمرو وغَرَفَة بن الحارث على أن العهد الذي بيننا وبينهم لا يقتضي إقرارهم على إظهار شتم الرسول ﷺ، كما اقتضى إقرارهم على ما هم عليه من الكفر والتكذيب، فمتى أظهروا شتمه فقد فعلوا ما يبيح الدم، من غير عهد عليه فيجوز قتلهم، وهذا كقول ابن عمر في الراهب الذي شتم النبي ﷺ: «لو سمعته لقتلته، فإنا لم نعطهم العهد على أن يشتموا نبينا ﷺ»[3].

وإنما لم يقتل هذا الرجل -والله أعلم- لأن البينة لم تقم عليه بذلك، وإنما سمعه غرفة، ولعل غرفة قصَدَ قتله بتلك الضربة، ولم يمكن من إتمام قتله لعدم البينة بذلك، ولأن فيه افتئاتاً على الإمام، والإمام لم يثبت عنده ذلك.

وعن خُلَيْد أن رجلاً سبَّ عمرَ بن عبد العزيز فكتب عمر، إنه لا يُقتل إلا من سبَّ رسول الله ﷺ، ولكن اجلده على رأسه أسواطاً، ولولا أني أعلم أن ذلك خير له لم أفعل، رواه حرب، وذكره الإمام أحمد، وهذا مشهور عن عمر بن عبد العزيز، وهو خليفة راشدٌ، عالم بالسنة متبع لها.

فهذا قول أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين لهم بإحسان، لا يعرفُ عن صاحبٍ ولا تابعٍ خلافٌ لذلك، بل إقرارٌ عليه، واستحسان له.

---

(١) هو حرملة بن عمران بن قراد التجيبي. أبو حفص المصري. يعرف بالحاجب ثقة. مات سنة(١٦٠) وله(٨٠) سنة.
(٢) هو كعب بن علقمة بن كعب المصري التنوخي أبو عبد الحميد. صدوق. مات سنة(١٢٧) وقيل بعدها.
(٣) تقدم ص١٧٥ .

الاستدلال بالقياس

وأما الاعتبار فمن وجوه:

أحدها: أن عيب ديننا وشتم نبينا مجاهدةٌ لنا ومحاربة، فكان نقضاً للعهد كالمجاهدة والمحاربة بالأولى.

يبين ذلك أن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿**وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[التوبة: ٤١] والجهاد بالنفس يكون باللسان كما يكون باليد، بل قد يكون أقوى منه، قال النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم وأموالكم» رواه النسائي وغيره[(١)].

وكان ﷺ يقول لحسان بن ثابت: «اغزُهُم وغازِهم»[(٢)] وكان يُنصبُ له منبرٌ في المسجد ينافح عن رسول الله ﷺ بشعره وهجائه للمشركين. وقال النبي ﷺ: «اللهمَّ أيِّدهُ بروح[(٣)] القدُس» وقال: «إن جبرئيل معك ما دُمت تنافح عن رسول الله ﷺ»[(٤)] وقال: «هي أنكى فيهم من النَّبل»[(٤)].

وكان عدد من المشركين يكفون عن أشياء مما يؤذي المسلمين خشية هجاء حسان، حتى إن كعب بن الأشرف لما ذهب إلى مكة كان كلما نزل عند أهل بيت هجاهم حسان بقصيدة فيخرجونه من عندهم، حتى لم يبق له بمكة من يؤويه.

وفي الحديث: «أفضلُ الجهاد كلمةُ حقٍّ عند سُلطانٍ جائر»[(٥)] و«أفضل الشهداء حمزةُ بن عبد المطلب، ورجلٌ تكلم بحق عند سلطان جَائر فأَمر به فقتل»[(٦)].

---

(١) (صحيح) رواه أبو داود(٢٥٠٤) والنسائي (٦/ ٧) وأحمد(٣/ ١٢٤، ١٥٣، ٢٥١) وصححه الحاكم(٢/ ٨١) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي (٩/ ٢٠) . والحديث صححه الأمام النووي في رياض الصالحين والألباني في صحيح أبي داود (٢١٨٦).

(٢) الحديث بلفظ «اهجهم وجبريل معك» رواه البخاري(٣٢١٣، ٤١٢٣، ٦١٥٣) ومسلم(٢٤٨٦) وأحمد(٤/ ٢٢٩، ٣٠٢) والطيالسي (٧٣٠) عن البراء.

(٣) رواه البخاري(٤٥٣، ٣٢١٢، ٦١٥٢) ومسلم(٢٤٨٥) والنسائي(٢/ ٤٨) وأحمد(٥/ ٢٢) والحميدي(١١٠٥) والبيهقي(٢/ ٤٤٨، ١٠/ ٣٣٧) كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه مسلم(٢٤٩٠) وأبو داود(٥٠١٥) والترمذي(٢٧٤٦) وأحمد(٦/ ٧٢) والطبراني(٣٥٨٢، ٣٥٨٠) والحاكم(٣/ ٤٨٧) والبيهقي(١٠/ ٢٣٨) كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) (صحيح) رواه أبو داود(٤٣٤٤) والترمذي(٢١٧٥) وابن ماجه(٤٠١١) وأحمد(٣/ ١٩، ٦١) والحميدي(٧٥٢) والحاكم(٤/ ٥٠٥، ٥٠٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع(١١٠٠) عن أبي سعيد وفي الباب عن أبي أمامة رواه ابن ماجه(٤٠١٢) وأحمد(٥/ ٢٥١، ٢٥٦) وعن طارق بن شهاب رواه النسائي (٢/ ١٨٧) وأحمد(٤/ ٣١٥).

(٦) رواه الطبراني في الأوسط (٩١٨) عن جابر وقال لم يروه عن إبراهيم إلا حكيم. تفرد به عمار وكذلك رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٦/ ٣٧٧) وقال الهيثمي في المجمع(٩/ ٢٦٨) فيه ضعف.

وإذا كان شأنُ الجهاد باللسان هذا الشأن فى شتم المشركين وهجائهم وإظهار دين الله والدعاء إليه عُلم أن من شتم دين الله ورسوله، وأظهر ذلك، وذكر كتاب الله بالسوء علانيةً، فقد جاهد المسلمين وحاربهم، وذلك نقضٌ للعهد.

الوجه الثانى: أنا وإن أقررناهم على ما يعتقدونه من الكفر والشرك فهو كإقرارنا لهم على ما يُضمرونه لنا من العداوة، وإرادة السوء بنا، وتمنّى الغوائل لنا، فإننا نحن نعلم أنهم يعتقدون خلاف ديننا، ويريدون سفك دمائنا، وعلو دينهم، ويسعون فى ذلك لو قدروا عليه، فهذا القدر أقررناهم عليه، فإذا عملوا بموجب هذه الإرادة بأن حاربونا وقاتلونا نقضوا العهد، كذلك إذا عملوا بموجب تلك العقيدة -من إظهار السب لله ولكتابه ولدينه ولرسوله- نقضوا العهد، إذ لا فرق بين العمل بموجب الإرادة وموجب الاعتقاد.

الوجه الثالث: أن مُطلق العهد الذى بيننا وبينهم يقتضى أن يكفوا ويُمسكوا عن إظهار الطّعن فى ديننا، وشتم رسولنا، كما يقتضى الإمساك عن دمائنا ومحاربتنا، لأن معنى العهد أن كلّ واحد من المتعاهدين يؤمِّنُ الآخر مما يحذره منه قبل العهد، ومن المعلوم أنا نحذر منهم إظهار كلمة الكفر وسب الرسول وشتمه، كما نحذر إظهار المحاربة بل أولى، لأنا نسفك الدماء ونبذل الأموال فى تعزير الرسول وتوقيره ورفع ذكره، وإظهار شرفه وعلو قدره، وهم جميعاً يعلمون هذا من ديننا، فالمُظهر منهم لسبه ناقضٌ للعهد، فاعل لما كنا نحذره ونقاتله عليه قبل العهد، وهذا واضح.

الوجه الرابع: أن العهد المُطلق لو لم يقتض ذلك فالعهدُ الذى عاهدهم عليه عمر بن الخطاب وأصحابُ رسول الله ﷺ معه قد تبين فى ذلك، وسائر أهل الذمة إنما جروا على مثل ذلك العهد.

شروط المسلمين على أهل الذمة

روى حرب بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن غَنْم[1] قال: كتب عمر بن الخطاب حين صالح نصارى أهل الشام: هذا كتابٌ لعبد الله عمر أمير المؤمنين من مدينة كذا وكذا، إنكم لما قدمتُم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا على أن لا نُحْدث، وذكر الشروط إلى أن قال: ولا نظهر شركاً، ولا ندعو إليه أحداً، وقال فى آخره: شَرطنا ذلك على أنفسنا وأهلينا، وقبلنا عليه الأمان، فإن نحن خالفنا عن شئ شرطناه لكم وضمنّاه على أنفسنا فلا ذمّة لنا، وقد حلّ لكم منا ما حلّ من أهل المُعاندة والشقاق.

---

(١) هو عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري. مختلف في صحبته، ذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة(٧٨).

وقد تقدم قول عمر له فى مجلس العقد: «إنا لم نُعطلك الذى أعطيناك لتدخل علينا فى ديننا، والذى نفسى بيده لئن عُدتَ لأضربنَّ عنقك»[1] وعمر صاحب الشروط عليهم.

فعلم بذلك أن شروط المسلمين عليهم أن لا يظهروا كلمة الكفر، وأنهم متى أظهروها صاروا محاربين، وهذا الوجه يوجبُ أن يكون السبُّ نقضاً للعهد عند من يقول: لا ينتقض العهد به إلا إذا شرط عليهم تركه، كما خرَّجه بعض أصحابنا وبعض الشافعية فى المذهبين.

وكذلك يوجب أن يكون نقضاً للعهد عند من يقول: إذا شرط عليهم انتقاض العهد بفعله انتقض، كما ذكر بعض أصحاب الشافعي، فإن أهل الذمة إنما هم جارُون على شروط عمر، لأنه لم يكن بعده إمام عقد عقداً يخالف عقده، بل كل الأئمة جارون على حكم عقده، والذى ينبغى أن يضاف إلى من خالف فى هذه المسألة أنه لا يخالف إذا شرط عليهم انتقاض العهد بإظهار السب، فإن الخلاف حينئذ لا وجه له البتة مع إجماع الصحابة على صحة هذا الشرط وجريَانه على وفق الأصول، فإذا كان الأئمة قد شرطوا عليهم ذلك -وهو شرط صحيح- لزم العمل به على كل قول.

الوجه الخامس: أن العقد مع أهل الذمة على أن تكون الدار لنا تجزى فيها أحكام الإسلام، وعلى أنهم أهلُ صغار وذلَّة، على هذا عُوهدُوا وصولحوا، فإظهار شتم الرسول ﷺ والطعن فى الدين ينافى كونهم أهل صغار وذلة، فإن من أظهر سب الدين والطعن فيه لم يكن من الصغَّار فى شئ، فلا يكون عهده باقياً.

الوجه السادس: أن الله فرضَ علينا تعزيره رسوله وتوقيره، وتعزيرُه: نصرُه ومنعُه، وتوقيره: إجلاله وتعظيمه، وذلك يوجب صون عرضه بكل طريق، بل ذلك أولُ درجات التعزير والتوقير، فلا يجوز أن نُصالح أهل الذمة على أن يُسمعونا شتم نبينا ويظهروا ذلك، فإن تمكينهم من ذلك ترك للتعزير والتوقير، وهم يعلمون أنا لا نصالحهم على ذلك، بل الواجب علينا أن نكُفهم عن ذلك ونزجرهم عنه بكل طريق، وعلى ذلك عاهدناهم، فإذا فعلوا فقد نقضوا الشرط الذى بيننا وبينهم.

(١) تقدم ص١٧٥ .

الوجه السابع: أنَّ نصرَ رسول الله ﷺ فرضٌ علينا، لأنه من التعزير المفروض، ولأنه من أعظم الجهاد في سبيل الله، ولذلك قال سبحانه: ﴿**مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ**﴾ إلى قوله: ﴿**إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾[التوبة: ٣٨-٤٠]، وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾[الصف: ١٤]الآية بل نصرُ آحاد المسلمين واجبٌ بقوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»[١] وبقوله: «المسلم أخو المسلمِ لا يُسلمهُ ولا يظلمهُ»[٢] فكيف لا ينصر رسول الله ﷺ؟

ومن أعظم النصر حماية عرضه ممن يؤذيه، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «من حمى مؤمناً من منافق يُوذيه حمى اللهُ جلدُه من نار جهنم يوم القيامة»[٣].

ولذلك سمَّى من قابل الشاتم بمثل شتمه منتصراً، وسبَّ رجلٌ أبا بكر عند النبي ﷺ وهو ساكت، فلما أخذ لينتصر قام، فقال: يا رسول الله كان يسبي وأنت قاعد، فلما أخذت لأنتصر قُمت، فقال: «كان الملكُ يردُّ عليه، فلما انتصرت ذَهَبَ الملكُ، فلم أكن لأقعد وقد ذهب الملكُ» أو كما قال ﷺ[٤].

وهذا كثير معروف في كلامهم، يقولون لمن كافى السابَّ والشاتم «منتصراً» كما يقولون لمن كافى الضاربَ والقاتل «منتصراً».

وقد تقدم أنه ﷺ قال للذى قَتَلَ بنت مروان لما شتمته: «إذا أحببتم أن تنظروا إلى رجل نَصَرَ الله ورسوله بالغيب فانظروا إلى هذا»[٥]، وقال للرجل الذى خرق صف المشركين حتى ضرب بالسيف سابَّ النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «أعجبتم من رجلٍ نصرَ الله ورسوله؟»[٦]

---

(١) رواه البخاري (٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٦٩٥٢) والترمذي(٢٢٥٥) وأحمد(٣/ ٩٩، ٢٠١) والطبراني في«المعجم الصغير» (٥٧٦) وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٩٤)(١٠/ ٤٠٥) وصححه ابن حبان (٥١٦٧، ٥١٦٨-الإحسان). كلهم عن أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري(٢٤٤٢، ٦٩٥١) ومسلم(٢٥٨٠) وأبو داود(٤٨٩٣) والترمذي(١٤٢٦) وأحمد(٢/ ٩١) وصححه ابن حبان[(٥٣٣) -الإحسان] كلهم عن عبد الله بن عمر.

(٣) (حسن) رواه أبو داود(٤٨٨٣) وأحمد(٣/ ٤٤١) وعبد الله بن المبارك في الزهد(٦٨٦) والطبراني (٤٣٣) وأبو نعيم في الحلية(٨/ ١٨٨) وقال الألباني (حسن) (صحيح أبي داود ٤٠٨٦).

(٤) (حسن) رواه أبو داود(٤٨٩٦، ٤٨٩٧) وأحمد(٢/ ٤٣٦) وقال الألباني (حسن) انظر الصحيحة(٢٢٣١، ٢٣٧٦).

(٥) تقدم ص٩١ .

(٦) تقدم ص١٣٤ .

وحماية عرضه ﷺ في كونه نصراً أبلغُ من ذلك في حق غيره، لأن الوقيعة فى عرض غيره قد لا تضر مقصوده، بل تكتب له بها حسنات.

قيام المديح للنبي قيام للدين وضياعه ضياع للدين

أما انتهاكُ عرض رسول الله ﷺ فإنه مُناف لدين الله بالكلية، فإن العرض متى انتُهك سقط الاحترام والتعظيم، فسقط ما جاء به من الرسالة، فبطل الدينُ، فقيامُ المدحة والثناء عليه والتعظيم والتوقير له قيامُ الدين كله، وسقوطُ ذلك سقوطُ الدين كله، وإذا كان كذلك وجب علينا أن ننتصر له ممن انتهك عرضه، والانتصارُ له بالقتل، لأن انتهاك عرضه انتهاكٌ لدين الله.

ومن المعلوم أن من سعى فى دين الله بالإفساد استحقَّ القتل، بخلاف انتهاك عرض غيره معينا فإنه لا يبطل الدين، والمعاهدُ لم نعاهده على ترك الانتصار لرسول الله ﷺ منه ولا من غيره، كما لم نعاهده على ترك استيفاء حقوق المسلمين، ولا يجوز أن نعاهده على ذلك، وهو يعلم أنَّا لم نعاهده على ذلك، فإذا سبه فقد وجب علينا أن ننتصر له بالقتل، ولا عهد معه على ترك ذلك، فيجب قتله، وهذا بيِّنٌ واضح لمن تأمله.

الوجه الثامن: أن الكُفَّار قد عوهدوا على أن لا يُظهروا شيئاً من المنكرات التى تختصُ بدينهم فى بلاد الإسلام، فمتى أظهروا سبَّ رسول الله ﷺ استحقوا عقوبة ذلك، وعقوبةُ ذلك القتل كما تقدم.

عقوبة سب الرسول هي القتل

الوجه التاسع: أنه لا خلاف بين المسلمين -علمناه- أنهم ممنوعون من إظهار السب، وأنهم يعاقبون عليه إذا فعلوه بعد النَّهي، فعلم أنهم لم يُقروا عليه كما أقرُّوا على ما هم عليه من الكفر، وإذا فعلوا ما لم يُقرُّوا عليه من الجنايات استحقوا العقوبة بالاتفاق، وعقوبة السب إما أن تكون جلداً وحبساً أو قطعاً أو قتلاً، والأول باطل، فإن مجرَّد سب الواحد من المسلمين وسلطان المسلمين يوجب الجلد والحبس، فلو كان سبُ الرسول كذلك استوى من سب الرسول ومن سبَّ غيره من الأمة، وهو باطل بالضرورة، والقطع لا معنى له، فتعين القتل.

الوجه العاشر: أن القياس الجليَّ يقتضى أنهم متى خالفوا شيئاً مما عُوهدُوا عليه انتقض عهدُهم، كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء، فإن الدم مباح بدون العهد، والعهد عقد من العقود، وإذا لم يف أحد المتعاقدين بما عاقد عليه فإما أن يفسخ

العقد بذلك، أو يتمكن العاقدُ الآخرُ من فسخه، هذا أصلٌ مقر فى عقد البيع والنكاح والهبة وغيرها من العقود، والحكمة فيه ظاهرة، فإنه إنما التزم ما التزمه بشرط أن يلتزم الآخر بما التزمه، فإذا لم يلتزمه الآخر صار هذا غير ملتزم، فإن الحكم المعلَّق بشرط لا يثبتُ بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء، وإنما اختلفوا فى ثبوت مثله.

إذا تبين هذا فإن كان المعقود عليه حقا للعاقد بحيث له أن يُبذله بدون الشرط لم ينفسخ العقد بفوات الشرط، بل له أن يفسخه، كما إذا شرط رهناً أو كفيلاً أو صفة فى المبيع -وإن كان حقاً له أو لغيره ممن يتصرَّف له بالولاية ونحوها- لم يجز له إمضاء العقد، بل ينفسخ العقد بفوات الشرط، ويجب عليه فسخه، كما إذا شرط أن تكون الزوجة حُرة فظهرت أمةً، وهو ممن لا يحل له نكاح الإماء أو شرط أن يكون الزوج مسلماً فبان كافراً، أو شرط أن تكون الزوجة مسلمة فبانت وثنية، وعقدُ الذمة ليس حقاً للإمام، بل هو حق لله ولعامة المسلمين، فإذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم فقد قيل: يجب على الإمام أن يفسخ العقد، وفسخه: أن يُلحقه بمأمنه ويخرجه من دار الإسلام، ظناً أن العقد لا ينفسخ بمجرد المخالفة، بل يجب فسخه وهذا ضعيف، لأن المشروط إذا كان حقاً لله -لا للعاقد- انفسخ العقد بفواته من غير فسخ.

وهنا الشروطُ على أهل الذمة حق لله، لا يجوز للسلطان ولا لغيره أن يأخذ منهمُ الجزية ويعاهدهم على المقام بدار الإسلام إلا إذا التزموها، وإلا وجب عليه قتالهم بنصِّ القرآن، ولو فرضنا جواز إقرارهم بدون هذا الشرط فإنما ذاك فيما لا ضرر على المسلمين فيه، فأما ما يضرُّ المسلمين فلا يجوز إقرارهم عليه بحال، ولو فُرض إقرارهم على ما يضر المسلمين فى أنفسهم وأموالهم فلا يجوز إقرارهم على إفساد دين الله والطعن على كتابه ورسوله.

ولهذه المراتب قال كثير من الفقهاء: إنَّ عهدهم ينتقض بما يضر المسلمين من المخالفة، دون ما لا يضرهم، وخصَّ بعضهم ما يضرهم فى دينهم، دون ما يضرهم فى دنياهم، والطعن على الرسول أعظم المضرات فى دينهم.

إذا تبين هذا فنقول: قد شرط عليهم أن لا يُظهروا سبَّ الرسول، وهذا الشرط (ثابتٌ) من وجهين:

أحدهما: أنه موجبُ عقد الذمة ومقتضاه، كما أن سلامة المبيع من العيوب وحلول الثمن وسلامة المرأة والزوج من موانع الوطء، وإسلام الزوج وحريته إذا كانت الزوجة حرة مسلمة هو موجبُ العقد المطلق ومقتضاه، فإن موجب العقد هو ما يظهر عُرفاً أن العاقد شرطه وإن لم يتلفظ به كسلامة المبيع.

ومعلوم أن الإمساك عن الطعن فى الدين وسبَّ الرسول مما يُعلم أن المسلمين يقصدونه بعقد الذمة ويطلبونه كما يطلبون الكفَّ عن مقاتلتهم، وأولى، فإنه من أكبر المؤذيات، والكف عن الأذى العامَّ مُوجبُ عقد الذمة، وإذا كان ظاهر حال المشترى أنه دخل على أن السِّلعة سليمة من العيوب -حتى يثبت له الفسخ بظهور العيب وإن لم يشرطه- فظاهرُ حال المسلمين الذين عاقدوا أهل الذمة أنهم دخلوا على أن المشركين يكفُّون عن إفساد دينهم والطعن فيه بيد أو لسان، وأنهم لو علموا أنهم يُظهرون الطعن فى دينهم لم يعاهدوهم على ذلك، وأهل الذمة يعلمون ذلك كعلم البائع أن المشترى إنما دخل معه على أن المبيع سالم، بل هذا أظهر وأشهرُ ولا خفاء به.

الوجه الثانى: فى ثبوت هذا الشرط أن الذين عاهدوهم أولاً هم أصحابُ رسول الله ﷺ عمرُ ومن كان معه، وقد نقلنا العهد الذى بيننا وبينهم، وذكرنا أقوال الذين عاهدوهم، وهو عهدٌ متضمن أنه شرط عليهم الإمساك عن الطعن فى دين المسلمين، وأنهم إذا فعلوا ذلك حلت دماؤهم وأموالهم، ولم يبق بيننا وبينهم عهدٌ، وإذا ثبت أن ذلك مشروطٌ عليهم فى العقد فزواله يوجب انفساخ العقد، لأن الانفساخ أيضاً مشروط عليهم، ولأن الشرط حق الله كاشتراط إسلام الزوج والزوجة، فإذا فات هذا الشرط بطل العقدُ كما يبطل إذا ظهر الزوجُ كافراً، أو المرأة وثنية، أو المبيعُ غصباً أو حراً، أو تجدَّد بين الزوجين صهرٌ أو إرضاع يُحرم أحدهما على الآخر، أو تلف المبيعُ قبل القبض، فإن هذه الأشياء -كما لم يجز الإقدامُ على العقد مع العلم بها- أبطل العقد مقارنتُها له أو طرُوءها عليه، فكذلك وجودُ هذه الأقوال والأفعال من الكافر، لما لم يجز للإمام أن يعاهده مع إقامته عليها كان وجودها مُوجباً لفسخ عقده من غير إنشاء فسخ، على أنا لو قدَّرنا أن

العقد لا ينفسخ إلا بفسخ الإمام فإنه يجب عليه فسخه بغير تردد، لأنه عقده للمسلمين فإنه لو اشترى الولى سلعة لليتيم فبانت معيبة وجب عليه استدراك ما فات من مال اليتيم، وفسخه يكون بقوله وبفعله، وقتله له فسخٌ لعقده.

نعم، لا يجوز له أن يفسخه بمجرد القول، فإن فيه ضرراً على المسلمين، وليس للسلطان فعلُ ما فيه ضررٌ على المسلمين مع القدرة على تركه، وقولنا: «إن الذميَّ انتقض عهدُه» أى لم يبق له عهد يعصم دمه، والأول هو الوجه، فإن بقاء العقد مع وجود ما ينافيه محال.

بيان الآراء في ما يخالف عقد الذمة

نعم، هنا اختلف الفقهاء، فقائل يقول: جميع المخالفات تُنافيه، بناء على أنه ليس للإمام أن يصالحهم بدون شئ من الشروط التى شرط عمر.

وقائل يقول: التى تنافيه هى المخالفات المُضرة بالمسلمين، بناء على جواز مُصالحتهم على ما هو دون ذلك، كما صالحهم النبيُّ ﷺ أولاً حال ضعف الإسلام.

وقائل يقول: التى تنافيه هى ما يوجبُ الضررَ العامَّ فى الدِّينِ أو الدنيا كالطعن على الرسول ونحوها.

وبالجملة، فكلُّ ما لا يجوز للإمام أن يعاهدهم مع كونهم يفعلونه فهو مُنافٍ للعقد، كما أن كل ما لا يجوز للمتبايعين والمتناكحين أن يتعاقدا مع وجوده فهو مُنافٍ للعقد.

وإظهار الطعن فى الدِّين لا يجوز للإمام أن يعاهدهم مع وجوده منهم، أعنى مع كونهم مُمكنين من فعله إذا أرادوا، وهذا مما أجمع المسلمون عليه، ولهذا بعضهم يعاقبون على فعله بالتعزير، وأكثرهم يعاقبون عليه بالقتل.

وهو مما لا يشك فيه مسلم، ومن شك فيه فقد خلعَ ربقة الإسلام من عنُقه.

وإذا كان العقد لا يجوز عليه كان منافياً للعقد، ومن خالف شرطاً مخالفةً تنافى ابتداء العقد، فإنَّ عقده ينفسخ بذلك بلا ريب، كأحد الزوجين إذا أحدث ديناً يمنع ابتداء العقد- مثل ارتداد المسلم، أو إسلام المرأة تحت الكافر- فإن العقد ينفسخ بذلك إما فى الحال، أو عقب انقضاء العدَّة، أو بعد عرض القاضي، كما هو مقرر فى مواضعه.

فإحداثُ أهل الذمة الطعن فى الدين مخالفةٌ لموجب العقد مخالفة تنافى ابتداءه، فيجب انفساخ عقدهم بها، وهذا بينٌ لمن تأمله، وهو يوجب انفساخ العقد بما ذكرناه عند جميع الفقهاء، وتبين أن ذلك هو مقتضى قياس الأصول.

واعلم أن هذه الوجوه التى ذكرناها من جهة المعنى فى الذميَّ، فأما المسلم إذا سبَّ فلم يحتج أن يذكر فيه شيئاً من جهة المعنى، لظهور ذلك فى حقه، ولكون المحل محلَّ وفاق، ولكن سيأتى -إن شاء الله تعالى- تحقيقُ الأمر فيه هل سبُّه ردَّةٌ محضة كسائر الردد الخالية عن زيادة مغلظة، أو هو نوعٌ من الردَّة متغلظ بقتله على كل حال؟ وهل يُقتل للسب مع الحكم بإسلامه أم لا؟ والله سبحانه أعلم.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾[آل عمران:١٨٦] فأخبر أنا نسمع منهم الأذى الكثير، ودعانا إلى الصبر على أذاهم، وإنما يؤذينا أذى عاماً الطعنُ فى كتاب الله ودينه ورسوله، وقولُه تعالى: ﴿**لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى**﴾[آل عمران:١١١] من هذا الباب.

قلنا: أولا: ليس فى الآية بيانُ أن ذلك مسموع من أهل الذمة والعهد، وإنما هو مسموع فى الجملة من الكفار.

وثانياً: إن الأمر بالصبر على أذاهم وبتقوى الله لا يمنع قتالهم عند المكنة، وإقامة حدَّ الله عليهم عند القدرة، فإنه لا خلاف بين المسلمين أنا إذا سمعنا مُشركاً أو كتابياً يؤذى الله ورسوله فلا عهد بيننا وبينه بل وجب علينا أن نقاتله ونجاهده، إذا أمكن ذلك.

وثالثاً: أن هذه الآية وما شابهها منسوخٌ من بعض الوجوه، وذلك أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة كان بها يهودُ كثير ومشركون، وكان أهل الأرض إذ ذاك صنفين: مشركاً، أو صاحب كتاب، فهادن رسولُ الله ﷺ من بها من اليهود وغيرهم، وأمرهم الله إذ ذاك بالعفو والصفح كما فى قوله تعالى: ﴿**وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ**﴾[البقرة:١٠٩] فأمره الله بالعفو والصفح عنهم إلى أن يُظهر الله دينه ويُعزَّ جنده، فكان أول العز وقعة بدر، فإنها أذلت رقابَ أكثر الكفار الذين بالمدينة، وأرهبت سائر الكفار.

وقد أخرجا في الصحيحين عن عُروة عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ «ركبَ حماراً على إكاف على قطيفة فدكيَّة وأردف أسامة بن زيد، يعودُ سعد بن عُبادة في بني الحارث بن الخزرج، قبل وقعة بدرٍ، فسار حتى مرَّ بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلُول، وذلك قبل أن يُسلم عبدُ الله بن أبيٍّ، وإذا في المجلس أخلاطٌ من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود، وفي المجلس عبدُ الله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمَّرَ ابن أُبيٍّ أنفهُ بردائه، ثم قال: لا تُغبرُوا علينا، فسلم رسول الله ﷺ، ثم وقف فنزل، فدعاهم إلى الله، وقرأ عليهم القرآن، فقال عبدُ الله بن أبي بنُ سلُول: أيها المرء إنه لا أحسن مما تقول، إن كان حقاً فلا تؤذنا به في مجالسنا، ارجع إلى رحلك، فمن جاءك فاقْصص عليه، فقال عبدُ الله بن رواحة: بلى يا رسول الله فاغشنا به في مجالسنا، فإنا نحبُّ ذلك، فاستبَّ المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتثاورون، فلم يزل رسولف الله ﷺ يُخفضُهم حتى سكتوا، ثم ركب رسولُ الله ﷺ دابَّته حتى دخل على سعد بن عُبادة، فقال له رسول الله ﷺ: يا سعد ألم تسمع ما قال أبو حباب؟ يريد عبد الله ابن أبي، قال كذا وكذا، قال سعدُ بن عُبادة: يا رسول الله اعفُ عنه واصفح، فوالذى نزَّل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذى أنزل عليك ولقد اصطلح أهلُ هذه البحرة على أن يتوجوه فيعصبوه بالعصابة، فلما ردَّ الله ذلك بالحق الذى أعطاك شرق بذلك، فذلك الذى فعل به ما رأيت، فعفا عنه رسول الله.

وكان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله تعالى، ويصبرون على الأذى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[آل عمران: ١٨٦]، وقال الله عز وجل: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: ١٠٩].

وكان رسول الله ﷺ يتأوَّلُ في العفو ما أمره الله تعالى، حتى أذن الله عز وجل فيهم، فلما غزا رسولُ الله ﷺ بدراً، فقتل الله تعالى به من قتل من صناديد قريش، وقفل رسول الله ﷺ وأصحابه منصورين غانمين مع أسارى من صناديد الكفار وسادة قريش فقال ابن أبي بن سلول ومن معه من المشركين عبدة الأوثان: هذا أمر قد توجه، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام، فأسلموا. اللفظ للبخاري[١].

وقال على بن أبي طلحة[٢] عن ابن عباس قوله تعالى: ﴿**وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**﴾[الأنعام: ١٠٦] ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ**﴾[الغاشية: ٢٢] ﴿**فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ**﴾[المائدة: ١٣] ﴿**وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا**﴾[التغابن: ١٤] ﴿**فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ**﴾[البقرة: ١٠٩] ﴿**قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ**﴾[الجاثية: ١٤] ونحو هذا في القرآن مما أمر الله به المؤمنين بالعفو والصفح عن المشركين فإنه نسخ ذلك كله قوله تعالى: ﴿**فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ**﴾[التوبة: ٥] وقوله تعالى: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾[التوبة: ٢٩] فنسخ هذا عفوه عن المشركين[٣].

وكذا روى الإمام أحمد وغيره عن قتادة، قال: أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح حتى يأتي الله بأمره وقضائه، ثم أنزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه، فقال تعالى: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**﴾[التوبة: ٢٩]الآية قال: فنسخت هذه الآية ما كان قبلها، وأمر الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يُسلموا أو يقرَّوا بالجزية صغاراً ونقمة لهم[٤].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٦٦، ٢٩٨٧، ٥٦٦٣، ٥٩٦٤، ٦٢٠٧، ٦٢٥٤) ومسلم(١٧٩٨) وأحمد(٥/ ٢٠٣) والبيهقي(٩/ ١٠) وفي الدلائل (٢/ ٥٧٧).

(٢) هو علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس سكن حمص. أرسل عن ابن عباس ولم يره. صدوق قد يخطئ مات سنة(١٤٣).

(٣) رواه الطبري في تفسيره(١٧٩٩) وابن أبي حاتم(١/ ٣٣٤) عند تفسير الآية(١٠٩) من سورة البقرة ورواه البيهقي في الدلائل(٢/ ٥٨٢) قال ابن كثير «وكذا قال أبو العالية والربيع بن أنس وقتادة والسدي إنها منسوخة بآية السيف». والقول بالنسح مروي أيضاً عن ابن مسعود وأبي عبيده. ورده الحافظ ابن الجوزي في نواسخ القرآن. [ينظر زاد المسير(١/ ١٣٢)].

(٤) رواه الطبري (١٨٠٠، ١٨٠٢).

وكذلك ذكر موسى بن عُقبة عن الزهرى أن النبي ﷺ لم يكن يقاتل من كفَّ عن قتاله، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾[النساء: ٩٠] إلى أن نزلت براءة.

وجملة ذلك أنه لما نزلت براءة أمر أن يبتدئ جميع الكفار بالقتال وثنيهم وكتابيهم، سواء كفُّوا عنه أو لم يكفوا، وأن ينبذ إليهم تلك العهود المطلقة التى كانت بينه وبينهم، وقيل له فيها: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة: ٧٣] بعد أنه كان قد قيل له: ﴿وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾[الأحزاب: ٤٨].

بدر كانت أساس العز والفتح تمامه

ولهذا قال زيد بن أسلم: نسخت هذه الآية ما كان قبلها ، فأما قبل براءة وقبل بدر فقد كان مأموراً بالصبر على أذاهم والعفو عنهم، وأما بعد بدر وقبل براءة فقد كان يقاتل من يؤذيه ويمسك عمن سالمه كما فعل بابن الأشرف وغيره ممن كان يؤذيه، فبدرٌ كانت أساس عز الدين، وفتح مكة كانت كمال عز الدين، فكانوا قبل بدر يسمعون الأذى الظاهر ويؤمرون بالصبر عليه، وبعد بدر يؤذون فى السر من جهة المنافقين وغيرهم فيؤمرون بالصبر عليه، وفى تبوك أمروا بالإغلاظ للكفار والمنافقين، فلم يتمكن بعدها كافر ولا منافق من أذاهم فى مجلس خاص ولا عام، بل مات بغيظة، لعلمه بأنه يُقتلُ إذا تكلم، وقد كان بعد بدر لليهود استطالة وأذى للمسلمين إلى أن قُتل كعبُ بن الأشرف.

قال محمد بن إسحاق فى حديثه عن محمد بن مسلمة قال: فأصبحنا وقد خافت يهود لوقعتنا بعد والله، فليس بها يهودى إلا وهو يخاف على نفسه.

مقتل ابن سنينة اليهودى

وروى بإسناده عن محيصة أن رسول الله ﷺ قال: «من ظفرتُم به من رجال يهود فاقتلوه»[1] فوثب محيصة بن مسعود على ابن سنينة رجل من تجار يهود كان يُلابسهم ويبايعهم، فقتله، وكان حويصة بن مسعود إذ ذاك لم يُسلم، وكان أسنَّ من محيصة، فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول: أى عدوَّ الله قتلته، أما والله لرُبَّ شحم فى بطنك من ماله، فوالله إن كان لأوَّلُ إسلام حويصة، فقال محيصة: فقلت له: والله لقد أمرنى بقتله من لو أمرنى بقتلك لضربت عنقك، فقال: أو أمرك محمدٌ بقتلى لقتلتني؟ فقال محيصة: نعم والله، فقال حويصة: والله إن دينا بَلغَ هذا منك لعجبٌ.

(١) سبق تخريجه ص٨٦ .

حذر اليهود وخوفهم

وذكر غير ابن إسحاق أن اليهود حذرت وذلّت وخافت من يوم قتل ابن الأشرف، فلما أتى الله بأمره الذى وعده من ظهور الدّين وعز المؤمنين أمر رسوله بالبراءة إلى المعاهدين، وبقتال المشركين كافة، وبقتال أهل الكتاب حتى يُعطُوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون.

عاقبة الصبر والتقوى

فكان ذلك عاقبة الصبر والتقوى اللّذين أمرهم بهما فى أول الأمر، وكان إذ ذاك لا يؤخذ من أحد من اليهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزيةٌ، وصارت تلك الآيات فى حق كل مؤمنٍ مستضعف لا يمكنه نصرُ الله ورسوله بيده ولا بلسانه فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه، وصارت آية الصَّغار على المعاهدين فى حق كل مؤمن قوى يقدر على نصر الله ورسوله بيده أو لسانه، وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون فى آخر عمر رسول الله ﷺ على عهد خلفائه الراشدين، وكذلك هو إلى قيام الساعة، لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النّصر التامَّ، فمن كان من المؤمنين بأرضٍ هو فيها مستضعف أو فى وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عمن يؤذى الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين، وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون فى الدين، وبآية قتال الذين أتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[المجادلة: ٨] فأخبر أنهم يحيُّون الرسول تحية منكرة، وأخبر أن العذاب فى الآخرة يكفيهم عليها، فعلم أن تعذيبهم فى الدنيا ليس بواجب.

تحية اليهود للرسول وصحبه

وعن أنس بن مالك قال: مر يهوديٌّ برسول الله ﷺ فقال: السَّامُ عليك، فقال رسول الله ﷺ: «وعليك» فقال رسول الله ﷺ: «أتدرون ما يقول؟» قالوا: لا، قال: «يقولُ السَّامُ عليك» قالوا: يا رسول الله ألا نقتله، قال: «لا، إذا سلم عليكم أهلُ الكتاب فقولوا: وعليكم» رواه البخاري[1].

---

(١) رواه البخاري(٦٩٢٦، ٦٢٥٨) ومسلم(٢١٦٣) وأبو داود(٥٢٠٧) والترمذي(٣٣٠١) وابن ماجه(٣٦٩٧) وأحمد(٣/٩٩) والطيالسي (٢٠٦٩) عن أنس رضي الله عنه.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رهطٌ من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا: السَّامُ عليك، قالت عائشة: ففهمتها، فقلت: عليكم السام واللعنة، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «مهلاً يا عائشة، إن الله يحبُّ الرفق في الأمر كله» فقلت: يا رسول الله، ألم تسمع ما قالوا؟ قال: «قد قلتُ: وعليكم» متفق عليه[١].

مثلٌ من حلم الرسول الكريم

وعن جابر قال: سلَّم ناسٌ من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا: السام عليك يا أبا القاسم، فقال «وعليكم» فقالت عائشة وغضبت: ألم تسمع ما قالوا؟ قال: «بلى قد سمعتُ فرددتُ عليهم، وإنَّا نُجابُ ولا يُجابونُ علينا» رواه مسلم[٢].

ومثلُ هذا الدعاء أذى للنبي ﷺ، وسبٌّ له، ولو قاله المسلم لصار به مرتداً، لأنه دُعاء على رسول الله ﷺ في حياته بأنه يموت، وهذا فعل كافر، ومع هذا لم يقتلهم، بل نهى عن قتل اليهودي الذي قال ذلك لما استأمره أصحابه في قتله.

قلنا: عن هذا أجوبة:

أحدها: أن هذا كان في حال ضعف الإسلام، ألا ترى أنه قال لعائشة: «مهلاً يا عائشة، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله» وهذا الجواب كما ذكرناه في الأذى الذي أمرَ الله بالصبر عليه إلى أن أتى الله بأمره.

ذكر هذا الجواب طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية: منهم القاضي أبو يعلى، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو الوفاء بن عقيل، وغيرهم، ومن أجاب بهذا جعل الأمان كالإيمان في انتقاضه بالشتم ونحوه.

وفي هذا الجواب نظر، لما روى ابنُ عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود إذا سلَّم أحدهم فإنما يقول السَّامُ عليكم، فقولوا: وعليك»[٣].

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سَلَّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» متفق عليهما[٤].

---

(١) رواه البخاري(٦٠٢٤، ٦٢٥٦، ٦٣٩٥) ومسلم(٢١٦٥) والترمذي(٢٧٠١) وابن ماجه(٣٦٨٨) وأحمد(٦/ ٣٧، ٨٥، ١٩٩) وعبد الرزاق(١٩٤٦٠) والبيهقي(٩/ ٢٠٣). كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه مسلم (٢١٦٦) وأحمد (٣/ ٣٨٣).

(٣) رواه البخاري(٦٩٢٨، ٦٢٥٧) ومسلم(٢١٦٤) وأبو داود(٥٢٠٦) والترمذي(١٦٠٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٧٩، ٣٨٠) وأحمد(٢/ ١٩) والبيهقي(٩/ ٢٠٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) (صحيح) عن أنس. سبق تخريجه ص١٩٠ .

فعلم أن هذا سنة قائمة فى حق أهل الكتاب مع بقائهم على الذمة، وأنه ﷺ حالَ عزِّ الإسلام لم يأمر بقتلهم لأجل هـذا، وقد ركب إلى بنى النضِّير فقال: إذا سلمُوا عليكم فقـولوا: وعليكم» وكان ذلك بعد قتل ابن الأشـرف، فعلم أنه كان بعد قُوَّة الإسلام.

نعم، قد قدَّمنا أن النبي ﷺ كان يسـمع من الكفار والمنافقين فى أول الإسلام أذى كثيراً، وكـان يصبر عليه امتثـالاً لقوله تعالى: ﴿ **وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ**﴾[الأحزاب:٤٨] لأن إقامـة الحدود عليهم كان يُفضى إلى فـتنة عظيمة ومفسدة أعظم من مفسدة الصبر على كلماتهم.

فلما فتح الله مكة ودخل الناسُ فى دين الله أفواجـاً وأنزل الله براءة قال فيها: ﴿**جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ**﴾[التوبة:٧٣] وقـال تعالى: ﴿**لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ**﴾ إلى قـوله: ﴿**أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً**﴾[الأحزاب: ٦٠-٦١].

متى أضمر المنافقون النفاق

فلما رأى من بقى من المنافقين ما صار الأمر إليه من عز الإسلام وقيام الرسول بجهاد الكفار والمنافقين أضمـروا النفاق، فلم يكن يسمع من أحد من المنافقين بعد غـزوة تبـوك كلمة سـوء، ومـاتوا بغـيظهم، حـتى بقى منهم أناسٌ بعـد مـوت النبي ﷺ، يعـرفهم صـاحبُ السـرِّ حُذيفـة، فلم يكن يُصلى عليـهم هو، ولا يصلى عليهم من عرفهم بسبب آخر مثل عمر بن الخطاب ﷺ.

فهذا يفيد أن النبي ﷺ كان يحـتمل من الكفار والمنافقين قبل براءة ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك، كما قـد كان يحتمل من أذى الكفار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بدار الهجرة والنُصرة لكن هذه الكلمة ليست من هذا الباب كما قد بيناه.

الجـواب الثـانى: أن هذا ليس من السَّب الذى يـنتقض به العـهـد، لأنهم إنما أظهروا التحيـة الحسنة والسلام المعروف، ولم يظهروا سبًّا ولا شتـماً، وإنما حرَّفوا السلام تحريفاً خفياً لا يظهر ولا يفطن له أكثر الناس، ولهذا لما سلم اليهودى على النبي ﷺ بلفظ السام لم يعلم به أصـحابه، حتى أعلمهم وقـال: «إن اليهود إذا سلم أحدهم فإنما يقول السَّامُ عليكم» وعهـدهم لا ينتقض بما يقولونه سراً من كفر أو تكذيب، فإن هـذا لابد منه، وكذلك لا ينقض العـهد بما يخفـونه من السَّبِّ، وإنما ينتقض بما يظهرونه.

وقد ذكر غير واحد أن اليهود كانوا يدخلون على النبي ﷺ فيقولون: السام عليك، فيردُّ عليهم رسول الله ﷺ «وعليكم» ولا يدرى ما يقولون، فإذا خرجُوا قالوا: لو كان نبياً لعذبنا، واستجيب فينا، وعرف قولنا، فدخلوا عليه ذات يوم وقالوا: السامُ عليك، ففطنت عائشة إلى قولهم وقالت: وعليكم السَّامُ والذَّامُ والداء واللعنة، فقال رسول الله ﷺ: «مه يا عائشة، إنَّ الله يُحب الرفق فى الأمر كله، ولا يُحب الفُحش، ولا التَّفحش» فقالت: يا رسول الله، ألم تسمع ما قالوا؟ فقال رسول الله ﷺ: «إذا سلَّم عليكم أهلُ الكتاب فقُولُوا: وعليكم»[1].

فهذا دليل على أن النبي ﷺ لم يكن يظهر له أنه سب، ولذلك نهى عائشة عن التصريح بشتمهم، وأمرها بالرفق بأن تردَّ عليهم تحيتهم، فإن كانوا قد حيَّوا تحيةً سيئة استجيب لنا فيهم، ولم يستجب لهم فينا، ولو كان ذلك من باب سبِّهم النبيَّ ﷺ والمسلمين الذى هو السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام.

فلما لم يشرع رسول الله ﷺ فى مثل هذه التحية تعزيراً، ونهى من أغلظ عليهم لأجلها، علم أن ذلك ليس من السب الظاهر، لكونهم أخفوه كما يخفى المنافقون نفاقهم، ويُعرفون فى لحن القول فلا يعاقبون بمثل ذلك، وسيأتى تمام الكلام إن شاء الله تعالى فى ذلك.

الجواب الثالث: أن قول أصحاب النبي ﷺ له ألا نقتله لما أخبرهم أنه قال السام عليكم دليلٌ على أنه كان مستقراً عندهم قتل الساب من اليهود، لما رأوه من قتل ابن الأشرف والمرأة وغيرهما، فنهاهم النبي ﷺ عن قتله، وأخبرهم أن مثل هذا الكلام حقُّه أن يقابل بمثله، لأنه ليس إظهاراً للسَّب والشتم من جنس ما فعلت تلك اليهودية وابن الأشرف وغيرهما، وإنما هو إسرارٌ به كإسرار المنافقين بالنفاق.

الجواب الرابع: أن النبي ﷺ كان له أن يعفو عمن شتمه وسبَّه فى حياته، وليس للأمة أن يعفوا عن ذلك.

يوضح ذلك أنه لا خلاف أن من سبَّ النبي ﷺ أو عابه بعد موته من المسلمين كان كافراً حلالَ الدَّم، وكذلك من سب نبياً من الأنبياء، ومع هذا فقد قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا**

---

(١) سبق تخريجه ص١٩١ .

قَالُوا﴾[الأحزاب: ٦٩] وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[الصف: ٥] فكان بنو إسرائيل يؤذون موسى فى حياته بما لو قاله اليوم أحدٌ من المسلمين وجبَ قتله، ولم يقتلهم موسى عليه السلام، وكان نبينا ﷺ يقتدى به فى ذلك، فربما سمع أذاه أو بلغه فلا يعاقب المؤذى على ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾[التوبة: ٦١] وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾[التوبة: ٥٨].

قصة ذي الخويصرة

وعن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى سعيد قال: بينا النبي ﷺ يقسم إذ جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمى فقال: اعدل يا رسول الله، قال: «ويلك! من يعدل إذا لم أعدل؟» قال عمر بن الخطاب: دعنى أضرب عنقه، قال: «دعهُ فإنَّ لهُ أصحاباً يحقر أحدُكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السَّهم من الرَّمِيَّة» وذكر الحديث، وفيه نزلت: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾[التوبة: ٥٨][1].

هكذا رواه البخارى وغيره من حديث معمر عن الزهري، وأخرجاه فى الصحيحين من وجوه أخرى عن الزهرى عن أبى سلمة والضحاك الهمدانى[2] عن أبى سعيد قال: بينا نحن جلوسٌ عند النبي ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه ذو الخويصرة -وهو رجل من تميم- فقال: يا رسول الله اعدل، فقال رسول الله ﷺ: «ويلك! من يعدلُ إذا لم أعدلْ؟ قد خبت وخسرت إن لم أعدل» فقال عمر بن الخطاب: ائذن لى فيه فاضرب عنقه، فقال رسول الله ﷺ: «دعهُ فإن له أصحاباً يحقرُ أحدُكم صلاتهُ مع صلاتهم وصيامهُ مع صيامهم» وذكر حديث الخوارج المشهور، ولم يذكر نزول الآية.

وتسمية ذى الخويصرة هو المشهور فى عامَّة الحديث، كما رواه عامة أصحاب الزهرى عنه، والأشبهُ أن ما انفرد به معمر وَهْمٌ منه، فإن له مثل ذلك، وقد ذكروا أن اسمه حرقوص بن زهير.

---

(١) رواه البخاري (٦١٦٣) ومسلم(١٠٦٤) وأحمد(٣/ ٦٥) وابن أبي عاصم في السنة(٩٢٣) والآجري في الشريعة صفحة(٢٤) والبيهقي في الدلائل (٦/ ٤٢٧-٤٢٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) هو الضحاك بن شراحيل ويقال شرحبيل المشرقي. الهمداني. صدوق.

وفى الصحيحين أيضاً من حديث عبد الرحمن بن أبى نُعَم[(١)] عن أبى سعيد قال: بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن إلى النبي ﷺ بذُهيبة فى تربتها فقسمها بين أربعة نفر، وفيه: فغضبت قريشٌ والأنصار، وقالوا: يعطى صناديد أهل نجد ويدعُنا، فقال إنما أتألفهم، فأقبل رجل غائر العينين ناتئ الجبين كثُّ اللحية مُشرف الوجنتين محلوقُ الرأس فقال: يا محمد اتَّق الله، قال: «فمن يُطع الله إذا عصيته؟ أفيأمننى على أهل الأرض ولا تأمنوني» فسأل رجل من القوم قتله، أراه خالد بن الوليد، فمنعه، فلما ولَّى قال: «إنَّ من ضئضئ هذا قوماً يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم وذكر الحديث فى صفة الخوارج، وفى آخره «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، لئن أدركتُهُم لأقتلنَّهُم قتلَ عاد»[(٢)].

وفى رواية لمسلم: «ألا تأمنونى وأنا أمينُ من فى السَّماء يأتينى خبر السَّماء صباحاً ومساءً» وفيها فقال: يا رسول الله اتق الله، فقال النبي ﷺ: «ويلك! أولستُ أحق أهل الأرض أن يتقى الله؟»، قال: ثم ولى الرجلُ، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضربُ عنقه، فقال: «لا، لعلَّه أن يكون يُصلي» قال خالد بن الوليد: وكم من مُصلٍّ يقول بلسانه ما ليس فى قلبه؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنى لم أومر أن أُنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»[(٢)]

وفي رواية فى الصحيح: فقام إليه عُمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله، ألا أضربُ عنقه؟ قال: «لا» فقام إليه خالدٌ سيفُ الله فقال: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا».

فهذا الرجل الذى قد نص القرآن أنه من المنافقين بقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾[التوبة:٥٨] أى يعيبك ويطعن عليك، وقوله للنبي ﷺ: اعدلْ، واتَّق الله، بعد ما خصَّ بالمال أولئك الأربعة نسب النبي ﷺ إلى أنه جارَ ولم يتق الله، ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «أو لستُ أحق أهل الأرض أن يتقى الله؟ ألا تأمنونيُ وأنا أمينُ من فى السماء؟»

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نُعم البجلي أبو الحكم الكوفي. صدوق عابد مات قبل المائة.
(٢) سبق تخريجه ص١٥٩.

ومثلُ هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد، وإنما لم يقتله النبي ﷺ لأنه كان يُظهر الإسلام وهو الصلاة التى يقاتلُ الناس حتى يفعلوها، وإنما كان نفاقه بما يخص النبي ﷺ من الأذي، وكان له أن يعفو عنه، وكان يعفو عنهم تأليفاً للقلوب، لئلا يتحدَّثَ الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه، وقد جاء ذلك مُفسراً فى هذه القصة أو فى مثلها.

فروى مسلم فى صحيحه عن أبى الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: أتى رجل بالجعرانة مُنصرفهُ من حُنين -وفى ثوب بلال فضةٌ، ورسول الله ﷺ يقبضُ منها ويُعطى منها الناس- فقال: يا محمد اعدل، فقال: «ويحك! ومن يعدلْ إذا لم أعدل؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكُن أعدلُ» فقال عمر بن الخطاب: دعنى يا رسول الله فأقتل هذا المنافق، فقال ﷺ: «مُعاذ الله أن يَتحَدَّثَ النَّاسُ أنى أقتلُ أصحابي، إنَّ هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمقرون منه كما يمرُقُ السَّهمُ من الرَّمِيَّة»[١].

وروى البخارى منه عن عمرو[٢] عن جابر رضي الله عنه: بينما رسولُ الله ﷺ يقسم غنيمة بالجعرانة إذ قال له رجل: اعدل، فقال «لقد شقيت إن لم أعدل»[٣].

وجاء من كلامه لرسول الله ﷺ ما هو أغلظُ من هذا، قال ابن إسحاق فى رواية ابن بكير عنه: حدثنى أبو عُبيدة بن محمد بن عمَّار بن ياسر عن مقسم أبى القاسم مولى عبد الله بن الحارث قال: خرجت أنا وتليدُ بن كلاب الليثي، فلقينا عبد الله بن عمرو بن العاص يُطوف بالكعبة معلقاً نعليه فى يديه، فقلنا له: هل حضرتَ رسول الله ﷺ وعنده ذو الخُويصرة التميمى يكلمه؟ قال: نعم، ثم حدثنا فقال: أتى ذو الخُويصرة التميميُّ رسول الله ﷺ وهو يقسمُ المغانم بحُنين، فقال: يا محمد قد رأيت ما صنعت، قال: «فكيف رأيتَ؟» فقال: لم أركَ عَدَلْتَ، فغضب رسولُ الله ﷺ وقال: «إذا لم يكُن العدلُ عندى فعند من يكون؟» فقال عمر: يا رسول الله، ألا أقوم إليه فأضرب عنقه، فقال رسول الله ﷺ: «دعهُ، فإنَّه سيكون له شيعةٌ يتعمَّقون فى الدِّين حتى يمقرون منه كما يمرقُ السَّهم من الرَّمية» وذكر تمام الحديث[٤].

---

(١) صحيح. سبق تخريجه ص١٥٦ .
(٢) هو عمرو بن دينار.
(٣) رواه البخاري(٣١٣٨) ومسلم(١٠٦٣).
(٤) (حسن) رواه أحمد(٢/ ٢١٩) وابن أبي عاصم في السنة(٩٢٩، ٩٣٤، ٩٤٤) وعبد الله بن أحمد في السنة(١٥٠٤) وحسن إسناده الشيخ الألباني في ظلال الجنة.

قال ابن إسحاق: حدثني أبو جعفر محمدُ بن علي بن الحسين قال: أتى ذو الخُويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم المقاسم بحُنين، وذكر مثل هذا سواء.

ورواه الإمام أحمدُ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق نحو هذا.

وقال الأموي عن ابن إسحاق، وذكر الحديث عن أبي عُبيدة وعن محمد بن علي وعن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً تكلم عند النبي ﷺ قال: ولم يُسمه إلا محمد بن علي، فإنه قال: هو ذو الخُويصرة التميمي.

وكذلك ذكر غيره أن ذا الخويصرة هو الذي اعترض على النبي ﷺ في قسم غنائم حُنين، وكذلك المنافق الذي سمعه ابن مسعود فإنه في غنائم حنين أيضاً.

وأما الذي في حديث ابن أبي نُعْم عن أبي سعيد فإنه كان بعد هذه المرة، لأن فيه أن علياً بعث إلى النبي ﷺ وهو باليمن بذهيبة فقسمها بين أربعة من أهل نجد، ولا خلاف بين أهل العلم أن عليًّا كان في غزوة حُنين مع النبي ﷺ، ولم تكن اليمن فتحت يومئذ، ثم إنه استعمل علياً على اليمن سنة عشر بعد تبوك وبعد أن بعثه مع أبي بكر إلى الموسم بنبذ العهود، ووافى النبيَّ ﷺ في حجة الوداع مُنصرفه من اليمن، وكان النبي ﷺ بالمدينة لما بعث علي بالصدقة، ومما يبين ذلك أن غنائم حُنين نفَّل النبيُّ ﷺ منها خلقاً كثيراً من قُريش وأهل نجد، وهذه الذُهيبة إنما قسمها بين أربعة نجديين، وإذا كان كذلك فإما أن يكون المعترض في هذه المرة غير ذي الخُويصرة، ويكون أبو سعيد قد شهد القصتين، وعلى هذا فالذي في رواية معمر أن آية الصدقات نزلت في قصة ذي الخُويصرة ليس بجيد، بل هو مُدرج في الحديث من كلام الزهري أو كلام معمر، لأن ذا الخويصرة إنما أنكر عليه قسم الغنائم، وليست هي الصدقات التي جعلها الله لثمانية أصناف، ولا التفات إلى ما ذكره بعضُ المفسرين من أن الآية نزلت في قسم غنائم حُنينَ، وإما أن يكون المعترضُ في ذُهيبة علي رضي الله عنه هو ذو الخُويصرة أيضاً، وعلى هذا فتكون أحاديثُ أبي سعيد كلها في هذه القصة، لا في قسم الغنائم، وتكون الآية قد نزلت في ذلك، أو يكون قد شهد القصتين معاً، والآية نزلت في إحداهما.

وقد روى عن أبي برزة الأسلمي قال: أتى رسولُ الله ﷺ بمال، فقسمه، فأعطى من عن يمينه ومن عن شماله، ولم يُعط من وراءه شيئاً، فقام رجلٌ من

ورائه فقال: يا محمد، ما عدلت فى القسمة، رجلٌ أسودُ مطمُوم الشعر عليه ثوبان أبيضان، فغضب رسول الله ﷺ غضباً شديداً وقال: «والله لا تجدون بعدى رجلاً هو أعدل منِّي» ثم قال: «يخرج فى آخر الزَّمان قومٌ كأنَّ هذا منهم، يقرءون القرآن لا يُجاوز تراقيهُم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهمُ من الرَّمية، سيماهمُ التحليقُ، لا يزالون يخرجُون حتى يخرج آخرُهم مع المسيح الدجَّال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، همُ شر الخلق والخليقة، رواه النسائي[١].

ومن هذا الباب ما خرَّجاه فى الصحيحين عن أبى وائل[٢] عن عبد الله قال: لما كان يومُ حنين آثر رسول الله ﷺ ناساً فى القسمة، فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عُيينة بن حصن مثل ذلك، وأعطى ناساً من أشراف العرب، وآثرهُم يومئذ فى القسمة، فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما عُدل فيها، أو ما أريد بها وجه الله، قال: فقلت والله لأخبرن رسول الله ﷺ ، قال: فأتيته فأخبرته بما قال، فتغير وجهه ﷺ حتى كان كالصِّرف ثم قال: «فمن يعدل إذا لم يعدل اللهُ ورسوله؟» ثم قال: «يرحمُ الله موسى، قد أوذى بأكثر من هذا فَصَبَر» قال: فقلت لا جرم لا أرفعُ إليه بعدها حديثا[٣].

وفى رواية للبخارى قال رجل من الأنصار: ما أراد بها وجه الله.

وذكر الواقدى أن المتكلم بهذا كان معتب بن قشير، وهو معدود من المنافقين.

فهذا الكلام مما يوجب القتل بالاتفاق، لأنه جعل النبي ﷺ ظالماً مُرائياً، وقد صرَّح النبي ﷺ بأن هذا من أذى المُرسلين، ثم اقتدى فى العفو عن ذلك بموسى عليه السلام، ولم يستتب، لأن القول لم يثبت، فإنه لم يُراجع القائل، ولا تكلم فى ذلك بشئ.

---

(١) سبق تخريجه ص١٥٩ .

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدي. أبو وائل الكوفي ثقة مخضرم. مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة.

(٣) رواه البخاري(٣١٥٠، ٣٤٠٥، ٤٣٣٥، ٤٣٣٦، ٦٠٥٩، ٦١٠٠، ٦٣٣٦) ومسلم(١٠٦٢) وأحمد(١/ ٣٩٥،٢٣٥، ٤١١، ٤٤١) والبيهقي في الدلائل (٥/ ١٨٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ومن ذلك ما رواه ابن أبى عاصم[١] وأبو الشيخ[٢] فى الدلائل بإسناد صحيح عن قتادة عن عُقبة بن وساج[٣] عن ابن عمر قال: أتى رسول الله ﷺ بقليد من ذهب وفضة، فقسمه بين أصحابه، فقام رجل من أهل البادية فقال: يا محمد والله لئن أمرك الله أن تعدل فيما أراك تعدل، فقال: «ويحك! من يعدلُ عليك بعدي؟» فلما ولى قال: «رُدوه على رويداً»[٤].

ومن ذلك قول الأنصارى الذى حاكم الزبير فى شراج الحرَّة لما قال له ﷺ: «اسق يا زبير ثم سرح إلى جارك» فقال: أن كان ابن عمتك؟[٥].

وحديث الرجل الذى قضى عليه فقال: لا أرضي، ثم ذهب إلى أبى بكر، ثم إلى عمر فقتله[٦].

ولهذا نظائر فى الحديث إذا تتبعت، مثل الحديث المعروف عن بهز بن حكيم[٧] عن أبيه[٨] عن جده أن أخاه أتى النبيَّ ﷺ فقال: جيرانى على ماذا أُخذوا، فأعرض عنه ﷺ، فقال: إن الناس يزعمون أنك تنهى عن الغيْ وتستحل به، فقال: «لئن كنتُ أفعلُ ذلك إنه لعلى، وما هو عليهم، خلُّوا له جيرانه» رواه أبو داود بإسناد صحيح[٩].

فهذا وإن كان قد حكى هذا القذف عن غيره فإنما قصد به انتقاصه وإيذاءه بذلك، ولم يحكه على وجه الرد على من قاله، وهذا من أنواع السبِّ.

---

(١) هو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني حافظ كبير من أهل السنة والحديث كثير التصانيف ولى القضاء بأصبهان. مات سنة(٢٨٧) [ينظر سير أعلام النبلاء(١٣/ ٤٣٠)].

(٢) هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان. أبو محمد الحافظ. محدث أصبهان ومُسند زمانه. مات سنة(٣٦٩)هـ [ينظر سير أعلام النبلاء(١٦/ ٢٧٦)]

(٣) هو عقبة بن وساج الأزدي البصري نزيل الشام، ثقه قتل بعد الثمانين بالزاوية أو الجماجم.

(٤) سبق تخريجه ص١٩٦ وهو عن عقبة بن وساج عن عبد الله بن عمرو. وليس ابن عمر.

(٥) رواه البخاري(٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٧٠٨، ٤٥٨٥) ومسلم(٢٣٥٧) وأبو داود(٢٦٣٧) والنسائي(٨/ ٢٤٥) وابن ماجه(١٥/ ٢٤٨٠) وأحمد(٤/ ٤) (١/ ١٦٥) وابن الجارود(١٠٢١) والبيهقي(٦/ ١٥٣، ١٠/ ١٠٦) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

(٦) سبق تخريجه ص٤٣.

(٧) هو بهنى بن حكيم بن معاوية بن حيده القشيري أبو عبد الملك. صدوق مات قبل الستين ومائة.

(٨) هو حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري تابعي صدوق.

(٩) (صحيح) رواه أبو داود(٣٦٣١) وأحمد(٥/ ٢، ٤) والحاكم(١/ ١٢٥) عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود(٣٠٨٨).

ومثل حديث ابن إسحاق عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ابتاع رسول الله ﷺ جزوراً من أعرابى بوسق من تمر الذخيرة، فجاء به إلى منزله، فالتمس التمر فلم يجده فى البيت، قال: فخرج إلى الأعرابى فقال: «يا عبد الله، إنا ابتعنا منك جزورك هذا بوسق من تمر الذخيرة، ونحن نرى أنه عندنا، فلم نجدة» فقال الأعرابي: واغدراه واغدراه، فوكزه الناسُ وقالوا: لرسول الله ﷺ تقول هذا؟ فقال رسول الله ﷺ: «دعُوه» رواه ابن أبى عاصم وابن حبان فى الدلائل[١].

فهذا الباب كله مما يوجبُ القتل، ويكون به الرجلُ كافراً منافقاً حلالَ الدَّم، كان النبي ﷺ وغيرُه من الأنبياء يعفُون ويصفحون عمن قاله، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[الأعراف: ١٩٩] وكقوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[المؤمنين: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[فصلت: ٣٤-٣٥] وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[آل عمران: ١٥٩] وكقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾[الأحزاب: ٤٨] وذلك لأن درجة الحلم والصبر على الأذى والعفو عن الظلم أفضلُ أخلاق أهل الدنيا والآخرة، يبلغُ الرجلُ بها ما لا يبلغه بالصيام والقيام[٢]، قال تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[آل عمران: ١٣٤] وقال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾[الشورى: ٤٠] وقال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾[النساء: ١٤٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[النحل: ١٢٦].

والأحاديث فى هذا الباب كثيرة مشهورة، ثم الأنبياء أحق الناس بهذه الدرجة لفضلهم، وأحوج الناس إليها لما ابتلوا به من دعوة الناس ومعالجتهم وتغيير ما كانوا عليه من العادات، وهو أمر لم يأت به أحدٌ إلا عُودي، فالكلام الذى يؤذيهم يكفر به الرجلُ فيصير به محارباً إن كان ذا عهد ومرتداً أو منافقاً إن كان ممن يظهر

---

(١) رواه أحمد(٦/ ٢٦٨).

(٢) مصداقاً لقوله ﷺ «إن الرجل ليدرك بحسن خلقه درجات قائم الليل صائم النهار» رواه أحمد (٦/ ١٣٣، ١٨٧) وصححه الألباني (صحيح الجامع (١٦٢٠)- الصحيحة(٧٩٥).

الإسلام، ولهم فيه أيضاً حق الآدمي، فجعل الله لهم أن يعفوا عن مثل هذا النوع، ووسَّع عليهم ذلك لما فيه من حق الآدمي، تغليباً لحق الآدمي على حق الله، كما جعل لمستحق القود وحد القذف أن يعفو عن القاتل والقاذف، وهم أولى لما في جواز عفو الأنبياء ونحوهم من المصالح العظيمة المتعلقة بالنبي وبالأمة وبالدين، وهذا معنى قول عائشة رضي الله عنها: «ما ضرب رسولُ الله ﷺ بيده خادماً له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا انتقم لنفسه قط» وفي لفظ: «ما نيل منه شئ فانتقمه من صاحبه إلا أن تنتهك محارم الله، فإذا انتهكت محارمُ الله لم يقم لغضبه شئ حتى ينتقم لله»[1] متفق عليه.

ومعلوم أن النَّيل منه أعظم من انتهاك المحارم، لكن لما دخل فيها حقه كان الأمر إليه في العفو أو الانتقام، فكان يختار العفو، وربما أمر بالقتل إذا رأى المصلحة في ذلك، بخلاف ما لا حقَّ له فيه من زنا أو سرقة أو ظلم لغيره فإنه يجب عليه القيام به.

وقد كان أصحابه إذا رأوا من يؤذيه أرادوا قتله، لعلمهم بأنه يستحق القتل، فيعفوا هو عنه ﷺ، ويبين لهم أن عفوه أصلح مع إقراره لهم على جواز قتله، ولو قتله قاتل قبل عفو النبي ﷺ لم يعرض له النبي ﷺ، لعلمه بأنه قد انتصر لله ورسوله، بل يحمده على ذلك ويثني عليه، كما قتل عمر رضي الله عنه الرجُل الذى لم يرض بحكمه، وكما قتل رجل بنت مروان، وآخرُ اليهودية السابَّة، فإذا تعذر عفوه بموته ﷺ بقي حقاً محضاً لله ولرسوله وللمؤمنين لم يعف عنه مستحقه، فيجب إقامته.

ويبين ذلك ما روى إبراهيم بن الحكم بن أبان[2]: حدثني أبي[3] عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ يستعينه في شئ، فأعطاه شيئاً ثم قال: أحسنتُ إليك؟ قال الأعرابي: لا، ولا أجملت، قال: فغضبت المسلمون وقاموا إليه، فأشار إليهم أن كفوا، ثم قام فدخل منزله ثم أرسل إلى الأعرابي فدعاه إلى البيت، يعني فأعطاه فرضي، فقال: إنَّكَ جئتنا فسألتنا فأعطيناك، فقلت ما قلت، وفي أنفُس المسلمين شئ من ذلك، فإن أحببت فقل بين أيديهم ما قلت بين يديَّ

---

(١) رواه البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧،٢٣٢٨) وأبو داود (٤٧٨٥) وابن ماجه(١٩٨٤) وأحمد(٦/ ٣٢،١١٦، ١٨٢، ٢٦٢، ٢٨١)

(٢) هو إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني ضعيف. وقال ابن حجر في الفتح «فيه ضعف».

(٣) هو الحكم بن أبان العدني أبو عيسى صدوق عابد وله أوهام مات سنة(١٥٤).

حتى يذهب من صدورهم ما فيها عليك، قال: نعم، فلما كان الغدُ أو العشيُّ جاء، قال رسول الله ﷺ : إن صاحبكم جاء فسألنا فأعطيناه فقال ما قال، وإنا دعوناه إلى البيت فأعطيناه، فزعم أنه قد رضي، أكذلك؟ قال الأعرابي: " نعم، فجزاك الله من أهل وعشيرة خيراً، فقال النبي ﷺ : «ألا إنَّ مثلى ومثل هذا الأعرابى كمثل رجل كانت له ناقةٌ فشردت عليه، فاتبعها الناسُ، فلم يزيدوها إلا نفوراً، فناداهم صاحبُ الناقة: خلوا بينى وبين ناقتى فأنا أرفق بها، فتوجه لها صاحبُ الناقة بين يديها، فأخذ لها من قُمام الأرض فجاءت فاستناخت، فشد عليها رحلها واستوى عليها، وإنى لو تركتكم حين قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار»[1].

ورواه أبو أحمد العسكرى بهذا الإسناد قال: جاء أعرابى إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد اعطنى فإنك لا تُعطينى من مالك ولا من مال أبيك، فأغلظ للنبي ﷺ ، فوثب إليه أصحابه فقالوا: يا عدوَّ الله تقول هذا لرسول الله ﷺ ؟

وذكره بهذا يبين لك أن قتل ذلك الرجل لأجل قوله ما قال كان جائزاً قبل الاستتابة، وأنه صار كافراً بتلك الكلمة، ولولا ذلك لما كان يدخل النار إذا قُتل على مجرد تلك الكلمة، بل كان يدخل الجنة لأنه مظلومٌ شهيد، وكان قاتله دخل النار لأنه قتل مؤمناً متعمداً، ولكان النبي ﷺ يبين أن قتله لم يحلَّ لأن سفك الدم بغير حق من أكبر الكبائر، وهذا الأعرابى كان مسلماً، ولهذا قال رسول الله ﷺ فى حقه لفظ «صاحبكم» ولهذا جاءه الأعرابى يستعينه، ولو كان كافراً مُحارباً لما جاء يستعينه فى شئ، ولو كان النبيُّ ﷺ أعطاه لِيُسلم لذكر فى الحديث أنه أسلم، فلما لم يجر للإسلام ذكر دلَّ على أنه كان ممن دخل فى الإسلام وفيه جفاء الأعراب وممن دخل فى قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ**﴾[التوبة: ٥٨].

ومما يوضح ذلك أن رسول الله ﷺ كان يعفو عن المنافقين الذين لا يشك فى نفاقهم، حتى قال: لو أعلم أنى لو زدت على السبعين غفر له لزدت[2]، حتى نهاه الله عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم، وأمره بالإغلاظ عليهم، فكثير مما كان يحتمله من المنافقين من الكلام وما يعاملهم من الصفح والعفو والاستغفار كان قبل نزول براءة لما قيل له: ﴿**وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ**﴾[الأحزاب: ٤٨] لاحتياجه إذ ذاك إلى استعطافهم، وخشية نفور العرب عنه

(١) سبق تخريجه ص١٥٦ .
(٢) رواه البخاري (١٣٦٦)(٤٦٧١) والترمذي(٣٠٩٧) والنسائي(٤/ ٦٧) وأحمد(١/ ١٦) عن عمر بن الخطاب.

إذا قتل أحداً منهم، وقد صرح ﷺ لما قال ابن أُبيّ: ﴿لئن رَّجعنَا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[المنافقين: ٨] ولما قال ذو الخويصرة: اعدل فإنك لم تعدل، وعند غير هذه القصة أنما لم يقتلهم لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، فإن الناس ينظرون إلى ظاهر الأمر فيرون واحداً من أصحابه قد قتل، فيظن الظان أنه يقتل بعض أصحابه على غرض أو حقد أو نحو ذلك، فينفر الناس عن الدخول في الإسلام، وإذا كان من شريعته أن يتألف الناس على الإسلام بالأموال العظيمة ليقوم دين الله وتعلو كلمته فلأن يتألفهم بالعفو أولى وأحرى.

فلما أنزل الله تعالى براءة، ونهاه عن الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم، وأمره أن يجاهد الكفار والمنافقين ويغلظ عليهم، ونسخ جميع ما كان المنافقون يُعاملون به من العفو، كما نسخ ما كان الكفار يُعاملون به من الكف عمن سالم، ولم يبق إلا إقامة الحدود، وإعلاء كلمة الله في حق كل إنسان.

الاعتراض الثالث

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾ إلى قوله: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾[النساء: ٤٤-٤٦].

وقولهم: ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ مثل قولهم: اسمع لا سمعت، واسمع غير مقبول منك، لأن من لا يقصد إسماعه لا يقبل كلامه.

وقولهم ﴿وراعنا﴾ قال قتادة وغيره: كانت اليهود تقول للنبي ﷺ: راعنا سمعك، يستهزئون بذلك، وكانت في اليهود قبيحة.

وروى الإمام أحمد عن عطية قال: كان يأتي ناسٌ من اليهود فيقولون: راعنا سمعك، حتى قالها ناسٌ من المسلمين، فكره الله له ما قالت اليهود[1].

وقال عطاء الخراساني[2]: كان الرجل يقول: أرعنا سمعك، ويلوى بذلك لسانه، ويطعن في الدين[3].

---

(١) رواه الطبري في تفسيره عن أحمد بن إسحاق عن أبو أحمد الزبيري عن فضيل بن مرزوق عن عطية(١٧٣٢).

(٢) هو عطاء بن أبي مسلم. أبو عثمان الخراساني واسم أبيه ميسرة وقيل عبد الله. صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس وقال ابن حجر في الفتح ضعيف. مات سنة(١٣٥) ولم يصح أن البخاري أخرج له.

(٣) رواه الطبري في تفسيره(٩٧٠٩).

وذكر بعض أهل التفسير أن هذه اللفظة كانت سباً قبيحاً بلغة اليهود(١).

فهؤلاء قد سبّوه ﷺ بهذا الكلام، ولووا ألسنتهم به، واستهزءوا به، وطعنوا في الدين، ومنع ذلك لم يقتلهم النبيُّ ﷺ.

الأجوبة على الاعتراض الثالث

قلنا: عن ذلك أجوبه:

أحدها: أن ذلك كان في حال ضعف الإسلام في الحال التي أخبر الله عن رسوله والمؤمنين أنهم يسمعون من الذين أتوا الكتاب والمشركين أذى كثيراً وأمرهم بالصبر والتقوى، ثم إن ذلك نُسخ عند القوة بالأمر بقتالهم حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، والصاغر لا يفعل شيئاً من الأذى في الوجه، ومن فعله ليس بصاغر.

ثم إن من الناس من يسمى ذلك نسخاً، لتغير الحكم، ومنهم من لا يسميه نسخاً، لأن الله أمرهم بالصفّح والعفو إلى أن يأتي الله بأمره، وقد أتى الله بأمره من عز الإسلام وإظهاره، والأمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

وهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾[النسا: ١٥] وقال النبي ﷺ: «قد جعل الله لهن سبيلاً»(٢) فبعض الناس يسمى ذلك نسخاً، وبعضهم لا يسميه نسخاً،

والخلاف لفظي.

ومن الناس من يقول: الأمر بالصفح باق عند الحاجة إليه بضعف المسلم عن القتال، بأن يكون في وقت أو مكان لا يتمكن منه وذلك لا يكون منسوخاً، إذ المنسوخ ما ارتفع في جميع الأزمنة المستقبلة.

وبالجملة فلا خلاف أن النبي ﷺ كان مفروضاً عليه لما قوى أن يترك ما كان يعامل به أهل الكتاب والمشركين ومُظهري النفاق من العفو والصفح إلى قتالهم وإقامة الحدود عليهم، سمى نسخاً أو لم يُسمَّ.

---

(١) جاء ذلك عن قتادة رواه الطبري(١٧٣١، ١٧٣٣).

(٢) رواه مسلم (١٦٩٠) وأبو داود(٤٤١٥، ٤٤١٦) والترمذي(١٤٣٤) وابن ماجه(٢٥٥٠) وأحمد(٥/ ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠) وابن الجارود(٨١٠) عن عبادة بن الصامت.

الجواب الثاني: أن النبيَّ ﷺ كان له أن يعفو عمن سبه، وليس للأمة أن تعفو عمن سبه، كما قد كان يعفو عمن سبه من المسلمين، مع أنه لا خلاف بين المسلمين فى وجوب قتل من سبه من المسلمين.

الجواب الثالث: أن هذا ليس بإظهار للسبِّ، وإنما هو إخفاء له، بمنزلة «السام عليكم» وبمنزلة ظهور النفاق فى لحن القول، لأنهم كانوا يظهرون أنهم يقصدون مسألته أن يسمع كلامهم، وأن يُراعيهم، فينظرهم حتى يقضوا كلامهم وحتى يفهموا كلامه، ويأتونه على هذا الوجه، ثم إنهم يلوون ألسنتهم بالسام وينوون به الاستهزاء والسب والطعن في الدين، كما يلوون ألسنتهم بالسام وينوون به الدعاء عليه بالموت، واليهود أمةٌ معروفة بالنفاق والخبث، وأن تظهر خلاف ما تبطن، ولكن ذلك لا يوجب إقامة الحد عليهم.

ولو كان هذا سباً ظاهراً لما كان المسلمون يخاطبون بمثل ذلك قاصدين به الخير، حتى نهوا عن التكلم بكلامٍ يحتمل الاستهزاء ويهمه، بحيث يصير سباً بالنية ودلالة الحال.

وذلك أن هذه اللفظة كانت العربُ تتخاطبُ بها لا تقصد سباً، قال عطاء[1]: كانت لغة فى الأنصار فى الجاهلية، وقال أبو العالية[2]: إن مشركى العرب إذا حدث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه: أرعنى سمعك، فنهوا عن ذلك، وكذلك قال الضحاك[3]، وذلك أن العرب تقول: أرعيته سمعى إرعاء، إذا فرغته لكلامه، لأنك جعلت السمع يرعى كلامه، ويقول «راعيته سمعي» بهذا المعنى، لكن كانت اليهود تعتقدها سباً بينها: إما لما فيها من الاشتراك، فإنها كما تستعمل فى استرعاء السمع تستعمل بمعنى المفاعلة كأنه قيل: راعنى حتى أراعيك، وهذا إنما يكون بين الأمثال والنظراء، ومرتبة الرئيس أعلى من ذلك. أو أن اليهود ينوون بها معنى الرُّعونة، أو فيها طلب حفظ الكلام والاهتمام به، وهذا إنما يكون من الأعلى للأسفل، لأن الرعاية هى الحفظ والكلاءة، ومنه استرعاء الشاة.

---

(١) رواه الطبري في تفسيره(١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨) ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره لسورة البقرة (١٠٤٦) ورجال إسناده ثقات.

(٢) رواه الطبري في تفسيره(١٧٣٩).

(٣) رواه الطبري في تفسيره(٩٧٠٩).

وقد غلبت فى عُرفهم ولغتهم على معنى ردئ كما قيل: إنهم ينوون بها اسمع لا سمعت، وبالجملة إنما يصير مثل هذا سبًّا بالنية، وليٍّ اللسان ونحوه، فنهى المسلمون عنها، حسماً لمادة التشبه باليهود، وتشبه اليهود بهم، وجعل ذلك ذريعة إلى الاستهزاء به، ولما يحتمله لفظها من قلة الأدب فى مخاطبة الرسول ﷺ.

الجواب الرابع: ما ذكره بعض أهل التفسير الذى ذكر أنها كانت سباً قبيحاً بلغة اليهود، قال: كان المسلمون يقولون راعنا يا رسول الله وأرعنا سمعك، يعنون من المراعاة، وكانت هذه اللفظة سباً قبيحاً بلغة اليهود، فلما سمعتها اليهودُ اغتنموها وقالوا فيما بينهما: كنا نسبٌ محمداً سراً فأعلنوا له الآن بالشتم، وكانوا يأتونه ويقولون: راعنا يا محمد، ويضحكون فيما بينهم، فسمعها سعد بن مُعاذ، ففطن لها، وكان يعرف لغتهم، فقال لليهود: عليكم لعنة الله، والذى نفسى بيده يا معشر اليهود لئن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربَنَّ عنقه، فقالوا: أولستم تقولونها؟ فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾[البقرة: ١٠٤] لكيلا يتخذ اليهودُ ذلك سبيلاً إلى شتم رسول الله ﷺ[١].

فهذا القولُ دليلٌ على أن اللفظة مشتركة فى لغة العرب ولغة العبرانيين، وأن المسلمين لم يكونوا يفهمون من اليهود إذا قالوها إلا معناها فى لغتهم، فلما فطنُوا لمعناها فى اللغة الأخرى نهوهُم عن قولها، وأعلموهم أن ذلك ناقضٌ لعهدهم، ومُبيح لدمائهم، وهذا أوضحُ دليل على أنهم إذا تكلموا بما يفهم منه السبُّ حلت دمائهم، وإنما لم يستحلوا دماءهم لأن المسلمين لم يكونوا يفهمون السب، والكلامُ فى السب الظاهر، وهو ما يفهم منه السبُّ.

الاعتراض الرابع

فإن قيل: أهلُ الذمة قد أقررناهم على دينهم، ومن دينهم استحلالُ سب النبي ﷺ، فإذا قالوا ذلك لم يقولوا غير ما أقررناهم عليه، وهذا نكتة المخالف.

الجواب عليه

قلنا: ومن دينهم استحلالُ قتال المسلمين، وأخذُ أموالهم، ومحاربتهم بكل طريق، ومع هذا فليس لهم أن يفعلوا ذلك بعد العهد، ومتى فعلوه نقضوا العهد، وذلك لأنا وإن كنا نُقرهم على أن يعتقدوا ما يعتقدونه ويُخفوا ما يخفونه فلم نقرهم على أن

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول وفيه أن الذي سمعهم هو سعد بن عبادة.

يُظهروا ذلك ويتكلموا به بين المسلمين، ونحن لا نقول بنقض عهد السابِّ حتى نسمعه يقول ذلك أو يشهد به المسلمون، ومتى حصل ذلك كان قد أظهره وأعلنه.

وتحرير الجواب أن كلتا المقدمتين باطلة.

أما قوله: «أقررناهم على دينهم» فيقال: لو أقررناهم على كل ما يدينون به لكانوا بمنزلة أهل ملتهم المحاربين، ولو أقررناهم على كل ما يدينون به لم يعاقبوا على إظهار دينهم وإظهار الطعن في ديننا، ولا خلاف أنهم يعاقبون على ذلك، ولو أقررناهم على دينهم مطلقاً لأقررناهم على هدم المساجد، وإحراق المصاحف، وقتل العلماء والصالحين، فإن ما يدينون به مما يؤذى المسلمين كثير، والخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ثم لا خلاف أنهم لا يُقرون على شئ من ذلك، وإنما أقررناهم -كما قال غرفة بن الحارث- على أن نخليهم يفعلون بينهم ما شاءوا مما لا يؤذى المسلمين ولا يضرهم، ولا نعترض عليهم في أمور لا تظهر، فإن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلنت فلم تُنكر ضرَّت العامة، وشرطنا عليهم أن لا يفعلوا شيئاً يؤذينا ولا يضرنا، سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه، فمتى آذوا الله ورسوله فقد نقضوا العهد، وشرطنا عليهم التزام حكمُ الإسلام وإن كانوا يرون أن ذلك لا يلزمهم في دينهم، وشرطنا عليهم أداء الجزية وإن اعتقدوا أن أخذها منهم حرام، وشرطنا عليهم إخفاء دينهم فلا يظهرون الأصوات بكتابهم ولا على جنائزهم ولا ضرب ناقوسٍ، وشرطنا عليهم أن لا يرتفعوا على المسلمين، وأن يخالفوا بهيئتهم هيئة المسلمين على وجه يتميزون به ويكونون أذلاء في تمييزهم، إلى غير ذلك من الشروط التي يعتقدون أنها لا تجب عليهم في دينهم.

فعلم أنا شرطنا عليهم ترك كثيرٍ مما يعتقدونه ديناً لهم إما مباحاً أو واجباً، وفعل كثير مما يعتقدونه ليس من دينهم، فكيف يقال: أقررناهم على دينهم مطلقاً؟

وأما المقدمة الثانية فنقول: هب أنا أقررناهم على دينهم، فقوله: «استحلالُ السب من دينهم» جوابه أن يقال: أهو من دينهم قبل العهد أو من دينهم وإن عاهدوا على تركه؟

الأول مُسلم، لكن لا ينفع، لأن هؤلاء قد عـاهدوا، فإن لم يكن هذا من دينهم فى هذه الحال لم يكن لهم أن يفـعلوه لأنه من دينهم فى حال أخرى، وهذا كـما أن المسلم من ديـنه اسـتـحـلال دمـائهـم وأمـوالهم وأذاهم بالهـجـاء والسبِّ إذا لم نعاهدهم،وليس من دينه اسـتحلال ذلك إذا عاهدهـم، فليس لنا أن نؤذيهم ونقول: قد عاهدنا كم على ديننا، ومن ديننا استحلال أذاكم، فإن المعاهدة التى بين المتحاربين تحُرم على كل واحد منهما فى دينه ما كان يستحله من ضرر الآخر وأذاة قبل العهد.

وأما الثاني فمـمنوع، فإنه ليس من دينهم استحلال نقض العهـد، ولا مخالفة من عاهده فى شئ مما عاهده، بل من دين جمـيع أهل الأرض الوفاء بالعهد، وإن لم يكن مُعتقدهم، فنحن إنما عاهدناهم على أن يدينوا بوجوب الوفاء بالعهد، فإن لم يكن دينهم وجـوب الوفاء به فلم نعـاهدهم على دين يستـحلُ صاحـبه نقض العهـد، ولو عاهدناهم على هـذا الدين لكنا قد عـاهدناهم على أن يدينوا بنقض العهد فينقضوه ونحن مُوفون بالعهد، وبطلانُ هذا واضح.

وإذا لم يكن فعْلُ ما عوهدوا على تركـه من دينهم فنحن قد عاهدناهم على أن يكفوا عن أذانا بألسنتهم وأيديهم، وأن لا يظهروا شيئاً من أذى الله ورسوله، وأن يخـفوا دينهم الذى هو باطل فى حـكم الله ورسوله، وإذا عـاهدوا على ترك هذا وإخفاء هذا كان فعله حرامـاً عليهم فى دينهم، لأن ذلك غدر وخيانة وترك للوفاء بالعهد، ومن دينهم أن ذلك حرام، ولو أن مسلماً عاهده قومٌ من الكفار طائعاً غير مُكره على أن يُمـسك عن ذكر صليـبهم لوجب عليـه فى دينه أن يُمـسك ما دام العهدُ قائماً.

فقولُ القـائل: «من دينهم استحـلال سب نبينا» باطلٌ إذ ذلك مع العهد المـقتضى لتركـه حرامٌ فى دينهم كـما يحرم عليـهم فى دينهم استـحلال دمائنـا وأموالنا لأجل العهـد، وهم يعتـقدون عند أنفـسهم أنهم إذا آذوا الله ورسـوله بألسنتـهم أو ضروا المسلمين بعد العهد فقد فعلوا ما هو حرام فى دينهم، كما أن المسلم يعلم أنه إذا آذاهم بعد العهد فقد فعل ما هو حرام فى دينه، ويعلمون أن ذلك مخالفة للعهد، وإن ظنوا أن لا عهـد بيننا وبينهم، وإنما هم مغـلوبون تحت يد الإسلام، فذلك أبـعد لهم عن العصـمة وأولى بالانتقام، فـإنه لا عاصم لهم منا إلا العهـد، فإن لم يعتقـدوا الوفاء بالعهد فلا عاصم أصلاً، وهذا كله بينٌ لمن تأمله، يتبين به بعض فقه المسألة.

ومن الفقهاء من أجاب عن هذا بأنا أقررناهم على ما يعتقدونه، ونحن إنما نقول بنقض العهد إذا سبُّوه بما لا يعتقدونه من القذف ونحوه، وهذا التفصيل ليس بمرضي، وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيقُ ذلك.

الاعتراض الخامس

فإن قيل: فهب أنهم صولحوا على أن لا يُظهروا ذلك، لكن مجرد إظهار دينهم كيف ينقض العهد؟ وهل ذلك إلا بمثابة ما لو أظهروا أصواتهم بكتابهم أو صليبهم أو أعيادهم؟ فإن ذلك موجبٌ لتنكيلهم وتعزيرهم، دون نقض العهد.

الجواب عنه

قلنا: وأي ناقض للعهد أعظم من أن يُظهروا كلمة الكفر ويُعْلُوها، ويخرجوا عن حد الصغَّار، ويطعنوا في ديننا، ويؤذونا أذى هو أبلغ من قتل النفوس وأخذ الأموال؟

وأما إظهار تلك الأشياء بعد شرط عمر المعروف ففيها وجهان عندنا: أحدهما: ينتقض العهد فلا يلزمنا، والآخر: لا ينتقض العهد.

والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيه ظهور كلمة الكفر وعلوها، وإنما فيه ظهورٌ لدين المشركين، وبين البابين فرقٌ، فإن المسلم لو تكلم بكلمة الكفر كفر، ولو لم يفعل إلا مجرد مشاركة الكافر في هديه عوقب ولم يكفر، وكان ذلك كإظهار المعاصي من المسلم يوجب عقوبته، ولا يبطل إيمانه، والمتكلم بكلمة الكفر يبطل إيمانه، كذلك أهل العهد: إذا أظهروا الكفر ونحوه نقضوا أمانهم، وإذا أظهروا زيَّهم عصوا ولم ينقضوا أمانهم.

وهذا جواب من يقول من أصحابنا وغيرهم: إنهم لو أظهروا التثليث ونحوه مما هو دينهم نقضوا العهد.

الجواب الثاني: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيها ضرر عظيم على المسلمين، ولا مَعرَّة في دينهم، ولا طعن في ملتهم، وإنما فيه أحد أمرين: إما اشتباه زيهم بزيّ المسلمين، أو إظهار لمنكرات دينهم في دار الإسلام كإظهار الواحد من المسلمين لشُرب الخمر ونحوه، وأما سبُّ الرسول والطعن في الدين ونحو ذلك فهو مما يضر المسلمين ضرراً يفوق قتل النفس وأخذ المال من بعض الوجوه، فإنه لا أبلغ في إسفال كلمة الله وإذلال دين الله وإهانة كتاب الله من أن يُظهر الكافر المعاهد السبَّ والشتم لمن جاء بالكتاب.

ولأجل هذا الفرق فصل أصحابنا وأصحابُ الشافعي الأمور المحرمة عليهم في العهد الذي بيننا وبينهم إلى ما يضر المسلمين في نفسٍ أو مال أو دينٍ، وإلى ما لا يضر، وجعلوا القسم الأول ينقض العهد حيث لا ينقضه القسم الثاني، لأن مجرَّدَ العهد ومطلقه يوجب الامتناع عما يضر المسلمين ويؤذيهم، فحصوله تفويت لمقصود العقد، فيفسخه، كما لو فات مقصود البيع بتلف العوض قبل القبض، أو ظهوره مستحقاً ونحوه، بخلاف غيره، ولأن تلك المضرّات يوجبُ جنسها عقوبة المسلم بالقتل، فلأن يوجب عقوبة المعاهد بالقتل أولى وأحرى، لأن كلاهما ملتزم إما بإيمانه أو بأمانه أن لا يفعلها، ولأن تلك المضرات من جنس المحاربة والقتال، وذلك لإبقاء العهد معه، بخلاف المعاصي التي فيها مُراغمة ومصارمة.

فإن قيل: فقد أقروا على ما هم عليه من الشرك الذي هو أعظم من سبِّ الرسول عليه الصلاة والسلام، فيكون إقرارهم على سب الرسول أولى، بل قد أقروا على سب الله تعالى، وذلك لأن النصارى يعتقدون التثليث ونحوه، وهو شتمٌ لله تعالى، لما روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: كذَّبني ابنُ آدَمَ ولم يكُن له ذلك، وشتمني ولم يكُن لهُ ذلك، فأما تكذيبُه إيَّاي فقولُه لن يُعيدني كما بدأني، وليس أوَّلُ الخلق بأهون عليَّ من إعادته، وأمَّا شتمهُ إيَّاي فقوله اتخذ الله ولداً وأنا الأحدُ الصمدُ، الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفواً أحد»[1].

وروى في صحيحه عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه[2].

وكان معاذ بن جبل يقول إذا رأى النصارى: لا ترحموهم، فلقد سبوا الله سبَّةً ما سبه إياها أحدٌ من البشر.

وقد قال الله تعالى: **﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (٨٩) تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠) أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾**الآية[مريم: ٨٨-٩١].

---

(١) رواه البخاري (٣١٩٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥) والنسائي(٤/ ١١٢) وأحمد(٢/ ٣٩٣، ٣٩٤، ٣١٧، ٣٥٠) وابن منده(١٠٧٣) والبغوي(٤١). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في صحيحه(٤٤٨٢).

وقد أقرَّ اليهودُ على مقالتهم فى عيسى عليه السلام، وهى من أبلغ القذف.

قلنا: الجوابُ من وجوه:

أحدها: أن هذا السؤال فاسد الاعتبار، فإن كونَ الشئ فى نفسه أعظم إثماً من غيره يظهر أثره فى العقوبة عليه فى الآخرة، لا فى الإقرار عليه فى الدنيا، ألا ترى أن أهل الذمة يُقرون على الشرك، ولا يقرون على الزنا، ولا على السرقة، ولا على قطع الطريق، ولا على قذف المسلم، ولا على محاربة المسلمين، وهذه الأشياء دون الشرك، بل سنة الله فى خلقه كذلك، فإنه عجَّلَ لقوم لوط العقوبة وفى الأرض مدائن مملوءة من الشرك لم يعاجلهم بالعقوبة، لاسيما والمحتج بهذا الكلام يرى أن قتل الكفار إنما هو لمجرد المحاربة، سواء كان كفره أصلياً أو طارئاً، حتى إنه لا يرى قتل المرتدة، ويقول الدنيا ليست دار الجزاء على الكفر، وإنما الجزاء على الكفر فى الآخرة، فإنما يقاتل من يقاتل فقط لدفع أذاه.

ثم لا يجوز أن يقال: إذا أقررناهم على الكفر فلأن نقرهم على المحاربة التى هى دون الكفر بطريق الأولى، وسبب ذلك أنَّ ما كان من الذنوب يتعدَّى ضررُه فاعله عجلت لصاحبه العقوبة فى الدنيا تشريعاً وتقديراً، ولهذا قال ﷺ: «ما من ذنب أحرى أن تعجل لصاحبه العقوبُة من البغى وقطيعة الرَّحم»[1] لأن تأخير عقوبته فساد لأهل الأرض، بخلاف ما لا يتعدى ضررُه فاعله فإنه قد تؤخرُ عقوبته وإن كان أعظم كالكفر ونحوه، فإذا أقررناهم على الشرك أكثر ما فيه تأخير العقوبة عليه، وذلك لا يستلزم تأخير عقوبة ما يضر بالمسلمين، لأنه دونه كما قدمناه.

الوجه الثانى: أن يقال: لا خلاف أنهم إذا أقروا على ما هم عليه من الكفر غير مضارين للمسلمين لا يجوز أذاهم، لا فى دمائهم ولا فى أبشارهم، ولو أظهروا السَّبَّ ونحوه عوقبوا على ذلك إما فى الدماء أو فى الأبشار.

---

(١) (صحيح) رواه البخاري في الأدب المفرد(٦٧) ورواه أبو داود(٤٩٠٢) والترمذي(٢٥١١) وابن ماجه(٤٢١١) وأحمد(٣٦/٥، ٣٨) والطيالسي(٨٨٠) والحاكم(٣٥٦/٢، ١١٦/٤) والبيهقي(٢٣٤/١٠) وابن الجوزي في البر والصلة(٢٤١) عن أبي بكرة. والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي. وصححه الألباني (الصحيحة٩١٨).

ثم إنه لا يقال: إذا لم يعاقبوا بالتعزير على الشرك لم يعاقبوا على السب الذى هو دونه، وإذا كان هذا السؤال معترضاً على الإجماع لم يجب جوابه، كيف والمنازع قد سلَّم أنهم يعاقبون على السب؟ فعلم أنهم لم يقرهم عليه، فلا يقبل منه السؤال.

والجواب عن هذه الشبهة مشترك، فلا يجب علينا الانفراد به.

الوجه الثالث: أن السابَّ ينضم السب إلى شركه الذى عوهد عليه، بخلاف المشرك الذى لم يسب، ولا يلزم من الإقرار على ذنب مُفرد الإقرارُ عليه مع ذنب آخر، وإن كان دونه، فإن اجتماع الذنبين يوجب جُرماً مُغلظاً لا يحصل حالَ الانفراد.

الوجه الرابع: قوله: «ما هم عليه من الكفر أعظم من سب الرسول» ليس بجيد على الإطلاق، وذلك لأن أهل الكتاب طائفتان:

أما اليهود فأصلُ كفرهم تكذيب الرسول، وسبه أعظم من تكذيبه، فليس لهم كفر أعظم من سبِّ الرسول. فإن جميع ما يكفرون به -من الكفر بدين الإسلام وبعيسى وبما أخبر الله به من أمور الآخرة، وغير ذلك- متعلقٌ بالرسول، فسبه كفر بهذا كله، لأن ذلك إنما عُلم من جهته، وليس عند أهل الأرض فى وقتنا هذا علم موروث يشهد عليه أنه من عند الله إلا العلم الموروث عن محمد ﷺ، وما سوى ذلك ما يؤثر عن غيره من الأنبياء فقد اشتبه، واختلط كثير منه، أو أكثره، والواجبُ فيما لا يعلم حقيقته منه أن لا يصدق ولا يكذب.

وأما النصارى فسبهم للرسول طعن فيما جاء به من التوحيد وأنباء الغيب والشرائع، وإنما ذنبه الأعظم عندهم أن قال: إن عيسى عبدُ الله ورسوله، كما أن ذنبه الأعظم عند اليهود أن غيَّرَ شريعة التوراة، وإلا فالنصارى ليسوا محافظين على شريعة مُورثة، بل كل برهة من الدهر تبتدع لهم الأحبار شريعةً من الدين لم يأذن الله بها، ثم لا يرعونها حقَّ رعايتها، فسبهم له متضمن للطعن فى التوحيد، وللشرك، وللتكذيب بالأنبياء والدين، ومجرد شركهم ليس متضمناً لتكذيب جميع الأنبياء وردَّ جميع الدين، **فلا يقال: ما هم عليه من الشرك أعظم من سب الرسول، بل سب الرسول ﷺ فيه ما هم عليه من الشرك وزيادة.**

وبالجملة، فينبغى للعاقل أن يعلم أنَّ قيام دين الله فى الأرض إنما هو بواسطة المرسلين صلوات الله وسلامة عليهم أجمعين، فلولا الرسل لما عبد الله وحده لا شريك له، ولما علم الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العُلى، ولا كانت له شريعة فى الأرض.

ولا تحسبن أن العقول لو تُركت وعلومها التى تستفيدها بمجرد النظر عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين، فإن عامَّة من تكلم فى هذا الباب بالعقل فإنما تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرُسُل واستضاء بذلك، واستأنس به، سواء أظهرَ الانقياد للرسل أو لم يُظهر، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم أنه لا ينُال بالعقل علمٌ جازم فى تفاصيل الأمور الإلهية، وإنما ينال به الظنُ والحسبان.

والقدر الذى يمكن العقل إدراكه بنظره فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه، وذكرُوهم به، ودعوهم إلى النظر فيه حتى فتحوا أعيناً عُمياً، وآذاناً صماً، وقلوباً غُلفاً.

والقدر الذى يعجز العقل عن إدراكه علموهم إياه، وأنبأوهم به، فالطعن فيهم طعنٌ فى توحيد الله وأسمائه وصفاته وكلامه ودينه وشرائعه وأنبيائه وثوابه وعقابه وعامة الأسباب التى بينه وبين خلقه، بل يقال: إنه ليس فى الأرض مملكة قائمة إلا بنبوة أو أثر نبوة، وإن كل خير فى الأرض فمن آثار النبوات، ولا يستريبنَّ العاقل فى هذا فإن الذين درست النبوة فيهم مثل البراهمة والصابئة والمجوس ونحوهم فلاسفتهم وعامتهم قد أعرضوا عن الله وتوحيده، وأقبلوا على عبادة الكواكب والنيران والأصنام وغير ذلك من الأوثان والطواغيت، فلم يبق بأيديهم لا توحيد ولا غيره.

وليست أمة مستمسكة بالتوحيد إلا أتباع الرسل، قال الله سبحانه: ﴿**شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ**﴾[الشورى: ١٣] فأخبر أن دينه الذى يدعو إليه المرسلون كبر على المشركين، فما الناس إلا تابع لهم أو مشرك، وهذا حق لا ريب فيه، فعلم أن سبَّ الرسل والطعن فيهم، ينبوعُ جميع أنواع الكفر، وجماعُ جميع الضلالات، وكل كفر ففرع منه، كما أن تصديق الرسل أصل جميع شعب الإيمان، وجماع مجموع أسباب الهدى.

الوجه الخامس: أن نقول: قد ثبت بالسنة ثبوتاً لا يمكن دفعهُ أن النبي ﷺ كان يأمر بقتل من سبه، وكان المسلمون يحرصون على ذلك مع الإمساك عمن هو مثل هذا الساب في الشرك أو أسوأ منه من محارب ومعاهد، فلو كانت هذه الحجة مقبولة لتوجهَ أن يقال: إذا أمسكوا عن المشرك فالإمساك عن السابِّ أولى، وإذا عوهد الذمي على كفر فمعاهدته على السب أولى، وهذا لو قبل معارضةٌ لسنة رسول الله ﷺ، وكل قياسٍ عارض السنة فهو ردٌّ.

الوجه السادس: أن يقال: ما هم عليه من الشرك وإن كان سبا لله فهم لا يعتقدونه سباً، إنما يعتقدونه تمجيداً وتقديساً، فليسوا قاصدين به قصد السب والاستهانة، بخلاف سب الرسول، فلا يلزم من إقرارهم على شئ لا يقصدون به الاستخفاف إقرارُهُم على ما يقصدون به الاستخفاف، وهذا جوابُ من يقتلهم إذا أظهروا سب الرسول، ولا يقتلهم إذا أظهروا ما يعتقدونه من دينهم.

الوجه السابع: أن إظهار سبِّ الرسول طعن في دين المسلمين وإضرار بهم، ومجرد التكلم بدينهم ليس فيه إضرار بالمسلمين، فصار إظهار سب الرسول بمنزلة المحاربة، يعاقبون عليها، وإن كانت دون الشرك، وهذا أيضاً جواب هذا القائل.

الوجه الثامن: منع الحكم في الأصل المقيس عليه، فإنا نقول: متى أظهروا كفرهم، وأعلنوا به، نقضوا العهد، بخلاف مجرد رفع الصوت بكتابهم، فإنه ليس كل ما فيه كفر، ولسنا نفقه ما يقولون، وإنما فيه إظهار شعار الكفر، وفرق بين إظهار الكفر وبين إظهار شعار الكفر.

أو نقول: متى أظهروا الكفر الذى هو طعن في دين الله نقضوا به العهد، بخلاف كفرٍ لا يطعنون به فِي ديننا، وهذا لأن العهد إنما اقتضى أن يقولوا ويفعلوا بينهم ما شاءوا مما لا يضرُّ المسلمين، فأما أن يُظهروا كلمة الكفر أو أن يؤذوا المسلمين فلم يعاهدوا عليه ألبتة، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على هذين القولين واللذين قبلهما.

قال كثير من فقهاء الحديث وأهل المدينة من أصحابنا وغيرهم: لم نقرهم على أن يظهروا شيئاً من ذلك، ومتى أظهروا شيئاً من ذلك نقضوا العهد.

قال أبو عبد الله فى رواية حنبل: كل من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب تبارك وتعالى فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة.

وقال جعفر بن محمد: سمعت أبا عبد الله يسأل عن يهودى مرَّ بمؤذن وهو يؤذن فقال له: كذبت، فقال: يقتل، لأنه شتم.

ومن الناس من فرق بين ما يعتقدونه وما لا يعتقدونه، ومن الناس من فرق بين ما يعتقدونه وإظهارهُ يضرُّ بنا لأنه قدح فى ديننا، وبين ما يعتقدونه وإظهاره ليس بطعن فى نفس ديننا، وسيأتى إن شاء الله تعالى ذلك، فإنَّ فروع المسألة تُظهر مأخذها.

وقد قدمنا عن عمر ﷺ أنه قال بمحضر من المهاجرين والأنصار للنصرانى الذى قال إن الله لا يضل أحداً: إنا لم نُعطك ما أعطيناك على أن تُدخل علينا فى ديننا، فالوالذى نفسى بيده لئن عُدت لآخذنَّ الذى فيه عيناك.

وجميع ما ذكرنا من الآيات والاعتبار يجيئ أيضاً فى ذلك، فإن الجهاد واجبٌ حتى تكون كلمة الله هى العليا، وحتى يكون الدين كله لله، وحتى يظهر دينُ الله على الدين كُله، وحتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون.

والنهيُ عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة، فإذا أظهروا كلمة الكفر وأعلنوها خرجُوا عن العهد الذى عاهدونا عليه والصغار الذى التزموه، ووجب علينا أن نجاهد الذين أظهروا كلمة الكفر، وجهادهم بالسيف، لأنهم كفار لا عهد لهم، والله سبحانه أعلم.

✪✪✪✪✪

المسألة الثانية

أنه يتعين قتله، ولا يجوز استرقاقه، ولا المنُّ عليه، ولا فداؤه.

أما إن كان مسلماً فبالإجماع، لأنه نوع من المرتد، أو من الزنديق، والمرتد يتعين قتله، وكذلك الزنديق، وسواء كان رجلاً أو امرأة، وحيث قَتل يُقتل مع الحكم بإسلامه، فإن قتله حدٌّ بالاتفاق، فتجب إقامته، وفيما قدمناه دلالة واضحة على قتل السابة المسلمة من السنة وأقاويل الصحابة، فإن فى بعضها تصريحاً بقتل السابة المسلمة، وفى بعضها تصريحاً بقتل السابة الذمِّية، وإذا قتلت الذمية للسبِّ فقتل المسلمة أولى كما لا يخفى على الفقيه.

ومن قال من أهل الكوفة: «إن المرتدة لا تُقتل» فقياسُ مذهبه أن لا تقتل السابة، لأن الساب عنده مرتدٌّ، وقد كان يحتمل مذهبه أن تقتل السابة حدًّا كقتل الساحرة عند بعضهم وقتل قاطعة الطريق، ولكن أصوله تأبى ذلك.

والصحيح الذى عليه العامَّةُ قتلُ المرتدة، فالسابة أولى، وهو الصحيح لما تقدم، وإن كان الساب مُعاهداً فإنه يتعين أيضاً قتله، سواء كان رجلاً أو امرأة، عند عامة الفقهاء من السلف ومن تبعهم.

وقد ذكرنا قول ابن المُنْذر فيما يجب على من سبَّ النبيَّ ﷺ قال: أجمع عوامُّ أهل العلم على أن من سبَّ النبي ﷺ فحدُّه القتل، وممن قاله مالك، والليث، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي.

قال: وحكى عن النعمان: لا يقتل من سبه من أهل الذمة، وهذا اللفظ دليلٌ على وجوب قتله عند العامة، وهذا مذهبُ مالك وإسحاق، وسائر فقهاء المدينة، وكلام أصحابه يقتضى أن لقتله مأخذين:

أحدهما: انتقاض عهده.

والثاني: أنه حدٌّ من الحدود، وهو قول فقهاء الحديث.

قال إسحاق بن راهويه: إن أظهروا سبَّ رسول الله ﷺ فسُمع منهم ذلك أو تحقق عليهم قُتلوا، وأخطاء هؤلاء الذين قالوا: «ما هم فيه من الشرك أعظم من سبِّ رسول الله ﷺ» قال إسحاق: يقتلون، لأن ذلك نقض للعهد، وكذلك

فَعَلَ عمرُ بن عبد العزيز، ولا شبهة فى ذلك، لأنه يصير بذلك ناقضاً للصلح، وهو كما قتل ابن عمر الراهب الذى سبَّ النبي ﷺ، وقال: «ما على هذا صالحناهم».

وكذلك نص الإمام أحمد على وجوب قتله وانتقاض عهده. وقد تقدم بعض نصوصه فى ذلك، وكذلك نص عامة أصحابه على وجوب قتل هذا الساب، ذكروه بخصوصه فى مواضع، وهكذا ذكروه أيضاً فى جملة ناقضى العهد من أهل الذمة.

ثم المتقدمون منهم وطوائف من المتأخرين قالوا: إن هذا وغيره من ناقضى العهد يتعين قتلهم كما دلَّ عليه كلام أحمد.

وذكر طوائف منهم أن الإمام مُخير فيمن نقض العهد من أهل الذمة، كما يخير فى الأسير بين الاسترقاق والقتل والمنِّ والفداء، ويجب عليه فعل الأصلح للأمة من هذه الأربعة بعد أن ذكروه فى الناقضين للعهد، فدخل هذا السابُّ فى عموم هذا الكلام وإطلاقه، وإلا وجب أن يقال فيه بالتخيير إذا قيل به فى غيره من ناقضى العهد، لكن قيَّدَ محققو أصحاب هذه الطريقة ورؤوسهم -مثل القاضي أبى يعلى فى كتبهِ المتأخرة وغيره -هذا الكلام، وقالوا: التخيير فى غير سابِّ الرسول، وأما سابُّه فإنه يتعين قتله، وإن كان غيره مخيراً فيه كالأسير، وعلى هذا فإما أن لا يحكى فى تعيين قتله خلاف، لكون الذين أطلقوا التخيير فى موضع قد قالوا فى موضع آخر بأن السابَّ يتعين قتله، وصرَّحَ رأسُ أصحاب هذه الطريقة بأنه مستثنٍى من ذلك الإطلاق، أو يحكى فيه وجه ضعيف، لأن الذين قالوا به فى موضع نصُّوا على خلافه فى موضع آخر.

واختلف أصحاب الشافعى أيضاً فيه، فمنهم من قال: يجب قتل الساب حتماً وإن خُير فى غيره.

ومنهم من قال: هو كغيره من الناقضين للعهد، وفيه قولان: أضعفهما أنه يلحق بمأمنه، والصحيحُ منهما جواز قتله، قالوا: ويكون كالأسير يجب على الإمام أن يفعل فيه الأصلح للأمة من القتل والاسترقاق والمنِّ والفداء.

وكلامُ الشافعي في موضع يقتضي أن حكم الناقض للعهد حكم الحربي، فلهذا قيل: إنه كالأسير، وفي موضع آخرَ أمَرَ بقتله عينا من غير تخيير.

مقدمة مهمة في مسألة نقض العهد

وتحرير الكلام في ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمة فيما ينتقض به العهد، وفي حكم ناقض العهد على سبيل العموم، ثم يتكلم في خصوص مسألة السبِّ.

أما الأول فإن ناقض العهد قسمان: مُمتنعٌ لا يُقدر عليه إلا بقتال، ومن هو في أيدي المسلمين.

القسم الأول من ناقضي العهد

أما الأول فأما يكون لهم شوكة ومنعة فيمتنعوا بها على الإمام من أداء الجزية والتزام أحكام الملة الواجبة عليهم، دون ما يظلمهم به الوُلاة، أو يلحقوا بدار الحرب مستوطنين بها، فهؤلاء قد نقضوا العهد بالإجماع، فإذا أسر الرجل منهم فحكمه عند الإمام أحمد في ظاهر مذهبه حكم أهل الحرب إذا أسرُوا، يفعل بهم الإمام ما يراه أصلح.

مذهب الإمام أحمد

قال في رواية أبي الحارث[(١)] -وقد سُئل عن قوم من أهل العهد نقضوا العهد وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فحاربوهم- قال أحمد:

الرواية الأولى عن الإمام أحمد

إذا نقضوا العهد فمن كان منهم بالغاً فيجري عليه ما يجري على أهل الحرب من الأحكام إذا أُسرُوا، فأمرهم إلى الإمام يحكم فيهم بما يرى، وأما الذرِّية فما ولد بعد نقضهم العهد فهو بمنزلة من نقض العهد، ومن كان ممن ولد قبل نقض العهد فليس عليه شيء، وذلك أن امرأة علقمة بن عُلاثة قالت: إن كان علقمة ارتدَّ فأنا لم أرتدَّ، وكذلك روى عن الحسن فيمن نقض العهد: ليس على النساء شيء.

وقال في رواية صالح[(٢)] -وقد سُئل عن قوم من أهل العهد في حصنٍ ومعهم مسلمون، فنقضوا العهد والمسلمون معهم في الحصن: ما السبيل فيهم؟ قال: ما وُلد لهم بعد نقض العهد فالذرية بمنزلة من نقض العهد يُسْبون، ومن كان قبل ذلك لا يُسْبون، فقد نص على أن ناقض العهد إذا أسرَ بعد المحاربة يخير الإمام فيه، وعلى أن الذرِّية الذين وُلدُوا بعد ما نقضوا العهد بمنزلة من نقض العهد يُسْبون، فعلم أن ناقض العهد يجوز استرقاقه، وهذا هو المشهور من مذهبه.

---

(١) هو أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ كان الإمام أحمد يكرمه ويقدمه. [ينظر تاريخ بغداد(١٢٨/٥) ترجمة (٢٥٥٣)]

(٢) هو صالح بن الإمام أحمد. أبو الفضل صدوق ثقة. روى عن أبيه [ينظر تاريخ بغداد(٣١٧/٩) ترجمة(٤٨٥٦)]

الرواية الثانية عن الإمام أحمد

وعنه: أنهم إذا قُدر عليهم فإنهم لا يسترقون، بل يردون إلى الذمة، قال فى رواية أبى طالب -فى رجل من أهل العهد لحق بالعدو هو وأهله وولده ووُلدُ له فى دار العدو- قال: يسترقُّ أولادهم الذين ولدوا فى دار العدو، ويردون هم وأولادهم الذين ولدوا فى دار الإسلام إلى الجزية، قيل له: لا يسترق أولادهم الذين ولدوا فى دار الإسلام؟ قال: لا، قيل له: فإن كانوا أدخلوهم صغاراً ثم صاروا رجالاً، قال: لا يسترقون، أدخلوهم مأمنهُمْ.

وكذلك قال فى رواية ابن إبراهيم -وقد سأله عن رجل لحق بدار الحرب هو وأهله ووُلد له فى بلاد العدو وقد أخذه المسلمون- قال: ليس على ولده وأهله شئ، ولكن ما ولد له وهو فى أيديهم يسترقون، ويردون هم إلى الجزية .

فقد نص على أن الرجل الذى نقض العهد يردُّ إلى الجزية هو وولده الذين كانوا موجودين، وأنهم لا يسترقون، وأن ولده الذين حدثوا بعد المحاربة يسترقون، وذلك لأن صغار ولده سبى من أولاد أهل الحرب، وهم يصيرون رقيقاً بنفس السبي، فلا يدخلون فى عقد الذمة أولاً ولا آخراً، وأما أولاده الذين ولدوا قبل النقض فلهم حكم الذمة المتقدمة.

فعلى الرواية الأولى المشهورة يخير الإمام فى الرجال إذا أُسروا، فيفعل ما هو الأصلح للمسلمين من قتلٍ واسترقاق ومنٍّ وفداء، وإذا جاز أن يمن عليهم جاز أن يُطلقهم على قبول الجزية منهم وعقد الذمة لهم ثانياً، لكن لا يجب عليه ذلك، كما لا يجب عليه فى الأسير الحربيّ الأصلى إذا كانْ كتابياً، وقد قتل رسولُ الله ﷺ أسرى بنى قُريظة وأسرى من أهل خيبر، ولم يدعُهم إلى إعطاء الجزية، ولو دعاهم إليها لأجابوا.

وعلى الرواية الثانية يجب دعاؤهم إلى العود إلى الذمة كما كانوا، كما يجب دعاء المرتدّ إلى أن يعود إلى الإسلام، أو يستحب كما يستحب دعاء المرتد، ومتى بذلوا العود إلى الذمة وجب قبول ذلك منهم كما يجب قبول الإسلام من المرتد وقبول الجزية من الحربى الأصليّ إذا بذلها قبل الأسر، ومتى امتنعوا فقياسُ هذه الرواية وجوبُ قتلهم دون استرقاقهم، جعلاً لنقض الأمان كنقض الإيمان، ولو تكرر النقض منهم فقد يقال فيهم ما يقال فيمن تكررت ردته.

قول أشهب صاحب مالك

وبنحو من هذه الرواية قال أشهب[1] صاحب مالك فى مثل هؤلاء، قال: لا يعود الحُر قناً، ولا يسترق أبداً بحالٍ، بل يرُدون إلى ذمتهم بكل حال.

مذهب الشافعي

وكذلك قال الشافعى فى الأم -وقد ذكر نواقض العهد وغيرها- قال: وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً، وكذلك إذا كان ذلك فعلاً لم يقتل، إلا أن يكون فى دين المسلمين أن من فعله قتل حداً أو قصاصاً، فيقتل بحد أو قصاصٍ لا بنقض عهدٍ.

وإن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يُسلم ولكنه قال «أتوب وأعطى الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجدده» عوقب ولم يقتل، إلا أن يكون قد فعل فعلاً يوجب القصاص والحد، فإن فعل أو قال مما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به فامتنع من أن يقول: «أسلم أو أعطى جزية» قتل، وأخذ ماله فيئاً.

فقد نص على وجوب قبول الجزية منه إذا بذلها وهو فى أيدينا، وأنه إذا امتنع منها ومن الإسلام قتل وأخذ ماله، ولم يخير فيه.

ولأصحابه فى وجوب قبول الجزية من الأسير الحربيِّ الأصليِّ وجهان.

الرواية الثالثة عن الإمام أحمد

وعن الإمام أحمد رواية ثالثة: أنهم يصيرون رقيقاً إذا أسروا.

وقال فى رواية ابن إبراهيم: إذا أسر الروم من اليهود، ثم ظهر المسلمون عليهم فإنهم لا يتبعونهم، وقد وجبت لهم الجزية، إلا من ارتد منهم عن جزيته فهو بمنزلة المملوك.

مذهب مالك

وهذا هو المشهور من مذهب مالك، قال ابن القاسم[2] وغيره من المالكية: إذا خرجوا ناقضين للعهد، ومنعوا الجزية، وامتنعوا منا من غير أن يظلموا، ولحقوا بدار الحرب، فقد انتقض عهدُهم، وإذا انتقض عهدهم ثم أسروا فهم فئ، ولا يردون إلى ذمتنا.

---

(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي أبو عمرو المصري يقال اسمه مسكين. ثقة فقيه. مات سنة(٢٠٤) وهو ابن ٦٤ سنة [ينظر سير أعلام النبلاء(٩/ ٥٠٠)].

(٢) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتقي أبو عبد الله البصري الفقيه صاحب مالك ثقة، مات سنة(٢٩١) [سير أعلام البنلاء(٩/ ١٢٠)].

فأوجبوا استرقاقهم، ومنعوا أن نعقد لهم الذمة ثانياً، كأنه جعل خروجهم من الذمة مثل ردة المرتد بمنع إقراره بالجزية، لكن هؤلاء لا يسترقون لكون كفرهم أصلياً.

مذهب أبي حنيفة

وقال أصحاب أبي حنيفة: من نقض العهد فإنه يصير كالمرتد، إلا أنه يجوز استرقاقه، والمرتد لا يجوز استرقاقه.

فأما إن لم يقدر عليهم حتى بذلوا الجزية وطلبوا العود إلى الذمة فإنه يجوز عقدها لهم، لأن أصحاب رسول الله ﷺ عقدوا الذمة لأهل الكتاب من أهل الشام مرة ثانية وثالثة بعد أن نقضوا العهد، والقصة في ذلك مشهورة في فتوح الشام، وما أحسب في هذا خلافاً، فإن مالكاً وأصحابه قالوا: إذا منعوا الجزية وقاتلوا المسلمين والإمام عدل فإنهم يقاتلون حتى يردوا إليه، مع أن المشهور عندهم أن الأسير منهم لا يردُّ إلى الذمة، بل يكون فيئاً، فإذا كان مالك لا يخالف في هذه المسألة فغيره أولى أن لا يخالف فيها، لأنه هو الذي اشتهر عنه القولُ بمنع عود الأسير منهم إلى الذمة.

فإن بذل هؤلاء العود إلى الذمة فهل يجب قبول ذلك منهم كما يجب قبوله من الحربي الأصلي؟ إن قلنا إنه يجب رد الأسير منهم إلى ذمته فهؤلاء أولى، وإن قلنا لا يجب هناك فيتوجه أن لا يجب هنا أيضاً، لأن بني قينقاع لما نقضوا العهد الذي بينهم وبين النبي ﷺ أراد قتلهم حتى ألح عليه عبد الله ابن أُبَيّ في الشفاعة فيهم فأجلاهم إلى أذرعات، ولم يقرهم بالمدينة، مع أن القوم كانوا حراصاً على المقام بالمدينة بعهد يجددونه، وكذلك بنو قُريظة لما حاربت أرادوا الصلح والعود إلى الذمة، فلما لَم يجبهم النبي ﷺ نزلوا على حكم سعد بن مُعاذ، وكذلك بنو النَّضير لما نقضوا العهد فحاصرهم أنزلهم على الجلاء من المدينة، مع أنهم كانوا أحرص شئ على المُقام بدراهم بأن يعودوا إلى الذمة، وهؤلاء الطوائفُ كانوا أهل ذمة عاهدوا النبي ﷺ أن الدار دارُ الإسلام يجرى فيها حكم الله تعالى ورسوله، وأنه مهما كان بين أهل العهد من المسلمين وبين هؤلاء المتعاهدين من حدث فأمرهم إلى النبي ﷺ ، هكذا في كتاب الصلح، فإذا كانوا نقضوا العهد فبعضاً قتل وبعضاً أجلى، ولم يقبل منهم ذمة ثانية مع حرصهم على بذلها، علم أن ذلك لا يجب، ولا يجوز أن يكون ذلك، لكون أرض الحجاز لا يُقر فيها أهل

دينين، ولا يُمَكَّن الكفارُ من المقام بها، لأن هذا الحكم لم يكن شُرع بعدُ، بل قد توفي رسولُ الله ﷺ ودرعه مرهونة عند أبي شحمة اليهودي بالمدينة[1]، وبالمدينة غيره من اليهود، وبخيبر خلائق منهم، وهي من الحجاز، ولكن عهد النبيُّ ﷺ في مرضه أن يخرج اليهودُ والنصارى من جزيرة العرب[2]، وأن لا يبقى بها دينان[3]، فأنفذ عهده في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الفرق بين الناقض والمرتد

والفرق بين هؤلاء وبين المرتدين أن المرتد إذا عاد إلى الإسلام فقد أتى بالغاية التي يُقاتل الناس حتى يصلُوا إليها، فلا يطلب منه غير ذلك، وإن ظننا أن باطنه خلاف ظاهره، فإنا لم نؤمر أن نشقَّ عن قلوب الناس، وأما هؤلاء فإن الكفَّ عنهم إنما كان لأجل العهد، ومن خفنا منه الخيانة جاز لنا أن ننبذ إليه العهد، وإن لم يجز نبذ العهد إلى من خفنا منه الردة، فإذا نقضوا العهد فقد يكون ذلك أمارة على عدم الوفاء وأن إجابتهم إلى العهد إنما فعلوه خوفاً وتقية ومتى غدروا فيكون هذا الخوف مجوزاً لترك معاهدتهم على أخذ الجزية، كما كان يجوز نبذ العهد إلى أهل الهدنة بطريق الأولى.

وفي هذا دليل على أنه لا يجب ردُّ الأسير الناقض للعهد إلى الذمة بطريق الأولى، فإن النبي ﷺ إذا لم يردَّهم إلى الذمة وقد طلبوها ممتنعين فأن لا يردهم إذا طلبوها موثَقين أولى، وقد أسر بني قُريظة بعد نقض العهد فقتل مقاتلتهم ولم يردَّهم إلى العهد، ولأن الله تعالى قال: ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ [الفتح: ١٠] فلو كان الناكث كلما طلب العهد منا وجب أن نجيبه لم يكن للنكث عقوبة يخافها، بل ينكث إذا أحبَّ، لكن يجوز أن نعيدهم إلى الذمة، لأن النبي ﷺ وَهَبَ الزبير بن باطا القرظي لثابت بن قيس بن شماس هو وأهله

---

(١) رواه البخاري (٢٠٦٩، ٢٥٠٨) والترمذي(١٢١٥) والنسائي(٧/ ٢٨٨) وابن ماجه(٢٤٣٧) وأحمد(٣/ ١٠٢، ١٣٣، ٢٠٨، ٢٣٨) والبيهقي (٦/ ٣٦) عن أنس ولفظه «رهن رسول الله ﷺ درعاً له عند يهودي بدينار فما وجد ما يفتكها بها حتى مات». وفي الباب عن عائشة رواه البخاري (٢٠٦٨، ٢٠٩٦، ٢٢٥٢، ٢٣٨٦) ومسلم(١٦٠٣) والبيهقي(٦/ ١٩).

(٢) رواه البخاري(٣٠٥٣، ٣١٦٨، ٤٤٣١) ومسلم(١٦٣٧) وأبو داود(٣٠٢٩) وأحمد(١/ ٢٢٢) عن ابن عباس ولفظ أبي داود: «أن رسول الله ﷺ أوصى بثلاثة فقال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب.. الحديث». وفي الباب عن عمر رواه مسلم(١٧٦٧) وأبو داود(٣٠٣٠)، والترمذي(١٦٠٦).

(٣) (ضعيف) رواه أبو داود(٣٠٣٢، ٣٠٥٣) والترمذي(٦٣٣) وأحمد (١/ ٢٢٣، ٢٨٥) وأبو عبيد في (الأموال)(١٢١) والدارقطني (٢٩٠) والبيهقي(٩/ ١٩٩) وأبو نعيم(٩/ ٢٣٢) في الحلية ولفظ الترمذي «لا تصلح قبلتان في أرض واحدة وليس على المسلمين جزية» وضعفه الألباني [انظر الإرواء (١٢٥٧)].

وماله، على أن يسكن أرض الحجاز، وكان من أسرى بن قريظة الناكثين[1]، فعلم جواز إقرارهم فى الدار بعد النكث، وإجلاء بنى قينقاع بعد القدرة عليهم إلى أذرعات، فعلم جواز المنِّ عليهم بعد النكث وإذا جاز المنُّ على الأسير الناكث وإقراره فى دار الإسلام فالمفاداة به أولى.

وسيرة النبي ﷺ فى هؤلاء الناقضين تدلُّ على جواز القتل والمنِّ على أن يقيموا بدار الإسلام وأن يذهبوا إلى دار الحرب إذا كانت المصلحة فى ذلك، وفى ذلك حجة على من أوجب إعادتهم إلى الذمة، وعلى من أوجبَ استرقاقهم.

اعتراضات على ناقضي العهد

الاعتراض الأول

فإن قيل: إنما أوجبنا إعادتهم إلى الذمة لأن خروجهم عن الذمة ومُفارقتهم لجماعة المسلمين كخروجهم عن الإسلام ومفارقة جماعة المسلمين، إذ نقض الأمان كنقض الإيمان، فإذا كان المرتدُّ عن الإسلام لا يُقبل منه ما يقبل من الكافر الأصليِّ، بل إما الإسلام أو السيف، فكذلك المرتدُّ عن العهد، لا يُقبلُ منه ما يقبل من الحربى الأصلي، بل إما الإسلام أو العهد وإلا فالسيف، ولأنه قد صارت لهم حرمة العهد المتقدم، فمنعت استرقاقهم، كما منع استرقاق المرتدَّ حرمةُ إسلامه المتقدم.

الجواب عن الاعتراض الأول

قلنا: المرتد بخروجه عن الدين الحق بعد دخوله فيه تغلظ كفرهُ، فلم يُقر عليه بوجه من الوجوه، فتحتم قتْله إن لم يسلم عصمةً للدين، كما تحتم غيره من الحدود حفظاً للفروج والأموال وغير ذلك، ولم يجز استرقاقه، لأن فيه إقراراً له على الردة لتشرفه بدين قد بدله، وناقضُ العهد قد نقض عهده الذى كان يرعى به، فزالت حرمته، وصار بأيدى المسلمين من غير عقد ولا عهد، فصار كحربى أسرناه وأسوأ حالاً منه، ومثل ذلك لا يجب المنُّ عليه بجزية ولا بغيرها، لأن الله تعالى إنما أمرنا أن نقاتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، فمن أخذناه قبل أن يُعطى الجزية لم يدخل فى الآية، لأنه لا قتال معه، بل قد خيرنا الله إذا شددنا الوثائق بين المن والفداء، ولم يوجب المنَّ فى حق ذمى ولا كتابي، ولأن الأسير قد صار للمسلمين فيه حق بإمكان استعباده والمفاداة به، فلا يجب عليهم بذلُ حقهم منه مجاناً، وجاز قتله، لأنه كافر لا عهد له، وإنما هو باذل للعهد فى حال لا تجب معاهدته، وذلك لا يعصم دمه.

(١) ينظر السنن الكبري للبيهقى ٩/٦٦ .

الاعتراض الثانى

فإن قال: من منع من إعادته إلى الذمة وجعله فيئاً: هذا مَنٌّ على الأسير مجاناً، وذلك إضاعة لحق المسلمين، فلم يجز إتلاف أموالهم.

الجواب

قلنا: هذا مبنى على أنه لا يجوز المنُّ على الأسير، والمرضيُّ جوازُه كما دل عليه الكتاب والسنة، ومُدعى النَّسخ يفتقر إلى دليل.

الاعتراض الثالث

فإن قيل: خروجهُ عن العهدُ موجبٌ للتغليظ عليه، فينبغى إما أن يقتل أو يسترقَّ، كما أن المرتدَّ يغلظ حاله بتعين قتله، فإذا جاز فى هذا ما يجوز فى الحربى الأصلى لم يبق بينهما فرق.

الجواب

قلنا: إذا جاز استرقاقه جاز إقراره بالجزية إذا لم يكن المانعُ حقاً لله، لأنه ليس فى ذلك إلا فواتُ ملك رقبته، وقد يرى الإمام أن فى إقراره بالجزية أو فى المنِّ عليه والمُفاداة به مصلحة أكبر من ذلك، بخلاف المرتد، فإنه لا سبيل إلى استبقائه، وبخلاف الوثنى إذا جوَّزنا استرقاقه، فإن المانع من إقراره بالجزية حق لله وهو دينه، وناقض العهد دينهُ قبل النقض وبعده سواء، ونقضهُ إنما يعود ضرره على من يحاربه من المسلمين، فكان الرأيُ فيه إلى أميرهم.

الاعتراض الرابع

فإن قيل: فهلا حكيتم خلافاً أنه يتعين قتل هذا الناقض للعهد كما يتعين قتل غيره من الناقضين كما سيأتي، وقد قال أبو الخطاب: إذا حكمنا بنقض عهد الذمي، فظاهر كلام الإمام أحمد أنه يقتل فى الحال، قال: وقال شيخنا: يخير الإمام فيه بين أربعة أشياء، فأطلق الكلام فيمن نقض العهد مطلقاً، وتبعه طائفة على الإطلاق، ومن قيَّده قيَّده بأن ينقضه بما فيه ضرر على المسلمين، مثل قتالهم ونحوه، فأما إن نقضه بمجرد اللَّحاق بدار الحرب فهو كالأسير، ويؤيد هذا ما رواه عبدُ الله بن أحمد، قال: سألتُ أبى عن قوم نصارى نقضُوا العهد وقاتلوا المسلمين، قال: أرى أن لا يقتل الذرية ولا يُسبون، ولكن يقتل رجالهم. قلت لأبي: فإن وُلد لرجالهم أولاد فى دار الحرب، قال: أرى أن يسبوا أولئك ويقتلوا. قلت لأبي: فإن هرب من الذرية إلى دار الحرب أحدٌ فسباهم المسلمون، ترى لهم أن يسترقوا؟ قال: الذرية لا يسترقون ولا يقتلون، لأنهم لم ينقضوا هم، إنما نقض العهد رجالُهم، وما ذنب هؤلاء؟ فقد أمر رحمه الله بقتل المقاتلة من هؤلاء إما لمجرد النقض أو للنقض والقتال.

هل يتعين قتل ناقض العهد

الجواب

قلنا: قد ذكرنا فيما مضى نص أحمد على أن من نقض العهد وقاتل المسلمين فإنه يجرى عليه ما يجرى على أهل الحرب من الأحكام، وإذا أُسِرَ حكم فيه الإمام بما رأى.

ونص رحمه الله فيمن لحق بدار الحرب على أنه يسترقُّ في رواية، وعلى أن يُعاد إلى ذمته في رواية أخرى، فلم يجز أن يقال: ظاهر كلامه في هذه الصورة يدلُ على وجوب قتله، مع تصريحه بخلاف ذلك، كيف والذين قالوا ذلك إنما أخذوا من كلامه في مسائل شتى ليست هذه الصورة منها؟ على أن أبا الخطاب وغيره لم يذكروا هذه الصورة، ولم يدخل في كلامهم أعني صورة اللحاق بدار الحرب، وإنما ذكروا من نقض العهد بأن ترك ما يجب عليه في العهد، أو فعل ما ينتقض به عهده وهو في قبضة المسلمين.

وذكروا أن ظاهر كلام أحمد تعين قتله، وهو صحيح، فمن فهم من كلامهم عموم الحكم في كل من انتقض عهده فمن فهمه أُتى لا من كلامهم، ومن ذكر اللَّحاق بدار الحرب وقتال المسلمين والامتناع من أداء الجزية، وغير ذلك من النواقض، فإنه احتاج أن يفرق بين اللحاق بدار الحرب وبين غيره، كما ذكرناه من نصوص الإمام أحمد وغيره من الأئمة على الناقض الممتنع.

والفرق بينهما أنه من لم يوجد منه إلا اللحاق بدار الحرب فإنه لم يجن جناية فيها ضرر على المسلمين حتى يعاقب عليها بخصوصها، وإنما ترك العهد الذى بيننا وبينه، فصار ككافر لا عهد له كما سيأتي إن شاء الله تعالى تقريره.

ويجب أن يعلم أن من لحق بدار الحرب صار حربياً، فما وجد منه من الجنايات بعد ذلك فهى كجنايات الحربى لا يؤخذ بها إن أسلم أو عاد إلى الذمة، وكذلك قال الخرقي: ومن هَرَبَ من ذمتنا إلى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حربياً، وكذلك أيضاً إذا امتنعوا بدار الإسلام من الجزية أو الحكم ولهم شوكة ومنعة قاتلوا بها عن أنفسهم، فإنهم قد قاتلوا بعد أن انتقض عهدهُم، وصار حكمهم حكم المحاربين، فلا يتعين قتلُ من استرقَّ منهم، بل حكمه إلى الإمام، ويجوز استرقاقه كما نصَّ الإمام أحمد على هذه بعينها، لأن المكان الذى تحيَّزُوا فيه وامتنعوا بمنزلة دار الحرب، ولم يجنُوا على المسلمين جناية ابتدءوا بها للمسلمين، وإنما قاتلوا عن أنفسهم بعد أن تحيزُوا وامتنعوا وعلم أنهم محاربون، فمن قال من أصحابنا إن من

قاتل المسلمين يتعين قتله، ومن لحق بدار الحرب خُير الإمام فيه، فإنما ذاك إذا قاتلهم ابتداء قبل أن يظهر نقضْ العهد ويُظهر الامتناع بأن يُعينَ أهل الحرب على قتال المسلمين ونحو ذلك، فأما إذا قاتل بعد أن صار فى شوكة ومنعة يمتنع بها عن أداء الجزية فإنه يصير كالحربى سواء كما تقدم، ولهذا قلنا على الصحيح: إن المرتدين إذا أتلفوا دماً أو مالاً بعد الامتناع لم يضمنوه، وما أتلفوهُ قبل الامتناع ضمنوه، وسيأتى إن شاء الله تعالى تمامُ الكلام فى الفرق.

حكم ذرية الناقضين

وأما ما ذكره الإمام أحمد فى رواية عبد الله فإنما أراد به الفرق بين الرجال والذرية، ليتبين أن الذرية لا يجوز قتلهم وأن الرجال يقتلون كما يقتل أهل الحرب، ولهذا قال فى الذرية الذين وُلدُوا بعد النقض «يُسبونَ ويُقتلون» وإنما أراد أنهم يُسبون إذا كانوا صغاراً، ويقتلون إذا كانوا رجالاً، أى يجوز قتلهم كأهل الحرب الأصليين، ولم يرد أن القتل يتعين لهم، فإنهم على خلاف الإجماع، والله أعلم.

القسم الثانى ناقض العهد غير الممتنع

القسم الثانى: إذا لم يكن ممتنعاً عن حكم الإمام، فمذهب أبى حنيفة أن مثل هذا لا يكون ناقضاً للعهد، ولا ينقض عهد أهل الذمة عنه إلا أن يكونوا أهل شوكة ومنعة ويمتنعوا بذلك عن الإمام ولا يمكنه إجراء أحكامنا عليهم أو تخلفوا بدار الحرب لأنهم إذا لم يكونوا ممتنعين أمكن الإمام أن يقيم عليهم الحدود، ويستوفى منهم الحقوق، فلا يخرجُون بذلك عن العصمة الثابتة كمن خرج عن طاعة الإمام من أهل البغى ولم تكن له شوكة.

مذهب أبي حنيفة

مذهب مالك

وقال الإمام مالك: لا ينتقض عهدهم إلا أن يخرجوا ناقضين للعهد، ومنعاً للجزية، وامتنعوا مناً من غير أن يظلموا أو يلحقوا بدار الحرب فقد انتقض عهدهم، لكن يقتل عنده السابُ والمستكرهُ للمسلمة على الزنى وغيرهما.

مذهب الشافعى وأحمد

وأما مذهب الإمام الشافعى والإمام أحمد فإنهم قسموا الأمور المتعلقة بذلك قسمين، أحدهما يجب عليهم فعله، والثانى يجب عليهم تركه.

فأما الأول فإنهم قالوا: إذا امتنع الذمى مما يجب عليه فعلهُ -وهو أداء الجزية أو جريان أحكام الملة عليه إذا حكم بها حاكم المسلمين- انتقض العهدُ بلا تردد.

قال الإمام أحمد فى الذى يمنع الجزية: إن كان واحداً أكره عليها وأخذت منه، وإن لم يُعطها ضربت عنقه، وذلك لأن الله تعالى أمر بقتالهم إلى أن يُعطُوا الجزية

عن يد وهم صاغرون، والإعطاء له مُبتدأ وتمام، فمبتدأه الالتزام والضمان، ومنتهاه الأداء والإعطاء، ومن الصغَّار جريانُ أحكام المسلمين عليهم، فمتى لم يتِّموا إعطاء الجزية أو أعطوها وليسوا بصاغرين، فقد زالت الغاية التى أمرنا بقتالهم إليها، فيعود القتالُ، ولأن حقن دمائهم إنما ثبت ببذل الجزية والتزام جريان أحكام الإسلام عليهم، فمتى امتنعوا منه وأتوا بضدَّه صاروا كالمسلم الذى ثبت حقنُ دمه بالإسلام إذا امتنع منه وأتى بكلمة الكفر.

وعلى ما ذكره الإمام أحمد فلابدَّ أن يمتنع من ذلك على وجه لا يمكن استيفاؤه منه، مثل أن يمتنع من حق بدنى لا يمكن فعلُه والنيابة عنه دائماً، أو يمتنع من أداء الجزية ويعيب ماله كما قلنا فى المسلم إذا امتنع من الصلاة أو الزكاة، فأما إن قاتل الإمام على ذلك فذلك هو الغاية فى انتقاض العهد كمن قاتل على ترك الصلاة أو الزكاة.

ما يجب عليهم تركه

أما القسم الثاني -وهو ما يجب عليهم تركه- فنوعان: أحدهما ما فيه ضررٌ على المسلمين، والثانى ما لا ضررَ فيه عليهم، والأول قسمان أيضاً: أحدهما ما فيه ضررٌ على المسلمين فى أنفسهم وأموالهم: مثل أن يقتل مسلماً، أو يقطع الطريق على المسلمين، أو يُعين على قتال المسلمين، أو يتجسس للعدُو بمكاتبة أو كلام أو إيواء عين من عيونهم، أو يزنىَ بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح، والقسم الثانى ما فيه أذى وغضاضة عليهم: مثل أن يذكر الله أو كتابة أو رسوله أو دينه بالسوء، والنوع الثانى ما لا ضرر فيه عليهم: مثلُ إظهار أصواتهم بشعائر دينهم من الناقوس والكتاب ونحو ذلك، ومثل مشابهة المسلمين في هيآتهم ونحو ذلك، وقد تقدم القول فى انتقاض العهد بكل واحد من هذه الأقسام.

حكم ناقض العهد على سبيل العموم

فإذا نقض الذميُّ العهد ببعضها، وهو فى قبضة الإسلام -مثل أن يزنى بمسلمة أو يتجسس للكفار- فالمنصوصُ عن الإمام أحمد أنه يقتل، قال فى رواية حنبل: كلُّ من نقض العهد، أو أحدث فى الإسلام حدثاً مثل هذا- يعنى سب النبيﷺ- رأيتُ عليه القتل، ليس على هذا أعطوا العهد والذمة، فقد نص على أن من نقض العهد وأتى بمفسدة مما ينقض العهد قُتل عيناً، وقد تقدمت نصوصه أن من لم يوجد منه إلا نقض العهد بالامتناع فإنه كالحربي.

وقال في مواضع متعددة في ذمي فجر بامرأة مسلمة: يقتل، ليس على هذا صُولحوا، والمرأة إن كانت طاوعته أقيم عليها الحد، وإن كان استكرهها فلا شئ عليها.

وقال في يهودي زنى بمسلمة: يقتل: لأن عمر رضي الله عنه أتى بيهودي نخس بمسلمة ثم غشيها فقتله، فالزنى أشد من نقض العهد، قيل: فعبد نصراني زنى بمسلمة، قال: يقتل أيضاً، وإن كان عبداً.

وقال في مجوسي فجر بمسلمة: يقتل، هذا قد نقض العهد، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً، قد صَلَبَ عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة، هذا نقض العهد، فقيل له: ترى عليه الصَّلْبَ مع القتل؟ قال: إن ذهب رجل إلى حديث عمر، كأنه لم يعب عليه.

وقال مهنا[١]: سألت أحمد عن يهودي أو نصراني فجر بامرأة مسلمة. ما يُصنع به؟ قال: يُقتل، فأعدت عليه، قال: يقتل، قلت: إن الناس يقولون غير هذا، قال: كيف يقولون؟ فقلت: يقولون عليه الحدُّ قال: لا، ولكن يقتل، فقلت له: في هذا شئ؟ قال: نعم، عن عمر أنه أمر بقتله.

وقال في رواية جماعة من أصحابه في ذمي فجر بمسلمة: يقتل، قيل: فإن أسلم، قال: يقتل، هذا قد وجب عليه.

فقد نصَّ رحمه الله على وجوب قتله بكل حال، سواء كان مُحصناً أو غير محصن، وأن القتل واجبٌ عليه وإن أسلم، وأنه لا يقام عليه حد الزنا الذي يُفرق فيه بين المحصن وغير المحصن واتبع في ذلك ما رواه خالدٌ الحذاء[٢] عن ابن أشوع[٣] عن الشعبي عن عوف بن مالك أن رجلاً نخس بامرأة فتجللها، فأمر به عمر فقتل وصُلب، ورواه المرزوي عن مجالد عن الشعبي عن سويد بن غفلة[٤]

---

(١) هو مهنا بن يحيى السُّلمي أبو عبد الله روي عن الإمام أحمد. [ينظر طبقات الحنابلة(١/ ٣٤٥)]

(٢) هو خالد بن مِهران. أبو المنازل البصري، الحَذَّاء قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم. وهو ثقة يرسل وأشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان.

(٣) هو سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي قاضيها. ثقة رمي بالتشيع. مات في حدود العشرين ومائة.

(٤) هو سويد بن غفلة أبو أمية الجعفي مخضرم من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ وكان مسلماً في حياته ثم نزل الكوفة ومات سنة(٨٠) وله(١٣٠) سنة.

أن رجلاً من أهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين بالشام، وهي على حمار، فصرعها وألقى نفسه عليها، فرآه عوفُ بن مالك، فضربه فشجه، فانطلق إلى عمر يشكو عوفاً، فأتى عوفٌ عمر فحدثه حديثه، فأرسل إلى المرأة يسألها، فصدقت عوفاً، فقال: قد شهدت أختنا، فأمر به عمر فصُلب، قال: فكان أول مصلوب في الإسلام، ثم قال عمر: أيها الناسُ اتقوا الله في ذمة محمد ﷺ، ولا تظلموهم، فمن فعل هذا فلا ذمة له.

وروي سيف في الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مبسوطة، وذكر فيها أن الحمار صرع المرأة، وأن النبطي أرادها فامتنعت واستغاثت، قال عوف: فأخذتُ عصاي فمشيت في أثره فأدركته فضربت رأسه ضربة ذا عجز ورجعت إلى منزلى، وفيه: «فقال للنبطي: اصدُقني، فأخبره».

وقال الإمام أحمد أيضاً في الجاسوس: إذا كان ذمياً قد نقض العهد يقتل، وقال في الراهب: لا يقتل ولا يؤذى ولا يُسأل عن شئ، إلا أن نعلم منه أن يدُل على عورات المسلمين، ويخبر عن أمرهم عُدوهم فيستحل حينئذ دمه.

مذهب أحمد فيمن سب النبي

وقد نص الإمام أحمد على أنه من نقض العهد بسبٍّ الله أو رسوله فإنه يقتل.

ثم اختلف أصحابنا بعد ذلك، فقال القاضي وأكثر أصحابه مثل ابنه أبي الحسين والشريف أبي جعفر وأبي المواهب العكبري وابن عقيل وغيره وطوائف بعدهم: إن من نقض العهد بهذه الأشياء وغيرها فحكمه حكم الأسير، يحير الإمامُ فيه كما يخير في الأسير بين القتل والمنِّ والاسترقاق والفداء، وعليه أن يختار من الأربعة ما هو الأصلح للمسلمين، قال القاضي في المجرد: إذا قلنا قد انتقض عهده فإنا نستوفي منه الحُقوق والقتل والحد والتعزير، لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليه، وهذه أحكامنا، فإذا استوفينا منه فالإمامُ مخير فيه بين القتل والاسترقاق، ولا يُرد إلى مأمنه، لأنه بفعل هذه الأشياء قد نقض العهد، وإذا نقض عاد بمعناه الأول، فكأنه وجد نصراني بدار الإسلام.

ثم إن القاضي في الخلاف قال: حُكم ناقض العهد حكم الأسير الحربي، يتخير الإمامُ فيه بين أربعة أشياء: القتل، والاسترقاق، والمنّ، والفداء، لأن الإمام أحمد قد نصَّ في الأسير على الخيار بين أربعة أشياء وحكم الأسير، لأنه كافر حصل في أيدينا بغير أمان، قال: ويحمل كلام الإمام أحمد إذا رآه الإمام صلاحاً، واستثني في

الخلاف وهـو الذي صنفه آخـراً في سابِّ النبي ﷺ خـاصة، قـال: فإنه لا تقـبل توبته، ويتـحتم قتله، ولا يخيـر الإمام في قتله وتركـه، لأن قذف النبي ﷺ حق لميت فلا يسقط بالتوبة كقذف الآدمي.

وقد يستدل لهؤلاء من المذهب بعموم كلام الإمام أحمد وتعليله، حيث قال في قوم من أهل العهد نقضوا العهـد وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فحاربوهم، قال: إذا نقضوا العهـد فمن كان منهم بالغاً فيجري عليه ما يجري على أهل الحـرب من الأحكام إذا أسروا فأمرُهم إلى الإمام يحـكم فيهم بما يرى، وعلى هذا نقول: فالإمام أن يعـيدهم إلى الذمة إذا رأى المصلحة في ذلك، كما له مثلُ ذلك في الأسير الحربي الأصلي.

مذهب الشافعي فيمن نقض العهد

وهذا القولُ في الجملة هو الصـحيح من قولي الإمام الشافـعي، والقولُ الآخر للشافعي أن من نقض العهد من هؤلاء يردُّ إلى مـأمنه، ثم من أصحابه من استثنى سبَّ رسول الله ﷺ خاصة، فـجعله مُوجباً للقتل حتـماً دون غيره، ومنهم من عممَ الحكم، هذا هو الذي ذكـره أصحابه، وأما لفظه فـإنه قال في الأم: إذا أراد الإمـام أن يكتب كتـاب صلحٍ على الجـزية كتبَ، وذكـر الشروط، إلى أن قـال: وعلى أن أحداً منكم إن ذكـر محمـداً ﷺ أو كتاب الله أو ديـنه بما لا ينبغي أن يذكره به فقد برئت منه ذمةُ الله ثم ذمةُ أمـير المؤمنين وجميع المسلمين، ونُقض ما أعطي من الأمـان، وحل لأمير المؤمنين مـالهُ ودُمه كـما يحل أمـوال أهل الحرب ودمائهم، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمةً بزني أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو فتن مسلماً عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالة على عورات المسلمين أو إيواء لعيونهم فقـد نقض عهده، وأحل دمه وماله، وإن نال مسلماً بما دون هذا في ماله أو عرضه لزمه فيه الحكم.

ثم قال: فـهذه الشرُوط اللازمة إن رضـيها، فـإن لم يرضها فلا عـقد له ولا جزية.

ثم قال: وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً، وكـذلك إذا كان فـعلاً لم يقـتل إلا أن يكون فى دين المسلمين أنَّ من فعله قُتل حـداً أو قصاصاً، فيـقتل بحد أو قصاص، لا نقض عـهد، وإن فعل مما وصفنا وشرط أنـه نقض لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قـال: «أتوب وأعطى الجزية

كما كنت أعطيها أو على صلح أجدده» عوقب ولم يقتل، إلا أن يكون فَعَلَ فعلاً يوجبُ القصاص أو الحدَّ، فأما ما دون هذا من الفعل أو القول فكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل.

قال: فإن فعل أو قال ما وصفنا وشرط أن يحل دمه فظُفر به فامتنع من أن يقول: «أسلم، أو أعطى جزية» وأخذ مالُه فيئاً، وهذا اللفظ يعطى وجوب قتله إذا امتنع من الإسلام والعود إلى الذمة.

وسلك أبو الخطاب فى «الهداية» والحُلْوانى وكثير من متأخرى أصحابنا مسلك المتقدمين فى إقرار نصوص الإمام أحمد بحالها. وهو الصواب، فإن الإمام أحمد قد نصَّ على القتل عينا فيمن زنى بمسلمة حتى بعد الإسلام، وجعل هذا أشد من نقض العهد باللحاق ودار الحرب، ثم إنه نصّ هناك على أن الأمر إلى الإمام كالأسير، ونص هنا على أن الإمام يخير أن يقتل، ولا يخفى لمن تأمل نصوصه أن القول بالتخيير مطلقاً مخالفٌ لها.

وأما أبو حنيفة فلا تجئ هذه المسألة على أصله، لأنه لا ينتقض عهد أهل الذمة عنده إلا أن يكونوا أهل شوكة ومنعة فيمتنعون بذلك على الإمام، ولا يمكنه إجراء أحكامنا عليهم.

ومذهب مالك لا ينتقض عهدهم إلا أن يخرجوا ممتنعين منا مانعين للجزية من غير ظلم، أو يلحقوا بدار الحرب، لكن مالكاً يوجب قتل سابَّ الرسول ﷺ عيناً، وقال: إذا استكره الذميُّ مسلمة على الزنى قتل إن كانت حرة، وإن كانت أمة عوقب العقوبة الشديدة، فمذهبه إيجابُ القتل عينا لبعض أهل الذمة الذين يفعلون ما فيه ضرر على المسلمين، فمن قال: «إنه يُرد إلى مأمنه» قال: لأنه حصل فى دار الإسلام بأمان، فلم يجز قتله حتى يردَّ إلى مأمنه كما لو دخلها بأمان صبي، وهذا ضعيف جداً، لأن الله قال فى كتابه: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ (١٢) أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾الآية[التوبة: ١٢-١٣].

فهذه الآية وإن كانت نزلت فى أهل الهُدنة[1] فعمومها لفظاً ومعنى يتناول كلَّ ذى عهد على مـا لا يخفى، وقد أمر سـبحانه بالمُقاتلة حيث وجـدناهم فعمَّ ذلك مأمنهم وغير مأمنهم، ولأن الله تعالى أمـر بقتالهم حتى يُعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فمـتى لم يُعطوا الجزية أو لم يكونوا صاغرين جاز قتـالُهم من غير شرط على معنى الآية، ولأنه قد ثبت أن النبي ﷺ أمـر بقتل من رأوه من رجال يهود صبـيحة قتل ابن الأشـرف وكانوا معـه معاهدين، ولم يأمـر بردهم إلى مأمنهم، وكذلك لما نقضت بنو قينقاع العهد قاتلهم ولم يردهم إلى مأمنهم، ولما نقضت بنو قُريظة العهد قاتلهم وأسرهم ولم يُبلغهم مأمنهم، وكذلك كعب بن الأشرف نفسه أمر بقتـله غيلة ولم يشعره أنه يريد قـتله، فضلاً عن أن يُبلغهُ مـأمنه، وكذلك بنو النضير أجلاهم على أن لا ينقلوا إلا ما حملته الإبل إلا الحلقة، وليس هذا بإبلاغ للمأمن، لأن من بلغ مأمنه يؤمن على نفسه وأهله وماله حتى يبلغ مأمنه، وكذلك سلام بن أبى الحُقيق وغيرهُ من يهود لما نقضـوا العهد قتلهم نوبة خيبر ولمْ يبلغهم مأمنهم، ولأنه قـد ثبت أن أصحاب رسول الله ﷺ عُـمر وأبا عبيـدة ومُعاذ بن جبل وعوف بن مـالك قتلوا النصرانى الذى أراد أن يفجر بـالمسلمة وصلبوه، ولم ينكره منكر، فـصار إجـماعـاً ولم يردوه إلى مأمنه، ولأن فى شـروط عمـر التى شرطها على النصارى «فإن نحن خـالفنا عن شئ شرطناه لكم وضمناه على أنفسنا فلا ذمة لنا، وقـد حلَّ لكم منا ما حلّ لأهل المعاندة والشـقاق» رواه حرب بإسناد صحـيح، وقد تقدم عن عمـر وغيره من الصـحابة مثل أبى بكر وابن عـمر وابن عباس وخالد بن الوليـد وغيرهم رضوانُ الله تعالى عليهم أنـه قتلوا أو أمروا بقتل ناقض العهد، ولم يُبلغوه مأمنه، ولأن دمه كان مُباحاً، وإنما عصمته الذمة، فمتى ارتفعـت الذمة بقى على الإباحـة، ولأن الكافر لو دخل دار الإسـلام بغيـر أمان وحصل فى أيدينـا جاز قتله في دارنا، وأمـا من دخل بأمان صـبى فإنما ذلك لأنه يعتقد أنه مستأمن فصارت له شُبهة أمان، وذلك يمنع قتله، كمن وطئ فرجاً يعتقد أنه حلال لا حـدَّ عليه، وكذلك ينسـب فى دخوله دار الإسلام إلى تفـريط، وأما هذا فإنه ليس له أمـانٌ ولا شبهة أمان، لأن مـجرد حصوله فى الدار ليس بشـبهة

---

(١) روي عن ابن عمر في قوله: «فقاتلوا أئمة الكفر» قال أبو جهل بن هشام وأمية بن خلف وعتبة بن ربيعه وأبو سفيان بن حرب وسهيل بن عمرو وهم الذين نكثوا عهد الله» رواه الحاكم ٢/ ٣٣٢ وصححه ووافقه الذهبي وكذلك روي عن قتادة مثله رواه الطبري (١٦٥٣٥،١٦٥٣٦، ١٦٥٤٠).

أمان بالاتفاق، بل هو مُقدمٌ على ما ينقض به العهد، مفرط فى ذلك، عالم أنا لم نصالحه على ذلك، فأيُّ عذر له فى حقن دمه حتى يلحقه بمأمنه؟ نعم لو فعل من نواقض العهد ما لم يعلم أن يضرنا -مثل أن يذكر الله تعالى أو كتابه أو رسوله بشئ يحسبه جائزاً عندنا- كان معذوراً بذلك، فلا ينقض العهد كما تقدم، ما لم يتقدم إليه كما فعل عمر بقسطنطين النصرانى.

الرد على من قال إنه كالأسير الحربى

وأما من قال إنه كالأسير الحربى إذا حصل فى أيدينا فقال: لأنه كافر حلالُ الدم حصل فى أيدينا، وكلُّ من كان كذلك فإنه مأسور، فلنا أن نقتله كما قتل النبي ﷺ عقبة بن أبى مُعيط والنضر بن الحارث، ولنا أن نمنَّ عليه كما من النبي ﷺ على ثمامة بن أثال الحنفى[1] وعلى أبى عزة الجمحي[2]، ولنا أن نفادى به كما فادى النبي ﷺ بعقيل وغيره، ولنا أن نسترقه كما استرق المسلمون خلقاً من الأسرى مثل أبى لؤلؤة قاتل عمر ومماليك العباس وغيرهم، أما قتل الأسير واسترقاقه فما أعلم فيه خلافاً، لكن قد اختلف العلماء فى المن عليه والمفاداة، هل هو، باق أو منسوخ؟ على ما هو معروف فى مواضعه، وهذا لأنه إذا نقض العهد عاد كما كان، والحربى الذى لا عهد له إذا قدر عليه جاز قتله واسترقاقه، ولأنه ناقضٌ للعهد فجاز قتله واسترقاقه، كاللاحق بدار الحرب والمحارب فى طائفة ممتنعة إذا أسر، بل هذا أولى، لأن نقض العهد بذلك متفق عليه، فهذا أغلظ، فإذا جاز أن يحكم فيه بحكم الأسير ففى هذا أولى، نعم إذا انتقض العهد بفعل له عقوبة تخصه -مثل أن يقتل مسلماً، أو يقطع الطريق عليه، ونحو ذلك- أقيمت عليه تلك العقوبة، سواء كانت قتلاً أو جلداً، ثم إن بقى حياً بعد إقامة حد تلك الجريمة عليه صار كالكافر الحربى الذى لا حد عليه.

ومن فرق بين سبِّ رسول الله ﷺ وبين سائر النواقض قال: لأن هذا حقٌّ لرسول ﷺ، ولم يعفُ عنه، فلا يجوز إسقاطه بالاسترقاق، ولا بالتوبة كسبِّ غير رسول الله ﷺ، وسيأتى إن شاء الله تعالى تحرير مأخذ السب.

---

(١) رواه البخاري (٤٦٢، ٤٦٩، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٤٣٧٢) ومسلم(١٧٦٤) وأبو داود(٢٦٧٩) والبيهقي(٥/ ٦٥) عن أبي هريرة.

(٢) (ضعيف) رواه البيهقي(٩/ ٦٥) وفي الدلائل(٣/ ٢٨٠) ضعفه الألباني في الإرواء(١٢١٥).

وأما من قال إنه يتعين قتله إذا نقضه بما فيه مضرة على المسلمين دون ما إذا لم يُوجد منه إلا مجرد اللحاق بدار الحرب والامتناع عن المسلمين فلأن الله تعالى قال: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ إلى قوله: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾[التوبة: ١٢-١٤] فأوجب سبحانه قتال الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين، ومعلومٌ أن مجرد نكث العهد موجبٌ للقتال الذى كان واجباً قبل العهد وأوكد، فلابد أن يفيد هذا زيادة توكيد، وما ذاك إلا لأن الكافر الذى ليس بمعاهد يجوز الكف عن قتاله إذا اقتضت المصلحة ذلك إلى وقت فيجوز استرقاقه، بخلاف هذا الذى نقض وطعن فإنه يجب قتاله من غير استتابة، وكل طائفة وجب قتالها من غير استثناء لفعل يبيح دم آحادها فإنه يجب قتل الواحد منهم إذا فعله وهو فى أيدينا كالردة والقتل فى المحاربة والزنى ونحو ذلك، بخلاف البغى فإنه لا يبيح دم الطائفة إلا إذا كانت ممتنعة، وبخلاف الكفر الذى لا عهد معه فإنه يجوز الاستيناء بقتل أصحابه فى الجملة وقوله سبحانه: **﴿يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم﴾** دليلٌ على أن الله تعالى يريد الانتقام منهم، وذلك لا يحصل من الواحد إلا إذا قتل، ولا يحصل إن من عليه أو فُودى به أو استرق، نعم دلت الآية على أن الطائفة الناقضة الممتنعة يجوز أن يتوب الله على من يشاء منها بعد أن يعذبها ويخزيها بالغلبة، لأن ما حاق بهم من العذاب والخزى يكفى فى ردعهم وردع أمثالهم عما فعلوه من النقض والطعن، أما الواحد فلو لم يقتل بل من عليه لم يكن هناك رادع قوى عن فعله.

وأيضاً، فإن النبيﷺ لما سبى بن قُريظة قتل المقاتلة واسترق الذرية، إلا امرأة واحدة كانت قد ألقت رحى من فوق الحصن على رجل من المسلمين فقتلها لذلك، وحديثها مع عائشة ﵂ معروفٌ، ففرقﷺ بين من اقتصر على نقض العهد وبين من آذى المسلمين مع ذلك، وكان لا يبلغه عن أحد من المعاهدين أنه آذى المسلمين إلا ندب إلى قتله، وقد أجلى كثيراً ومن على كثير ممن نقض العهد فقط.

وأيضاً، فإن أصحاب رسول الله ﷺ عاهدوا أهل الشام من الكفار ثم نقضوا العهد فقاتلوهم ثم عاهدوهم، مرتين أو ثلاثاً، وكذلك مع أهل مصر، ومع هذا فلم يظفروا بمعاهد آذى المسلمين بطعن فى الدين أو زنى بمسلمة ونحو ذلك إلا قتلوه، وأمروا بقتل هؤلاء الأجناس عيناً من غير تخيير، فعلم أنهم فرقوا بين النوعين.

وأيضاً، فإن النبي ﷺ أمر بقتل مقيس بن صبابة وعبد الله بن خطل ونحوهما ممن ارتد وجمع إلى ردته قتل مسلم ونحوه من الضرر، ومع هذا فقد ارتد في عهد أبى بكر رضي الله عنه خلق كثير وقتلوا من المسلمين عدداً بعد الامتناع مثل ما قتل طُليحة الأسدى عُكاشة بن محصن وغيره، ولم يؤخذ أحد منهم بقصاص بعد ذلك، فإذا كان المرتد يؤخذ بما أصابه قبل الامتناع من الجنايات، ولا يؤخذ بما فعله بعد الامتناع، فكذلك الناقض للعهد، لأن كليهما خرج عما عصم به دمه: هذا نقض إيمانه، وهذا نقض أمانه، وإن كان فى هذا خلاف بين الفقهاء في المذهب وغيره، فإنما قسنا على أصلٍ ثبت بالسنة وإجماع الصحابة، نعم المرتدُّ إذ عاد إلى الإسلام عصم دمه إلا من حد يُقتل بمثله المسلم، والمعاهد يقتل على ما فعله من الجنايات المضرة بالمسلمين، لأنه يصير مُباحاً بالنقض ولم يعد إلى شئ يعصم دمه فيصير كحربى يغلظ قتله، يبين ذلك أن الحربى على عهد رسول الله ﷺ كان إذا آذى المسلمين وضرهم قتله عقوبة له على ذلك ولم يمن عليه بعد القدرة عليه، فهذا الذى نقض عهده بضرر المسلمين أولى بذلك، ألا ترى أنه لما من على أبى عزة الجمحى وعاهده أن لا يعين عليه فغدر به ثم قدر عليه بعد ذلك وطلب أن يمن عليه فقال: «لا تمسح سبلاتك بمكة وتقول: سخرت بمحمد مرتين»[1] ثم قال: «لا يُلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين»[2] فلما نقض يمينه منعه ذلك من المنّ عليه، لأنه ضرّه بعد أن كان عاهده على ترك ضراره، فكذلك من عاهد من أهل الذمة أنه لا يؤذى المسلمين ثم آذاهم لو أطلقوا للدغوا من جحر واحد مرتين، ولمسح المشرك سبلاته وقال: سخرت بهم مرتين.

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٤٣) والبيهقي(٩/ ٦٥) وفي الدلائل (٣/ ٢٨٠).

(٢) رواه البخاري(٦١٣٣) ومسلم(٢٩٩٨) وأبو داود(٤٨٦٢) وابن ماجه(٣٩٨٢) وأحمد(٢/ ٣٧٩) والبيهقي(٦/ ٣٢٠) (١٠/ ١٢٩) عن أبي هريرة. بلفظ: «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين».

وأيضاً، فلأنــه إذا لحق بدار الحرب وامتنع لم يضر المسلمين، وإنما أبطـل العقد الذى بينهم وبينه فصار كحربى أصلي، أما إذا فعل ما يضر بالمسلمين -من مقاتلة، أو زنى بمسلمة، أو قطع طريق، أو حبس، أو نحو ذلك- فإنه يتعين قتله، لأنه لو لم يقتل لخلت هذه المفاسد عن العقوبـة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم، ومثل هذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتـها فى حق المسلم، فلأن لا يجوز العفو عن عقوبتهـا فى حق الذمى أولى وأحرى، ولا يجوز أن يقام عليه حـدها منفرداً كما يقام على من بقيت ذمته الحدُّ لأن صاحبـها صار حربياً، والحربى لا يقام عليه إلا القتل، فتعين قتله، وصار هذا كالأسـير اقتضت المصلحةُ قتله لعلمنا أنه متى أفلت كان فيـه ضرر على المسلمين أكثـر من ضرر قتله لا يجوز المن عليـه ولا المفاداة به اتفاقاً، ولأن الواجب فى مـثل هذا إما القتل أو المن أو الاسترقاق أو الفـداء، فأما الاسترقاق فإنه أبقى له على ذمته بنحو مما كان فإنه كان تحت ذمتنا نأخذ منه الجزية بمنزلة العبد، ولهذا قال بعض الصحابة لعمـر فى مسلم قتل ذمياً: أتقيد عبدك من أخيك[1]؟ بل ربما كان استعباده أنفع له من جعله ذمياً، واستعباد مثل هذا لا تؤمن عاقبته وسوء مغبته، وأما المنُّ عليه والمفاداة به فأبلغ فى المفسدة، وإعادته إلى الذمة تركٌ لعقوبته بالكلية فتعين قتله.

يوضح ذلك أنا على هذا التقديـر لا نعاقبه إذا عاد إلى الذمة إلا بما يعـاقب فيه المسلم أو الباقى على ذمتـه، وهذا فى الحقيقة يؤول إلى قول من يقـول: إن العهد لا ينقض بهذه الأشياء، فلا معنى لجعل هذه الأشـياء ناقضة للعهد وإيجاب إعادة أصحابها إلى العهد وأن لا يعاقبوا إذا عادوا إلا بما يُعاقبُ به المسلم.

يؤيد ذلك أن هذه الجرائـم إذا رفعت العهـد وفسخـته فلأن يمنـع ابتداء بطريق الأولى، لأن الدوام أقـوى من الابتداء، ألا ترى أن العـدة والرِّدة تمنع ابتداء عـقد النكاح دون دوامه، فأما إن كان وجود هذه المضـرات يمنع دوام العقد فمنعه ابتداءه أولى وأحري، وإذا لم يجز ابتداء عقـد الذمة فلأن لا يجوز المنُّ أولى، ولأن الله

---

(١) رواه البيهقي(٨/ ٣٢) وفيه أن عبادة بن الصامـت دعا نبطياً يمسك له دابته عند بيت المقدس فأبى فضربه فشجـه فاستعدى عليه عـمر فقال له ما دعـاك إلى ما صنعت بهذا فقال يا أمـير المؤمنين أمرته أن يمسك دابتي فأبى وأنا رجل في حد فضربته فقال اجلس للقـصاص فقال زيد بن ثابت» أتقيد عبدك من أخيك» فترك عمر عنه القود وقضى عليه بالدية..

تعالى أمر بقتل جميع المشركين إلا أن المشدود وثاقُه من المحاربين جعل لنا أن نعامله بما نرى، والخارج عن العهد ليس بمنزلة الذى لم يدخل فيه، كما أن الخارج عن الدين ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه، فإن الذى لم يدخل فيه باقٍ على حاله، والذى خرج من الإيمان والأمان قد أحدث فساداً، فلا يلزم من احتمال الفساد الباقى المستصحب احتمالُ الفساد المحدثِ المتجدد، لأن الدوام أقوى من الابتداء.

يبين ذلك أن كل أسير كان يؤذى المسلمين مع كفره فإن النبي ﷺ قتله مثل النضر بن الحارث وعُقبة بن أبى معيط ومثل أبى عزة الجمحى فى المرة الثانية.

وأيضاً، فإنه إذا امتنع بطائفة أو بدار الحرب كان ما يتُوقى من ضرره متعلقاً بعزه ومنعته كالحربى الأصلي، فإذا زالت المنعة بأسره لم يبق منه ما يبقى إلا من جهة كونه كافراً فقط، فلا فرق بينه وبين غيره، أما إذا أضر المسلمين وآذاهم بين ظهرانيهم أو تمرد عليهم بالامتناع مما أوجبته الذمة عليه كان ضررُه بنفسه من غير طائفة تمنعه وتنصره فيجب إزهاقُ نفسه التى لا عصمة لها وهى منشأ الضرر وينبوع الأذى للمسلمين، ألا ترى أن الممتنع ليس فيما فعله إغراء للآحاد غير ذوى المنعة بخلاف الواحد فإن فيما يفعله فتح باب الشر، فإن لم يعاقب فعلَ ذلك غيرُه وغيره، ولا عقوبة لمن لا عهد له من الكفار إلا السيف.

وأيضاً، فإن الممتنع منهم قد أمرنا بقتاله إلى أن يُعطى الجزية عن يدٍ وهو صاغر، وأمرنا بقتاله حتى إذا أثخناه فشدوا الوثاق، فكل آية فيها ذكر القتال دخل فيها، فينتظمه حكم غيره من الكفار الممتنعين، ويجوز إنشاء عقد ثان لهم واسترقاقهم ونحو ذلك، أما من فعل جنايةً انتقض بها عهده وهو فى أيدينا فلم يدخل فى هذه العمومات، لأنه لا يقاتلُ وإنما يقتل إذ القتال للممتنع، وإذا كان أخذُ الجزية والمنّ والفداء إنما هو لمن قوتل وهذا لم يقاتل، فيبقى داخلاً فى قوله ﴿فاقتلوا المشركين﴾ غير داخل فى آية الجزية والفداء.

وأيضاً، فإن الممتنع يصير بمنزلة الحربي، والحربى تندرج جميعُ شأنه تحت الحراب، بحيث لو أسلم لم يؤاخذ بضمان شئ من ذلك، بخلاف الذى فى أيدينا، وذلك أنه ما دام تحت أيدينا فى ذمتنا فإنه لا تأويل له فى ضرر المسلمين وإيذائهم، أما اللحاق بدار الحرب فقد يكون له معه شبهة فى دينه يرى أنه إذا تمكن من الهرب هرب، لا سيما وبعض فقهائنا يبيح له ذلك، فإذا فعل ذلك

بتأويل كان بمنزلة ما يتلفه أهل البغى والعدل حال القتال لا ضمان فيه، وما أتلفوه فى غير حال الحرب ضمنته كل طائفة للأخرى، فليس حالُ من تأول فيما فعله من النقض كحال من لم يتأول .

وأيضاً، فإنَّ ما يفعله بالمسلمين من الضرر الذى ينتقض به عهده لابد له من عقوبة، لأن لا يجوز إخلاء الجرائم التى تدعو إليها الطباع من عقوبة زاجرة، وشرعُ الزواجر شاهدٌ لذلك، ثم لا يخلو إما أن تكون عقوبتهُ من جنس عقوبة من يفعل ذلك من مسلم أو ذمى بامرأة ذمية أو دون ذلك أو فوق ذلك، والأول باطلٌ، لأنه يلزم أن يكون عقوبة المعصوم والمباح سواء، ولأن الذى نقض العهد يستحق العقوبة على كفره وعلى ما فعله من الضرر الذى نقض به العهد، وإنما أخرت عقوبة الكفر لأجل العهد، فإذا ارتفع العهدُ استحق العقوبة على الأمرين، وبهذا يظهر الفرقُ بينه وبين من فعل ذلك وهو معصوم وبين مباح دمهُ لم يفعل ذلك، لأن هذه المعاصى إذا فعلها المسلم فإنها مُنجبرة بما يلتزمه من نصر المسلمين ومنفعتهم وموالاتهم، فلم يتمحض مضراً للمسلمين لأن فيه منفعة ومضرة وخيراً وشراً، بخلاف الذمى فإنه إذا ضر المسلمين تمحض ضررا لزوال العهد الذى هو مظنة منفعته ووجود هذه الأمور المضرة، وإذا لم يجز أن يعاقب بمثل ما يعاقب به المسلم فأن لا يعاقب لما هو دونه أولى وأحرى، فوجب أن يعاقب بما هو فوق عقوبة المسلم، ثم المسلم يتحتم قتلهُ إذا فعل مثل هذه الأشياء فتحتم عقوبة ناقض العهد أولى، لكن يختلفان فى جنس العقوبة فهذا عقوبته القتلُ فيجب أن يتحتم، وذلك عقوبتهُ تارةً القتلُ وتارةً القطع وتارةً الرجمُ أو الجلد.

فصل

الكلام في خصوص مسألة السب

إذا تلخصت هذه القاعدةُ فيمن نقض العهد على العموم فنقول: شاتمُ رسول الله ﷺ يتعين قتله كما قد نص عليه الأئمة.

أما على قول من يقول: يتعين قتل كل من نقض العهد وهو فى أيدينا أو يتعين قتل كل من نقض العهد بما فيه ضرر على المسلمين وأذى لهم كما قد ذكرناه فى مذهب الإمام أحمد وكما قد دلَّ عليه كلامُ الشافعى الذى نقلناه، أو نقول: يتعين قتلُ من نقض العهد بسبِّ الرسول ﷺ وحده كما قد ذكره القاضى أبو يعلى

وغيره من أصحابنا، وكما ذكره طائفة من أصحاب الشافعي، وكما نص عليه عامة الذين ذكروه في نواقض العهد، وذكروا أن الإمام تخيير فيمن نقض العهد على سبيل الإجمال فإنهم ذكروا في مواضع أخر أنه يقتل من غير تخيير فظاهر.

وأما على قول من يقول: إن كل ناقض للعهد فإن الإمام يتخير فيه كالأسير، فقد ذكرنا أنهم قالوا: إنه يستوفى منه الحقوق كالقتل والحد والتعزير، لأن عقد الذمة على أن تجرى أحكامنا عليه، وهذه أحكامنا، ثم إذا استوفينا منه ذلك فالإمام مخير فيه كالأسير، وعلى هذا القول فيمكنهم أن يقولوا: إنه يقتل، لأن سبَّ رسول الله ﷺ موجبٌ للقتل حداً من الحدود كما لو نقض العهد بزنى أو قطع طريق فإنه يقام عليه حدُّ ذلك فيقتل إن أوجب القتل، بل قد يقتل الذمى حداً من الحدود، وإن لم ينتقض عهدهُ كما لو قتلَ ذمياً آخر أو زنى بذمية فإنه يستوفى منه القودُ وحد الزنى وعهده باقٍ، ومذهب مالك يمكن أن يوجه على هذا المأخذ إن كان فيهم من يقول لم ينتقض عهده.

وبالجملة فالقول بأن الإمام يخير في هذا إنما يدلُّ عليه كلامُ بعض الفقهاء أو إطلاقه، وكذلك القولُ بأنه يلحق بمأمنه، وأخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولُهم يجرُّ إلى مذاهب قبيحة، فإن تقرر في هذا خلاف فهو ضعيف نقلا لما قدمناه وتوجيهاً لما سنذكره.

الدليل على تعين قتل الساب الذمى

والدليل على أنه يتعين قتله، ولا يجوز استرقاقه ولا المنُّ عليه ولا المفاداة به، من طريقين.

أحدهما: ما تقدم من الأدلة على وجوب قتل ناقض العهد إذا نقضه بما فيه ضرر على المسلمين مطلقاً.

الثاني: ما يخصه، وهو من وجُوه:

أحدها: من الآيات الدالة على وجوب قتل الطاعن في الدين.

الثاني: حديث الرجل الذى قَتَلَ المرأة اليهودية على عهد رسول الله ﷺ، وأهدر النبيُّ ﷺ دمها، وقد تقدَّم من حديث على وابن عباس، فلو كان سبُّ النبي ﷺ يرفع العهد فقط ولا يوجب القتل لكانت هذه المرأة بمنزلة كافرة أسيرة، وبمنزلة كافرةٍ دخلت إلى دار الإسلام ولا عهد لها، ومعلومٌ أنه لا يجوز قتلها،

وأنها تصير رقيقة للمسلمين بالسبي، وهذه المرأة المقتولة كانت رقيقة، والمسلم إذا كانت له أمة كافرة حربية لم يجز له ولا لغيره قتلُها لمجرد كونها حربية، بل تكون ملكاً لسيدها تردُ عليه إذا أخذها المسلمون، ولا نعلم بين المسلمين خلافاً فى أن المرأة لا يجوز قتلها لمجرد الكفر إذا لم تكن مُعاهدة كما يقتل الرجل لذلك، ولا نعلم خلافاً فى أن المرأة إذا ثبت فى حقها حكم نقض العهد فقط مثل أن تكون من أهل الهُدنة وقد نقضوا العهد فإنه لا يجوز قتل نسائهم وأولادهم، بل يسترق النساء والأولاد، وكذلك الذمىُّ إذا نقض العهد ولحق بدار الحرب، فمن وُلد له بعد نقض العهد لم يجز قتل النساء منهم والأطفال، بل يكونون رقيقاً للمسلمين، وكذلك أهل الذمة إذا امتنعوا بدار الحرب ونحوها.

فمن الفقهاء من قال: العهد باق فى ذريتهم ونسائهم كما هو المعروف عن الإمام أحمد، وقال أكثرهم: ينتقض العهد فى الذرية والنساء أيضاً، ثم لا يختلفون أن النساء لا يُقتلن، وأصل ذلك أن الله تبارك وتعالى يقول: فى كتابه: ﴿**وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾[البقرة: ١٩٠] فأمر بقتال الذين يقاتلون، فعلم أن شرط القتال كونُ المُقاتل مقاتلاً.

وفى الصحيحين عن ابن عمر قال: وُجدت امرأة مقتولة فى بعض مغازى رسول الله ﷺ، فنهى رسولُ الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان[1].

وعن رباح بن ربيع أنه خرج مع رسول الله ﷺ فى غزوة غزاها وعلى مقدمته خالد بن الوليد، فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة، فوقفوا ينظرون إليها، يعنى ويتعجبون من قتلها، حتى لحق رسولُ الله على راحلته، فانفرجوا عنها، فوقف عليها رسول الله ﷺ فقال: «ما كانَتْ هذه لتُقاتلَ» فقال لأحدهم: «الحق خالد فقل له: لا تقتُلوا ذُرية ولا عسيفاً» رواه الإمامَ أحمد وأبو داود وابن ماجة[2].

(١) سبق تخريجه ص٩٥ .
(٢) سبق تخريجه ص٩٥ .

وعن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي ﷺ حين بعث إلى ابن أبى الحقيق بخيبر «نهى عن قتل النساء والصبيان» رواه الإمام أحمد[1].

وفى الباب أحاديث مشهورة، على أن هذا من العلم العام الذى تناقلته الأمة خلفاً عن سلف، وذلك لأن المقصود بالقتال أن تكون كلمة الله هى العليا، وأن يكون الدينُ كلُّه لله، وأن لا تكون فتنة، أى لا يكون أحد يفتن أحداً عن دين الله، فإنما نقاتل من كان ممانعاً عن ذلك، وهم أهل القتال، فأما من لا يقاتل عن ذلك فلا وجه لقتله كالمرأة والشيخ الكبير والراهب ونحو ذلك، ولأن المرأة تصير رقيقة للمسلمين ومالاً لهم، ففى قتلها تفويتٌ لذلك عليهم من غير حاجة وإضاعة للمال لغير حاجة، نعم إذا قاتلت المرأة جاز أن تقتل بالاتفاق، لوجود المعنى فيها الذى جعل الله ورسوله عدمه مانعاً من قتلها بقوله ﷺ: «ما كانت هذه لتقاتل» لكن هل يجوز أن تُقصد بالقتل كما يقصد الرجل أو يقصد كفها كما يقصد كف الصائل؟ ففيه خلاف بين الفقهاء، فإذا كان الحكم فى المرأة مثل ذلك وقد أهدر النبي ﷺ دم امرأة ذمية لأجل سبها، مع أن قتلها لو كان حراماً لأنكره النبي ﷺ كما أنكر قتل المرأة التى وجدها مقتوله فى بعض مغازيه وإن لم تكن مضمونة بدية ولا كفارة، فإنه ﷺ لا يسكت عن إنكار المنكر، بل إقراره دليل على الجواز والإباحة، وقد علم أن السابة ليست بمنزلة الأسيرة الكافرة، لأن تلك لا يجوز قتلها، وعلم أن السب أوجب قتلها بنفسه كما يجب قتلها بالإجماع إذا قطعت الطريق وقتلت فيه، وإذا زنت، وكما يجب قتلها بالردة عند جماهير العلماء.

فإن قيل: يجوز أن يكون سبها للنبي ﷺ بمنزلة قتالها، والمرأة إذا قاتلت وكانت مُعاهدة انتقض عهدُها كالرجل إذا فعل ذلك، ويجوز أن تكون حينئذ بمنزلة المرأة المقاتلة إذا أسرت يتخير إذاً الإمام فيها بين أربعة أشياء كما يتخير فى الرجل المقاتل إذا أسر.

قلنا: الجواب من وجوه:

---

(١) سبق تخريجه ص١١٨ .

أحدها: أن هذه المرأة لم يصدر عنها إلا مجرد شتم النبي ﷺ بحضرة سيدها، ولم تحضر أحداً من المشركين للقتال، ولا أشارت على الكفار برأى تُعين فيه على قتال المسلمين، ومعلوم أن من لم يقاتل بيده ولا أعان على القتال بلسانه لم يجز أن ينسب إليه القتال بوجه من الوجوه، ونحن لا ننكر أن من لا يجوز قتله كالراهب والأعمى والشيخ الفانى والمقعد ونحوهم إذا كان لهم رأى فى القتال وكلام يعينون به على قتال المسلمين كانوا بمنزلة المقاتلين، لكن مجرد سب المرأة لرسول الله ﷺ عند قوم مسلمين ليس من هذا القبيل، وإنما هو أذى لله ولرسوله أبلغ من القتال بعض الوجوه، فلو لم يكن موجباً للقتل لكانت المرأة الكافرة قد قتلت لأنها مقاتلة وهى لم تقاتل، وذلك غير جائز، فعلم أنه موجبٌ للقتل وإن لم يكن قتالاً، وقد يكون قتالاً إذا ذكر فى معرض الحض على قتال المسلمين وإغراء الكفار بحربهم، فأما فى هذه الواقعة فلم يكن من القتال المعروف.

الجواب الثانى: أنا نسلم أن سبَّ النبي ﷺ بمنزلة محاربة المسلمين ومقاتلتهم من بعض الوجوه، كما كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود، فمن تعاطى -يعنى سب الأنبياء- من مسلم فهو مرتد، أو معاهد فهو محارب غادر، بل هو من أبلغ أنواع الحرب كما تقدم تقريره، لكن الجواب نوعان:

أحدهما: ما ينقطع مفسدتُه بالقتل تارة، وبالاسترقاق أخرى، وبالمنَّ أو الفداء أخرى، وهو حرابُ الكافرِ بالقتال يداً ولساناً، فإن الحربى والحربية المقاتلة إذا أسر فاسترقا انقطع عن المسلمينَ ضررها كما يزول بالقتل، وكذلك لو منَّ عليهما رجاء أن يسلما إذا بدت مخايلُ الإسلام، أو رجاء أن يكفا عن الإسلام شر من خلفهما، أو فُودى بهما، فهنا مفسدة المحاربة قد تزول بهذه الأمور.

الثانى: مالا تزول مفسدته إلا بإقامة الحد فيه، مثل حراب المسلم أو المعاهد فى دار الإسلام بقطع الطريق ونحوه، فإن ذلك يتحتم إقامة الحد فيه باتفاق الفقهاء.

فهذه الأَمَةُ التى كانت تسبُّ النبي ﷺ قد حاربت فى دار الإسلام، فإن قيل: «تُعاقبُ بالاسترقاق» فهى رقيقة لا يتغير حالها، وإن قيل «يمنُّ عليها، أو يُفادى بها» لم يجز، لوجهين:

أحدهما: أنها ملك مسلم، ولا يجوز إخراجها عن ملكه مع حياتها.

الثاني: أن ذلك إحسان إليها وإزالة للرقّ عنها، فلا يجوز أن يكون جزاء لسبها وحرابها، فتعين قتلها.

الجواب الثالث: أن مفسدة السبِّ لا تزول إلا بالقتل، لأنها متى استبقيت طمعت هي وغيرها في السبّ الذي هو من أعظم الفساد في الأرض كقاطع الطريق سواء، بخلاف المرأة المقاتلة إذا أسرت فإنَّ مفسدة مقاتلتها قد زالت بأسرها، ولا يمكنها مع استرقاقها أن تقاتل، ويمكنها أن تظهر السب والشتم، فصار سبها من جنس الجنايات التي توجب العقوبات، لا تزول مفسدتها إلا بإقامة الحد فيها، وعلم أن الذمية التي تسبُّ ليست بمنزلة الحربية التي تقاتل إذا أسرت، بل هي بمنزلة الذمية التي تقطع الطريق وتزني.

الجواب الرابع: أن الحديث فيه حُكمٌ وهو القتل، وسبب القتل هو السبُّ، فيجب إضافة الحكم إلى السبب، والأصلُ إتحاد الحكم، فمن زعم أن السب حكم آخرُ احتاج إلى دليل، وقياسُ على الأسيرة لا يصح لما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الجواب الخامس: أنها لو كانت بمنزلة الأسيرة لكان النظر فيها للإمام، لا يجوز لآحاد الرعية تُخير واحدة من الخصال الأربع فيها، ومن قتلها ضمنها بقيمتها للمسلمين إن كانت فيئاً وللغانمين إن كانت مغماً، فعلم أن القتل كان واجباً فيها عيناً.

هل الحدود يقيمها الإمام فقط؟

يبقى أن يقال: الحدودُ لا يُقيمها إلا الإمام أو نائبهُ، وجوابه من وجوه:

الأجوبة على ذلك

أحدها: أن السيد له أن يُقيم الحدَّ على عبده، بدليل قوله ﷺ: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم»[1] وقوله: «إذا زنت أمةُ أحدكم فليحدها»[2] ولا أعلم خلافاً بين فقهاء الحديث أن له أن يقيم عليه الحدَّ مثل حدِّ الزنا والقذف والشرب، ولا خلاف بين المسلمين أن له أن يُعزره، واختلفوا هل له أن يقيم عليه قتلاً أو قطعاً، مثل قتل لردَّته أو لسبه النبيَّ ﷺ وقطعه للسرقة؟ وفيه عن الإمام

---

(١) (ضعيف) رواه أبو داود(٤٤٧٣) وأحمد(١/ ١٣٥،١٤٥) والطيالسي (١٤٦) والبيهقي(٨/ ٢٤٥) والدارقطني (٣/ ١٥٨) عن علي وضعفه الألباني في الإرواء(٢٣٢٥).

(٢) رواه البخاري(٢٥٥٥،٢٥٥٦) ومسلم(١٧٠٣) وأبو داود(٤٤٦٩، ٤٤٧٠) والترمذي بعد حديث(١٤٣٣) وابن ماجه(٢٥٦٥) وأحمد(٢/ ٣٤٩،٣٧٦،٤٢٢)(٤/ ١١٦/ ١١٧) والطيالسي (٩٥٢،١٣٣٤،٢٥١٣) وابن الجارود(٨٢١) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد معاً.

أحمد روايتان: إحداهما: يجوز، وهو المنصوص عن الشافعي، والأخرى: لا يجوز، كأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، وهو قول مالك، وقد صح عن ابن عمر أنه قطع يدَ عبدٍ له سرق[١]، وصحَّ عن حفصة أنها قتلت جارية لها اعترفت بالسحر[٢]، وكان ذلك برأى ابن عمر، فيكون الحديث حجة لمن يجوِّز للسيد أن يقيم الحد على عبده بعلمه في المنصوص عن الإمام أحمد وهو إحدى الروايتين عن مالك، والنبيُّ ﷺ لم يطلب من سيد الأَمَة بينة على سبه، بل صدَّقه في قوله «كانت تسبك وتشتمك»[٣] ففى الحديث حجة لهذا القول أيضاً.

الوجه الثاني: أن ذلك أكثر ما فيه أنه افتئات على الإمام، والإمامُ له أن يعفو عمن أقام حداً واجباً دونه.

الوجه الثالث: أن هذا وإن كان حداً فهو قتل حربى أيضاً، فصار بمنزلة قتل حربى تَحتَّمَ قتلهُ، وهذا يجوز قتله لكل أحد، وعلى هذا يحمل قول ابن عمر فى الراهب الذى قيل له إنه يسبُّ النبيَّ ﷺ فقال: لو سمعته لقتلته.

الوجه الرابع: أن مثل هذا وقع على عهد رسول الله ﷺ، مثل المنافق الذى قتله عمر بدون إذن النبي ﷺ لما لم يرض بحكمه، فنزل القرآن بإقراره[٤]، ومثل بنت مروان التى قتلها ذلك الرجلُ حتى سماه النبيُّ ﷺ ناصراً لله ورسوله[٥]، وذلك أن من وجب قتله لمعنى يكيد به الدين ويُفسده ليس بمنزلة من قتل لأجل معصيته من زنى ونحوه.

الجواب السادس: أن الفقهاء قد اختلفوا فى المرأة المقاتلة إذا أسرت، هل يجوز قتلها؟ ومذهب الشافعى أنها لا تقتل، فلو كانت هذه إنما قُتلت لكونها قد قاتلت لم يجز أن تقتل بعد الأسر عنده، فلا يصح أن يورَدُ هذا السؤال على أصله.

الدليل الثالث: أن الساب لو صار بمنزلة الحربى فقط لكان دمه معصوماً بأمان يعقد له أو ذمة أو هُدنة، ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته فى حقن الدم، والنفرَ الذين أرسلهم النبي ﷺ إلى كعب بن الأشرف جاؤا إليه على أن يستلفوا منه

---

(١) (موقوف صحيح) رواه مالك في الموطأ (الحدود٢٤) والشافعي في مسنده (٢/ ح٢٦٩) والبيهقي(٨/ ٢٦٨).
(٢) (إسناده صحيح) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٣٦) بسند صحيح.
(٣) سبق تخريجه ص٦٧ .
(٤) سبق تخريجه ص٤٣ .
(٥) تقدم ص٩١

وحادثوه وماشوه وقد آمنهم على دمه وماله وكان بينه وبينهم قبل ذلك عهد وهو يعتقد بقاءه ثم إنهم استأذنوه فى أن يشموا ريح الطيب من رأسه فأذن لهم مرة بعد أخرى، وهذا كله يثبت الأمان، فلو لم يكن فى السب إلا مجرَّدُ كونه كافراً حربياً لم يجز قتله بعد أمانه إليهم وبعد أن أظهروا له أنهم يؤمنون له واستئذانهم إياه فى إمساك يديه، فعلم بذلك أن إيذاء الله ورسوله مُوجبٌ للقتل لا يعصم منه أمان ولا عهد، وذلك لا يكون إلا فيما أوجب القتل عيناً من الحدود كحد الزنى وحد قطع الطريق وحد المرتد ونحو ذلك، فإن عقد الأمان لهؤلاء لا يصحُ ولا يصيرون مستأمنين، بل يجوز اغتيالهم والفتكُ بهم لتعين قتلهم، فعلم أن سابَّ النبي ﷺ كذلك.

يؤيد هذا ما ذكره أهل المغازى من قول النبى ﷺ «إنه لو قرَّ كما قرَّ غيره ما اغتيل، ولكنه نال منا الأذى وهجانا بالشعر، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان السيف»[1] فإن ذلك دليل على أن لا جزاء إلا القتل.

الدليل الرابع: قوله ﷺ إن كان ثابتاً «من سبَّ نبيا قُتل، ومن سبَّ أصحابه جلد»[2] فأوجب القتل عينا على كل ساب، ولم يخير بينه وبين غيره، وهذا مما يعتمد فى الدلالة إن كان محفوظاً.

الدليل الخامس: أن النبي ﷺ دعا الناس إلى قتل ابن الأشرف، لأنه كان يؤذى الله ورسوله، وكذلك كان يأمر بقتل من يسبه أو يهجوه إلا من عفا عنه بعد القُدرة، وأمره ﷺ للإيجاب، فعلم وجوب قتل الساب وإن لم يجب قتل غيره من المحاربين، وكذلك كانت سيرته، لم يُعلم أنه ترك قتل أحد من السابين بعد القُدرة عليه إلا من تاب أو كان من المنافقين، وهذا يصلح أن يكون امتثالاً للأمر بالجهاد وإقامة الحدود، فيكون على الإيجاب، يؤيد ذلك أن فى ترك قتله تركاً لنصر الله ورسوله، وذلك غير جائز.

الدليل السادس: أقاويل الصحابة، فإنها نصوص فى تعين قتله، مثل قول عمر رضي الله عنه «من سب الله أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه»[3] فأمر بقتله عيناً،

---

(١) سبق تخريجه ص٧١ .
(٢) سبق تخريجه ص٨٨ .
(٣) تقدم ص١٧٤ .

ومثل قول ابن عباس رضي الله عنه «أيما معاهد عاند فسب الله أو سب أحداً من الأنبياء أو جهر به فقد نقض العهد، فاقتلوه»[1] فأمر بقتل المعاهد إذا سب عيناً، ومثل قول أبى بكر الصديق رضي الله عنه فيما كتب به إلى المهاجر فى المرأة التى سبت النبي ﷺ «لولا ما قد سبقتنى فيها لأمرتك بقتلها، لأن حدَّ الأنبياء لا يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد، أو معاهد فهو محارب غادر»[2] فبين أن الواجب كان قتلها عيناً لولا فواتُ ذلك، ولم يجعل فيه خيرة إلى الإمام، ولا سيما والسابة امرأة، وذلك وحده دليل كما تقدم، ومثل قول ابن عمر فى الراهب الذى بلغه أنه يسبُّ النبي ﷺ: «لو سمعته لقتلته»[3] ولو كان كالأسير الذى يخير فيه الإمام لم يجزْ لابن عمر اختيار قتله، وهذا الدليل واضح.

الدليل السابع: أن ناقض العهد بسبِّ النبي ﷺ ونحوه حالُه أغلظُ من حال الحربى الأصلي، وخروجه عما عاهدنا عليه بالطعن فى الدين وأذى الله ورسوله، ومثلُ هذا يجب أن يعاقب عقوبة يزجر أمثاله عن مثل حاله، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى: **﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٥٥) الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ (٥٦) فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾**[الأنفال: ٥٥-٥٧] فأمر الله رسوله إذا صادف الناكثين للعهد فى الحرب أن يُشرد بهم غيرهم من الكفار بأن يفعل بهم ما يتفرق به أولئك، وقال تعالى: **﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾**[التوبة: ١٣] فحضَّ على قتال من نكث اليمين وهمَّ بإخراج الرسول وبدأ بنقض العهد، ومعلومٌ أن من سبَّ الرسول ﷺ فقد فعل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسول وبدئنا أول مرة. ثم قال تعالى: **﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ (١٤) وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾**[التوبة: ١٤-١٥] فعلم أن تعذيب هؤلاء وإخزاءهم ونصر المؤمنين عليهم وشفاء صدورهم بالانتقام منهم وذهاب غيظ قلوبهم مما آذوهم به أمرٌ مقصودٌ للشارع مطلوب فى الدين، ومعلومٌ أن هذا المقصود لا يحصل ممن سبَّ النبي ﷺ وآذى الله تعالى ورسوله وعباده المؤمنين إلا بقتله، لا يحصل بمجرد استرقاقه، ولا بالمنِّ عليه، والمفاداة به.

---

(١) تقدم ص١٧٤ .
(٢) سبق تخريجه ص١٧٣ .
(٣) تقدم ص١٧٥ .

وكذلك أيضاً تنكيلُ غيره من الكفار الذين قد يريدون إظهار السبّ لا يحصل على سبيل التمام إلا بذلك، ولا يُعارض هذا من نقض العهد فى طائفة ممتنعة إذا أسرنا واحداً منهم، لأن قتال أولئك والظهور عليهم يُحصل هذا المقصود، بخلاف من كان فى أيدينا قبل السبَّ وبعده، فإن لم يُحدث فيه قتلاً لم يحصل هذا المقصود.

وجماعٌ ذلك أن ناقض العهد لابدٌ له من قتال أو قتل، إذ لا يحصل المقصود إلا بذلك، وهذا الوجه وإن كان فيه عمومٌ لكل من نقض العهد بالأذى، لكن ذكرناه هنا لخصوص الدلالة أيضاً، فإنها تدل عموماً وخصوصاً.

الدليل الثامن: أن الذميَّ إذا سبَّ النبي ﷺ فقد صدر منه فعل تضمن أمرين، أحدهما: انتقاضُ العهد الذى بيننا وبينه، الثاني: جنايته على عرض رسول الله ﷺ وانتهاكه حرمته وإيذاء الله ورسوله والمؤمنين وطعنُه فى الدين، وهذا معنى زائد على مجرد كونه كافراً قد نقض العهد.

ونظيرُ ذلك أن ينقضه بالزنى بمسلمة أو بقطع الطريق على المسلمين وقتلهم وأخذ أموالهم أو بقتل مسلم، فإنَّ فعله -مع كونه نقضاً للعهد- قد تضمن جناية أخرى، فإن الزنى وقطع الطريق والقتل من حيث هو هو جنايةٌ، ونقض العهد جناية، كذلك هنا سبَّ رسول الله ﷺ من حيث هو هو جناية منفصلة عن نقض العهد، له عقوبة تخصه فى الدنيا والآخرة زائدة على مجرد عقوبة التكذيب بنبوته، والدليلُ عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا**﴾[الأحزاب:٥٧] فعلق اللعنة فى الدنيا والآخرة والعذاب المهين بنفس أذى الله ورسوله، فعلم أنه مُوجبُ ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ**﴾[التوبة١٢] وقد تقدم تقريره.

يوضح ذلك أن النبي ﷺ لما دخل مكة آمن الناس الذين كانوا يقاتلونه قبل ذلك، والذين نقضوا العهد الذى كان بينه وبينهم وخانوه إلا نفراً منهم القينتان اللتان كانتا تغنيان بهجائه وسارة مولاة بنى عبد المطلب التى كانت تؤذيه بمكة[1]، فإذا كان قد أمر بقتل التى كانت تهجوه من النساء -مع أن قتل المرأة لا يجوز إلا إذا قاتلت، وهو ﷺ قد آمن جميع أهل مكة من كان قد قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء- علم بذلك أن الهجاء جناية زائدة على مجرد القتال والحراب، لأن التفريق بين المتماثلين لا يقع من النبي ﷺ كما أنه أمر بقتل ابن خطل[2] لأنه كان قد قتل مسلماً، ولأنه كان مُرتداً، ولأنه كان يأمر بهجائه، وكل واحد من القتل والردة والأمر بهجائه جنايةٌ زائدةٌ على مجرد الكفر والحراب، ومما يبين ذلك أنه قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة -مثل ابن الزِّبعري[3]، وكعب بن زهير[4]، والحويرث بن نقيد[5]، وابن خطل[2]، وغيرهم- مع أمانه لسائر أهل البلد، وكذلك أهدر دم أبى سفيان بن الحارث[6]، وامتنع من إدخاله عليه وإدخال عبد الله بن أمية لما كان يقعان فى عرضه، وقتل ابن أبى مُعيط والنضر بن الحارث دون غيرهما من الأسرى[7]، وسمى من يبذل نفسه فى قتله ناصر الله ورسوله[8]، وكان يندب إلى قتل من يؤذيه ويقول: «من يكفينى عدوي»[9] وكذلك أصحابه يسارعون إلى قتل من آذاه بلسانه، وإن كان أباً أو غيره وينذرون قتل من ظفرُوا به من هذا الضرب، وقد تقدم من بيان ذلك ما فيه بلاغ، ومن المعلوم أن هؤلاء لو كانوا بمنزلة سائر الكفار الذين لا عهد لهم لم يقتلهم ولم يأمر بقتلهم فى مثل هذه الأوقات التى آمن فيها الناس وكفَّ عمن هو مثلهم فعلم أن السب جناية زائدة على الكفر، وقد تقدم تقرير ذلك فى المسألة الأولى على وجه يقطع العاقلُ أن سبَّ الرسول ﷺ جناية لها موقع يزيد على سائر الجنايات، بحيث يستحق صاحبها من العقوبة مالا يستحقه غيره وإن كان كافراً حربياً مبالغاً فى محاربة المسلمين، وأن وجوب الانتصار ممن كان هذه حاله كان مؤكداً فى الدين، والسعى فى إهدار دمه من أفضل الأعمال وأوجبها وأحقها بالمسارعة إليه وابتغاء رضوان الله تعالى فيه، وأبلغ الجهاد الذى كتبه الله على عباده وفرضه عليهم، ومن تأمل الذين أهدر النبي ﷺ دماءهم يوم الفتح واشتد غضبه عليهم حتى قتل

(١) تقدم ص١١٥ .
(٢) تقدم ص١٢٢ .
(٣) تقدم ص١٢٤ .
(٤) تقدم ص١٣١
(٥) تقدم ص١٢٧ .
(٦) تقدم ص١٢٥ .
(٧) تقدم ص١٢٩ .
(٨) تقدم ص٩١ .
(٩) تقدم ص٣٢ .

بعضهم في نفس الحرم وأعرض عن بعضهم وانتظر قتل بعضهم وجد لهم جرائم زائدة على الكفر والحراب من ردة وقتل ونحو ذلك، وجُرمُ أكثرهم إنما كان من سب رسول الله ﷺ وأذاه بألسنتهم، فأيُّ دليل أوضح من هذا على أن سبَّه وهجاءه جناية زائدة على الكفر والحراب لا يدخل في ضمن الكفر كما يدخل سائر المعاصي في ضمن الكفر، وعلى أن المعاهدين إذا نقضوا العهد وفيهم من سب النبي ﷺ كان للسب عقوبةٌ زائدة على عقوبة مجرد نقض العهد؟

الأدلة على أن السب أعظم من الكفر

ومما يدل على أن السب جناية زائدة على كونه كفراً وحراباً -وإن كان متضمناً لذلك- أن النبي ﷺ قد كان يعفو عمن يؤذيه من المنافقين كما تقدم بيانه، وقد كان له أن يقتلهم كما تقدم ذكره في حديث أبي بكر وغيره، ولو كان السب مجردَ ردة لوجب قتله كالمرتد يجب قتله، فعلم أنه قد تغلبَ في السب حقُّ النبي ﷺ بحيث يجوز له العفو عنه.

ومما يدل على أن السب جناية مفردة أن الذميَّ لو سبَّ واحداً من المسلمين أو المعاهدين ونقض العهد لكان سبُّ ذلك الرجل جناية عليه يستحق بها من العقوبة ما لا يستحقه بمجرد نقض العهد، فيكون سب رسول الله ﷺ دون سب واحد من البشر.

ومما يدل على ذلك أن سابَّ النبي ﷺ وشاتمه يؤذيه شتمهُ وهجاؤه كما يؤذيه التعرضُ لدمه وماله، قال الله تعالى لما ذكر الغيبة: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[الحجرات: ١٢] فجعل الغيبة التي هي كلام صحيح بمنزلة أكل لحم المغتاب ميتاً، فكيف بهتانه؟ وسبُّ النبي ﷺ لا يكون إلا بهتاناً.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنُ المؤمن كقتله»[(١)] وكما يؤذي ذلك غيره من البشر.

وأيضاً، فإن ذلك يؤذي جميع المؤمنين ويؤذي الله سبحانه وتعالى، ومجرد الكفر والمحاربة لا يحصل بهما من أذاه ما يحصل بالوقيعة في العرض مع المحاربة، فلو قيل: «إن الواقع في عرضه ممن انتقض عهده بمنزلة غيره ممن انتقض عهده» لكانت الوقيعةُ في عرض رسول الله ﷺ وأذاه بذلك جُرماً لا جزاء له من

(١) سبق تخريجه ص٤٥ .

حيث خصوص النبي ﷺ وخصوص أذاه، كما لو قتل رجلٌ نبياً من الأنبياء فإن لقتله من العقوبة ما لا يستحق على مجرد الكفر والمحاربة، وهذا كله ظاهر لا خفاء به، فإن دماء الأنبياء وأعراضهم أجلّ من دماء المؤمنين وأعراضهم، فإذا كان دماء غيرهم وأعراضهم لا تندرج عقوبتُها فى عقوبة مجرد نقض العهد فأن لا تندرج عقوبة دمائهم وأعراضهم فى عقوبة نقض العهد بطريق الأولى.

سب الرسول يتعلق به جملة حقوق

ومما يوضح ذلك أن سب النبي ﷺ تعلق به عدةُ حقوق: حق الله سبحانه من حيث كفرَ برسوله وعادى أفضل أوليائه وبارزه بالمحاربة، ومن حيث طعن فى كتابه ودينه، فإن صحتهما موقوفةٌ على صحة الرسالة، ومن حيث طعن فى ألوهيته، فإن الطعن فى الرسول طعن فى المرسل وتكذيبه تكذيبٌ لله تبارك وتعالى وإنكارٌ لكلامه وأمره وخبره وكثير من صفاته، وتعلق به حقُّ جميع المؤمنين من هذه الأمة ومن غيرها من الأمم، فإن جميع المؤمنين مؤمنون به خصوصاً أمته فإن قيام أمر دنياهم ودينهم وآخرتهم به، بل عامة الخير الذى يصيبهم فى الدنيا والآخرة بوساطته وسفارته، فالسبُّ له أعظم عندهم من سب أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وسب جميعهم، كما أنه أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم وآبائهم والناس أجمعين، وتعلق به حق رسول الله ﷺ من حيث خصوص نفسه، فإن الإنسان تؤذيه الوقيعة فى عرضه أكثر مما يؤذيه أخذُ ماله، وأكثر مما يؤذيه الضرب، بل ربما كانت عنده أعظم من الجرح ونحوه، خصوصاً من يجب عليه أن يظهر للناس كمال عرضه وعُلوا قدره لينتفعوا بذلك فى الدنيا والآخرة، فإن هتك عرضه قد يكون أعظم عنده من قتله، فإن قتله لا يقدح عند الناس فى نبوته ورسالته وعلو قدره كما أن موته لا يقدح فى ذلك، بخلاف الوقيعة فى عرضه فإنها قد تؤثر فى نفوس بعض الناس من النُّفرة عنه وسوء الظن به ما يفسد عليهم إيمانهم، ويوجب لهم خسارة الدنيا والآخرة، فكيف يجوز أن يعتقد عاقلٌ أن هذه الجناية بمنزلة ذمى كان فى ديار المسلمين فلحق ببلاد الكفار مستوطناً لها مع أن ذلك اللحاق ليس فى خصوصه حق لله ولا لرسوله ولا لأحد من المسلمين؟ أكثر ما فيه أن الرجل كان معتصماً بحبلنا فخرق تلك العصمة، فإنما أضرَّ بنفسه لا بأحد من المؤمنين.

فعلم بذلك أن السبَّ فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس فى الكفر والمحاربة، وهذا ظاهر إن شاء الله.

إذا ثبت ذلك فنقول: هذه الجناية جناية السبِّ موجبها القتل، لما تقدم من قولهﷺ: «من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله»[1] فعلم أن من آذى الله ورسوله كان حقه أن يقتل، ولما تقدم من إهدار النبيِّﷺ دمَ المرأة السابة مع أنها لا تُقتل لمجرد نقض العهد، ولما تقدم من أمرهﷺ بقتل من كان يسبه مع إمساكه عمن هو بمنزلته في الدين، وندبه الناس في ذلك، والثناء على من سارع في ذلك، ولما تقدم من الحديث المرفوع ومن أقوال الصحابةﷺ أن مَنْ سبَّ نبياً قتل، ومن سبَّ غير نبي جلد .

والذي يختص بهذا الموضع أن نقول: هذه الجناية إما أن يكون مُوجبها بخصوصها القتل، أو الجلد، أو لا عقوبة لها، بل تدخل عقوبتُها في ضمن عقوبة الكفر والحراب.

وقد أبطلنا القسم الثالث، والقسم الثاني أيضاً باطلٌ لوجوه.

أحدها: أنه لو كان الأمر كذلك لكان الذمي إذا نقضَ العهد بسبِّ النبيﷺ ينبغي أن يُجلد لسب النبيﷺ، لأنه حق آدمي، ثم يكون كالكافر الحربي يقتل للكفر، ومعلومٌ أن هذا خلافُ ما دلت عليه السنة وإجماع الصحابة، فإنهم اتفقوا على القتل فقط، فعلم أن موجبَ كلا الجنايتين القتل، والقتل لا يمكن تعدده، وكذلك كان ينبغي أن يجلد المرتد لحقّ النبيﷺ، ثم يقتل لردته، كمرتد سبَّ بعض المسلمين، فإنه يُستوفى منه حق الآدمي ثم يقتل ألا ترى أن السارق يقطع لسرقته التي هي حق الله، ويرد المال المسروق إذا كان باقياً بالاتفاق، ويغرم بدله إن كان تالفاً عند أكثر الفقهاء، ولا يدخل حق الآدمي في حق الله مع اتحاد السبب؟

الثاني: أنه لو لم يكن مُوجبه القتل وإنما القتل موجب كونه ردة لم يجز للنبيﷺ العفو عنه، لأن إقامة الحد على المرتد واجبة بالاتفاق، لا يجوز العفوُ عنه، فلما عفا عنه النبيﷺ في جناية دل على أن السب نفسه يوجب القتل حقاً للنبيﷺ، ويدخل فيه حق الله تعالى، ويكون سابه وقاذفه بمنزلة سابّ غيره وقاذفه، قد اجتمع في سبه حقان: حق لله، وحق لآدمي، فلو أن المسبوب والمقذوف عفا عن حقه لم يُعزر القاذف والسابُّ على حق الله، بل دخل في العفو، كذلك النبيﷺ إذا عفا عمن سبه دخل في عفوه عنه حق الله فلم يقتل لكفره، كما يعزّر سابٌّ غيره لمعصيته، مع أن المعصية المجردة عن حق آدمي توجب التعزير.

---

(١) سبق تخريجه ص٦٩ .

يوضح ذلك أنه قد ثبت أنه كان له أن يقتل من سبه كما في حديث أبي بكر[١]، وحديث الذي أمر بقتله لما كذب عليه[٢]، وحديث الشعبي في قتل الخارجي[٣]، وكما دلت عليه أحاديث قد تقدم ذكرها، وثبت له أن يعفو عنه كما دلَّ عليه حديثُ ابن مسعود وأبي سعيد وجابر وغيرهم[٤]، فعلم أن سبه يوجبُ القتلَ كما أن سب غيره يوجب الجلد، وإن تضمن سبه الكفر بالله كما تضمن سب غيره المعصية لله، ويكون الكفر والحراب نوعين: أحدهما حق لله خالص، والثاني ما فيه حق لله وحق لآدمي كما أن المعصية قسمان: أحدهما حق خالص لله، والثاني حق لله ولآدمي، ويكون هذا النوع من الكفر والحِرَاب بمنزلة غيره من الأنواع في استحقاق فاعله القتلَ، ويفارقه في الاستيفاء فإنَه إلى الآدمي كما أن المعصية بسب غير النبيين بمنزلة غيرها من المعاصي في استحقاق فاعلها الجلد، ويفارق غيرها في أن الاستيفاء فيها إلى الآدمي.

يوضح هذا أن الحق بواجب على الإنسان قد يكون حقاً محضاً لله، وهو ما إذا كفر أو عصى على وجه لا يؤذي أحداً من الخلق، فهذا إذا وجب فيه حدّ لم يجز العفو عنه بحال، وقد يكون حقاً محضاً لآدمي بمنزلة الديون التي تجب للإنسان على غيره من ثمن مبيعٍ أو بدل قرضٍ ونحو ذلك من الديون التي تثبت بوجه مباحٍ، فهذا لا عقوبة فيه بوجه، وإنما يعاقَب على الدَّين إذا امتنع من وفائه والامتناعُ معصيةٌ، وقد يكون حقًا لله ولآدمي -مثل حد القذف والقود وعقوبة السب ونحو ذلك- فهذه الأمور فيها العقوبة من الحد والتعزير، والاستيفاء فيما مفوَّضٌ إلى اختيار الآدمي: إن أحبَّ استوفى القود وحدَّ القذف، وإن شاء عفا، فسبُّ النبي ﷺ لو كان من القسم الثاني لم يكن فيه عقوبة بحال، فتعين أن يكون من القسم الثالث، وقد ثبت أن عقوبته القتل، فعلم أن سب النبي ﷺ -من حيث هو- سب له وحق لآدمي عقوبتُه القتلُ، كما أن سبَّ غيره من حيث هو سب له وحقٌ لآدمي عقوبته الجلدُ، إما حداً أو تعزيراً، وهذا معنى صحيح واضح.

---

(١) سبق تخريجه ص٨٩ .
(٢) سبق تخريجه ص١٤٩ .
(٣) تقدم ص١٥٨ .
(٤) حديث ابن مسعود تقدم ص١٧٠ .
حديث أبي سعيد الخدري سبق تخريجه ص١٥٩ .
حديث جابر سبق تخريجه ص١٩٦ .

وسرُّ ذلك أنه إذا اجتمع الحقان فلابد من عقوبة، لأن معصية الله توجب العقوبة إما في الدنيا أو في الآخرة، فإذا كان الاستيفاء جعل الله ذلك إلى المستحق من الآدميين، لأن الله أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملاً أشرك فيه غيره فهو كله للذى أشرك، كذلك من عمل عملاً لغيره فيه عقوبة جعل عقوبته كلها لذلك الغير، وكانت عقوبته على معصية الله تمكين ذلك الإنسان من عقوبته .

وتمام هذا المعنى أن يقال: بعد موت النبي ﷺ يتعين القتل، لأن المستحق لا يمكن منه المطالبة والعفو، كما أن من سب أو شتم أحداً من أموات المسلمين عُزّر على ذلك الفعل، لكونه معصية لله، وإن كان في حياته لا يؤدى حتى يطلب إذا علم.

لا يجوز كون سب النبى كسب غيره

الوجه الثالث: أن سب النبي ﷺ لا يجوز أن يكون -من حيث هو سبٌّ- بمنزلة سب غيره من المؤمنين، لأنه عليه الصلاة والسلام يباين سائر المؤمنين من أمته في عامة الحقوق فرضاً وخطراً وغيرهما، مثل وجوب طاعته ووجوب محبته وتقديم في المحبة على جميع الناس، ووجوب تعزيره وتوقيره على وجه لا يساويه فيه أحد، ووجوب الصلاة عليه والتسليم، إلى غير ذلك من الخصائص التى لا تحصي، وفي سبه إيذاء لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من عباده، وأقل ما في ذلك أن سبه كفر ومحاربة وسب غيره ذنب ومعصية ومعلوم أن العقوبات علي قدر الجرائم، فلو سوي بين سبه وسب غيره لكان تسوية بين السبين المتباينين، وذلك لا يجوز، فإذا كان سب غيره مع كونه معصية يوجب الجلد وجب أن يكون سبه مع كونه كفراً يوجب القتل، ويصير ذلك نوعاً من أنواع الكفر من وجه، ونوعاً من أنواع السب من وجه، فمن حيث هو من جنس الكفر أوجب القتل، ومن حيث هو من جنس السب كان حقاً لآدمي.

الوجه الرابع: أن النبي ﷺ لم يعاقب أحداً منهم إلا بالقتل، ولو كان هو بانفراده لا يوجب القتل وإنما يوجب ما دونه وهو ﷺ قد عفا عن عقوبته فيما دونه وآمن من فعل ذلك لكان صاحب ذلك لا ينبغى قتله، لأن دينه الذى يختصه لا يقتضى القتل.

فإن قيل: فقتله بمجموع الأمرين.

قلنا: وهذ المقصود، لأن السب حيث كان فإنه مستلزم لكفر لا عهد معه.

سب الرسول أعظم من الردة

الدليل التاسع: أن سب رسول الله عليه الصلاة والسلام -مع كونه من جنس الكفر والحراب- أعظمُ من مجرد الردة عن الإسلام، فإنه من المسلم ردة وزيادة

كما تقدم تقريره، فإذا كان كفر المرتد قد تغلظ لكونه قد خرج عن الدين بعد أن دخل فيه فأوجب القتل عيناً فكفرُ السابِّ الذى آذى الله ورسوله وجميع المؤمنين من عباده أولى أن يتغلظ فيوجب القتل عيناً، لأن مفسدة السب فى أنواع الكفر أعظم من مفسدة مجرد الردة.

وقد اختلف الناس فى قتل المرتدة، وإن كان المختار قتلها، ونحن قد قدمنا نصوصاً عن النبي ﷺ وأصحابه فى قتل السابة الذمية وغير الذمية، والمرتد يستتاب من الردة، ورسول الله ﷺ وأصحابه قتلُوا السابَّ ولم يستتيبوه، فعلم أن كفره أغلظُ، فيكون تعين قتله أولى.

الدليل العاشر: أن تطهير الأرض من إظهار سب رسول الله ﷺ واجبٌ بحسب الإمكان، لأنه من تمام ظهور دين الله وعلو كلمة الله وكون الدين كله لله، فحيث ما ظهر سبه ولم ينتقم ممن فعل ذلك لم يكن الدين ظاهراً ولا كلمة الله عالية، وهذا كما يجب تطهيرها من الزناة والسُّراق وقُطاع الطريق بحسب الإمكان، بخلاف تطهيرها من أصل الكفر فإنه ليس بواجب، وجواز إقرار أهل الكتابين على دينهم بالذمة ملتزمين جريان حكم الله ورسوله عليهم لا ينافى إظهار الدين وعلو الكلمة، وإنما يجوز مُهادنة الكافر وأمانه عند العجز أو المصلحة المرجُوة فى ذلك، وكل جناية وجب تطهير الأرض منها بحسب القدرة يتعين عقوبة فاعلها العقوبة المحدودة فى الشرع إذا لم يكن لها مستحق معين، فوجب أن يتعين قتل هذا، لأنه ليس لهذه الجناية مستحق معين، لأنه تعين بها حق الله ورسوله وجميع المؤمنين، وبهذا يظهر الفرق بين الساب وبين الكافر، لجواز إقرار ذلك على كفره مستخفياً به ملتزماً حكم الله ورسوله، بخلاف المظهر للسب.

الدليل الحادي عشر: أن قتلَ ساب النبي ﷺ وإن كان قتل كافر فهو حد من الحدود، ليس قتلاً على مجرد الكفر والحراب، لما تقدَّم من الأحاديث الدالة على أنه جناية زائدة على مجرد الكفر والمحاربة ومن أن النبي ﷺ وأصحابه أمروا فيه بالقتل عيناً، وليس هذا موجب الكفر والمحاربة، ولما تقدم من قول الصديق رضي الله عنه فى التى سبت النبى عليه الصلاة والسلام «إن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود»[1] ومعلوم أن قتل الأسير الحربى ونحوه من الكفار والمحاربين لا يسمى حداً، ولأن ظهور سبه فى ديار المسلمين فساد عظيم أعظم من جرائم كثيرة، فلابد أن يشرع له

---

(١) تقدم ص١٧٤ .

حد يزجر عنه من يتـعاطاه، فإن الشارع لا يهمل مثل هذه المفاسـد ولا يُخليها من الزواجر، وقد ثبت أن حده القتلُ بالسنة والإجـماع، وهو حد لغير معين حى لأن الحق فيـه لله ولرسوله وهو مـيت ولكل مؤمن، وكل حـد يكون بهذه المشابة فإنه يتعين إقامته بالاتفاق.

نصر الرسول وتوقيره واجب

الدليل الثاني عشر: أن نصر رسول الله ﷺ وتعزيـره وتوقيره واجبٌ، وقتل سابه مـشروع كما تقـدم، فلو جاز تركُ قتله لم يكن ذلك نصـراً له، ولا تعزيراً، ولا توقيراً بل ذلك أقلُّ نصره، لأن الساب فى أيدينا ونحن متمكنون منه، فإن لم نقتله مع أن قتله جائز لكان ذلك غاية فى الخذلان وترك التعزير له والتوقير، وهذا ظاهر.

واعلم أن تقرير هذه المسألة له طرق متعددة غير ما ذكرناه، ولم نطل الكلام هنا لأن عامـة الدلائل المذكورة فى المسـألة الأولى تدلُّ على وجوب قتلـه لمن تأملها، فاكتفينا بما ذكرناه هناك، وإن كان القصد فى المسألة الأولى بيان جواز قتله مطلقاً، وهنا بيان وجوب قتله مطلقاً، وقد أجبنا هناك عمن ترك النبيُّ ﷺ قتله من أهل الكتاب والمشركـين السابين، وبيَّنا أن ذلك إنما كان فى أول الأمر حين كـان مأموراً بالعفو والصفح قبل أن يؤمر بقـتال الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية ويجاهد الكفار والمنافقين، وأنه كان له أن يعفو عمن سبه لأن هذه الجريمة غُلب فيها حقه، وبعد موته لا عافى عنها، والله أعلم.

✪✪✪✪✪

المسألة الثالثة

أنه يقتل ولا يستتاب، سواء كان مسلماً أو كافراً

يُقتل شاتم النبي ﷺ بغير استتابة

قال الإمام أحمد فى رواية حنبل: كل من شتم النبي ﷺ وتنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتلُ، وأرى أن يقتل ولا يستتاب.

وقال: كل من نقض العهد وأحدثَ فى الإسلام حدثاً مثل هذا رأيت عليه القتل، ليس على هذا أعطوا العهد والذمة.

وقال عبد الله: سألت أبى عمن شتم النبى عليه الصلاة والسلام يستتاب؟ قال: قد وجب عليه القتل، ولا يستتاب، خالدُ بن الوليد قتل رجلاً شتم النبي ﷺ ولم يستتبه[1].

هذا مع نصه أنه مرتد إن كان مسلماً، وأنه قد نقض العهد إن كان ذمياً، وأطلق فى سائر أجوبته أنه يقتل، ولم يأمر فيه باستتابة، هذا مع أنه لا يختلف نصه ومذهبه أن المرتد المجرد يستتاب ثلاثاً، إلا أن يكون ممن وُلد على الفطرة، فقد روى عنه أنه يقتل ولا يستتاب، والمشهور عنه استتابة جميع المرتدين، واتبعَ فى استتابته ما صحَّ فى ذلك عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبى موسى وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أنهم أمروا باستتابة المرتد فى قضايا متفرقة، وقدرها عمر رضي الله عنه ثلاثاً. وفسر الإمام أحمد قول النبي ﷺ: «من بدَّلَ دينه فاقتلوه»[2] بأنه المُقيم على التبديل الثابتُ عليه، فإذا تاب لم يكن مبدّلاً، وهو راجع يقول: قد أسلمت.

وهل استتابة المرتد واجبة أو مستحبة؟ فيه عن الإمام أحمد روايتان، وكذلك الخرقى أطلق القول بأن من قذف أم النبي ﷺ قتل مسلماً كان أو كافراً، وأطلق أبو بكر أنه يقتل من سب النبي ﷺ، وكذلك غيرهما، مع أنهم فى المرتد يذكرون أنه لا يقتل حتى يستتاب، فإن تاب من السب بأن يسلم أو يعود إلى الذمة

---

(١) رواه أبو عبيد في «الأموال» (٤٨٣) والبيهقي (٨/ ٢٠٢-٢٠٣) وفيهما «أن امرأه سبت رسول الله ﷺ».

(٢) رواه البخاري(٣٠١٧، ٦٩٢٢) وأبو داود(٤٣٥١) والنسائي(٧/ ١٠٤) والترمذي(١٤٨٣) وابن ماجه(٢٥٣٥) وأحمد(٤/ ١٩٠) والطيالسي(٢٦٨٩) والحميدي(٥٣٣) والدارقطني(٣/ ١٠٨) والبيهقي(٨/ ١٩٥) عن ابن عباس.

إن كان كافراً أو يعود إلى الإسلام إن كان مسلماً ويُقلع عن السب فقال القاضى فى المجرد وغيرُه من أصحابنا: والردة تحصل بجحد الشهادتين، وبالتعريض بسب الله تبارك وتعالى، وبسب النبي ﷺ، إلا أن الإمام أحمد قال: لا تقبل توبة من سب النبي ﷺ، لأن المعرَّةَ تلحق النبي ﷺ بذلك، وكذلك قال ابن عقيل: قال أصحابنا فى سب النبي ﷺ: إنه لا تقبل توبته من ذلك، لما تُدخل من المعرَّةَ من السب على النبي عليه الصلاة والسلام، وهو حق آدمى لم يعلم إسقاطه.

وقال القاضى فى خلافه وابنه أبو الحسين: إذا سب النبي عليه الصلاة والسلام قتل، ولم تقبل توبته، مسلماً كان أو كافراً، ويجعله ناقضاً للعهد، نص عليه أحمد.

وذكر القاضى النصوصَ التى قدمناها عن الإمام أحمد فى أنه يقتل ولا يستتاب، وقد وجب عليه القتل، قال القاضي: لأن حق النبي ﷺ يتعلق به حقان: حق لله، وحق لآدمي، والعقوبة إذا تعلق بها حق لله وحق لآدمى لم تسقط بالتوبة كالحد فى المحاربة، فإنه لو تاب قبل القُدرة لم يسقط حق الآدمى من القصاص، وسقط حق الله.

وقال أبو المواهب العكبري: يجب لقذف النبي عليه الصلاة والسلام الحدُّ المغَلَّظُ وهو القتل، تاب أو لم يتب، ذمياً كان أو مسلماً.

وكذلك ذكر جماعات آخرون من أصحابنا أنه يقتل سابُّ النبي ﷺ، ولا تقبل توبته، سواء كان مسلماً أو كافراً، ومرادهم بأنه لا تقبل توبته أن القتل لا يسقط عنه بالتوبة، والتوبة اسم جامع للرجوع عن السب بالإسلام وبغيره، فلذلك أتَوْا بها، وأرادوا أنه لو رجع عن السب بالإسلام أو بالإقلاع عن السب والعود إلى الذمة إن كان ذمياً لم يسقط عنه القتل، لأن عامة هؤلاء لما ذكروا هذه المسألة قالوا: خلافاً لأبى حنيفة والشافعى فى قولهما: إن كان مسلماً يستتاب، فإن تاب وإلاّ قتل كالمرتد، وإن كان ذمياً فقال أبو حنيفة: لا ينتقض عهده، واختلف أصحاب الشافعى فيه، فعلم أنهم أرادوا بالتوبة توبة المرتد وهى الإسلام، ولأنهم قد حكموا بأنه مرتد، وقد صرحوا بأن توبة المرتد أن يرجع إلى الإسلام، وهذا ظاهر فيه، فإن كل من ارتدَّ بقولٍ فتوبتهُ أن يرجع إلى الإسلام، ويتوب من ذلك القول، وأما الذمى فإن توبته لها صورتان:

إحداهمـا: أن يُقلع عن السب، ويقول: لا أعـود إليه، وأنا أعـود إلى الذمة، وألتزم موجب العهد.

والثانية: أن يسلم، فإن إسلامه توبةٌ من السب.

وكلا الصورتين تدخل فى كلام هؤلاء الذين قالوا: لا تقبل توبته مسلماً كان أو كافراً، وإن كانت الصورة الثـانية أدخل فى كلامهم من الأولى، لكن إذا لم يسقط عنه القتل بتوبة هى الإسلام فلأن لا يسـقط بتوبة هى العودُ إلى الذمة أولى، وإنما كـانت أدخلَ لأنه قـد عـلم أن التـوبة من المسلم إنما هـى الإسـلام، فكذلك من الكافر، لذكرهم توبة الاثنين بلفظ واحد، ولأن تعليلهم بكونه حقَّ آدمي، وقياسه على المحارب دليلٌ عـلى أنه لا يسقط بالإسلام، ولأنهم قـد صرَّحُـوا فى مواضع يأتى بعضُها أن التوبة من الكافر هنا إسلامه.

وقد صـرح بذلك جمـاعة غـيرهم، فقـال القاضي الشـريف أبو على بن أبى موسى فى «الإرشـاد» وهو ممن يعتمد نقله: ومن سبَّ رسـول الله ﷺ قتل ولم يُستتب، ومن سبه ﷺ من أهل الذمة قتل وإن أسلم.

وقال أبو على بن البناء[1] فى «الخصـال والأقسام» له: ومن سبَّ الـنبيَّ عليه الصلاة والسلام وجب قتله، ولا تقبل توبته، وإن كـان كافراً فأسلم فالصحيحُ من المذهب أنه يقتل أيضاً ولا يستتاب. قال: ومذهبُ مالك كمذهبنا.

وعامة هؤلاء لم يذكـروا خلافاً فى وجوب قتل المسلـم والكافر، وأنه لا يسقط بالتوبة من الإسـلام وغيره، وهذه طريقـة القاضى فى كتـبه المتأخـرة من «التعليق الجـديد» وطريقة من وافـقـه، وكان القـاضى فى «التعـليق القديم» وفى «الجـامع الصغير» يقول: إن المسلم يقتل ولا تقبل توبته، وفى الكافر إذا أسلم روايتان، قال القاضى في«الجـامع الصغـير» الذى ضمنه مـسائل التعلـيق القديم: ومن سبَّ أمَّ النبي ﷺ قتل ولم تقبل توبتـه، فإن كان كافراً فأسلم ففيـه روايتان، إحداهما: يقتل أيضاً، والثانية: لا يقتل ويستتاب قـياساً على قوله فى السـاحر: إذا كان كافراً لم يقتل، وإن كـان مسلماً قتل، وكـذلك ذكر من نقل من «التعليق القـديم» مثل

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عـبد الله بن البناء البغدادي. من الفقهاء وعـالم باللغة والقراءات مات سنة(٤٩١).

حد من سب أم النبي ﷺ

الشريف أبى جـعفر، قال: إذا سب أم النبى عـليه الصلاة والسلام قـتل ولم تقبل توبته، وفى الذمى إذا سب أمَّ النبـي ﷺ روايتان، إحداهما: يقـتل، والأخري: لا يقتل.

قال: وبهذا التفصيل قال مالك، وقال أكثرهم: تقبل توبته فى الحالين.

لنا أنه حـد وجبَ كقذف آدمى فـلا يسقط بالتـوبة كقـذف غير أم النبـى عليه الصلاة والسلام.

وكذلك قـال أبو الخطاب فى رؤوس المسائل: إذا قـذف أم النبي ﷺ لا تقبل التوبة منه وفى الكافر إذا سبها ثم أسلم روايتـان، وقال أبو حنيفة والشافعي: تقبل توبته فى الحالين.

لنا أنه حـدّ وجب كـقـذف آدمى فـلا يسـقط بالتـوبة، دليله قـذف غـيـر أم النبي ﷺ.

وإنما ذكـرتُ عبـارة هؤلاء ليتـبين أن مرادهم بالتـوبة هنا من الكافـر الإسلام، ويظهـر أن طريقتهـم بعينها هـى طريقة ابن البناء فى أن المسلم إذا سبَّ لم تـقبل توبته، وأن الذمى إذا سب ثم أسلم قتل أيضاً فى الصحيح من المذهب.

فإن قـيل: فقد قـال القاضى فى «خلافـه» «فإن قيل: أليس قـد قلتم لو نقض العهـدَ بغير سب الـنبي ﷺ -مثل أن نقضـه بمنع الجزية، أو قـتال المسلمين، أو أذيتهم- ثم تاب قبلتم توبته، وكان الإمام فيه بالخيار بين أربعة أشياء، كالحربى إذا حصل أسيراً فى أيدينـا، هلا قلتم فى سب النبي ﷺ إذا تاب منه كذلك، قيل: لأن سبَّ النبي ﷺ قذفٌ لميت فلا يسـقط بالتوبة، كما لو قذف مـيتاً» وهذا من كلامه يدلُّ على أن التوبة غير الإسـلام، لأنه لو نقض العهد بغير السب ثم أسلم لم يتخير الإمام فيه.

قلنا: لا فرق فى التخـيير بين الأربعة قبل التـوبة التى هى الإقلاع وبعده عنده من يقـول به، وإنما أراد المخالفُ أن يقـيس على صورة تُشـبه صـور النزاع، وهى الحكم فيه بعد التوبة إذا كان قبل التوبة قد ثبت جواز قتله.

على أن توبة الذمى الناقض للعهد لها صورتان.

توبة الذمى الناقض للعهد لها صورتان

إحداهما: أن يُسلم، فإن إسلامه توبة من الكفر وتوابعه.

والثانية: أن يرجع إلى الذمة تائباً من الذنب الذى أحدثه حتى انتقض عهده، فهذه توبة من نقض العهد، فإذا تاب هذه التوبة وهو مقدور عليه جاز للإمام أن يقبل توبته حيت يكون حكمه حكم الأسير، كما أن الأسير إذا طلب أن تعقد له الذمة جاز أن يجاب إلى ذلك.

فألزم المخالف القاضى على طريقته أن الناقض التائب من النقض يخير الإمام فيه، فهلا خيرتموه فى الساب إذا تاب توبة يمكن التخيير بعدها، بأن يقلع عن السب ويطلب عقد الذمة له ثانياً، فلذلك قيل فى هذه الصورة: هلا خُيِّرَ الإمام فيه بعد التوبة، وإن كان فى صورة أخرى لا يمكن التخيير بعد توبة هى الإسلام.

وقد تقدم ذكر ذلك، وقد قدمنا أيضاً أن الصحيح أنه لا يخيَّر فيمن نقض العهد بما يضر المسلمين بحال، وقد ظهر أن الرواية الأخرى التى حكوها فى الفرق بين المسلم والكافر مُخرجةً من نصه على الفرق بين الساحر الكافر والساحر المسلم، وذلك أنه قد قال فى الساحر الذمي: لا يُقتل، ما هو عليه من الكفر أعظم، واستدل بأن النبي ﷺ لم يقتل لبيد بن أعصم لما سحره، والساحر المسلم يقتل عنده، لما جاء فى ذلك عن النبي ﷺ وعمر وعثمان وابن عمر وحفصة رضي الله عنهم من الأحاديث، ووجه الترجيح أن ما الكافرُ عليه من الشرك أعظمُ مما هو عليه من السب والسحر، فنسبة السبِّ والسحر إليه واحدة، بخلاف المسلم، فإذا قُتل الساحر المسلم دون الذمى فكذلك السابُّ الذمى دون المسلم، لكن السبَّ ينقض العهد، فيجوز قتله لأجل نقض العهد، فإذا أسلم امتنع قتله لنقض العهد، وهو لا يقتل لخصوص السب كما لا يقتل لخصوص السحر، فيبقى دمه معصوماً.

وقد حكى هذه الرواية الخطابى عن الإمام أحمد نفسه فقال: قال مالك بن أنس «من شتم رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى قتل، إلا أن يسلم» وكذلك قال أحمد بن حنبل، وحكى آخرون من أصحابنا روايةً عن الإمام أحمد أن المسلم تقبل توبته من السب، بأن يسلم ويرجع عن السب، كذلك ذكر أبو الخطاب فى «الهداية» ومن احتذى حذوهُ من متأخرى أصحابنا فى سابّ الله ورسوله من المسلمين: هل تقبل توبته أم يقتل بكل حال؟ روايتان.

حكم الساب إذا تاب

فقد تلخص أن أصحابنا حكوا فى الساب إذا تاب ثلاث روايات.

إحداهن: يقتل بكل حال، وهى التى نصروها كلهم، ودلَّ عليها كلامُ الإمام أحمد فى نفس هذه المسألة، وأكثرُ محققيهم لم يذكروا سواها.

والثانية: تقبل توبته مطلقاً.

والثالثة: تقبل توبة الكافر ولا تقبل توبة المسلم، وتوبةُ الذمى التى تقبل إذا قلنا بها أن يُسلم، فأما إذا أقلع وطلب عقد الذمة له ثانياً لم يعصم ذلك دمه رواية واحدة كما تقدم.

وذكر أبو عبد الله السامرى[1] أن من سبَّ رسول الله ﷺ من المسلمين فهل تقبل توبته؟ على روايتين، قال: ومن سبه من أهل الذمة قتل وإن أسلم، ذكره ابن أبى موسي، فعلى ظاهر كلامه يكون الخلافُ فى المسلم دون الذمي، عكس الرواية التى حكاها جماعة من الأصحاب، وليس الأمر كذلك، فإن ابن أبى موسى قال: ومن سبَّ رسول الله ﷺ قُتلَ ولم يستتب، ومن سبَّه من أهل الذمة قتل وإن أسلم، فلم يذكر خلافاً فى شئ من ذلك كما دل عليه المأثور عن الإمام أحمد، وكتاب أبى عبد الله السامرى تضمن نقل أبى الخطاب ونقل ابن أبى موسى كما اقتضى شرطُه أن يُضمنه عدة كتب صغار، فلما ذكر ما حكاه أبو الخطاب من الروايتين فى المسلم وما ذكره ابن أبى موسى فى الذمى إذا أسلم ظهر نوع خلل، وإلا فلا ريبَ أنا قبلنا توبة المسلم بإسلامه، فتوبة الذمى بإسلامه أولى، فإن كلّ ما يفرض فى الكافر من غلظ السب فهو فى المسلم وزيادة، فإنهما يشتركان فى أذى رسول الله ﷺ، وينفرد سبُّ المسلم بأنه يدل على زندقته، وأن سابه منافق ظهر نفاقه، بخلاف الذميّ فإنه سبّ مستنداً إلى اعتقاد، وذلك الاعتقاد زال بالإسلام.

نعم، قد يوجه ما ذكره السامرى بأن يقال: السبُّ قد يكون غلطاً من المسلم لا اعتقاداً، فإذا تاب منه قبلت توبته، إذ هو عثرة لسان وسوء أدب أو قلة علم، والذميُّ سبه أذى محض لا ريب فيه، فإذا وجب الحد عليه لم يسقط بإسلامه

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد السامري أبو عبد الله الفقيه الفرضي. ولي قضاء سامراء مات(٦١٦) [ينظر سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٤٤)].

كسائر الحدود، وقد ينزع هذا إلى قول من يقول: إن السبَّ لا يكون كفراً فى الباطن إلا أن يكون استحلالاً، وهو قول مرغوب عنه كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

واعلم أن أصحابنا ذكروا أنه لا تقبل توبته، لأن الإمام أحمد قال: لا يستتاب، ومن أصله أن كل من قبلت توبته فإنه يستتاب كالمرتد، ولهذا لما اختلفت الرواية عنه فى الزنديق[١] والساحر[٢] والكاهن[٣] والعرَّاف[٤] ومن ارتدُ وكان مسلم الأصل، هل يستتابون أم لا؟ على روايتين، فإن قلنا: «لا يستتابون» قتلوا بكل حال وإن تابوا.

وقد صرح فى رواية عبد الله بأن من سبَّ رسول الله ﷺ قد وجب عليه القتل ولا يستتاب، فتبين أن القتل قد وجب، وما وجب من القتل لم يسقط بحال.

يؤيد هذا أنه قد قال فى ذمى فجر بمسلمة: يقتل، قيل له: فإن أسلم؟ قال: يقتل، هذا قد وجب عليه، فتبين أن الإسلام لا يُسقط القتل الواجب، وقد ذكر فى السابِّ أنه قد وجب عليه القتل.

وأيضاً، فإنه أوجب على الزانى بمسلمة بعد الإسلام للقتل الذى وجب عقوبة على الزنى بمسلمة، حتى إنه يقتله سواء كان حراً أو عبداً أو مُحصناً أو غير محصن، كما قد نص عليه فى مواضع، ولم يسقط ذلك القتل بالإسلام ويوُجب عليه مجرد حدّ الزنى، لأنه أدخل على المسلمين من الضرر والمعرَّة ما أوجب قتله ونقض عهده، فإذا أسلم لم تزل عقوبة ذلك الإضرار عنه كما لا تزول عنه عقوبة

---

(١) الزنديق: قال ابن حجر. هو من لا يعتقد ملة وينكر الشرائع ويطلق علي المنافق.

(٢) السحر لغة: ما خفي ولطف سببه. شرعاً فعلي قسمين: الأول: عُقد ورُقي أي قراءات وطلاسم يتوصل بها الساحر إلى استخدام الشياطين لضرر المسحور الثاني: أدوية وعقاقير تؤثر علي بدن المسحور وعقله وإرادته فالقسم الأول شرك والثاني عدوان وظلم وعلى هذا إن كان الساحر سحره كفراً يقتل ردة إلا أن يتوب علي القول بقبولها وهو الصحيح وإن كان سحره دون الكفر قُتل قتل الصائل أي قتل لدفع أذاه وفساده في الأرض وعلى هذا يرجع في قتله إلى اجتهاد الحاكم.

(٣) الكُهَّان. هم قوم يتحاكم الناس اليهم وتتصل بهم الشياطين وتخبرهم عما كان في السماء ثم يضيف الكاهن إلي هذا من الأخبار الكاذبة فإذا وقع مما أخبر به شئ اعتقده الناس عالماً بالغيب.

(٤) العرَّاف. قال البغوي هو الذي يدعي معرفه الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضاله وينحو ذلك وظاهر كلامه رحمه الله أنه شامل لمن أدعى معرفه المستقبل والماضي المهم أنها تتعلق بعلم الغيب.

قطعه للطريق لو أسلم، ولم يجز أن يقال: هو بعد الإسلام كمسلم فعلى ذلك يُفعل به ما يفعل بالمسلم، لأن الإسلام يمنع ابتداء العقوبة ولا يمنع دوامها، لأن الدوام أقوى، كما لو قتل ذميٌّ ذمياً ثم أسلم قتل، ولو قتله.وهو مسلم لم يقتل.

ولهذا ينتقض عهد الذمى بأشياء: مثل الزنى بالمسلمة وإن لم يكن مُحصناً، وقتل أى مسلم كان، والتجسس للكفار، وقتالُ المسلمين، واللحاق بدار الحرب، وإن كان المسلم لا يقتل بهذه الأشياء على الإطلاق، فإذا وجب قتل الذمى بها عيناً ثم أسلم كان كما لو وجب قتله بذمى ثم أسلم، إذ لا فرق بين أن يجب عليه حدّ لا يجب على المسلم فيسلم أو يجب عليه قصاصٌ لا يجب على المسلم فيسلم، فإن القصاص فى اندرائه بالإسلام كالحدود، وهو يسقط بالشبهة فكما يمنع الإسلام ابتداءه دون دوامه، فكذلك العقوبات الواجبة على المعاهد، وهذا ينبني على قولنا: يتعين قتلُ الذمى إذا فعل هذه الأشياء، وأن لخصوص هذه الجنايات أثراً فى قتله وراء كونه كافراً غير ذى عهد، ويقتضى أن قتله حد من الحدود التى تجب على أهل دار الإسلام من مسلم ومعاهد، ليس بمنزلة رجل من أهل دار الحرب أخذ أسيراً، إذ ذاك المقصودُ بقتله تطهيرُ دار الإسلام من فساد هذه الجنايات وحسمُ مادة جناية المعاهدين، وإذا كان قد نص على أن لا تزول عنه عقوبة ما أدخله عل المسلمين من الضرر فى زناه بالمسلمة فأن لا تزول عنه عقوبة إضراره بسب رسول الله ﷺ أولى، لأن ما يلحق المسلمين من المضرة فى دينهم بسب رسول الله ﷺ أكثر مما يلحق بالزنى بمسلمة إذا أقيم على الزانى الحد.

الأشياء التي ينتقض بها عهد الذمى

ونصه هذا يدل على أن الذميَّ إذا قذف رسول الله ﷺ أو سبهً ثم أسلم قتل بذلك، ولم يقم عليه مجرد حد قذف واحد من الناس وهو ثمانون أو سبٍ واحدِ من الناس وهو التعزير، كما أنه لم يوجب علّى من زنى بمسلمة إذا أسلم حدَّ الزنيِ، وإنما أوجب القتل الذى كان واجباً، وعلى الرواية الأخرى التى خرجها القاضى فى كتبه القديمة ومن اتبعه فإن الذمى يستتاب من السب، فإن تاب وإلا قتل.

وكذلك يستتاب المسلم على الرواية التى ذكرها أبو الخطاب وغيره، كما يستتاب الزنديق والساحر، ولم أجد للاستتابة فى كلام الإمام أحمد أصلاً، فأما استتابة المسلم فظاهرة كاستتابة من ارتد بكلام تكلم به، وأما استتابة الذمى فأن يُدعى إلى الإسلام، فأما استتابته بالعود إلى الذمة فلا يكفى على المذهب، لأن قتله متعين.

فأما على الوجه المضطرب الذى يقال فيه: «إن الإمام يخير فيه» فيشرع استتابته بالعود إلى الذمة، لأن إقراره بها جائز بعد هذا، لكن لا تجب هذه الاستتابة رواية واحدةً، وإن أوجبنا الاستتابة بالإسلام على إحدى الروايتين، وأما على الرواية التى ذكرها الخطابى فإنه إذا أسلم الذميّ سقط عنه القتلُ مع أنه لا يستتاب، كالأسير الحربى وغيره من الكفار يقتلون قبل الاستتابة، ولو أسلموا سقط عنهم القتل، وهذا أوجه من قول من يقول بالاستتابة، فإن الذمى إذا نقض العهد جاز قتله لكونه كافراً محارباً، وهذا لا يجب استتابته بالاتفاق، اللهم إلا أن يكون على قول من يوجب دعوة كل كافر قبل قتاله، فإذا أسلم جاز أن يقال: عصم دمه، كالحربى الأصلي، بخلاف المسلم فإنه إذا قُبلت توبته فإنه يستتاب، ومع هذا فمن تقبل توبته فقد يجوز استتابته كما يجوز استتابة الأسير، لأنه من جنس دعاء الكافر إلى الإسلام قبل قتله، لكن لا يجب، لكن المنصوص عن أصحاب هذا القول أنه لا يقال له: أسلم ولا لا تُسلم، لكن إذا أسلم سقط عنه القتل، فتلخص من ذلك أنهما لا يستتابان فى المنصوص المشهور، فإن تابا لم تقبل توبتهما فى المشهور أيضاً.

وحكى عنه فى الذمى أنه إذا أسلم سقط عنه القتل، وإن لم يستتب.

وحكى عنه أن المسلم يستتاب وتقبل توبته، وخرج عنه فى الذمى أنه يستتاب، وهو بعيد.

لا فرق بين السب والقذف وغيره

واعلم أنه لا فرق بين سبه بالقذف وغيره كما نص عليه الإمام أحمد وعامة أصحابه وعامة العلماء.

وفرق الشيخ أبو محمد المقدسى رحمه الله بين القذف والسب، فذكر الروايتين فى المسلم وفى الكافر فى القذف، ثم قال: وكذلك سبه بغير القذف، إلا أن سبه بغير القذف يسقط بالإسلام، لأن سبَّ الله تعالى يسقط بالإسلام، فسبُّ النبي ﷺ أولى، وسيأتى إن شاء الله تعالى تحرير ذلك إذا ذكر بأنواع السب، فهذا مذهب الإمام أحمد.

مذهب مالك في شاتم النبي ﷺ

وأما مذهب مالك رحمه الله فقال مالك في رواية ابن القاسم ومطرف: من سبَّ النبيَّ ﷺ قتل ولم يُستتب، قال ابن القاسم: من سبه أو شتمه أو عابه أو تنقَّصه فإنه يقتل كالزنديق، وقال أبو مصعب[1] وابن أبي أويس: سمعنا مالكاً يقول: من سبَّ النبيَّ ﷺ أو شتمه أو عابه أو تنقَّصه قتل، مسلماً كان أو كافراً، ولا يستتاب. وكذلك قال محمد بن عبد الحكم[2]: أخبرنا أصحاب مالك أنه قال: من سبَّ النبيَّ ﷺ أو غيره من النبيين مسلماً كان أو كافراً قتل، ولم يستتب، قال: وروى لنا مالك إلا أن يسلم الكافر، قال أشهب عنه: من سبَّ النبي ﷺ من مسلم أو كافر قتل ولم يستتب، فهذه نصوصه نحو من نصوص الإمام أحمد، والمشهور من مذهبه أنه لا تقبل توبةُ المسلم إذا سبَّ النبي ﷺ، وحكمه حكم الزنديق عندهم، ويقتل عندهم حداً لا كفراً إذا أظهر التوبة من السب، وروى الوليد[3] بن مسلم عن مالك أنه جعل سبَّ النبي ﷺ ردة، قال أصحابه: فعلى هذا يستتاب، فإن تاب نُكِلَ، وإن أبى قتل، ويحكم له بحكم المرتد، وأما الذمي إذا سبَّ النبي ﷺ ثم أسلم فهل يدرأ عنه الإسلامُ القتل؟ على روايتين ذكرهما القاضي عبد الوهاب[4] وغيره، إحداهما: يسقط عنه، قال مالك في رواية جماعة منهم ابن القاسم: من شتم نبينا من أهل الذمة أو أحداً من الأنبياء قتل، إلا أن يسلم، وفي رواية: لا يقال له أسلم ولا لا تسلم، ولكن إن أسلم فذلك له توبة، وفي رواية مطرف عنه: من سبَّ النبي ﷺ من المسلمين أو أحداً من الأنبياء أو انتقصه قتل وكذلك من فعل ذلك من اليهود والنصارى قتل، ولا يستتاب، إلا أن يسلم قبل القتل، قال ابن حبيب[5]: وسمعت ابن الماجشُون[6] يقوله، وقال لي ابن عبد الحكم: وقال لي أصبغ[7] عن ابنُ القاسم، فعلى هذه الرواية قال ابن القاسم:

---

(١) هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني أبو مصعب الزهري. المدني الفقيه. من تلاميذ الإمام مالك. صدوق عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي مات سنة(٢٤٢).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث المصري كان عالم الديار المصرية في عصره مع المزني مات سنة(٢٦٨).

(٣) هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم. أبو العباد الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية مات(١٩٥).

(٤) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي البغدادي أبو محمد. شيخ المالكية في العراق. مات سنة(٤٢٢هـ) بمصر.

(٥) هو عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي، أبو مروان فقيه وعالم بالعربية مات سنة(٢٣٨).

(٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ابن الماجشون المدني. تلميذ الإمام مالك. مات سنة(٢١٣).

(٧) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري أبو عبد الله. فقيه مالكي مشهور. مات سنة(٢٢٥).

قال مالك: إن شتم النصرانيُّ النبيﷺ شتماً يعرف فإنه يقتل، إلا أن يُسلم، قاله مالك غير مرة، ولم يقل: يستتاب. قال ابن القاسم ومَحمَلُ: قوله عندى إن أسلم طائعاً، وعلى هذا فإذا أسلم بعد أن يؤخذ وثبت عليه السبُّ ويعلم أنهم يريدون قتله إن لم يُسلم لم يسقط عنه القتل، لأنه مُكره فى هذه الحال. والرواية الثانية: لا يدرأ عنه إسلامه القتل، قال محمد بن سحنون: وحدُّ القذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقط عن الذمى بإسلامه، وإنما تسقط عنه بإسلامه حدودُ الله، فأما حد القذف فحد للعباد كان ذلك من نبى أو غيره.

مذهب الشافعي في شاتم النبيﷺ

وأما مذهب الشافعي رحمه الله فلهم فى سابِّ النبيﷺ وجهان، أحدهما: هو كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل، وهذا قول جماعة منهم، وهو الذى يحكيه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي، والثاني: أن حدَّ من سبه القتل، فكما لا يسقط حد القذف بالتوبة لا يسقط القتل الواجب بسب النبيﷺ بالتوبة. قالوا: ذكر ذلك أبو بكر الفارسي، وادعى فيه الإجماع، ووافقه الشيخ أبو بكر القفال[1]، وقال الصيدلانى[2] قولاً ثالثاً، وهو أن السابَّ بالقذف مثلاً يستوجب القتل للردة لا للسب، فإن تاب زال القتل الذى هو مُوجبُ الردة، وجلد ثمانين للقذف، وعلى هذا الوجه لو كان السبُّ غير قذف عزر بحسبه، ثم منهم من ذكر هذا الخلاف فى المسلم إذا سبَّ ثم أسلم، ولم يتعرض للكلام فى الذمى إذا سب ثم أسلم، ومنهم من ذكر الخلاف في الذمى كالخلاف في المسلم إذا جدد الإسلام بعد السب، ومنهم من ذكر فى الذمى إذا سبَّ ثم أسلم أنه يسقط عنه القتل، وهو الذى حكاه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي، وعليه يدل عموم كلام الشافعى فى موضع من «الأم» فإنه قال بعد أن ذكر نواقض العهد وذكر فيها سبّ النبيﷺ: وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً، وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون فى دين المسلم أن من فعله قتل حداً أو قصاصاً، فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهد، وإن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال: «أتوب وأعطى الجزية كما كنت أعطيها أو على صُلح أجدده» عوقب ولم يقتل، إلا أن يكون فعل فعلاً يوجب القصاص أو

---

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل. أبو بكر الشاشي القفال أحد أعلام المذهب الشافعي. مات سنة(٣٦٥).
(٢) هو محمد بن داود بن محمد المعروف بالصيدلاني ويعرف بالداودي. أبو بكر. من كبار أئمة الفقه الشافعي. تلميذ الإمام أبو بكر القفال مات سنة(٤٢٧).

القود، فأما ما دون هذا من الفعل أو القول فكل قول يعاقب عليه ولا يقتل، قال: فإن فعل أو قال مما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا عليه فامتنع من أن يقول: «أسلم أو أعطى الجزية» قتل، وأخذ ماله فيئاً، فقد ذكر أن من نقض العهد فإنه تقبل توبته إما بأن يسلم أو بأن يعود إلى الذمة.

وذكر الخطابى قال: قال مالك بن أنس: من شتم النبي ﷺ من اليهودى والنصارى قتل، إلا أن يسلم، وكذلك قال أحمد بن حنبل، وقال الشافعي: يقتل الذمى إذا سب النبي ﷺ، وتبرأ منه الذمة، واحتج فى ذلك بخبر كعب بن الأشرف، وظاهر هذا القتل والاستدلال يقتضى أن لا يكفَّ عنه إذا أظهر التوبة، لأنه لم يحك عنه شيئاً، ولأن ابن الأشرف كان مظهراً للذمة مُجيباً إلى إظهار التوبة لو قبلت منه.

والكلام فى فصلين:

أقوال العلماء في توبة المرتد

أحدهما: فى استتابة المسلم، وقبول توبة من سب النبي ﷺ وقد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لا يستتاب، ولا تُسقط القتل عنه توبتُه، وهو قول الليث بن سعد، وذكر القاضي عياض أنه المشهور من قول السلف وجمهور العلماء، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، وحكى مالك وأحمد أنه تقبل توبته، وهو قول الإمام أبى حنيفة وأصحابه، وهو المشهور من مذهب الإمام الشافعى بناء على قبول توبة المرتد، فنتكلم أولا فى قبول توبته، والذى عليه عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين أنه تقبل توبة المرتد فى الجملة، وروى عن الحسن البصرى أنه يقتل وإن أسلم، جعله كالزانى والسارق، وذكر عن أهل الظاهر نحو ذلك أن توبته تنفعه عند الله، ولكن لا يُدرأ القتل عنه، وروى عن أحمد أن من ولد فى الإسلام قتل، ومن كان مشركاً فأسلم استتيب، وكذلك روى عن عطاء، وهو قول إسحاق بن راهويه، والمشهور عن عطاء وأحمد الاستتابة مطلقاً، وهو الصواب، ووجه عدم قبول التوبة قوله ﷺ: «من بدَّل دينه فاقتلوه» رواه البخاري[1]، ولم يستثن ما إذا تاب، وقال ﷺ: «لا يحلُّ دمُ امرئ مُسلم يشهدُ أن لا إله إلا الله وأنى رسولُ الله إلا بإحدى ثلاث: الثَّيبُ الزَّاني، والنفسُ

---

(١) سبق تخريجه ص٢٥٦ .

بالنفس، والتَّاركُ لدينه المُفارقُ للجماعة»[١] متفق عليه، فإذا كان القاتل والزانى لا يسقط عنهما القتلُ بالتوبة، فكذلك التارك لدينه المفارق للجماعة، وعن حكيم بن معاوية عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبلُ الله توبة عبد كفر بعد إسلامه»[٢] رواه الإمام أحمد، ولأنه لا يقتل لمجرد الكف والمحاربة، لأنه لو كان كذلك لما قتل المترهب والشيخ الكبير والأعمى والمُقعد والمرأة ونحوهم، فلما قتل هؤلاء علم أن الردة حد من الحدود، والحدود لا تسقط بالتوبة.

والصواب ما عليه الجماعة، لأن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران: ٨٦-٨٩] فأخبر أنه غفور رحيم لمن تاب بعد الردة، وذلك يقتضى مغفرته له فى الدنيا والآخرة، ومن هذا حالهُ لم يعاقب بالقتل.

يبين ذلك ما رواه الإمام أحمد قال: حدثنا على بن عاصم[٣] عن داود بن أبى هند[٤] عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من الأنصار ارتدَّ عن الإسلام ولحق بالمشركين، فأنزل الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا﴾إلى آخر الآية[آل عمران: ٨٦] فبعث بها قومه إليه، فرجع تائباً، فقبل النبي ﷺ ذلك منه وخلى عنه، ورواه النسائى من حديث داود مثله[٥].

وقال الإمام أحمد: ثنا على[٦] عن خالد[٧] عن عكرمة بمعناه، وقال: والله ما كذبنى قومى على رسول الله ﷺ، وما كذب رسول الله ﷺ على الله، والله أصدق الثلاثة، فرجع تائباً، فقبل النبي ﷺ منه وخلى عنه.

---

(١) سبق تخريجه ص٨٤ .

(٢) رواه أحمد(٥/ ٢) عن معاوية بن حيدة.

(٣) هو علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي أبو الحسن صدوق يخطئ رمى بالتشيع. مات سنة(٢٠١).

(٤) هو داود بن أبي هند القشيري. ثقة متقن كان يهم بآخره. مات سنة(١٤٠).

(٥) (إسناده حسن) رواه النسائي(٧/ ١٠٧) وفي تفسيره(٨٥) وأحمد(١/ ٢٤٧) وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر ورواه الطبري في تفسيره(٧٣٦٠) وابن أبي حاتم في تفسيره من طريقين (٩١٤، ٩٢٤) والواحدي في أسباب النزول وصححه ابن حبان (١٧٢٨-موارد) والحاكم(٢/ ١٤٢، ٤/ ٣٦٦) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي(٨/ ١٩٧) وجاء في تسمية ذلك الرجل بـ «الحارث بن سويد».

(٦) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي. أبو الحسن ابن المديني البصري. ثقة ثبت إمام. أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري. ما استصغرت نفسي إلا عنده. مات سنة(٢٣٤).

(٧) هو خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان الهجيمي البصري ثقة ثبت. مات سنة(١٨٦).

وقال: ثنا حجاج[1] عن ابن جريج حديثاً عن عكرمة مولى ابن عباس فى قول الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾[آل عمران: ٨٦] فى أبى عامر بن النعمان ووحوح بن الأسلت والحارث بن سويد بن الصامت فى اثنى عشر رجلاً رجعوا عن الإسلام ولحقوا بقريش، ثم كتبوا إلى أهليهم: هل لنا من توبة؟ فنزلت: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾[آل عمران: ٨٩] فى الحارث بن سويد بن الصامت[2].

وقال: ثنا عبد الرزاق أنا جعفر عن حميد عن مجاهد قال: جاء الحارث بن سويد فأسلم مع النبي ﷺ، ثم كفر الحارثُ فرجع إلى قومه، فأنزل الله فيه القرآن: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ إلى قوله ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران: ٨٦] قال: فحملها إليه رجل من قومه، فقرأها عليه، فقال الحارث: والله إنك ما علمتُ لصادقٌ، وإن رسول الله ﷺ لأصدقُ منك، وإن الله لأصدقُ الثلاثة، قال: فرجع الحارث فأسلم فحسنُ إسلامه[3].

وكذلك ذكر غير واحد[4] من أهل العلم أنها نزلت فى الحارث بن سويد وجماعة ارتدوا عن الإسلام وخرجوا من المدينة كهيئة البدء، ولحقوا بمكة كفاراً فأنزل الله فيهم هذه الآية، فندم الحارثُ وأرسل إلى قومه: أن سلُوا رسول الله ﷺ: هل لى توبةٌ؟ ففعلوا ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران: ٨٩] فحملها إليه رجل من قومه، فقرأها عليه، فقال الحارث: إنك والله ما علمت لصدُوقٌ، وإن رسول الله ﷺ لأصدقُ منك، وإن الله عز وجل لأصدقُ الثلاثة، فرجع الحارث إلى المدينة وأسلم وحسُن إسلامه.

فهذا رجل قد ارتدَّ ولم يقتله النبي ﷺ بعد عوده إلى الإسلام، ولأن الله تعالى قال فى إخباره عن المنافقين: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝ لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾[التوبة: ٦٥-٦٦] فدل على أن الكافر بعد إيمانه قد يعفى عنه وقد يعذب، وإنما يعفى عنه إذا تاب، فعلم أن توبته مقبولة.

---

(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور. أبو محمد ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره.

(٢) رواه الطبري في تفسيره(٧٣٦٥).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (٧٣٦١).

(٤) من هؤلاء السدي رواه الطبري في تفسيره (٧٣٦٢).

وذكر أهل التفسير أنهم كانوا جماعة، وأن الذى تاب منهم رجل واحد يقال له مخشى بن حُمَيِّر، وقال بعضهم: كان قد أنكر عليهم بعض ما سمع، ولم يمالئهم عليه، وجعل يسير مجانباً لهم، فلما نزلت هذه الآيات برئ من نفاقه، وقال: اللهم إنى لا أزال أسمع آية تقر عينى تقشعر منها الجلود وتجبُ منها القلوب، اللهم فاجعل وفاتى قتلاً فى سبيلك، وذكروا القصة[1].

وفى الاستدلال بهذا نظر، ولأنه قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِن يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ﴾[التوبة: ٧٣-٧٤].

وذلك دليل على قبول توبة من كفر بعد إسلامه، وأنهم لا يعذبون فى الدنيا ولا في الآخرة عذاباً أليماً: بمفهوم الشرط، ومن جهة التعليل، ولسياق الكلام، والقتلُ عذابٌ أليم، فعلم أن من تاب منهم لم يعذب بالقتل، ولأن الله سبحانه قال: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٠٨) لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (١٠٩) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[النحل: ١٠٦-١١٠] فبين أن الذين هاجروا إلى دار الإسلام بعد أن فُتنوا عن دينهم بالكفر بعد الإسلام وجاهدوا وصبُروا فإن الله يغفر لهم ويرحمهم، ومن غفر له ذنبه مطلقاً لم يُعاقبه فى الدنيا ولا فى الآخرة.

وقال سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة[2]: خرج ناسٌ من المسلمين -يعنى من المهاجرين- فأدركهم المشركون، ففتنوهم، فأعطوهم الفتنة، فنزلت فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ

---

(١) سبق تخريجه ص٣٨ .

(٢) رواه الطبري في تفسيره (٢١٩٥٣) عن عكرمة ورواه من قول ابن عباس (٢٧٧٠٦).

﴿اللَّهِ﴾[العنكبوت: ١٠]الآية ونزل فيهم: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾ ثم إنهم خرجوا مرة أخرى فانقلبوا حتى أتوا المدينة، فأنزل الله فيهم: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ إلى آخر الآية، ولأنه سبحانه قال: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[البقرة: ٢١٧] فعلم أن من لم يمت وهو كافر من المرتدين لا يكون خالداً في النار، وذلك دليل على قبول التوبة وصحة الإسلام، فلا يكون تاركاً لدينه، فلا يقتل، ولعموم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾[التوبة: ٥] فإن هذا الخطاب عام في قتال كل مشرك، وتخلية سبيله إذا تاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة، سواء كان مشركاً أصلياً أو مشركاً مرتداً.

وأيضاً، فإن عبد الله بن سعد بن أبي سرح[1] كان قد ارتد على عهد النبيﷺ، ولحق بمكة، وافترى على الله ورسوله، ثم إنه بعد ذلك بايعه النبيﷺ، وحقن دمه، وكذلك الحارث بن سويد، وكذلك جماعة من أهل مكة أسلموا ثم ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام، فحقنت دماؤهم، وقصصُ هؤلاء وغيرهم مشهورة عند أهل العلم بالحديث والسيرة.

وأيضاً، فالإجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فإن النبيﷺ لما توفي ارتدَّ أكثر العرب إلا أهل مكة والمدينة والطائف، واتبع قومٌ من تنبأ لهم مثل مسيلمة والعنسي وطُليحة الأسدي، فقاتلهم الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم، حتى رجع أكثرهم إلى الإسلام، فأقروهم على ذلك، ولم يقتلوا واحداً ممن رجع إلى الإسلام، ومن رؤوس من كان قد ارتدَّ ورجع طليحةُ الأسدي المتنبي، والأشعثُ ابن قيس، وخلق كثير لا يُحصون، والعلم بذلك ظاهر لا خفاء به على أحد، وهذه الرواية عن الحسن[2] فيها نظر، فإن مثل هذا لا يخفى عليه، ولعله أراد نوعاً من الردة كظهور الزندقة ونحوها، أو قال ذلك في المرتد الذي وُلد مسلماً، ونحو ذلك مما قد شاع فيه الخلاف.

---

(١) تقدم ص١٠٢ وما بعدها.
(٢) تقدم ص٢٦٧ .

وأما قوله ﷺ : «من بدَّل دينهُ فاقتلُوه»[١] فنقول بموجبه، فإنما يكون مبدلاً إذا دام على ذلك واستمر عليه، فأما إذا رجع إلى الدين الحقّ فليس بمبدل، وكذلك إذا رجع إلى المسلمين فليس بتارك لدينه مفارق للجماعة، بل هو متمسك بدينه، ملازم للجماعة، وهذا بخلاف القتل والزنى، فإنه فعلٌ صدر عنه لا يمكن دوامه عليه بحيث إذا تركه يقال إنه ليس بزانٍ ولا قاتلٍ، فمتى وجد منه ترتب حدُّه عليه، وإن عزم على أن لا يعود إليه، لأن العزم على ترك العود لا يقطع مفسدة ما مضى من الفعل.

على أن قوله: «التارك لدينه المفارق للجماعة» قد يفسر بالمحارب قاطع الطريق، كذلك رواه أبو داود في سُننه مفسراً عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ : «لا يحلُّ دمُ امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان فإنه يُرجم، ورجل خرج محارباً لله ورسوله فإنه يُقتل أو يُصلب أو يُنفى من الأرض، أو يقتل نفساً فيقتل بها» فهذا المستثنى هو المذكور في قوله: «التارك لديه المفارق للجماعة» ولهذا وصفه بفراق الجماعة، وإنما يكون هذا بالمحاربة.

ويؤيد ذلك أن الحديثين تضمنا أنه لا يحلُّ دم من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ والمرتد لم يدخل في هذا العموم، فلا حاجة إلى استثنائه، وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن مُوجب الدين، ويفرق بين ترك الدين وتبديله، أو يكون المراد به من ارتدَّ وحارب كالعُرنيين[٢] ومُقيس بن صبابة ممن ارتدَّ وقتل وأخذ المال، فإن هذا يُقتل بكل حال إن تاب بعد القدرة عليه، ولهذا والله أعلم استثنى هؤلاء الثلاثة الذين يقتلون بكل حال وإن أظهروا التوبة بعد القدرة، ولو كان أريد المرتدُّ المجرد لما احتيج إلى قوله: «المفارق للجماعة» فإن مجرد الخروج من الدين يوجب القتل وإن لم يفارق جماعة الناس، فهذا وجهٌ يحتمله الحديث، وهو -والله أعلم- مقصود هذا الحديث.

---

(١) سبق تخريجه ص٢٥٦ .

(٢) حديث العرنيين عن أنس ﵁ رواه البخاري(٤١٩٣، ٤٦١٠، ٣٠١٨، ٥٦٨٥، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٩٩) ومسلم(١٦٧١) وأبو داود(٤٣٦٤) والترمذي(٧٢، ٧٣، ١٨٤٥، ٢٠٤٢) والنسائي(١/ ١٦٠، ١٦١) وابن ماجه(٢٥٧٨) وأحمد(٣/ ١٠٧، ١٦١، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٥).

وأما قوله: «لا يقبل الله توبة عبدٍ أشرك بعد إسلامه»[١] فقد رواه ابن ماجه من هذا الوجه، ولفظه: «لا يقبل الله من مشرك أشرك بعد إسلامه عملاً حتى يفارق المشركين إلى المسلمين»[٢] وهذا دليل على قبول إسلامه إذا رجع إلى المسلمين، وبيان أن معنى الحديث أن توبته لا تقبل ما دام مقيماً بين ظهرانى المشركين مُكثراً لسوادهم، كحال الذين قتلوا ببدر، ومعناه أن من أظهر الإسلام ثم فتن عن دينه حتى ارتدَّ فإنه لا تقبل توبته وعمله حتى يهاجر إلى المسلمين، وفى مثل هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ**﴾[النساء: ٩٧]الآية وأيضاً فإن ترك الدين وتبديله وفراق الجماعة يدوم ويستمر، لأنه تابع الاعتقاد، والاعتقاد دائم، فمتى قطعه وتركه عاد كما كان، ولم يبق لما مضى حكم أصلاً، ولا فيه فساد، ولا يجوز أن يطلق عليه القول بأنه مبدل للدين، ولا أنه تارك لدينه، كما يطلق على الزانى والقاتل بأن هذا زانٍ وقاتل، فإن الكافر بعد إسلامه لا يجوز أن يسمى كافراً عند الإطلاق، ولأن تبديل الدين وتركه فى كونه موجباً للقتل بمنزلة الكفر الأصلى والحراب فى كونهما كذلك، فإذا كان زوال الكفر بالإسلام أو زوال المحاربة بالعهد يقطع حكم الكفر فكذلك زوالُ تبديل الدين وتركه بالعود إلى الدين وأخذه يقطع حكم ذلك التبديل والترك.

فصل

إذا تقرر ذلك فإن الذى عليه جماهير أهل العلم أن المرتدَّ يستتاب، ومذهب مالك وأحمد أنه يستتاب، ويؤجَّلُ بعد الاستتابة ثلاثة أيام، وهل ذلك واجب أو مستحب؟ على راويتين عنهما، أشهرها عنهما أن الاستتابة واجبة وهذا قول إسحاق بن راهويه.

وكذلك مذهب الشافعى هل الاستتابة واجبة أو مستحبة على قولين، لكن عنده فى أحد القولين يستتاب، فإن تاب فى الحال وإلاَّ قُتل، وهو قول ابن المنذر والمزني[٣]، وفى القول الآخر يستتاب كمذهب مالك وأحمد.

---

(١) تقدم.

(٢) (حسن) رواه النسائي(٥/ ٨٣) وابن ماجه(٢٥٣٦) والطبراني (٩٦٩) والحاكم(٤/ ٦٠٠) وصححه ووافقه الذهبي. وحسنه الشيخ الألباني [انظر الصحيحة(٣٦٩)].

(٣) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري أبو إبراهيم. صاحب الإمام الشافعي. مات سنة(٢٦٤).

وقال الزهرى وابن القاسم فى رواية: يستتاب ثلاث مرات.

ومذهب أبى حنيفة أنه يستتاب أيضاً، فإن لم يتب وإلا قتل، والمشهور عندهم أن الاستتابة مستحبة، وذكر الطحاوى عنهم: لا يقتل المرتد حتى يستتاب، وعندهم يُعرض عليه الإسلام، فإن أسلم وإلاَّ قتل مكانه، إلا أن يطلب أن يؤجَّل، فإنه يؤجل ثلاثة أيام.

وقال الثوري: يؤجل ما رُجيت توبته، وكذلك معنى قول النخعي.

وذهب عبيد بن عمير[1] وطاوس[2] إلى أنه يُقتل، ولا يستتاب، لأنه ﷺ أمر بقتل المبدِّل دينه والتارك لدينه المفارق للجماعة، ولم يأمر باستتابته، كما أمر الله سبحانه بقتال المشركين من غير استتابة مع أنهم لو تابوا لكففنا عنهم[3].

يؤيد ذلك أن المرتدَّ أغلظُ كفراً من الكافر الأصلي، فإذا جاز قتل الأسير الحربى من غير استتابة فقتلُ المرتد أولى.

وسرُّ ذلك أنا لا نجيز قتل كافر حتى نستتيبه، بأن يكون قد بلغته دعوة محمد ﷺ إلى الإسلام، فإنَّ قتل من لم تبلغه الدعوة غير جائز، والمرتد قد بلغته الدعوة، فجاز قتله كالكافر الأصلى الذى بلغته، وهذا هو علة من رأى الاستتابة مستحبة، فإن الكفار يستحبُّ أن ندعوهم إلى الإسلام عند كل حرب وإن كانت الدعوة قد بلغتهم، فكذلك المرتد، ولا يجب ذلك فيهما.

نعم، لو فرض المرتد من يخفى عليه جواز الرجوع إلى الإسلام، فإن الاستتابة هنا لابد منها.

ويدل على ذلك أيضاً أن النبي ﷺ أهدر يوم فتح مكة دم عبد الله بن سعد ابن أبى سرح، ودم مقيس بن صبابة، ودم عبد الله بن خطل، وكانوا مرتدين، ولم يستتبهم، بل قُتل ذانِك الرجلان، وتوقف ﷺ عن مبايعة ابن أبى سرح لعل بعض المسلمين يقتله، فعلم أن قتل المرتد جائز مالم يسلم، وأنه لا يستتاب.

---

(١) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي. أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي ﷺ قاله مسلم وعده غيره في كبار التابعين. وكان قاص أهل مكة مجمع على ثقتيه، مات قبل ابن عمر،.

(٢) هو طاوس بن كيسان اليماني. أبو عبد الرحمن الحميري الفارسي. يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب. ثقة فقيه فاضل. مات سنة(١٠٦) وقيل بعد ذلك.

(٣) خبر عبيد بن عمير رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٩٤) وابن أبي شيبة في «المصنف» (كتاب الحدود باب في المرتد عن الإسلام ح٧) وخبر طاوس رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٧٠٠).

وأيضاً، فإن النبي ﷺ عاقب العُرنيين الذين كانوا في اللقاح ثم ارتدوا عن الإسلام بما أوجب موتهم ولم يستتبهم، ولأنه فعل شيئاً من الأسباب المبيحة للدم فقتل قبل استتابته كالكافر الأصلي وكالزاني وكقاطع الطريق ونحوهم، فإن كل هؤلاء -من قبلت توبته ومن لم تقبل- يقتل قبل الاستتابة، ولأن المرتد لو امتنع بأن يلحق بدار الحرب، أو بأن يكون المرتدون ذوي شوكة يمتنعون بها عن حكم الإسلام- فإنه يقتل قبل الاستتابة بلا تردد، فكذلك إذا كان في أيدينا.

وحجةُ من رأى الاستتابة إما واجبة أو مستحبة قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨] أمر الله رسوله أن يخبر جميع الذين كفروا أنهم إن انتهوا غفر لهم ما سلف، وهذا معنى الاستتابة، والمرتد من الذين كفروا، والأمر للوجوب، فعلم أن استتابة المرتد واجبة، ولا يقال: «فقد بلغهم عموم الدعوة إلى الإسلام»، لأن هذا الكفر أخص من ذلك الكفر، فإنه يوجب قتل كل من فعله، ولا يجوز استبقاؤه، وهو لم يستتب من هذا الكفر.

وأيضاً، فإن النبي ﷺ بعث بالتوبة إلى الحارث بن سويد ومن كان قد ارتد معه إلى مكة كما قدمناه، بعد أن كانت قد نزلت فيهم آية التوبة، فيكون استتابته مشروعة، ثم إن هذا الفعل منه خرج امتثالاً للأمر بالدعوة إلى الإسلام والإبلاغ لدينه، فيكون واجباً.

وعن جابر رضي الله عنه أن امرأة يقال لها: «أم مروان» ارتدَّتْ عن الإسلام، فأمر النبي ﷺ أن يُعرض عليها الإسلام، فإن رجعت وإلا قتلت[1].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ارتدت امرأة يوم أحدُ، فأمر النبي ﷺ أن تستتاب، فإن تابت وإلاَّ قتلت، رواهما الدارقطني.[2]

وهذا -إن صح- أمر بالاستتابة، والأمر للوجوب، والعمدة فيه إجماع الصحابة، عن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، قال: قدم على عمر بن

---

(١) ضعيف رواه الدارقطني (٣/ ١١٩) والبيهقي(٨/ ٢٠٣) وقال ابن القيم في «التعليق المغني» الحديث فيه معمر بن بكار وفي حديثه وهم وفيه أيضاً محمد بن عبد الملك. والحديث ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ٤٩).

(٢) (ضعيف) رواه الدارقطني (٣/ ١١٨) وضعفه ابن القيم في «التعليق المغني» وكذلك ضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير (٤/ ٤٩).

الخطاب رجلٌ من قبل أبى موسى الأشعري، فسأله عن الناس، فأخبره، ثم قال: هل من مُغربة خبر؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، قال: فما فعلتم به؟ قال: قربناه فضربنا عنقه، قال عمر: فهلا حبستموه ثلاثاً، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله، اللهم إنى لم أحضر، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني[١]، رواه مالك والشافعي وأحمد وقال: أذهب إلى حديث عمر، وهذا يدل على أن الاستتابة واجبة، وإلا لم يقل عمر: لم أرض إذ بلغني.

وعن أنس بن مالك قال: لما افتتحنا تُستر بعثنى الأشعرى إلى عمر بن الخطاب، فلما قدمت عليه قال: ما فعل البكريون؟ قال: فلما رأيته لا يُقلع قلت: يا أمير المؤمنين، ما فعلوا؟ إنهم قتلوا ولحقوا بالمشركين، ارتدوا عن الإسلام قاتلوا مع المشركين حتى قتلوا، قال: فقال: لأن أكون أخذتهم سلماً كان أحبَّ إلى مما على وجه الأرض من صفراء أو بيضاء، وقال: فقلت: وما كان سبيلهم لو أخذتهم سلماً؟ قال: كنت أعرضُ عليهم الباب الذى خرجوا منه فإن أبو استودعتهم الحبس[٢].

وعن عبد الله بن عتبة[٣] قال: أخذ ابن مسعود قوماً ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، قال: فكتب فيهم إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، فكتب إليه أن أعرض عليهم دين الحقَّ وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوا فخلّه عنهم، وإن لم يقبلوا فاقتلهم، فقبلها بعضُهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله، رواهما الإمام أحمد بسند صحيح[٤].

وعن العلاء أبى محمد[٥] أن علياً رضي الله عنه أخذ رجلاً من بنى بكر بن وائل قد تنصَّر، فاستتابه شهراً، فأبي، فقدَّمه ليضرب عنقه، فنادي: يا لبكر، فقال عليّ: أما إنك واجدُه أمامك فى النار، رواه الخلال، وصاحبه أبو بكر.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (باب المرتدح ٨٦٩) والشافعي في مسنده(٢/ ٢٨٦) والبيهقي(٨/ ٢٠٦). [انظر الإرواء(٢٤٧٤)].

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٦٩٦) والبيهقي(٨/ ٢٠٧).

(٣) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي. ابن أخي عبد الله بن مسعود ولد في عهد النبي ﷺ. وثقة العجلي وجماعة. مات بعد السبعين.

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف(١٨٧٠٧) والبيهقي(٩/ ٢٠١).

(٥) هو العلاء بن عبد الله بن بدر البصري قد ينسب إلى جده ثقة.

وعن أبي موسى رضي الله عنه أنه أتي برجل قد ارتد عن الإسلام، فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها، فجاء مُعاذ، فدعاه، فأبى، فضرب عنقه، رواه أبو داود.[١]

وروى من وجه آخر أن أبا موسى استتابه شهراً، ذكره الإمام أحمد.

وعن رجل عن ابن عمر قال: يُستتابُ المرتد ثلاثاً، رواه الإمام أحمد[٢].

وعن أبي وائلٍ عن أبي معين السعدي، قال: مررت في السحرَ بمسجد بني حنيفة وهم يقولون: إن مُسيلمة رسول الله، فأتيت عبد الله فأخبرته، فبعث الشرط، فجاءوا بهم، فاستتابهم، فتابوا، فخلى سبيلهم، وضرب عنق عبد الله ابن النواحة، فقالوا: أحدث قوم في أمر فقتلت بعضهم وتركت بعضهم، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ وقدم إليه هذا وابن أثال فقال: أتشهد أني رسول الله؟ فقالا: أتشهد أنت أن مسيلمة رسول الله؟ فقال النبي ﷺ: «آمنت بالله ورُسله، ولو كنت قاتلاً وفداً لقتلكما» قال: فلذلك قتلتُه، رواه عبد الله بن أحمد بإسناد صحيح[٣].

فهذه أقوال الصحابة في قضايا متعددة، لم ينكرها منكر، فصارت إجماعاً.

والفرق بين هذا وبين الكافر الأصلي من وجوه:

الفرق بين الكافر الأصل والمرتد

أحدها: أن توبة هذا أقرب، لأن المطلوب منه إعادة الإسلام، والمطلوب من ذاك ابتداؤه، والإعادة أسهلُ من الابتداء، فإذا أسقط عنا استتابة الكافر لصعوبها لم يلزم سقوط استتابة المرتد.

الثاني: أن هذا يجب قتله عيناً، وإن لم يكن من أهل القتال، وذاك لا يجوز أن يقتل إلا أن يكون من أهل القتال، ويجوز استبقاؤه بالأمان، والهدنة، والذمة، والإرقاق، والمنّ، والفداء، فإذا كان حدُّه أغلظ فلم يقدم عليه إلا بعد الإعذار إليه بالاستتابة، بخلاف من يكون جزاؤه دون هذا.

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧).

(٢) رواه الطبري في تفسيره(١٠٧١١) في تفسير سورة النساء آية(١٣٨) وابن أبي شيبة في مصنفه (الحدود- باب في المرتد عند الإسلام ح٣) والبيهقي(٨/ ٢٠٧).

(٣) رواه أحمد(٥/ ٣٢٠) وعبد الرزاق في مصنفه (١٨٧٠٨) والطبراني (٨٩٥٦) والبيهقي(٨/ ٢٠٦).

الثالث: أن الأصلى قد بلغته الدعوة، وهى استتاب عامة من كل كفر، وأما هذا فإنما نستتيبه من التبديل وترك الدين الذى كان عليه، ونحن لم نصرح له بالاستتابة من هذا ولا بالدعوة إلى الرجوع.

وأما ابن أبى سرح وابن خطل ومقيس بن صبابة فإنه كانت لهم جرائم زائدة على الردة، وكذلك العُرنيون، فإن أكثر هؤلاء قتلوا مع الردة وأخذوا الأموال، فصاروا قُطاع الطريق محاربين لله ورسوله، وفيهم من كان يؤذى بلسانه أذى صار به من جنس المحاربين، فلذلك لم يُستتابوا، على أن الممتنع لا يستتاب، وإنما يستتاب المقدور عليه، ولعل بعض هؤلاء قد استتيب فنكل.

فصل

أدلة القول بكفر الساب ومشروعية استتابته

ذكرنا حكم المرتد استطراداً، لأن الكلام فى الساب متعلقٌ به تعلقاً شديداً، فمن قال: «إن سابَّ النبيﷺ من المسلمين يستتاب» قال: إنه نوع من الكفر، فإن من سبَّ الرسول أو جحد نبوته أو كذب بآية من كتاب الله أو تهود أو تنصَّر ونحو ذلك كل هؤلاء قد بدَّلوا دينهم وتركوه وفارقوا الجماعة، فيستتابون وتُقبل توبتهم كغيرهم.

يؤيدً ذلك أن فى كتاب أبى بكرﷺ إلى المهاجر فى المرأة السابة «أن حدَّ الأنبياء ليس يُشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد، أو معاهدٍ فهو محارب غادر»[1].

وعن ابن عباسﷺ: «أيما مسلم سبَّ الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كذب برسول اللهﷺ، وهى ردة يستتاب منها، فإن رجع، وإلا قتل»[2].

والأعمى الذى كانت له أم ولد تسبُّ النبيَّﷺ كان ينهاها فلا تنتهى، ويزجرها فلا تنزجر، فقتلها بعد ذلك، فإن كانت مسلمة فلم يقتلها حتى استتابها، وإن كانت ذمية وقد استتابها فاستتابة المسلم أولى.

وأيضاً، فإما أن يُقتل السابُّ لكونه كفر بعد إسلامه، أو لخصوص السب، والثانى لا يجوز، لأن النبيﷺ قال: «لا يحلُّ دمُ امرئ مُسلم يشهدُ أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث: كُفر بعد إسلام، أو زنى بعد إحصانٍ أو قتل نفسٍ فيقتل بها»[3].

---

(١) تقدم ص١٧٣ .

(٢) تقدم ص١٧٤ .

(٣) سبق تخريجه ص٨٤ .

وقد صحَّ ذلك عنه من وجوه متعددة، وهذا الرجل لم يزن ولم يقتل، فإن لم يكن قتله لأجل الكفر بعد الإسلام امتنع قتله، فثبت أنه إنما يقتل لأنه كفر بعد إسلامه، وكل من كفر بعد إسلامه فإن توبته تقبل، لقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾[آل عمران: ٨٦-٨٩]الآية ولما تقدم من الأدلة الدالة على قبول توبة المرتد.

وأيضاً، فعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨] وقوله ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله، والإسلام يهدمُ ما كان قبله»[١] رواه مسلم، يوجب أن من أسلم غفر له كل ما مضي.

وأيضاً، فإن المنافقين الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦١-٦٦] وقد قيل فيهم: ﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾[التوبة: ٦١-٦٦] مع أن هؤلاء قد آذوا بألسنتهم وبأيديهم أيضاً، ثم العفو مرجُو لهم، وإنما يرجى العفو مع التوبة، فعلم أن توبتهم مقبولة، ومن عفى عنه لم يعذب في الدنيا ولا في الآخرة.

وأيضاً، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[التوبة: ٧٣-٧٤]الآية فإنها تدل على أن المنافق إذا كفر بعد إسلامه ثم تاب لم يعذب عذاباً أليماً في الدنيا ولا في الآخرة، والقتلُ عذابٌ أليم، فعلم أنه لا يقتل.

وقد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في رجال من المنافقين اطلع أحدهم على النبي ﷺ، فقال: علام تشتمني أنت وأصحابك؟ فانطلق الرجلُ فجاء بأصحابه، فحلفوا بالله ما قالوا شيئاً، فأنزل الله هذه الآية[٢].

وعن الضحاك قال: خرج المنافقون مع النبي ﷺ إلى تبوك، فكانوا إذا خلا بعضهمُ ببعض سبُّوا رسول الله ﷺ وأصحابه وطعنوا في الدين، فنقل ما قالوا حذيفةُ إلى النبي عليه الصلاة والسلام، فقال النبي ﷺ: «يا أهل النِّفاق ما هذا الذي بلغني عنكم؟» فحلفوا لرسول الله ﷺ ما قالوا شيئاً من ذلك، فأنزل الله هذه الآية إكذاباً لهم.

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

(٢) سبق تخريجه ص٢٧ . .

وأيضاً، فلا ريب أن توبتهم فيما بينهم وبين الله، وإن تضمنت التوبة من حقوق الآدميين لأوجه:

أوجه الفرق بين سب الرسول ﷺ وسب واحد من الناس

أحدها: أنه قد قيل كفارة الغيبة الاستغفار لمن استغيبه، وقد ذهب كثير من العلماء أو أكثرهم إلى مثل ذلك، فجاز أن يكون ما قد أتى به من الإيمان برسول الله ﷺ الموجب لأنواع الثناء عليه والتعظيم له موجباً لما ناله من عرضه.

الثاني: أن حقَّ الأنبياء تابع لحق الله، وإنما عظمت الوقيعة فى أعراضهم لما يتضمن ذلك من الكفر والوقيعة فى دين الله وكتابه ورسالته، فإذا تبعت حقَّ الله فى الوجوب تبعته فى السقوط، لئلا ليكون أعظم منه، ومعلوم أن الكافر تصحُّ توبته من حقوق الله، فكذلك من حقوق الأنبياء المتعلقة بنبوتهم، بخلاف التوبة من الحقوق التى تجب للناس بعضهم على بعض.

الثالث: أن الرسول ﷺ قد عُلم منه أنه يدعو للتأسى به واتباعه، ويخبرهم أن من فعل ذلك فقد غفر له كل ما أسلفه فى كفره، فيكون قد عفا لمن قد أسلم عما ناله من عرضه.

وبهذه الوجوه يظهر الفرق بين سب الرسول ﷺ وبين سب واحد من الناس، فإنه إذا سبَّ واحداً من الناس لم يأت بعد سبه ما يناقض موجب السب، وسبه حق آدمى محض لم يعف عنه، والمقتضى للسب هو موجود بعد التوبة، والإسلام كما كان موجوداً قبلهما إن لم يزجر عنه بالحد، وهنا كان الداعى إليه الكفر وقد زال بالإيمان، وإذا ثبت أن توبته وإيمانه مقبول منه فيما بينه وبين الله فإذا أظهرها وجب أن يقبلها منه، لما روى أبو سعيد فى حديث ذى الخويصرة التميمى الذى اعترض على النبي ﷺ فى القسمة، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضربُ عنقه؟ فقال: «لا، لعله أن يكون يصلي» قال خالد: وكم من مُصلٍّ يقول بلسانه ما ليس فى قلبه، فقال النبي ﷺ: «لم أومر أن أنقُب عن قلوب الناس ولا أشُقَّ بُطونهم» رواه مسلم[1].

وقال لأسامة فى الرجل الذى قتله بعد أن قال لا إله إلا الله «كيف قتلته بعد أن **قال لا إله إلا الله» قال: إنما قالها تعوذاً، قال: «فهلا شققت عن قلبه»**[2].

---

(١) سبق تخريجه ص١٥٩ .

(٢) رواه البخاري (٤٢٦٩، ٦٨٧٢) ومسلم(١٥٩) وأبو داود(٢٦٤٣) وأحمد(٥/ ٢٠٠، ٢٠٧) والبيهقي(٨/ ١٩٥).

وكـذلك فى حديث المقـداد(١) نحـو هذا، وفى ذلك نزل قولهُ تعـالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[النساء: ٩٤](٢) ولا خلاف بين المسلمين أن الحربى إذا أسلم عند رؤية السـيف وهو مُطلق أو مقيد يصح إسـلامه وتقـبل توبته من الكفـر، وإن كانت دلالة الحـال تقتـضى أن باطنه خلافُ ظاهره.

وأيضاً، فـإن النبيﷺ كان يقبل من المنافـقين علانيتـهم ويكلُ سرائرهم إلى الله، مع إخبار الله له أنهم اتخذوا أيمانهم جُنة، وأنهم ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[التوبة: ٧٤] فعلم أن من أظهر الإسلام والتوبة من الكفر قُبل ذلك منه، فـهذا قول هؤلاء، وسيأتى إن شاء الله تعالى الاستدلالُ على تعين قتله من غير استتابة، والجواب عن هذه الحجج.

✪✪✪✪✪

(١) رواه البخاري (٤٠١٩، ٦٨٦٥) ومسلم(٩٥) وأبو داود(٢٦٤٤) وأحمد(٦/٣، ٤، ٥).
(٢) رواه الطبري في تفسيره للآية(١٠٢٢٩).

الفصل الثاني

في الذمي إذا سبَّه ثم تاب

وقد ذكرنا فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يقتل بكل حال، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، ومذهب الإمام مالك إذا تاب بعد أخذه، وهو وجه لأصحاب الشافعي.

الثاني: يقتل إلا أن يتوب بالإسلام، وهو ظاهر الرواية الأخرى عن مالك وأحمد.

والثالث: يقتل إلا أن يتوب بالإسلام أو بالعود إلى الذمة كما كان، وعليه يدل ظاهر عموم كلام الشافعي، إلا أن يتأول، وعلى هذا فإنه يُعاقبُ إذا عاد إلى الذمة ولا يقتل.

فمن قال: «إن القتل يسقط عنه بالإسلام» فإنه يستدل بمثل ما ذكرناه في المسلم، فإنه كله يدلّ على أن الكافر أيضاً إذا أسلم سقط عنه موجب السب، ويدلُّ على ذلك أيضاً أن الصحابة ذكروا أنه إذا فعل ذلك فهو غادر محارب، وأنه ناقضٌ للعهد، ومعلومٌ أن من حارب ونقض العهد إذا أسلم عصم دمه وماله، وقد كان كثير من المشركين مثل ابن الزبعرى وكعب بن زُهير وأبي سفيان بن الحارث وغيرهم يهجون النبيَّ ﷺ بأنواع الهجاء ثم أسلموا فعصم الإسلام دماءهم وأموالهم، وهؤلاء وإن كانوا محاربين لم يكونوا من أهل العهد، فهو دليل على أن حقوق الآدميين التي يستحلها الكافر، إذا فعلها ثم أسلم سقطت عنه كما تسقط حقوق الله، ولهذا أجمع المسلمون إجماعاً مستندةُ كتابُ الله وسنةُ نبيه الظاهرة أن الكافر الحربي إذا أسلم لم يؤخذ بما كان أصابه من المسلمين من دم أو مال أو عرضٍ، والذمي إذا سبَّ رسول الله ﷺ فإنه معتقدٌ حلَّ ذلك، وعقد الذمة لم يوجب عليه تحريم ذلك، فإذا أسلم لم يؤخذ به، بخلاف ما يصيبه من دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم، فإنَّ عقد الذمة يوجب تحريم ذلك منا كما يوجب تحريم ذلك علينا منه، وإن كان يوجب علينا الكفَّ عن سب دينهم والطعن فيه، فهذا أقربُ ما يتوجه به الاستدلال بقصص هؤلاء، وإن كان الاستدلال به خطأ.

وأيضاً، فإن الذميَّ إما أن يقتل إذا سبَّ لكفره أو حرابه كما يقتل الحربي السابُّ، أو يقتل حداً من الحدود كما يقتل لزناه بذمية وقطع الطريق على ذمي، والثاني باطل، فتعين الأول، وذلك لأن السبَّ من حيث هو سب ليس فيه أكثر من انتهاك العرض، وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد، بل لا يوجب على الذمي شيئاً لاعتقاده حل ذلك، نعم إنما صولح على الكف عنه والإمساك، فمتى أظهر السبَّ زال العهدُ فصار حربياً، ولأن كون السب موجباً للقتل حداً حكم شرعي، فيفتقر إلى دليل، ولا دليل على ذلك، إذ أكثر ما يذكر من الأدلة إنما يفيد أنه يقتل، وذلك متردد بين كون القتل لكفره وحرابه أو لخصوص السب، ولا يجوز إثبات الأحكام بمجرد الاستحسان والاستصلاح، فإن ذلك شرع الدين بالرأي، وذلك حرام لقوله تعالى: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ**﴾[الشورى: ٢١] والقياسُ في المسألة متعذر لوجهين:

أحدهما: أن كثيراً من النُّظار يمنع جريان القياس في الأسباب والشروط والموانع، لأن ذلك يفتقر إلى معرفة نوع الحكمة وقدرها، وذلك متعذر، لأن ذلك يخرج السبَّ عن أن يكون سبباً، وشرطُ القياس بقاء حكم الأصل، ولأنه ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يمكن إلحاق السب بها لاختلافهما نوعاً وقدراً، واشتراكهمُا في عموم المفسدة لا يوجبُ الإلحاق بالاتفاق، وكون هذه المفسدة مثل هذه المفسدة يفتقر إلى دليل، وإلا كان شرعاً بالرأي، ووضعاً للدين بالمعقول، وذلك انحلالٌ عن معاقد الدين، وانسلالٌ عن روابط الشريعة، وانخلاعٌ من ربق الإسلام، وسياسة للخلق بالآراء الملكية والأنحاء العقلية، وذلك حرام بلا ريب، فثبت أنه إنما يقتل لأجل كفره وحرابه، ومعلوم أن الإسلام يُسقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق.

وأيضاً، فالذميُّ لو كان يسب النبيﷺ فيما بينه وبين الله تعالى ويقول فيه ما عسى أن يقول من القبائح ثم أسلم واعتقد نبوته ورسالته لمحا ذلك عنه جميع تلك السيئات، ولا يجوز أن يقال: «إن النبيﷺ يطالبه بموجب سبه في الدنيا ولا في الآخرة» ومن قال ذلك علم أنه مُبطل في مقالته، للعلم بأن الكافرين يقولون في الرسول شر المقالات وأشنعها، وقد أخبر الله تعالى عنهم في القرآن ببعضها، مثل قولهم ساحر وكاهن ومجنون ومُفترٍ، وقول اليهود في مريم بهتاناً

عظيماً، ونسبتها إلى الفاحشة، وأن المسيح لغير رِشْدَه، وهذا هو القذف الصريح، ثم لو أسلم اليهودى وأقر بنبوة المسيح وأنه عبدُ الله ورسوله وأنه برئ مما رمته اليهود لم يبق للمسيح عليه تبعةٌ.

ونحن نعتقد أن من الكفار من يعتقد نبوة نبينا إلى الأميين، ومنهم من يعتقد نبوته مطلقاً لكن إلف الدين وعادته وأغراضٌ أخرُ تمنع الدخول فى الإسلام، ومنهم المُعرضُ عن ذلك الذى لا ينظر إليه ولا يتفكر، فهؤلاء قد يسبونه، ومنهم من يعتقد فيه العقيدة الرديَّة ويكف عن سبه وشتمه أو يسبُّه ويشتمه بما يعتقده فيه مما يكفر به ولا يظهر ذلك، ومنهم من يظهر ذلك عند المسلمين، ومنهم من يسبه بما لم يكفر به مما يكون سباً للنبيﷺ وغير النبى كالقذف ونحوه، وإذا أسلم الكافر غفر لهم جميع ذلك، ولم يجئ فى كتاب ولا سنة أن الكافر إذا أسلم يبقى عليه تبعةٌ من التبعات، بل الكتابُ والسنة دليلان على أن الإسلام يجبُ ما قبله إذا أسلم بعد مطلقاً، وإن كان إثم السب مغفوراً له لم يجز أن يعاقب عليه بعد الإسلام.

سب الله لا يؤخذ به

وأيضاً، فلو سبَّ الله سبحانه ثم أسلم لم يؤخذ بموجب ذلك، وقد قال النبيﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى: «شتمنى ابن آدم، وما ينبغى له ذلك، أما شتمه إيَّاى فقوله: إنى اتَّخذتُ ولداً، وأنا الأحدُ الصمدُ»[1] ثم لو تاب النصرانيُّ ونحوه من شتم الله سبحانه لم يعاقب على ذلك فى الدنيا ولا فى الآخرة بالاتفاق، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلاَّ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣) أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[المائدة: ٧٣-٧٤] فسبُّ النبيﷺ لا يكون أعظم من سب الله، فإنه إنما عظم وصار موجباً للقتل لكون حقه تابعاً لحق الله، فإذا سقط المتبوع بالإسلام فالتابعُ أولى، وبهذا يظهر الفرق بين سب الأنبياء وسب غيرهم من المؤمنين، فإن سب الواحد من الناس لا يختلف بين ما قبل الإسلام وما بعده، والأذى والغضاضة التى تلحق المسبوب قبل إسلام السابّ وبعده سواء، بخلاف سب النبيﷺ، فإنه قد زال موجبهُ بالإسلام، وتبدل بالتعزير له والتوقير والثناء عليه والمدحة له كما تبدَّل السب لله بالإيمان به وتوحيده وتقديسه وتحميده وعبادته.

---

(١) سبق تخريج ص٢١٠ .

للرسول ﷺ نعت البشرية ونعت الرسالة

يوضح ذلك أن الرسول له نعت البشرية ونعتُ الرسالة، كما قال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾[الإسراء: ٩٣] فمن حيث هو بشر له أحكام البشر، ومن حيث هو رسول قد ميزه الله سبحانه وفضله بما خصه به، فسبُّه موجبٌ للعقوبة من حيث هو بشر كغيره من المؤمنين وموجب العقوبة من حيث هو رسول بما خصه الله به، لكن إنما أوجب القتل من حيث هو رسول فقط، لأن السب المتعلِّق بالبشرية لا يوجبُ قتلا وسبه من حيث هو رسول حق الله فقط، فإذا أسلم السابُّ انقطع حكم السب المتعلق برسالته، كما انقطع حكم السبِّ المتعلق بالمرسل، فسقط القتل الذى هو موجب ذلك السب، ويبقى حق بشريته من هذا السب، وحق البشرية إنما يوجب جلد ثمانين.

فمن قال: «إنه يجلد لقذفه بعد إسلامه ويعزر لسبه لغير القذف» قال: إن الإسلام يُسقط حق الله وحق الرسالة ويبقى حق خصوص الآدمية كغيره من الآدميين، فيؤدب سابه كما يؤدب ساب جميع المؤمنين بعد إسلامه.

ومن قال: «إنه لا يعاقب بشئ» قال: هذا الحق اندرج فى حق النبوة، وانغمر فى حق الرسالة، فإن الجريمة الواحدة إذا أوجبت القتل لم توجب معه عقوبة أخرى عند أكثر الفقهاء، ولهذا اندرج حق الله المتعلق بالقتل والقذف فى حق الآدمي، فإذا عُفى للجانى عن القصاص وحدَّ القذف لم يعاقب على ما انتهكه من الحرمة، كذلك اندرج هنا حق البشرية فى حق الرسالة، وفى هذين الأصلين المقيس عليهما خلافٌ بين الفقهاء، فإن مذهب مالك أن القاتل يعزرهُ الإمامُ إذا عفا عنه وليُّ الدم.

وعند أبى حنيفة إن حدَّ القذف لا يسقط بالعفو، وكذا تردَّد من قال: «إن القتل يسقط بالإسلام» هل يؤدب حداً أو تعزيراً على خصوص القذف والسب؟ ومن قال هذا القول قال: لا يُستدلُّ علينا بأن الصحابة قتلوا سابَّه أو أمروا بقتل سابه أو أرادوا قتل سابه من غير استتابة، فإن الذميَّ إذا سبَّه لا يُستتاب بلا تردد، فإنه يقتل لكفره الأصلى كما يقتل الأسير الحربي، ومثلُ ذلك لا يستتاب كاستتابة المرتد إجماعاً، لكن لو أسلم عصم دمه .

كذلك يقول فيمن شتمه من أهل الذمة، فإنه يُقتل ولا يستتاب كأنه حربى آذى المسلمين وقد أسرناه فإنا نقتله، فإن أسلم سقط عنه القتل.

وكذلك أكثر نصوص مالك وأحمد وغيرهما إنما هى أنه يقتل ولا يستتاب، وهذا لا تردد فيه إذا سبه الذمي.

ومن قال: «إن الذمى يستتاب» فقد يقول: إنه قد لا يعلم أنه إذا أسلم سقط عنه القتل فيستتاب كما يستتاب المرتد وأولى، فإن قتل الكفار قبل الإعذار إليهم وتبليغهم رسالات الله غيرُ جائز.

جواز قتل من يؤذي الله ورسوله من الكفار بدون عرض الإسلام عليه

ومن لم يستتبه قال: هذا هو القياس، لما جاء فى الكتب فى قتل كل كافر أصلى أسير، وقد ثبت ثبوتاً لا يمكن دفعه أن النبيﷺ وخلفاءه الراشدين كانوا يقتلون كثيراً من الأسرى من غير عرض الإسلام عليهم وإن كانوا ناقضين للعهد، وذلك فى قصة قُريظة وخيبر ظاهرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل العلم بالسيرة، فإن النبىﷺ أخذهم أسرى بعد أن نقضوا العهد، وضرب رقابهم من غير أن يعرض عليهم الإسلام، وقد أمر بقتل ابن الأشرف من غير عرض الإسلام عليه، وإنما قتله لأنه كان يؤذى الله ورسوله، وقد نقض العهد.

ومن قال: «إذا تاب بالعود إلى الذمة قُبلت توبته أو خير الإمام فيه» قال: إنه فى هذه الحال بمنزلة حربى قد بذل الجزية عن يدٍ وهو صاغر، فيجب الكف عنه.

واعلم أن هنا معنىً لابدُ من التنبيه عليه، وهو أن الأسير الحربى الأصل لو أسلم فإن إسلامه لا يزيل عنه حكم الأسر، بل إما أن يصير رقيقاً للمسلمين بمنزلة النساء والصبيان كأحد القولين فى مذهب الشافعى وأحمد، أو يخير الإمام فيه بين الثلاثة غير القتل على القول الآخر فى المذهبين.

والدليلُ على ذلك ما رواه مسلم فى صحيحه عن عمران بن حُصين قال: كانت ثقيفٌ حُلفاء لبنى عقيل، فأسرت ثقيفٌ رجلين من أصحاب النبيﷺ، وأسر أصحاب رسول اللهﷺ رجلاً من بنى عقيل، وأصابوا معه العضباء، فأتى عليهﷺ وهو فى الوثاق فقال: يا محمد، فأتاه، فقال: ما شأنك؟ فقال: بم أخذتنى وأخذت سابقة الحاج؟ يعنى العضباء، فقال: أخذتك بجريرة حُلفائك من ثقيف، ثم انصرف عنه، فناداه: يا محمد، يا محمد، وكان رسول اللهﷺ

رحيماً رقيقاً، فرجع إليه فقال: ما شأنك؟ قال: إني مُسلم، قال: لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كلَّ الفلاح، ثم انصرف، فناداه: يا محمد، يا محمد، فأتاه فقال: ما شأنك؟ فقال: إني جائع فأطعمني، وظمآن فاسقني، قال: هذه حاجتك، ففدى بالرجلين»[1] فأخبر النبي ﷺ أنه إذا أسلم بعد الأسر لم يفلح كل الفلاح، كما إذا أسلم قبل الأسر، وأن ذلك الإسلام لا يوجبُ إطلاقه.

وكذلك العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أظهر الإسلام بعد الأسر، بل أخبر أنه قد أسلم قبل ذلك، فلم يُطلقه النبي ﷺ حتى فدى نفسه، والقياس يقتضي ذلك، فإنه لو أسلم رقيقٌ للمسلمين لم يمنع ذلك دوام رقه، فكذلك إسلام الأسير لا يمنع دوام أسره، لأنه نوع رق ومجوز للاسترقاق، كما أن إسلامه لا يوجب أن يرد عليه ما أخذ من ماله قبل الإسلام، فإذا كان هذا حال من أسلم بعد أن أسر ممن هو حربي الأصل، فهذا الناقض للعهد حالهُ أشدُّ بلا ريب، فإذا أسلم بعد أن نقض العهد وهو في أيدينا لم يجز أن يقال: إنه يُطلق، بل حيث قلنا قد عصم دمه فإما أن يصير رقيقاً وللإمام أن يبيعه بعد ذلك وثمنه لبيت المال، أو أنه يتخير فيه، وهذا قياسُ قول من يجوز استرقاق ناقض العهد، ومن لم يجوز استرقاقهم فإنه يجعل هذا بمنزلة المرتد ويقول: إذا عاد إلى الإسلام لم يسترق ولم يقتل، ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لو أسلمت وأنت تملكُ أمرك لأفلحت كلَّ الفلاح» دليل على أن من أسلم ولا يملك أمره لم يكن حاله كحال من أسلم وهو مالك أمره، فلا تجوز التسوية بينهما بحال، وفي هذا أيضاً دليلٌ على أنه إذا بذل الجزية لم يجب إطلاقهُ، فإنه إذا لم يجب إطلاقهُ بالإسلام فبذل الجزية أولى، لكن ليس في الحديث ما ينفي استرقاقه.

---

(١) رواه مسلم (١٦٤١) وأبو داود(٣٣١٦) وأحمد(٤/ ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٤) والحميدي(٨٢٩) وابن الجارود(٩٣٣) والبيهقي(٩/ ٧٢) وفي الدلائل(٤/ ١٨٨).

فصــل

الأدلة على قتل المسلم الساب بغير استتابة

والدليل على أن المسلم يقتل من غير استتابة وإن أظهر التوبة بعد أخذه كما هو مذهب الجمهور قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧] .

الدليل الأول

وقد تقدم أن هذا يقتضى قتله، ويقتضى تحتم قتله، وإن تاب بعد الأخذ، لأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله، والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات، فإذا كانت عقوبة أولئك لا تسقط إذا تابوا بعد الأخذ فعقوبة هؤلاء أولى وأحرى، لأن عقوبة كليهما على الأذى الذى قاله بلسانه، لا على مجرد كفر هو باقٍ عليه.

الدليل الثاني

وأيضاً، فإنه قال: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً﴾[الأحزاب: ٦٠] وهو يقتضى أن من لم ينته فإنه يؤخذ ويقتل، فعلم أن الانتهاء العاصم ما كان قبل الأخذ.

الدليل الثالث

وأيضاً، فإنه جعل ذلك تفسيراً للعن، فعلم أن الملعون متى أخذ قتل إذا لم يكن انتهى قبل الأخذ، وهذا ملعون، فدخل فى الآية.

يؤيد ذلك ما قدمناه عن ابن عباس[1] أنه قال فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ٢٣] قال: هذه فى شأن عائشة وأزواج النبيﷺ خاصة، ليس فيها توبة، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾[النور: ٤-٥] فجعل لهؤلاء توبة، ولم يجعل لأولئك توبة، قال: فهمَّ رجل أن يقوم فيقبل رأسه من حُسن ما فسر، فهذا ابن عباس قد بين أن من لعن هذه اللعنة لا توبة له، واللعنة الأخرى أبلغ منها.

يقرره أن قاذف أمهات المؤمنين إنما استحقَّ هذه اللعنة على قوله لأجل النبيﷺ، فعلم أن مؤذيه لا توبة له.

الدليل الرابع

وأيضاً، قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة: ٣٣] الآية.

---

(١) سبق تخريجه ص٤٧ .

وهذا السابُّ محاربٌ لله ورسوله كما تقدم تقريرُه من أنه محادٌّ لله ورسوله، وأن المحادَّ لله ورسوله مشاقٌّ لله ورسوله محارب لله ورسوله، ولأن المحارب ضدٌّ المسالم، والمسالم الذى تسلم منه ويسلم منك، ومن آذاه لم يسلم منه، فليس بمسالم، فهو محارب، وقد تقدم من غير وجه أن النبي عليه الصلاة والسلام سمَّاه عدواً له، ومن عاداه فقد حاربه، وهو من أعظم الساعين فى الأرض بالفساد، قال الله تعالى فى صفة المنافقين: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ⁽١١⁾ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾**[البقرة: ١١-١٢].

وكل ما فى القرآن من ذكر الفساد -كقوله: **﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾**[الأعراف: ٥٦] وقوله: **﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾** إلى قوله: **﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾**[البقرة: ٢٠٥] وغير ذلك- فإن السب داخلٌ فيه، فإنه أصل لكل فساد فى الأرض، إذ هو إفساد للنبوة التى هى عمادُ صلاح الدين والدنيا والآخرة.

وإذا كان هذا السابُّ محارباً لله ورسوله ساعياً فى الأرض بفساد وجب أن يعاقب بإحدى العقوبات المذكورة فى الآية إلا أن يتوب قبل القدرة عليه، وقد قدمنا الأدلة على أن عقوبته متعينة بالقتل كعقوبة من قتل فى قطع الطريق، فيجب أن يقام ذلك عليه إلا أن يتوب قبل القدرة، وهذا الساب الذى قامت عليه البينة ثم تاب بعد ذلك إنما تاب بعد القدرة، فلا تسقط العقوبة عنه، ولهذا كان الكافر الحربيُّ إذا أسلم بعد الأخذ لم تسقط عنه العقوبة مطلقاً كما قال النبيﷺ للعقيلي: «لو قلتها وأنتَ تملكُ أمرك أفلحت كلَّ الفلاحِ» بل يعاقب بالاسترقاق أو بجواز الاسترقاق وغيره، لكن هذا مُرتد محارب، فلم يكن استرقاقه كالعُرنيين، إذ المحاربة باللسان كالمحاربة باليد، فتعين عقوبته بالقتال.

وأيضاً، فسنةُ رسول اللهﷺ دلت من غير وجه على قتل الساب من غير استتابة، فإنه أمر بقتل الذى كذب عليه من غير استتابة، وقد ذكرنا أن ذلك يقتضى قتل السابِّ سواء أجرينا الحديث على ظاهره أو حملناه على من كذب عليه كذباً يشينه، وكذلك فى حديث الشعبى أنه أمر بقتل الذى طعنَ عليه فى قسم مال العُزى من غير استتابة.

وفى حديث أبى بكر[١] لما استأذنه أبو برزة أن يقتل الرجل الذى شتمه من غير استتابة قال: إنها لم تكن لأحد بعد رسول الله ﷺ، فعلم أنه كان له قتلُ من شتمه من غير استتابة، وعمر رضي الله عنه[٢] قتلَ الذى لم يرضَ بحكمه ﷺ من غير استتابة أصلاً، فنزل القرآن بإقراره على ذلك، وهو من أدنى أنواع الاستخفاف به، فكيف بأعلاها.

الدليل السادس

وأيضاً، فإن عبد الله بن سعد بن أبى سرح[٣] لما طعن عليه وافترى افتراء عابه به بعد أن أسلم أهدر دمه وامتنع عن مبايعته، وقد تقدم تقرير الدلالة منه على أن السابَّ يقتل وإن أسلم، وذكرنا أنه كان قد جاءه مسلماً تائباً قد أسلم قبل أن يجئ إليه كما رويناه عن غير واحد، أو قد جاء يريدُ الإسلام، وقد علم النبي ﷺ أنه قد جاء يريد الإسلام ثم كفَّ عنه انتظار أن يقوم إليه رجلٌ فيقتله.

وهذا نص فى أن مثل هذا المرتدّ الطاعن لا يجب قبولُ توبتـه، بل يجوز قتله وإن جاء تائباً وإن تاب، وقد قررنا هذا فيما مضى -وهنا- من وجوه أخرى أن الذى عصم دمه عفو رسول الله ﷺ عنه، لا مـجرد إسلامـه، وأن بالإسلام والتـوبة امتحي الإثم، وبعـفو رسول الله ﷺ احتقن الدم، والعفو بطل بمـوته ﷺ، وليس للأمة أن يعفوا عن حقه، وامتناعهُ من بيعته حتى يقوم إليه بعضُ القوم فيقتله نصٌ فى جواز قتله وإن جاء تائباً.

وأما عصمةُ دمه بعد ذلك فلـيس دليلاً على أن نعصم دم من سبَّ وتاب بعد أن قدرنا عليه، لأنا قد بينا من غـير وجه أن النبي ﷺ قـد كان يعفو عـمن سبه ممن لا خـلاف بين الأمة فى وجوب قتله إذا فعل ذلك، وتعذر عفو النبي ﷺ عـنه، وقد ذكرنا أيضاً أن حديث عبد الله بن خطل يدلُّ على قتل الساب، لأنه كان مسلماً فارتد، وكان يهجوه فقتل من غير استتابة.

وأيضاً، فما تقـدم من حديث أنس المرفوع[٤] وأثر أبى بكر فى قتل من آذاه فى أزواجه وسراريه من غير استتابة[٥]، وما ذاك إلا لأجل أنه من نوع الأذي، ولذلك حـرمه الـله، ومعلـوم أن السب أشد أذى مـنه، بدليل أن السبَّ يحـرم منه ومن غـيـره، ونكاح الأزواج لا يحـرم إلا منـه ﷺ، وإنما ذاك فى تحـريم مـا يؤذيه ووجوب قتل من يؤذيه أى أذى كان من غير استتابة.

الدليل السابع

(١) سبق تخريجه ص٨٩ .
(٢) سبق تخريجه ص٤٣ .
(٣) تقدم ص١٠٢ .
(٤) تقدم تخريجه ص٥٩ .
(٥) تقدم تخريجه في قصة زواج النبي ﷺ من قيله بنت قيس.

الدليل الثامن

وأيضاً، فإنه ﷺ أمر بقتل النسوة اللاتى كن يؤذينه بألسنتهن بالهجاء مع أمانه لعامة أهل البلد، ومع أن قتل المرأة لا يجوز إلا أن تفعل ما يوجب القتل، ولم يستتب واحدة منهن حين قتل من قتل، والكافرة الحربية من النساء لا تقتل إن لم تقاتل، والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب، وهؤلاء النسوة قُتلن من غير أن يقاتلن ولم يُستتبن، فعلم أن قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة، فإن صدور ذلك عن مُسلمة أو معاهدة أعظم من صدوره عن حربية.

وقد بسطنا بعض هذه الدلالات فيما مضى بما أغنى عن إعادته هنا، وذكرنا أن السنة تدلُّ على أن السبَّ ذنب مقتطع عن عموم الكفر، وهو من جنس المحاربة، والتوبةُ التى تحقن دم المرتد إنما هى التوبة عن الكفر، فأما إن ارتدَّ بمحاربة- مثل سفك الدم، وأخذ المال، كما فعل العُرنيون وكما فعل مقيس بن صبابة حيث قتل الأنصارى واستاق المال ورجع مرتداً- فهذا يتعين قتله كما قتل رسول الله ﷺ مقيس بن صبابة، وكما قيل له فى مثل العُرنيين[1] «إنما جزاؤهم أن يقتلوا» الآية، فلذلك من تكلم بكلام من جنس المحادة والمحاربة لم يكن بمنزلة من ارتد فقط.

الدليل التاسع

وأيضاً، ما اعتمده الإمام أحمد من أن أصحاب رسول الله ﷺ فرقوا بين الساب وبين المرتد المجرد، فقتلوا الأول من غير استتابة، واستتابوا الثانى وأمروا باستتابته، وذلك أنه قد ثبت أنهم قتلوا سابه، وقد تقدم ذكر بعض ذلك، مع أنه قد تقدم عنهم أنهم كانوا يستتيبون المرتد، ويأمرون باستتابته، فثبت بذلك أنهم كانوا لا يقبلون توبة من يسبه من المسلمين، لأن توبته لو قُبلت لشرعت استتابته كالمرتد فإنه على هذا القول نوع من المرتدين، ومن خص المسلم بذلك قال: لا يدلُّ ذلك على أن الكافر السابَّ لا يسقط عنه إسلامُهُ القتل، فإن الحربى يقتل من غير استتابة، مع أن إسلامه يُسقط عنه القتل إجماعاً، ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة أنه أمر باستتابة الساب، إلا ما روى عن ابن عباس، وفى إسناد الحديث عنه مقال، ولفظه «أيما مُسلم سبَّ الله أوسبَّ أحداً من الأنبياء فقد كذب برسول الله ﷺ، وهى ردةٌ، يُستتاب، فإن رجع وإلا قتل» وهذا -والله أعلم- فيمن كذب بنبوة شخص من الأنبياء وسبه بناء على

---

(١) سبق تخريجه ص٢٧٢ .

أنه ليس بنبي، ألا ترى إلى قوله: «فقد كذب برسول الله عليه الصلاة والسلام» ولا ريب أن من كذب بنبوة بعض الأنبياء وسبَّه بناء على ذلك ثم تاب قبلت توبته، كمن كذب ببعض آيات القرآن، فإن هذا أظهر أمره فهو كالمرتد، أما من كان يظهر الإقرار بنبوة النبى ثم أظهر سبه فهذا هو مسألتنا.

يؤيد هذا أنا قد رُوِّينا عنه أنه كان يقول: «ليس لقاذف أزواج النبى عليه الصلاة والسلام توبة، وقاذف غيرهن له توبة» ومعلومٌ أن ذلك رعاية لحق رسول الله عليه الصلاة والسلام، فعلم أن مذهبه أن سابَّ النبي عليه الصلاة والسلام وقاذفه لا توبة له، وأنَّ وجه الرواية الأخرى عنه إن صحت ما ذكرناه أو نحوه.

الدليل العاشر

وأيضاً، فإن سبه أو شتمه ممن يظهر الإقرار بنبوته دليلٌ على فساد اعتقاده وكفره به، بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته، فإن من وقر الإيمانُ به فى قلبه، والإيمان موجبٌ لإكرامه وإجلاله، لم يتصور منه ذمه وسبه والنقص به، وقد كان من أقبحِ المنافقين نفاقاً من يستخف بشتم النبي عليه الصلاة والسلام، كما روى عن ابن عباس قال: كان رسول الله عليه الصلاة والسلام جالساً فى ظلّ حجرة من حجر نسائه فى نفر من المسلمين قد كان تقلص عنهم الظل، فقال: سيأتيكم إنسان ينظر بعين شيطان، فلا تكلموه، فجاء رجل أزرق، فدعاه النبي عليه الصلاة والسلام، فقال: علام تشتُمنى أنت وفُلانٌ وفلان؟ دعاهم بأسمائهم، فانطلق فجاء بهم، فحلفوا له، واعتذروا إليه، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿**يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْاْ عَنْهُمْ**﴾الآية[التوبة: ٩٦] رواه أبو مسعود ابن الفرات. ورواه الحاكم فى صحيحه[1]، وقال: فأنزل الله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ**﴾[المجادلة: ١٨] وإذا ثبت أنه كافر مستهين به فإظهار الإقرار برسالته بعد ذلك لا يدل على زوال ذلك الكفر والاستهانة، لأن الظاهر إنما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه، فإذا قام دليلٌ على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه.

ولهذا اتفق العلماء على أن لا يجوز للحاكم أن يحكم بخلاف علمه، وإن شهد عنده بذلك العدُول، ويجوز له أن يحكم بشهادتهم إذا لم يعلم خلافها، **وكذلك أيضاً لو أقرَّ إقراراً علم أنه كاذب فيه -مثل أن يقول لمن هو أكبر منه «هذا**

---

(١) سبق تخريجه.

ابني» لم يثبت نسبه ولا ميراثه، باتفاق العلماء، وكذلك الأدلة الشرعية- مثل خبر العدل الواحد، ومثل الأمر والنهى والعموم والقياس- يجب اتباعها إلا أن يقوم دليلٌ أقوى منها يدل على أن باطنها مخالف لظاهرها، ونظائر هذا كثيرة.

ليس للحاكم الحكم بخلاف علمه

فإذا علمت هذا فنقول: هذا الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته، وتكذيبه به، واستهانته له، فإظهاره الإقرار برسالته الآن ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا، وهذا القدر بطلت دلالته، فلا يجوز الاعتماد عليه، وهذه نكتة من لا يقبل توبة الزنديق، وهو مذهب أهل المدينة ومالك وأصحابه والليث بن سعد، وهو المنصور من الروايتين عن أبى حنيفة، وهو إحدى الروايات عن أحمد، نصرها كثير من أصحابه، وعنهما أنه يستتاب، وهو المشهور عن الشافعي.

توبة الزنديق

وقال أبو يوسف آخراً: أقتله من غير استتابة، لكن إن تاب قبل أن أقتله قبلت توبته، وهذا أيضاً الرواية الثالثة عن أحمد.

وعلى هذا المأخذ فإذا كان السابُّ قد تكرر منه السبُّ ونحوه مما يدل على الكفر اعتضد السب بدلالات أخر، من الاستخفاف بحرمات الله، والاستهانة بفرائض الله، ونحو ذلك من دلالات النفاق، والزنديقُ كان ذلك أبلغ فى ثبوت زندقته وكفره، وفى أن لا يقبل منه مجرد ما يُظهر من الإسلام مع ثبوت هذه الأمور، وما ينبغى أن يتوقف فى قتل مثل هذا، وفى أن لا يسقط عنه القتل بما يُظهر من الإسلام، إذ توبة هذا بعد أخذه لم تجدد له حالاً لم تكن قبل ذلك، فكيف تُعطل الحدود بغير موجب؟ نعم لو أنه قبل رفعه إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال ما يدلُّ على حسن الإسلام وكفَّ عن ذلك لم يقتل فى هذه الحال، وفيه خلاف بين أهل هذا القول سيأتى إن شاء الله تعالى ذكره.

وعلى مثل هذا ومن هو أخف منه ممن لم يظهر نفاقه قط تحمل آيات التوبة من النفاق، وعلى الأول تحمل آيات إقامة الحد.

ثم من أسقط القتل عن الذمى إذا أسلم قال: بهذا يظهر الفرق بينه وبين الكافر إذا أسلم، فإنه كان يُظهر لدين يبيح سبه أو لا يمنعه من سبه، فأظهر دين الإسلام الذى يوجب تعزيره وتوقيره، فكان ذلك دليلاً على صحة انتقاله، ولم يعارضه ما يخالف، فوجب العمل به، وهذه الطريقةُ مبنية على عدم قبول توبة الزنديق كما قررناه من ظهور دليل الكفر مع عدم ظهور دليل الإسلام، وهو من القياس الجلي.

الدليل على جواز قتل الزنديق والمنافق بغير استتابة

ويدل على جواز قتل الزنديق والمنافق من غير استتابة قولُ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلا تَفْتِنِّي﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾[التوبة: ٤٩-٥٢].

قال أهل التفسير[1]: (أو بأيدينا) بالقتل: إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم، وهو كما قالوا، لأن العذاب على ما يُبطنونه من النفاق بأيدينا لا يكون إلا القتل لكفرهم، ولو كان المنافق يجب قبول ما يُظهر من التوبة بعد ما ظهر نفاقه وزندقته لم يمكن أن يتربص بهم أن يصيبهم الله تعالى بعذاب من عنده أو بأيدينا، لأنا كلما أردنا أن نعذبهم على ما أظهروه أظهروا التوبة.

وقال قتادة[2] وغيره: قوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾[التوبة: ١٠١] قالوا: في الدنيا القتل، وفي البرزخ عذاب القبر.

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التوبة: ٦٢] وقوله سبحانه: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[التوبة: ٩٥: ٩٦] وكذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلامِهِمْ﴾[التوبة: ٧٤] وقوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ① اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[المنافقين: ١-٢] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[المجادلة: ١٤-١٨].

دلت هذه الآيات كلها على أن المنافقين كانو يُرضون المؤمنين بالأيمان الكاذبة، وينكرون أنهم كفروا، ويحلفون أنهم لم يتكلموا بكلمة الكفر.

وذلك دليل على أنهم يقتلون إذا ثبت ذلك عليهم بالبينة لوجوه.

---

(١) جاء ذلك عن ابن عباس رواه الطبري في تفسيره للآية(١٦٨١٦).
(٢) رواه الطبري في تفسيره (١٧١٤٥).

أحدها: أنهم لو كانوا إذا أظهروا التوبة قبل ذلك منهم لم يحتاجوا إلى الحلف والإنكار، ولكانوا يقولون: قلنا وقد تبنا، فعلم أنهم كانوا يخافون إذا ظهر ذلك عليهم أنهم يعاقبون من غير استتابة.

الثاني: أنه قال تعالى: ﴿**اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً**﴾[المنافقين: ٢] واليمين إنما تكون جُنة إذا لم نأت ببينة عادلة تكذبها، فإذا كذبتها بينة عادلة انخرقت الجُنة، فجاز قتلهم، ولا يمكنه أن يجتن بعد ذلك إلا بجنة من جنس الأولى، وتلك جنة مخروقة.

الثالث: أن الآيات دليل على أن المنافقين إنما عصم دماءهم الكذبُ والإنكار، ومعلوم أن ذلك إنما يعصم إذا لم تقم بينة بخلافه، ولذلك لم يقتلهم النبي ﷺ.

ويدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (٧٣) يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ**﴾[التوبة: ٧٣-٧٤] وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿**جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ**﴾[التحريم: ٩] قال الحسن[١] وقتادة[٢]: بإقامة الحدود عليهم، وقال ابن مسعود[٣]: بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وعن ابن عباس وابن جُريج[٤]: باللسان، وتغليظ الكلام، وترك الرفق.

ووجه الدليل أن الله أمر رسوله عليه الصلاة والسلام بجهاد المنافقين كما أمره بجهاد الكافرين، وأن جهادهم إنما يمكن إذا ظهر منهم من القول أو الفعل ما يوجب العقوبة، فإنه ما لم يظهر منه شئ البتة لم يكن لنا سبيل عليه، فإذا ظهر منه كلمة الكفر فجهاده القتل، وذلك يقتضي أن لا يسقط عنه بتجديد الإسلام له ظاهراً، لأنا لو أسقطنا عنهم القتل بما أظهروه من الإسلام لكانوا بمنزلة الكفار، وكان جهادهم من حيث هم كفار فقط، لا من حيث هم منافقون، والآية تقتضي جهادهم لأنهم صنف غير الكفار، لاسيما قوله تعالى: ﴿**جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ**﴾[التوبة: ٧٣] يقتضي جهادهم من حيث هم منافقون، لأن تعليق الحكم

(١) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩٨٠).
(٢) رواه الطبري في تفسيره(١٦٩٨١).
(٣) رواه الطبري في تفسيره لآية التوبة(٧٣) (١٦٩٧٦).
(٤) رواه الطبري (١٦٩٧٧، ١٦٩٧٨). وقال الطبري: وأولى الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب ما قاله ابن مسعود.

باسم مشتق مناسب يدل على أن موضع الاشتقاق هو العلة، فيجب أن يجاهد لأجل النفاق كما يجاهد الكافر لأجل الكفر.

ومعلوم أن الكافر إذا أظهر التوبة من الكفر كان تركاً له في الظاهر، ولا يُعلم ما يخالفه.

أما المنافق فإذا أظهر الإسلام لم يكن تركاً للنفاق، لأن ظهور هذه الحال منه لا ينافي النفاق، ولأن المنافق إذا كان جهاده بإقامة الحد عليه كجهاد الذى فى قلبه مرض وهو الزانى إذا زنى لم يسقط عنه حده إذا أظهر التوبة بعد أخذه لإقامة الحد عليه كما قد عرف، ولأنه لو قبلت علانيتهم دائماً مع ثبوت ضدها لم يكن إلى الجهاد على النفاق سبيل، فإن المنافق إذا ثبت عنه أنه أظهر الكفر فلو كان إظهار الإسلام حينئذ ينفعه لم يكن جهاده.

ويدل على ذلك قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً (٦٠) مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً (٦١) سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾[الأحزاب: ٦٠-٦٢] دلت هذه الآية على المنافقين إذا لم ينتهوا فإن الله يُغرى نبيه بهم، وأنهم لا يجاورونه بعد الإغراء بهم إلا قليلاً، وأن ذلك فى حال كونهم ملعونين، أينما وُجدُوا وأصيبوا وأسروا وقتلوا، وإنما يكون ذلك إذا أظهروا النفاق، لأنه ما دام مكتوماً لا يمكن قتلهم.

وكذلك قال الحسن: أراد المنافقون أن يُظهروا ما فى قلوبهم من النفاق، فأوعدهم الله فى هذه الآية فكتموه وأسروه، وقال قتادة[1]: ذُكر لنا أن المنافقين أرادوا أن يظهروا ما فى قلوبهم من النفاق، فأوعدهم الله فى هذه الآية فكتموا، ولو كان إظهار التوبة بعد إظهار النفاق مقبولاً لم يمكن أخذُ المنافق ولا قتله، لتمكنه من إظهار التوبة، لا سيما إذا كان كلما شاء أظهر النفاق ثم أظهر التوبة وهى مقبولة منه.

يؤيد ذلك أن الله تبارك وتعالى جعل جزاءهم أن يُقتلوا، ولم يجعل جزاءهم أن يُقاتلوا، ولم يستثن حال التوبة كما استثناه من قتل المحاربين وقتل المشركين،

---

(١) رواه الطبري في تفسيره للآية(٢٨٦٥٩).

فإنه قال: ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾[التوبة: ٥] وقال في المحاربين: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم﴾[المائدة: ٣٣-٣٤] فعلم أنهم يقتلون من غير استتابة، وأنه لا يقبل منهم ما يُظهرونه من التوبة.

ويوضح ذلك أنه جعل انتهاءهم النافع قبل الإغراء بهم وقبل الأخذ والتقتيل، وهناك جعل التوبة بعد ذكر الحصر والأخذ والقتل، فعلم أن الانتهاء بعد الإغراء بهم لا ينفعهم كما لا تنفع المحارب التوبةُ بعد القدرة عليه، وإن نفعت المشرك من مرتد وأصلي التوبةُ بعد القدرة عليه، وقد أخبر سبحانه أن سنته فيمن لم يتب عن النفاق حتى قُدر عليه أن يؤخذ ويقتل، وأن هذه السنة لا تبديل لها، والانتهاء في الآية إما أن يعنى به الانتهاء عن النفاق بالتوبة الصحيحة أو الانتهاء عن إظهاره عند شياطينه وعند بعض المؤمنين.

والمعنى الثاني أظهر، فإن من المنافقين من لم ينته عن إسرار النفاق حتى مات النبي ﷺ وانتهوا عن إظهاره حتى كان في آخر الأمر لا يكاد أحد يجترئ على إظهار شئ من النفاق، نعم الانتهاء يعمُّ القسمين، فمن انتهى عن إظهاره فقط أو عن إسراره وإعلانه خرج من وعيد هذه الآية ومن أظهر لحقه وعيدها.

ومما يشبه ذلك قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فإن يتوبوا يك خيرا لهم وإن يتولوا يعذبهم الله عذابا أليما في الدنيا والآخرة﴾[التوبة: ٧٤] فإنه دليلٌ على أن المنافق إذا لم يتُب عذبه الله في الدنيا والآخرة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون﴾ إلى قوله: ﴿سنعذبهم مرتين﴾[التوبة: ١٠١] وأما قوله: ﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة﴾[الأحزاب: ٦٠] فقد قال أبو رزين: هذا شئ واحد، هم المنافقون، وكذلك قال مجاهد: كل هؤلاء منافقون، فيكون من باب عطف الخاص على العام، كقوله تعالى: ﴿وجبريل وميكال﴾[البقرة: ٩٨] وقال سلمة بن كهيل[1] وعكرمة:

(١) هو سلمة بن كهيل الحضرمي. أبو يحيى الكوفي ثقة.

الذين فى قلوبهم مرض أصحاب الفواحش والزناة، ومعلوم أن من أظهر الفاحشة لم يكن بد من إقامة الحدَّ عليه، فكذلك من أظهر النفاق.

ويدل على جواز قتل الزنديق المنافق من غير استتابة ما خرجناه فى الصحيحين عن على فى قصة حاطب بن أبى بلتعة فقال عمر: دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبيﷺ: «إنه قد شهد بدراً، وما يُدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1] فدل على أن ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروعٌ، إذ لم ينكر النبيﷺ على عمر استحلال ضرب عنق المنافق، ولكن أجاب بأن هذا ليس بمنافق، ولكنه من أهل بدر المغفور لهم، فإذا أظهر النفاق الذى لا ريب أنه نفاق فهو مُباح الدم.

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها فى حديث الإفك قالت: فقام رسول اللهﷺ من نومه، فاستعذر من عبد الله بن أبي بن سلُول، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام وهو على المنبر «من يعذرنى من رجل بلغنى أذاهُ فى أهلي؟ فوالله ما علمتُ على أهلى إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمتُ عليه إلا خيراً، وما كان يَدخُلُ على أهلى إلا معي، فقام سعدُ بنُ معاذ أحدُ بنى عبد الأشهل، فقال: يا رسول الله أنا والله أعذرك منهُ: إن كان من الأوس ضربنا عنقهُ، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك، فقام سعدُ بنُ عبادة وهوُ سيدُ الخزرج، وكانت أم حسان بنت عمه من فخذه، وكان رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحميةُ، فقال لسعد بن معاذ: كذبتَ لعمرُ الله لا تقتله ولا تقدرُ على ذلك، فقام أسيدُ بنُ حضير وهو ابن عم سعد يعنى ابن معاذ، فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه فإنك منافق تجادلَ عن المنافقين، فثار الحيان الأوسُ والخزرجُ حتى هموا أن يقتتلوا ورسول اللهﷺ قائم على المنبر، فلم يزل النبيﷺ يُخفضُهم حتى سكتوا وسكت» متفق عليه[2].

وفى الصحيحين عن عمر وعن جابر بن عبد الله قال: غزونا مع رسول اللهﷺ وقد ثاب معه ناسٌ من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجلٌ لعاب، فكسع أنصارياً، فغضب الأنصارى غضباً شديداً حتى تداعوا، وقال الأنصاري: ياللأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فخرج النبيﷺ فقال: ما بالُ دعوى الجاهلية؟ ثم

(١) سبق تخريجه ص١٥٧ .
(٢) سبق تخريجه ص٥٠ .

قال: ما شأنهم؟ فأخبر بكسعة المهاجرى الأنصاري، قال: فقال النبى عليه الصلاة والسلام: دعوها فإنها خبيثة، وقال عبد الله بن أبى ابن سلُول: أقد تداعوا علينا؟ لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعزُ منها الأذلَّ، قال عمر: ألا نقتلُ يا نبيَّ الله هذا الخبيث، لعبد الله، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا يتحدث الناسُ أنَّ محمداً يقتل أصحابه»[1].

وذكر أهل التفسير وأصحاب السير أن هذه القصة كانت فى غزوة بنى المُصطلق[2]: اختصم رجلٌ من المهاجرين ورجلٌ من الأنصار حتى غضب عبد الله ابن أبى وعنده رهطٌ من قومه فيهم زيدُ بن أرقم غُلامٌ حديث السن، وقال عبد الله بن أبي: أفعلوها؟ قد نافرونا وكابرونا فى بلادنا، والله ما مثلنا ومثلهم إلا كما قال القائل: سمن كلبك يأكلك، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعزُ منها الأذل، يعنى بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله عليه الصلاة والسلام، ثم أقبل على من حضره من قومه فقال: هذا ما فعلتم بأنفسكم، أحللتموهم بلادكم، وقاسمتموهم أموالكم، أما والله لئن أمسكتم عنهم فضل الطعام لم يركبوا رقابكم، ولأوشكوا أن يتحولوا عن بلادكم، ويلحقوا بعشائرهم ومواليهم، فلا تُنفقوا عليهم حتى ينفضوا من حول محمد، فقال زيد بن أرقم: أنت والله الذليلُ القليلُ المبغض فى قومك، ومحمد فى عز من الرحمن، ومودة من المسلمين، والله لا أحبك بعد كلامك هذا، فقال عبد الله: اسكت فإنما كنت ألعب، فمشى زيدُ بن أرقم بها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وذلك بعد فراغه من الغزوة، وعنده عمر بن الخطاب، فقال: دعنى أضرب عنقه يا رسول الله، فقال: «إذاً تُرعدُ لهُ آنُفٌ كثيرةٌ بيثرب» فقال عمر: فإن كرهت يا رسول الله أن يقتله رجل من المهاجرين فمر سعد بن معاذ أو محمد بن مسلمة أو عباد بن بشر فليقتلوه، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «فكيف يا عمر؟ إذاً يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، لا، ولكن أذِّن بالرحيل» وذلك فى ساعة لم يكن رسول الله ﷺ يرتحل فيها، وأرسل النبي ﷺ إلى عبد الله بن أبي، فأتاه، فقال: أنت صاحبُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر في هذه الغزوة طبقات ابن سعد ٢/ ٦٣ - سيرة ابن هشام ٣/ ٢٤٧ - المغازي للواقدي ١/ ٤٠٤- تاريخ الطبري ٢/ ٦٠٤ - دلائل النبوة لأبي نعيم (٤٤٧) - عيون الأثر ٢/ ١٢٢ - السيرة الحلبية ٢/ ٣٦٤ .

هذا الكلام؟ فقال عبد الله: والذى أنزل عليك الكتاب بالحق ما قلت من هذا شيئاً، وإن زيداً لكاذبٌ، فقال من حضر من الأنصار: يا رسول الله شيخنا وكبيرُنا، لا تصدق عليه كلام غلام من غلمان الأنصار، عسى أن يكون هذا الغلامُ وهم فى حديثه ولم يحفظ ما قال، فعذره رسول الله ﷺ، وفشت الملامة فى الأنصار لزيد، وكذبوه، قالوا: وبلغ عبد الله ابن عبد الله بن أبى -وكان من فضلاء الصحابة- ما كان من أمر أبيه، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، بلغنى أنك تريد قتل عبد الله بن أبى لما بلغك عنه، فإن كنت فاعلاً فمرنى فأنا أحمل إليك رأسه، فوالله لقد علمت الخزرج ما كان بها رجلٌ أبرُّ بوالديه مني، وإنى أخشى أن تأمر به غيرى فيقتله، فلا تدعنى نفسى أنظر إلى قاتل عبد الله بن أبى يمشى فى الناس، فأقتله، فأقتل مؤمناً بكافر، فأدخل النار، فقال له النبى عليه الصلاة والسلام: «بل نرفُقُ به، ونحسنُ صحبته ما بقى معنا» وقال النبي ﷺ: «لا يتحدث الناسُ أنه يقتلُ أصحابه، ولكن برَّ أباك وأحسن صحبته» وذكروا القصة، قالوا: وفى ذلك نزلت سورة المنافقين.

وقد أخرجا فى الصحيحين عن زيد بن أرقم، قال: خرجنا مع النبي ﷺ فى سفر أصاب الناس فيه شدة، فقال عبد الله بن أبي: لا تُنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله، وقال: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذلَّ، فأتيتُ النبى عليه الصلاة والسلام فأخبرته بذلك، فأرسل إلى عبد الله بن أبي، فسأله، فاجتهد يمينه ما فعل، فقالوا: كذب زيدٌ يا رسول الله، قال: فوقع فى نفسى مما قالوا شدة، حتى أنزل الله تصديقي: ﴿**إذا جاءك الْمُنافقُون**﴾[المنافقين: ١] قال: ثم دعاهم النبي ﷺ ليستغفر لهم، فَلَوَّوْا رؤوسهم[(١)].

ففى هذ القصة بيان أن قتل المنافق جائز من غير استتابة، وإن أظهر إنكار ذلك القول، وتبرأ منه، وأظهر الإسلام، وإنما منع النبي ﷺ من قتله ما ذكره من تحدث الناس أنه يقتل أصحابه، لأن النفاق لم يثبت عليه بالبينة، وقد حلف أنه ما قال، وإنما علم بالوحى وخبر زيد بن أرقم.

وأيضاً، لما خافه من ظهور فتنة بقتله، وغضب أقوام يخاف افتتانهم بقتله.

---

(١) رواه البخاري (٤٩٠٣) ومسلم(٢٧٧٢) وأحمد(٤/ ٣٧٠، ٣٧٣) والبيهقي(٨/ ١٩٨).

وذكر بعض أهل التفسير أن النبي ﷺ عدَّ المنافقين الذين وقفوا له على العقبة في غزوة تبوك ليفتكوا به، فقال حذيفة: ألا تبعث إليهم فتقتلهم، فقال: «أكرهُ أن يقول العربُ لما ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم، بل يكفيناهم الله بالدبيلة»[1].

وذكر بعضـهم أن رجلاً من المنافقين خاصم رجلاً مـن اليهود إلى النبي ﷺ، فقضى الـنبي عليه الصلاة والسلام لليـهودي، فلما خرجـا من عنده لزمه المنافق، وقال: انطلق بنا إلى عمر بن الخطاب، فأقبل إلى عمر، فقال اليهودي: اختصمت أنا وهذا إلى محـمد، فقـضى لي عليه، فلم يرض بقـضائه، وزعم أنه مـخاصم إليك، وتعلق بي، فجـئت معه، فقال عـمر للمنافق: أكذلك؟ قـال: نعم، فقال لهما: رويداكـما حتى أخرج إليكما، فدخـل عمر البيت فأخذ السـيف، واشتمل عليه، ثم خرج به إليهما فـضرب به المنافق حتى برد، فقال: هكذا أقضي بين من لم يرض بـقـضـــاء الله وقـــضـــاء رســـوله، فنزل قـــوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾[النساء: ٦٠]الآية وقال جبريل: إن عمـر فرق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق، وقد تقدمت هذه القصة مرويَّة من وجهين[2].

ففي هذه الأحـاديث دلالة على أن قتل المنافق كـان جائزاً، إذ لولا ذلك لأنكر النبي عليه الصـلاة والسلام على من استأذنه في قتل المنافـق، ولأنكر على عمر إذ قتل من قـتل من المنافقين، ولأخـبر النبي ﷺ أن الدمَ مـعصـومٌ بالإسلام، ولم يعلل ذلك بكراهية غضب عشائر المنافقين لهم، وأن يتحدث الناسُ أن محمداً يقتل أصحـابه، وأن يقول القـائل: لما ظفر بأصـحابه أقـبل يقتلهـم، لأن الدم إذا كان معصومـاً كان هذا الوصف عديم التأثير في عصمـة دم المعصوم، ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا أثر له، ونزل تعليـله بالوصف الذي هو مناطُ الحكم، وكمـا أنه دليل على القتل فهو دليل على القتل من غير استتابة، على ما لا يخفى.

فإن قيـل: فلم لم يقتلهم النبي عليه الصـلاة والسلام مع علمه بنفاق بعـضهم وقبل علانيتهم؟

قلنا: إنما ذاك لوجهين:

(١) رواه البيهقي في الدلائل (٥/ ٢٦١).
(٢) تقدم ص٤٢ .

لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لوجهين

أحدهما: أن عامتهم لم يكن ما يتكلمون به من الكفر مما يثبت عليهم بالبينة، بل كانوا يظهرون الإسلام، ونفاقهم يُعرف تارةً بالكلمة يسمعها الرجل المؤمن فينقلها إلى النبي ﷺ، فيحلفون بالله أنهم ما قالوها أو لا يحلفون، وتارة بما يظهر من تأخرهم عن الصلاة والجهاد واستثقالهم للزكاة وظهور الكراهة منهم لكثير من أحكام الله، وعامتهم يعرفون في لحن القول، كما قال الله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[محمد: ٢٩-٣٠] فأخبر سبحانه أنه لو شاء لعرفهم رسوله بالسيماء في وجوههم، ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ فأقسم أنه لابد أن يعرفهم في لحن القول، ومنهم من كان يقول القول أو يعمل العمل، فينزل القرآنُ يخبر أن صاحب ذلك القول والعمل منهم، كما في سورة براءة، ومنهم من كان المسلمون أيضاً يعلمون كثيراً منهم بالشواهد والدلالات والقرائن والأمارات، ومنهم من لم يكن يعرف كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[التوبة: ١٠١] ثم جميع هؤلاء المنافقين يظهرون الإسلام، ويحلفون أنهم مسلمون، وقد اتخذوا أيمانهم جُنة، وإذا كانت هذه حالهم فالنبى عليه الصلاة والسلام لم يكن يُقيمُ الحدود بعلمه، ولا بخبر الواحد، ولا بمجرد الوحي، ولا بالدلائل والشواهد، حتى يثبت الموجب للحَدِّ ببينة أو إقرار، ألا ترى كيف أخبر عن المرأة الملاعنة أنها إن جاءت بالولد على نعت كذا وكذا فهو للذى رُميت به، وجاءت به على النعت المكروه، فقال: «لولا الأيمان لكان لى ولها شأن»[(١)].

وكان بالمدينة امرأة تعلن الشر، فقال: «لو كنتُ راجماً أحداً من غير بينة لرجمتها»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (٢٦٧١، ٤٧٤٧) وأبو داود(٢٢٥٤) والترمذي(٣١٧٩) والنسائي(٦/ ١٧٣-١٧٤) وابن ماجه(٢٠٦٧) وأحمد(١/ ٢٣٨) والبيهقي(٧/ ٣٩٣) عن ابن عباس وفي الباب عن أنس رواه مختصراً مسلم(١٤٩٦) وأحمد(٣/ ١٤٢) ورواه بطوله النسائي(٦/ ١٧٢).

(٢) رواه البخاري(٦٨٥٥، ٦٨٥٦، ٧٢٣٨) ومسلم(١٤٩٧) والنسائي(٦/ ١٧٤) وابن ماجه(٢٥٦٠) وأحمد(٥/ ٤٢) والحميدي(٥١٩) كلهم عن ابن عباس.

وقال للذين اختصموا إليه «إنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنحو مما أسمع، فمن قضيتُ له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[1] فكان تركُ قتلهم -مع كونهم كفاراً- لعدم ظهور الكفر منهم بحجة شرعية.

ويدل على هذا أنه لم يستتبهم على التعيين، ومن المعلوم أن أحسن حال من ثبت نفاقُه وزندقته أن يستتاب كالمرتد، فإن تاب وإلا قتل، ولم يبلغنا أنه استتاب واحداً بعينه منهم، فعلم أن الكفر والردة لم تثبت على واحد بعينه ثبوتاً يوجب أن يقتل كالمرتد، ولهذا تُقبل علانيتهم، ونكل سرائرهم إلى الله، فإذا كانت هذه حال من ظهر نفاقه بغير البينة الشرعية فكيف حال من لم يظهر نفاقُه؟ ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشقَّ بطونهم»[2] لما استؤذن في قتل ذي الخويصرة، ولما استؤذن أيضاً في قتل رجل من المنافقين قال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟» قيل: بلى، قال: «أليس يُصلي؟» قيل: بلى، قال: «أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم»[3] فأخبر عليه الصلاة والسلام أنه نُهي عن قتل من أظهر الإسلام من الشهادتين والصلاة -وإن ذكر بالنفاق ورمي به وظهرت عليه دلالته- إذا لم يثبت بحجة شرعية أنه أظهر الكفر، وكذلك قوله في الحديث الآخر: «أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله»[4] معناه أني أمرت أن أقبل منهم ظاهر الإسلام، وأكل بواطنهم إلى الله، والزنديق والمنافق إنما يقتل إذا تكلم بكلمة الكافر، وقامت عليه بذلك بينة، وهذا حكم بالظاهر، لا بالباطن، وبهذا الجواب يظهر فقه المسألة.

---

(١) رواه البخاري (٢٦٨٠، ٢٤٥٨، ٧١٦٩، ٧١٨١، ٧١٨٥) ومسلم(١٧١٣) وأبو داود(٣٥٨٣) والترمذي(١٣٣٩) والنسائي(٢/ ٣٠٧، ٣١١) وابن ماجه(٢٣١٧) وأحمد(٦/ ٢٠٣، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠) والدارقطني (٤/ ٢٣٩) والبيهقي (١٠/ ١٤٣، ١٤٩) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) هو جزء من حديث أبي سعيد الخدري سبق تخريجه ص١٥٩.

(٣) رواه مالك في الموطأ (١/ ١٧١) والشافعي في مسنده ص٣٢٠ وأحمد (٥/ ٤٣٢) وعبد الرزاق في مصنفه(١٨٦٨٨) وصححه ابن حبان(٥٩٧١-الإحسان) و(رواه البيهقي(٨/ ١٩٦) عن عبيد الله بن عدي بن الخيار فهو بذلك مرسل ولكن للحديث طريق موصوله رواها أحمد(٥/ ٤٣٣) عن عبيد الله بن عدي عن عبد الله بن عدي الأنصاري مرفوعاً قال الحافظ في الإصابة(٦/ ١٦٤) وهذا إسناد صحيح.

(٤) رواه مسلم(٢١) وأبو داود(٢٦٤٠) والترمذي(٢٦٠٦) والنسائي(٦/ ٦، ٧) (٧/ ٧٧، ٧٨، ٧٩) وابن ماجه(٣٩٢٧) وأحمد(٢/ ٣١٤، ٣٧٧، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٢٨) والطيالسي(٢٤٤١) وابن الجارود (١٠٣٢) والدارقطني(١/ ٢٣١) (٢/ ٨٩) كلهم عن أبي هريرة وفي الباب عن ابن عمر رواه البخاري(٢٥) ومسلم(٢٢) والبيهقي(٣/ ٩٢، ٣٦٧) (٨/ ١٧٧).

الوجه الثانى: أنه عليه الصلاة والسلام كان يخاف أن يتولد من قتلهم من الفساد أكثر مما فى استبقائهم، وقد بين ذلك حين قال: «لا يتحدث الناسُ أن محمداً يقتلُ أصحابه»[١] وقال: «إذاً ترعدُ له آنفٌ كثيرة بيثرب» فإنه لو قتلهم بما يعلمه من كفرهم لأوشك أن يظن الظان أنه إنما قتلهم لأغراض وأحقاد، وإنما قصده الاستعانة بهم على الملك، كما قال: «أكره أن تقول العرب لما ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم»[٢] وأن يخاف من يريد الدخول فى الإسلام أن يقتل مع إظهاره الإسلام كما قُتل غيره.

وقد كان أيضاً يغضب لقتل بعضهم قبيلته وأناسٌ آخرون فيكون ذلك سبباً للفتنة واعتبر ذلك بما جرى فى قصة عبد الله بن أُبَىّ لما عرض سعدُ بن معاذ بقتله خاصم له أناسٌ صالحون، وأخذتهم الحميةُ حتى سكتهم رسول الله ﷺ، وقد بين ذلك رسول الله عليه الصلاة والسلام لما استأذنه عمرُ فى قتل ابن أُبَىّ، قال أصحابنا: ونحن الآن إذا خفنا مثل ذلك كففنا عن القتل.

خلاصة ما تقدم

فحاصله أن الحدَّ لم يقم على واحد بعينه، لعدم ظهوره بالحجة الشرعية التى يعلمه بها الخاص والعام، أو لعدم إمكان إقامته إلا مع تنفير أقوام عن الدخول فى الإسلام، وارتداد آخرين عنه، وإظهار قوم من الحرب والفتنة ما يُربى فسادهُ على فساد ترك قتل منافق، وهذان المعنيان حكمهما باق إلى يومنا هذا، إلا فى شئ واحد وهو أنه ﷺ ربما خاف أن يظن الظانُّ أنه يقتل أصحابه لغرض آخر مثل أغراض الملوك، فهذا منتف اليوم.

والذى يبين حقيقة الجواب الثانى أن النبى ﷺ لما كان بمكة مُستضعفاً هو وأصحابه عاجزين عن الجهاد أمرهم الله بكف أيديهم والصبر على أذى المشركين، فلما هاجروا إلى المدينة وصار له دارُ عزة، ومنعة أمرهم بالجهاد وبالكفّ عمن سالمهم وكف يده عنهم، لأنه لو أمرهم إذ ذاك بإقامة الحدود على كل منافق لنفر عن الإسلام أكثر العرب إذا رأوا أن بعض من دخل فيه يُقتل، وفى مثل هذه الحال نزل قولهُ تعالى: ﴿**وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلاً**﴾[الأحزاب: ٤٨] وهذه السورة نزلت بالمدينة بعد الخندق، فأمره الله فى تلك

(١، ٢) سبق تخريجه ص١٥٧ .

الحال أن يترك أذى الكافرين والمنافقين له، فلا يكافئهم عليه لما يتولد فى مكافأتهم من الفتنة، ولم يزل الأمر كذلك حتى فتحت مكة، ودخلت العربُ فى دين الله قاطبة، ثم أخذ النبى عليه الصلاة والسلام فى غزوة الروم، وأنزل الله تبارك وتعالى سورة براءة، وكمل شرائع الدين من الجهاد والحج والأمر بالمعروف، فكان كمال الدين حين نزل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣] قبل الوفاة بأقل من ثلاثة أشهر، ولما نزلت براءة أمره الله بنبذ العهود التى كانت للمشركين وقال فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:٧٣] وهذه ناسخةٌ لقوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ﴾[الأحزاب:٤٨] وذلك أنه لم يبق حينئذ للمنافق من يعينه لو أقيم عليه الحد، ولم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدث بأن محمداً يقتل أصحابه، فأمره الله بجهادهم والإغلاط عليهم، وقد ذكر أهل العلم أن آية الأحزاب منسوخة بهذه الآية ونحوها، وقال فى الأحزاب: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً ۝٦٠ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾[الأحزاب: ٦٠-٦١]الآية فعلم أنهم كانوا يفعلون أشياء إذ ذاك إن لم ينتهوا عنها أقبلوا عليها فى المستقبل لما أعز الله دينه ونصر رسوله، فحيث ما كان للمنافق ظهورٌ ويخاف من إقامة الحد عليه فتنةٌ أكبر من بقائه عملنا بآية: ﴿دَعْ أَذَاهُمْ﴾ كما أنه حيث عجزنا عن جهاد الكفار عملنا بآية الكف عنهم والصفح، وحيث ما حصل القوة والعز خوطبنا بقوله: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾.

فهذا يبين أن الإمساك عن قتل من أظهر نفاقه بكتاب الله على عهد رسوله عليه الصلاة والسلام إذ لا نسخ بعده، ولم ندع أن الحكم تغير بعده لتغير المصلحة من غير وحى نزل، فإن هذا تصرفٌ فى الشريعة، وتحويلٌ لها بالرأي، ودعوى أن الحكم المطلق كان لمعنى وقد زال، وهو غير جائز، كما قد نسبوا ذلك إلى من قال: إن حكم المؤلفة انقطع، ولم يأت على انقطاعه بكتاب ولا سنة سوى ادعاء تغير المصلحة.

ويدل على المسألة ما روى أبو إدريس قال: أتى علي رضي الله عنه بناس من الزنادقة ارتدوا عن الإسلام، فسألهم، فجحدوا، فقامت عليهم البينة العدول، قال: فقتلهم ولم يستتبهم، قال: وأتى برجلٍ كان نصرانياً وأسلم، ثم رجع عن الإسلام، قال: فسأله فأقرّ بما كان منه، فاستتابه، فتركه، فقيل له: كيف تستتيب هذا ولم تستتب أولئك؟ قال: إنَّ هذا أقرَّ بما كان منه، وإنَّ أولئك لم يقروا وجحدوا حتى قامت عليهم البينة، فلذلك لم أستتبهم، رواه الإمام أحمد.

وروى الأثرم[1] عن أبي إدريس قال: أُتي عليٌّ برجل قد تنصر، فاستتابه، فأبى أن يتوب، فقتله، وأتى برهط يصلون القبلة وهم زنادقة، وقد قامت عليهم بذلك الشهودُ العدولُ، فجحدوا، وقالوا: ليس لنا دينٌ إلا الإسلام، فقتلهم ولم يستتبهم، ثم قال: أتدرون لم استتبت هذا النصراني؟ استتبته لأنه أظهر دينه، وأما الزنادقة الذين قامت عليهم البينة وجحدوني فإنما قتلتهم لأنهم جحدوا وقامت عليهم البينة.

فهذا من أمير المؤمنين على بيان أن كل زنديق كتم زندقته وجحدها حتى قامت عليه البينةُ قُتل ولم يستتب، وأن النبي ﷺ لم يقتل من جحد زندقته من المنافقين لعدم قيام البينة.

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ إلى قوله: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[التوبة: ١٠١-١٠٢] فعلم أن من لم يعترف بذنبه كان من المنافقين، ولهذا الحديث قال الإمام أحمد في الرجل يُشهد عليه بالبدعة فيجحد: ليست له توبة، إنما التوبة لمن اعترف، فأما من جحد فلا توبة له.

قال القاضي أبو يعلى وغيره: وإذا اعترف بالزندقة ثم تاب قُبلت توبته، لأنه باعترافه يخرج عن حد الزندقة، لأن الزنديق هو الذي يستبطن الكفر ولا يظهره، فإذا اعترف به ثم تاب خرج عن حده، فلهذا قبلنا توبته، ولهذا لم يقبل علي رضي الله عنه توبة الزنادقة لما جحدوا.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن هانئ: أبو بكر الأثرم ثقة حافظ له تصانيف مات سنة(٢٧٣).

وقد يستدل على المسألة بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾[النساء:١٨]الآية وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبى العالية فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾[النساء:١٧] قال: هذه فى أهل الإيمان، ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ قال: هذه فى أهل النفاق: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ قال: هذه فى أهل الشرك[١]، هذا مع أنه الراوى عن أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام فيما أظن أنهم قالوا: كل من أصاب ذنباً فهو جاهل بالله[٢]، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب.

ويدل على ما قال أن المنافق إذا أخذ ليقتل ورأى السيف فقد حضره الموتُ بدليل دخول مثل هذا فى عموم قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[البقرة:١٨٠] وقوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[المائدة:١٠٦] وقد قال حين حضره الموت: ﴿إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ فليست له توبة كما ذكره الله سبحانه، نعم إن تاب توبة صحيحةً فيما بينه وبين الله لم يكن ممن قال: ﴿إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ بل يكون ممن تاب عن قريب، لأن الله سبحانه إنما نفى التوبة عمن حضره الموت وتاب بلسانه فقط، ولهذا قال فى الأول: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ﴾ وقال هنا: ﴿إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ فمن قال: «إنى تبت» قبل حضور الموت، أو تاب توبةً صحيحةً بعد حضور أسباب الموت صحت توبته.

وربما استدلَّ بعضهم بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾[غافر:٨٤] وبقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ﴾[يونس:٩٠]الآية وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾[يونس:٩٨]الآية فوجه الدلالة أن عقوبة الأمم الخالية بمنزلة السيف للمنافقين، ثم أولئك إذا تابوا بعد مُعاينة العذاب لم ينفعهم فكذلك المنافق، ومن قال هذا فرق بينه وبين الحربى بأن لا نقاتله عقوبة له على كفره، بل نقاتله ليسلم، فإذا أسلم فقد أتى بالمقصود، والمنافق إنما يقاتل عقوبة لا ليسلم، فإنه لم يزل مسلماً، والعقوبات لا تسقط بالتوبة بعد مجئ البأس، وهذا كعقوبات سائر العُصاة، **فهذه طريقة من يقتل السابَّ لكونه منافقاً.**

---

(١) رواه الطبري في تفسيره للآية عن الربيع (٨٨٦٦).
(٢) رواه الطبري في تفسيره (٨٨٣٣).

وفيه طريقة أخرى، وهى أن سبَّ النبي ﷺ بنفسه موجب للقتل، مع قطع النظر عن كونه مجرد ردة، فإنا قد بينا أنه مُوجبٌ للقتل، وبينا أنه جناية غير الكفر، إذ لو كان ردَّة محضة وتبديلاً للدين وتركاً له لما جاز للنبى عليه الصلاة والسلام العفو عمن كان يؤذيه، كما لا يجوز العفو عن المرتد ولما قتل الذين سبُّوه، وقد عفا عمن قاتل وحارب.

وقد ذكرنا أدلة أخرى على ذلك فيما تقدم، ولأن التنقص والسب قد يصدر عن الرجل مع اعتقاد النبوة والرسالة، لكن لما وجب تعزير الرسول وتوقيره بكل طريق غلظت عقوبةُ من انتهك عرضه بالقتل، فصار قتله حداً من الحدود، لأن سبه نوع من الفساد فى الأرض كالمحاربة باليد، لا لمجرد كونه بدَّل الدين وتركه وفارق الجماعة، وإذا كان كذلك لم يسقط بالتوبة كسائر الحدود غير عقوبة الكفر وتبديل الدين، قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٣-٣٤].

فثبت بهذه الآية أن من تاب بعد أن قُدر عليه لم تسقط عنه العقوبة، وكذلك قال سبحانه: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٣٨) فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٨-٣٩] فأمر بقطع أيديهم جزاء على ما مضى، ونكالاً عن السرقة فى المستقبل، منهم ومن غيرهم، وأخبر أن الله يتوب على من تاب، ولم يدرأ القطع بذلك، لأن القطع له حكمتان: الجزاء، والنكال، والتوبة تُسقط الجزاء ولا تسقط النكال، فإن الجانى متى علم أنه إذا تاب لم يُعاقب لم يردع ذلك الفُساق، ولم يزجرهم عن ركوب العظائم، فإن إظهار التوبة والإصلاح لمقصود حفظ النفس والمال سهل.

ولهذا لم نعلم خلافاً يُعتمد أن السارق أو الزانى لو أظهر التوبة بعد ثبوت الحد عليه عند السلطان لم يسقط الحد عنه، وقد رجم النبي عليه الصلاة والسلام ماعزاً والغامدية، وأخبر بحسن توبتهما، وحسنُ مصيرها، وكذلك لو قيل: «إن سبَّ النبي ﷺ يسقط بالتوبة وتجديد الإسلام» لم يردع ذلك الألسنُ عن انتهاك عرضه، ولم يزجر النفوس عن استحلال حرمته، بل يؤذيه الإنسان بما يريد، ويصيب من

عرضه ما شاء من أنواع السب والأذى ثم يجدد إسلامه، ويظهر إيمانه، وقد ينال المرء من عرضه ويقع منه تنقص له واستهزاء ببعض أقواله أو أعماله وإن لم يكن منتقلاً من دين إلى دين فلأنه لا يصعب على من هذه سبيله كلما نال من عرضه واستخف بحرمته أن يجدد إسلامه، بخلاف الردة المجردة عن الدين، فإن سقوط القتل فيها بالعود إلى الإسلام لا يوجب اجتراء الناس على الردة أو الانتقال عن الدين لأن الانتقال عن الدين لا يقع إلا عن شبهة قادحة فى القلب أو شهوة قامعة للعقل، فلا يكون قبول التوبة من المرتد محرضاً للنفوس على الردة، ويكون ما يتوقعه من خوف القتل زاجراً له عن الكفر، فإنه إذا أظهر ذلك لا يتم مقصوده، لعلمه بأنهُ يجبر على العود إلى الإسلام، وهنا من فيه استخفاف أو اجتراء أو سفاهة تمكن من انتقاص النبيﷺ وعيبه والطعن عليه كلما شتم يجدد الإسلام ويظهر التوبة، وبهذا يظهر أن السب والشتم يشبه الفساد فى الأرض الذى يوجب الحدَّ اللازم من الزنى وقطع الطريق والسرقة وشرب الخمر، فإن مريد هذه المعاصى إذا علم أنه تسقط عنه العقوبة إذا تاب فعلها كلما شاء، كذلك من يدعوه ضعف عقله أو ضعف دينه إلى الانتقاص برسول اللهﷺ إذا علم أن التوبة تقبل منه أتى ذلك متى شاء ثم تاب منه، وقد حصل مقصوده بما قاله كما حصل مقصود أولئك بما فعلوه، بخلاف مريد الردة فإن مقصوده لا يحصل إلا بالمقام عليها، وذلك لا يحصل له إذا قتل إن لم يرجع، فيكون ذلك رادعاً له، وهذا الوجه لا يخرج السب عن أن يكون ردة، ولكن حقيقته أنه نوع من الردة يغلظ بما فيه من انتهاك عرض رسول اللهﷺ كما قد تتغلظ ردةُ بعض الناس بأن ينضم إليها قتلُ وغيره فيتحتم القتل فيها، دون الردة المجردة، كما يتحتم القتلُ فى قتل من قطع الطريق لغلظ الجرم، وإن لم يتحتم قتلُ من قتل لغرض آخر، فعوده إلى الإسلام يسقط موجب الردة المحضة، ويبقى خصوص السبِّ، ولابد من إقامة حده، كما أن توبة القاطع قبل القدرة عليه تسقط تحتم القتل، ويبقى حق أولياء المقتول من القتل أو الدية أو العفو، وهذه مناسبة ظاهرة، وقد تقدم نص الشارع وتنبيهه على اعتبار هذا المعنى.

فإن قيل: تلك المعاصى يدعو إليها الطبع مع صحة الاعتقاد، فلو لم يُشرع عنها زاجر لتسارعت النفوس إليها، بخلاف سبِّ رسول اللهﷺ ، فإن الطبع لا يدعو إليه إلا بخلل فى الاعتقاد أكثر ما يوجب الردة، فعلم أن مصدرهُ أكثر ما

يكون الكفرُ، فيلزمه عقوبة الكافر، وعقوبة الكافر مشروطة بعدم التوبة، وإذا لم يكن إليه مجرد باعث طبعى لم يشرع ما يزجر عنه وإن كان حراماً كالاستخفاف فى الكتاب والدين ونحو ذلك.

قلنا: بل قد يكون إليه باعث طبعى غير الخلل فى الاعتقاد، من الكبر الموجب للاستخفاف ببعض أحواله وأفعاله، والغضب الداعى إلى الوقيعة فيه إذا خالف الغرض بعض أحكامه، والشهوة الحاملة على ذلك ما يخالف الغرض من أموره، وغير ذلك، فهذه الأمور قد تدعو الإنسان إلى نوع من السبِّ له وضرب من الأذى والانتقاص وإن لم يصدر إلا مع ضعف الإيمان به، كما أن تلك المعاصى لا تصدر أيضاً إلا مع ضعف الإيمان، وإذا كان كذلك فقبولُ التوبة ممن هذه حاله يوجبُ اجتراء أمثاله على أمثال كلماته، فلا يزال العرضُ منهوكاً، والحرمة مخفورة، بخلاف قبول التوبة ممن يريد انتقالاً عن الدين إما إلى دين آخر أو إلى تعطيل، فإنه إذا علم أنه يستتاب على ذلك فإن تاب وإلا قتل لم ينتقل، بخلاف ما إذا صدر السب عن كافرٍ به ثم آمن به، فإن علمه بأنه إذا أظهر السب لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيفُ يردعه عن هذا السب، إلا أن يكون مريداً للإسلام، ومتى أراد الإسلام فالإسلام يجبُ ما كان قبله، فليس فى سقوط القتل بإسلام الكافر من التطريق إلى الوقيعة فى عرضه ما فى سقوطه بتجديد إسلام من يُظهر الإسلام.

وأيضاً، فإن سبَّ النبيﷺ حقُّ آدمي، فلا يسقط بالتوبة كحد القذف وكسبِّ غيره من البشر.

التفريق بين المسلم والذمي في إقامة الحدود عليهما

ثم من فرق بين المسلم والذمى قال: المسلم قد التزم أن لا يسب، ولا يعتقد سبه، فإذا أتى ذلك أقيم عليه حده، كما يقام عليه حد الخمر، وكما يعزر على أكل لحم الميت والخنزير، والكافر لم يلتزم تحريم ذلك، ولا يعتقده، فلا تجب عليه إقامة حده، كما لا تجب عليه إقامة حد الخمر، ولا يعزر على الميت والخنزير.

نعم، إذا أظهره نقض العهد الذى بيننا وبينه، فصار بمنزلة الحربي، فنقتله لذلك فقط، لا لكونه أتى حداً يعتقد بحرمته، فإذا أسلم سقط عنه العقوبة على الكفر، ولا عقوبة عليه لخصوص السب، فلا يجوز قتله.

وحقيقـة هذه الطريقة أن سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام لما فيـه من الغضاضة عليه يوجبُ القـتل تعظيماً لحـرمته وتعـزيراً له وتوقيراً، ونكالاً عن التـعرض له، والحد إنما يقام على الكافر فيـما يعتقد تحريمه خاصة، لكنه إذا أظهـر ما يعتقد حله من المحرمات عندنا زُجـر عن ذلك وعوقب عليه، كما إذا أظهـر الخمر والخنزير، فإظهار السب إما أن يكون كـهذه الأشياء كما زعمـه بعضُ الناس، أو يكون نقضاً للعهد كمـقاتلة المسلمين، وعلى التقديرين فالإسلام يُسـقط تلك العقوبة، بخلاف ما يصيبه المسلم مما يوجب الحد عليه.

أقسام الردة

وأيضاً، فـإن الردة على قسـمين: ردة مجـردة، وردة مُغلظة شرع القـتل على خصوصهـا، وكل منهما قد قام الدليلُ على وجوب قتل صـاحبها، والأدلة الدالة على سقـوط القتل بالتوبة لا تعمُّ القـسمين، بل إنما تدل على القسم الأول، كـما يظهر ذلك لمن تأمل الأدلة على قـبول توبة المرتد، فيـبقى القسمُ الثاني، وقـد قام الدليل على وجوب قـتل صاحبه، ولم يـأت نصٌّ ولا إجماع لسقـوط القتل عنه، والقياس متعذر مع وجود الفرق الجلي، فانقطع الإلحاق.

تحقيق هذه الطريقة

والذى يحقق هذه الطريقة أنه لم يأت فى كتاب ولا سنة ولا إجماع أن كل من ارتدَّ بأى قول أو أى فعل كان فإنه يسـقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة عليه، بل الكتـاب والسنة والإجماع قـد فرق بين أنواع المرتديـن كما سنذكـره، وإنما بعضُ الناس يجـعل برأيه الردة جنساً واحـداً علي تباين أنواعـه، ويقيس بـعضهـا على بعض، فإذا لم يكن معه عـمومٌ نُطقي يعمُّ أنواع المرتدين لم يبق إلا القياسُ، وهو فاسد إذا فارق الفرعُ الأصل بـوصف له تأثير فى الحكم، وقد دلَّ على تأثيره نصُّ الشارع وتنبيهه، والمناسبةُ المشتملة على المصلحة المعتبرة.

وتقرير هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن دلائل قبول توبة المرتد مثل قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ**﴾ إلى قوله: ﴿**إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا**﴾[آل عمـران:٨٦] وقوله تعالى: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ**﴾[النحل:١٠٦] ونحوها ليس فـيها إلا توبة من كـفر بعد الإيمـان فقط، دون من انضم إلى كـفره مـزيدُ أذى وإضرار، وكذلك سنة رسول الله عليـه الصلاة والسلام، إنما فيها قـبولُ توبة من جرَّد الردة فـقط، وكذلك سنة الخـلفاء الراشـدين، إنما تضـمنت قبـول توبة من جـرَّد الردة

وحارب بعد ارتداده كمحاربة الكافر الأصلي على كفره، فمن زعم أن في الأصول ما يعم توبة كل مرتد سواء جرد الردة أو غلظهـا بأى شئ كان فقد أخطأ، وحينئذ فقد قامت الأدلةُ على وجوب قتل الساب، وأنه مرتد، ولم تدل الأصول على أن مثله يسقط عنه القتل، فيجب قتلهُ بالدليل السالم عن المعارض.

الثانى: أن الله سبحانه قال: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٨٦) أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (٨٧) خَالِدِينَ فِيهَا لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلا هُمْ يُنظَرُونَ (٨٨) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٨٩) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾[آل عمران: ٨٦- ٩٠] فأخبر سبحانه أن من ازداد كفراً بعد إيمانه لن تقبل توبته، وفرق بين الكفر المزيد كفراً والكفر المجرد فى قبول التوبة من الثانى دون الأول، فمن زعم أن كل كفر بعد الإيمان تُقبل منه التوبة فقد خالف نصّ القرآن.

وهذه الآية إن كان قد قيل فيها إن ازدياد الكفر المُقام عليه إلى حين الموت، وإن التوبة المنفية هى توبته عند الغرغرة أو يوم القيامة، فالآية أعمّ من ذلك،

وقد رأينا سنة رسول الله ﷺ فرقت بين النوعين، فقبل توبة جماعة من المرتدين، ثم أنه أمر بقتل مقيس بن صبابة يوم الفتح من غير استتابة لما ضم إلى ردته قتل المسلم وأخذ المال ولم يتب قبل القدرة عليه، وأمر بقتل العُرنيين لما ضموا إلى ردتهم نحواً من ذلك، وكذلك أمر بقتل ابن خطل لما ضمّ إلى ردته السبّ، وقتل المسلم، وأمر بقتل ابن أبى سرح لما ضمّ إلى ردته الطعن عليه والافتراء، وإذا كان الكتابُ والسنة قد حكما فى المرتدين بحكمين، ورأينا أن من ضرّ وآذى بالردة أذى يوجب القتل لم يسقط عنه القتل إذا تاب بعد القدرة عليه، وإن تاب مطلقاً، دون من بدل دينه فقط، لم يصحّ القولُ بقبول توبة المرتد مطلقاً، وكان الساب من القسم الذى لا يجب أن تُقبل توبته، كما دلت عليه السنة فى قصة ابن أبى سرح، ولأن السب إيذاء عظيم للمسلمين أعظمُ عليهم من المحاربة باليد كما تقدم تقريره، فيجب أن يتحتم عقوبة فاعله، ولأن المرتدّ المجرَّد إنما نقتله لمقامه على التبديل، فإذا عاود الدين الحق زال المبيح لدمه كما يزول المبيح لدم الكافر الأصلى بإسلامه،

وهذا السابُّ أتى من الأذى لله ورسوله -بعد المعاهدة على ترك ذلك- بما أتى به، وهو لا يقتل لمقامه عليه، فإن ذلك ممتنع، فصار قتلهُ كقتل المحارب باليد.

وبالجملة فمن كانت ردته محاربة لله ورسوله بيدٍ أو لسانٍ فقد دلت السنة المفسرة للكتاب أنه من كفر كفراً مزيداً لا تقبل توبته منه.

الوجه الثالث: أن الردة قد تتجرد عن السبِّ والشتم، فلا تتضمنه، ولا تستلزمه، كما تتجرد عن قتل المسلمين وأخذ أموالهم، إذ السبُّ والشتم إفراط في العداوة، وإبلاغ في المحادَّة مصدره شدة سفه الكافر، وحرصه على فساد الدين وإضرار أهله، ولربما صدر عمن يعتقد النبوَّة والرسالة، لكن لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من التوقير والانقياد، فصار بمنزلة إبليس، حيث اعتقد ربوبية الله سبحانه بقوله (رَبِّ) وقد أيقن أن الله أمره بالسجود ثم لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من الاستسلام والانقياد، بل استكبر وعاند معاندة معارضٍ طاعنٍ في حكمة الآمر.

ولا فرق بين من يعتقد أن الله ربه، وأن الله أمره بهذا الأمر ثم يقول: إنه لا يطيعه، لأن أمره ليس بصواب ولا سداد، وبين من يعتقد أن محمداً رسول الله وأنه صادقٌ واجبُ الاتباع في خبره وأمره، ثم يسبه أو يعيب أمره أو شيئاً من أحواله، أو تنقصه انتقاصاً لا يجوز أن يستحقه الرسول، وذلك أن الإيمان قولٌ وعمل، فمن اعتقد الوحدانية في الألوهية لله سبحانه وتعالى، والرسالة لعبده ورسوله، ثم لم يُتبع هذا الاعتقاد موجبه من الإجلال والإكرام -والذي هو حالٌ في القلب يظهر أثره على الجوارح، بل قارنه الاستخفاف والتسفيهُ والازدراء بالقول أو بالفعل -كان وجود ذلك الاعتقاد كعدمه، وكان ذلك موجباً لفساد ذلك الاعتقاد، ومُزيلاً لما فيه من المنفعة والصلاح، إذ الاعتقادات الإيمانية تُزكى النفوس وتصلحها، فمتى لم توجب زكاة النفس ولا صلاحها فما ذاك إلا لأنها لم ترسخ في القلب، ولم تَصِرْ صفة ونعتاً للنفس ولا صلاحاً، وإذا لم يكن علم الإيمان المفروض صفة لقلب الإنسان لازمة له لم ينفعه، فإنه يكون بمنزلة حديث النفس وخواطر القلب، والنجاةُ لا تحصل إلا بيقين في القلب، ولو أنه مثقالُ ذرة.

هذا فيما بينه وبين الله، وأما في الظاهر فيجرى الأحكام على ما يُظهره من القول والفعل.

والغرضُ بهذا التنبيه على أن الاستهزاء بالقلب والانتقاض ينافى الإيمان الذى فى القلب منافاة الضد ضدَّه، والاستهزاء باللسان ينافى الإيمان الظاهر باللسان كذلك.

والغرضُ بهذا التنبيه على أن السبَّ والجماعة، خلاف ما يقوله بعضُ الجهمية والمرجئة القائلين بأن الإيمان هو المعرفة والقول بلا عمل من أعمال القلب من أنه إنما ينافيه فى الظاهر، وقد يجامعه فى الباطن، وربما يكون لنا إن شاء الله تعالى عودة إلى هذا الموضع.

والغرضُ هنا أنه كما أن الردة تتجرد عن السبِّ، فكذلك قد تتجرد عن قصد تبديل الدين وإرادة التكذيب بالرسالة، كما تجرد كُفرُ إبليس عن قصد التكذيب بالربوبية، وإن كان عدمُ هذا القصد لا ينفعه، كما لا ينفع من قال: الكفر أن لا يقصد أن يكفر.

وإذا كان كذلك فالشارع إذا أمر بقبول توبة من قصد تبديل دينه الحق وغير اعتقاده وقوله، فإنما ذاك لأن المقتضى للقتل الاعتقاد الطارئ، وإعدام الاعتقاد الأول، فإذا عاد ذلك الاعتقاد الإيماني، وزال هذا الطارئ، كان بمنزلة الماء والعصير: يتنجس بتغيره، ثم يزول التغير فيعود حلالاً، لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها، وهذا الرجل لم يُظهر مجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوماً بعوده إليه، وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه، إذ قد يتغير الاعتقاد كثيراً، ولا يكون به أذى لله ورسوله.

الأضرار بالمسلمين أشد من تغير الاعتقاد

وإضرار المسلمين يزيد على تغير الاعتقاد، ويفعلهُ من يظن سلامة الاعتقاد وهو كاذبٌ عند الله ورسوله والمؤمنين فى هذه الدعوة والظن، ومعلوم أن المفسدة فى هذا أعظم من المفسدة فى مجرد تغير الاعتقاد من هذين الوجهين: من جهة كونه إضراراً زائداً، ومن جهة كونه قد يُظن أو يُقال إن الاعتقاد قد يكون سالماً معه، فيصدر عمن لا يريد الانتقال من دين إلى دين، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال، إذ الانتقالُ قد علم أنه كفر، فنزع عنه ما نزع عن الكفر، وهذا قد يظن أنه ليس بكفر إلا إذا صدر استحلالاً، بل هو معصية، وهو من أعظم أنواع الكفر، فإذا كان الداعى إليه غير الداعى إلى مجرد الردة، والمفسدةُ فيه مخالفة

لمفسدة الردة، وهى أشد منها، لم يجز أن يُلحق التائب منه بالتائب من الردة، لأن من شرط القياس قياس المعنى استواء الفرع والأصل فى حكمه الحكم باستوائهما فى دليل الحكمة إذا كانت خفية، فإذا كان فى الأصل معان مؤثرة يجوز أن تكون التوبة إنما قُبلت لأجلها، وهى معدومة فى الفرع، لم يجز، إذ لا يلزم من قبول توبة من خفت مفسدة جنايته أو انتفت قبولُ توبة من تغلظت مفسدته أو بقيت.

وحاصلُ هذا الوجه أن عصمة دم هذا بالتوبة قياساً على المرتد متعذرٌ لوجود الفرق المؤثر، فيكون المرتدُ المنتقل إلى دين آخر، ومن أتى من القول بما يضر المسلمين ويؤذى الله ورسوله وهو موجب للكفر على نوعين تحت جنس الكافر بعد إسلامه، وقد شرعت التوبة فى حق الأول، فلا يلزم شرع التوبة فى حق الثاني، لوجود الفارق من حيث الإضرار، ومن حيث أن مفسدته لا تزول بقبول التوبة.

فصل

وجوب قتل الساب مسلماً كان أو كافراً

قد تضمن هذا الدلالة على وجوب قتل الساب من المسلمين وإن تاب وأسلم، وتوجيه قولُ من فرق بينه وبين الذمى إذا أسلم، وقد تضمن الدلالة على أن الذمى إذا عاد إلى الذمة لم يسقط عنه القتل بطريق الأولى، فإن عود المسلم إلى الإسلام أحقن لدمه من عود الذمى إلى ذمته، ولهذا عامةُ العلماء الذين حقنوا دم هذا وأمثاله بالعود إلى الإسلام لم يقولوا مثل ذلك فى الذمى إذا عاد إلى الذمة.

سنة الرسول تدل على أن الساب يقتل وإن تاب

ومن تأمَّل سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فى قتله لبنى قُريظة وبعض أهل خيبر وبعض بنى النضير وإجلائه لبنى النضيرَ وبنى قينقاع بعد أن نقض هؤلاء الذمة وحرصوا على أن يجيبهم إلى عقد الذمة ثانياً فلم يفعل، ثم سنة خلفائه وصحابته فى مثل هذا المؤذى وأمثاله، مع العلم بأنه كان أحرص شئ على العود إلى الذمة، لم يسترب فى أن القول بوجوب إعادة مثل هذا إلى الذمة قولُ مخالفٌ للسنة ولإجماع خير القرون، وقد تقدم التنبيه على ذلك فى حكم ناقض العهد مطلقاً، ولولا ظهوره لأشبعنا القول فيه، وإنما أحلنا على سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام وسنته من له بها علم، فإنهم لا يستريبون أنه لم يكن الذى بين النبي ﷺ وهؤلاء اليهود هُدنة مؤقتة، وإنما كانت ذمة مؤبدة على أن الدار دارُ

الإسلام، وإنه يجـرى عليهم حكم الله ورسوله فيـما يختلفون فـيه، إلا أنهم لم يضرب عليه جزية. ولم يلزموا بالصغار الذى ألزموه بعد نزول براءة، لأن ذلك لم يكن شرعُ بعد.

وأما من قال «إن السـاب يقتل وإن تاب وأسلم، وسواء كان كافـراً أو مسلما» فقد تقـدم دليله على أن المسلم يقتل بعد التوبة، وأن الذمـى يقتل وإن طلب العود إلى الذمة.

طرق الاستدلال على تحتم قتل الذمى والمسلم بالسب

وأما قـتل الذمى إذا وجب عليـه القتل بالسب وإن أسلم بعـد ذلك فلهم فـيه طرقٌ، وهى دالة على تحتم قتل المسلم أيضاً كما تدل على تحتم قتل الذمي:

الطريقة الأولى الاستدلال بآية الحرابة

الطريقة الأولى: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٣-٣٤] فوجـه الدلالة أن هذا الساب المذكور من المحاربين لله ورسوله، الساعين فى الأرض فساداً، الداخلين فى هذه الآية، سواء كان مسلماً أو مـعاهداً، وكل من كان من المحاربين الداخلين فى هذه الآية فإنه يقام عليه الحد إذا قُدر علـيه قبل التوبة، سواء تاب بعد ذلك أو لم يتب، فهذا الذمى أو المسلم إذا سب ثم أسلم بعد أن أخذ وقدر عليـه قبل التوبة فيجب إقامة الحد عليه، وحده القتل، فيجب قتله سواء تاب أو لم يتب.

والدليل مبنى على مقدمتين:

إحداهما: أنه داخلٌ فى هذه الآية.

والثانية: أن ذلك يوجب قتله إذا أخذ قبل التوبة.

أما المقدمة الثـانية فظاهرة، فإنا لم نعلم مخالفـاً فى أن المحاربين إذا أخذوا قبل التوبة وجب إقامـة الحد عليهم، وإن تابوا بعد الأخـذ، وذلك بين في الآية، فإن الله أخبر أن جـزاءهم أحدُ هذه الحدود الأربعة إلا الذين تابوا مـن قبل أن تقدروا عليهم، فالتائب قبل القدرة ليس جزاؤه شيئاً من ذلك، وغيره هذه جزاؤه، وجزاء أصحاب الحدود تجب إقامته على الأئمة، لأن جزاء العقوبة إذا لم يكن حقاً لآدمى حى -بل كان حـداً من حدود الله- وجب اسـتيفـاؤه باتفاق المسلمين، وقـد قال

تعالى فى آية السرقة: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾[المائدة:٣٨] فأمر بالقطع جزاء على ما كسباه، فلو لم يكن الجزاء المشروع المحدود من العقوبات واجباً لم يُعلل وجوبُ القطع به، إذ العلة المطلوبة يجب أن تكون أبلغ من الحكم وأقوى منه، والجزاء اسم للفعل واسم لما يجازى به، ولهذا قرئ قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾[المائدة:٩٥] بالتنوين وبالإضافة، وكذلك الثواب والعقاب وغيرهما، فالقتلُ والقطعُ قد يسمى جزاء ونكالاً، وقد يقال فعل هذه ليجزيه، وللجزاء.

ولهذا قال الأكثرون: إنه نصب على المفعول له، والمعنى أن الله أمر بالقطع ليجزيهم ولينكل عن فعلهم.

وقد قيل: إنه نصب على المصدر، لأن معنى «اقطعوا» اجزوهم ونكلوا .

وقيل: إنه على الحال، أى فاقطعوهم مجزين منكلين هم وغيرهم، أو جازين منكلين.

وبكل حال فالجزاء مأمور به، أو مأمور لأجله، فثبت أنه واجب الحصول شرعاً، وقد أخبر أن جزاء المحاربين أحد الحدود الأربعة، فيجب تحصيلها، إذ الجزاء هنا يتحد فيه معنى الفعل ومعنى المجزى به، لأن القتل والقطع والصلب هى أفعال، وهى عين ما يجزى به، وليست أجساماً بمنزلة المثل من النعم.

يبين ذلك أن لفظ الآية خبر عن أحكام الله سبحانه التى يؤمر الإمامُ بفعلها ليست عن الحكم الذى يُخير فيه بين فعله وتركه، إذ ليس لله أحكام فى أهل الذنوب يخير الإمام بين فعلها وترك جميعها.

وأيضاً، فإنه قال: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾[المائدة:٣٣] والخزى لا يحصل إلا بإقامة الحدود، لا بتعطيلها.

وأيضاً، فإنه لو كان هذا الجزاء إلى الإمام له إقامته وتركه بحسب المصلحة لندب إلى العفو كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[النحل:١٢٦] وقوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ﴾[المائدة:٤٥] وقوله: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُوا﴾[النساء:٩٢].

وأيضاً، فالأدلة على وجوب إقامة الحدود على السلطان من السنة والإجماع ظاهرة، ولم نعلم مخالفاً في وجوب جزاء المحاربين ببعض ما ذكر الله في كتابه، وإنما اختلفوا في هذه الحدود: هل يخير الإمام بينها بحسب المصلحة أو لكل جرم جزاء محدود شرعاً؟ كما هو مشهور فلا حاجة إلى الإطناب في وجوب الجزاء، لكن نقول: جزاء السابَّ القتلُ عينا بما تقدم من الدلائل الكثيرة، ولا يخير الإمام فيه بين القتل والقطع بالاتفاق، وإذا كان جزاؤه القتل من هذه الحدود -وقد أخذ قبل التوبة- وجب إقامة الحد عليه إذا كان من المحاربين بلا تردد.

ان أن الساب
من المحاربين
لله ورسوله

فلنبين المقدمة الأولى، وهي أن هذا من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً، وذلك من وجوه:

أحدها: ما رويناه من حديث عبد الله بن صالح[1] كاتب الليث قال: ثنا معاوية بن صالح[2] عن علي بن أبي طلحة[3] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة: ٣٣] قال: كان قوم من أهل الكتاب بينهم وبين النبي ﷺ عهد وميثاق، فنقضوا العهد وأفسدوا في الأرض، فخير الله رسوله ﷺ: إن شاء الله أن يقتل، وإن شاء أن يصلب، وإن شاء أن يقطع إيديهم وأرجلهم من خلاف[4].

وأما النفي فهو أن يهرب في الأرض، فإن جاء تائباً فدخل في الإسلام قُبل منه، ولم يؤاخذ بما سلف منه، ثم قال في موضع آخر، وذكر هذه الآية: من شهر السلاح في قبة الإسلام وأخاف السبيل ثم ظُفر به وقدر عليه فإمام المسلمين فيه بالخيار: إن شاء قتله، وإن شاء صلبه، وإن شاء قطع يده ورجله، ثم قال:

---

(١) هو. عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني. أبو صالح المصري. كاتب الليث صدوق كثير الغلط. ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. مات سنة(٢٢٢).

(٢) هو معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي. أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس صدوق له أوهام. مات سنة(١٥٨).

(٣) هو علي بن أبي طلحة سالم مولي بن العباس سكن حمص. أرسل عن ابن عباس ولم يره صدوق قد يخطئ. مات سنة(١٤٣).

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٠٧).

(أو ينفوا من الأرض) يُخرجوا من دار الإسلام إلى دار الحرب (فإن تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)[١].

وكذلك روى محمد بن يزيد الواسطى[٢] عن جُويبر[٣] عن الضحاك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ قال: كان ناس من أهل الكتاب بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد وميثاق، فقطعوا الميثاق، وأفسدوا فى الأرض، فخير الله رسوله أن يقتل إن شاء، أو يصلب، أو يقطع أيديهم وأرجُلهم من خلاف[٤]، وأما النفى فهو أن يهرب فى الأرض ولا يقدر عليه، فإن جاء تائباً داخلاً فى الإسلام قبل منه ولم يؤاخذ بما عمل[٥].

وقال الضحاك: أيما رجل مسلم قتل أو أصاب حدًّا أو مالاً لمسلم فلحق بالمشركين فلا توبة له حتى يرجع فيضع يده فى يد المسلمين فيقر بما أصاب قبل أن يهرب من دم أو غيره أقيم عليه أو أخذ منه.

ففى هذين الأثرين أنها نزلت في قوم معاهدين من أهل الكتاب لما نقضوا العهد وأفسدوا فى الأرض، وكذلك فى تفسير الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس -وإن كان لا يعتمد عليه إذا انفرد- أنها نزلت فى قوم مُوادعين، وذلك أن رسول الله ﷺ وادع هلال بن عويمر- وهو أبو بردة الأسلمي- على ألا يعينه ولا يعين عليه، ومن أتاه من المسلمين فهو آمن أن يهاج، ومن أتى المسلمين منهم فهو آمن أن يهاج، ومن مر بهلال بن عُويمر إلى رسول الله ﷺ فهو آمن أن يهاج.

قال: فمرَّ قومٌ من بنى كنانة يريدون الإسلام بناس من أسلم من قوم هلال بن عويمر، ولم يكن هلال يومئذ شاهداً، فنهدوا إليهم، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فنزل عليه جبريلُ بالقصة فيهم، فقد ذكر أنها نزلت فى قوم معاهدين، لكن من غير أهل الكتاب.

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٥٤).

(٢) هو محمد بن يزيد الكلاعي مولى خولان، أبو سعيد أو أبو يزيد أو أبو إسحاق الواسطي. أصله شامي ثقة ثبت عابد. مات سنة تسعين ومائة وقيل غير ذلك.

(٣) هو أبو القاسم البلخي يقال اسمه جابر وجويبر لقب ابن سعيد الأزدي. نزيل الكوفة. راوي التفسير. ضعيف جداً. مات بعد الأربعين ومائة.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٠٨) (١١٨٠٩).

(٥) روي ذلك عن ابن عباس رواه الطبري (١١٨٦١) وكذلك روي عن الحسن رواه الطبري(١١٨٦٧).

وروى عكرمة عن ابن عباس[١] -وهو قول الحسن-[٢] أنها نزلت فى المشركين، ولعله أراد الذين نقضوا العهد كما قال هؤلاء، فإن الكافر الأصلى لا ينطبق عليه حكم الآية.

والذى يحقق أن ناقض العهد بما يضرُّ المسلمين داخلٌ فى هذه الآية من الأثر ما قدمناه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أتى برجل من أهل الذمة نخس بامرأة من المسلمين بالشام حتى وقعت، فتجللها، فأمر به عمر فقتل وصلب، فكان أول مصلوب فى الإسلام، وقال: يا أيها الناس، اتقوا الله فى ذمة محمد عليه الصلاة والسلام، ولا تظلموهم، فمن فعل هذا فلا ذمة له، وقد رواه عنه عوف بن مالك الأشجعى وغيره كما تقدم.[٣]

وروى عبد الملك بن حبيب بإسناده عن عياض بن عبد الله الأشعري، قال: مرت امرأة تسير على بغل، فنخس بها علج، فوقعت من البغل، فبدا بعضُ عورتها، فكتب بذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر رضي الله عنه، فكتب إليه عمر: أن اصلب العلج فى ذلك المكان، فإنا لم نعاهدهم على هذا، إنما عاهدناهم على أن يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون.

وقد قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل فى مجوسى فجر بمسلمة: يقتل، هذا نقض العهد، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً، قد صلب عمر رجلاً من اليهود فجر بمسلمة، هذا نقض العهد، قيل له: ترى عليه الصلب مع القتل؟ قال: إن ذهب رجل إلى حديث عمر، كأنه لم يعب عليه.

فهؤلاء أصحاب النبي ﷺ: عمر، وأبو عبيدة، وعوف بن مالك، ومن كان فى عصرهم من السابقين الأولين قد استحلوا قتل هذا وصلبه. وبين عمر أنَّا لم نعاهدهم على مثل هذا الفساد، وأن العهد انتقض بذلك، فعلم أنهم تأولوا فيمن

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٧٢) والنسائي(٢/ ١٦٩) وقال ابن حجر في تلخيص الحبير «إسناده حسن» [انظر «إرواء الغليل» للألباني (٨/ ٩٣)].

(٢) رواه الطبري في تفسيره (١١٨١٠) (١١٨١١) قال أبو جعفر الطبري: وأولى الأقوال في ذلك عندي أن يقال أنزل الله هذه الآية على نبيه ﷺ معرِّفه حكمه على من حارب الله ورسوله وسعى فى الأرض فساداً بعد الذي كان من فعل رسول الله ﷺ بالعرنين ما فعل.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف(١٠١٦٧) وأبو عبيد فى الأموال(٤٨٦، ٤٨٧) والبيهقي(٩/ ٢٠١).

نقض العهد بمثل هذا أنه من محاربة الله ورسوله والسعى فى الأرض فساداً، فاستحلوا لذلك قتله وصلبه، وإلا فصلبُ مثله لا يجوز إلا لمن ذكره الله فى كتابه[١].

وقد قال آخرون -منهم ابن عمر، وأنس بن مالك، ومجاهد، وسعيد بن جُبير، وعبد الرحمن بن جبير[٢]، ومكحول[٣]، وقتادة، وغيرهم ﷺ- إنها نزلت فى العُرنيين الذين ارتدوا عن الإسلام[٤]، وقتلوا راعى النبى عليه الصلاة والسلام، واستاقوا إبل رسول الله ﷺ، وحديث العرنيين مشهور، ولا منافاة بين الحديثين، فإن سبب النزول قد يتعدد مع كون اللفظ عاماً فى مدلوله، وكذلك كان عامة العلماء على أن الآية عامة فى المسلم والمرتد والناقض، كما قال الأوزاعى فى هذه الآية: هذا حكم حكمه الله فى هذه الأمة على من حارب مقيماً على الإسلام أو مرتداً عنه، وفيمن حارب من أهل الذمة.

وقد جاءت آثار صحيحة عن على[٥] وأبى موسى[٦] وأبى هريرة[٧] وغيرهم ﷺ تقتضى أن حكم هذه الآية ثابت فيمن حارب المسلمين بقطع الطريق ونحوه مقيماً على إسلامه، ولهذا يستدلُ جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حد قُطاع الطريق بهذه الآية.

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾ المائدة (٣٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي الحمصي ثقة مات سنة(١١٨).

(٣) هو مكحول الشامي. أبو عبد الله ويقال أبو أيوب. ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور. روي عن أنس وأبي أمامة وسليمان بن يسار وخلق وعنه الأوزاعي والحجاج بن أرطأة. مات سنة بضع عشرة ومائة.

(٤) حديث العُرنيين سبق تخريجه. أما آية المائدة(٣٣) فقيل ١- نزلت في قوم من أهل الكتاب كانوا أهل موادعه لرسول الله ﷺ فنقضوا العهد وأفسدوا. روي ذلك الطبري عن ابن عباس (١١٨٠٧) وعن الضحاك (١١٨٠٨) (١١٨٠٩) وقيل: ٢- نزلت في قوم من المشركين. روي ذلك الطبري عن عكرمة والحسن البصري. (١١٨١٠)(١١٨١١) وقيل: ٣- نزلت في قوم من عرنية وعكل ارتدوا وحاربوا الله ورسوله روي ذلك في الطبري عن أنس (١١٨١٢)(١١٨١٣). قال الطبري وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال أنزل الله هذه الآية على بنيه ﷺ معرِّفه حكمه على من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً بعد الذي كان من فعل رسول الله ﷺ بالعرنيين فعل.

(٥) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٨٣، ١١٨٨٤، ١١٨٨٥).

(٦) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٨٨، ١١٨٨٩).

(٧) رواه الطبري في تفسيره(١١٨٩٣).

والمقصود هنا أن هذا الناقض للعهد والمرتد عن الإسلام بما فيه الضرر داخل فيها كما ذكرنا دلائله عن الصحابة والتابعين، وإن كان يدخل فيها بعضُ من هو مقيمٌ على الإسلام، وهذا السابُّ ناقض للعهد بما فيه ضرر على المسلمين، ومرتدّ بما فيه ضرر على المسلمين، فيدخل فى الآية.

ومما يدل على أنه قد عنى بها ناقضوا العهد فى الجملة أن رسول الله ﷺ نفى بنى قينُقاع والنضير لما نقضوا العهد إلى أرض الحرب، وقتل بنى قريظة وبعض أهل خيبر لما نقضوا العهد، والصحابة قتلوا وصلبُوا بعض من فعل ما ينقض العهد من الأمور المضرة، فحكم رسُول الله ﷺ وخلفائه فى أصناف ناقضى العهد كحكم الله فى هذه الآية -مع صلاحه لأن يكون امتثالاً لأمر الله- فيها دليلٌ على أنهم مرادون منها.

ناقض العهد محارب لله ورسوله محارب للمسلمين

الوجه الثانى: أن ناقض العهد والمرتد المؤذى لا ريب أنه محارب لله ورسوله، فإن حقيقة نقض العهد محاربة المسلمين، ومحاربة المسلمين محاربة لله ورسوله، وهو أولى بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه، لأن ذلك مسلم، لكن لما حارب المسلمين على الدنيا كان محارباً لله ورسوله، فالذى يحاربهم على الدين أولى أن يكون محارباً لله ورسوله، ثم لا يخلو إما أن لا يكون محارباً لله ورسوله حتى يقاتلهم ويمتنع عنهم، أو يكون محارباً إذا فعل ما يضرهم مما فيه نقض العهد وإن لم يقاتلهم، والأول لا يصح، لما قدمناه من أن هذا قد نقض العهد وصار من المحاربين، ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: أيما مُعاهد تعاطى سب الأنبياء فهو محارب غادر[1].

وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذمىَّ الذى تجلل المسلمة بعد أن نخس بها الدابة محارباً بمجرد ذلك، حتى حكموا فيه بالقتل والصلب، فعلم أنه لا يشترط فى المحاربة المقاتلة، بل كلٌّ ما نقض العهد عندهم من الأقوال والأفعال المضرة فهو محارب داخل فى هذه الآية.

فإن قيل: فيلزم من هذا أن يكون كل من نقض العهد بما فيه ضرر يقتل إذا أسلم بعد القدرة عليه.

---

(١) تقدم ص١٧٣ .

قيل: وكذلك نقول، وعليه يدل ما ذكرناه فى سبب نزولها، فإنها إذا نزلت فيمن نقض العهد بالفساد، وقد قيل فيها: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ٣٤] علم أن التائب بعد القدرة مبقى على حكم الآية.

نافض العهد قد يقتصر عليه وقد يزيد عليه

الوجه الثالث: أن كل ناقض للعهد فقد حارب الله ورسوله، ولولا ذلك لم يجز قتله، ثم لا يخلوا إما أن يقتصر على نقض العهد -بأن يلحق بدار الحرب- أو يضم إلى ذلك فساداً، فإن كان الأول فقد حارب الله ورسوله فقط، فهذا لم يدخل فى الآية، وإن كان الثانى فقد حارب وسعى فى الأرض فساداً -مثل أن يقتل مسلماً، أو يقطع الطريق على المسلمين، أو يغصب مسلمة على نفسها، أو يظهر الطعن فى كتاب الله ورسوله ودينه، أو يفتن مسلماً عن دينه- فإن هذا قد حارب الله ورسوله بنقضه العهد، وسعى فى الأرض فساداً بفعله ما يفسد على المسلمين إما دينهم أو دنياهم، وهذا قد دخل فى الآية، فيجب أن يقتل، أو يقتل ويصلب، أو ينفى من الأرض حتى يلحق بأرض الحرب إن لم يقدر عليه، أو تقطع يده ورجله إن كان قد قطع الطريق وأخذ المال، ولا يسقط عنه ذلك إلا أن يتوب من قبل أن يقدر عليه، وهو المطلوب.

الوجه الرابع: أن هذا الساب محارب لله ورسوله ساعٍ فى الأرض فساداً فيدخل فى الآية، وذلك لأنه عدو لله ولرسوله، ومن عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله، وذلك لأن النبيﷺ قال للذى سبهُ «من يكفينى عدُوي؟»[1] وقد تقدم ذكر ذلك من غير وجه، وإذا كان عدواً له فهو محارب.

وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرةرضي الله عنه عن النبيﷺ قال: «يقول الله تبارك وتعالى: من عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة».[2]

وفى الحديث عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: «اليسيرُ من الرياء شرك، ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة»[3] فإذا كان من عادى واحداً من الأولياء قد بارز الله بالمحاربة، فكيف من عادى صفوة الله

(١) سبق تخريجه ص٣٢ .
(٢) سبق تخريجه ص١٤٦ .
(٣) رواه ابن ماجه(٣٩٨٩) وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٨) والحاكم(١/ ٤) وقال صحيح ولا علة له و(٤/ ٣٢٨) وصححه ووافقه الذهبي وضعفه العراقي في تخريجه للإحياء. وقال البوصيري في الزوائد في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف». والحديث ضعفه الألباني في المشكاة(٥٣٢٨).

من أوليائه؟ فإنه يكو أشدَّ مبارزة له بالمحاربة، وإذا كان محارباً لله لأجل عداوته للرسول فهو محارب للرسول بطريق الأول، فثبت أن السابَّ للرسول محارب لله ورسوله.

فإن قيل: فلو سبَّ واحداً من أولياء الله غير الأنبياء فقد بارز الله بالمحاربة فإنه إذا سبه فقد عاداه كما ذكرتم، وإذا عاداه فقد بارز الله بالمحاربة، كما نصه الحديث الصحيح، ومع هذا لا يدخل فى المحاربة المذكورة فى الآية، فقد انتقض الدليل، وذلك يوجب صرف المحاربة إلى المحاربة باليد.

قيل: هذا باطل من وجوه:

أحدها: أن ليس كل من سبَّ غير الأنبياء يكون قد عاداهم، إذ لا دليل يدل على ذلك، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا**﴾[الأحزاب: ٥٨] بعد أن أطلق أنه من آذى الله ورسوله فقد لعنه الله فى الدنيا والآخرة، فعلم أن المؤمن قد يُوذى بما اكتسب ويكون أذاه بحق كإقامة الحدود والانتصار فى الشتمة ونحو ذلك، مع كونه ولياً لله، وإذا كان واجباً فى بعض الأحيان أو جائزاً لم يكن مؤذيه فى تلك الحال عدواً له، لأن المؤمن يجب عليه أن يُوالى المؤمن ولا يعاديه وإن عاقبه عقوبة شرعية كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾[المائدة: ٥٥] وقال تعالى: ﴿**وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾[المائدة: ٥٦].

الثانى: أن من سبَّ غير رسول الله ﷺ فقد يكون مع السب مُواليه من وجه آخر، فإن سبَّ المسلم إذا لم يكن بحق كان فُسوقاً، والفاسق لا يعادى المؤمنين، بل يواليهم، ويعتقد مع السب للمؤمن أنه تجب موالاته من وجه آخر، أما سب النبي ﷺ فإنه ينافى اعتقاد نبوته، ويستلزم البراءة منه والمعادة له، لأن اعتقاد عدم نبوته -وهو يقول «إنه نبي» يوجب أن يعامل معاملة النبيين- وذلك يوجب أبلغ العداوات له.

الثالث: لو فرض أن سب غير النبي ﷺ عداوة له، لكن ليس أحد بعينه يشهد له أنه ولى لله شهادة توجب أن ترتب عليها الأحكام المبيحة للدماء، بخلاف الشهادة للنبى بالولاية فإنها بعينه، نعم لما كان الصحابة قد يُشهدُ لبعضهم بالولاية خرج فى قتل سلبهم خلاف مشهور ربما نبينه إن شاء الله تعالى عليه.

الرابع: أنه لو فرض أنه عادى وليـاً علم أنه ولى فـإنما يدل على أنه بارز الله بالمحاربة، وليس فيه ذكر محاربة الله ورسوله، والجزاء المذكور فى الآية إنما هو لمن حارب الله ورسوله، ومن سبَّ الرسـول فقد عاداه، ومن عاداه فقـد حاربه، وقد حارب الله أيضاً كما دل عليه الحديث، فـيكون محارباً لله ورسوله، ومحاربة الله ورسـوله أخصُّ من محـاربة الله، والحكم المعَلّق بالأخص لا يدل على أنه مـعلق بالأعم، وذلك أن محـاربة الرسول تقتضى مُـشاقتهُ على ما جـاء به من الرسالة، وليس فى معاداة وَلِيٍّ بعينه مُشاقة فى الرسالة، بخلاف الطعن فى الرسول.

الخامس: أن الجزاء فى الآية لمن حارب الله ورسـوله وسعى فى الأرض فساداً، والطاعن فى الرسـول قد حارب الله ورسـوله كمـا تقدم، وقـد سعى فى الأرض فـساداً كـما سـيأتي، وهذا السـاب للولى وإن كـان قد حـارب الله فلم يسع فى الأرض فساداً، لأن السعى فى الأرض فسـاداً إنما يكون بإفساد عام لدين الناس أو دنياهم، وهذا إنما يتـحقق فى الطعن فى النبيﷺ، ولهـذا لا يجب على الناس الإيمان بولاية الولي، ويجب عليهم الإيمان بنبوة النبي.

السادس: أن ساب الولى لو فرض أنه محاربٌ لله ورسوله فخروجُه من اللفظ العـام لدليل أوجـبه لا يـوجب أن يخرج هذا الـسابُّ للرسـول، لأن الفـرق بين العداوتين ظاهر، والقول العام إذا خُصت منه صورة لم تخص منه صورة أخرى لا تساويها إلا بدليل آخر.

السابع: أن حمله على المحاربة باليد متعذر أيضاً فى حق الولي، لأن من عاداه بيده لم يوجب ذلك أن يدخل فى حكم الآية على الإطلاق -مثل أن يضربه ونحو ذلك- فلا فرق إذاً فى حـقه بين المعاداة باليد واللسان، بخـلاف النبي عليه الصلاة والسلام فإنه لا فرق بين أن يعاديه بيـد أو لسان فإنه يمكن دخوله فى الآية، وذلك مقرر الاستدلال كما تقدم.

وإذا ثبت أن هذا السابَّ محاربٌ لله ورسوله فهو أيضاً ساع فى الأرض فساداً، لأن الفساد نوعان: فساد الدنيا من الدماء والأموال والفروج، وفساد الدين، والذى يسبُّ رسـول اللهﷺ ويقع فى عـرضه يسـعى ليفـسـد على الناس دينهم، ثم بواسطة ذلك يفسـد عليهم دنياهم، وسـواء فرضنا أنه أفسـد على أحد دينه أو لم يفسـد، لأنه سبحانه وتعـالى إنما قال: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة: ٣٣]

قيل: إنه نصبٌ على المفعول له، أي ويسعون فى الأرض للفساد، وكما قال: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[البقرة: ٢٠٥] والسعى هو العمل والفعل، فمن سعى ليفسد أمر الدين فقد سعى فى الأرض فساداً وإن خاب سعيهُ، وقيل: إنه نصبٌ على المصدر أو على الحال، تقديره سعى فى الأرض مُفسداً كقوله: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة: ٦٠] أو كما يقال: جلس قعُوداً، وهذا يقال لكل من عمل عملاً يوجب الفساد، وإن لم يؤثر لعدم قبول الناس له وتمكينهم إياه، بمنزلة قاطع الطريق إذا لم يقتل أحداً ولم يأخذ مالاً، على أن هذا العمل لا يخلو من فساد فى النفوس قط إذا لم يقم عليه الحد.

شتم الرسول ﷺ فساد في الأرض

وأيضاً، فإنه لا ريب أن الطعن فى الدين وتقبيح حال الرسول فى أعين الناس وتنفيرهم عنه من أعظم الفساد، كما أن الدعاء إلى تعزيره وتوقيره من أعظم الصلاح، والفساد ضد الصلاح، وكما أن كل قول أو عمل يحبه الله فهو من الصلاح، وكل قول أو عمل يبغضه الله فهو من الفساد، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾[الأعراف: ٥٦] يعنى الكفر والمعصية بعد الإيمان والطاعة، لكن الفساد نوعان: لازم، وهو مصدر فسد يفُسد فساداً، ومتعد، وهو اسم مصدر أفسد يُفسدُ إفساداً، كما قال تعالى: ﴿سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[البقرة: ٢٠٥] وهذا هو المراد هنا، لأنه قال: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة: ٣٣] وهذا إنما يقال لمن أفسد غيره، لأنه لو كان الفساد فى نفسه فقط لم يقل سعى فى الأرض فساداً، وهذا إنما يقال فى الأرض لما انفصل عن الإنسان، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾[الحديد: ٢٢] وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ﴾[فصلت: ٥٣] وقال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾[الذاريات: ٢٠-٢١].

وأيضاً، فإن الساب ونحوه انتهك حرمة الرسول ونقص قدره، وآذى الله ورسوله وعباده المؤمنين، وأجرأ النفوس الكافرة والمنافقة على اصطلام أمر الإسلام وطلب إذلال النفوس المؤمنة وإزالة عز الدين وإسفال كلمة الله، وهذا من أبلغ السعى فساداً.

ويؤيد ذلك أن عامة ما ذكر في القرآن من السعي في الأرض فساداً والإفساد في الأرض فإنه قد عُنى به إفساد الدين، فثبت أن هذا السابَّ محاربٌ لله ورسوله ساع في الأرض فساداً، فيدخل في الآية.

المحاربة نوعان

الوجه الخامس: أن المحاربة نوعان: محاربة باليد، ومحاربة باللسان، والمحاربة باللسان في باب الدين قد تكون أنكى من المحاربة باليد كما تقدم تقريره في المسألة الأولى، ولذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يقتل من كان يحاربه باللسان مع استبقائه بعض من حاربه باليد، خصوصاً محاربة الرسول عليه الصلاة والسلام بعد موته، فإنها إنما تمكن باللسان، وكذلك الإفساد قد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد، كما أن ما يصلحه اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد، فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان أشدُّ، والسعي في الأرض لفساد الدين باللسان أوكد، فهذا السابُّ لله ولرسوله أولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطريق.

المحاربة ضد المسالمة

الوجه السادس: أن المحاربة خلافُ المسالمة، والمسالمة: أن يسلم كل من المتسالمين من أذى الآخر، فمن لم تسلم من يده أو لسانه فليس بمسالم لك، بل هو محارب..

ومعلوم أن محاربة الله ورسوله هي المغالبة على خلاف ما أمر الله به ورسوله، إذ المحاربة لذات الله ورسوله محال، فمن سبَّ الله ورسوله لم يُسالم الله ورسوله، لأن الرسول لم يسلم منه، بل طعنه في رسول الله مغالبة لله ورسوله على خلاف ما أمر الله به على لسان رسوله، وقد أفسد في الأرض كما تقدم، فيدخل في الآية.

وقد تقدم في المسألة الأولى أن هذا السابَّ مُحادٌّ لله ورسوله مُشاقٌّ لله تعالى ورسوله، وكل من شاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله، لأن المحاربة والمشاقة سواء، فإن الحرب هو الشق، ومنه سمي المحراب محراباً، وأما كونه مفسداً في الأرض فظاهر.

واعلم أن كل ما دلَّ على أن السب نقض للعهد، فقد دلّ على أنه محاربة لله ورسوله، لأن حقيقة نقض العهد أن يعود الذمي محارباً، فلو لم يكن بالسب يعود محارباً لما كان ناقضاً للعهد، وقد قدمنا في ذلك من الكلام ما لا يليق إعادته لما فيه من الإطالة فليراجع ما مضى في هذا الموضع، فبقي أنه سعى في الأرض فساداً، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى دليل، فإن إظهار كلمة الكفر والطعن في المرسلين والقدح في كتاب الله ودينه ورسوله، وكل سب بينه وبين خلقه لا يكون (شئ) أشدَّ منه فساداً، وعامة الآى في كتاب الله التى تنهى عن الإفساد في الأرض، فإن من أكثر المراد بها الطعن في الأنبياء، كقوله سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة: ١١] قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[البقرة: ١٢] وإنما كان إفسادهم نفاقهم وكفرهم، وقوله: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾[الأعراف: ٥٦] وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[البقرة: ٢٠٥] وقوله: ﴿وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[الأعراف: ١٤٢] وإذا كان هذا محارباً لله ورسوله ساعياً في الأرض فساداً تناولته الآية وشملته.

ومما يقرر الدلالة من الآية أن الناس فيها قسمان: منهم من يجعلها مخصوصة بالكفار من مرتد وناقض عهد ونحوهما، ومنهم من يجعلها عامة في المسلم المقيم على إسلامه وفي غيره، ولا أعلم أحداً خصها بالمسلم المقيم على إسلامه، فتخصيصها به خلاف الإجماع، ثم الذين قالوا إنها عامة، قال كثير منهم قتادة وغيره: قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ٣٤] هذه لأهل الشرك خاصة، فمن أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين، وهو لهم حربٌ، فأخذ مالاً أو أصاب دماً ثم مات من قبل أن يُقدر عليه أهدر عنه ما مضي، لكن المسلم المقيم على إسلامه محاربتهُ إنما هى باليد، لأن لسانه موافق مسالم للمسلمين غير محارب، أما المرتد والناقض للعهد، فمحاربته تارة باليد، وباللسان أخرى، ومن زعم أن اللسان لا تقع به محاربة فالأدلةُ المتقدمة في أول المسألة -مع ما ذكرناه هنا- تدل على أنه محاربة، على أن الكلام في هذا المقام إنما هو بعد أن تقرر أن السب محاربة ونقض للعهد.

واعلم أن هذه الآية آية جامعة لأنواع من المفسدين، والدلالة منها هنا ظاهرة قوية لمن تأملها، لا أعلم شيئاً يدفعها.

فإن قيل: مما يدل على أن المحاربة هنا باليد فقط أنه قال: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ٣٤] وإنما يكون هذا فيمن كان ممتنعاً، والشاتم ليس ممتنعاً.

قيل: الجواب من وجوه:

أحدها: أن المستثنى إذا كان ممتنعاً لم يلزم أن يكون المستبقى ممتنعاً، لجواز أن تكون الآية تعم كل محارب بيد أو لسان، ثم استثنى منهم الممتنع إذا تاب قبل القدرة، فيبقى المقدور عليه مطلقاً، والممتنع إذا تاب بعد القدرة.

الثاني: أن كل من جاء تائباً قبل أخذه فقد تاب قبل القدرة عليه.

سُئل[1] عطاء عن الرجل يجئ بالسرقة تائباً، قال: ليس عليه قطع، وقرأ: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ٣٤] وكل من لم يؤخذ فهو ممتنع، لا سيما إذا لم يُوجد ولم تقم عليه حجة، وذلك لأن الرجل وإن كان مقيماً فيمكنه الاستخفاء والهرب كما يمكن المُصحر فليس كل من فعل جُرماً كان مقدوراً عليه، بل قد يكون طلب المُصحر أسهل من طلب المقيم، إذا كان لا يواريه فى الصحراء خَمَرٌ ولا غابة، بخلاف المقيم فى المصر، وقد يكون المقيم له من يمنعه من إقامة الحد عليه، وكل من تاب قبل أن يؤخذ ويرفع إلى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه.

وأيضاً، فإذا تاب قبل أن يعلم به وثبت الحدُّ عليه، فإن جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه، لأن قيام البينة -وهو فى أيدينا- قدرة عليه، فإذا تاب قبل هذين قد تاب قبل القدرة عليه قطعاً.

الثالث: أن المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممتنعاً، وقد يكون المحارب باليد مستضعفاً بين قوم كثيرين، وكما أن الذى يخاطر بنفسه بقتال قوم كثيرين قليل، فكذلك الذى يُظهر الشتم ونحوه من الضرر بين قوم كثيرين قليل،

---

(١) رواه الطبري في تفسيره (١١٨٩٤). وجاء مثل ذلك عن سعيد بن جبير رواه الطبري في تفسيره(١١٨٩٥) وأبى هريرة في قصة علي الأسدي رواه الطبري (١١٨٩٣).

وكما أن الغالب أن القاطع بسيفه إنما يخرج على من يستضعفه، فكذلك الذى يُظهر الشتم ونحوه من الساب إنما يفعل ذلك فى الغالب مستخفياً مع من لا يتمكن من أخذه ورفعه إلى السلطان والشهادة عليه.

ومما يقرر الاستدلال بالآية من وجهين آخرين:

أحدهما: أنها قد نزلت فى قوم ممن كفر وحارب بعد سلمه باتفاق الناس، فيما علمناه، وإن كانت نزلت أيضاً فيمن حارب وهو مقيم على إسلامه، فالذمى إذا حارب -إما بأن يقطع الطريق على المسلمين، أو يستكره مسلمة على نفسها، ونحو ذلك- يصير به محارباً، وعلى هذا إذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه القتل الواجب عليه، وإن كان هذا قد اختلف فيه، فإن العمدة على الحجة، فالساب للرسول أولى، ولا يجوز أن يخص بمن قاتل لأخذ المال، فإن الصحابة جعلوه محارباً بدون ذلك، وكذلك سبب النزول الذى ذكرناه ليس فيه أنهم قتلوا أحداً لأخذ مال، ولو كانوا قتلوا أحداً لم يسقط القودُ عن قاتله إذا تاب قبل القدرة، وكان قدّ قتله وله عهد، كما لو قتله وهو مسلم.

وأيضاً، فقطع الطريق إما أن يكون نقضاً للعهد، أو يقام عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد، فإن كان الأول فلا فرق بين قطع الطريق وغيره من الأمور التى تضر المسلمين، وحينئذ فمن نقض العهد بها لم يسقط حده -وهو القتل- إذا تاب بعد القدرة، وإن كان الثانى لم ينتقض عهد الذمى بقطع الطريق، وقد تقدم الدليل على فساده، ثم إن الكلام هنا إنما هو تفريع عليه، فلا يصح المنع بعد التسليم.

الثاني: أن الله سبحانه فرق بين التوبة قبل القدرة وبعدها، لأن الحدود إذا رفعت إلى السلطان وجبت ولم يمكن العفو عنها ولا الشفاعة، بخلاف ما قبل الرفع، ولأن التوبة قبل القدرة عليه توبة اختيار، والتوبة بعد القدرة توبة إكراه واضطرار، بمنزلة توبة فرعون حين أدركه الغرق، وتوبة الأمم المكذبة لما جاءها البأس، وتوبة من حضره الموت فقال: إنى تبت الآن، فلم يعلم صحتها حتى يسقط الحدّ الواجب، ولأن قبول التوبة بعد القدرة لو أسقط الحدّ لتعطلت الحدود، وانبثق سدُّ الفساد، فإن كل مفسد يتمكن إذا أخذ أن يتوب، بخلاف التوبة قبل القدرة، فإنها تقطع دابر الشر من غير فساد، فهذه معانٍ مناسبة قد شهد لها

الشارع بالاعتبار فى غير هذا الأصل، فتكون أوصافاً مؤثرة أو ملائمة، فيعللُ الحكم بها، وهى بعينها موجودة فى السابِّ، فيجب أن يسقط القتل عنه بالتوبة بعد الأخذ، لأن إسلامه توبة منه، وكذلك توبة كل كافر، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ﴾[التوبة: ٥] فى موضعين، والحدُّ قد وجب بالرفع، وهذه توبة إكراه أو إضطرار، وفى قبولها تعطيل للحد، ولا ينتقض هذا علينا بتوبة الحربى الأصلي، فإنه لم يدخل فى هذه الآية، ولأنه إذا تاب بعد الأسر لم يخل سبيله، بل يسترقُّ ويستعبد، وهو إحدى العقوبتين اللتين كان يعاقب بإحداهما قبل الإسلام، والسابُّ لم يكن عليه إلا عقوبة واحدة، فلم يسقط كقاطع الطريق، والمرتد المجرد لم يسع فى الأرض فساداً فلم يدخل فى الآية، ولا يرد نقضاً من جهة المعنى، لأنا: إنما نعرضه للسيف ليعود إلى الإسلام وإنما نقتله لمُقامه على تبديل الدين، فإذا أظهر الإعادة إليه حصل المقصود الذى يمكننا تحصيله، وزال المحذور الذى يمكننا إزالته، وإنما تعطيل هذا الحد أن يترك على ردَّته غير مرفوع إلى الإمام، ولم يقدح كونه مكرها بحق فى غرضنا، لأنا إنما طلبنا منه أن يعود إلى الإسلام طوعاً أو كرهاً، كما لو قاتلناه على الصلاة أو الزكاة فبذلها طوعا أو كرهاً حصل مقصودنا، والسابُّ ونحوه من المؤذين إنما نقتلهم لما فعلوه من الأذى والضرر، لا لمجرد كفرهم، فإنا قد أعطيناهم العهد على كفرهم، فإذا أسلم بعد الأخذ زال الكفر الذى لم يعاقب عليه بمجرده.

قتل الساب لأجل الأذى والضرر وليس لمجرد الكفر

وأما الأذى والضرر فهو إفساد فى الأرض قد مضى منه كالإفساد بقطع الطريق لم يزل إلا بتوبة اضطرار لم تطلب منه، ولم يقتل ليفعل، بل قوتل أولا ليبذل واحداً من الإسلام أو إعطاء الجزية طوعاً أو كرهاً، فبذل الجزية كرهاً على أنه لا يضر المسلمين، فضرهم، فاستحق أن يقتل، فإذا تاب بعد القدرة عليه وأسلم كانت توبة محاربٍ مُفسدٍ مقدورٍ عليه.

الطريقة الثانية: قوله سبحانه: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[التوبة: ١٢]الآيات.

وقد قرأ ابن عامر[١]، والحسن، وعطاء، والضحاك، والأصمعي[٢]، وغيرهم عن أبي عمرو[٣] ﴿لا أيْمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة، وهي قراءة مشهورة.

وهذه الآية تدل على أن لا يعصم دم الطاعن إيمان ولا يمين ثانية.

أما على قراءة الأكثرين، فإن قوله: ﴿لا أيْمَانَ لَهُمْ﴾ أي لا وفاء بالأيمان، ومعلوم أنه إنما أراد لا وفاء في المستقبل بيمين أخرى، إذ عدم اليمين في الماضي قد تحقق بقوله: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم﴾ فأفاد هذا أن الناكث الطاعن إمامٌ في الكفر لا يعقد له عقدٌ ثانٍ أبداً.

وأما على قراءة ابن عامر فقد علم أن الإمام في الكفر ليس له إيمان، ولم يخرج هذا مخرج التعليل لقتالهم، لأن قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ أبلغ في انتفاء الإيمان عنهم من قوله تعالى: ﴿لا أيْمَانَ لَهُمْ﴾ وأدلُّ على علة الحكم، ولكن يشبه -والله أعلم- أن يكون المقصود أن الناكث الطاعن إمامٌ في الكفر لا يُوثق بما يظهره من الإيمان، كما لم يوثق بما كان عقده من الأيمان، لأن قوله تعالى: ﴿لا أيْمَانَ لَهُمْ﴾ نكرة منفية بلا التي تنفي الجنس، فتقتضي نفي الإيمان عنهم مطلقاً، فثبت أن الناكث الطاعن في الدين إمامٌ في الكفر، لا إيمان له من هؤلاء، وأنه يجب قتله وإن ظهر الإيمان.

يؤيد ذلك أن كل كافر فإنه لا إيمان له في حال الكفر، فكيف بأئمة الكفر؟ فتخصيصُ هؤلاء بسلب الإيمان عنهم لابد أن يكون له موجبٌ، ولا موجب له إلا نفيه مطلقاً عنهم.

والمعنى أن هؤلاء لا يرتجى إيمانهم فلا يستبقون، وأنهم لو أظهروا إيماناً لم يكن صحيحاً، وهذا كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «اقتُلوا شيُوخ المشركين، واستبقوا شرخهم»[٤] لأن الشيخ قد عسا في الكفر وكما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليَحصُبي الدمشقي المقرئ. أبو عمران. ثقه مات سنة(١١٨).

(٢) هو عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي. الأصمعي البصري. صدوق سني. مات سنة(١١٦) وقيل غير ذلك.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان المازني النحوي القارئ اسمه زبّان أوالعريان أو يحيي أو جَزء والأول أشهر والثاني أصح عند الصُولى. ثقه من علماء العربية. مات سنة(١٥٤).

(٤) رواه أبو داود(٢٦٧٠) والترمذي(١٥٨٣) وأحمد(٥/ ١٢) والطبراني في الكبير(٦٩٣٢) والبيهقي(٩/ ٩٢). وضعفه الألباني في (ضعيف الجامع١٠٦٣، المشكاة٢٩٥٢).

فى وصيته لأمراء الأجناد شرحبيل بن حسنة، ويزيد بن أبى سفيان، وعمرو بن العاص: «ستلقون أقواماً مُجوفة رؤوسهم فاضربوا معاقد الشيطان منها بالسيوف، فلأن أقتل رجلاً منهم أحبُّ إليَّ من أن أقتل سبعين من غيرهم، وذلك بأن الله تعالى قال: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ والله أصدق القائلين»[1] فإنه لا يكاد يعلم أحدٌ من الناقضين للعهود الطاعنين فى الدين أئمة الكفر حسن إسلامه، بخلاف من لم ينتقض العهد، أو نقضه ولم يطعن فى الدين، أو طعن ولم ينقض عهداً، فإن هؤلاء قد يكون لهم إيمان.

يبين ذلك أنه قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ أى عن النقض والطعن كما سنقرره، وإنما يحصل الانتهاء إذا قوتلت الفئة الممتنعة حتى تُغلب، أو أُخذ الواحد الذى ليس بممتنع فقتل، لأنه متى استُحمى بعد القدرة طمع أمثاله فى الحياة فلا ينتهون.

ومما يوضح ذلك أن هذه الآية قد قيل: إنها نزلت فى اليهود الذين كانوا غدروا برسول الله ﷺ ونكثوا ما كانوا أعطوا من العهود والأيمان على أن لا يعينوا عليه أعداءه من المشركين، وهمّوا بمعاونة الكفار والمنافقين على إخراج النبي عليه الصلاة والسلام من المدينة، فأخبر أنهم بدأوا بالغدر ونكث العهد، فأمر بقتالهم.

ذكر ذلك القاضى أبو يعلى، فعلى هذا يكون سبب نزول الآية مثل مسألتنا سواء.

وقد قيل: إنها نزلت فى مشركى قريش، ذكره جماعة[2]، وقالت طائفة من العلماء: وبراءة إنما نزلت بعد تبوك وبعد فتح مكة[3]، ولم يكن حينئذ بقى بمكة مشرك يقاتل، فيكون المراد من أظهر الإسلام من الطلقاء، ولم يبق قلة من الكفر إذا أظهروا النفاق.

---

(١) رواه عبد الرزاق(٩٣٧٥) والبيهقي(٩/ ٨٥).

(٢) جاء ذلك عن ابن عمر رواه الحاكم(٢/ ٣٣٢) وصححه ووافقه الذهبي. وجاء عن قتاده مثله رواه الطبري (١٦٥٣٥، ١٦٥٣٦، ١٦٥٤٠).

(٣) روى البخاري في صحيحه(٤٦٥٤) عن البراء أنه قال: «آخر آية نزلت «يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة» وآخر سورة نزلت براءة» قال ابن حجر: «أما السورة فالمراد بعضها أو معظمها وإلا ففيها آيات كثيره نزلت قبل سنة الوفاة النبوية وأوضح من ذلك أن أول براءة نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر فالظاهر أن المراد عظمها ولاشك أن غالبها نزل في غزوة تبوك وهي آخر غزوات النبي ﷺ» انتهى كلام الحافظ ابن حجر من فتح الباري.

ويؤيد هذا قراءة مجاهد والضحاك ﴿نَكَثُوا أَيْمَانَهُم﴾ بكسر الهمزة، فتكون دالة على أن من نكث عهده الذى عاهد عليه من الإسلام وطعن فى الدين فإنه يقاتل وإنه لا إيمان له قال من نصر هذه الآية(؟) قال: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾[التوبة: ١١] ثم قال: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم﴾[التوبة: ١٢] فعلم أن هذا نكث بعد هذه التوبة، لأنه قد تقدم الإخبار عن نكثهم الأول بقول تعالى: ﴿لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً﴾[التوبة: ١٠] وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾[التوبة: ٨]الآية، وقد تقدم أن الأيمان هى العهود، فعلى هذا تعم الآية من نكث عهد الإيمان، ومن نكث عهد الأيمان أنه إذا طعن فى الدين قوتل، وأنه لا إيمان له حينئذ، فتكون دالة على أن الطاعن فى الدين بسب الرسول ونحوه من المسلمين وأهل الذمة لا إيمان له ولا يمين له، فلا يُحقن دمه بشئ بعد ذلك.

فإن قيل: قد قيل قوله تعالى: ﴿لا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ أى لا أمان لهم، مصدر آمنتُ الرجل أومنهُ إيماناً، ضد أخفته، كما قال تعالى: ﴿وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[قريش: ٤].

قيل: إن كان هذا القولُ صحيحاً فهو حجة أيضاً، لأنه لم يقصد لا أمان لهم فى الحال فقط، للعلم بأنهم قد نقضوا العهد، وإنما يقصد لا أمان لهم بحال فى الزمان الحاضر والمستقبل، وحينئذ فلا يجوز أن يؤمن هذا بحال، بل يقتل بكل حال.

فإن قيل: إنما أمر فى الآية بالمقاتلة لا بالقتل، وقد قال بعدها: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾[التوبة: ١٥] فعلم أن التوبة منه مقبولة قبل، لما تقدم ذكر طائفة ممتنعة أمر بالمقاتلة، وأخبر سبحانه أنه يعذبهم بأيدى المؤمنين، وينصر المؤمنين عليهم، ثم من بعد ذلك يتوب الله على من يشاء، لأن ناقضى العهد إذا كانوا ممتنعين، فمن تاب منهم قبل القُدرة عليه سقطت عنه الحدود، ولذلك قال: ﴿عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ وإنما يكون هذا فى عدد تتعلق المشيئة بتوبة بعضهم.

يوضح ذلك أنه قال: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ بالضم، وهذا كلام مستأنف ليس داخلاً فى حيز جواب الأمر، وذلك يدل على أن التوبة ليست مقصودة من قتالهم، ولا هى حاصلة بقتالهم، وإنما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن، والمضمون بقتالهم تعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم، وفى ذلك ما يدلّ على أن الحد لا يسقط عن الطاعن الناكث بإظهار التوبة، لأنه لم يقتل ويقاتل لأجلها.

ويؤيد هذا أنه قال: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾[التوبة: ١١] ثم قال: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[التوبة: ١٢] فذكر التوبة الموجبة للأخوة قبل أن يذكر نقض العهد والطعن فى الدين، وجعل للمعاهد ثلاثة أحوال:

أحوال المعاهد

أحدها: أن يستقيم لنا، فنستقيم له كما استقام، فيكون مخلى سبيله، لكن ليس أخاً فى الدين.

الحالة الثانية: أن يتوب من الكفر، ويقيم الصلاة، ويؤتى الزكاة، فيصير أخاً فى الدين، ولهذا لم يقل هنا فخلوا سبيلهم كما قال فى الآية قبلها، لأن الكلام هناك فى توبة المحارب، وتوبتهُ توجب تخلية سبيله، وهنا الكلام فى توبة المعاهد، وقد كان سبيله مخلى، وإنما توبته توجب أخوته فى الدين، قال سبحانه: ﴿وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[التوبة: ١١].

وذلك أن المحارب إذا تاب وجب تخلية سبيله، إذ حاجته إنما هى إلى ذلك، وجاز أن يكون قد تاب خوف السيف، فيكون مسلماً لا مؤمناً، فأخوته الإيمانية تتوقف على ظهور دلائل الإيمان كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[الحجرات: ١٤] والمعاهد إذا تاب فلا ملجأ له إلا التوبة ظاهراً، فإنا لم نكرهه على التوبة، ولا يجوز إكراهه، فتوبته دليلٌ على أنه تاب طائعاً، فيكون مسلماً مؤمناً، والمؤمنون إخوة، فيكون أخاً.

الحالة الثالثة: أن ينكث يمينه بعد عهده ويطعن في ديننا، فأمر بقتاله، وبين أنه ليس له أيمان ولا إيمان، والمقصود من قتاله أن ينهى عن النقض والطعن، لا عن الكفر فقط، لأنه قد كان معاهداً مع الكفر، ولم يكن قتاله جائزاً، فعلم أن الانتهاء من مثل هذا عن الكفر ليس هو المقصود بقتاله، وإنما المقصود بقتاله انتهاؤه عن ما أضرَّ به المسلمين من نقض العهد والطعن فى الدين، وذلك لا يحصل إلا بقتل الواحد الممكن، وقتال الطائفة الممتنعة قتالاً يُعذبون به ويُخزون ويُنصر المؤمنون عليهم، إذ تخصيص التوبة بحالٍ دليلٌ على انتفائها فى الحال الأخرى.

وذكرهُ سبحانه التوبة بعد ذلك جملةً مستقلةً -بعد أن أمر بما يوجب تعذيبهم وخزيهم وشفاء الصدور منهم- دليلٌ على أن توبة مثل هؤلاء لابدَّ معها من الانتقام منهم بما فعلوا، بخلاف توبة الباقي على عهده، فلو كان توبة المأخوذ بعد الأخذ تُسقط القتل لكانت توبةً خالية عن الانتقام، وللزم أن مثل هؤلاء لا يعذبون ولا يخزون ولا تشفى الصدور منهم، وهو خلاف ما أمر به فى الآية، وقد صار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطعنوا فى الدين كمن ارتد وسفك الدماء، فإن كان واحداً فلابد من قتله، وإن عاد إلى الإسلام، وإن كانوا ممتنعين قُوتلوا، فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل، والله سبحانه أعلم.

الطريقة الثالثة: قوله سبحانه: ﴿**وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ**﴾[النساء: ١٨] وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ (٨٤) فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا**﴾[غافر: ٨٤-٨٥] وقوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٩٠) آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[يونس: ٩٠-٩١] وقوله تعالى: ﴿**فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ**﴾[يونس: ٩٨] وقد تقدم تقرير الدلالة من هذه الآيات فى قتل المنافق، وذكرنا الفرق بين توبة الحربى والمرتد المجرد، وتوبة المنافق والمفسد من المعاهدين ونحوهما، وفرقنا بين التوبة التى تدرأ العذاب والتوبة التى تنفع فى المآب.

الطريقة الرابعة: قوله سبحانه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**﴾[الأحزاب: ٥٧]الآيات، وقد قررنا فيما مضى أن هذه الآية تدل على قتل المؤذى من المسلمين مطلقاً، وهى تدل على قتل من أظهر الأذى من أهل الذمة، لأن اللعنة المذكورة موجبة للقتل كما فى تمام الكلام، وقد تقدم تقرير هذا.

وقد ذكرنا أن قوله تعالى: ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا**﴾[النساء: ٥٢] نزلت فى ابن الأشرف[1] لما طعن فى دين الإسلام وقد كان عاهد النبيَّ ﷺ، فانتقض عهده بذلك، وأخبر الله أنه ليس له نصير، ليبين أن لا ذمَّة له، إذ الذمى له نصير، والنفاق قسمان: نفاق المسلم استبطان الكفر،

النفاق قسمان

(١) سبق تخريجه ص٧٤.

ونفاق الذمى استبطان المحاربة، وتكلم المسلم بالكفر كتكلم الذمى بالمحاربة، فمن عاهدنا على أن لا يؤذى الله ورسوله ثم نافق بأذى الله ورسوله فهو من منافقى المعاهدين، فمن لم ينته من هؤلاء المنافقين أغرى الله نبيه بهم، فلا يجاورونه إلا قليلاً، ملعونين، أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً، ففى الآية دلالتان.

إحداهما: أن هذا ملعون، والملعون هو الذى يؤخذ أين وجد ويُقتل، فعلم أن قتله حتم، لأنه لم يستثن حالاً من الأحوال كما استثنى فى سائر الصور، ولأنه قال: (قُتِّلوا) وهذا وعد من الله لنبيه يتضمن نصره، والله لا يخلف الميعاد، فعلم أنه لابد من تقتيلهم إذا أخذوا، ولو سقط عنهم القتل بإظهار الإسلام لم يتحقق الوعد مطلقاً.

الثانية: أنه جعل انتهاءهم النافع قبل الأخذ والتقتيل، كما جعل توبة المحاربين النافعة لهم قبل القدرة عليهم، فعلم أنهم إن انتهوا عن إظهار النفاق من الأذى ونحوه النفاق فى العهد والنفاق فى الدين وإلا أغراه الله بهم حتى لا يجاورونه فى البلد ملعونين يؤخذون ويقتلون، وهذا الطاعن الساب لم ينته حتى أخذ، فيجب قتله.

وفيها دلالة ثالثة، وهو أن الذى يؤذى المؤمنين من مسلم أو معاهد إذا أخذ أقيم عليه حد ذلك الأذى، ولم تدرأه عنه التوبة الآن، فالذى يؤذى الله ورسوله بطريق الأولى، لأن الآية تدل على أن حاله أقبح فى الدنيا والآخرة.

الطريقة الخامسة: أن سابَّ النبى عليه الصلاة والسلام يقتل حداً من الحدود، لا لمجرد الكفر، وكل قتل وجب حداً لا لمجرد الكفر فإنه لا يسقط بالإسلام.

وهذا الدليل مبنى على مقدمتين:

إحداهما: أنه يقتل لخصوص سبِّ رسول الله عليه الصلاة والسلام المستلزم للردة ونقض العهد، وإن كان ذلك متضمناً للقتل لعموم ما تضمنه من مجرد الردة ومجرد نقض العهد فى بعض المواضع، والدليل على ذلك أنه قد تقدَّم أن النبى عليه الصلاة والسلام أهدر دم المرأة الذمية التى كانت تسبه عليه الصلاة والسلام عند الأعمى الذى كان يأوى إليها[1]، ولا يجوز أن يكون قتلها لمجرد نقض

---

(١) سبق تخريجه ص٦٧ .

العهد، لأن المرأة الذمية إذا انتقض عهدها فإنها تُسترق ولا يجوز قتلها، ولا يجوز قتل المرأة للكفر الأصلى إلا أن تقاتل، وهذه المرأة لم تكن تقاتل، ولم تكن مُعينة على قتال كما تقدم، ثم إنها لو كانت تقاتل ثم أسرت صارت رقيقة ولم تقتل عند كثير من الفقهاء منهم الشافعي، لا سيما إذا كانت رقيقة فإن قتلها يمتنع لكونها امرأة ولكونه رقيقة لمسلم، فثبت أن قتلها كان لخصوص السب للنبى عليه الصلاة والسلام، وأنه جناية من الجنايات الموجبة للقتل، كما لو زنت المرأة الذمية أو قطعت الطريق على المسلمين أو قتلت مسلماً، أو كما لو بدلت دين الحق عند أكثر الفقهاء الذين يقتلون المرأة، بل هذا أبلغ، لأنه ليس فى قتل المرتدة من السنة المأثورة الخاصة فى كتب السنن المشهورة مثل الحديث الذى فى قتل السابة الذمية

يوضح ذلك أن بنى قُريظة نقضوا العهد، ونزلوا على حكم سعد بن معاذ، فحكم فيهم بأن تُقتل مُقاتلتهم، وتسبى الذرية من النساء والصبيان، فقال النبى عليه الصلاة والسلام «لقد حكمتَ فيهم بُحكم الله من فوق سبعة أرقعة»[1] ثم قتل النبي ﷺ الرجال، واسترقَّ النساء والذرية، ولم يقتل من النساء إلا امرأة واحدة كانت قد ألقت رحى من فوق الحصن على رجل من المسلمين، ففرق رسول الله عليه الصلاة والسلام بين الذرية التى لم يثبت فى حقهم إلا مجرد انتقاض العهد وبين الذرية الذين نقضوا العهد بما يضر المسلمين، وهذه المرأة الذمية لم ينقض عهدها بأنها لحقت بدار الحرب وامتنعت عن المسلمين، وإنما نقضت العهد بأن ضرَّت المسلمين، وآذت الله ورسوله، وسعت فى الأرض فساداً بالصد عن سبيل الله والطعن فى دين الله، كما فعلت المرأة الملقية للرحى، فعلم أنها لم تُقتل لمجرد انتقاض العهد، وهى لم تكن مسلمة حتى يقال: إنها قتلت للردة، ولا هى أيضاً بمنزلة امرأة قاتلت ثم أسرت حتى يقال: تصير رقيقة بنفس السبى لا تقتل، أو يقال: يجوز قتلها كما يجوز قتل الرجل، فإذا أسلمت عصم الإسلامُ الدم، وبقيت رقيقة لوجهين:

أحدهما: أن هذا السب الذى كانت تقوله لم تكن (تقوله) للمشركين ولا لعموم المسلمين حتى يقال: هو بمنزلة إعانة الكفار على القتال من كل وجه.

---

(١) جاء هذا الحديث بلفظ قريب عن أبي سعيد الخدري رواه البخاري(٣٠٤٣)(٣٨٠٤)(٤١٢١)(٦٢٦٢) ومسلم(١٧٦٨) وأبو داود(٥٢١٥، ٥٢١٦) وأحمد(٣/ ٢٢، ٧١) وأبو يعلى(١١٨٣) والطبراني(٥٣٢٣) وابن سعد في الطبقات (٥٣٢٣) والبيهقي(٦/ ٥٧، ٩/ ٦٣) وفي الدلائل (٤/ ١٨).

الثاني: أنها لم تكن ممتنعة حين السب، بل هى حين السب ممكنة مقدور عليها، وحالها قبله وبعده سواء.

فالسبُّ وإن كان حراباً لكنه لم يصدر من ممتنعة أسرت بعد ذلك، بل من امرأة ملتزمة للحكم، بيننا وبينها العهد على الذمة، ومعلوم أن السبَّ من الأمور المضرة بالمسلمين، وأنه من أبلغ الفساد فى الأرض، لما فيه من ذل الإيمان وعز الكفر، وإذا ثبت أنها لم تقتل للكفر ولا لنقض العهد ولا لحراب أصلى متقدم على القدرة عليها ثبت أن قتلها حدّ من الحدود، والقتل الواجب حداً لا لمجرد الكفر لا يسقط بالإسلام كحد الزانى والقاطع والقاتل وغيرهم من المفسدين.

ومما يقرر الأمر أن السب إما أن يكون حراباً أو جناية مُفسدة ليست حراباً، فإن كان حراباً فهو حراب من ذمى أو من مسلم وسعيٌ فى الأرض فساداً، والذمى إذا حارب وسعى فى الأرض فساداً وجب قتله، وإن أسلم بعد القدرة عليه، حيث يكون حراباً موجباً للقتل، وحراب هذه المرأة موجب للقتل كما جاءت به السنة، وإن كانت جناية مفسدة ليست حراباً -وهى موجبة للقتل- قتلت أيضاً بعد الأخذ بطريق الأولى كسائر الجنايات الموجبة للقتل، وهذا كلام مُقرر، ومداره على حرف واحد، وهو أن السب وإن كان من أعمال اللسان فقد دلَّت السنة بأنه بمنزلة الفساد والمحاربة بعمل الجوارح وأشدُّ، ولذلك قتلت هذه المرأة.

وتمامُ ذلك أنَّ قياس مذهب من يقول: «إن الساب إذا قتل إنما يقتل لأنه نقض العهد» أن لا يجوز قتل هذه، بل لو كانت قد قاتلت باليد واللسان ثم أخذت لم تقتل عنده، فإذا دلَّت السنة على فساد هذا القول علم صحة القول الآخر، إذ لا ثالث بينهما، ولا ريب عند أحد أن من قتل لحدث أخذ به أوجب نقض عهده، ولم يقتل لمجرد أن انتقض عهدهَ فقط، فإن قتله لا يسقط بالإسلام، لأن فساد ذلك الحدث لا يزول بالإسلام.

ألا ترى أن الجنايات الناقضة للعهد -مثل قطع الطريق، وقتل المسلم، والتجسس على الكفار، والزنى بمسلمة، واستكراهها على الفجور، ونحو ذلك- إذا صدر من ذمي، فمن قتله لنقض العهد قال: «متى أسلم لم آخذه إلا بما يوجب القتل. إذا فعله المسلم باقياً على إسلامه، مثل أن يكون قد قتل فى قطع الطريق فأقتله، أو زنى فأحده، أو قتل مسلماً، فأقيده، لأنه بالإسلام صار بمنزلة المسلمين فلا يقتل

كفراً، ومن قال: «أقتله لمحاربة الله ورسوله وسعيه فى الأرض فساداً» قال: أقتله وإن أسلم وتاب بعد أخذه، كما أقتل المسلم إذا حارب ثم تاب بعد القدرة، لأن الإسلام الطارئ لا يسقط الحدود الواجبة قبله لآدمي بحال، وإن منع ابتداء وجوبها، كما لو قتل ذمى ذمياً أو قذفه ثم أسلم فإن حدّه لا يسقط، ولو قتله أو قذفه ابتداء لم يجب عليه قود ولا حد، ولا يسقط ما كان منها لله إذا تاب بعد القدرة، كما لو قتل فى قطع الطريق، فإنه لا يسقط عنه بالإسلام وفاقاً فيما أعلم، وكذلك لو زنى ثم أسلم، فإن حده القتل الذى كان يجب عليه قبل الإسلام عند أحمد، وعند الشافعى حده حد المسلم، فحد السبِّ إن كان حقاً لآدمى لم يسقط بالإسلام، وإن كان حقاً لله فليس هو حداً على الكفر الطارئ والمحاربة الأصلية، كما دلت عليه السنة، ولا على مجرد الكفر الأصلى بالاتفاق، فيكون حد الله على محاربة موجبة، كقتل المرأة، وكل قتل وجب حداً على محاربة ذمية لم يسقط بالإسلام بعد القدرة بالاتفاق، فإن الذمية إذا لم تقتل فى المحاربة لم يقتلها من يقول: «قتلُ الذمى المحارب إنما هو لنقض العهد» ومن قتلها كما دلت عليه السنة، فلا فرق عنده فى هذا الباب بين أن تسلم بعد القدرة أو لا تسلم.

واعلم أن من قال: «إن هذه الذمية تقتل، فإذا أسلم سقط عنها القتل» لم يجد هذا فى الأصول نظير أن ذمية تقتل وهى فى أيدينا، ويسقط عنها القتل بالإسلام بعد الأخذ، ولا أصلاً يدلُّ على المسألة، والحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكماً، ومن قال: «إنها تقتل بكل حال» فله نظير نقيس به، وهو المحاربة باليد والزانية ونحوهما.

الطريقة السادسة: الاستدلال من قتل بنت مروان[1]، وهو كالاستدلال من هذه القصة، لأنا قد قدمنا أنها كانت من المهادنين الموادعين، وإنما قتلت للسب خاصة، والتقرير كما تقدم.

لا ينعقد أمان مع سب النبي ﷺ

الطريقة السابعة: أن النبى عليه الصلاة والسلام قال: «من لكعب بن الأشرف فإنهُ قد آذى الله ورسُولهُ»[2] وقد كان معاهداً قبل ذلك، ثم هجا رسول الله عليه الصلاة والسلام وقتله الصحابة غيلةً بأمر رسول الله عليه الصلاة والسلام مع كونه

(١) تقدم ص٩٠ .
(٢) سبق تخريجه ص٦٩

قد أمنهم على دمه وماله باعتقاده بقاء العهد، ولأنهم جاءوه مجئ من قد آمنه، ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجز قتله إذا أمنهم كما تقدم، لأن الحربى إذا قلت له أو عملت معه ما يعتقد أنه أمان صار له أماناً، وكذلك كل من يجوز أمانة، فعلم أن هجاءه للنبى عليه الصلاة والسلام، وأذاه لله تعالى ورسوله لا ينعقد معه أمان ولا عهد، وذلك دليل على أن قتله حد من الحدود كقتل قاطع الطريق، إذ ذلك يُقتل وإن أومن كما يقتل الزانى والمرتد وإن أومن، وكل حد وجب على الذمى فإنه لا يسقط بالإسلام وفاقاً.

أذي الرسول علة لوجوب القتل

الطريقة الثامنة: أنه قد دلَّ هذا الحديثُ على أن أذى الله ورسوله علة للانتداب إلى قتل كل أحد، فيكون ذلك علة أخرى غير مجرد الكفر والردة، فإنَّ ذكر الوصف بعد الحكم بحرف الفاء دليلٌ على أنه علة، والأذى لله ورسوله يوجب القتل، ويوجب نقض العهد، ويوجب الردة.

يوضح ذلك أن أذى الله ورسوله لو كان إنما أوجب قتله لكونه كافراً غير ذى عهد لوجب تعليل الحكم بالوصف الأعمّ، فإن الأعم إذا كان مستقلاً بالحكم كان الأخص عديم التأثير، فلما علل قتله بالوصف الأخص علم أنه مؤثر فى الأمر بقتله، لا سيما فى كلام من أوتى جوامع الكلم، وإذا كان المؤثر فى قتله أذى الله ورسوله وجب قتله وإن تاب، كما ذكرناه فيمن سبَّ النبى عليه الصلاة والسلام من المسلمين، فإن كلاهما أوجب قتله أنه آذى الله ورسوله، وهو مقر للمسلمين بأن لا يفعل ذلك، فلو كان عقوبة هذا المؤذى تسقط بالتوبة سقطت عنهما، ولأنه قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧] وقال فى خصوص هذا المؤذي[(١)]: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾[النساء: ٥٢] وقد أسلفنا أن هذه اللعنة توجب القتل إذا أخذ، ولأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾[الأحزاب: ٥٨] ولا خلاف علمناه أن الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات لا تسقط عقوبتهم بالتوبة، فالذين يؤذون الله ورسوله أحق وأولى، لأن القرآن قد

(١) هو كعب بن الأشرف .

بين أن هؤلاء أسوأ حالاً فى الدنيا والآخرة، فلو أسقطنا عنهم العقوبة بالتوبة لكانوا أحسن حالاً.

وليس للمنازع هنا إلا كلمة واحدة، وهو أن يقول: هذا قد تغلظت عقوبته بالقتل، لأنه نوع من المرتدين، وناقض العهد والكافر تقبل توبته من الكفر، وتسقط عنه العقوبة، بخلاف المؤذى بالفسق.

فيقال له: هذا لو كان الموجب لقتله إنما هو الكفر، وقد دلت السنة على أن الموجب لقتله إنما هو أذى الله ورسوله، وهذا أخص من عموم الكفر، وكما أن الزنى والسرقة والشرب وقطع الطريق أخص من عموم المعصية، والشارع رتبَ الأمر بالقتل على هذا الوصف الأخص الذى نسبتُه إلى سائر أنواع الكفر نسبةُ أذى المؤمنين إلى سائر أنواع المعاصي، فإلحاق هذا النوع بسائر الأنواع جمعٌ بين ما فرَّق الله ورسوله، وهو من القياس الفاسد كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وإنما الواجب أن يوفر على كل نوع حظه من الحكم بحسب ما علَّقه به الشارع من الأسماء والصفات المؤثرة الذى دل كلامه الحكيم على اعتبارها، وتغلظ عقوبته ابتداء لا يوجب تخفيفها انتهاء، بل يوجب تغلظها مطلقاً إذا كان الجرم عظيماً، وسائر الكفار لم تغلظ عقوبتهم ابتداء، ولا انتهاءً مثل هذا، فإنه يجوز إقرارهم بجزية واسترقاقهم فى الجملة، ويجوز الكف عنهم مع القدرة لمصلحة ترتقب، وهذا بخلاف ذلك.

وأيضاً، فإن الموجب لقتله إذا كان هو أذى الله ورسوله كان محارباً لله ورسوله وساعياً فى الأرض فساداً، وقد أومأ النبيُّ عليه الصلاة والسلام إلى ذلك فى حديث ابن الأشرف كما تقدم[1]، وهذا الوصف قد رتب عليه من العقوبة ما لم يرتب على غيره من أنواع الكفر، وحتمت عقوبة صاحبه إلا أن يتوب قبل القدرة.

إهدار النبي دماء نسوة كن هجونه

الطريقة التاسعة: أنا قد قدَّمنا عن النبى عليه الصلاة والسلام أن أهدرَ عام الفتح دماء نسوة، لأجل أنهنَّ كنَّ يؤذينه بألسنتهن، منهن القينتان لابن خطل اللتان كانت تغنيان بهجائه[2]، ومولاة لبنى عبد المطلب كانت تؤذيه[2]، وبيناً بياناً واضحاً أنهنَّ لم يقتلن لأجل حراب ولا قتال، وإنما قتلن لمجرد السبّ، وبيَّنَّا أن

(١) تقدم ص٦٨ وما بعدها.
(٢) تقدم ص١١٥ وما بعدها.

سبهنَّ لم يجر مجرى قتالهن، بل كان أغلظ، لأن النبى عليه الصلاة والسلام آمن عام الفتح المقاتلة كلهم إلا من له جرمٌ خاص يوجب قتله، ولأن سبهن كان متقدماً على الفتح، ولا يجوز قتل المرأة فى بعض الغزوات لأجل قتال متقدم منها قد كفتْ عنه، وأمسكت فى هذه الغزوة، وبينا بياناً واضحاً أن قتل هؤلاء النسوة أدلُّ شئ على قال المرأة السابة من مسلمة ومعاهدة، وهو دليل قويٌّ على جواز قتل السابة وإن تابت من وجوه:

أحدها: أن هذه المرأة الكافرة لم تقتل لأجل أنها مرتدة، ولا لأجل أنها مقاتلة كما تقدم، فلم يبق ما يوجب قتلها إلا أنها مفسدة في الأرض محاربة لله ورسوله، وهذه يجوز قتلها بعد التوبة إذا كان قتلها جائزاً قبلها بالكتاب والسنة والإجماع.

الثاني: أن سب أولئك النسوة إما أن يكون حراباً أو جناية موجبة للقتل غير الحراب، إذ قتلهن لمجرد الكفر غير جائز كما تقدم، فإن كان حراباً فالذمي إذا حارب الله ورسوله وسعى فى الأرض فساداً يجب قتله بكل حال كما دل عليه القرآن، وإن كان كان جناية أخرى مبيحة للدم فهو أولى وأحرى، وقد قدَّمنا فيما مضى ما يبين أن هؤلاء النسوة لم يُقتلن لحراب كان موجوداً منهن فى غزوة الفتح، وإنما قتلن جزاء على الجرم الماضى نكالاً عن مثله، وهذا يبين أن قتلهنَّ بمنزلة قتل أصحاب الحدود من المسلمين والمعاهدين.

الثالث: أن اثنتين منهن قتلتا، والثالثة أخفيت[1] حتى استؤمن لها النبي ﷺ بعد ذلك فآمنها، لأنه كان له أن يعفو عمن سبه كما تقدم، وله أن يقتله، ولم يعصم دم أحد ممن أهدر دمه عام الفتح إلا أمانه، فعلم أن مجرد الإسلام لم يعصم دم هذه المرأة، وإنما عصم دمها عفوُه.

وبالجملة فقصة قتله لأولئك النسوة من أقوى ما يدلُّ على جواز قتل السابة بكل حال، فإن المرأة الحربية لا يبيح قتلها إلا قتالُها، وإذا قاتلت ثم تركت القتال فى غزوة أخرى واستسلمت وانقادت لم يجز قتلها فى هذه المرة الثانية، ومع هذا فالنبي ﷺ أمر بقتلهن.

---

(١) تقدم ص١١٥ .

وللحديث وجهان:

أحدهما: أن النبي ﷺ قد كان عاهد أهل مكة، والظاهر أن عهده انتظم الكفَّ عن الأذى باللسان، فإن في كثير من الحديث ما يدل على ذلك، وحينئذ فهؤلاء اللواتي هجونه نقضن العهد نقضاً خاصاً بهجائهن، فكان للنبي عليه الصلاة والسلام قتلهن بذلك وإن تُبن، وهذه ترجمة المسألة.

الثاني: أنه كان له أن يقتل من هجاه إذا لم يتب حتى قدر عليه، وإن كان حربياً، لكن سقط هذا كما يسقط بموته العفوُ عن المسلم والذمي السابَّ، ويكون قد كان أمر الساب هو مخير فيه مطلقاً لكونه أعلم بالمصلحة، فإذا مات تحتم قتل من التزم أن لا يسبَّ، وكان الحربي الساب كغيره من الحربيين إذا تاب.

وهذا الوجه ضعيف، فإنه إثبات حكم باحتمال، والأول جارٍ على القياس، ومن تأمل قصة الذين أهدرت دماؤهم عام الفتح علم أنهم كلهمً كانوا محاربين لله ورسوله ساعين في الأرض فساداً.

أمر الرسول بقتل قوم كانوا يسبونه مع عفوه عن غيرهم

الطريقة العاشرة: أنه ﷺ أمر في حال واحدة بقتل جماعة ممن كان يؤذيه بالسب والهجاء، مع عفوه عمن كان أشدَّ منهم في الكفر والمحاربة بالنفس والمال، فقتل عُقبة بن أبي مُعيط صبراً بالصفراء[١]، وكذلك النَّضر بن الحارث، لما كانا يؤذيانه، ويفتريان عليه، ويطعنان فيه، مع استبقائه عامة الأسرى.

وقد تقدم أنه قال: يا معشر قُريش مالي أقتل من بينكم صبراً؟ فقال رسول الله ﷺ: «بكُفرك وافترائك على رسول الله ﷺ»[٢]، ومعلومٌ أن مجرد الكفر يبيح القتل، فعلم أن الافتراء على النبي ﷺ سبَ آخر أخصُ من عموم الكفر موجبٌ للقتل، فحيث ما وجد وجد معه وجوب القتل، وأهدر عام الفتح دمَ الحويرث بن نقيد[٣]، ودم أبي سفيان بن الحارث[٤]، ودم ابن الزبعري[٥]، وأهدر بعد ذلك دم كعب بنِ زهير[٦]، وغيرهم، لأنهم كانوا يؤذون رسول الله ﷺ، كما أهدر دم من ارتدَّ وحارب[٧]، ودم من ارتدَّ وافترى على النبي ﷺ[٨]، ودم من ارتدَّ

---

(١) مقتل عقبة بن أبي مُعيط صبراً رواه أبو داود(٢٦٨٦) والبيهقي(٩/ ٦٥).

(٢، ٣، ٤، ٥، ٦) تقدم

(٧) كمقيس بن صبابة. تقدم ص١٠٢ .

(٨) كعبد الله بن أبي السرح. تقدم ص١٠٢ .

وحارب وآذى الله ورسوله(١)، مع أمانة لجميع الذين حاربوا ونقضوا عهده، فعلم أن أذاهُ سبب منفرد بإباحة القتل وراء الكفر والحراب بالأنفس والأموال كقطع الطريق وقتل النفس.

وقد تقدم(٢) ما كان يأمر به ويقر عليه إذا بلغه وما كان يحرض عليه المسلمين من قتل الساب دون غيره من الكافرين، حتى إنه لا يحقنُ دم الساب إلا عفوهُ بعد ذلك، فعلم أنه كان يُلحق الساب بذوى الأفعال الموجبة للقتل من قطع الطريق ونحوه، وهذا ظاهر لمن تأمله فيما مضى من الأحاديث، وما لم نذكره، ومثل هذا يوجب قتل فاعله، من مسلم ومعاهد، وإن تاب بعد القدرة، وإذا ضم هذا الوجه إلى الذى قبله وعُلم أن الأذى وحده سبب يوجب القتل لا لكونه من جنس القتال لأن النبي عليه الصلاة والسلام قد آمن الذين قاتلوه بالأنفس والأموال من الرجال.

فأما أنْ المرأة التى أتت بما يُشبه القتال أولى لو كان جرمها من جنس القتال، ولأن المرأة إذا قاتلت فى غزوة من الغزوات ثم غزا المسلمون غزوة وعلموا أنها لم تقاتل فيها بيد ولا لسان لم يجز قتلها عند أحد من المسلمين علمناه، وهؤلاء النسوة كان أذاهُنَّ متقدِّماً على فتح مكة، ولم يكن لهن فى غزوة الفتح معرَّةٌ بيد ولا لسان، بل كن مستسلمات منقادات لو علمن إن إظهار الإسلام يعصم دماءهن لبادرن إلى إظهاره، فهل يعتقد أحد أن هذه المرأة تقتل لكونها محاربة خصوصاً عند الشافعى فإن منصوصه أن قتل المرأة والصبى إذا قاتلا بمنزلة قتل الصائل من المسلمين يقصد به دفعهما وإن أفضى إلى قتلهما، فإذا انكفا بدون القتل كأسرٍ أو ترك للقتال ونحو ذلك لم يجز قتلهما، كما لا يجوز قتل الصائل.

وإذا كان النبيﷺ يأمر بقتل من كان يؤذيه ويهجوه من النساء، وقد تركن ذلك واستسلمن وربما كن يوددن أن يظهرن الإسلام إن كان عاصماً، وقد آمن المقاتلين كلهم، علم أن السب سبب مستقل موجب يحلُ دم كل أحد، وأنَّ تركه ذلة وعجز.

يؤيد ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام آمن من أهل مكة إلا من قاتل، إلا هؤلاء النفر فإنه أمر بقتلهم قاتلوا أو لم يقاتلوا، فعلم أن هؤلاء النسوة قتلن لأجل السب، لا لأجل أنهن يقاتلن.

---

(١) كابن خطل تقدم ص١٢٢ .

(٢) كما فُعل بالعصماء بنت مروان. تقدم ص٩٠ .

قصة ابن أبي السرح

الطريقة الحادية عشرة: أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح[١] كان قد ارتد وافترى على النبي ﷺ أن يُلقنه الوحي ويكتب له ما يريد، فأهدر النبي ﷺ دمه، ونذر رجُلٌ من المسلمين ليَقْتُلَنَّه، ثم حبسه عثمان أياماً حتى اطمأن أهلُ مكة، ثم جاء تائباً ليبايع النبي عليه الصلاة والسلام ويؤمنه، فصمت رسول الله عليه الصلاة والسلام طويلاً رجاء أن يقوم إليه الناذرُ أو غيره فيقتله ويوفي بنذره.

ففي هذا دلالة على أن المفترى على النبي عليه الصلاة والسلام الطاعن عليه قد كان له أن يقتله، وأن دمه مُباح، وإن جاء تائباً من كفره وفريته، لأن قتله لو كان حراماً لم يقل النبي عليه الصلاة والسلام ما قال، ولا قال للرجل: هلا وفيت نذرك بقتله.

ولا خلاف بين المسلمين علمناه أن الكافر إذا جاء تائباً مريداً للإسلام مُظهراً لذلك لم يجز قتله لذلك، ولا فرق في ذلك بين الأصلي والمرتد، إلا ما ذكرناه من الخلاف الشاذ في المرتد، مع أن هذا الحديث يبطل ذلك الخلاف، بل لو جاء الكافر طالباً لأن يعرض عليه الإسلام، ويقرأ عليه القرآن لوجب أمانه لذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[التوبة: ٦].

وقال تعالى في المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾[التوبة: ٥].

وعبد الله بن سعد إنما جاء تائباً ملتزماً لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، بل جاء بعد أن أسلم كما تقدم ذكر ذلك، ثم إن النبي ﷺ بينَ أنه كان مريداً لقتله، وقال للقوم: «هلا قام بعضكم إليه ليقتله»[٢] و«هلا وفيت بنذرك في قتله»[٣] فعلم أنه قد كان جائزاً له أن يقتل من يفتري عليه ويؤذيه من الكفار وإن جاء مظهراً للإسلام والتوبة بعد القدرة عليه، وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن الافتراء عليه وأذاه يُجوز له قتل فاعله، وإن أظهر الإسلام والتوبة.

---

(١) تقدم ص١٠٢ .
(٢) تقدم ص١٠٣ .
(٣) تقدم ص١٠٣ .

ومما يشبه هذا إعراضه عن أبى سفيان بن الحارث[١] وابن أبى أمية[٢] وقد جاءا مهاجرين يريدان الإسلام، أو قد أسلما، وعلل ذلك بأنهما كانا يؤذيانه ويقعان فى عرضه، مع أنه لا خلاف علمناه أن الحربيَّ إذا جاء يريد الإسلام وجبت المسارعةُ إلى قبوله منه، وكان الاستيناء به حراماً، وقد عده بعض الناس كفراً.

وقد كانت سيرتهُ ﷺ فى المسارعة إلى قبول الإسلام من كل من أظهره وتأليف الناس عليه بالأموال وغيرها أشهر من أن يوصف، فلما أبطأ عن هذين وأراد أن لا يلتفت إليهما البتة عُلم أنه كان له أن يعاقب من كان يؤذيه ويسبه وإن أسلم وهاجر، وأن لا يقبل منه من الإسلام والتوبة ما يقبل من الكافر الذى لم يكن يؤذيه، وفى هذا دلالة على أن السبَّ وحده موجب للعقوبة.

يوضح ذلك ما ذكره أهل المغازى[٣] أن على بن أبى طالب قال لأبى سفيان بن الحارث: ائت رسول الله ﷺ من قبل وجهه، فقل له ما قال إخوة يوسف ليوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾[يوسف: ٩١] فإنه لا يرضى أن يكون أحد أحسنَ قولاً منه، ففعل ذلك أبو سفيان، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾[يوسف: ٩٢].

ففى هذا دلالة على أن ما ناله من عرضه كان له أن يعاقب عليه وأن يعفو كما كان ليوسف عليه الصلاة والسلام أن يعاقب إخوته على ما فعلوا به من الإلقاء فى الجبُّ وبيعه للسيارة، ولكن لكرمه عفا ﷺ، ولو كان الإسلام يُسقط حقه بالكلية كما يسقط حقوق الله لم يتوجه شئ من هذا.

وقد تقدم تقرير هذا الوجه فى أول الكتاب، وبينَّا أنه نص فى جواز قتل المرتد الساب بعد إسلامه، فلذلك قتل الساب المعاهد لأن المأخذ واحد.

ومما يوضحه أن المسلمين قد كان استقر عندهم أن الكافر الحربى إذا أظهر الإسلام حرُم عليهم قتله، لاسيما عند السابقين الأولين مثل عثمان بن عفان ونحوه، وقد علموا قوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ

(١، ٢) تقدم ص١٢٥ .

(٣) رواه ابن جرير في التاريخ ٢/٢٢٩ وصححه الحاكم (٣/٤٣) ووافقه الذهبي وحسنه الألباني في فقه السيرة.

مُؤْمِنًا﴾[النساء: ٩٤] وقصة أسامة بن زيد[١]، وحديث المقداد[٢]، فلما كان أولئك الذين أهدر النبي ﷺ دماءهم: منهم من قتل، ومنهم من أخفى حتى اطمأن أهل مكة وطلب من رسول الله ﷺ أن يبايعه، دلَّ على أن عثمان ﷺ وغيره من المسلمين علموا أن إظهار عبد الله بن سعد بن أبى سرْح ونحوه الإسلام لا يحقن دماءهم دون أن يؤمنهم النبي ﷺ، وإلا فقد كان يمكنهم أن يأمروهم بإظهار الإسلام والخروج من أول يوم.

والظاهر -والله أعلم- أنهم قد كانوا أسلموا، وإنما تأخرت بيعتهم للنبى عليه الصلاة والسلام على الإسلام حتى يؤمنهم النبى عليه الصلاة والسلام، وذلك دليل على أنه قد كان للنبى عليه الصلاة والسلام قتلهم لأجل سبه مع إظهار التوبة.

وقد روى عن عكرمة أن ابن أبى سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبى سرح رجع إلى الإسلام قبل فتح مكة إذ نزل النبى عليه الصلاة والسلام بمرِّ الظَّهران.

وهذا الذى ذكروه نص فى المسألة، وهو أشبه بالحق، فإن النبى عليه الصلاة والسلام لما نزل بمرِّ الظَّهران شعرت به قريش حينئذ، وابن أبى سرح قد علم ذنبه، فيكون قد أسلم حينئذ، ولما بلغه أن النبى عليه الصلاة والسلام قد أهدر دمه تغيب حتى استؤمن له، والحديث لمن تأمله دليلٌ على أن النبى عليه الصلاة والسلام كان له أن يقتله وأن يؤمنه، وأن الإسلام وحده لم يعصم دمه حتى عفا عنه رسول ﷺ.

فمن ذلك أن عثمان جاء ليشفع له إلى النبي ﷺ، فصمت عنه رسول الله عليه الصلاة والسلام طويلاً، وأعرض عنه مرة بعد مرة، وكان عثمان يأتيه من كل وجهة وهو يُعرض عنه رجاء أن يقوم بعضهم فيقتله، وعثمان فى ذلك يكبُّ على النبي ﷺ يقبل رأسه ويطلب منه أن يبايعه، ويذكر أن لأمته عليه حقوقاً، حتى استحيا النبى عليه الصلاة والسلام من عثمان فقضى حاجته ببيعته، مع أنه كان يودُّ أن لا يفعل، فعلم أن قتله كان حقاً له أن يعفو عنه ويقبل فيه شفاعة شافع وله أن لا يفعل، ولو كان ممن يعصم الإسلامُ دمه لم يحتج إلى شافع ولم يجز ردُّ الشفاعة.

---

(١) سبق تخريجه ص٢٨٠ .

(٢) سبق تخريجه ص٢٨١ .

ومنها: أن عثمان لما قال للنبي ﷺ: إنه يفر منك، قال: «ألم أبايعه وأومنه»[١] قال: بلى، ولكنه يتذكر عظيم جرمه، فقال: «الإسلامُ يجبُ ما قبله»[٢] وفي هذا بيان لأن خوفه من النبي عليه الصلاة والسلام أن يقتله إنما زال بأمانة وبيعته، لا لمجرد الإسلام، فعلم أن الإسلام يمحُو إثم السبّ، وأما سقوطُ القتل فلا يحصل بمجرد الإسلام، لأن النبي عليه الصلاة والسلام أزال خوفه من القتل بالأمان، وأزال خوفه من الذنب بالإسلام.

ومما يدل على أن الأنبياء لهم أن يعاقبوا من آذاهم بالهلاك وإن أظهر التوبة والندَّم ما رواه حماد بن سلَمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل أن قارُون كان يؤذي موسى -وكان ابن عمه- فبلغ من أذاه إياه أن قال لامرأة بغي: إذا اجتمع الناس عندي غداً فتعالي وقولي: إن موسى راودني عن نفسي، فلما كان الغد واجتمع الناسُ جاءت فسارَّت قارون ثم قالت للناس: إن قارون قال لي كذا وكذا، وإن موسى لم يقل لي شيئاً من هذا، فبلغ ذلك موسى عليه الصلاة والسلام وهو قائم يصلي في المحراب، فخرَّ ساجداً فقال: أي ربِّ، إن قارون قد آذاني وفعل وفعل، وبلغ من أذاه إياي أن قال ما قال، فأوحى الله إلى موسى: أن يا موسى إني قد أمرتُ الأرض أن تُطيعك، وكان لقارون غرفة قد ضرب عليها صفائح الذهب، فأتاه موسى ومعه جلساؤه، فقال لقارون: قد بلغ من أذاك أن قلت كذا وكذا، يا أرض خُذيهم، فأخذتهم الأرض إلى كعبهم، فهتفوا: يا موسى ادعُ لنا ربك أن ينجينا مما نحن فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك، فقال: خذيهم، فأخذتهم إلى أنصاف سوُقهم، فهتفوا وقالوا: يا موسى ادعُ لنا ربك أن ينجينا مما نحن فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك، فقال: يا أرضُ خُذيهم (فأخذتهم) إلى ركبهم فلم يزل يقول: يا أرض خذيهم، حتى تطابقت عليهم وهم يهتفون، فأوحى الله إليه يا موسى ما أفظَّك! أما إنهم لو كانوا إياي دعوا لخلصتهم[٣].

(١-٢) تقدم ص١٠٧ .

(٣) رواه الطبري في تفسيره (٢٧٦٣٩) وفي تاريخه (١/ ٤٩٩) عن عبد الله بن الحارث وفي سنده ابن جدعان من الضعفاء. وله شاهد عن ابن عباس رواه ابن أبي شيبه في مصنفه(٧/ ٤٥٤) والطبري في تفسيره (٢٧٦٣٥، ٢٧٦٣٦، ٢٧٦٣٨) وصححه الحاكم(٢/ ٤٠٨) وأقره الذهبي وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

ورواه عبد الرزاق قال: ثنا جعفر بن سليمان ثنا على بن زيد بن جدعان، فذكره أبسط من هذا، وفيه أن المرأة قالت: إن قارون بعثَ إليَّ فقال: هل لك إلى أن أمولك وأعطيك وأخلطك بنسائى على أن تأتينى والملأ من بنى إسرائيل عندى تقولين: يا قارون ألا تنهى موسى عن أذاي[١].

وإنى لم أجد اليوم توبةً أفضل من أن أكذبَ عدو الله وأبرئ رسول الله، قال: فنكسَ قارونُ رأسه، وعرف أنه قد هلك، وفشا الحديثُ فى الناس حتى بلغ موسى ﷺ ، وكان موسى ﷺ شديد الغضب، فلما بلغه ذلك توضأ فسجد وبكى وقال: يارب عدوك قارون كان لى مؤذياً، فذكر أشياء، ثم لم يتناه حتى أراد فضيحتي، يا رب فسلطنى عليه، فأوحى الله إليه أن مرْ الأرض بما شئت تُطعك، قال: فجاء موسى يمشى إلى قارون، فلما رآه قارون عرف الغضب فى وجهه، فقال: يا موسى ارحمني، فقال موسى: يا أرضُ خذيهم، فاضطربت داره، وخسف به وبأصحابه إلى ركبهم، وساخت داره على قدر ذلك، وجعل يقول: يا موسى ارحمني، ويقول موسى: يا أرضُ خذيهم، وذكر القصة.

فهذه القصة مع أن النبى عليه الصلاة والسلم قال لابن مسعود لما بلغه قول القائل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله «دعنا منك، لقد أوذى موسى بأكثر من هذا فصبر»[٢].

فهذا -مع ما ذكرناه من أحوال النبي عليه الصلاة والسلام- دليلٌ على أن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لهم أن يعاقبوا من آذاهم وإن تاب، ولهم أن يعفوا عنه، كما ذلك لغيرهم من البشر، لكن لهم أن يعاقبوا من يؤذيهم بالقتل والإهلاك، وليس لغيرهم أن يعاقبه بمثل ذلك.

وذلك دليل على أن عقوبة مؤذيهم حدٌ من الحدود، لا لمجرد الكفر، فإن عقوبة الكافر تسقط بالتوبة بلا ريب، وقارون قد كان تاب فى وقت تنفع فيه التوبة، ولهذا فى الحديث «أما إنهم لو كانوا إياى دعوا لخلصتهم» وفى لفظ «لرحمتهم» وإنما كان يرحمهم سبحانه والله أعلم بأن يستطيب نفس موسى من أذاهم، كما يستوهب المظالم لمن يرحمه من عباده ممن هى له ويعُوضه منها.

(١) سبق تخريجه ص٢٤٩ .
(٢) سبق تخريجه ص١٩٨ .

الطريقة الثانية عشرة: ما تقدم[١] من حديث أنس بن زنيم الدِّيلى الذى ذكر عنه أنه هجا النبى عليه الصلاة والسلام ثم جاءه وأنشده قصيدة تتضمن إسلامه وبراءته مما قيل عنه، وكان معاهداً، فتوقف النبى عليه الصلاة والسلام فيه، وجعل يسأل العفو عنه حتى عفا عنه، فلو لم تكن العقوبة بعد الإسلام على السب من المعاهد جائزة لما توقف النبي ﷺ فى حقن دمه، ولا احتاج إلى العفو عنه، ولو أن للرسول ﷺ حقاً يملك استيفاءه بعد الإسلام لما عفا عنه كما لم يكن يعفو عمن أسلم ولا تبعة عليه، وحديثه لمن تأمله دليل واضح على جواز قتل من هجا النبي ﷺ من المعاهدين ثم أسلم. كما أن حديث ابن أبى سرح دليلٌ واضحٌ على جواز قتل من سبه مرتداً ثم أسلم، وذلك أنه لما بلغه أنه هجاه وقد كان مهادنا موادعاً، وكان العهد الذى بينهم يتضمن الكف عن إظهار أذاه، وكان على ما قيل عنه قد هجاه قبل أن يقتل بنو بكر خزاعة قبل أن ينقضوا العهد، فلذلك نذر النبي ﷺ دمه ثم أنشد قصيدةً تتضمن أنه مسلم يقول فيها: «تعلم رسول الله» و«نُبى رسول الله» وينكر فيها أن يكون هجاه، ويدعو على نفسه بذهاب اليد إن كان هجاه، وينسب الذين شهدوا عليه إلى الكذب، وبلغت رسول الله ﷺ قصيدته واعتذاره قبل أن يجئ إليه، وشفع له كبيرُ قبيلته نوفلُ بن معاوية، وكان نوفل هذا هو الذى نقض العهد وقال: يا رسول الله أنت أولى الناس بالعفو، ومن منا لم يعادك ويؤذيك، ونحن فى جاهلية لا ندرى ما نأخذ ولا ندعُ حتى هدانا الله بك وأنقذنا بك عن الهلك، وقد كذب عليه الركب وكثروا عندك، فقال: «دع الرَّكبَ عنك، فإنَّا لم نجد بتهامة أحداً من ذى رحم قريب ولا بعيد كان أبر من خُزاعة» فأسكت نوفل بن معاوية، فلما سكت قال رسول الله ﷺ «قد عفوت عنهُ» قال نوفل: فداك أبى وأمي[٢].

فلو كان الإسلام المتقدم قد عصم دمه لم يحتج إلى العفو، كما لم يحتج إليه من أسلم ولا حدَّ عليه، ولكان قال: الإسلام يجب ما قبله، كما قاله لغيره من الحربيين كما يقول له من يقول: إن هذا لا يقتل بعد إسلامه؟ فيقول: «الإسلام يجبُ ما قبله» وصاحب الشريعة بين أن ما أسقط قتله عفوُه، وذلك أن قوله «عفوت عنه» إما أن يكون أفاده سقوط ما كان أهدره من دمه أو لم يفده ذلك، فإن لم يفده فلا معنى لقوله: «عفوت عنه» وإن كان قد أفاده سقوط ذلك

(١، ٢) تقدم ص ١٠٠ .

الإهدار، فقبل ذلك لو قتله بعضُ المسلمين بعد أن أسلم وقبل أن عفا عنه النبي ﷺ لكان جائزاً، لأنه متبعٌ لأمر رسول الله ﷺ بقتله أمراً مطلقاً إلى حين عفا عنه، كما أن أمره بقتل ابن أبى سرح كان باقياً حكمه إلى أن عفا عنه، وكذلك عتبهم إذ لم يقتلوه قبل عفوه، وهذا بين من هذه الأحاديث بياناً واضحاً، ولو كان عند المسلمين أن من هجاه من معاهد ثم أسلم عصم دمه لكان نوفل وغيره من المسلمين علموا ذلك، وقالوا له كما قالوا لكعب بن زهير ونحوه ممن هجاه وهو حربي: إنه لا يقتل من جاءه مُسلماً، ألا ترى أنهم لم يظهروه لرسول الله ﷺ حتى عفا عنه كما لم يظهروا ابن أبى سرح حتى عفا عنه، بخلاف كعب بن زهير وابن الزبعرى فإنهما جاءا بأنفسهما لثقتهما بأنه لا يمكن قتل الحربى إذا جاء مسلماً، وإمكان أن يقتل الذمى الساب والمرتد الساب وإن جاءا مسلمين وإن كان قد أسلما، ثم إنه فى قصيدته قال:

فإنى لا عِرْضاً خرقتُ ولا دماً هَرَقْتُ، ففكِّر عَالِمَ الحقِّ واقصد

فجمع بين خرق العرض وسفك الدم، فعلم أنه مما يؤخذ به وإن أسلم، ولولا أن قتله كان ممكناً بعد إسلامه لم يحتج إلى هذا الإنكار والاعتذار.

ويؤيد ذلك أن النبي ﷺ لم يندر دم واحد بعينه من بنى بكر الناقضى العهد إلا هذا، مع أنهم فعلوا تلك الأفاعيل، فعلم أن خرق عرضه كان أعظم من نقض العهد بالمقاتلة والمحاربة باليد، وقد تقدم الحديث بدلاته، وإنما نبهنا عليه هنا إحالة على ما مضى.

للسب حد يشبه القصاص فلا يسقط

الطريقة الثالثة عشرة: أنه قد تقدم أنه كان له عليه الصلاة والسلام أن يقتل من أغلظ له وآذاه، وكان له أن يعفو عنه، فلو كان المؤذى له إنما يُقتل للردة لم يجز العفو عنه قبل التوبة، وإذا كان هذا حقاً له، فلا فرق فيه بين المسلم والذمي، فإنه قد أهدر دم من آذاه من أهل الذمة، وقد تقدم أن ذلك لم يكن لمجرد نقض العهد، فعلم أنه كان لأذاه، وإذا كان له أن يقتل من آذاه وسبَّه من مسلم ومعاهد وله أن يعفو عنه عُلم أنه بمنزلة القصاص وحدِّ القذف وتعزير السب كغير الأنبياء من البشر، وإذا كان كذلك لم يسقط عن مسلم ولا معاهد بالتوبة كما لا تسقط هذه الحدود بالتوبة، وهذه طريقة قوية، وذلك أنه إذا كان ﷺ قد أباح الله له أن يعفو عنه كان المغلب فى هذا الحد حقه، بمنزلة سب غيره من البشر، إلا أن حدَّ

سابه القتل وحدَّ ساب غيره الجلد، وإذا كان المغلبُ حقه، وكان الأمر في حياته مفوضاً إلى اختياره لينالَ بالعفو عليَّ الدرجات تارة ويقيم بالعقوبة من الحدود ما ينال به أيضاً عليَّ الدرجات، فإنه ﷺ نبي الرحمة، ونبي الملحمة، وهو الضحوك القتال، والذمي قد عاهده على أن لا يخرق عرضه، وهو لو أصاب لواحد من المسلمين أو المعاهدين حقاً من دم أو مال أو عرض ثم أسلم لم يسقط عنه، فأولى أن لا يسقط عنه هذا.

وإذ قد قدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد وإنما لخصوص السب، وإذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلماً وله أن يعفو عنه، فبعد موته تعذر العفوُ عنه، وتمحَّضت العقوبة حقاً لله سبحانه، فوجب استيفاؤها على ما لا يخفى؟ إذ القول بجواز عفو أحد عن هذا بعد رسول ﷺ يُفضي إلى أن يكون الإمام مخيراً بين قتل هذا واستبقائه، وهو قول لم نعلم له قائلاً، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها، وقد تقدم فيما مضى الفرقُ بين حال حياته وحال مماته.

الطريقة الرابعة عشرة: أنه قد تقدم الحديثُ المرفوع إن كان ثابتاً «من سبَّ نبياً قتل، ومن سبَّ أصحابه جلد»[1] فأمر بالقتل مطلقاً كما أمر بالجلد مطلقاً، فعلم أن السب للنبي عليه الصلاة والسلام مُوجبٌ بنفسه للقتل، كما أن سب غيره موجب للجلد، وأن ذلك عقوبة شرعية على السب، وكما لا يسقط هذا الجلد بالتوبة بعد القدرة فكذلك لا يسقط هذا القتل.

الطريقة الخامسة عشرة: أقوال أصحاب رسُول الله ﷺ وأفعالهم.

النصوص من أقوال الصحابة وأفعالهم

فمن ذلك: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب إلى المهاجر بن أبي أمية في المرأة التي غنت بهجاء النبي ﷺ: لولا ما سبقتني فيها لأمرتك بقتلها، لأن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد أو معاهد فهو محارب غادر»[2] فأخبره أبو بكر أنه لولا الفوتُ لأمره بقتلها من غير استتابة ولا استيناء حال توبة، مع أن غالب من يُقَدَّم ليقتل على مثل هذا يبادر على التوبة أو الإسلام إذا علم أنه يدرأ عنه القتل، ولم يستفصله الصديق عن السابة: هل هي مسلمة أو ذمية؟ بل ذكر أن القتل حدُّ من سبَّ الأنبياء، وأن حدهم ليس كحد غيرهم، مع أنه فصَّل في المرأة التي غنت بهجاء المسلمين بين أن تكون مسلمة أو ذمية.

---

(١) سبق تخريجه ص٨٨ وهو «موضوع».
(٢) تقدم ص١٧٣ .

وهذا ظاهر فى أن عقوبة الساب حدٌ للنبى واجب عليه، له أن يعفو عنها فى بعض الأحوال، وأن يستوفيها فى بعض الأحوال، كما أن عقوبة ساب غيره حد له واجب على الساب.

وقوله: «فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد» ليس فيه دلالة على قبول توبته، لأن الردة جنس تحتها أنواع: منها ما تقبل فيه التوبة، ومنها ما لا تقبل، كما تقدم التنبيه على هذا، ولعله أن تكون لنا إليه عودة، وإنما غرضه أن يبين الأصل الذى يبيح دم هذا، وكذلك قوله «فهو محارب غادر» فإن المحارب الغادر جنس يباح دمه، ثم منهم من يقتل وإن أسلم كما لو حارب بقطع الطريق أو باستكراه مسلمة على الزنى ونحو ذلك.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾[المائدة:٣٣]الآية، ثم إنه لم يرفع العقوبة إلا إذا تابوا بل القدرة عليهم، وقد قدمنا أن هذا محاربٌ مفسد، فيدخل فى هذه الآية.

وعن مجاهد قال: أُتى عمر برجل يسبُ رسول الله ﷺ فقتله، ثم قال عمر: من سبَّ الله أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه.

هذا، مع أن سيرته فى المرتدِّ أنه يستتاب ثلاثاً، ويطعم كل يوم رغيفاً لعله يتوب، فإذا أمر بقتل هذا من غير استتابة علم أن جرمه أغلظ عنده من جرم المرتد المجرد، فيكون جرم سابه من أهل العهد أغلظ من جرم من اقتصر على نقض العهد، لاسيما وقد أمر بقتله مطلقاً من غير ثُنْيا.

وكذلك المرة التى سبَّت النبي ﷺ فقتلها خالد بن الوليد ولم يستتبها دليلٌ على أنها ليست كالمرتدة المجردة[١].

وكذلك حديث محمد بن مسلمة لما حلف ليقتلن ابن يامين لما ذكر أن قتل ابن الأشرف كان غدراً[٢]، وطلبه لقتله بعد ذلك مدةً طويلةً، ولم ينكر المسلمون ذلك عليه، مع أنه لو قتله لمجرد الردة لكان قد عاد إلى الإسلام بما أتى به بعد ذلك من الشهادتين والصلوات ولم يقتل حتى يستتاب.

---

(١) رواه عبد الرزاق ٥: ٩٧٠٤.

(٢) سبق تخريجه ص٨٦ .

وكذلك قولُ ابن عباس فى الذمى يرمى أمهات المؤمنين «إنه لا توبة له»[١] نصٌ فى هذا المعنى، وهذه القضايا قد اشتهرت، ولم يبلغنا أن أحداً أنكر شيئاً من ذلك -كما أنكر عمرﷺ قتل المرتد الذى لم يُستتب، وكما أنكر ابن عباسﷺ تحريق الزنادقة وأخبر أن حدَّهم القتل- فعلم أنه كان مستفيضاً بينهم أن حدَّ الساب أن يقتل، إلا ماروى عن ابن عباس «من سبَّ نبياً من الأنبياء فقد كذبَ رسول اللهﷺ ، وهى ردة، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل» وهذا فى سب يتضمن جحد نبوة نبى من الأنبياء، فإنه يتضمن تكذيب رسول اللهﷺ ، ولا ريب أن من قال عن بعض الأنبياء إنه ليس بنبى وسبه بناء على أنه ليس بنبى فهذه ردة محضة، ويتعين حملُ حديث ابن عباس على هذا أو نحوه إن كان محفوظاً عنه، لأنه أخبر أن قاذف أمهات المؤمنين لا توبةً له، فكيف تكون حرمتهن لأجل سبَّ رسول اللهﷺ أعظم من حرمة نبى معروف مذكور فى القرآن؟.

للرسول حقوق زائدة على مجرد التصديق بنبوته

الطريقة السادسة عشرة: أن الله سبحانه وتعالى أوجب لنبيناﷺ على القلب واللسان والجوارح حقوقاً زائدة على مجرد التصديق بنبوته، كما أوجب سبحانه على خلقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح أموراً زائدة على مجرد التصديق به سبحانه، وحرَّم سبحانه لحرمة رسوله- مما يباح أن يفعل مع غيره- أموراً زائدة على مجرد التكذيب بنبوته.

فمن ذلك: أن أمر بالصلاة عليه والتسليم بعد أن أخبر أن الله وملائكته يصلون عليه، والصلاة تتضمن ثناء الله عليه، ودعاء الخير له، وقربته منه، ورحمته له، والسلام عليه يتضمن سلامته من كل آفة، فقد جمعت الصلاةُ عليه والتسليمُ جميع الخيرات، ثم إنه يصلى سبحانه عشراً على من يصلى عليه مرة واحدة حضاً للناس على الصلاة[٢] عليه، ليسعدوا بذلك، وليرحمهم الله بها.

---

(١) سبق تخريجه ص٤٧ .

(٢) وذلك مصداقاً لقولهﷺ : «من صلى عليَّ واحدة صلى الله عليه بها عشراً» رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن أبي هريرة ولقولهﷺ .
«من صلى عليَّ واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفع له عشر درجات» رواه النسائي وأحمد عن أنس وصححه الألباني.

ومن ذلك: أنه أخبر أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن حقه أن يحب أن يؤثره العطشانُ بالماء، والجائع بالطعام، وأنه يحب أن يوقى بالأنفس والأموال كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ**﴾[التوبة: ١٢٠].

فعلم أن رغبة الإنسان بنفسه أن يصيبه ما يصيب رسول الله ﷺ من المشقة معه حرام.

وقال تعالى مخاطباً للمؤمنين فيما أصابهم من مشقات الحصر والجهاد: ﴿**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾[الأحزاب: ٢١].

ومن حقه: أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق كما دل على ذلك قوله سبحانه: ﴿**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ**﴾ إلى قوله: ﴿**أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[التوبة: ٢٤]الآية، مع الأحاديث الصحيحة المشهورة كما في الصحيح من قول عمر: يا رسول الله لأنت أحبُّ إليَّ من كل شئ، إلا من نفسي، فقال: لا يا عمر، حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك، قال: فأنت والله يا رسول الله أحبُّ إليَّ من نفسي، قال: الآن يا عمر، وقال رسول الله ﷺ: «لا يؤمنُ أحدُكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» متفق عليه[1].

ومن ذلك: أن الله أمر بتعزيره وتوقيره فقال: ﴿**وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ**﴾[الفتح: ٩] والتعزير: اسمٌ جامع لنصره وتأييده ومنعه من كل ما يؤذيه، والتوقير: اسمٌ جامع لكل ما فيه سكينة وطمأنينة من الإجلال والإكرام وأن يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار.

---

(١) رواه البخاري (١٥، ٢٢) ومسلم(٤٤) والنسائي(٨/ ١١٤، ١١٥) وابن ماجه(٦٧) وأحمد(٣/ ٢٠٧، ٢٧٨، ١٧٧، ٢٧٠) وابن منده في الإيمان (٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦) عن أنس رضي الله عنه.

ومن ذلك: أنه خصَّه في المخاطبة بما يليق به فقال: ﴿لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾[النور: ٦٣] فنهى أن يقولوا: يا محمد[١]، أو يا أحمد، أو يا أبا القاسم، ولكن يقولوا: يا رسول الله، يا نبي الله، وكيف لا يخاطبونه بذلك والله سبحانه وتعالى أكرمه فى مخاطبته إياه بما لم يكرم به أحداً من الأنبياء، فلم يدعه باسمه فى القرآن قط، بل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾[الأحزاب: ٢٨] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأحزاب: ٥٩] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾[الأحزاب: ٥٠] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾[الأحزاب: ١] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[الأحزاب: ٤٥] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾[الطلاق: ١] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾[التحريم: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[المائدة: ٦٧] ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ① قُمِ اللَّيْلَ﴾[المزمل: ١-٢] ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ① قُمْ فَأَنذِرْ﴾[المدثر: ١-٢١] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾[الأنفال: ٦٤] مع أنه سبحانه قد قال: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[البقرة: ٣٥] ﴿يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾[البقرة: ٣٣] ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[هود: ٤٦] ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[هود: ٧٦] ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾[الأعراف: ١٤٤] ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[ص: ٢٦] ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ﴾[المائدة: ١١٠] .

ومن ذلك: أنه حرّم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذن[٢]، وحرم رفع الصوت فوق صوته، وأن يُجهر بالكلام كما يجهر الرجل للرجل، وأخبر أن ذلك سببُ حُبوط العمل[٣]، فهذا يدل على أنه يقتضى الكفر، لأن العمل لا يحبطُ إلا به، وأخبر أن الذين يغضون أصواتهم عنده هم الذين امتُحنت قلوبهم للتقوى، وأن الله يغفر لهم ويرحمهم[٤]، وأخبر أن الذين يُنادونه وهو فى منزله لا يعقلون، لكونهم رفعوا أصواتهم عليه، ولكنهم لم يصبروا حتى يخرج، ولكن أزعجوه إلى الخروج[٥].

---

(١) قال مجاهد: أمرهم أن يدعوا يا رسول الله في لين وتواضع ولا يقولوا يا محمد في تَجهُّم رواه الطبري في تفسيره للآية (٢٦٢٦٢) وقال قتاده: أمرهم أن يفخموه ويشرفوه رواه الطبري (٢٦٢٦٤).

(٢) كما جاء في قوله تعالى ﴿ا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ﴾[الحجرات: ١]

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[الحجرات: ٢]

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ﴾[الحجرات: ٣]

(٥) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾[الحجرات: ٤]

ومن ذلك: أنه حرَّم على الأمة أن يؤذوه بما هو مُباح أن يعامل به بعضهم بعضاً، تمييزاً له، مثل نكاح أزواجه من بعده، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٥٣].

وأوجب على الأمة لأجله احترام أزواجه، وجعلهن أمهات في التحريم والاحترام، فقال سبحانه وتعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[الأحزاب: ٦].

وأما ما أوجبه من طاعته والانقياد لأمره والتأسي بفعله فهذا بابٌ واسع، لكن ذاك قد يقال: هو من لوزام الرسالة، وإنما الغرضُ هنا أن ننبه على بعض ما أوجبه الله له من الحقوق الواجبة والمحرمة مما يزيد على لوازم الرسالة، بحيث يجوز أن يبعث الله رسولاً ولا يوجب له هذه الحقوق.

ومن كرامته المتعلقة بالقول: أنه فرق بين أذاه وأذى المؤمنين فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا (٥٧) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب: ٥٧-٥٨].

وقد تقدم أن في هذه الآية ما يدل على أن حدّ من سبه القتل، كما أن حد من سب غيره الجلد.

ومن ذلك: أن الله رفع له ذكره، فلا يذكر الله سبحانه إلا ذكر معه، ولا تصحٌ للأمة خطبة ولا تشهد حتى يشهدوا أنه عبده ورسوله، وأوجب ذكره في كل خطبة، وفي الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام، وفي الأذان الذي هو شعار الإسلام، وفي الصلاة التي هي عماد الدين إلى غير ذلك من المواضع.

هذا، إلى خصائص له أخر يطول تعدادها.

وإذا كان كذلك فمعلومٌ أن سابه ومنتقصه قد ناقض الإيمان به، وناقض تعزيره وتوقيره، وناقض رفع ذكره، وناقض الصلاة عليه والتسليم، وناقض تشريفه في الدعاء والخطاب، بل قابل أفضل الخلق بما لا يقابل به أشر الخلق.

ويوضح ذلك أن مجرد إعراضه عن الإيمان بـهُ يبيحُ الدم مع عدم العهد، وإعراضه عن هذه الحقوق الواجبة يبيح العقوبة، فهذا بمجرد سكوته عن تشريفه وتكريمه وتعظيمه، فإذا أتى بضد ذلك من الذم والسب والانتقاص والاستخفاف فلابد أن يوجب ذلك زيادةً على الذم والعقاب، فإن مقادير العقوبات على مقادير الجرائم، ألا ترى أن الرجل لو قتل رجلاً اعتباطاً لكان عقوبته القود، وهو التسليم إلى وليّ المقتول، فإن انضم إلى ذلك قتله لأخذ المال مُجاهرة صارت العقوبة تحتم القتل، فإن انضم إلى ذلك أخذ المال عوقب مع ذلك بالصلب، وعوقب عند بعض العلماء أيضاً بقطع اليد والرجل حتماً، مع أن أخذ المال سرقة لا يوجب إلا قطع اليد فقط، وكذلك لو قذف عبداً أو ذمياً أو فاجراً لم يجب عليه إلا التعزير، فلو قذف حراً مسلماً عفيفاً لوجب عليه الحد التام، فلو قيل: «إنه لا يجب عليه مع ذلك إلا ما يجب على من ترك الإيمان به أو ترك العهد الذى بيننا وبينه» لسوى بين الساكت عن ذمه وسبّه والمبالغ فى ذلك، وهذا غير جائز كما أنه غيرُ جائز التسوية بين الساكت عن مدحه والصلاة عليه والمبالغ فى ذلك، ولزم فى ذلك أن لا يكون لخصوص سبه وذمه وأذاه عقوبة مع أنه من أعظم الجرائم، وهذا باطل قطعاً.

ومعلوم أن لا عقوبة فوق القتل، ثم ليس سوى الزيادة على ذلك إلا تعين قتله وتحتمه تاب أو لم يتب كحد قاطع الطريق، إذ لا يعلم أحد وجب أن يجلد لخصوص السب، ثم يُقتل للكفر إذا كانت العقوبة لخصوص السب كانت حداً من الحدود، وهذه مناسبة ظاهرة قد دل على صحتها دلالات النصوص السالفة من كون السب موجباً للقتل، والعلة إذا ثبتت بالنص أو بالإيماء لم يحتج إلى أصل يقاسُ عليه الفرع، وبهذا يظهر أنا لم نجعل خصوص السب موجباً للقتل إلا بما دل عليه من الكتاب والسنة والأثر، لا بمجرد الاستحسان والاستصلاح كما زعمه من لم يحظ بمأخذ الأحكام، على أن الأصل الذى يقاس به هذا الفرع ثابت، وهو:

الطريقة السابعة عشرة: وذلك أنا وجدنا الأصول التى دلَّ عليها الكتابُ أو السنة أو إجماع الأمة حكمت فى المرتد وناقض العهد حكمين، فمن لم يصدر منه إلا مجرد الردة أو مجرد نقض العهد ثم عاد إلى الإسلام عصم دمه، كما دل عليه كتابُ الله وسنةُ رسول الله ﷺ، وقد تقدم ذكر بعض ما يدل على ذلك فى

المرتد، وهو في ناقض العهـد أيضاً موجود بقوله في بعـض من نقض العهد ﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾[التوبة: ٢٧] وبأن النبي ﷺ قبل إسلام من أسلم من بنى بكر وكانـوا قد نقضوا العـهد وعدوا على خُـزاعة فقـتلوهم، وقبل إسلام قريش الذين أعانوهم على قتال المسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك، ودلت سُنته على أن مجـرد إسلامهم كان عاصـماً لدمائهم، وكذلك فى حـصره لقريظة والنضير مذكور أنهم لو أسلموا لكفَّ عنهم، وقد جـاء نفر منهم مسلمين فعصموا دماءهم وأموالهم، منهم ثعلبة بن سعية، وأسد بن سعية، وأسد بن عبيد، أسلموا فى الليلة التى نزل فيهـا بنو قريظة على حكم رسول الله ﷺ، وخبره مـشهور، ومن تغلظت ردته أو نقـضه بما يضر المسلمين إذا عاد إلى الإسلام لم تـسقط عنه العقوبة مطلقاً، بل يقتل إذا كان جنس ما فعله موجباً للقتل، أو يعاقب بما دونه إن لم يكن كذلك، كما دل عـليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾[المائدة: ٣٣]الآية: وكما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ فى قـصة ابن أبى سـرح، وابن زنيم، وفى قصـة ابن خطل، وقصـة مقـيس بن صبابة، وقصـة العرنيين وغيرهم، وكما دل عليـه الأصول المقررة، فإن الرجل إذا اقتـرن بردته قطعُ طريق أو قتل مـسلم أو زنى أو غير ذلـك ثم رجع إلى الإسلام أخذت منـه الحدود، وكذلك لو اقـترن بنقض عـهده الإضـرار بالمسلمين من قطع الطريق أو قتل مسلم أو زنى بمسلمة فإن الحدود تستوفى منه بعد الإسلام: إما الحدُّ الذى يجب على المسلم لو فـعل ذلك، أو الحدُّ الـذى كان واجـباً قبـل الإسلام، وهذا الرجل الساب قد وجـد منه قدرٌ زائد على مجرد نقض العهد كـما قدمنا فى الإضرار بالمسلم الذى صار به أغلظ جُرماً من مـجرد ناقض العهد، أو فعل ما هو أعظم من أكثـر الأمور المضرة كما تقـدم، فصار بمنزلة من قرن بنـقض عهده أذى المسلمين فى دم أو مال أو عـرض وأشدَّ، وإذا كان كـذلك فإسـلامه لا يزيل عنه عقوبة هذا الإضرار كما دلت عليه الأصول فى مثله، وعقوبة هذا الإضرار قد ثبت أنه القتل بالنص، والإسلامُ الطارئ لا يمنع ابتداء هذه العقوبة، فإن المسلم لو ابتدأ بمثل هذا قتل قتلا لا يسقط بالتوبة كما تقدم.

وإذا لم يمنع الإسلامُ ابـتداءها فأن لا يمنع بقـاءها ودوامهـا أولى وأحرى، لأن الدوام والبقاء أقوى من الابتداء والحدوث فى الحسيات والعقليات والحكميات.

ألا ترى أن العــدَّة والإحـرام والردَّة تمنع ابـتـداء النكاح، ولا تمنـع دوامـه، والإسلام يمنع ابتداء الرقِّ، ولا يمنع دوامه، ويمنع ابتداء وجوب القود وحدَّ القذف على المسلم إذا قـتل أو قـذف ذمـياً، ولا يمنـع دوامه عليـه إذا أسلم بعـد القـتل والقذف.

ولو فرض أن الإسلام يمنع ابتداء قتل هذا، فلا يجب أن يسقط القتلُ بإسلامه، لأن الدوام أقـوى من الابتداء، وجـاز أن يكون بمنزلة القـود وحـدّ القذف، فـإن الإسلام يمنع ابتداءه دون دوامه، لا سيما والسبُّ فيه حق لآدمى ميت، وفيه جناية متعلقـة بعموم المسلمين، فهـو مثل القتل فى المحاربة ليس حـقاً لمعين، وإذا كان كذلك وجب استيفاؤه كغيره من المحاربين المفسدين.

يحقق ذلك أن الذمى إذا قطع الطريق وقتل مسلماً فهو يعتقد فى دينه جواز قتل المسلم وأخذ ماله، وإنمـا حرمه عليه العهـد الذى بيننا وبينه، كما أنه يعتـقد جواز السبّ فى دينه، وإنما حرَّمـه عليه العهدُ، وقطعُ الطريـق قد يفعلُ استـحلالاً، وقد يفعل استخـفافاً بالحرمة لغرض، كمـا أن سبَّ الرسول قد يفعل استخفـافاً بالحرمة لغرض، فهو مـثله من كل وجه، إلا أن مفسدة ذلك فى الدنيـا، ومفسدة هذا فى الدين، وهى أعظم من مـفسدة الدنيـا عند المؤمنين بالله، العالمين به وبأمـره، فإذا أسلم قاطع الطريق فقد تجددً منه إظهار اعـتقاد تحريم دم المسلم وماله، مع جواز أن لا يفى بموجب هذا الاعتقاد، وكذلك إذا أسلم السابُّ فقد تجدَّد إظهار اعتقاد تحريم عرض الرسول مع جواز أن لا يفى بموجب هذا الاعتقاد، فإذا كان هناك يجب قتله بعد إسلامه، فكذلك يجب قتله هنا بعد إسلامه، ويجب أن يقال: إذا كان ذلك لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتوبة بعد القدرة.

ومن أمعن النظر لم يسترِبْ فى أن هذا محاربٌ مـفسد، كما أن قاطع الطريق محاربٌ مفسد.

ولا يرد على هذا سبُّ الله تعالى، لأن أحـداً من البشر لا يسبُّه اعـتقاداً إلا بما يراه تعظيماً وإجلالاً، كـزعم أهل التثليث أن له صاحبة وولداً، فإنهـم يعتقدون أن هذا من تعظيمـه والتقرب إليـه، ومن سبَّه لا على هذا الوجـه فالقول فيـه كالقول فـيمن سبَّ الرسول على أحـد القولين -وهو المخـتار كما سـنقرره- ومن فرقَ قـال: إنه تعالى لا تلحقه غضاضة ولا انتـقاص بذلك، ولا يكاد أحد يفعل ذلك أصلاً إلا أن يكون وقت

غضبٍ ونحو ذلك، بخلاف سبّ الرسول، فإنه يسبُّه -انتقاصاً له واستخفافاً به- سبّاً يصدرُ عن اعتقاد وقصد إهانة، وهو من جنسٍ تلحقه الغضاضة ويقصد بذلك، وقد يُسب تشفياً وغيظاً وربما حل منه في النفوس خبائل، ونفر عنه بذلك خلائق، ولا تزول نُفرتهم عنه بإظهار التوبة، كما لا تزول مفسدة الزنى وقطع الطريق ونحو ذلك بإظهار التوبة، وكما لا يزول العار الذى يلحق بالمقذوف بإظهار القاذف التوبة، فكانت عقوبة الكفر يندرج فيها ما يتبعه من سب الله سبحانه، بخلاف سب الرسول.

فإن قيل: قد تكون زيادة العقوبة على عقوبة مجرد الناقض للعهد تحتم قتله ما دام كافراً، بخلاف غيره من الكافرين، فإن عقد الأمان والهدنة والذمة واسترقاقهم والمنّ عليهم والمُفاداة بهم جائز فى الجملة، فإذا أتى مع حل دمه نقض العهد أو لعدمه بالسبِّ تعين قتله كما قررتموه، وهكذا الجواب عن المواضع التى قتل النبى النبى عليه الصلاة والسلام فيها من سبه، أو أمر بقتله، أو أمر أصحابه بذلك، فإنها تدل على أن السابَّ يقتل وإن لم يقتل من هو مثله من الكافرين.

وكذلك قال النبى عليه الصلاة والسلام ليهود فى قصة ابن الأشرف: «إنه لو قرَّ كما قرَّ غيرُه ممن هو على مثل رأيه ما اغتيل، ولكنه نال منَّا وهجانا بالشعر، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان السيف»[1].

وإذا كان كذلك فيكون القتل وجبَ لأمرين: للكفر، ولتغلظه بالسبِّ، كما يجب قتل المرتد للكفر ولتغلظه بترك الدين الحق والخروج منه، فمتى زال الكفر زال الموجب للذم، فلم يستقل بقاء أثر السب بإحلال الدم، وتبع الكفر فى الزوال كما تبعه فى الحصول، فإنه فرع للكفر ونوع منه، فإذا زال الأصل زالت جميع فروعه وأنواعه.

وهذا السؤال قد يمكن تقريره فى سب من يدعى الإسلام، بناء على أن السب فرع للردة ونوع منها، وقد لا يمكن، لأنه يتجدد من هذا بعد السب ما لم يكن موجوداً حال السب، بخلاف الكافر.

قلنا: وهذا أيضاً دليل على أن قتل الساب حد من الحدود، فإنه قد تقدم أنه يجب قتله إن كان معاهداً، ولا يجوز استبقاؤه بعد السب بأمانٍ ولا استرقاقٍ، ولو

---

(١) تقدم ص٧١ .

كان إنما يُفعل لكونه كافراً محارباً لجاز أمانه واسترقاقه والمفاداة به، فلما كان جزاؤه القتل عُلم أن قتله حدّ من الحدود، وليس بمنزلة قتل سائر الكفار.

ومن تأمل الأدلة الشرعية نصوصها ومقاييسها -مما ذكرناه ومما لم نذكره- ثم ظن بعد هذا أن قتل الساب لمجرد كونه كافراً غير معاهد كقتل الأسير، فليس على بصيرة من أمره، ولا ثقة من رأيه.

وليس هذا من المسالك المحتملة، بل من مسالك القطع، فإن من تأمل دلالات الكتاب والسنة، وما كان عليه سلفُ الأمة، وما توجبه الأصولُ الشرعية علم قطعاً أن للسب تأثيراً فى سفح الدم زائداً على تأثير مجرد الكفر الخالى عن عهد.

نعم قد يقال: هو مقتول بمجموع الأمرين، بناء على أن كفر الساب نوعٌ مغلظ لا يحتمل الاستبقاء ككفر المرتدّ، فيكون مقتولاً لكفره وسبه، ويكون القتل حداً بمعنى أنه يجب إقامته. ثم يزول مُوجبه بالتوبة كقتل المرتد، فهذا ليس بمساغ، لكن فيما تقدم ما يضعف هذا الوجه، ومع هذا فإنه لا يقدح فى كون قتل الساب حداً من الحدود وجب لما فى خصوص ظهور سب الرسول من المفسدة.

وإنما يبقى أن يقال: هذا الحد هل يسقط بالإسلام أم لا؟

فنقول: جميع ما ذكرناه من الدلالات وإن دلت على وجوب قتله بعد إظهار التوبة، فهى دالة على أن قتله حد من الحدود، وليس بمجرد الكفر، وهى دالة على هذا بطريق القطع، لما ذكرناه من تفريق الكتاب والسنة والإجماع بين من اقتصر على الكفر الأصلى أو الطارئ أو نقض العهد وبين من سبَّ الرسول من هؤلاء، وإذا لم يكن القتل لمجرد الكفر لم يبق إلا أن يكون حداً، وإذا ثبت أنه يقتل لخصوص السب، لكونه حداً من الحدود -لا لعموم كونه كافراً غير ذى عهد، أو لعموم كونه مرتداً- فيجب أن لا يسقط بالتوبة والإسلام، لأن الإسلام والتوبة لا يسقطان شيئاً من الحدود الواجبة قبل ذلك إذا كانت التوبة بعد الثبوت والرفع إلى الإمام بالاتفاق.

وقد دلَّ القرآن على أن حدّ قاطع الطريق والزَّانى والسارق والقاذف لا يسقط بالتوبة بعد التمكن من إقامة الحد.

ودلَّت السنة على مثل ذلك فى الزانى وغيره، ولم يختلف المسلمون فيما علمناه أن المسلم إذا زنى أو سرق أو قطع الطريق أو شرب الخمر فرفع إلى السلطان وثبت عليه الحدُّ ببينة ثم تاب من ذلك أنه تجب إقامة الحد عليه، إلا أن يظن أحد في ذلك خلافاً شاذاً لا يعتدُّ به، فهذه حدود الله، وكذلك لو وجب عليه قصاصٌ أو حد أو قذف أو عقوبة سب لمسلم أو معاهد ثم تاب من ذلك لم تسقط عنه العقوبة، وكذلك أيضاً لم يختلفوا فيما علمناه أن الذمى لو وجب عليه حد قطع الطريق أو حد السرقة أو قصاص أو حد قذف أو تعزير ثم أسلم وتاب من ذلك لم تسقط عنه عقوبة ذلك، وكذلك أيضاً لو زنى فإنه إذا وجب عليه حد الزنى ثم أسلم لم يسقط عنه، بل يقام عليه حد الزنى عند من يقول بوجوبه قبل الإسلام، ويقتل حتماً عند الإمام أحمد إن كان زنى نقض عهده.

هذا مع أن الإسلام يجبُ ما قبله والتوبة تجبُّ ما قبلها فيغفر للتائب ذنبه مع إقامة الحد عليه تطهيراً له وتنكيلاً للناس عن مثل تلك الجريمة، فتحصل بإقامة الحد المصلحةُ العامة -وهى زجر الملتزمين للإسلام أو الصغار عن فعل مثل ذلك الفساد- فإنه لو لم يقم الحدّ عند إظهار التوبة لم يتأت إقامة حد فى الغالب، فإنه لا يشاء المفسدُ فى الأرض إذا أخذ أن يُظهر التوبة إلا أظهرها وأوشك كلُّ من همَّ بعظيمة من العظائم من الأقوال أو الأفعال أن يرتكبها ثم إذا أحيط به قال: إنى تائب.

ومعلومٌ أن ذلك لو درأ الحد الواجب لتعطلت الحدود وظهر الفساد فى البر والبحر، ولم يكن فى شرع العقوبات والحدود كثير مصلحة. وهذا ظاهر لا خفاء به.

أثر التوبة النصوح

ثم الجانى لو تاب توبة نصُوحاً فتلك نافعة فيما بينه وبين الله، يغفر له ما سلف، ويكون الحد تطهيراً وتكفيراً لسيئته، وهو من تمام التوبة، كما قال ماعز بن مالك للنبيﷺ «طهرني»[1] وقد جاء تائباً، وقال تعالى لما ذكر كفارة قتل الخطأ: ﴿**فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[النساء: ٩٢] وقال تعالى فى كفارة الظهار: ﴿**ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ**﴾[المجادلة: ٣].

---

(١) حديث ماعز جاء عن جماعة من الصحابة منهم أبي هريرة رواه البخاري (٥٢٧١، ٦٨١٥، ٦٨٢٥، ٧١٦٧) ومسلم(١٦٩١) والترمذي(١٤٢٨) وابن الجارود(٨١٩) والبيهقي(٨/ ٢١٩) . وعن أبي سعيد الخدري رواه مسلم(١٦٩٤) وأبو داود(٤٤٣١) وأحمد(٣/ ٦١) والحاكم(٤/ ٣٦٢) والبيهقي(٨/ ٢٢٠).

فيشتمل الحد مع التوبة على مصلحتين عظيمتين:

مصلحة زجر النفوس عن مثل تلك الجريمة، وهى أهم المصلحتين، فإن الدنيا فى الحقيقة ليست دار كمال الجزاء، وإنما كمال الجزاء فى الآخرة، وإنما الغالبُ فى العقوبات الشرعية الزَّجر والنكال، وإن كان فيها مقاصد أخر، كما أن غالب مقصود العدَّة براءة الرحم، وإن كان فيها مقاصد أخر، ولهذا كانت هذه المصلحة مقصودة فى كل عقوبة مشروعة.

والمصلحة الثانية: تطهير الجاني، وتكفير خطيئته، وإن كان له عند الله خير أو عقوبته، والانتقام منه إن لم يكن كذلك، وقد يكون زيادة فى ثوابه ورفعة فى درجاته.

ونظير ذلك المصائب المقدرة فى النفس والأهل والمال، فإنها تارة تكون كفارة وطهوراً، وتارة تكون زيادةً فى الثواب وعلواً فى الدرجات، وتارة تكون عقاباً وانتقاماً.

لكن إذا تاب الإنسان سراً فإن الله يقبل توبته سراً، ويغفر له من غير إحواج له إلى أن يُظهر ذنبه حتى يُقام حده عليه، أما إذا أعلن الفساد بحيث يراه الناس ويسمعونه حتى شهدوا به عند السلطان، أو اعترف به هو عند السلطان، فإنه لا يُطهره -مع التوبة بعد القدرة- إلا إقامته عليه، إلا أن فى التوبة- إذا كان الحد لله، وثبت بإقراره- خلافاً سنذكره إن شاء الله تعالى، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «تعافَوا الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب»[(١)] وقال النبي عليه الصلاة والسلام لما شُفع إليه فى السارقة: «تطهر خيراً لها»[(٢)] وقال: «من حالتْ شفاعتُه دون حد من حدود الله فقد ضادَّ الله فى أمره»[(٣)] وقال: «من ابتلى من هذه القاذورات بشئ فليستتر بستر الله، فإنه من يُبدِ لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله»[(٤)].

---

(١) رواه أبو داود (٤٣٧٦) والنسائي(٨/ ٧٠) والدارقطني (٣/ ١١٣) وصححه الحاكم(٤/ ٣٨٣) ووافقه الذهبي كلهم عن عبد الله بن عمرو وحسنه الألباني في صحيح الجامع(٢٩٥٤) -الصحيحة(١٦٣٨)

(٢) رواه ابن ماجه(٢٥٤٨) وابن أبي شيبة (الحدود - ما جاء في التشفع للسارق) وصححه الحاكم (٤/ ٣٨٠) ووافقه الذهبي. كلهم عن مسعود بن الأسود. وقال البوصيري في الزوائد. في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس. والحديث ضعفه الألباني في (ضعيف سنن ابن ماجه).

(٣) رواه أبو داود (٣٥٩٧) وأحمد(٢/ ٧٠) وابن أبي شيبة(الحدود. ما جاء في التشفع للسارق) والطبراني (١٣٠٨٤) وصححه الحاكم(٢/ ٢٧) ووافقه الذهبي ورواه البيهقي(٨/ ٣٣٢) كلهم عن ابن عمر. والحديث صححه الألباني (الإرواء ٧/ ٣٤٩، الصحيحة ٤٣٩).

(٤) رواه الحاكم (٤/ ٣٨٣) والبيهقي(٨/ ٣٣٠) عن ابن عمر.

إذا تبين ذلك فنقول: هذا الذى أظهر سبَّ رسول الله عليه الصلاة والسلام من مسلم ومعاهد قد أتى بهذه المفسدة التى تضمنت -مع الكفر ونقض العهد- أذى الله ورسوله، وانتهاك تلك الحرمة التى هى أفضل حرمة المخلوقين، والوقيعة فى عرض لا يُساوى غيره من الأعراض، والطعن فى صفات الله وأفعاله وفى دين الله وكتابه وجميع أنبيائه والمؤمنين من عباده، فإن الطعن فى واحد من الأنبياء طعنٌ فى جميع الأنبياء كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾[النساء: ١٥١] وطعن فى من آمن بنبينا من الأنبياء والمؤمنين المتقدمين والمتأخرين، وقد تقدم تقرير هذا.

ثم هذه العظيمة صدرت ممن التزم بعقد إيمانه أو أمانه أن لا يفعل ذلك، فإذا وجبت عقوبتهُ على تلك الجريمة لخصوصها كما تقدم امتنع أن يسقط بما يظهره من التوبة كما تقدم أيضاً.

ثم هنا مسلكان:

المسلك الأول -وهو مسلك طائفة من أصحابنا وغيرهم- أن يقتل حداً لله كما يقتل لقطع الطريق وللردة وللكفر، لأن السب للرسول عليه الصلاة والسلام قد تعلق به حق الله، وحقّ كلّ مؤمنٍ، فإن أذاه ليس مقصوراً على رسول الله عليه الصلاة والسلام فقط كمن يسب واحداً من عُرض الناس، بل هو أذى لكل مؤمن كان ويكون، بل هو عندهم من أبلغ أنواع الأذى، ويود كل مؤمن منهم أن يفتدى هذا العرض بنفسه وأهله وعرضه وماله، كما تقدم ذكره عن الصحابة من أنهم كانوا يبذلون دماءهم فى صون عرضه، وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يمدح من فعل ذلك سواء قتل أو غلب ويسميه ناصر الله ورسوله[1]، ولو لم يكن السب أعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بذلُ الدم فى درئه كما لا يجوز بذل الدم فى صون عرض واحد من الناس، وقد قال حسان بن ثابت يخاطب أبا سفيان بن الحارث.

هَجَوتَ محمداً فأجبتُ عنهُ	**و عند الله فى ذاكَ الجزاءُ**
فإنَّ أبى ووالدتى وعرضى	**لعرضِ محمدٍ منكمُ وقاءُ**

---

(١) كما مدح عمير بن عدي بعد أن قتل العصماء بنت مروان. (انظر ص٩١).

وذلك أنه انتهاك للحرمة التى نالوا بها سعادة الدنيا والآخرة، وبها ينالها كل واحد سواهم، وبها يقام دين الله، ويرضى الله عن عباده، ويحصل ما يحبه، وينتفى ما يبغضه، كما أن قاطع الطريق وإن قتل واحداً فإن مفسدة قطع الطريق تعم جميع الناس، فلم يفوض الأمر فيه إلى ولى المقتول.

نعم كان الأمر فى حياة النبى عليه الصلاة والسلام مفوضاً إليه فيمن سبه: إن أحب عفا عنه، وإن أحب عاقبه، وإن كان فى سبه حق لله ولجميع المؤمنين، لأن الله سبحانه يجعل حقه فى العقوبة تبعاً لحق العبد كما ذكرناه فى القصاص، وحقوق الآدميين تابعة لحق الرسول، فإنه أولى بهم من أنفسهم، ولأن فى ذلك تمكينه ﷺ من أخذ العفو والأمر بالعُرف والإعراض عن الجاهلين الذى أمره الله تعالى به فى كتابه، وتمكينه من العفو والإصلاح الذى يستحق به أن يكون أجره على الله، وتمكينه من أن يدفع بالتى هى أحسن السيئة كما أمره الله، وتمكينه من استعطاف النفوس، وتأليف القلوب على الإيمان، واجتماع الخلق عليه، وتمكينه من ترك التنفير عن الإيمان، وما يحصل بذلك من المصلحة يغمر ما يحصل باستبقاء الساب من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى: **﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾** [آل عمران: ١٥٩].

وقد بين رسول الله ﷺ نفس هذه الحكمة حيث قال: «أكرهُ أن يتحدَّث الناسُ أن محمداً يقتلُ أصحابَه»[١] وقال فيما عامل به ابن أُبى من الكرامة «رجوتُ أن يؤمن بذلك ألفٌ من قومه» فحقق الله رجاءه، ولو عاقب كلَّ من أذاه بالقتل لخامر القلوب -عقداً أو وسوسة- أن ذلك لما فى النفوس من حب الشرف، وأنه من باب غضب الملوك وقتلهم على ذلك، ولو لم يبح له عقوبته لانتهك العرض، واستبيحت الحرمة، وانحلَّ رباطُ الدين، وضعفت العقيدة فى حرمة النبوة، فجعل الله له الأمرين، فلما انقلب إلى رضوان الله وكرامته، ولم يبق واحد مخصوص من الخلق إليه استيفاء هذه العقوبة والعفو عنها، والحقُّ فيها ثابت لله سبحانه ورسول الله عليه الصلاة والسلام، ولعباده المؤمنين، وعلم كل ذى عقل أن

(١) سبق تخريجه ص١٥٧ .

المسلمين إنما يقتلونه لحفظ الدين، وحفظ حمى الرسول، ووقاية عرضه فقط -كما يقتلون قاطع الطريق لأمن الطرُقات من المفسدين، وكما يقطعون السارق لحفظ الأموال، وكما يقتلون المرتد صوناً للداخلين فى الدين من الخروج عنه- ولم يبق هنا توهم مقصود جزوى كما قد كان يتوهم فى زمانه أن قتل الساب كذلك وتقرير ذلك بالساب له من المسلمين، فإنه قد كان له أن يعفو عنه مع أنه لا يحلُّ للأمة إلا إراقة دمه، فحاصله أنه فى حياته قد غُلب فى هذه الجناية حقُّه ليتمكن من الاستيفاء والعفو، وبعد موته فهى جناية على الدين مطلقاً، ليس لها من يُمكنه العفو عنها، فوجب استيفاؤها، وهذا مسلك جيدٌ لمن تدبر غوره.

ثم هنا تقريران:

أحدها: أن يقال: السابُّ من جنس المحارب المفسد، وقد تقدم فى ذلك زيادة بيان، ومما يؤيده أنه سبحانه وتعالى قال: ﴿**مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[المائدة: ٣٢] فعلم أن كل ما أوجب القتل حقاً لله كان فساداً فى الأرض، وإلا لم يبح.

كل ما أوجب القتل حقاً لله تعالى كان فساداً في الأرض

وهذا السب قد أباح الدم، فهو فساد فى الأرض، وهو أيضاً محاربة لله ورسوله على ما لا يخفى، لأن المحاربة هنا- والله أعلم- إنما عُنى بها المحاربة بعد المسالمة، لأن المحاربة الأصلية لم يدخل حكمها فى هذه الآية، وسبب نزولها إنما كان فعل مرتد وناقض عهد، فعلم أنهما جميعاً دخلا فيها، وهذا قد حارب بعد المسالمة وأفسد فى الأرض، فتعين إقامة الحد عليه.

الثانى: أن يكون السبُّ جناية من الجنايات الموجبة للقتل كالزنى وإن لم يكن حراباً كحراب قاطع الطريق، فإن من الفساد ما يوجب القتل وإن لم يكن حراباً، وهذا فساد قد أوجب القتل، فلا يسقط بالتوبة كغيره من أنواع الفساد، إذ لا يُستثنى من ذلك إلا القتل للكفر الأصلى أو الطارئ، وقد قدمنا أن هذا القتل ليس هو كقتل سائر الكفار.

هل يسقط الإسلام كل فرع من فروع الكفر؟

فإن قيل: فإذا كان السبُّ حداً لله فيجب أن يسقط بالإسلام كما يسقط حدُّ المرتد بالإسلام وكما يسقط قتل الكافر بالإسلام، وذلك أن مجرد تسميته حداً لا يمنع سقوطه بالتوبة أو بالإسلام، فإن قتل المرتد حد، فإن الفقهاء يقولون، باب

حد المرتد، ثم إنه يسقط بالإسلام، ثم إن هذا أمر لفظى لا تُناط به الأحكام، وإنما تناط بالمعاني، وكل عقوبة لمجرم فهى حد من حيث تزجره وتمنعه من تلك الجريمة وإن لم تسمَّ حداً، لكن لا ريب أنه إنما يقتل للكفر والسب، والسب لا يمكن تجريده عن الكفر والمحاربة حتى يفرض سابُّ قد وجب قتله وهو مؤمن أو معاهد باق على عهده كما يفرض مثل ذلك فى الزانى والسارق والقاذف، فإن أولئك وجبَت عقوباتهم لتلك الجرائم، وهى قبل الإسلام وبعده سواء، وهذا إنما وجب عقوبتهُ بجرم هو من فروع الكفر وأنواعه، فإذا زال الأصلُ تبعته فروعه، فيكون الموجب للقتل أنه كافر محارب، وأنه مؤذ لله ولرسوله، كما قال النبي ﷺ لعُقبة بن أبى مُعيط لما قال: «مالى أقتلُ من بينكم صبراً»؟ فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: «بكفرك وافترائك على رسول الله»[1] والعلة إذا كانت ذات وصفين زال الحكم بزوال أحدهما.

ونحن قد نسلم أنه يتحتم قتله إذا كان ذمياً كما يتحتم قتلُ المرتد لتغلظ كفره بأذى الله ورسوله كتغلظ كفر المرتد بترك الدين، لكن الإسلام يسقط كل حد تعلق بالكفر، كما يسقط حد المرتد، فلم ألحقتم هذا الحدَّ بقاطع الطريق والزانى والسارق ولم تلحقوه بالمرتد؟ فهذا نكتة هذا الموضع.

فنقول: لا يسقط شئ من الحدود بالإسلام، ولا فرق بين المرتد وغيره فى المعنى، بل كل عقوبة وجبت لسبب ماض أو حاضر، فإنها تجب لوجود سببها وتعدم لعدمه، والكافر الأصلى والمرتد لم يقتل لأجل ما مضى من كفره فقط، وإنما يُقتل للكفر الذى هو الآن موجود، إذ الأصل بقاؤه على ما كان عليه، فإذا تاب زال الكفر فزال المبيح للدم، لأن الدم لا يباح بالكفر إلا حال وجود الكفر، إذ المقصودُ بقتله أن تكون كلمة الله هى العليا، وأن يكون الدين كله لله، فإذا انقاد لكلمة الله ودان بدين الله حصل مقصود القتال ومطلوب الجهاد، وكذلك المرتدُّ إنما يقتل لأنه تاركٌ للدين مُبدل له، فإذا هو عاد لم يبق مبدلاً ولا تاركاً، وبذلك يحصل حفظ الدين، فإنه لا يترك مبدلاً له.

---

(١) تقدم ص١٢٩ .

الفرق بين قتل المرتد وقتل الساب

أما الزانى والسارق وقاطع الطريق فإنه سواء كان مسلماً أو معاهداً لم يقتل لدوامه على الزنى والسب وقطع الطريق، فإن هذا غير ممكن، ولم يقتل لمجرد اعتقاده حلَّ ذلك أو إرادته له، فإن الذمى لا يُباح دمه بهذا الاعتقاد، ولا يباح دم مسلم ولا ذمى بمجرد الإرادة، فعلم أن ذلك وجب جزاء على ما مضى وزجراً عما يستقبل منه ومن غيره، فمن أظهر سب الرسول من أهل الذمة أو سبه من المسلمين ثم ترك السبَّ وانتهى عنه فليس هو مستديما للسب كما يستديم الكافر المرتد وغيره على كفره، بل أفسد فى الأرض كما أفسد غيره من الزناة وقطاعُ الطريق، ونحن نخاف أن يتكرر مثلُ هذا الفساد منه ومن غيره كما نخاف مثل ذلك فى الزانى وقاطع الطريق، لأن الداعى له إلى ما فعله من السب ممكن منه ومن غيره من الناس، فوجب أن يعاقب جزاء بما كسب نكالاً من الله له ولغيره، وهذا فرق ظاهر بين قتل المرتد والكافر الأصلى وبين قتل السابَّ والقاطع والزانى.

وبيانه أن السب من جنس الجريمة الماضية، لا من جنس الجريمة الدائمة، لكن مبناه على أن يوجب الحد لخصوصه، لا لكونه كفراً، وقد تقدم بيان ذلك.

يوضح ذلك أن قتل المرتد والكافر الأصلى -إلا أن يتوب- يزيل مفسدة الكافر، لأن الهامَّ بالردة متى علم أنه لا يترك حتى يقتل أو يتوب لم يأتها، لأنه ليس له غرض فى أن يرتد ثم يعود إلى الإسلام، وإنما غرضُه فى بقائه على الكفر واستدامته.

فأما الساب من المسلمين والمعاهدين فإن غرضه من السب يحصل بإظهاره وينكأ المسلمين بأذاه كما يحصل غرضُ القاطع من القتل والزانى من الزنى، وتسقط حرمةُ الدين والرسول بذلك كما تسقط حرمة النفوس والأموال فى قطع الطريق والسرقة، ويؤذى عموم المسلمين أذى يخشى ضرره كما يؤذيهم مثلُ ذلك من فعل القاطع والسارق ونحوهما ثم إنه إذا أخذ فقد يظهر الإسلام والتوقير مع استبطانه العودَ إلى مثل ذلك عند القدرة كما يُظهر القاطع والسارق والزانى العود إلى مثل هذه الجرائم عند إمكان الفرصة، بل ربما يتمكن من هذا السب بعد إظهار الإسلام عند شياطينه ما لم يتمكنه قبل ذلك، ويتنوع فى أنواع التنقص والطعن غيظاً على ما فعل به من القهر والضغط حتى أظهر الإسلام، بخلاف من لم يُظهر شيئاً من

ذلك حتى أسلم، فإنه لا مفسدة ظهرت لنا منه، وبخلاف المحارب الأصلى إذا قَتَلَ وفَعَلَ الأفاعيل، فإنه لم يكن قد التزم الأمان على أنه لا يفعل شيئاً من ذلك.

وهذا قد كان التزم لنا بعقد الذمة أن لا يؤذينا بشئ من ذلك، ثم لم يف بعهده، فلا يؤمن منه أن يلتزم بعقد الإيمان ألا يؤذينا بذلك ولا يفى بعهده، وذلك لأنه واجب عليه فى دينه أن يفى بالعهد فلا يظهر الطعن علينا فى ديننا، وهو عالم أن ذلك من التزام الأمور التى عاهدناه على أن لا يؤذنيا بها، وهو خائف من سيف الإسلام إن خالف، كما أنه واجب عليه فى دين الإسلام أن لا يتعرض للرسول بسوء، وهو خائف من سيف الإسلام إن هو خالف، فلم يتجدَّد له بإظهار الإسلام جنسُ العاصم الزاجر، بخلاف الحربى فى ذلك، وإن كان فى ضمن ذلك زجر لغيره من الناس عن الردَّة، ألا ترى أنه لا يشرع الستر عليه، ولا يستحبُّ التعريض للشهود بترك الشهادة عليه، وتجب إقامة الشهادة عليه عند الحاكم ولا يستحبُّ العفو عنه قبل الرَّفع إلى الحاكم، وإن كان قد ارتدَّ سراً، لأنه متى رفع إلى الحاكم استتابه فنجاه من النار، وإن لم يتب قبله فقصر عليه مدة الكفر، فكان رفعه مصلحةً له محضة، بخلاف من استترَ بقاذورة من القاذورات، فإنه لا ينبغى التعرض إليه، لأنه إذا رفع يقتل حتماً، وقد يتوب إذا لم يرفع، فلم يكن الرفع له مصلحة محضة، وإنما المصلحة للناس، فإذا لم تظهر الفاحشة لم تضرهم.

ومن سب الرسول فإنما نقتله لأذاه لله ولرسوله وللمؤمنين ولطعنه فى دينهم، فكان بمنزلة من أظهر قطع الطريق والزنى ونحوه، المغلبُ فيه جانبُ الرَّدع والزَّجر وإن تضمن مصلحة الجانى وكان قتله لأنه أظهر الفساد فى الأرض، وكذلك لو سب الذمى سراً لم يتعرض له، وكذلك لا ينبغى الستر عليه، لأن من أظهر الفساد لا يستر عليه بحال.

هل السب مستلزم الكفر؟

وقوله: «السب مستلزم للكفر والحراب، بخلاف تلك الجرائم» قلنا: ليس لنا سبٌ خالٍ عن الكفر حتى تجرد العقوبة له، بل العقوبة على مجموع الأمرين، وهذه الملازمة لا تُوهن أمر السب، فإن كونه مستلزماً للكفر يوجب تغلظَ عقوبته، فإذا انفصل الكفر عنه فيما بعد لم يلزم أن لا يكون موجباً للعقوبة إذا كان هو فى نفسه يتضمن من المفسدة ما يوجب العقوبة والزجر كما دلَّ عليه الكتاب والسنة والأثر والقياس.

ثم نقول: أقصى ما يقال أنه حد على كفر مغلظ فيه ضرر على المسلمين صدرَ عن مسلم أو معاهد، فمن أين لهم أن مثل هـذا تقبل منه التوبة بعد القدرة؟ فإنا قد قدَّمنا أن التوبة إنما شرعت في حق من تجرَّدت ردته أو تجرد نقضه للعهد، فأما من تغلظت ردته أو نقضه بكونه مُضراً بالمسلمين فلابدَّ من عقوبته بعد التوبة.

هل السب من فروع الكفر؟

وقولهم: «إن السب من فروع الكفر وأنواعه» فإن عنوا أن الكفر يوجب ذلك فليس بصحيح، وإن عنوا أن الكفر يبيح ذلك فنقول: لكن عقدُ الذمة حرَّم عليه في دينه إظهار ذلك، كما حرَّم قتل المسلمين، وسرقة أموالهم، وقطع طريقهم، وافتراش نسائهم، وكما حرم قتالهم وإن كان دينه يُبيح له ذلك كله، فإذا هو آذى المسلمين بما يقتضيه الكفر المجرد عن عهد فإنه يعاقبُ على ذلك، وإن زال الكفر الموجب لذلك، فيقتل ويقطع ويعاقب، كذلك هنا يعاقب على ما آذى به الله ورسوله والمؤمنين مما يخالف عهده وإن كان دينه يبيحه.

وقولهم: «إن الزاني والسارق وقاطع الطريق قبل الإسلام وبعده سواء» قلنا: هو مثل السابّ، لأنه قبل الإسلام يعتقد استحلال دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم لولا العهد الذي بينهم وبينه، وبعد الإسلام إنما يعتقد تحريمها لأجل الدين، وكذلك انتهاكه لعرض رسول الله ﷺ يعتقد حلَّه لولا العهد الذي بيننا وبينه، وبعد الدين إنما يمنعه منه الدين، ولا فرق بين أن يضرَّ المسلمين في دينهم أو دنياهم.

وأما قولهم: «إنما وجب قتله لأجل الأمرين فيسقط بزوال أحدهما» فنقول: بل اجتمع فيه سببان كلٌّ منهما يوجب نوعاً من القتل مخالفاً لنوع الآخر، وإن كان أحدهما يستلزم الآخر، فالكفر يوجب القتل للكفر الأصلي أو للكفر الارتدادي، وله أحكام معروفة، والسبُّ يوجب القتل لخصوصه حتى يندرج فيه قتلُ الكفر وقتلُ الردة، وهذا القتل هو المغلبَّ في حق مثل هذا، حتى كان رسول الله ﷺ له القتل والعفو، وله القتل مع امتناع القتل بالكفر والردة، وله القتل بعد سقوط القتل بالكفر والردة كما قدمنا من الدلائل على ذلك أثراً ونظراً، وبينا أن في خصوص السبِّ ما يقتضي القتل لو فرض تجرده عن الكفر والردة، فإذا انفصل عنه في أثناء الحال فسقط موجب الكفر والردة لم يسقط موجب السب، وقد قدمنا في المسألة الثانية دلائل على ذلك.

ثم نقول: هب أنه وجب لأجل الأمرين، فالقتل الواجب لكفر متغلظ بالإضرار إذا زال لا تسقط عقوبة فاعله فوجب أن لا تسقط عقوبة فاعل هذا، والعقوبة التى استحقها هى القتل.

وأيضاً، فإن الإسلام الطارئ لا يمنع ما وجب من العقوبة، وإن كان الإسلام يمنع وجوبها ابتداً كالقتل قوداً وكحد القذف، فإنه إنما يجب بشرط كون الفاعل ذمياً، ولا يسقط بإسلامه بعد ذلك إذا كان المقتول والمقذوف ذميا.

وأيضاً، فإن الإسلام لا يمنع قتل الساب ابتداء، فأن لا يمنع قتله دواماً بطريق الأولى، فقوله: «اجتمع سببان فزال أحدهما» ممنوعٌ بل الموجبُ لقتل هذا لم يزل.

قتل الساب حد للمحافظة على عرض الرسول

المسلك الثاني: أن يقتل حداً للنبي ﷺ، كما يقتل قوداً وكما يجلد القاذف والساب لغيره من المؤمنين، وقد تقدمت الدلالة على أن عقوبة شاتم النبي عليه الصلاة والسلام القتل، كما أن عقوبة شاتم غيره الجلد، وهذا مسلكُ كثير من أصحابنا وغيرهم.

ومن المعلوم الذى لا ريب فيه أن الرجل لو سبَّ واحداً من المؤمنين، أو سبَّ واحداً من أعيان الأمة، وهو ميت أو غائب، لوجب على من حضره من المسلمين أن ينتصروا له، وإذا بلغَ الأمر إلى السلطان فإنه يعاقب هذا الجرئ بما يزعه عن أذى المؤمنين، ثم إن كان حياً وعلم فله أن يعفو عن سابه، وأما إن تعذر علمه لموته أو غيبته لم يجز للمسلمين الإمساك عن عقوبة هذا، وإذا رفع إلى السلطان عاقبه وإن أظهر التوبة، لأن هذا من المعاصى والذنوب المتعلقة بحق آدمى لا يمكن قيامه بطلب هذا الحد، وكل ما كان كذلك لم تحتج العقوبة عليه إلى طلب أحد، ولا تسقط بالتوبة إذا رفُع إلى السلطان، ولهذا قلنا: إنَّ من سبَّ أصحاب رسول الله ﷺ فإنه يجب أن يعزَّر ويؤدب أو يقتل، وإن لم يطالب بحقهم معين، لأن نصر المسلم واجب على كل مسلم بيده ولسانه، فكيف على ولى الأمر؟

وعلى هذا التقدير فنقول: إن سبَّ النبى عليه الصلاة والسلام كان موجباً للقتل فى حياته كما تقدم تقريره، وكان إذا علم بذلك تولى هذا الحقَّ، فإن أحبَّ استوفى، وإن أحبَّ عفا، فإذا تعذر إعلامهُ لغيبته أو موته وجب على المسلمين القيامُ بطلب حقه، ولم يجز العفوُ عنه لأحدٍ من الخلق كما لا يجوز العفو عن من سبَّ غيره من الأموات والغائب.

وقد قدَّمنا الدلائل على أن القتل لخصوص سبه، وأن المغْلب فيه حقه حتى كان له أن يقتل من سبَّه أو يعفو عنه، كما للرجل أن يعاقب سابَّه وأن يعفو عنه.

فإن قيل: هذا يتنى على مقدمتين:

هل لقذف الميت حد؟

إحداهما: أن قذف الميت موجب للحد، وقد ذهب أبو بكر بن جعفر صاحبُ الخلاَّل إلى أنه لا حدَّ لقذف ميت، لأن الحيَّ وارثُه لم يُقذف، وإنما قذف الميت، وحد القذف لا يستوفى إلا بعد المطالبة، وقد تعذرت منه، والحد لا يورث إلا بمطالبة الميت وهي منتفية، والأكثرون يُثبتون الحد لقذف الميت، لكن من الفقهاء من يقول: إنما يثبت إذا تضمَّن القدحَ في نسب الحي، وهو قول الحنفية وبعض أصحابنا، وقيل عن الحنفية: لا يأخذ به إلا الوالد أو الولد، ومن الفقهاء من يقول: يثبت مطلقاً، ثم هل يرثه جميعُ الورثة، أو من سوى الزوجين لبقاء سبب الإرث، أو العصبةُ فقط لمشاركتهم له في عمُود نسبه؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي وأحمد.

الثانية: أن حدَّ قذف الميت لا يستوفى إلا بطلب الورثة، وذلك أنهم لا يختلفون أنه لا يستوفى إلا بمطالبة الورثة أو بعضهم، ومتى عفوا سقط عند الأكثرين.

فعلى هذا ينبغي أن يسقط الحدُّ لقذف النبي عليه الصلاة والسلام، لأنه لا يورث، ويكون كقذف من لا وارث له، وهذا ليس فيه حد قذف عند أكثر الفقهاء، أو يقال: لا يستوفى حتى يطالب بعض الهاشميين وبعض القرشيين.

فنقول: الجواب من ثلاثة أوجه:

الفرق بين سب الرسول وسب غيره

أحدها: أنا لم نجعل سبَّ النبي ﷺ وقذفه من حد القذف الذي لا يستوفى حتى يطلبه المستحق، فإن ذاك هو إذا علم به، وإنما هو من باب السبّ والشتم الذي يعلم أنه حرام باطل، وقد تعذر علم المسبوب به، كما لو رمى رجل بعض أعيان الأمة بالكفر أو الكذب، أو شهادة الزور، أو سبه سبّاً صريحاً، فإنا لا نعلم مخالفاً في أن هذا الرجل يعاقبُ على ذلك كما يعاقب على ما ينتهكه من المحارم انتصاراً لذلك الرجل الكريم في الأمة، وزجراً عن معصية الله كمن يسبُّ الصحابة أو العلماء أو الصالحين.

الوجه الثاني: أن سبَّه سبٌّ لجميع أمته وطعن في دينهم، وهو سب تلحقهم به غضاضة وعار، بخلاف سب الجماعة الكثيرة بالزنى، فإنه يعلم كذب فاعله، وهذا يوقع في بعض النفوس ريباً، وإذا كان قد آذى جميع المؤمنين أذى يوجب القتل، وهو حق تجب عليهم المطالبة به من حيث وجب عليهم إقامة الدين، فيكون شبيهاً بقذف الميت الذى فيه قدحٌ فى نسب الحى إذا طالب به، وذاك يتعين إقامته.

وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غيره من الأموات على قول أبى بكر، فإن ذلك الميت لا يتعدَّى ضرر قذفه فى الأصل إلى غيره، فإذا تعذرت مطالبته أمكن أن يقال: لا يستوفى حدُّ قذفه، وهنا ضررُ السبِّ فى الحقيقة إنما يعود إلى الأمة بفساد دينها وذُلّ عصمتها وإهانة مستمسكها، وإلا فالرسولُ صلوات الله عليه وسلامه فى نفسه لا يتضرر بذلك.

وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غيره فى أن حد قذف الغير إنما ثبت لورثته أو لبعضهم، وذلك لأن العار هناك إنما يلحق الميت أو ورثته، وهنا العار يلحق جميع الأمة لا فرق فى ذلك بين الهاشميين وغيرهم، بل أى الأمة كان أقوى حباً لله ورسوله وأشدَّ اتباعاً له وتعزيراً وتوقيراً كان حظه من هذا الأذى والضرر أعظم، وهذا ظاهر لا خفاء به، وإذا كان هذا ثابتاً لجميع الأمة، فإنه مما يجب عليهم القيامُ به، ولا يجوز لهم العفو عنه بوجه من الوجوه، لأنه وجب لحق دينهم، لا لحق دنياهم، بخلاف حدِّ قذف قريبهم فإنه وجب لحظ نفوسهم ودنياهم، فلهم أن يتركوه، وهذا يتعلق بدينهم، فالعفو عنه عفوٌ عن حدود الله وعن انتهاك حرماته، فظهر الجواب عن المقدمتين المذكورتين.

الوجه الثالث: أن النبيَّ ﷺ لا يورث[1]، فلا يصح أن يقال: إن حقَّ عرضه يختص به أهل بيته، دون غيرهم، كما أن ماله لا يختص به أهل بيته دون غيرهم، بل أولى، لأن تعلق حق الأمة بعرضه أعظمُ من تعلق حقهم بماله، وحينئذ فيجب المطالبةُ باستيفاء حقه على كل مسلم، لأن ذلك من تعزيره ونصره، وذلك فرض على كل مسلم.

---

(١) كما جاء في حديث عائشة مرفوعاً: «لا نورث ما تركناه فهو صدقه» رواه البخاري(٤٠٣٤، ٦٧٣٠) ومسلم(١٧٥٨) وأبو داود(٢٩٧٦،٢٩٧٧) وأحمد(٦/ ٢٦٢)(٦/ ١٤٥) والبيهقي(٦/ ٣٠٢) .

ونظيرُ ذلك أن يقتل مسلم أو معاهد نبياً من الأنبياء، فإن قتل ذلك الرجل متعين على الأمة، ولا يجوز أن يجعل حق دمه إلى من يكون وارثاً له لو كان يورث: إن أحبَّ قتل، وإن أحبَّ عفا على الدية أو مجاناً، ولا يجوز تقاعد الأمة عن قتل قاتله، فإن ذلك أعظم من جميع أنواع الفساد، ولا يجوز أن يسقط حق دمه بتوبة القاتل أو إسلامه، فإن المسلم أو المعاهد لو ارتدَّ أو نقض العهد وقتل مسلماً لوجب عليه القودُ، ولا يكون ما ضمَّه إلى القتل من الردة ونقض العهد مخففاً لعقوبته، وما أظن أحداً يخالف فى مثل هذا مع أن مجرَّد قتل النبى ردةٌ ونقضٌ للعهد باتفاق العلماء، وعرضُه كدمه، فإن عقوبته القتل، كما أن عقوبة دمه وعرضه ممنوع من المسلم بإسلامه ومن المعاهد بعده، فإذا انتهكا حرمته وجبت عليهما العقوبةُ لذلك.

سب الرسول يتعلق به حق الله وحق الرسول وأثر ذلك

الطريقة الثامنة عشرة: -وهى طريقة القاضى أبى يعلى- أن سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام يتعلق به حقان: حقٌ لله، وحقٌ لآدمي.

فأما حق الله فهو ظاهر، وهو القدحُ فى رسالته وكتابه ودينه.

وأما حق الآدمي فظاهر أيضاً، فإنه أدخلَ المعرَّة على النبى عليه الصلاة والسلام بهذا السب، وأنالهُ بذلك غضاضةً وعاراً.

والعقوبة إذا تعلق فيها حق لله وحق لآدمى لم تسقط بالتوبة كالحد فى المحاربة، فإنه يتحتم قتله، ثم لو تاب قبل القُدرة عليه سقط حق الله من انحتام القتل والصلب، ولم يسقط حق الآدمى من القود، كذلك هنا.

فإن قيل: المغلبُ هنا حق الله، ولهذا لو عفا رسولُ الله ﷺ عن ذلك لم يسقط بعفوه.

قلنا: قد قال القاضى أبو يعلى: فى ذلك نظر، على أنه إنما لم يسقط بعفوه لتعلق حق الله به، فهو كالعدَّة إذا أسقط الزوجُ حقه منها لم يسقط لتعلق حق الله بها، ولم يدل هذا على أنه لا حقَّ لآدمى فيها كذلك هنا، فقد تردَّد القاضى أبو يعلى فى جواز عفو النبي ﷺ فى هذا الموضع، وقطع فى موضع آخر أنه كان له أن يُسقط حق سبه، لأنه حق له، وذكر فى قول الأنصارى للنبى عليه الصلاة والسلام «أن كانَ ابنَ عمَّتك»[1] وقد عرض للنبى عليه الصلاة والسلام بما يستحق

(١) سبق تخريجه ص١٩٩ .

العقوبة، ولم يعاقبه لأنه حملَ قول النبي ﷺ للزبير بأنه قضى له على الأنصارى للقرابة، وفى الرجل الذى أغلظ لأبى بكر ولم يعزره، فقال القاضي: التعزير هنا وجب لحق آدمي، وهو افتراءه على النبي ﷺ وعلى أبى بكر، وله أن يعفو عنه، وكذلك ذكر ابنُ عقيل عنه أن الحق كان للنبي ﷺ، وله تركه، وقال ابن عقيل: قد عرض هذا للنبي ﷺ بما يقتضى العقوبة والتهجم على النبي ﷺ، فوجب التعزيرُ لحق الشرع، دون أن يختصه فى نفسه، قال: وقد عزّره النبيُ عليه الصلاة والسلام بحبس الماء عن زرعه، وهو نوع ضرر وكسر لعرضه وتأخير لحقه، وعندنا أن العقوبات بالمال باقية غير منسوخة، وليس يختص التعزير بالضرب فى حق كل أحد.

وقول ابن عقيل هذا تضمن ثلاثة أشياء:

أحدها: أن هذا القول إنما كان يوجب التعزير لا القتل.

والثاني: أن ذلك واجب لحق الشرع، ليس له أن يعفو عنه.

الثالث: أنه عزره بحبس الماء.

والثلاثة ضعيفة جداً. والصوابُ المقطوع به أنه كان له العفو كما دلت عليه الأحاديث السابقة لما ذكرناه من المعنى فيه، وحينئذ فيكون ذلك مؤيداً لهذه الطريقة.

وقد دل على ذلك ما ذكرناه من أن النبي ﷺ عاقب من سبه وآذاه فى الموضع الذى سقطت فيه حقوق الله، نعم صار سب النبي عليه الصلاة والسلام سباً لميت، وذلك لا يسقط بالتوبة البتة.

وعلى هذه الطريقة فالفرقُ بين سب الله وسب رسوله ظاهر، فإن هناك الحق لله خاصة كالزنى والسرقة وشرب الخمر، وهنا الحقُ لهما فلا يسقط حق الآدمى بالتوبة كالقتل فى المحاربة.

لا يعصم الإسلام إلا دم من يجب قبوله منه

الطريقة التاسعة عشرة: أنا قد ذكرنا أن النبي ﷺ أراد من المسلمين قتل ابن أبى سرح، وقد جاء مسلماً تائباً، ونذر دم أنس بن زنيم إلى أن عفا عنه بعد الشفاعة، وأعرض عن أبى سفيان بن الحارث وعبد الله بن أبى أمية وقد جاءا مسلمين مهاجرين، وأراق دماء من سبَّه من النساء من غير قتال وهن منقادات مستسلمات، وقد كان هؤلاء حربيين لم يلتزموا ترك سبه ولا عاقدونا على ذلك،

فالذى عقد الأيمان أو الأمان على ترك سبه إذا جاء تائباً يريد الإسلام ويرغب فيه إما أن يجب قبولُ الإسلام منه والكف عنه أو لا يجب، فإن قيل «يجبُ» فهو خلاف سنة رسول الله ﷺ، وإن قيل: «لا يجب» فهو دليل على أنه إذا جاء ليتوب ويسلم جز قتله، وكل من جاز قتله وقد جاء مسلماً تائباً -مع علمنا بأنه قد جاء كذلك- جاز قتله وإن أظهر الإسلام والتوبة، لا نعلم بينهما فرقاً عند أحد من الفقهاء فى جواز القتل، فإن إظهار إرادة الإسلام هى أول الدخول فيه، كما أن التكلم بالشهادتين هو أول الالتزام له، ولا يعصم الإسلامُ إلا دم من يجب قبوله منه، فإذا أظهر أنه يريده فقد بذل ما يجب قبوله، فيجبْ قبوله كما لو آذاه.

وهنا نكتة حسنة، وهى أن ابن أبى أمية وأبا سفيان لم يزالا كافرين، وليس فى القصة بيان أنه أراد قتلهما بعد مجيئهما، وإنما فيها الإعراض عنهما، وذلك عقوبة من النبي ﷺ.

وأما حديث ابن أبى سرح فهو نص فى إباحة دمه بعد مجيئه لطلب البيعة، وذلك لأن ابن أبى سرح كان مسلماً فارتد وافترى على النبي عليه الصلاة والسلام وأنه كان يتمم له القرآن ويلقنه ما يكتبه من الوحي، فهو ممن ارتد بسب النبى عليه الصلاة والسلام، ومن ارتد بسبه فقد كان له أن يقتله من غير استتابة، وكان له أن يعفو عنه، وبعد موته تعين قتله.

وحديث ابن زُنيم فإنه أسلم قبل أن يَقْدُم على النبي ﷺ مع بقاء دمه منذوراً مباحاً إلى أن عفا عنه النبي ﷺ بعد أن روُجع فى ذلك.

وكذلك النسوة اللاتى أمر بقتلهن إنما وجهه -والله أعلم- أنهن كن قد سببنه بعد المعاهدة فانتقض عهدهن، فقتلت اثنتان، والثالثة لم يعصم دمها حتى استؤمن لها بعد أيام، ولو كان دمها معصوماً بالإسلام لم يحتج إلى الأمان، وهذه الطريقة مبناها على أن من جاز قتله بعد أن أظهر أنه جاء ليسلم جاز قتله بعد أن أسلم، فإنَّ من لم يعصم دمه إلا عفو وأمان لم يكن الإسلام هو العاصم لدمه، وإن كان قد تقدم ذكر هذا لكن ذكرناه لخصوص هذا المأخذ.

الطريقة الموفية عشرين: أن الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه مطلقة بقتل سابه، لم يؤمر فيها بالاستتابة، ولم يستثن فيها من أسلم، كما هي مُطلقة عنهم في قتل الزاني المُحصن، ولو كان يُستثنى منها حالٌ دون حال لوجب بيانُ ذلك، فإن سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام قد وقع منه وهو الذي عُلق القتل عليه، ولم يبلغنا حديثٌ ولا أثر يعارض ذلك، وهذا بخلاف قوله ﷺ: «من بدَّل دينهُ فاقْتُلُوهُ»[1] فإن المبَدل للدين هو المستمر على التبديل، دون من عاد، وكذلك قوله: «التَّارك لدينه المُفارق للجماعة»[2] فإن من عاد فيه لم يجز أن يقال: هو تارك لدينه، ولا مفارق للجماعة، وهذا المسلم أو المعاهد إذا سبَّ الرسول ثم تاب لم يمكن أن يقال: ليس بسابّ للرسول، أو لم يسب الرسول، فإن هذا الوصف واقعٌ عليه تاب أو لم يتب، كما يقع على الزاني والسارق والقاذف وغيرهم.

النصوص لم تفرق بين حال وحال

الطريقة الحادية والعشرون: أنا قد قررنا أن المسلم إذا سبَّ الرسول يقتل وإن تاب بما ذكرناه من النص والنظر، والذمي كذلك، فإن أكثر ما يفرق به إما كون المسلم تبين بذلك أنه منافق أو أنه مرتد، وقد وجب عليه حد من الحدود يستوفى منه ونحو ذلك، وهذا المعنى موجود في الذمي، فإن إظهاره للإسلام بمنزلة إظهاره للذمة، فإذا لم يكن صادقاً في عهده وأمانه لم يعلم أنه صادق في إسلامه وإيمانه، وهو معاهد قد وجب عليه حد من الحدود، فيستوفى منه كسائر الحدود.

وقولُ من يقول: «قتلُ المسلم أولى» يعارضه قولُ من يقولُ «قتلُ الذمي أولى» وذلك أن الذميَّ دمُه أخفُّ حرمة، والقتل إذا وجب عليه في حال الذمة لسبب لم يسقط عنه بالإسلام.

يبين ذلك أنه لا يُبيح دمه إلا إظهار السب وصريحه، بخلاف المسلم فإن دمه محقُون، وقد يجوز أنه غُلِّظ بالسب، فإذا حقق الإسلام والتوبة من السب ثبت العاصم مع ضعف المبيح، والذمي المبيحُ محققٌ والعاصمُ لا يرفعُ ما وجب، فيكون أقوى من هذا الوجه.

ألا ترى أن المسلم لو كان منافقاً لم يقتصر على السبِّ فقط، بل لابد أن تظهر منه كلماتُ مكفرة غير ذلك، بخلاف الذمي، فإنه لا يُطلبُ على كفره دليلٌ، وإنما يطلب على محاربته وإفساده، والسبُّ من أظهر الأدلة على ذلك كما تقدم.

---

(١) سبق تخريجه ص٢٥٦ .

(٢) سبق تخريجه ص٨٨ .

لا تسقط عقوبة السب بالإسلام

الطريقة الثانية والعشرون: أنه سبٌّ لمخلوق لم يُعلم عفوه، فلا يسقط بالإسلام كسبٍ سائر المؤمنين وأولى، فإن الذميَّ لو سبَّ مسلماً أو معاهداً ثم أسلم لعوقب على ذلك بما كان يعاقبُ به قبل أن يُسلم، فكذلك إذا سبّ الرسول وأولى، وكذلك يقال في المسلم إذا سبه.

تحقيقُ ذلك أن القاذف والشاتم إذا قذف إنساناً فرفعه إلى السلطان فتاب كان له أن يستوفى منه الحد، وهذا الحدّ إنما وجب لما ألحق به من العار والغضاضة، فإن الزنا أمر يستخفى منه، فقذفُ المرء به يوجب تصديق كثير من الناس به، وهو من الكبائر التى لا يساويها غيرُها فى العار والمنقصة إذا تحقق، ولا يشبهه غيرُه فى لحوق العار إذا لم يتحقق، فإنه إذا قذفه، بقتلٍ كان الحقُّ لأولياء المقتول، ولا يكاد يخلو غالباً من ظهور كذب الرامى به أو براءة المرمى به من الحق -بإبراء أهل الحق، أو بالصلح، أو بغير ذلك- على وجه لا يبقى عليه عار، وكذلك الرَّميُ بالكفر فإن ما يُظهره من الإسلام يكذبُ هذا الرامى به، فلا يضر إلا صاحبه، ورميُ الرسول ﷺ بالعظائم يوجبُ إلحاق العار به والغضاضة، لأنه بأى شئ رماه من السب كان متضمناً للطعن فى النبوة، وهى وصف خفي، فقد يؤثر كلامهُ أثراً فى بعض النفوس، فتوبتهُ بعد أخذه قد يقال: إنما صدرت عن خوف وتقية فلا يرتفع العار والغضاضة الذى لحقه، كما لا يرتفع العار الذى يلحق بالمقذوف بإظهار القاذف التوبة، ولذلك كانت توبتهُ توجب زوال الفسق عنه وفاقاً، وتوجب قبول شهادته عند أكثر الفقهاء، ولا يسقط الحد الذى للمقذوف، فكذلك شاتم الرسول.

فإن قيل: ما أظهره الله لنبيه من الآيات والبراهين المحققة لصدقه فى نبوته تزيل عار هذا السب، وتبين أنه مفتر كذاب، بخلاف المقذوف بالزني.

قيل: فيجب على هذا أن لو قذفه أحد بالزنى فى حياته أن لا يجب عليه حد قذف، وهذا ساقط، وكان يجب على هذا أن لا يعبأ بمن يسبه ويهجوه، بل يكون من يخرج عن الدين والعهد بهذا وبغيره على حدٍّ واحد، وهو خلاف الكتاب والسنة وما كان عليه السابقون، ويجب إذا قذف رجل سفيه معروف بالسفه والفرية من هو مشهور عند الخاصة والعامة بالعفة مشهود له بذلك أن لا يحد، وهذا كله فاسد، وذلك لأن مثل هذا السب والقذف لا يُخاف من تأثيره فى قلوب أولى الألباب، وإنما يخاف من تأثيره فى عقول ضعيفةٍ وقلوبٍ مريضةٍ، ثم سمع العالم

يكذبُهُ له من غير نكير يُصغّر الحرمة عنده، وربما طرق له شبهة وشك، فإن القلوب سريعة التقلب، وكما أن حد القذف شُرع صوناً للعرف من التلطخ بهذه القاذورات، وستراً للفاحشة، وكتماناً لها، فشرعُ ما يصون عرض الرسول من التلطيخ بما قد ثبت أنه برئ منه أولى، وسترُ الكلمات التى أوذى بها فى نيل منه فيها أولى، لما فى ذكرها من تسهيل الاجتراء عليه، إلا أن حد هذا السب والقذف القتلُ لعظم موقعه وقبح تأثيره، فإنه لو لم يؤثر إلا تحقيراً لحرمته أو فساد قلب واحد أو إلقاء شبهة فى قلب كان بعض ذلك يوجب القتل، بخلاف عرض الواحد من الناس، فإنه لا يُخاف منه مثل هذا، وسيجئ الجواب عما يتوهم فرقاً بين سب النبي ﷺ وسبِّ غيره فى سقوط حده بالتوبة دون حد غيره.

كل عقوبة وجبت على الذمي زيادة على الكفر لا تسقط بالإسلام

الطريقة الثالثة والعشرون: أن قتل الذمى إذا سب إما أن يكون جائزاً غير واجب أو يكون واجباً، والأول باطل بما قدمناه من الدلائل فى المسألة الثانية، وبينا أنه قتل واجب، وإذا كان واجباً فكل قتل يجب على الذميّ بل كلُّ عقوبة وجبت على الذمى بقدرٍ زائد على الكفر فإنها لا تسقط بالإسلام أصلاً جامعاً وقياساً جلياً، فإنه يجبُ قتله بالزنى والقتل فى قطع الطريق وبقتل المسلم أو الذمي، ولا يُسقط الإسلامُ قتلا واجباً، وبهذا يظهر الفرق بين قتله وقتل الحربى الأصلى أو الناقض المحض، فإن قتل واجباً، وبهذا يظهر الفرق بين قتله وقتل الحربى الأصلى أو الناقض المحض، فإن القتل هناك ليس واجباً عيناً، وبه يظهر الفرق بين هذا وبين سقوط الجزية عنه بالإسلام عند أكثر الفقهاء غير الشافعى فإن الجزية عند بعضهم عقوبةٌ للُمقام على الكفر، وعند بعضهم عوض عن حقن الدماء، وقد يقال: أجرة سكنى الدار ممن لا يملك السكنى فليست عقوبة وجبت بقدرٍ زائد على الكفر.

السبب الماضي يبقى موجبة بعد التوبة

الطريقة الرابعة والعشرون: أنه قتل لسبب ماض فلم يسقط بالتوبة والإسلام كالقتل للزنى وقطع الطريق، وعكسه القتل لسبب حاضر، وهو القتل لكفر قديم باق أو مُحدث جديد باق، أعنى الكفر الأصلى والطارئ، وذلك أن النبي ﷺ قال: «من لكعب بن الأشرف، فإنَّه قد آذى الله ورسوله»[1] فأمر بقتله لأذى ماض، ولم يقل: «فإنه يؤذى الله ورسوله» وكذلك ما تقدَّم من الآثار فيها دلالة على أن السب أوجب القتل، والسبُّ كلامٌ لا يدوم ويبقى، بل هو كالأفعال

(١) سبق تخريجه ص٦٩ .

المنصرمة من القتل والزني، وما كان هكذا فالحكم فيه عقوبة فاعله مطلقاً، بخلاف القتل للردة أو للكفر الأصلى فإنه إنما يقتل لأنه حاضر موجود حين القتل، لأن الكفر اعتقاد، والاعتقاد يبقى فى القلب، وإنما يظهر أنه اعتقاد مما يظهر من قول ونحوه، فإذا ظهر فالأصل بقاؤه، فيكون هذا الاعتقاد حاصلاً فى القلب وقت القتل، وهذا وجه محقق، ومبناه على أن قتل الساب ليس لمجرد الردة ونقض العهد فقط كغيره ممن جرَّد الردة وجرَّد نقض العهد، بل لقدر زائد على ذلك، وهو ما جاء به من الأذى والإضرار، وهذا أصلٌ قد تمهَّد على وجه لا يستريب فيه لبيب.

سب النبي أذى يوجد القتل فلا يسقط بالتوبة

الطريقة الخامسة والعشرون: أن قتل السابِّ تعلق بالنبي ﷺ فلم يسقط بإسلام الساب، كما لو قتل نبياً، وذلك أن المسلم أو المعاهد إذا قتل نبياً ثم أسلم بعد ذلك لم يسقط عنه القتل، فإنه لو قتل بعض الأمة لم يسقط عنه القتل بإسلامه، فكيف يسقط عنه إذا قتل النبي؟ ولا يجوز أن يتخير فيه خليفته بعد الإسلام بين القتل والعفو عن الدية أو أكثر منها كما يتخير فى قتل قاتل من لا وارث له، لأن قتل النبى أعظم أنواع المحاربة والسعى فى الأرض فساداً، فإن هذا حارب الله ورسوله وسعى فى الأرض فساداً بلا ريب، وإذا كان من قاتل على خلاف أمره محاربا له ساعياً فى الأرض فساداً فمن قاتله أو قتله فهو أعظم محاربة وأشد سعياً فى الأرض فساداً، وهو من أكبر أنواع الكفر ونقض العهد، وإن زعم أنه لم يقتله مستحلاً كما ذكره إسحاق بن راهوية من أن هذا إجماع من المسلمين، وهو ظاهر، وإذا وجب قتله عيناً وإن أسلم وجب قتل سابه أيضاً وإن أسلم، لأن كلاهما أذيٌ له يوجب القتل، لا لمجرد كونه ردة أو نقض عهد، ولا تمثيلاً له بقتل غيره أو سبه، فإن سب غيره لا يوجب القتل، وقتل غيره إنما فيه القود الذى يتخير فيه الوارث أو السلطان بين القتل أو أخذ الدية، وللوارث أن يعفو عنه مطلقاً، بل لكون هذا محاربةً لله ورسوله وسعياً فى الأرض فساداً، ولا يعلم شئ أكثر منه، فإن أعظم الذنوب الكفر، وبعده قتل النفس، وهذا أقبح الكفر وقتل أعظم النفوس قدراً، ومن قال: «إن حدَّ سبه يسقط بالإسلام» لزمه أن يقول: إن قاتله إذا أسلم يصير بمنزلة قاتل من لا وارث له من المسلمين، لأن القتل بالردة ونقض العهد سقط، ولم يبق إلا مجرد القود كما قال بعضهم: إن قاذفه إذا أسلم جُلد ثمانين، أو أن يقول: يسقط عنه القود بالكلية كما أسقط حد قذفه وسبه

بالكلية، وقال: انغمر حدُّ السب في موجب الكفر، لا سيما على رأيه إن كان السب من كافر ذمي يستحل قتله وعداوته ثم أسلم بعد ذلك، وأقْبِحْ بهذا من قول ما أنكره وأبشعه! وإنه ليقشعر منه الجلد أن تُطلَّ دماءُ الأنبياء في موضع تثأر (فيه) دماء غيرهم، وقد جعل الله عامة ما أصاب بني إسرائيل من الذلة والمسكنة والغضب حتى سفك منهم من الدماء ما شاء الله ونهبت الأموال، وزال الملك عنهم، وسُبيت الذرية، وصاروا تحت أيدي غيرهم، إلى يوم القيامة إنما هو بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله، ويقتلون النبين بغير الحق، وكل من قتل نبياً فهذا حاله، وإنما هذا بقوله: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾[التوبة: ١٢] عطف خاص على عام، وإذا كان هذا باطلاً فنظيره باطل مثله، فإن أذى النبي إما أن يندرج في عموم الكفر والنقض، أو يُسوى بينه وبين أذى غيره فيما سوى ذلك، أو يوجب القتل لخصوصه، فإذا بطل القسمان الأولان تعين الثالث، ومتى أوجب لخصوصه فلا ريب أنه يوجبه مطلقاً.

واعلم أن منشأ الشبهة في هذه المسألة القياسُ الفاسدُ، وهو التسوية في الجنس بين المتباينين تبايناً لا يكاد يجمعهما جامعٌ، وهو التسوية بين النبي وغيره في الدم أو في العرض إذا فُرض عودُ المنتهك إلى الإسلام، وهو مما يعلم بطلانه ضرورة، ويقشعر الجلد من التفوه به، فإن من قتله للردة أو للنقض فقط، ولم يجعل لخصوص كونه أذى له أثراً، وإنما المؤثر عنده عموم وصف الكفر، إما أن يُهدر خصوص الأذى أو يسوى فيه بينه وبين غيره زعماً منه أن جعله كفراً ونقضاً هو غاية التعظيم، وهذا كلام من لم ير للرسول حقاً يزيد على مجرد تصديقه في الرسالة، وسوى بينه وبين سائر المؤمنين فيما سوى هذا الحق.

وهذا كلام خبيث يصدر عن قلة فقه، ثم يَجرُّ إلى شُعبة نفاق، ثم يخاف أن يخرج إلى النفاق الأكبر، وإنه لخليقٌ به، ومن قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضي أن يلتزم مثل هذا المحذور، ولا يفُوه به، فإن الرسول أعظمُ في صدورهم من أن يقولوا فيه مثل هذا، لكن هذا لازم قولهم لزوماً لا محيد عنه، وكفى بقول فساداً أن يكون هذا حقيقته بعد تحريره، وإلا فمن تصوَّر أن له حقوقاً كثيرة عظيمة مضافةً إلى الإيمان به -وهي زيادة في الإيمان به- كيف يجوز أن يهدر أذاه إذا فُرض عرياً عن الكفر أو يسوى بينه وبين غيره؟ أرأيت لو أنَّ رجلاً سبَّ أباه وآذاه

كانت عقوبته المشروعة مثل عقوبة من سب غير أبيه أم يكون أشد لما قابل الحقوق بالعقوق؟ وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿فلا تقُل لهُما أُفٍ ولا تنهرْهُما وقُل لهُما قولاً كريمًا (٢٣) واخفضْ لهُما جناحَ الذُّلِ من الرَّحْمة﴾[الإسراء: ٢٣-٢٤]الآية.

وفي مراسيل أبي داود عن ابن المسيب أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «من ضرب أباهُ فاقتُلوهُ»[1] وبالجملة فلا يخفى على لبيب أن حقوق الوالدين لما كانت أعظم كان النكال على أذاهما باللسان وغيره أشدَّ، مع أنه ليس كفراً، فإذا كان قد أوجب له من الحقوق ما يزيد على التصديق، وحرّم من أنواع أذاه ما لا يستلزم التكذيب، فلابد لتلك الخصائص من عقوبات على الفعل والترك، ومما هو كالإجماع من المحققين امتناعُ أن يُسوَّى بينه وبين غيره في العقوبة على خصوص أذاه، وهو ظاهر لم يبق إلا أن يكون القتل جزاء ما قوبل به من حقوقه بالعقوق جزاء وفاقاً، وإنه لقليلٌ له، ولعذابُ الآخرة أشدُّ، وقد لعن الله مؤذيه في الدنيا والآخرة، وأعدَّ له عذاباً مهيناً.

سب الرسول أفظع جرماً من التزوج بنسائه

الطريقة السادسة والعشرون: أنا قد قدَّمنا من السنة وأقوال الصحابة ما دل على قتل من أذاه بالتزوج بنسائه، والتعرض بهذا الباب لحرمته في حياته، أو بعد موته، وأن قتله لم يكن حد الزنى من وطء ذوات المحارم وغيرهن، بل لما في ذلك من أذاه، فإما أن يجعل هذا الفعل كفراً أو لا يجعل، فإن لم يجعل كفراً فقد ثبت قتل من أذاه مع تجرده عن الكفر، وهو المقصود، فالأذى بالسبّ ونحوه أغلظ، وإن جُعل كفراً فلو فرض أنه تاب منه لم يجز أن يقال: يسقط القتل عنه، لأنه يستلزم أن يكون من الأفعال ما يوجب القتل، ويسقط بالتوبة بعد القدرة وثبوته عند الإمام، وهذا لا عهد لنا به في الشريعة، ولا يجوز إثباتُ ما لا نظير له إلا بنص، وهو لعمري سمجٌ، فإن إظهار التوبة باللسان من فعل تشتهيه النفوسُ سهلٌ على ذي الغرض إذا أخذ فيسقط مثل هذا الحد بهذا، وإذا لم يسقط القتل الذي أوجبه هذا الأذى عنه فكذلك القتل الذي أوجبه أذى اللسان وأولى، لأن القرآن قد غلظ هذا على ذاك، والتقدير أن كلاهما كفر، فإذا لم يسقط قتل من أتى بالأدنى فأن لا يسقط قتلُ من أتى بالأعلى أولى.

---

(١) رواه أبو داود في مراسيله (٥١٧) عن سعيد بن المسيب. وجاء هذا الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٦٥، ٨٦٦) وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

ساب النبي شانئ له فيجب أن يبتر

الطريقة السابعة والعشرون: أنه سبحانه وتعالى قال: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[الكوثر: ٣] فأخبر سبحانه أن شانئه هو الأبتر، والبتر: القطع، يقال: بَترَ يبترُ بتراً، وسيف بتار، إذا كان قاطعاً ماضياً، ومنه في الاشتقاق الأكبر تبَّره تتبيراً إذا أهلكه، والتَّبار: الهلاك والخسران، وبين سبحانه أنه هو الأبتر بصيغة الحصر والتوكيد لأنهم قالوا: إن محمداً ينقطع ذكرهُ لأنه لا ولد له، فبين الله أن الذى يشنأه هو الأبتر لا هو، والشنآن منه ما هو باطن في القلب لم يظهر ومنه ما يظهر على اللسان وهو أعظم الشنآن وأشدُه، وكل جُرم استحقَّ فاعله عقوبة من الله إذا أظهر ذلك الجرم عندنا وجب أن نعاقبه ونقيم عليه حد الله، فيجب أن نبتر من أظهر شنآنه وأبدى عداوته، وإذا كان ذلك واجباً وجب قتله، وإن أظهر التوبة بعد القدرة، وإلا لما انبتر له شانئ بأيدينا في غالب الأمر، لأنه لا يشاء شانئ أن يُظهر شنآنه ثم يظهر المتاب بعد رؤية السيف إلا فعل، فإن ذلك سهل على من يخاف السيف.

تحقيق ذلك أنه سبحانه رتب الانبتار على شنآنه، والاسم المشتق المناسب إذا عُلق به حكم كان ذلك دليلاً على أن المشتق منه علة لذلك الحكم، فيجب أن يكون شنآنه هو الموجب لانبتاره، وذلك أخصُّ مما تضمنه الشنآن من الكفر المحض أو نقض العهد، والانبتار يقتضي وجوب قتله، بل يقتضي انقطاع العين والأثر، فلو جاز استحياؤه بعد إظهار الشنآن لكان في ذلك إبقاء لعينه وأثره، وإذا اقتضى الشنآن قطع عينه وأثره كان كسائر الأسباب الموجبة لقتل الشخص، وليس شئ يوجب قتل الذمي إلا وهو مُوجبٌ لقتله بعد الإسلام، إذ الكفر المحض مجوِّز للقتل لا موجب له على الإطلاق، وهذا لأن الله سبحانه لما رفع ذكر محمد عليه الصلاة والسلام فلا يذكر إلا ذُكر معه، ورفع ذكر من اتبعه إلى يوم القيامة، حتى إنه يبقى ذكر من بلغ عنه ولو حديثاً، وإن كان غير فقيه، قطع أثر من شنأه من المنافقين وإخوانهم من أهل الكتاب وغيرهم، فلا يبقى له ذكر حميد، وإن بقيت أعيانهم وقتاً ما إذا لم يُظهروا الشنآن، فإذا أظهروه مُحقت أعيانهم وآثارهم تقديراً وتشريعاً، فلو استبقى من أظهر شنآنه بوجه ما لم يكن مبتوراً، إذ البتر يقتضي قطعه ومحقه من جميع الجوانب والجهات، فلو كان له وجهٌ إلى البقاء لم يكن مبتوراً.

يوضح ذلك أن العقوبات التى شرعها الله نكالاً مثل قطع السارق ونحوه لا تسقط بإظهار التوبة، إذ النكال لا يحصل بذلك، فما شرع لقطع صاحبه وبتره ومحقه كيف يسقط بعد الأخذ، فإن هذا اللفظ يشعر بأن المقصود اصطلام

صاحبه، واستئصاله، واجتياحه، وقطع شأفته، وما كان بهذه المثابة كان عما يسقط عقوبته أبعد من كل أحد، وهذا بين لمن تأمله، والله أعلم.

الجواب عن حجج المخالفين

والجواب عن حججهم: أما قولهم: «هو مرتد فيستتاب كسائر المرتدين» فالجوابُ أن هذا مرتد بمعنى أنه تكلم بكلمة صار بها كافراً حلال الدم، مع جواز أن يكون مُصدقاً للرسول، معترفاً له بنبوته، لكن موجب التصديق توقيره فى الكلام، فإذا انتقصه فى كلامه ارتفع حكم التصديق، وصار بمنزلة اعتراف إبليس لله بالربوبية، فإنه موجب للخضوع له، فلما استكبر عن أمره بطل حكم ذلك الاعتراف، فالإيمان بالله وبرسوله قولٌ وعمل -أعنى بالعمل ما ينبعث عن القول والاعتقاد من التعظيم والإجلال- فإذا عمل ضدَّ ذلك من الاستكبار والاستخفاف صار كافراً، وكذلك كان قتل النبى كفراً باتفاق العلماء، فالمرتد: كل من أتى بعد الإسلام من القول أو العمل بما يناقض الإسلام، بحيث لا يجتمع معه، وإذا كان كذلك فليس كل من وقع عليه اسم المرتد يحقن دمه بالإسلام، فإن ذلك لم يثبت بلفظ عام عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، وإنما جاء عنه وعن أصحابه فى ناسٍ مخصوصين أنهم استتابوهم أو أمروا باستتابتهم، ثم إنهم أمروا بقتل السابِّ، وقتلوه من غير استتابة.

وقد ثبت عن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قتل العُرنيين[١] من غير استتابة، وأنه أهدر دم ابن خطل[٢] ومقيس بن صبابة[٣] وابن أبى سرح[٤] من غير استتابة، فقتل منهم اثنان، وأراد من أصحابه أن يقتلوا الثالث بعد أن جاء تائباً.

فهذه سنة النبى عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين وسائر الصحابة تبين لك أن من المرتدين من يقتل ولا يستتاب ولا تقبل توبته، ومنهم من يستتاب وتقبل توبته، فمن لم يُوجد منه إلا مجرد تبديل الدين وتركه وهو مُظهر لذلك فإذا تاب قبلت توبته كالحارث بن سُويد وأصحابه والذين ارتدوا فى عهد الصديق رضي الله عنه، ومن كان مع ردته قد أصاب ما يُبيح الدم -من قتل مسلم وقطع الطريق وسب الرسول والافتراء عليه ونحو ذلك- وهو فى دار الإسلام غير ممتنع بفئة فإنه إذا أسلم يؤخذ بذلك الموجب للدم، فيقتل للسب وقطع الطريق مع قبول إسلامه.

---

(١) سبق تخريجه ص٢٧٢ .
(٢) تقدم ص١٢٢ .
(٣) تقدم ص١٠٢، ١١٦
(٤) تقدم ص١٠٢ .

هذه طريقة من يقتله لخصوص السب وكونه حداً من الحدود أو حقاً للرسول، فإنه يقول: الردة نوعان: ردة مجردة، وردة مغلظة، والتوبة إنما هى مشروعة فى الردة المجردة فقط دون الردة المغلظة، وهذه ردة مغلظة، وقد تقدم تقرير ذلك فى الأدلة.

ثم الكلمة الوجيزة فى الجواب أن يقال: جعلُ الردة جنساً واحداً تقبل توبة أصحابه ممنوعٌ، فلابد له من دليل، ولا نصَّ فى المسألة، والقياس متعذر لوجود الفرق.

ومن يقتله لدلالة السب على الزندقة فإنه يقول: هذا لم يثبت، إذ لا دليل يدل على صحة التوبة كما تقدم.

وبهذا حصل الجواب عن احتجاجهم بقول الصديق، وتقدم الجواب عن قول ابن عباس، وأما استتابة الأعمى أم ولده فإنه لم يكن سلطاناً، ولم تكن إقامة الحدود واجبة عليه، وإنما النظر فى جواز إقامته للحدّ، ومثل هذا لا ريب أنه يجوز له أن ينهى السابّ ويستتيبه، فإنه ليس عليه أن يقيم الحد، ولا يمكنه أن يشهد به عند السلطان وحده، فإنه لا ينفع، ونظيرهُ فى ذلك من كان يسمع من المسلمين كلمات من المنافقين توجب الكفر، فتارة ينقلها إلى النبي ﷺ، وتارة ينهى صاحبها ويخوفه ويستتيبه، وهو بمثابة من ينهى من يعلم منه الزنى أو السرقة أو قطع الطريق عن فعله لعله يتوب قبل أن يرفع إلى السلطان، ولو رفع قبل التوبة لم يسقط حده بالتوبة بعد ذلك.

وأما الحجة الثانية، فالجواب عنها من وجوه:

أحدها: أنه مقتول بالكفر بعد الإسلام، وقولهم: «كل من كفر بعد إسلامه فإن توبته تقبل».

قلنا: هذا ممنوع، والآية إنما دلت على قبول توبة من كفر بعد إيمانه إذا لم يزدد كفراً، أما من كفر وزاد على الكفر فلم تدلَّ الآية على قبول توبته، بل قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا**﴾[آل عمران: ٩٠] قد يتمسك بها من خالف ذلك، على أنه إنما استثنى من تاب وأصلح، وهذا لا يكون فيمن تاب بعد أخذه، وإنما استفدنا سقوط القتل عن التائب بمجرد توبته من السنة، وهى إنما دلَّت على

من جرَّد الردة مثل الحارث بن سوُيد، ودلَّت على أن من غلظها كابن أبى سرح يجوز قتله بعد التوبة والإسلام.

الوجه الثانى: أنه مقتول لكونه كفرَ بعد إسلامه، ولخصوص السبّ كما تقدم تقريره، فاندرج فى عموم الحديث مع كون السبّ مغلظاً لجرمه ومؤكداً لقتله.

الوجه الثالث: أنه عام، وأنه قد خص منه تارك الصلاة وغيرها من الفرائض عند من يقتله ولا يكفره، وخُصَّ منه قتلُ الباغى وقتلُ الصائل بالسنة والإجماع فلو قيل: «إن السب موجب للقتل بالأدلة التى ذكرناها، وهى أخص من هذا الحديث» لكان كلاماً صحيحاً.

وأما من يحتج بهذا الحديث فى الذمى إذا سبَّ ثم أسلم فيقال له: هذا وجب قتله قبل الإسلام، والنبيﷺ إنما يريد إباحة الدم بعد حقنه بالإسلام، ولم يتعرض لمن وجب قتله ثم أسلم أيُّ شئ حُكمهُ، ولا يجوز أن يحمل الحديثُ عليه، فإنه إذا حُمل على حلّ الدم بالأسباب الموجودة قبل الإسلام وبعده لزم من ذلك أن يكون الحربى إذا قَتَل أو زنى ثم شهد شهادتى الحق أن يقتل بذلك القتل والزنى، لشمول الحديث على هذا التقدير له، وهو باطل قطعاً، ولا يجوز أن يحمل على أن كل من أسلم لا يحلُّ دمه إلا بإحدى الثلاث إن صدر عنه بعد ذلك، لأنه يلزمه أن لا يُقتل الذمى بقتلٍ أو زنى صدر منه قبل الإسلام، فعلم أن المراد الذى تكلم بالشهادتين يعصم دمه، لا يبيحه بعد هذا إلا إحدى الثلاث، ثم لو اندرج هذا فى العموم لكان مخصوصاً بما ذكرناه من أن قتله حد من الحدود، وذلك أن كل من أسلم فإن الإسلام يعصم دمه فلا يباح بعد ذلك إلا بإحدى الثلاث، وقد يتخلف الحكم عن هذا المقتضى لمانع من ثبوت حد قصاص أو زنى أو نقض عهد فيه ضرر وغير ذلك، ومثل هذا كثير فى العمومات.

وأما الآية على الوجهين الأولين فنقول: إنما تدل على (أن) من كفر بعد إيمانه ثم تاب وأصلح فإن الله غفور رحيم، ونحن نقول بموجب ذلك، أما من ضمَّ إلى الكفر انتهاك عرض الرسول والافتراء عليه أو قتله أو قتل واحداً من المسلمين أو انتهك عرضه فلا تدل الآية على سقوط العقوبة عن هذا على ذلك، والدليل على ذلك قوله سبحانه: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾[آل عمران: ٨٩] فإن التوبة عائدة إلى الذنب المذكور، والذنب المذكور هو الكفر بعد الإيمان وهذا أتى

بزيادة على الكفر توجب عقوبة بخصوصها كما تقدم، والآية لم تتعرض للتوبة من غير الكفر، ومن قال: «هو زنديق» قال: أنا لا أعلم أن هذا تاب، ثم إن الآية إنما استثنى فيها من تاب وأصلح، وهذا الذى رفع إلى لم يُصلح، وأنا لا أؤخر العقوبة الواجبة عليه إلا أن يظهر صلاحُه، نعم الآية قد تعم من فعل ذلك ثم تاب وأصلح قبل أن يرفع إلى الإمام، وهنا قد يقول كثير من الفقهاء بسقوط العقوبة، على أن الآية التى بعدها قد تُشعر بأن المرتد قسمان: قسم تقبل توبته، وهو من كفر فقط، وقسم لا تقبل توبته، وهو من كفر ثم ازداد كفراً، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾[آل عمران: ٩٠] وهذه الآية وإن كان قد تأولها أقوام على من ازداد كفراً إلى أن عاين الموت فقد يستدل بعمومها على هذه المسألة فقال: من كفر بعد إيمانه وازداد كفراً بسبِّ الرسول ونحوه لم تقبل توبته، خصوصاً من استمر به ازدياد الكفر إلى أن ثبت عليه الحد وأراد السلطان قتله، فهذا قد يقال: إنه ازداد كفراً إلى أن رأى أسباب الموت، وقد يقال فيه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[غافر: ٨٤-٨٥] وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨] فإنه يغفر لهم ما قد سلف من الآثام، وأما من الحدود الواجبة على مسلم مرتد أو معاهد فإنه يجب استيفاؤها بلا تردد، على أن سياق الكلام يدل أنها فى الحربي.

ثم نقول: الانتهاء إنما هو الترك قبل القدرة كما فى قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾[الأحزاب: ٦٠-٦١] فمن لم يتب حتى أخذ فلم ينته، ويقال أيضاً: إنما تدل الآية على أنهُ يغفر لهم، وهذا مسلم، وليس كل من غفر له سقطت العقوبة عنه فى الدنيا، فإن الزانى أو السارق لو تاب توبة نصوحاً غفر الله له ولابد من إقامة الحدود عليه، وقوله ﷺ: «الإسلامُ يجبُ ما قبله»[1] كقوله: «التوبةُ تجبُ ما قبلها» ومعلومٌ أن التوبة بعد القدرة لا تُسقط الحد كما دل عليه القرآن، وذلك أن الحديث خرج جواباً لعمرو بن العاص لما قال للنبي ﷺ: أبايعك على أن يغفر لى ما تقدم من ذنبي، فقال:

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

«يا عمرو أما علمت أن الإسلام يهدمُ ما كان قبله، وأنَّ التوبة تهدمُ ما كان قبلها، وأن الهجرة تهدمُ ما كان قبلها، وأن الحجَّ يهدم ما كان قبله»[1] فعلم أنه عنى بذلك أنه يهدم الآثار والذنوب التى سأل عمرو مغفرتها، ولم يجر للحدود ذكر، وهى لا تسقط بهذه الأشياء بالاتفاق، وقد بين ﷺ فى حديث ابن أبى سرح أن ذنبه سقط بالإسلام، وأن القتل إنما سقط عنه بعفو النبي ﷺ كما تقدم، ولو فرض أنه عام فلا خلاف أن الحدود لا تسقط عن الذمى بإسلامه، وهذا منها كما تقدم.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾[التوبة: ٦٦] فالجواب عناه من وجوه:

أحدها: أنه ليس فى الآية دليل على أن هذه الآية نزلت فيمن سب النبي ﷺ وشتمه، وإنما فيها أنها نزلت فى المنافقين، وليس كل منافق يسبه ويشتمه، فإن الذى يشتمه من أعظم المنافقين وأقبحهم نفاقاً، وقد ينافق الرجل بأن لا يعتقد النبوة وهو لا يشتمه كحال كثير من الكفار، ولو أن كل منافق بمنزلة من شتمه لكان كل مرتد شاتماً، ولاستحالت هذه المسألة، وليس الأمر كذلك، فإن الشتم قدر زائد على النفاق والكفر على ما لا يخفى، وقد كان ممن هو كافر من يحبه ويوده ويصطنع إليه المعروف خلق كثير، وكان ممن يكف عنه أذاه من الكفار خلق كثير أكثر من أولئك وكان ممن يحاربه ولا يشتمه خلق آخرون، بل الآية تدل على أنها نزلت فى منافقين غير الذين يؤذونه، فإنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ (٦٤) وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾[التوبة: ٦٤-٦٦] فليس فى هذا ذكر سب، وإنما فيه ذكر استهزاء بالدين ما لا يتضمن سباً ولا شتماً للرسول.

وفى هذا الوجه نظر كما تقدم فى سبب نُزُولها، إلا أن يقال: تلك الكلمات ليست من السب المختلف فيه، وهذا ليس بجيد.

---

(١) سبق تخريجه ص١٠٧ .

الوجه الثانى: أنهم قد ذكروا أن المعفو عنه هو الذى استمع أذاهم ولم يتكلم وهو مخشيّ بن حمير[١]، هو الذى تيب عليه، وأما الذين تكلموا بالأذى فلم يعف عن أحد منهم.

يحقق هذا أن العفو المطلق إنما هو ترك المؤاخذة بالذنب وإن لم يتب صاحبه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾[آل عمران: ١٥٥] والكفر لا يعفى عنه، فعلم أن الطائفة المعفو عنها كانت عاصية لا كافرة -إما بسماع الكفر دون إنكاره، والجلوس مع الذين يخوضون فى آيات الله، أو بكلام هو ذنبٌ وليس هو كفراً، أو غير ذلك- وعلى هذا فتكون الآية دالة على أنه لابدَّ من تعذيب أولئك المستهزئين، وهو دليل على أنه لا توبة لهم، لأنه من أخبر الله بأنه يعذب وهو مُعين امتنع أن يتوب توبة تمنع العذاب، فيصلح أن يُجعل هذا دليلاً فى المسألة.

الوجه الثالث: أنه سبحانه وتعالى أخبر أنه لابدَّ أن تعذَّب طائفة من هؤلاء إن عفا عن طائفة، وهذا يدل على أن العذاب واقعٌ بهم لا محالة، وليس فيه ما يدل على وقوع العفو، لأن العفو معلق بحرف الشرط، فهو محتمل، وأما العذاب فهو واقع بتقدير وقوع العفو، وهو بتقدير عدمه أوقعُ، فعلم أنه لابد من التعذيب: إما عاماً، أو خاصاً لهم، ولو كانت توبتهم كلهم مرجُوَّة صحيحة لم يكن كذلك، لأنهم إذا تابوا لم يعذبوا، وإذا ثبت أنهم لابد أن يعذبهم الله لم يجز القول بجواز قبول التوبة منهم وإنه يحرم تعذيبهم إذا أظهروها، وسواء أراد بالتعذيب التعذيب بعذاب من عنده أو بأيدى المؤمنين، لأنه سبحانه وتعالى أمر نبيه فيما بعدُ بجهاد الكفار والمنافقين، فكان من أظهره عُذب بأيدى المؤمنين، ومن كتمه عذبه الله بعذاب من عنده، وفى الجملة فليس فى الآية دليلٌ على أن العفو واقع، وهذا كافٍ هنا.

الوجه الرابع: أنه إن كان فى هذه الآية دليلٌ على قبول توبتهم فهو حق وتكون هذه التوبة إذا تابوا قبل أن يثبت النفاق عند السلطان كما بين ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾الآيتين[الأحزاب: ٦٠-٦١]، فإنها دليل على أن من لم ينته حتى أخذ فإنه يقتل، وعلى هذا فلعله، والله أعلم عنى:

---

(١) روي الطبري في تفسيره للآيه عن ابن إسحاق قال: «كان الذي عفى عنه فيما بلغني مخشي بن حُمير الأشجعي حليف بن سلمة وذلك أنه أنكر منهم بعض ما سمع». رواه الطبري (١٦٩٣٥).

﴿إن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ﴾[التوبة: ٦٦] وهم الذين أسرُّوا النفاق حتى تابوا منه ﴿نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ وهم الذين أظهروه حتى أخذوا، فتكون دالة على وجوب تعذيب من أظهره.

الوجه الخامس: أن هذه الآية تضمنت أن العفو عن المنافق إذا أظهر النفاق وتاب أو لم يتب فذلك منسوخ بقوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾[التوبة: ٧٣] كما أسلفناه وبيناه.

ويؤيده أنه قال: ﴿إن نَّعْفُ﴾ ولم يقل يتب وسبب النزول يؤيد أن النفاق ثبت عليهم ولم يعاقبهم النبي ﷺ، وذلك كان فى غزوة تبوك قبل أن تنزل براءة، وفى عقبها نزلت سورة براءة فأمر فيها بنبذ العهود إلى المشركين وجهاد الكفار والمنافقين.

فالجواب عما احتج به منها من وجوه:

أحدها: أنه سبحانه وتعالى إنما ذكر أنهم قالوا كلمة الكفر، وهموا بما لم ينالوا، وليس فى هذا ذكر للسب، والكفر أعم من السب، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوتُ الأخص، لكن فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على أنها نزلت فيمن سب، فيبطل هذا.

الوجه الثاني: أنه سبحانه وتعالى إنما عرض التوبة على الذين يحلفون بالله ما قالوا، وهذا حالُ من أنكر أن يكون تكلّم بكفر وحلف على إنكاره، فأعلم الله نبيّه أنه كاذب فى يمينه، وهذا كان شأن كثير ممن يبلغ النبيّ ﷺ عنه الكلمةُ من النفاق ولا تقوم عليه به بينة، ومثل هذا لا يقام عليه حد، إذ لم يثبت عليه فى الظاهر شئ، والنبي ﷺ إنما يحكم فى الحدود ونحوها بالظاهر، والذى ذكروه فى سبب نزولها من الوقائع كلها إنما فيه أن النبي ﷺ أخبر بما قالوه بخبر واحد إما حُذيفة أو عامر بن قيس أو زيد بن أرقم أو غير هؤلاء، أو أنه أوحى إليه وحيٌ بحالهم، وفى بعض التفاسير أن المحكيّ عنه هذه الكلمة الجلاس بن سويد[1]، اعترف بأنه قالها وتاب من ذلك من غير بينة قامت عليه فقبل رسول الله ﷺ

---

(١) جاء ذلك عن عروة بن الزبير قال: «نزلت هذه الآية ﴿يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر..﴾ في الجلاس بن سويد بن الصامت أقبل هو وابن امرأته مصعب من قباء فقال الجلاس إن كان من جاء به محمد حقاً لنحن أشر من حُمُرنا هذه التي نحن عليها فقال مصعب أما والله يا عدو الله لأخبرن رسول الله ﷺ بما قلت» رواه الطبري في تفسيره للآية (١٦٩٨٣).

ذلك منه، وهذا كله دلالة واضحة على أن التوبة من مثل هذا مقبولة، وهو توبة من ثبت عليه نفاق، وهذا لا خلاف فيه إذا تاب فيما بينه وبين الله سراً كما نافق سراً أنه تقبل توبته، ولو جاء مُظهراً لنفاقه المتقدم ولتوبته منه من غير أن تقوم عليه بينة بالنفاق قبلت توبته أيضاً على القول المختار كما تقبل توبة من جاء مظهراً للتوبة من زنى أو سرقة ولم يثبت عليه على الصحيح، وأولى من ذلك، وأما من ثبت نفاقة بالبينة فليس فى الآية ولا فيما ذكر من سبب نزولها ما يدل على قبول توبته، بل وليس فى نفس الآية ما يدل على ظهور التوبة، بل يجوز أن يُحمل على توبته فيما بينه وبين الله، فإن ذلك نافع وفاقاً وإن أقيم عليه الحد كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران: ١٣٥] وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: ١١٠] وقال تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[الزمر: ٥٣] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[التوبة: ١٠٤] وقال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[غافر: ٣] إلى غير ذلك من الآيات، مع أن هذا لا يوجب أن يسقط الحد الواجب بالبينة عمن أتى بفاحشة موجبة للحد أو ظلم نفسه بشرب أو سرقة، فلو قال من لم يُسقط الحد عن المنافق سواء ثبت نفاقه ببينة أو إقرار «ليس فى الآية ما يدل على سقوط الحد عنه، لكان لقوله مساغ.

الوجه الثالث: أنه قال سبحانه وتعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾[التوبة: ٧٣-٧٤]الآية وهذا تقرير لجهادهم، وبيان لحكمته، وإظهار لحالهم المقتضى لجهادهم، فإن ذكر الوصف المناسب بعد الحكم يدل على أنه علة له، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ وصفٌ لهم، وهو مناسب لجهادهم، فإن كونهم يكذبون فى أيمانهم ويظهرون الإيمان ويُبطنون الكفر موجبٌ للإغلاظ عليهم، بحيث لا يقبل منهم ولا يصدقون فيما يظهرونه من الإيمان، بل يُنتهرون ويرد ذلك عليهم.

وهذا كله دليل على أنه لا يقبل ما يُظهره من التوبة بعد أخذه، إذ لا فرق بين كذبه فيما يخبر به عن الماضى أنه لم يكفر وفيما يخبره من الحاضر أنه ليس بكافر، فإذا بين سبحانه وتعالى من حالهم ما يوجب أن لا يصدقوا وجب أن لا يصدق فى إخباره أنه ليس بكافر بعد ثبوت كفره، بل يجرى عليه حكم قوله

تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[المنافقين: ١] لكن بشرط أن يظهر كذبه فيهـا، فأما بدون ذلك فإنا لم نؤمـر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم، وعلى هذا فقـوله تعالى: ﴿فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[التوبة: ٧٤] أى قـبل ظهور النفاق وقيام البينة به عند الحاكم حـتى يكون للجهاد موضع وللتوبة (موضع) وإلا فقبول التوبة الظاهرة فى كل وقت يمنع الجهاد لهم بالكلية.

الوجه الرابع: أنه سبحانه وتعـالى قال بعد ذلك: ﴿وَإِن يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[التوبة: ٧٤] وفسـر ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾[التوبة: ٥٢] وهذا يدل على أن هذه التوبة قـبل أن نتمكن من تعـذيبهم بأيدينـا، لأن من تولى عن التوبة حـتى أظهر النفاق وشُهد عليه به وأخذ فقد تولى عن التوبة التى عرضها الله عليه، فيجب أن يعذبه الله عـذاباً أليمـاً فى الدنيا، والقتلُ عـذابٌ أليم فيـصلح أن يعذب به، لأن المتولى أبعدُ أحواله أن يكون ترك التوبة إلى أن لا يتركه الناس، لأنه لو كان المراد به تركهـا إلى الموت لم يعذب فى الدنـيا، لأن عذاب الدنيـا قد فـات، فلابد أن يكون التولى ترك التوبة وبينه وبين الموت مـهل يعذبه الله فيه كما ذكـره سبحانه، فمن تاب بعد الأخذ لـيعذب فهو ممن لم يتب قبل ذلك، بل تولى، فـيستحق أن يعذبه الله عذابا أليماً فى الدنيا والآخرة، ومن تأمل هذه الآية والتى قبلها وجدهما دالتين على أن التوبة بعد أخذه لا ترفع عذاب الله عنه.

وأما كون هذه التوبة مـقبولة فيما بينه وبين الله وإن تضـمنت التوبة من عرض الرسول، فنقـول أولاً -وإن كان حق هذا الجواب أن يؤخـر إلى المقدمة الثـانية-: هذا القدرُ لا يمنع إقامـة الحد عليه إذا رُفع إلينا ثم أظهر التوبة بعـد ذلك، كما أن الزانى والشارب وقـاطع الطريق إذا تاب فيما بينه وبين الله قـبل أن يرفع إلينا قبل الله توبته، وإذا اطلعنا عليـه ثم تاب فلابدّ من إقامة الحـد عليه، ويكون ذلك من تمام توبته، وجميعُ الجرائم من هذا الباب.

وقد يقال: إن المنتهك لأعراض الناس إذا استغفر لهم ودعا لهم قبل أن يعلموا بذلك رُجى أن يغـفـر الله له، على مـا فى ذلك من الخـلاف المشـهـور، ولو ثبت ذلك عند السلطان ثم أظهر التوبة لم تسقط عقوبته، وذلك أن الله سبحانه لابد أن يجعل للمذنب طريقاً إلى التوبة، فإذا كـان عليه تبعاتٌ للخلق فعليه أن يخرج منهـا جهده، ويعوضهم

عنها ما يمكنه، ورحمة الله من وراء ذلك، ثـم ذلك لا يمنع أن نقيم عليه الحد إذا ظهرنا عليه، ونحن إنما نتكلم فى التوبة المسقطة للحد والعقوبة، لا فى التوبة الماحية للذنب.

ثم نقول ثانياً: إن كان ما أتاه من السبّ قد صدر عن اعتقاد يوجبه، فهو بمنزلة ما يصدر من سائر المرتدين وناقضى العـهد من سفك دماء المسلّمين وأخذ أموالهم وانتهاك أعراضهم، فإنهم يعتـقدون في المسلمين اعتقاداً يوجب إباحة ذلك، ثم إذا تابوا توبة نصُوحاً من ذلك الاعتقاد غُفـر لهم موجبه المتعلق بحق الله وحق العباد كما يغفر للكافر الحـربى موجب اعقاده إذا تاب منه، مع أن المرتد أو الناقض متى فعل شيئاً من ذلك قبل الامتناع أقـيم عليه حده، وإن عاد إلى الإسلام، سواء كان لله أو لآدمي، فيـحد على الزنى والشرب وقطـع الطريق، وإن كان فى زمن الردة ونقض العهد يعتقد حلَّ ذلك الفرج لكونـه وطئه بملك اليمين إذا قهر مسلمة على نفسها، ويعتقد حلَّ دماء المسلمين وأموالهم، كما يؤخذ منه القَوَد وحد القذف وإن كان يعتقد حلهما، ويضمن ما أتلفه من الأموال وإن اعتقد حلها.

والحربى الأصلى لا يؤخذ بشئ من ذلك بعد الإسلام، فكان الفرقُ أن ذاك كان ملتزماً بأيمانه وأمانه أن لا يفعل شيئـاً من ذلك، فإذا فعله لم يُعذَّر بفعله، بخلاف الحربى الأصل، ولأن فى إقامـة هذه الحدود عليه زجراً له عن فـعل هذه الموبقات كما فيـها زجرٌ للمسلم المقيم على إسلامـه، بخلاف الحربى الأصل، فإن ذلك لا يزجره، بل هو منُفر له عن الإسلام، ولأن الحربى الأصل ممتنع، وهذان ممكنان.

وكذلك قـد نص الإمام أحـمد على أن الحربى إذا زنى بعـد الأسر أقـيم عليه الحد، لأنه صار فى أيدينا، كما أن الصحيح عنه وعن أكثر أهل العلم أن المرتد إذا امتنع لم تقم عليـه الحدود لأنه صار بمنزلة الحـربي، إذ الممتنع يفعل هذه الأشـياء باعتقاد وقوة من غـير زاجر له، ففى إقامة الحدود عليهم بعـد التوبة تنفيرٌ وإغلاق لبـاب التوبة عليـهم، وهو بمنزلة تضمين أهل الحـرب سواء، وليس هذا مـوضع استقصاء هنا، وإنما نبهنا عليه، وإذا كان هذا هنا هكذا فالمرتدُّ والناقض إذا آذيا الله ورسوله ثم تابا من ذلك بعد القدرة توبة نصوحاً كـانا بمنزلتهما إذا حاربا باليد فى قطع الطريق أو زنيا وتابـا بعد أخذهما وثبـوت الحد عليهـما، ولا فرق بينهـما، وذلك لأن الناقض للعهد قد كان عهـده يُحرم عليه هذه الأمور فى دينه، وإن كان دينه المجرَّدُ عن عهدٍ يبيحها له.

وكذلك المرتد قد كان يعتقد أن هذه الأمور محرمة، فاعتقاده إباحتها إذا لم يتصل به قوة ومنعة ليس عذراً له فى أن يفعلها، لما كان ملتزماً له من الدين الحقّ، ولما هو به من الضعف، ولما فى سقوط الحد عنه من الفساد وإن كان السبُّ صادراً عن غير اعتقاد، بل سبه مع اعتقاد نبوته أو سبه بأكبر مما يوجبه اعتقاده أو بغير ما يوجبه اعتقاده، فهذا من أعظم الناس كفراً بمنزلة إبليس، وهو من نوع العناد أو السَّفه، وهو بمنزلة من شتم بعض المسلمين أو قتلهم، وهو يعتقد أن دماءهم وأعراضهم حرام.

وقد اختلف الناسُ فى سقوط حدِّ المشتوم بتوبة الشاتم قبل العلم به، سواء كان نبياً أو غيره، فمن اعتقد أن التوبة لا تُسقطُ حقَّ الآدمى له أن يمنع هنا أن توبة الشاتم فى الباطن صحيحة على الإطلاق، وله أن يقول: إن للنبي ﷺ أن يطالب هذا بشتمه مع علمه بأنه حرام، كسائر المؤمنين لهم أن يطالبوا شاتمهم وسابَّهم، بل ذلك أولى، وهذا القول قوى فى القياس، وكثير من الظواهر يدل عليه .

ومن قال: «هذا من باب السب والغيبة ونحوهما مما يتعلق بأعراض الناس، وقد فات الاستحلال، فليأت للمشتوم من الدعاء والاستغفار بما يزنُ حق عرضه، ليكون ما يأخذه المظلوم من حسنات هذا بقدر ما دعا له واستغفر فيسلم له سائر عمله، فكذلك من صدرت منه كلمة سب أو شتم فيلكثر من الصلاة والتسليم، ويقابلها بضدها» فمن قال: «إن ذلك يوجب قبول التوبة ظاهراً وباطناً» أدخله فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[هود: ١١٤] «وأتبع السَّيئة الحسنةَ تمحُها»[1] ومن قال: «لابد من القصاص» قال: قد أعد له من الحسنات ما يقوم بالقصاص، وليس لنا غرض فى تقرير واحد من القولين هنا، وإنما الغرض أن الحدَّ لا يسقط بالتوبة، لأنه إن كان عن اعتقاد فالتوبة منه صحيحة مُسقطة لحق الرسول فى الآخرة، وهى لا تُسقط الحد عنه فى الدنيا كما تقدم، وإن كانت عن غير اعتقاد ففى سقوط حق الرسول بالتوبة خلاف.

(١) (صحيح) رواه الترمذي(١٩٨٧) وأحمد(٥/ ٢٣٦) ووكيع في الزهد(٩٤) وابن الجعد(٣١٢) وهناد في الزهد(١٠٧٣) والطبراني في الأوسط (٣٧٧٩) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٧٦) كلهم عن معاذ بن جبل. ورواه الترمذي(١٩٨٧) وأحمد(٥/ ١٥٣، ١٥٨، ١٧٧) والدارمي(٢/ ٣٢٣) وأبو نعيم في الحلية(٤/ ٣٧٨) عن أبي ذر الغفاري جندب بن جناده.

فإن قيل: «لا يسقط» فلا كلام، وإن قيل: «يسقط الحق ولم يسقط الحد كتوبة الأول وأولى» فحاصله أن الكلام فى مقامين:

أحدهما: أن هذه التوبة إذا كانت صحيحة نصُوحاً فيما بينه وبين الله هل يسقط معها حق المخلوق؟ وفيه تفصيل وخلاف، فإن قيل« لم يسقط» فلا كلام، وإن قيل: «يسقط» فسقوط حقه بالتوبة كسقوط حق الله بالتوبة، فتكون كالتوبة من سائر أنواع الفساد، وتلك التوبة إذا كانت بعد القدرة لم تسقط شيئاً من الحدود، وإن كانت تجبُّ الإثم فى الباطن.

وحقيقة هذا الكلام أن قتل الساب ليس لمجرد الردة ومجرد عدم العهد حتى تقبل توبته كغيره، بل لردة مغلظة ونقضٍ مغلظ بالضرر، ومثله لا يسقط موجبه بالتوبة، لأنه من محاربة الله ورسوله والسّعى فى الأرض فساداً، وهو من جنس الزنى والسرقة، أو هو من جنس القتل والقذف، فهذه حقيقة الجواب وبه يتبين الخلل فيما ذكر من الحجة.

ثم نبينه مفصلاً فنقول: أما قولهم: «إن ما جاء به من الإيمان به ماحٍ لما أتى به من هتك عرضه» فنقول: إن كان السبُّ مجرد موجب اعتقاد فالتوبة من الاعتقاد توبة من موجبه، وأما من زاد على موجب الاعتقاد أو أتى بضدّه -وهم أكثر السابين- فقد لا يُسلم أن ما يأتى به من التوبة ماحٍ إلا بعد عفوه، بل يقال: له المطالبة، وإن سلم ذلك فهو كالقسم الأول، وهذا القدر لا يسقط الحدود كما تقدم غير مرة.

وأما قولهم: «حقوق الأنبياء من حيث النبوة تابعة لحق الله فى الوجوب، فتبعته فى السقوط» فنقول: هذا مُسلم إن كان السب موجب اعتقاد، وإلا ففيه الخلافُ، وأما حقوق الله فلا فرق فى باب التوبة بين ما موجبه اعتقاد أو غير اعتقاد، فإن التائب من اعتقاد الكفر وموجباته والتائب من الزنى سواء، ومن لم يُسوِ بينهما قال: ليست أعظم من حق الله إذا لم يسقط فى الباطن بسقوطه، ولكن الأمر إلى مستحقها: إن شاء جزى، وإن شاء عفا، ولم يعلم بعد ما يختاره الله سبحانه، وقد أعلمنا أنه يغفر لكل من تاب.

وأيضاً، فإن مستحقها من جنس تلحقهم المضرَّةُ والمعرَّةُ بهذا، ويتألمون به، فجعل الأمر إليهم، والله سبحانه وتعالى إنما حقه راجع إلى مصلحة المكلف خاصة، فإنه لا ينتفع بالطاعة، ولا يستضر بالمعصية، فإذا عاود المكلفُ الخير فقد حصل ما أراده ربه منه، فلما كان الأنبياء عليهم السلام فيهم نعتُ البشر ولهم نعت النبوة صار حقهم له نعت حق الله ونعت حق سائر العباد، وإنما يكون حقهم مندرجاً فى حق الله إذا صدر عن اعتقاد فإنهم لما وجب الإيمان بنبوتهم صار كالإيمان بوحدانية الله، فإذا لم يعتقد معتقدٌ نبوتهم كان كافراً، كما إذا لم يُقرَّ بوحدانية الله، وصار الكفر بذلك كفراً برسالات الله ودينه وغير ذلك، فإذا كان السبَّ موجباً بذا الاعتقاد فقط مثل نفى الرسالة أو النبوة أو نحو ذلك وتاب منه توبة نصوحاً قُبلت توبته كتوبة المثُلِّث، وإذا زاد على ذلك -مثل قدحٍ فى نسب أو وصف بمساوئ أخلاق أو فاحشة أو غير ذلك مما يعلم هو أنه باطلٌ أو لا يعتقد صحته أو كان مخالفاً للاعتقاد مثل أن يحسدُ أو يتكبر أو يغضب لفوات غرض أو حصول مكروه مع اعتقاد النبوة فيسبُ- فهنا إذا تاب لم يتجدد له اعتقاد أزال موجب السب، إنما غير نيته وقصده، وهو قد آذاه، فهذا السبُّ إذا لم يتألم به البشر ولم يكن معذوراً بعدم اعتقاد النبوة فهو لحق الله من حيث جنى على النبوة التى هى السبب الذى بين الله وبين خلقه فوجب قتله، وهو كحق البشر من حيث إنه آذى آدمياً يعتقد أنه لا يحل أذاه، فلذلك كان له أن يُطالبه بحق أذاه وأن يأخذ من حسناته بقدر أذاه، وليست له حسنة تزنُ ذلك إلا ما يضادُ السبَّ من الصلاة والتسليم ونحوهما، وبهذا يظهر أن التوبة من سبٍّ صدر من غير اعتقاد من الحقوق التى تجب للبشر، ثم هو حق يتعلق بالنبوة لا محالة، فهذا قول هذا القائل، وإن كنا لم نرجِّحْ واحداً من القولين.

ثم إذا كانت حقوقهم تابعة لحق الله فمن الذى يقول: إن حقوق الله تسقط عن المرتد وناقض العهد بالتوبة؟ فإنا قد بينا أن هؤلاء تقام عليهم حدود الله بعد التوبة، وإنما تسقط بالتوبة عقوبة الردة المجردة والنقض المجرد، وهذا ليس كذلك.

وأما قوله: **«إن الرسول يدعُو الناس إلى الإيمان به، ويخبرهم أن الإيمان يمحُو الكفر، فيكون قد عفا لمن كفر عن حقه» فنقول: هذا جيد إذا كان السب موجب الاعتقاد فقط، لأنه هو الذى اقتضاه ودعاه إلى الإيمان به، فإنه من أزال اعتقاد**

الكفر به باعتقاد الإيمان به زال موجبه، أما من زاد على ذلك وسبَّه بعد أن آمنَ به أو عاهده فلم يلتزم أن يعفو عنه، وقد كان له أن يعفو وله أن لا يعفو، والتقدير المذكور في السؤال إنما يدل على سب أوجبه الاعتقاد ثم زال باعتقاد الإيمان، لأنه هو الذي كان يدعو إليه الكفر وقد زال بالإيمان، وأما ما سوى ذلك فلا فرق بينه وبين سب سائر الناس من هذه الجهة، وذلك أن الساب إن كان حربياً فلا فرق بين سبه للرسول أو لواحد من الناس من هذه الجهة، وإن كان مسلماً أو ذميا فإذا سب الرسول سباً لا يوجبه اعتقاده فهو كما لو سب غيره من الناس، فإنَّ تجدد الإسلام منه كتجدد التوبة منه يزعُه عن هذا الفعل وينهاه عنه وإن لم يرفع موجبه، فإن موجب هذا السب لم يكن الكفر به، إذ كلامُنا في سب لا يوُجبه الكفر به، مثل فرية عليه يعلم أنها فرية ونحو ذلك، لكن إذا أسلم السابُّ فقد عظم في قلبه عظمة تمنعه أن يفترى عليه، كما أنه إذا تاب من سب المسلم عظم الذنب في قلبه عظمة تمنعه من مواقعته، وجاز أن لا يكون هذا الإسلام وازعاً، لكون موجب السب كان شيئاً غير الكفر، وقد يضعف هذا الإسلام عن دفعه كما يضعف هذه التوبة عن موجب الأذى، وفرق بين ارتفاع الأمر بارتفاع سببه أو بوجود ضده، فإن ما أوجبه الاعتقاد إذا زال الاعتقاد زال سببه، فلم يُخش عوده إلا بعود السبب، وما لم يوجبه الاعتقاد من الفرية ونحوها على النبيﷺ وغيره يرفعها الإسلام والتوبة رفع الضد للضد، إذ قبح هذا الأمر وسوء عاقبته والعزم الجازم على فعل ضده وتركه ينافي وقوعه، لكن لو ضعف هذا الدافع عن مقاومة السبب المقتضى عمل عمله، فهذا يبين أنه لا فرق في الحقيقة بين أن يتوب من سب يوجبه مجرد الكفر بالإيمان به الموجب لعدم ذلك السب وبين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب.

واعتبر هذا برجلٍ له غرضٌ في أمر، فزجر عنه، وقيل له: هذا قد حرمه النبى عليه الصلاة والسلام فلا سبيل إليه، فحملهُ فرطُ الشهوة وقوةُ الغضب لفوات المطلوب على أن لعن وقبح فيما بينه وبين الله مع أنه لا يشك في النبوة، ثم إنه جدَّد إسلامه وتاب وصلى على النبيﷺ ولم يزل باكياً من كلمته، ورجُلٍ أراد أن يأخذ مال مسلمٍ بغير حق، فمنعه منه، فلعن وقبح سراً، ثم إنه تاب من هذا واستغفر لذلك الرجل، ولم يزل خائفاً من كلمته، أليست توبةُ هذا من كلمته

كتوبة هذا من كلمته؟ وإن كانت توبة هذا يجب أن تكون أعظم لعظم كلمته، لكن نسبةُ هذه إلى هذه كنسبة هذه إلى هذه، بخلاف من إنما يلعن ويقبح من يعتقده كذاباً، ثم تبين له أنه كان ضالاً في ذلك الاعتقاد، وكان في مهواة التلف، فتاب ورجع من ذلك الاعتقاد توبة مثله، فإنه يندرج فيه جميعُ ما أوجبه.

ومما يقرر هذا أن النبي ﷺ كان إذا بلغه سبُّ مرتد أو معاهد سئل أن يعفو عنه بعد الإسلام، ودلتْ سيرتُه على جواز قتله بعد إسلامه وتوبته، ولو كان مجردُ التوبة يغفر لهم بها ما في ضمنها مغفرة تُسقط الحد لم يجز ذلك، فعلم أنه كان يملك العقوبة على من سبه بعد التوبة كما يملكها غيره من المؤمنين.

فهذا الكلام في كون توبة الساب فيما بينه وبين الله هل تسقط حق الرسول أم لا؟ وبكل حال -سواء أسقطت أم لم تسقط- لا يقتضي ذلك أن إظهارها مُسقط للحد، إلا أن يقال: هو مقتول لمحض الردَّة، أو محض نقض العهد، فإنَّ توبة المرتد مقبولةٌ وإسلام من جرَّد نقض العهد مقبول مسقط للقتل.

وقد قدَّمنا فيما مضى بالأدلة القاطعة أن هذا مقتولٌ لردة مغلظة ونقض مغلظ، بمنزلة من حارب وسعى في الأرض فساداً.

ثم من قال: «يقتل حقاً لآدمي» قال: العقوبةُ إذا تعلق بها حقان حق لله وحق لآدمي ثم تاب سقط حق الله، وبقي حق الآدمي من القود، وهذا التائبُ إذا تاب سقط حقُّ الله، وبقي حق الآدمي.

ومن قال: «يقتل حداً لله» قال: هو بمنزلة المحارب، وقد يسوى بين من سب الله وبين من سب الرسول، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقولهم في المقدمة الثانية: «إذا أظهر التوبة وجب أن نقبلها منه» قلنا: هذا مبني على أن هذه التوبة مقبولة مطلقاً، وقد تقدم الكلام فيه.

ثم الجواب هنا من وجهين:

أحدهما: القولُ بموجب ذلك، فإنا نقبل منه هذه التوبة، ونحكم بصحة إسلامه، كما نقبل توبة القاذف ونحكم بعدالته، ونقبل توبة السارق وغيرهم، لكن الكلام في سقوط القتل عنه، ومن تاب بعد القدرة لم يسقط عنه شيء من الحدود الواجبة بقدرٍ زائدٍ على الردة أو النقض، ومن تاب قبلها لم تسقط عنه حقوق

العباد إذا قبلنا توبته أن يُطَهَّر بإقامة الحد عليه كسائر هؤلاء، وذلك أنا نحن لا ننازع في صحة توبته ومغفرة الله له مطلقاً، فإن ذلك إلى الله، وإنما الكلام في: هل هذه التوبة مُسقطة للحد عنه، وليس في الحديث ما يدلُّ على ذلك، فإنا قد نقبل إسلامه وتوبته ونقيم عليه الحد تطهيراً له، وهذا جوابُ من يقتله حداً محضاً مع الحكم بصحة إسلامه.

الثاني: أن هذا الحديث في قبول الظاهر إذا لم يثبت خلافه بطريق شرعي، وهنا قد ثبت خلافه، وهذا جواب من يقتله لزندقته، وقد يجيب به من يقتل الذميَّ أيضاً، بناء على أنه زنديق في حال العهد، فلا يوثق بإسلامه.

وأما إسلام الحربي والمرتد ونحوهما -عند معاينة القتل- فإنما جاز لأنا إنما نقاتلهم لأن يُسلموا، ولا طريق إلى الإسلام إلا ما يقولونه بألسنتهم، فوجب قبولُ ذلك منهم، وإن كانوا في الباطن كاذبين، وإلا لوجب قتلُ كل كافر أسلم أو لم يسلم، ولا تكون المقاتلة حتى يسلموا، بل يكون القتال دائماً، وهذا باطل، ثم إنه قد يسلم الآن كارهاً، ثم إن الله يحبِّبُ إليه الإيمان، ويُزينه في قلبه، كذلك أكثرٍ من يسلم لرغبته في المال ونحوه، أو لرهبته من السيف ونحوه، ولا دليل يدلُّ على فساد الإسلام إلا كونه مكرهاً عليه بحق، وهذا لا يلتفت إليه.

أما هنا فإنما نقتله لما مضى من جرمه من السب، كما نقتل الذمي لقتله النفس أو لزناه بمسلمة، وكما نقتل المرتد لقتله مسلماً ولقطعه الطريق، كما تقدم تقريره، فليس مقصودنا بإرادة قتله أن يسلم، ولا تجب مقاتلته على أن يسلم، بل نحن نقتله جزاء له على ما آذانا، ونكالاً لأمثاله عن مثل هذه الجريمة، فإذا أسلم فإن صححنا إسلامه لم يمنع ذلك وجوب قتله كالمحارب المرتد أو الناقض إذا أسلم بعد القدرة وقد قتل فإنه يقتل وفاقاً فيما علمناه وإن حكم بصحة إسلامه، وإن لم يصحح إسلامه فالفرق بينه وبين الحربي والمرتد من وجهين:

أحدهما: أن الحربي والمرتد لم يتقدم منه ما دل على أن باطنه بخلاف ظاهره، بل إظهاره للردَّة لما ارتد دليل على أن ما يُظهره من الإسلام صحيح، وهذا ما زال مظهراً للإسلام، وقد أظهر ما دل على فساد عَقْده، فلم يوثق بما يظهره من الإسلام بعد ذلك، وكذلك ناقض العهد قد عاهدنا على أن لا يسب، وقد سب فثبتت جنايته وغدره، فإذا أظهر الإسلام بعد أن أخذ ليقتل كان أولى أن يخون

ويغدر، فإنه كان ممنوعاً من إظهار السب فقط، وهو لم يف بذلك، فكيف إذا أصبح ممنوعاً من إظهاره وإسراره؟ ولم يكن له عذر فيما فعله من السب، بل كان محرماً عليه في دينه، فإذا لم يفِ به صار من المنافقين في العهد.

الثاني: أن الحربيَّ أو المرتد نحن نطلب منه أن يُسلم، فإذا أعطانا ما أردناه بحسب قدرته وجب قبوله منه والحكم بصحته، والساب لا نطلب منه إلا القتل عيناً، فإذا أسلم ظهر أنما أسلم ليدرأ عن نفسه القتل الواجب عليه، كما إذا تاب المحاربُ بعد القدرة عليه أو أسلم أو تاب سائر الحياة بعد أخذهم، فلا يكون الظاهر صحة هذا الإسلام، فلا يسقط ما وجب من الحد قبله.

وحقيقة الأمر أن الحربى أو المرتد يقتل لكفر حاضر، ويُقَاتَلُ ليسلم، فلا يمكن أن يظهر وهو مقاتل أو مأخوذ الإسلام، إلا مكرها، فوجب قبوله منه، إذ لا يمكن بذله إلا هكذا، وهذا الساب والناقض لم يقتل لمقامه على الكفر أو كونه بمنزلة سائر الكفار غير المعاهدين، لما ذكرناه من الأدلة الدالة على أن السب مؤثر فى قتله، ويكون قد بذل التوبة التى لم تطلب منه فى حال الأخذ للعقوبة فلا تقبل منه.

وعلى هذين المأخذين ينبغى الحكم بصحة إسلام هذا الساب فى هذه الحال مع القول بوجوب قتله:

أحدهما: لا يحكم بصحة إسلامه، وهو مقتضى قول ابن القاسم وغيره من المالكية.

والثانى: يحكم بصحة إسلامه، وعليه يدل كلام الإمام أحمد وأصحابه فى الذمى مع وجوب إقامة الحد، وأما المسلم إذا سب ثم قتل بعد أن أسلم فمن قال: «يقتل عقوبةً على السب لكونه حق آدمى أوحداً محضاً لله فقط» قال: بصحة هذا الإسلام وقبله، وهذا قول كثير من أصحابنا وغيرهم، وقول من قال يقتل من أصحاب الشافعي.

وكذلك من قال: «يقتل من سب الله» ومن قال: «يقتل لزندقته» أجرى عليه -إذا قتل بعد إظهار الإسلام- أحكام الزنادقة، وهو قول كثير من المالكية، وعليه يدل كلام بعض أصحابنا، وعلى ذلك ينبنى الجواب عما احتج به من قبول

النبي ﷺ ظاهر الإسلام من المنافقين، فإن الحجة إما أن تكون فى قبول ظاهر الإسلام منهم فى الجملة، فهذا لا حجة فيه من أربعة أوجه قد تقدم ذكرها.

أحدها: أن الإسلام إنما قُبل منهم حيث لم يَثْبت عنهم خلافه، وكانوا ينكرون أنهم تكلموا بخلافه، فأما أن البينة تقوم عند رسول الله عليه الصلاة والسلام على كفر رجلٍ بعينه فيكفَّ عنه فهذا لم يقع قط إلا أن يكون فى بادئ الأمر.

والثانى: أنه كان فى أول الأمر مأموراً فى مبادئ الأمر أن يدع أذاهم ويصبر عليهم لمصلحة التأليف وخشية التنفير إلى أن نسخ ذلك بقول تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة: ٧٣].

الثالث: أنا نقول بموجبه، فنقبل من هذا الإسلام، ونقيم عليه حد السب كما لو أتى حداً غيره، وهذا جوابُ من يصحح إسلامه، ويقتله حداً لفساد السب.

الرابع: أن النبى عليه الصلاة والسلام لم يستتب أحداً منهم ويعرضه على السيف ليتوب من مقالةٍ صدرت منه، مع أن هذا مُجمع على وجوبه، فإن الرجل منهم إذا شُهد عليه بالكفرِ والزندقة فإما أن يقتل عيناً أو يستتاب، فإن لم يتب وإلا قتل.

وأما الاكتفاء منه بمجرد الجحود، فما أعلم به قائلا، بل أقلُّ ما قيل فيه أنه يكتفى منهم بالنطق بالشهادتين والتَّبَرِّي من تلك المقالة، فإذا لم تكن السيرةُ فى المنافقين كانت هكذا عُلم أن ترك هذا الحكم لفوات شرطه -وهو إما ثبوت النفاق، أو العجز عن إقامة الحد، أو مصلحة التأليف فى حال الضعف- حتى قوى الدين فنسخ ذلك.

وإن كان الاحتجاج بقبول ظاهر الإسلام ممن سبَّ فعنه جوابٌ خامس، وهو أنه ﷺ كان له أن يعفو عمن شتمه فى حياته، وليس هذا العفو لأحدٍ من الناس بعده.

وأما تسمية الصحابة السابَّ غادراً محارباً فهو بيانٌ لحل دمه، وليس كلُّ من نقض العهد وحارب سقط القتل عنه بإسلامه، بدليل ما لو قتل مسلماً، أو قطع الطريق عليه، أو زنى بمسلمة، بل تسميته محارباً -مع كون السب فساداً- يوجب دخوله فى حكم الآية كما تقدم.

وأما الذين هجوا رسـول الله ﷺ وسبوه، ثم عفـا عنهم، فالجواب عن ذلك كله قد تقـدَّم فى المسألة الأولى لما ذكـرنا قصـصهم وبينَّا أن السبَّ غُلب فـيه حقّ الرسـول، إذا علم فله أن يعـفو وأن ينتـقم، (وليس في) هؤلاء مـا يدل على أن العقوبة إنما سقطت عنهم مع عفوه وصفحه لمن تأمل أحوالهم معه، والتفريق بينهم وبين من لم يهجه ولم يسبه.

وأيضاً، فهؤلاء كانوا محاربين، والحربيُّ لا يؤخذ بما أصابه من المسلمين من دمٍ أو مالٍ أو عِرْضٍ، والمسلم والمعاهد يؤخذ بذلك.

وقولُهم: «الذمى يعتقـد حل السب كما يعتقده الحـربى وإن لم يعتقد حل الدم والمال» غلطٌ، فإن عـقد الذمة منعهم من الطعـن فى ديننا، وأوجب عليهم الكفُّ عن أن يسبـوا نبينا، كمـا منعهم دماءنـا وأموالنا وأبلغ، فهـو إن لم يعتقـد تحريمه للدين فهو يعـتقد تحريمه للعهد كـاعتقادنا نحن فى دمائهم وأمـوالهم وأعراضهم، ونحن لم نعـاهدهم على أن نكف عن سبِّ دينهم البـاطل وإظهار مـعائبـهم، بل عاهدناهم على أن يظهروا فى دارنا ما شئنـا، وأن يلتزموا جريان أحكامنا عليهم، وإلا فأين الصَّغار؟

وأما قـولهم: «الذميُّ إذا سبَّ فإما أن يُقـتل لكفره وحـرابه كما يُقـتل الحربى السـاب، أو يقتل حداً من الحدود» قلنا: هذا تقسيم منتشر، بل يُقتل لكفره وحرابه بعد الذمة، وليس من حارب بعد الذمـة بمنزلة الحربى الأصل، فإن الذمى إذا قتل مسلماً اجتمع عليه أنه نقض العهـد وأنه وجب عليه القَوَد، فلو عفا ولى الدم قتل لنقض العهد بهذا الفساد، وكذلك سائر الأمور المُضِرَّة بالمسلمين يقتل بها الذمى إذا فعلها، وليس حكمه فيها كحكم الحـربى الأصل إجماعاً، وإذا قتل لحرابه وفساده بعد العهد فهو حدّ من الحدود، فلا تنافى بين الوصفين حتى يجعل أحدهما قسيماً للآخر، وقد بينّا بالأدلة الواضحة أنَّ قتله ليس لمجرد كونه كافراً غير ذى عهد، بل حد أو عقوبة على سبِّ نبينا الذى أوجبت عليه الذمةُ تركه والإمساك عنه، مع أن السب مستلزم لنقض العهد العاصم لدمـه وأنه يصير بالسب محارباً غادراً، وليس هو كحد الزنى ونحوه مما لا مضَرَّة علينا فيه، وإنما أشبهُ الحدود به حدُّ المحاربة.

وأما قولهم: «ليـس فى السب أكثر من انتهاك العـرض، وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد» ففى الكلام عنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن هذا كلام فى رأس المسألة، فإنه -إذا لم يوجب إلا الجلد والأمورُ الموجبةُ للجلد لاتنقض العهد- لم ينتقض العهد به كسبّ بعض المسلمين، وقد قدَّمنا الدلالات التى لا تحل مخالفتها على وجوب قتل الذمى إذا فعل ذلك، وأنه لا عَهَد له يعصم دمه مع ذلك، وبينَّا أن انتهاك عرضِ عموم المسلمين يوجب الجلد، وأما انتهاك عرض الرسول فإنه يوجب القتل، وقد صولح على الإمساك على العرضين، فمتى انتهك عرض الرسول فقد أتى بما يوجب القتل مع التزامه أن لا يفعله، فوجب أن يقتل، كما لو قطع الطريق أو زني، والتسويةُ بين عرض الرسول وعرض غيره فى مقدار العقوبة من أفْسَدِ القياس.

والكلامُ فى الفرق بينهما يعدُّ تكلفاً، فإنه عرضٌ قد أوجب الله على جميع الخلق أن يقابلوه من الصلاة والسلام والثناء والمدحة والمحبة والتعظيم والتعزير والتوقير والتواضع فى الكلام والطاعة للأمر ورعاية الحرمة فى أهل البيت والأصحاب بما لا خفاء به على أحد من علماء المؤمنين، عرض به قام دين الله وكتابه وعباده المؤمنين، به وجبت الجنة لقوم والنار لآخرين، به كانت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، عرضٌ قرنَ الله ذكره بذكره وجمعَ بينه وبينه فى كتابة واحدة، وجعل بيعته بيعة له، وطاعته طاعة له، وأذاة أذى له، إلى خصائص لا تُحصى ولا يُقدر قدرها، أفيليق -لو لم يكن سبه كفراً- أن تجعل عقوبة منتهك هذا العرض كعقوبة منتهك عرضِ غيره؟.

ولو فرضنا أن لله نبياً بعثه إلى أمة ولم يوجب على أمة أخرى أن يؤمنوا به عموماً ولا خصوصاً فسبَّه رجلٌ ولعنه عالماً بنبوته إلى أولئك، أفيجوز أن يقال: إن عقوبته وعقوبة من سبَّ واحداً من المؤمنين سواء؟ هذا أفسد من قياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا.

قولهم: «الذمى يعتقد حل ذلك» قلنا: لا نسلم، فإن العهد الذى بيننا وبينه حرَّم عليه فى دينه السبَّ كما حرم عليه دماءنا وأموالنا وأعراضنا، فهو إذا أظهر السبَّ يَدْرى أنه قد فعل عظيمة من العظائم التى لم نُصالحه عليها، ثم إن كان يعلم أن عقوبة ذلك عندنا القتل فبها، وإلا فلا يجب، لأن مرتكب الحدود يكفيه العلم بالتحريم كمن زنى أو سرق أو شرب أو قذف أو قطع الطريق، فإنه إذا علم تحريم ذلك عوقب العقوبة المشروعة، وإن كان يظن أن لا عقوبة على ذلك وأن عقوبته دون ما هو مشروع.

وأيضاً، فإن دينهم لا يبيح لهم السب واللعنة للنبي وإن كان ديناً باطلاً، أكثر ما يعتقدون أنه ليس بنبي، أو ليس عليهم اتباعه، أما أن يعتقدوا أن لعنته وسبَّهُ جائزة، فكثير منهم أو أكثرهم لا يعتقدون ذلك، على أن السب نوعان، أحدهما: ما كفروا به واعتقدوه، والثاني: ما لم يكفروا به، فهذا الثاني لا رَيْبَ أنهم لا يعتقدون حله.

وأما قولهم «صُولِح على ترك ذلك فإذا فعله انتقض العهد» فإنه إذا فعله انتقض عهده، وعوقب على نفس تلك الجريمة، وإلا كان يستوى حالُ من ترك العهد ولحق بدار الحرب من غير أذى لنا، وحالُ من قتل وسرق وقطع الطريق وشتم الرسول مع نقض العهد وهذا لا يجوز.

وأما قولهم: «كون القتل حداً حكم شرعى يفتقر إلى دليل شرعي» فصحيحٌ، وقد تقدمت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والأثر والنظر الدالة على أن نفس السبّ -من حيث خصوصيته- موجبٌ للقتل، ولم يثبت ذلك استحساناً صرْفاً واستصلاحاً محضاً، بل أثبتناه بالنصوص وآثار الصحابة، وما دل عليه إيماء الشارع وتنبيهه، وبما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من الخصوصية لهذا السبّ والحرمة لهذا العرض التى يُوجبُ أن لا يصونه إلا القتل، لا سيما إذا قوى الداعى على انتهاكه وخفة حرمته بخفة عقابه، وصَغُر فى القلوب مقدار من هو أعظم العالمين قدرا إذا ساوى فى قدر العرض زيداً وعمرو وتمضمض بذكره أعداء الدين من كافر غادر ومنافق ماكر، فهل يستريب من قَلَبَ الشريعة ظهراً لبطن أن محاسنها توجب حفظ هذه الحرمة التى هى أعظم حُرُمات المخلوقين وحرمتها متعلقة بحرمة رب العالمين بسفك دم واحد من الناس؟ مع قطع النظر عن الكفر والارتداد فإنهما مَفْسَدَتان اتحادهما فى معنىً التعداد ولسنا الآن نتكلم فى المصالح المرُسلة، فإنا لم نحتج إليها فى هذه المسألة لما فيها من الأدلة الخاصة الشرعية، وإنما ننبه على عظم المصلحة فى ذلك بياناً لحكمة الشرع، لأن القلوب إلى ما فهمت حكمته أسرعُ انقياداً، والنفوس إلى ما تطلع على مصلحته أعطشُ أكباداً، ثم لو لم يكن فى المسألة نص ولا أثر لكان اجتهاد الرأى يقضى بأن يجعل القتل عقوبة هذا الجرم لخصوصه، لا لعموم كونه كفراً أو ردةً، حتى لو فرض تجرده عن ذلك لكان مُوجباً للقتل أخذاً له من قاعدة العقوبات فى الشرع، فإنه يجعل أعلى العقوبات

فى مقابلة أرفع الجنايات، وأوسطها فى مقابلة أوسطها، وأدناها فى مقابلة أدناها، فهذه الجناية إذا انفردت تمتنع أن تجعل فى مقابلة الأذى فتقابل بالجلد أو الحبس تسوية بينها وبين الجناية على عرض زيد وعمرو، فإنه لا يخفى على ما له أدنى نظر بأسباب الشرع أن هذا من أفسد أنواع الاجتهاد، ومثله فى الفساد خُلوها عن عقوبة تخصها وأما جعلُه فى الأوسط كما اعتقده المهاجرُ بن أبى أمية حتى قطع يد الجارية السابة وقلع ثنيتها فباطلٌ أيضاً كما أنكره عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لأن الجناية جناية على أشرف الحرُمات، ولأنه لا مناسبة بينها وبين أوسط العقوبات من قطع عضو من الأعضاء، فتعين أن تقابل بأعلى العقوبات وهو القتل.

ولو نزلت بنا نازلة السب، وليس معنا فيها أثر يُتبع، ثم استراب مستريبٌ فى أن الواجب إلحاقها بأعلى الجنايات لما عُدَّ من بُصراء الفقهاء، ومثل هذه المصلحة ليست مرسلة بحيث أن لا يشهد لها الشرعُ بالاعتبار، فإذا فرض أنه ليس لها أصل خاص تلحق به، ولابد من الحكم فيها، فيجب أن يُحكم فيها بما هو أشبه بالأصول الكلية، وإذا لم يعمل بالمصلحة لزم العمل بالمفسدة، والله لا يحب الفساد.

ولاشك أن العلماء فى الجملة -من أصحابنا وغيرهم- قد يختلفون فى هذا الضرب من المصالح إذا لم يكن فيها أثر، ولا قياس خاص، والإمام أحمد قد يتوقَّفُ فى بعد أفرادها مثل قتل الجاسوس المسلم ونحوه إن جعلت من أفرادها، وربما عمل بها، وربما تركها إذا لم يكن معه فيها أثر أو قياس خاص، ومن تأمل تصاريف الفقهاء علم أنهم يضطرون إلى رعايتها إذا لم يخالف أصلاً من الأصول، ولم يخالف فى اعتبارها الطوائف من أهل الجدل والكلام من أصحابنا وغيرهم، ولو أنهم خاضوا مخاض الفقهاء لعلموا أنه لابد من اعتبارها، وذَوْقُ الفقه ممن لَجَّجَ فيه شئ، والكلام على حواشيه من غير معرفة أعيان المسائل شئ آخر. وأهلُ الكلام والجدل إنما يتكلمون فى القسم الثاني، فيلزمون غيرهم ما لا يقدرون على التزامه، ويتكلمون فى الفقه كلام من لا يعرف إلا أموراً كلية وعمومات إحاطية، وللتفاصيل خصوص نظر ودلائل يدركها من عرف أعيان المسائل.

وأثبتناه أيضاً بالقياس الخاص، وهو القياس على كلّ من ارتدَّ ونقض العهد على وجه يضر المسلمين مضرة فيها العقوبةُ بالقتل، وبينّا أن هذا أخص من مجرد الردة، ومجرد نقض العهد، وأن الأصول فرقت بينهما.

وأثبتناه أيضاً بالنافي لحقن دمه، وبينّا أن هذا حلّ دمُه بما فعله، والأدلةُ العاصمة لمن أسلم من مرتد وناقضٍ لا تتناوله لفظاً ولا معنى.

وقولهم: «القياس في الأسباب لا يصح» خلافُ ما عليه الفقهاء، وهو قول باطل قطعاً، لكن ليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك.

وقولهم: «معرفة نوع الحكمة وقدرها متعذر» قلنا: لا نسلم هذا على الإطلاق، بل قد يمكن وقد يتعذر، بل ربما علم قطعاً، لأن الفرع مشتمل على الحكمة الموجودة في الأصل وزيادة.

قولهم: «هو يخرج السبب عن أن يكون سبباً» ليس كذلك، فإن سبب السبب لا يمنعه أن يكون سبباً، والإضافة إلى السبب لا تقدح في الإضافة إلى سبب السبب، والعلم بها ضروري.

وأما قولهم: «ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يجوز إلحاق السب بها» قلنا: بل هو يلحق بالردة المقترنة بما يغلظها والنقض المقترن بما يغلظه، وإن الفساد الحاصل في السب أبلغُ من الفساد الحاصل بتلك الأمور المغلظة كما تقدم بيانه بشواهده من الأصول الشرعية، على أن هذا الحكم مُستَغنٍ عن أصل يُقاس به، بل هو أصل في نفسه كما تقدم، ثم إن هذا الكلام مقابلٌ بما هو أنورُ منه بياناً، وأبهرُ منه برهاناً، وذلك أن القول بوجوب الكفِّ عن هذا الساب - بعد الاتفاق على حل دمه- قولٌ لا دليل إلا قياس له على بعض المرتدين وناقضي العهد مع ظهور الفرق بينهما، ومن قاس الشئ على ما يخالفه ويفارقه كان قياسُه فاسداً، فإن جعل هذا سبباً عاصماً قياسٌ لسبب على سبب مع تباينهما في نوع الحكمة وقدرها، ثم إنه إخلاء للسب الذى هو أعظم الجناية على الأعراض من العقوبات، ولا عهد لنا بهذا في الشرع، فهو إثبات حكم خارج عن القياس، وجعل لكونه موجباً للقتل موجباً لكونه أهون من أعراض الناس في باب السقوط، وهذا تعليق على العلة ضدَّ مقتضاها، وخروجٌ عن موجب الأصول، فإن العقوبات لا يكون تغلظها في الوجوب سبباً لتخفيفها في السقوط قط، لكن إن كان جنسُها مما يسقط سقطت، خفية كانت أو غليظة، كحقوق الله في بعض المواضع، ولم تسقط خفيفة كانت أو غليظة كحقوق العباد.

ثم إن القول باستتابة السابّ قول يخالف كتاب الله ويخالف صريح سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه وأصحابه، والقول بأن لا حقّ للرسول على السابّ إذا أسلم الذمى أو المسلم ولا عقوبة له عليه قولٌ يخالف المعروفَ من سيرة رسول الله ﷺ، ويخالف أصول الشريعة، ويُثبتُ حكماً ليس له أصل ولا نظير إلا أن يلحق بما ليس مثلاً له.

الجواب الثانى: أنا لم ندَّعِ أن مجرد السب موجب للقتل، وإنما بينا أن كل سب فهو محاربة ونقض للعهد بما يضر المسلمين فيقتل بمجموع الأمرين السبّ ونقض العهد، ولا يجوز أن يقال: خصوص السب عديمُ التأثير، فإن فساد هذا معلوم قطعاً بما ذكرناه من الأدلة القاطعة على تأثيره، وإذا كان كذلك لم نثبته سبباً خارجاً عن الأسباب المعهودة، وإنما هو مُغلظ السبب المعروف وهو الكفر، كما أن قتل النفوس موجبٌ لحل دمه، ثم إن كان قد قتله فى المحاربة تغلظ بحتم القتل، وإلا بقى الأمر فيه إلى الأولياء، ومعلوم أن المقتول من قُطاع الطريق لا يقال فيه: «قُتل قوداً، ولا قصاصاً» حتى يرتَّب عليه أحكام من يجب عليه القود، وإنما يضاف القتل إلى خصوص جنايته، وهو القتل فى المحاربة، كذلك هنا الموجب هو خصوص المحاربة.

وقولهم: «الأدلة متردِّدَةٌ بين كون القتل لمجرد المحاربة، أو لخصوص السب» قلنا: هى نصوص فى أن السب مؤثر تأثيراً زائداً على مطلق تأثير الكفر الخالى عن عهد، فلا يجوز إهمال خصوصه بعد اعتبار الشرع له، وأن يقال: إنما المؤثر مجرد ما فى ضمنه وطيه من زوال العهد، ولذلك وجب قتلُ صاحبه عينا من غير تخيير كما قررنا دلالته فيما مضى، وإذا كان كذلك فليس مع المخالف ما يدلُّ على أن القتل المباح يسقط بالإسلام وإن كان هذا من فروع الكفر، كما أن الذمى إذا استحلّ دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فانتهكها لاعتقاده أنهم كفار وأن ذلك حلال لهم منهم ثم أسلم فإنه يعاقب على ذلك: إما بالقتل إن كان فيها ما يوجب القتل، أو بغيره، ولذلك لو استحل ذلك ذميٌّ من ذميٍّ -مثل أن يقتل نصرانيٌّ يهودياً، أو يأخذ ماله لاعتقاده أن ذلك حلال له، أو يقذفه، أو يسبه- فإنه يعاقب على ذلك عقوبة مثله وإن أسلم، وكذلك لو قطع الطريق على قافلة فيهم مسلمون ومعاهدون فقتل بعض أولئك المسلمين أو المعاهدين قُتل لأجل ذلك

حتماً وانتقض عهده وإن أسلم بعد ذلك، وإن كان هذا من فروع الكفر، فهذا رجل انتقض عهده بأمر يعتقد حله قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء إذا كان المقتول ذمياً، وكل واحد من الكفر ومن القتل مؤثر فى قتله وإن كان عهده إنما زال بهذا القتل، فهذا نظير السبّ، ثم لو أسلم هذا لم يسقط عنه القتل بل يقتل إما حداً أو قصاصاً، سواء كان ذلك القتل مما يُقتل به المسلم -بأن يكون المقتول مسلماً- أو لا يقتل به بأن يكون المقتول ذمياً، وعلى التقديرين يقتل هذا الرجل بعد إسلامه، لقطعه الطريق مثلاً، وقتله ذلك المعاهد من غير أهل دينه، وإن كان إنما فعل هذا مستحلاً له لكفره، وهو قد تاب من ذلك الكفر، فتكون التوبة منه توبةً من فروعه، وذلك لأن هذا الفرع ليس من لوازم الكفر، بل هو محرم عليه فى دينه لأجل الذمة، كما أن تلك الدماء والأموال محرمة عليه لأجل الذمة.

ومنشأ الغلط فى هذه المسألة اعتقادُ أن الذميَّ يستبيح هذا السبَّ، فإن هذا غلط، إذ لا فرقَ -بالنسبة إليه- بين إظهار الطعن فى دين المسلمين وبين سفك دمائهم، وأخذ أموالهم، إذ الجميعُ إنما حرَّمه عليهم العهدُ، لا الدينُ المجرَّد، فكيف لم يندرج أخذه لعرض بعض الأمة أو لعرض واحد من غير أهل دينه من أهل الذمة فى ضمن التوبة من كفره مع أنه فرعه، واندرج أخذهُ لعرض نبينا عليه الصلاة والسلام فى ضمن التوبة من كفره؟

الجواب الثالث: هب أنه إنما يقتل للكفر والحراب فقوله: «الإسلام يُسقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق» غلطٌ، وذلك أنا إنما اتفقنا على أنه يسقط القتل الثابت للكفر والحراب الأصلي، فإن ذلك إذا أسلم لم يؤخذ بما أصاب فى الجاهلية من دم أو مال أو عرض للمسلمين، أما الحراب الطارئ فمن الذى وافق على أن القتل الثابت بجميع أنواعه يسقط بالإسلام، نعم نوافق على ما إذا نقض العهد بما لا ضرر على المسلمين فيه ثم أسلم، أما إذا أسلم ثم حارب وأفسد بقطع طريق أو زنى بمسلمة أو قتل مسلم أو طعن فى الدين فهذا يقتل بكل حال كما دل عليه الكتاب والسنة، وهو يقتل فى مواضع بالإجماع كما إذا قتل فى المحاربة، وحيث لم يكن مجمعاً عليه فهو كمحلّ النزاع، والقرآن يدل على أنه يقتل، لأنه إنما استثنى من تاب قبل القدرة فى الجملة، فهذه المقدمة ممنوعة، والتمييز بين أنواع الحراب يكشف اللبس.

وأما ما ذكروه من أن الكافر والمسلم إذا سبَّ فيما بينه وبين الله وقذف الأنبياء ثم تاب قَبِلَ الله توبته، ولم يطالبه النبى بموجب قذفه فى الدنيا ولا فى الآخرة، وأن الإسلام يَجُبُّ قذف اليهود لمريم وابنها وقولهم فى الأنبياء والرسل، فهو كما قالوا، ولا ينبغى أن يُسْتَرَاب فى مثل هذا، وقد صرح (به) بعض أصحابنا وغيرهم وقالوا: إنما الخلاف فى سقوط القتل عنه، أما توبته وإسلامه فيما بينه وبين الله فمقبولة، فإن الله يقبل التوبة عن عباده من الذنوب كلها، وعموم الحكم فى توبة المسلم والذمي، فأما توبة المسلم فقد تقدَّم القول فيها، وأما توبة الذمى من ذلك، فإن كان ذلك السبُّ ليس ناقضاً للعهد بأن يقوله سراً فتوبتُه منه كتوبة الحربى من جميع ما يقوله ويفعله وتوبة الذميّ من جميع ما يُقر عليه من الكفر، فإن هذا لم يكن ممنوعاً بعقد الذمة، وليس كلامنا فيه، وبه يخرج الجواب عما ذكروه، فإن السبَّ الذى قامت الأدلة على مغفرته بالإسلام ليس هو السب الذى ينتقض به عهد الذمى إذا فعله، وإنما فرق فى الذمى بين الجهر بالسبّ والإسرار به بخلاف المسلم لأن ما يُسره من السب لا يمنعه منه إيمان ولا أمان، ألا ترى أنه لو قذف واحداً من المسلمين سراً مستحلاً لذلك ثم أسلم كان كما قذفه وهو حربى ثم أسلم، ومعلوم أن الكافر الذى لا عهد معه يمنعه من شئ متى أسلم سقط عنه جميعُ الذنوب تبعاً للكفر، نعم لو أتى من السبَّ بما يعتقده حراماً فى دينه ثم أسلم ففى سقوط حق المسبوب هنا نظر، ونظيره أن يسب الأنبياء بما يعتقده محرماً فى دينه، وأما إن كان السب ناقضاً للعهد فإظهاره له مستحلاً له فى الأصل وغير مستحل كقتله المسلم مستحلاً أو غير مستحل، فالتوبة هنا تسقط حق الله فى الباطل، وأما إسقاطها لحقّ الآدميّ ففيه نظر، والذى يقتضيه القياسُ أنه كتوبة المسلم: إن كان قد بلغ المشتوم فلابد من استحلاله، وإن لم يبلغه ففيه خلاف مشهور، وذلك لأنه حق آدمى يعتقده محرماً عليه، وقد انتهكه، فهو كما لو قتل المعاهد مسلماً سراً ثم أسلم وتاب، أو أخذ له مالاً سراً ثم أسلم، فإن إسلامه لا يسقط عنه حقَّ الآدمى الذى كان يعتقده محرماً بالعهد، لا ظاهراً ولا باطناً، وهذا معنى قول من قال من أصحابنا: «إن توبته فيما بينه وبين الله مقبول» فإن الله يقبل التوبة من الذنوب كلها، وإن الله يقبل التوبة من حقوقه مطلقاً، أما من حقوق العباد فإن التوبة لا تبطل حقوقهم، بل إما أن يستوفيها صاحبها ممن ظلمه، أو يعوضه الله عنها من فضله العظيم.

وجماعُ هذا الأمر أن التوبة من كل شئ كان يستحله فى كفره تُسقط حقوق الله وحقوق العباد ظاهراً وباطناً، لكن السبّ الذى نتكلم فيه هو السب الذى يظهره الذمي، وليس هذا مما كان يستحله كما لم يكن يستحل دماءنا وأموالنا، وإن كان ذلك مما يستحله لولا العهد.

وقد تقدم ذكر هذا، وبينّا أن العهد يُحرمُ عليه فى دينه كثيراً مما كان يعتقده حلالاً لولا العهد، ونظير هذا توبة المرتد من السب الذى يعتقد صحته، وأما ما لم يكن يستحلهُ وهو إظهار السب ففيه حقّان: حق لله، وحق للآدمي، فتوبته تسقط فيما بينه وبين الله حقه، لكن لا يلزم أن تسقط حقّ الآدمى فى الباطن، فهذا الكلام على قبول التوبة فيما بينه وبين الله.

وحينئذ فالجواب من وجوه:

أحدها: أن الموضع الذى ثبت فيه قبول توبته فيما بينه وبين الله من حق الله وحق عباده ليس هو الموضع الذى ينتقض فيه عهده ويقتل وإن تاب، فإن ادعى أنه يسقط حق العباد فى جميع الصور فهذا محل منع، لما فيه من الخلاف، فلابد من إقامة الدلالة على ذلك، والأدلة المذكورة لم تتناول السبَّ الظاهر الذى ينتقض به العهد.

الوجه الثانى: أن صحة التوبة فيما بينه وبين الله لا تُسقط حقوق العباد من العقوبة المشروعة فى الدنيا، فإن من تاب من قتل أو قذف أو قطع طريق أو غير ذلك فيما بينه وبين الله فإن ذلك لا يسقط حقوق العباد من القود وحد القذف وضمان المال، وهذا السبُّ فيه حق لآدمي، فإن كانت التوبةُ يغفر له بها ذنبه المتعلق بحق الله وحق عباده فإن ذلك لا يوجب سقوط حقوق العباد من العقوبة.

الوجه الثالث: أن من يقول بقبول التوبة من ذلك فى الباطن بكل حال يقول: إن توبة العبد فيما بينه وبين الله ممكنة من جميع الذنوب، حتى إنه لو سب سراً آحاداً من الناس مَوْتَى ثم تاب واستغفر لهم بدل سبهم لَرُجِيَ أن يغفر الله له، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فكذلك ساب الأنبياء والرسل لو لم تُقبل توبته وتغفر زلّته لانسدَّ باب التوبة وقطع طريق المغفرة والرحمة، وقد قال الله تعالى لما نهى عن الغيبة: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾[الحجرات: ١٢] فعلم أن المغتاب له سبيل إلى التوبة بكل حال، وإن كان الذى اغتيب ميتاً أو غائباً، بل

أصحُّ الروايتين ليس عليه أن يستحله فى الدنيا إذ لم يكن علم، فإن فساد ذلك أكثر من صلاحه، وفي الأثر «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته»[1] وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[هود: ١١٤] أما إذا كان الرسول حياً وقد بلغه السب فقد يقول هنا: إن التوبة لا تصح حتى يستحلَّ الرسول ويعفو الرسول عنه، كما فعل أنسُ بن زنيم[2]، وأبو سفيان بن الحارث[3]، وعبد الله بن أبى أمية[4]، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح[5]، وابن الزِّبَعْرَى[6]، وإحدى القينتين[7]، وكعبُ بن زُهير[8]، وغيرهم، كما دلت عليه السيرة لمن تدبرها، وقد قال كعب بن زهير:

نُبئــتُ أنّ رســول الله أوعدني ... والعفــوُ عند رسُــول الله مأمُولُ

وإنما يطلب العفو فى شئ يجوز فيه العفو والانتقام، وإنما يقال «أوعده» إذا كان حكم الإيعاد باقياً بعد الإسلام، وإلا فلو كان الإيعاد معلقاً ببقائه على الكفر لم يبق إيعاد.

إذا تقرر هذا فصحةُ التوبة فيما بينه وبين الله وسقوط حق الرسول بما أبدله من الإيمان به الموجب لحقوقه لا يمنع أن يقيم عليه حد الرسول إذا ثبت عند السلطان، وإن أظهر التوبة بعد ذلك، كالتوبة من جميع الكبائر الموجبة للعقوبات المشروعة، سواء كانت حقاً لله أو حقاً لآدمي، فإن توبة العبد فيما بينه وبين الله -بحسب الإمكان- صحيحة، مع أنه إذا ظهر عليه أقيم عليه الحد، وقد أسلفنا أن حق الرسول فيه حق لله وحق لآدمي، وأنه من كلا الوجهين يجب استيفاؤه إذا رفع إلى السلطان وإن أظهر الجانى التوبة بعد الشهادة.

وأما ما ذكروه من كون سب الرسول ليس بأعظم من سبِّ الله، وأن مافيه من الشرف فلأجله، ففى الجواب عنه طريقان:

---

(١) (موضوع) رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (٢٩١) والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٠٣) والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢١١) وأبو الشيخ في التوبيخ (٢٠٧) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١١٨-١١٩). كلهم عن أنس. قال ابن الجوزي: هذه الأحاديث ليس فيها شئ صحيح وضعفه العجلوني في «كشف الخفاء» (١٩٣٢) وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة (٣/ ١٥٣).
(٢) تقدم ص٩٩ .
(٣) تقدم ص١٢٥ .
(٤) تقدم ص١٢٧ .
(٥) تقدم ص١٠٢ .
(٦) تقدم ص١٢٤ .
(٧) تقدم ص١١٥ .
(٨) تقدم ص١٣١ .

أحدهما: أنه لا فرق بين البابين، فإن سابَّ الله أيضاً يقتل، ولا تُسقط التوبةُ القتل عنه. إمـا لكونه دليلاً على الزندقة فى الإيمان والأمان، أو لكونـه ليس مجرد ردة ونقض، وإنما هو من باب الاستخفاف بالله والاستهانة، ومثل هذا لا يسقط القتل عنه إذا تاب بعد الشهادة عليه كما لا يسقط القتل عنه إذا انتهك محارمه، فإن انتهاك حرمته أعظمُ من انتهاك محارمه، وسيأتى إن شاء الله تعالى بيان ذلك، ومن قاله من أصحابنا وغيرهم، ومن أجاب بهذا لم يورد عليه صحة إسلام النصرانى ونحوه وقبول توبتهم، لأنه لا خلاف فى قبول التوبة فيما بينه وبين الله وفى قبول التوبة مطلقاً إذا لم يظهروا السب، وإنما الخلاف فيما إذا أظهر النصرانى ما هو سب وطعن، ودعاؤهم إلى التوبة لا يمنع إقامة الحدود عليهم إذا كانوا معاهدين كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾[البروج: ١٠] وكانت فتنتهم أنهم ألقوهم فى النار حتى كفروا، ولو فعل هذا معاهد بمسلم فإنه يقتل وإن أسلم بالاتفاق، وإن كانت توبته فيما بينه وبين الله مقبولة.

وأيضاً، فإن مقالات الكفار التى يعتقدونها ليست من السب المذكور، فإنهم يعتقدون هذا تعظيماً لله وديناً له، وإنما الكلامُ فى السب الذى هو سب عند الساب وغيره من الناس، وفرقٌ بين من يتكلم فى حقه بكلام يعتقده تعظيماً له وبين من يتكلم بكلام يعلم أنه استهزاء به واستخفاف به، ولهذا فرق فى القتل والزنى والسرقة والشرب والقذف ونحوهن بين المستحلّ لذلك المعذور وبين من يعلم التحريم.

وكذلك قول النبي ﷺ: «لا تسبُّوا الدهر، فإنَّ الله هو الدَّهرُ»[1] وقوله فيما يروى عن ربه عز وجل: «يُؤْذِينى ابنُ آدم» يَسُبُّ الدَّهر، وأنا الدَّهرُ، بيدى الأمرُ أُقَلِّبُ الليلَ والنهَار»[2] فإن من سبَّ الدهر من الخلق لم يقصد سبَّ الله سبحانه، وإنما قصد أن يسب من فعل به ذلك الفعل مُضيفاً له إلى الدهر، فيقع السب على الله، لأنه هو الفاعل فى الحقيقة، وسواء قلنا إن الدهر اسمٌ من أسماء الله تعالى كما قال نعيم بن حماد أو قلنا إنه ليس باسم، وإنما قوله: «أنا الدهر» أى أنا الذى أفعل ما ينسبونه إلى الدهر ويوقعون السب عليه كما قاله أو عبيدة والأكثرون،

---

(١) رواه البخاري (٤٨٢٦، ٦١٨١، ٦١٨٢، ٧٤٩١) ومسلم(٢٢٤٦) وأبو داود(٥٢٧٤) وأحمد(٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٣١٨، ٢٣٨) والحميدي(١٠٩٦) والبيهقي(٣/ ٣٦٥) وفي الأسماء والصفات (١/ ٢٤٧) كلهم عن أبي هريرة.

(٢) سبق تخريجه ص٥٧ .

ولهذا لم يكفر من سبَّ الدهر، ولا يقتل، لكن يؤدَّبُ ويعزَّرُ لسوء منطقه، والسب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام:١٠٨] قد قيل: إن المسلمين كانوا إذا سبُّوا آلهة الكفار سبَّ الكفارُ من يأمرهم بذلك وإلههم الذين يعبدونه معرضين عن كونه ربَّهم وإلههم، فيقع سبهم على الله لأنه إلهنا ومعبودنا، فيكونوا سابين لموصوف، وهو الله سبحانه ولهذا قال سبحانه: ﴿عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وهو شبيه بسب الدهر، من بعض الوجوه، وقيل: كانوا يُصرحون بسب الله عدوا وغلواً في الكفر، قال قتادة[1]: كان المسلمون يسبون أصنام الكفار فيسبّ الكفار الله بغير علم، فأنزل الله: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وقال أيضاً[2]: كان المسلمون يسبون أوثان الكفار، فيردون ذلك عليهم، فنهاهم الله تعالى أن يَسْتَسِبُّوا لربهم قوماً جهلة لا علم لهم بالله، وذلك أنه في اللجاجة أن يسب الجاهل من يعظمه مُراغمة لعدوه إذا كان يعظمه أيضاً، كما قال بعض الحمقى:

سبُّوا علياً كما سبُّوا عتيقكمُ ... كُفراً كفر، وإيماناً بإيمانِ

وكما يقول بعض الجهال: مقابلة الفاسد بمثله، وكما قد تحمل بعض جُهَّال المسلمين الحميَّةُ على أن يسبَّ عيسى إذا جاهره المحاربون بسبّ رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهذا من الموجبات للقتل.

الطريقة الثانية: طريقة من فرق بين سب الله وسب رسوله، وذلك من وجوه:

أحدها: أن سبَّ الله حقٌّ محضٌ لله، وذلك يسقط بالتوبة كالزنى والسرقة وشرب الخمر، وسبَّ النبي عليه الصلاة والسلام فيه حقان: لله، وللعبد، ولا يسقط حق الآدمي بالتوبة كالقتل في المحاربة، هذا فرق القاضي أبي يَعْلى في خلافه.

الوجه الثاني: أن النبي عليه الصلاة والسلام تلحقه المَعَرَّةُ بالسب، لأنه مخلوق، وهو من جنس الآدميين الذين تلحقهم المعرة والغضاضة بالسبّ والشتم، وكذلك يثابون على سبهم، ويعطيهم الله من حسنات الشاتم أو من عنده

(١) رواه الطبري في تفسيره للآية (١٣٧٤٥).
(٢) رواه الطبري في تفسيره (١٣٧٤٣).

عوضاً على ما أصابهم من المصيبة بالشتم، فمن سبه فقد انتقص حرمته، والخالق سبحانه لا تلحقه معرة ولا غضاضة بذلك، فإنه منزَّه عن لحوق المنافع والمضار، كما قال سبحانه فيما يرويه عنه رسوله عليه الصلاة والسلام «يا عبادى إنكم لن تبلغُوا ضُرى فتضرونى، ولن تبلغُوا نفعى فتنفعونى»[1] وإذا كان سب النبي ﷺ قد يؤثر انتقاصه فى النفوس، وتلحقه بذلك معرة وضيم، وربما كان سبباً للتنفير عنه، وقلة هيبته، وسقوط حُرمته، شُرعت العقوبة على خصوص الفساد الحاصل بسببه، فلا تسقط بالتوبة كالعقوبة على جميع الجرائم، وأما سابُّ الله سبحانه فإنه يضرُّ نفسه بمنزلة الكافر والمرتد، فمتى تاب زال ضرر نفسه فلا يقتل.

وهذا الفرق ذكره طوائفُ من المالكية والشافعية والحنبلية، منهم القاضى عبدُ الوهاب بن نصر، والقاضى أبو يعلى فى «المجرَّد» وأبو على بن البناء، وابن عقيل، وغيرهم، وهو يتوجهً مع قولنا: إن سبَّ النبى عليه الصلاة والسلام حدّ لله كالزنى والسرقة.

يؤيد ذلك أن القذف بالكفر أعظم من القذف بالزني، ثم لم يشرع عليه حد مقدر كما شرع على الرَّمى بالزني، وذلك لأن المقذوف بالكفر لا يلحقه العار الذى يلحقه بالرمى بالزني، لأنه بما يُظهر من الإيمان يعلم كذب القاذف، وبما يظهره من التوبة تزول عنه تلك المعرة، بخلاف الزنى فإنه يُستَتَرُ به، ولا يمكنه إظهار البراءة منه، ولا تزول معرَّته فى عُرف الناس عند إظهار التوبة، فكذلك سابُّ الرسول يُلحقُ بالدين وأهله من المعرة ما لا يلحقهم إذا سبَّ الله، لكون المنافى لسب الله ظاهراً معلوماً لكل أحد يشترك فيه كلُّ الناس.

الوجه الثالث: أن النبى عليه الصلاة والسلام إنما يُسبُّ على وجه الاستخفاف به والاستهانة، وللنفوس الكافرة والمنافقة إلى ذلك داع: من جهة الحسد على ما آتاه الله من فضله، ومن جهة المخالفة فى دينه، ومن جهة الانقهار تحت حكم دينه وشرعه، ومن جهة المراغمة لأمته، وكل مفسدة يكون إليها داعٍ فلابد من شرع العقوبة عليها حداً، وكل ما شرعت العقوبة عليه لم يسقط بالتوبة كسائر الجرائم، وأما سبُّ الله سبحانه فإنه لا يقع فى الغالب استخفافاً واستهانة، وإنما يقع تديناً

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧) والترمذي(٢٤٩٥) وابن ماجه(٤٢٥٧) وأحمد(٥/ ١٦٠) والبخاري في الأدب المفرد (٤٩٠) والطيالسي (٤٦٣) ولشيخ الإسلام ابن تيمية شرح جليل لهذا الحديث طبع مستقلاً.

واعتقاداً، وليس للنفوس فى الغالب داعٍ إلى إلقاء السب إلا شرع زاجر، بل هو نوع من الكفر، فيقتل الإنسان عليه كردّته وكفره، إلا أن يتوب.

وهذا الوجه من نمط الذى قبله، والفرق بينهما أن ذلك بيان لأن مفسدة السب لا تزول بإظهار التوبة، بخلاف مفسدة سب الله تعالى، والثانى بيانٌ لأن سب الرسول إليه داعٍ طبعى فيشرع الزجر عليه لخصوصه كشرب الخمر، وسبُّ الله تعالى ليس إليه داعٍ طبعى فلا يحتاج خصوصه إلى زجر آخر كشرب البول وأكل الميتة والدم.

والوجه الرابع: أن سب النبى عليه الصلاة والسلام حد وجب لسب آدمى ميت لم يعلم أنه عفا عنه، وذلك لا يسقط بالتوبة، بخلاف سب الله تعالى، فإنه قد علم أنه قد عفا عمن سبه إذا تاب، وذلك أن سب الرسول مترددٌ فى سقوط حده بالتوبة بين سب الله وسب سائر الآدميين، فيجب إلحاقه بأشبه الأصلين به، ومعلوم أن سب الآدمى إنما لا تسقط عقوبته بالتوبة لأن حقوق الآدميين لا تسقط بالتوبة، لأنهم ينتفعون باستيفاء حقوقهم، ولا ينتفعون بتوبة التائب، فإذا تاب مَنْ للآدمى عليه حق قصاصٍ أو قذفٍ فإن له أن يأخذه منه لينتفع به تشفِّيا ودرك ثأر وصيانة عرضٍ، وحق الله قد عُلم سقوطه بالتوبة، لأنه سبحانه إنما أوجب الحقوق لينتفع بها العباد فإذا رجعوا إلى ما ينفعهم حصل مقصود الإيجاب، وحينئذٍ فلا ريب أن حرمة الرسول ألحقت بحرمة الله من جهة التغليظ، لأن الطعن فيه طعنٌ فى دين الله وكتابه، وهو من الخلق الذين لا تسقط حقوقهم بالتوبة، لأنهم ينتفعون باستيفاء الحقوق ممن هى عليه، وقد ذكرنا ما دل على ذلك من أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان له أن يعاقب من آذاه وإن جاءه تائباً، وهو عليه الصلاة والسلام كما أنه بلَّغ الرسالة لينتفع بها العباد فإذا تابوا ورجعوا إلى ما أمرهم به فقد حصل مقصوده فهو أيضاً يتألم بأذاهم له فله أن يعاقب من آذاه تحصيلاً لمصلحة نفسه كما أنه يأكل ويشرب، فإن تمكين البشر من استيفاء حقه ممن بغى عليه من جملة مصالح الإنسان، ولولا ذلك لماتت النفوس غماً، ثم إليه الخِيَرةُ فى العفو والانتقام، فقد تترجَّحُ عنده مصلحة الانتقام، فيكون فاعلاً لأمرٍ مُباح وحظ جائز كما له أن يتزوج النساء، وقد يترجَّح العفو، والأنبياء عليهم السلام منهم من كان قد يترجَّح عنده أحياناً الانتقام ويُشَدِّد الله قلوبهم فيه حتى تكون أشدَّ من الصخر كنوح وموسى، ومنهم

من كان يترحم عنده العفو فيلين الله قلوبهم فيه حتى تكون ألين من اللين كإبراهيم وعيسى، فإذا تعذر عفوه عن حقه تعين استيفاؤه، وإلا لزم إهْدَارُ حقه بالكلية.

قولهم: «إذا سقط المتبوعْ بالإسلام فالتابع أولى»

قلنا: هو تابع من حيث تغلظت عقوبته، لا من حيث إن له حقاً فى الاستيفاء لا ينجبر بالتوبة.

قولهم: «سابُّ الواحد من الناس لا يختلف حاله بين ما قبل الإسلام وبعده، بخلاف ساب الرسول.

عنه جوابان:

أحدهما: المنعُ، فإن سبَّ الذمى للمسلم جائز عنده، لأنه يعتقد كفره وضلاله، وإنما يحرِّمه عنده العهدُ الذى بيننا وبينه فلا فرق بينهما، وإن فرضَ الكلام فى سب خارج عن الدين مثل الرمى بالزنى والافتراء عليه ونحو ذلك، فلا فرق فى ذلك بين سب الرسول وسب الواحد من أهل الذمة، ولا ريب أن الكافر إذا أسلم صار أخاً للمسلمين يؤذيه ما يؤذيهم، وصار معتقداً لحرمة أعراضهم، وزال المبيح لانتهاك أعراضهم، ومع ذلك لا يسقط حق المشتوم بإسلامه، وقد تقدم هذا الوجه غير مرة.

الثانى: أن شاتم الواحد من الناس لو تاب وأظهر براءة المشتوم وأثنى عليه ودعا له بعد رفعه إلى السلطان كان له أن يستوفى حدَّه مع ذلك، فلا فرق بينه وبين شاتم الرسول إذا أظهر اعتقاد رسالته وعلو منزلته، وسبب ذلك أن إظهار مثل هذه التوبة لا يزيل ما لحق المشتوم من الغضاضة والمَعَرَّة، بل قد يحمل ذلك على خوف العقوبة، ويبقى آثار السب الأول جارحة، فإن لم يمكن المشتوم من أخذ حقه بكل حال لم يندمل جرحه.

قولهم: «القتلُ حقُّ الرسالة، وأما البشريَّةُ فإنما لها حقوق البشرية، والتوبة تقطع حق الرسالة».

قلنا: لا نسلم ذلك، بل هو من حيث هو بشر مُفَضَّل فى بشريته على الآدميين تفضيلاً يوجبُ قتل سابه، ولو كان القتل إنما وجب لكونه قدحاً فى النبوة لكان مثل غيره من أنواع الكفر، ولم يكن خصوصُ السب موجباً للقتل، وقد قدَّمنا من

الأدلة ما يدل على أن خصوص السب موجب للقتل، وأنه ليس بمنزلة سائر أنواع الكفر، ومن سوَّى بين الساب للرسول وبين المُعرض عن تصديقه فقط فى العقوبة فقد خالف الكتاب والسنة الظاهرة والإجماع الماضي، وخالف المعقول، وسوَّى بين الشيئين المتباينين، وكونُ القاذف له لم يجب عليه مع القتل جلدُ ثمانين أوضحُ دليلٍ على أن القتل عقوبة لخصوص السب، وإلا كان قد اجتمع حقان: حق لله -وهو تكذيب رسوله فيوجب القتل- وحق لرسوله -وهو سبه فيوجب الجلد على هذا الرأي- فكان ينبغى قبل التوبة على هذا أن يجتمع عليه الحدَّان، كما لو ارتدَّ وقذف مسلماً، وبعد التوبة يستوفى منه حد القذف، فكان إنما للنبى عليه الصلاة والسلام أن يعاقب من سبَّه وجاء تائباً بالجلد فقط، كما أنه ليس للإمام أن يعاقب قاطع الطريق إذا جاء تائباً إلا بالقود ونحوه مما هو خالص حق الآدمي، ولو سلَّمنا أن القتل حق الرسالة فقط فهو ردة مغلظة بما فيه ضرر أو نقض مغلظ بما فيه ضرر، كما لو اقترن بالنقض حراب وفساد بالفعل من قطع طريق وزنى بمسلمة وغير ذلك، فإن القتل هنا حق لله، ومع هذا لم يسقط بالتوبة والإسلام، وهذا المأخذ متحقق سواء قلنا إن سابّ الله يقتل بعد التوبة أو لا يقتل كما تقدم تقريره.

قولهم: «إذا أسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة»

قلنا: هذا ممنوع، أما إذا سوَّينا بينه وبين سب الله فظاهر، وإن فرقنا فإن هذا شبه من باب فعل المحارب لله ورسوله الساعى فى الأرض فساداً، والحاجة داعية إلى ردع أمثاله كما تقدم، وإن سلَّمنا سقوط الحق المتعلق بالكفر بالرسالة، لكن لم يسقط الحق المتعلق بشتم الرسول وسبه، فإن هذه جناية زائدة على نفس الرسول مع التزام تركها، فإن الذمى يلتزم لنا أن لا يظهر السب، وليس ملتزماً لنا أن لا يكفر به، فكيف يجعل ما التزم تركه من جنس ما أقررناه عليه؟ جماعُ الأمر أن هذه الجناية على الرسالة له نقضٌ يتضمن حراباً وفساداً أو ردة تضمنت فساداً وحراباً، وسقوط القتل عن مثل هذا ممنوع كما تقدم.

قولهم: «حق البشرية انغمر فى حق الرسالة، وحق الآدمى انغمر فى حق الله».

قلنا: هذه دعوى محضة، ولو كان كذلك لما جاز للنبى عليه الصلاة والسلام العفو عمن سبه، ولا جاز عقوبته بعد مجيئه تائباً، ولا احتيج خصوص السب أن يفرد بذكر العقوبة، لعلم كل أحد أن سب الرسول أغلظ من الكفر به، فلما جاءت الأحاديث والآثار فى خصوص سب الرسول بالقتل علم أن ذلك لخاصة فى السب وإن اندرج فى عموم الكفر.

وأيضاً، فحق العبد لا ينغمر فى حق الله قط، نعم العكس موجود، كما تندرج عقوبة القاتل والقاذف على عصيانه لله فى القود وحدِّ القذف، أما أن يندرج حقُّ العبد فى حق الله فباطلٌ، فإن من جنى جناية واحدة تعلَّق بها حقان لله ولآدمى ثم سقط حق الله لم يسقط حق الآدمي، سواء كان من جنس أو جنسين، كما لو جنى جنايات متفرقة كمن قتل فى قطع الطريق فإنه إذا سقط عنه تحتُّم القتل لم يسقط عنه القتل، ولو سرق سرقة ثم سقط عنه القطعُ لم يسقط عنه الغُرمُ بإجماع المسلمين، حتى عند من قال: «إن القطع والغرم لا يجتمعان» نعم إذا جنى جناية واحدة فيها حقان لله ولآدمي: فإن كان موجب الحقين من جنس واحد تداخلاً، وإن كانا من جنسين ففى التداخل خلاف معروف، مثالُ الأول قتل المحارب فإنه يوجب القتل حقاً لله وللآدمي، والقتل لا يتعدد، فمتى قتل لم يبق للآدمى حق فى تركته من الدية، وإن كان له أن يأخذ الدية إذا قتل عدة مقتولين فيقتل ببعضهم عند الشافعى وأحمد وغيرهما، أما إن قلنا: «إن موجب العمد القود عيناً» فظاهر، وإن قلنا: «إن موجبه أحد شيئين» فإنما ذاك حيث يمكن العفو، وهنا لا يمكن العفو، وصار موجبه القود عيناً، وولى استيفائه الإمام، لأن ولايته أعم، ومثال الثانى أخذ المال سرقة وإتلافه، فإنه موجب للقطع حداً لله، وموجب للغرم حقاً لآدمي ولهذا قال الكوفيون: إن حق الآدمي يدخل فى القطع فلا يجب، وقال الأكثرون: بل يغرم للآدمى ماله، وإن قُطعت يده، وأما إذا جنى جنايات متفرقة لكل جناية حد، فإن كانت لله وهى من جنس واحد تداخلت بالاتفاق، وإن كانت من أجناس وفيها القتلُ تداخلت عند الجمهور، ولم تتداخل عند الشافعي، وإن كانت لآدمي، لم تداخل عند الجمهور، وعند مالك تتداخل في القتل، إلا حد القذف، فهنا هذا الشاتم الساب لا ريب أنه يتعلق بسببه حق لله وحق لآدمى ونحن نقول: إن موجب كل منهما القتل، ومن ينازعنا إما أن يقول: اندرج حق الآدمى فى حق الله أو موجبه الجلد، فإذا قتل فلا

كلام إلا عند من يقول: إن موجبه الجلد، فإنه يجب أن يخرج على الخلاف، وأما إذا أسقط حق الله بالتوبة فكيف يسقط حق العبد؟ فإنا لا نحفظ لهذا نظيراً، بل النظائر تخالفه كما ذكرناه، والسنة تدل على خلافه، وإثباتُ حكم بلا أصل ولا نظير غيرُ جائزٍ، بل مخالفته للأصول دليل على بطلانه.

وأيضاً، فهب أن هذا حد محض لله، لكن لم يقال: «إنه يسقط بالتوبة»؟ وقد قدمنا أن الردة ونقض العهد نوعان: مجرد، ومغلظ، فما تغلظ منه بما يضر المسلمين يجب قتل صاحبه بكل حال وإن تاب، وبينّا أن السب من هذا النوع.

وأيضاً، فأقصى ما يقال أن يلحق هذا السب بسب الله، وفيه من الخلاف ما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وأما ما ذكر من الفرق بين سب المسلم وسب الكافر فهو -وإن كان له توجهٌ، كما للتسوية بينهما في السقوط توجهٌ أيضاً- فإنه معارض بما يدل على أن الكافر أولى بالقتل بكل حال من المسلم، وذلك أن الكافر قد ثبت المبيحُ لدمه وهو الكفر، وإنما عصمه العهد، وإظهارُه السبَّ لا ريب أنه محاربة لله ورسوله وإفساد في الأرض ونكاية في المسلمين، فقد تحقق الفساد من جهته، وإظهاره التوبة بعد القدرة عليه لا يوثق بها كتوبة غيره من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً، بخلاف من علم منه الإسلام وصدرت منه الكلمة من السب مع إمكان أنها لم تصدر عن اعتقاد، بل خرجت سفهاً أو غلطاً، فإذا عاد إلى الإسلام -مع أنه لم يزل يتدين به لم يعلم منه خلافه- كان أولى لقبول توبته، لأن ذنبه أصغر، وتوبته أقرب إلى الصحة.

ثم إنه يجاب عنه بأن إظهار المسلم تجديد الإسلام بمنزلة إظهار الذمي الإسلام، لأن الذمي كان يَزَعُه عن إظهار سبه ما أظهره من الأمان كما يَزَعُ المسلم ما أظهره من عقد الإيمان، فإذا كان المسلم الآن إنما يُظهر عقد إيمان قد ظهر ما يدلُّ على فساده فكذلك الذمي إنما يُظهر عقد إيمان قد ظهر ما يدلّ على فساده، فإن من يُتهم في أمانه يتهم في إيمانه، ويكون منافقاً في الإيمان كما كان منافقاً في الأمان، بل ربما كان حال هذا الذي تاب بعد معاينة السيف أشدَّ على المسلمين من حاله قبل التوبة، فإن كان في ذلة الكفر، والآن فإنه قد يشرك المسلمين في ظاهر العز مع ما ظهر من نفاقه وخُبثه الذي لم يظهر ما يدل على زواله، على أن في تعليل

سبه بالزندقة نظراً، فإن السب أمر ظاهر أظهره ولم يظهر منه ما يدل على استبطانه إياه قبل ذلك، ومن الجائز أن يكون قد حدث له ما أوجب الردة.

نعم إن كان ممن تكرر ذلك منه أو له دلالاتٌ على سوء العقيدة فهنا الزندقة ظاهرة، لكن يقال: نحن نقتله للأمرين، لكونه زنديقاً، ولكونه ساباً، كما نقتل الذمى لكونه كافراً غير ذى عهد، ولكونه ساباً، فإن الفرق بين المسلم والذمى فى الزندقة لا يمنع اجتماعهما فى علَّة أخرى تقتضى كون السب موجباً للقتل، وإن أحدث الساب اعتقاداً صحيحاً بعد ذلك، بل قد يقال: إن السب إذا كان موجباً للقتل قتل صاحبه وإن كان صحيح الاعتقاد فى الباطن فى حال سبه كسبه لله تعالى وكالقذف فى إيجابه للجلد وكسبٍ جميع البشر.

وأما الفرق الثانى الذى مبَنْنَاه على أن السب يوجب قتل المسلم حداً لأن مفسدته لا تزول بسقوطه بتجديد الإسلام، بخلاف سب الكافر، فمضمونه أنا نرخص لأهل الذمة فى إظهار السب إذا أظهروا بعده الإسلام، ونأذن لهم أن يشتموا، ثم بعد ذلك يُسلمون، وما هذا إلا بمثابة أن يقال: علمُ الذمى بأنه إذا زنى بمسلمة أو قطع الطريق أخذ فقتل إلا أن يسلم يزعُه عن هذه المفاسد إلا أن يكون ممن يريد الإسلام، وإذا أسلم فالإسلام يجبُ ما كان قبله، ومعلوم أن معنى هذا أن الذمى يحتمل منه ما يقوله ويفعله من أنواع المحاربة والفساد إذا قصد أن يسلم بعده وأسلم، ومعلوم أن هذا غير جائز، فإن الكلمة الواحدة من سب النبي ﷺ لا تحتمل بإسلام ألوف من الكفار، ولأن يظهر دين الله ظهوراً يمنع أحداً أن ينطق فيه بطعن أحبُ إلى الله ورسوله من أن يدخل فيه أقوام وهو مُنتهك مستهان، وكثير ممن يسب الأنبياء من أهل الذمة قد يكون زنديقاً لا يبالى إلى أى دين انتسب، فلا يبالى أن ينال غرضه من السب ثم يُظهر الإسلام كالمنافق سواء، ثم هذا يوجب الطمع منهم فى عرضه، فإنه ما دام العدو يرجو أن يستبقى ولو بوجه لم يَزَعُه ذلك عن إظهار مقصوده فى وقت ما ثم إن ثبت ذلك عليه ورُفعَ إلى السلطان وأمر بقتله أظهر الإسلام، وإلا فقد حصل غرضه، وكل فساد قصد إزالته بالكلية لم يجعل لفاعله سبيل إلى استبقائه بعد الأخذ كالزنى والسرقة وقطع الطريق، فإن كان مقصود الشارع من تطهير الدار من ظهور كلمة الكفر والطعن

في الدين أبلغ من مقصوده من تطهيرها من وجود هذه القبائح ابتغى أن يكون تحتمٌ عقوبة من فعل ذلك أبلغ مَنْ تحتم عقوبة هؤلاء.

وفقْـهُ هذا الجواب أن تعلم أن ظهور الطعن في الدين من سب الرسول ونحوه فساد عريض وراء مجرد الكفر، فلا يكون حصول الإسلام ماحياً لذلك الفساد.

وأما الفرق الثالث قولهم: «إن الكافر لم يلتزم تحريم السب» فباطل، فإنه لا فرق بين إظهاره لسب النبي ﷺ وبين إظهاره لسب آحاد من المسلمين وبين سفك دمائهم وأخذ أموالهم، فإنه لولا العهد لم يكن فرق عنده بيننا وبين سائر من يخالفه في دينه من المحاربين، ومعلوم أنه يستحلُّ ذلك كله منهم، ثم إنه بالعهد صار ذلك محرماً عليه في دينه منا لأجل العهد، فإذا فعل شيئاً من ذلك أقيم عليه حده وإن أسلم، سواء انتقض عهده بما يفعله أو لم ينتقض، فتارة يجب عليه الحد مع بقاء العهد كما لو سرق أو قذف مسلماً، وتارة ينتقض عهده ولا حدَّ عليه فيصير بمنزلة المحاربين؛ وتارة يجب عليه الحد وينتقض عهده كما إذا سبَّ الرسول أو زنى بمسلمة أو قطع الطريق على المسلمين، فهذا يقتل وإن أسلم، وعقوبةُ هذا النوع من الجنايات القتلُ حتماً كعقوبة القاتل في المحاربة من المسلمين جزاء له على ما فعل من الفساد الذى التزم بعقد الإيمان أن لا يفعله مع كون مثل ذلك الفساد موجباً للقتل ونكالاً لأمثاله عن فعل مثل هذا إذا علموا أنه لا يترك صاحبه حتى يقتل.

فهذا هو الجواب عما ذكر من الحجج للمخالف، مع أن فيما تقدَّم من كلامنا ما يُغني عن الجواب لمن تبينت له المآخذ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصـــل

في مواضع التوبة

وذلك مبنيٌّ على التوبة من سائر الجرائم، فنقول:

توبة قاطع الطريق

لا خلاف علمناه أن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ما كان حداً لله من تحتُّم القتل والصلب والتفي وقطع الرِّجْل، وكذلك قطع اليد عند عامة العلماء، إلا في وجه لأصحاب الشافعي، وقد نص الله على ذلك بقول: ﴿ **إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[المائدة: ٣٤] ومعنى القدرة عليهم إمكان الحد عليهم لثبوته بالبينة أو بالإقرار وكونهم في قَبْضَة المسلمين، فإذا تابوا قبل أن يؤخذوا سقط ذلك عنهم.

توبة المرتد

وأما من لم يوجد منه إلا مجرد الردة وقد أظهرها فذلك أيضاً تقبل توبته عند العامة، إلا ما يروى عن الحسن ومن قيل إنه وافقه.

توبة القاتل والقاذف

وأما القاتل والقاذف فلا أعلم مخالفاً أن توبتهم لا تُسقطُ عنهم حق الآدمي، بمعنى أنه إذا طلب بالقود وحد القذف فله ذلك، وإن كانوا قد تابوا قبل ذلك.

توبة الزاني ونحوه

وأما الزاني والسارق والشارب فقد أطلق بعض أصحابنا إذا تاب قبل أن يقام عليه الحد، فهل يسقط عنه الحد؟ على روايتين:

أصحهما: أنه يسقط عنه الحد بمجرد التوبة، ولا يعتبر مع ذلك إصلاح العمل.

والثانية: لا يسقط، ويكون من توبته تطهيره بالحد.

وقيد بعضهم إذا تاب قبل ثبوت حد عند الإمام، وليس بين الكلامين خلاف في المعنى، فإنه لا خلاف أنه لا يسقط في الموضع الذى لا يسقط حد المحارب بتوبته، وإن اختلفت عباراتهم: هل ذلك لعدم الحكم بصحة التوبة أو لإفضاء سقوط الحد إلى المفسدة؟ فقال القاضي أبو يعلى وغيره، وهو ممن أطلق الروايتين: التوبةُ غير محكوم بصحتها بعد قدرة الإمام عليه، لجواز أن يكون أظهره تَقِيَّةً من الإمام والخوف من عقوبته، قال: ولهذا نقول في توبة الزاني والسارق والشارب: **لا يحكم بصحتها بعد علم الإمام بحدهم وثبوته عنده، وإنما يحكم بصحتها قبل ذلك، قال: وقد ذكره أبو بكر في «الشافي» فقال: إذا تاب -يعني الزاني- بعد أن**

قدر عليه فمن توبته أن يطهر بالرجم أو الجلد، وإذا تاب قبل أن قدر عليه قبلت توبته، فمأخذ القاضى أن نفس التوبة المحكوم بصحتها مُسقط للحد فى كل موضع، فلم يحتج إلى التقييد هو ومن سلك طريقته من أصحابه مثل الشريف أبى جعفر وأبى الخطاب، ومأخذ أبى بكر وغيره الفرق بين ما قبل القدرة وبعدها فى الجميع مع صحة التوبة بعد القدرة، ويكون الحد من تمام التوبة، فلهذا قيدوا، فلا فرق فى الحكم بين القولين، والتقييدُ بذلك موجود فى كلام الإمام أحمد، نقل عنه أبو الحارث فى سارق جاء تائباً ومعه السرقة فردها قبل أن يقدر عليه، قال: لم يقطع، وقال: قال الشعبي[1]: ليس على تائب قطع، وكذلك نقل حنبل ومهنا فى السارق إذا جاء إلى الإمام تائباً: يدرأ عنه القطع.

ونقل عنه الميمونى فى الرجل إذا اعترف بالزنى أربع مرات، ثم تاب قبل أن يقام عليه الحد: إنه تقبل توبته فلا يقام عليه الحد، وذكر قصة ماعز إذ وجد مسَّ الحجر فهرب قال النبى عليه الصلاة والسلام: «فَهَلاَّ تركتُمُوهُ»[2] قال الميموني: وناظرته في مجلس آخر، قال: إذا رجع عما أقربه لم يرجم قلت: فإن تاب؟ قال: من توبته أن يطهر بالرجم، قال: ودار بينى وبينه الكلام غير مرة إذا رجع لم يقم عليه، وإن تاب فمن توبته أن يطهر بالجلد، قال القاضي: والمذهبُ الصحيح أن يسقط بالتوبة كما نقل أبو الحارث وحنبل ومهنا.

فتلخص من هذا أنه إذا أظهر التوبة بعد أن ثبت عليه الحد عند الإمام بالبينة لم يسقط عنه الحد، وأما إن تاب قبل أن يقدر عليه -بأن يتوب قبل أخذه وبعد إقراره الذى له أن يرجع عنه -ففيه روايتان، وقد صرح بذلك غير واحد من أئمة المذهب، منهم الشيخ أبو عبد الله بن حامد[3]، قال: فأما الزنى فإنه لا خلاف أنه فيما بينه وبين الله تصح توبته منه.

فأما إذا تاب الزانى وقد رُفع إلى الإمام فقولٌ واحد: لا يسقط الحد، فأما إن تاب بحضرة الإمام فإنه ينظر، فإن كان بإقرار منه ففيه روايتان، وإن كان ذلك ببينة فقول واحد: لا يسقط، لأنه إذا قامت البينة عليه بالزنى فقد وجب القضاء بالبينة، والإقرار بخلاف البينة، لأنه إذا رجع عن إقراره قُبل منه.

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥٥١).
(٢) سبق تخريجه ص٣٦٤ .
(٣) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي إمام الحنابلة في زمانه. كان يسمى ابن حامد الورَّاق كان كثير الحج توفي بقرب «واقصه» راجعاً من مكة بعد أداء مناسك الحج. مات سنة(٤٠٣).

وقال فى السرقة: لاخلاف أن الحق الذى لله يسقط بالتوبة، سواء تاب قبل القطع أو بعده، وإنما الخلاف فيمن تاب قبل إقامة الحد، فإن كان ذلك قبل أن يرُفع إلى الإمام سقط الحد سواء رُفع إلى الإمام أو لم يرفع، وأما إذا تاب بعد أن رفع إلى الإمام فلا يسقط الحد عنه، لأنه حق يتعلق بالإمام فلا يجوز تركه.

قال: وكذلك المحارب إذا تاب من حق الله، وقد قدمنا أنا إذا قلنا يسقط الحد عن غير قطاع الطريق بالتوبة فإنه يكفى مجرد التوبة، وهذا هو المشهور من المذهب، كما يكفى ذلك فى قطاع الطريق.

وفيه وجه ثان: أنه لابد من إصلاح العمل مع التوبة، وعلى هذا فقد قيل: يعتبر مضيّ مدة يعتبر بها صدق وصلاح نيته، وليست مُقدرة بمدة معلومة، لأن التوقيت يفتقر إلى توقيف، ويتحرج أن يعتبر مضى سنة، كما نص عليه الإمام أحمد فى توبة الداعى إلى البدعة أنه يتعين فيه مضى سنة، اتباعاً لما أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فى قضية صَبيغ بن عسْل، فإنه تاب عنده ثم نفاه إلى البصرة، وأمر المسلمين بهجره، فلما حال الحول ولم يظهر منه إلا خير أمر المسلمين بكلامه، وهذه قضية مشهورة بين الصحابة، هذه طريقة أكثر أصحابنا.

وظاهر طريقة أبى بكر أنه يفرق بين التوبة قبل أن يقر -بأن يجئ تائباً- وبين أن قر ثم يتوب، لأن أحمد رضي الله عنه إنما أسقط الحدَّ عمن جاء تائباً، فأما إذا أقر ثم تاب فقد رجع أحمد عن القول بسقوط الحد.

وللشافعى أيضاً فى سقوط سائر الحدود غير حد المحارب بالتوبة قولان أصحهما أنه يسقط، لكن حد المحارب يسقط بإظهار التوبة قبل القدرة، وحد غيره لا يسقط بالتوبة حتى يقترن بها الإصلاح فى زمن يُوثقُ بتوبته، وقيل: مدة ذلك سنة.

هكذا ذكر العراقيون من أصحابه، وذكر بعض الخراسانيين أن فى توبة المحارب وغيره بعد الظفر قولين إذا اقترن بها الإصلاح، واستشكلوا ذلك فيما إذا أنشأ التوبة حيث أخذ لإقامة الحد، فإنه لا يؤخر حتى يُصْلح العمل

ومذهب أبى حنيفة ومالك أنه لا يسقط بالتوبة، وذكر بعضهم أن ذلك إجماع، وإنما هو إجماع فى التوبة بعد ثبوت الحد.

فصـــل

إذا تلخص ذلك فـمن سب الرسـول ﷺ، ورُفع إلى السـلطان، وثبت ذلك عليه بالبينة، ثم أظهـر التوبة، لم يسقط عنه الحد عند من يقـول: «إنه يُقتل حداً» سواء تاب قـبل أداء البينة أو بـعد أداء البينـة، لأن هذه توبة بعد أخـذه والقدرة عليه، فهو كما لـو تاب قاطع الطريق والزانى والسارق فى هذه الحال، وكذلك لو تاب بعـد أن أريد رفعـه إلى السلطان والبـينة بذلك ممكـنة، وهذا لا ريب فيـه، والذمى فى ذلك كالملِّي إذا قيل: «إنه يقتل حداً» كما قررناه.

توبة الساب بعد ثبوته بالبينة

وأما إن أقرَّ بالسب ثم تاب أو جـاء تائباً منه، فمذهب المالكيـة أنه يقتل أيضاً، لأنه حـد من الحدود لا يسـقط عندهم بالتـوبة قبـل القدرة ولا بعـدها، ولهم فى الزنديق إذا جاء تائباً قولان، لكن قال القاضى عياض: مسألته أقوى لا يتصور فيها الخلاف، لأن حق يتعلق بالنبي ﷺ، ولأمته بسببه، لا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين، وكذلك يقول من يرى أنه يقتله حداً كما يقوله الجمهور، ويرى أن التوبة لا تُسقط الحد بحال كـأحد قولى الشافعى وإحدى الروايتين عـن أحمد، وأما على المشهور فى المذبين -من أن التـوبة قبل القدرة تُسقط الحد- فـقد ذكرنا أنما ذاك فى حدود الله، فأمـا حدود الآدميين من القود وحـد القذف فلا تسقط بالتـوبة، فعلى هذا لا يسقط القـتل عنه وإن تاب قبل القدرة كـما لا يسقط القتل قـوداً عن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة، لأنه حق آدمى ميت، فأشبه القود وحد القذف، وهذا قول القـاضى أبى يعلى وغيـره، وهو مبنى على أن قـتله حق لآدمى وأنه لم يعفُ عنه، ولا يسـقط إلا بالعـفـو، وهو قـول من يفـرق بين مـن سب الله ومن سب رسـوله، وأما مـن سوَّى بين من سب الـله ومن سب رسولـه وقال: «إن الحـدود تسقط بالتوبة قـبل القدرة» فإنه يسقط القتل هنا، لأنه حد من الحـدود الواجبة لله تعالى تاب صاحبـه قبل القدرة عليه، وهذا موجب قول من قـال: «إن توبته تنفعه فيما بينه وبين الله، ويسقط عنه حق الرسول في الآخرة» وبه سرح غير واحد من أصحابنا وغيرهم، لأن التوبة المُسقطة لحق الله وحق العبد وجدت قبل أخذه لإقامة الحد عليه، وذلك أن هذا الحد ليس له عاف عنه، فإن لم تكن التوبة مُسقطة له لزم أن يكون من الحدود ما لا تسقطه توبة قبل القدرة ولا عفو، وليس لهذا نظير، نعم لو كان الرسول ﷺ حياً لتوجَّه أن يقال: لا يُسقط الحدَّ إلا عفوه بكل حال.

توبته بعد الاقرار بالسب

وأما إن أخذ وثبت السب بإقراره، ثم تاب أو جاء فأقر بالسب غير مظهر للتوبة ثم تاب، فذلك مبنى على جواز رجوعه عن هذا الإقرار: فإذا لم يقبل رجوعه أقيم عليه الحد بلا تردد، وإن قبل رجوعه وأسقط الحد عمن جاء تائباً ففى سقوطه عن هذان الوجهان المتقدمان، وإن أقيم الحدُّ على من جاء تائباً فعلى هذا أولى، والقول فى الذمى إذا جاء مسلماً معترفاً أو أسلم بعد إقراره كذلك.

فهذا ما يتعلق بالتوبة من السب ذكرنا ما حضرنا ذكره كما يسره الله سبحانه وتعالى.

وقد حان أن نذكر المسألة الرابعة، فنقول:

المسـألة الرابعـة

في بيان السب المذكور، والفرق بينه وبين مجرد الكفر

وقبـل ذلك لابد من تقديم مـقدمـة، وقد كـان يليق أن تُذكر في أول المسـألة الأولى، وذكرها هنا مناسب أيضاً لينكشف سر المسألة.

وذلك أن نقول: إن سـب الله أو سب رسوله كـفر ظاهراً وباطناً، سـواء كان السابُّ يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مـستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل.

وقد قال الإمـام أبو يعقوب إسحـاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه -وهو أحد الأئمة، يعدل بالشافعي وأحمد-: قد أجمع المسلمون أن من سب الله أو سب رسوله عليه الصلاة والسلام أو دفع شيئاً مما أنزل الله أو قتل نبياً من أنبياء الله أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بما أنزل الله.

وكذلك قال مـحمد بن سحنون -وهو أحد الأئمة من أصـحاب مالك، وزمنه قـريب من هذه الطبقـة-: أجـمع العلماء أن شـاتم النبي عليـه الصلاة والسـلام المتنقص له كافر، والوعيد جـارٍ عليه بعذاب الله، وحكمه عند الأمة القتل، ومن شك في كفره وعذابه كَفَرَ.

وقد نص على مثل هذا غير واحد من الأئمة، قال أحمد في رواية عبد الله في رجل قـال لرجل يـا ابن كـذا وكـذا -أعني أنت ومن خلقـك-: هذا مـرتد عن الإسلام نضرب عنقـه، وقال في رواية عبد الله وأبي طالب: من شـتم النبي عليه الصلاة والسلام قـتل، وذلك أنه إذا شتم فقد ارتدَّ عن الإسـلام، ولا يشتم مسـلم النبيَّ عليـه الصلاة والسـلام، فبين أن هذا مرتد، وأن المسـلم لا يتصور أن يـشتم وهو مسلم.

وكذلك نقل عن الشافعي أنه سُئل عمن هزل بشيء من آيات الله تعالى أنه قال: هو كافر، واستدل بقول الله تعالى: **﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾**[التوبة: ٦٥-٦٦].

وكذلك قال أصحابنا وغيرهم: من سب الله كفر، سواء كان مازحاً أو جاداً لهذه الآية، وهذا هو الصواب المقطوع به.

وقال القاضي أبو يعلى في «المعتمد»: من سب الله أو سب رسوله فإنه يكفر، سواء استحلَّ سبه أو لم يستحله، فإن قال: «لم أستحل ذلك» لم يقبل منه في ظاهر الحكم، رواية واحدة، وكان مرتداً، لأن الظاهر خلاف ما أخبر، لأنه لا غرض له في سب الله وسب رسوله إلا أنه غير معتقد لعبادته غير مصدق بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام، ويفارق الشارب والقاتل والسارق إذا قال: «أنا غيرُ مستحل لذلك» أنه يصدق في الحكم، لأنه له غرضاً في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها، وهو ما يتعجل من اللذة، قال: وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به في ظاهر الحكم، فأما في الباطن فإن كان صادقاً فيما قال فهو مسلم، قلنا في الزنديق: لا تقبل توبته في ظاهر الحكم.

وذكر القاضي عن الفقهاء أن ساب النبي عليه الصلاة والسلام إن كان مستحلاً كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق، ولم يكفر كساب الصحابة، وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون[1] أمير المؤمنين فيمن سب النبي عليه الصلاة والسلام أن يجلده، حتى أنكر ذلك مالك، وردَّ هذه الفُتيا مالك، وهو نظير ما حكاه أبو محمد بن حزم[2] أن بعض الناس لم يكفر المستخفَّ به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن ردَّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد، وحمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يُوثق بفتواه لميل الهوى به، أو أن الفتوى كانت في كلمة اختلف في كونها سباً، أو كانت فيمن تاب، وذكر أن الساب إذا أقرَّ بالسبِّ ولم يتب منه قتل كفراً، لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه، أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم، فاعترافه بها وتركُ توبته منها دليلٌ على استحلاله لذلك، وهو كفر أيضاً، قال: فهذا كافر بلا خلاف.

---

(١) هو الرشيد هارون أبو جعفر بن المهدي محمد بن المنصور. استخلف بعد موت أخيه الهادي. كان من أميز الخلفاء وأجل ملوك الدنيا وكان كثير الغزو والحج. مات سنة(١٩٣).

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي العالم المتبحر. الحافظ الفقيه الظاهري من أشهى تصانيفه «المحلى» مات سنة(٤٥٤).

وقال في موضع آخر[1]: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردَّة، وإنما يوجب القتل فيه حداً، وإنما نقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة، ونقتله حداً كالزنديق إذا تاب، قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك، لإقراره بالتوحيد، وإنكاره ما شُهد به عليه، أو زعمه أن ذلك كان منه ذهولاً ومعصية وأنه مُقلع عن ذلك نادم عليه، قال: وأما من علم أنه سبه معتقداً لاستحلاله فلاشك في كفره بذلك، وكذلك إن كان سبه في نفسه كفراً كتكذيبه أو تكفيره ونحوه، فهذا ما لا إشكال فيه، وكذلك من لم يُظهر التوبة واعترف بما شُهد به وصمم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله هتك حرمة الله أو حرمة نبيه، وهذا أيضاً تثبيت منه بأن السب يكفر به لأجل استحلاله له إذا لم يكن في نفسه تكذيباً صريحاً.

وهذا موضع لابدَّ من تحريره، ويجب أن يُعلَم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السبَّ زلَّةٌ منكرة وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلى، قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنما وقع من وقع في هذه المَهْوَاة بما تقوله من كلام طائفة من متأخري المتكلمين -وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قولُ اللسان ولم يقتض عملاً في القلب ولا في الجوارح- وصرح القاضي أبو يعلى هنا، قال عقب أن ذكر ما حكيناه عنه: وعلى هذا لو قال الكافر «أنا معتقد بقلبي معرفة الله وتوحيده، لكني لا آتي بالشهادتين كما لا آتي غيرها من العبادات كسلاً» لم يحكم بإسلامه في الظاهر، ويحكم به باطناً، قال: وقول الإمام أحمد «من قال إن المعرفة تنفع في القلب من غير أن يتلفظ بها فهو جهمي» محمول على أحد وجهين، أحدهما: أنه جهمي في ظاهر الحكم، والثاني: على أنه يمتنع من الشهادتين عناداً، لأنه احتج أحمد في ذلك بأن إبليس عرف ربه بقلبه ولم يكن مؤمناً. ومعلوم أن إبليس اعتقد أنه لا يلزم امتثال أمره تعالى [بالسجود] لآدم وقد ذكر القاضي في غير موضع أنه لا يكون مؤمناً حتى يصدِّق بلسانه مع القدرة بقلبه، وأن الإيمان قول وعمل، كما هو مذهب الأئمة كلهم: مالك، وسفيان، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومن قبلهم وبعدهم من أعيان الأمة.

---

(١) أي القاضي أبو يعلى.

وليس الغرض هنا استيفاء الكلام فى الأصل، وإنما الغرض البينة على ما يختص هذه المسألة؛ وذلك من وجوه:

الرد على من قال: لا يكفر إلا الساب المستحيل

أحدها: أن الحكاية المذكورة عن الفقهاء أنه إن كان مستحلاً كفر، وإلا فلا، ليس لها أصل، وإنما نقلها القاضى من كتاب بعض المتكلمين الذين نقلوها عن الفقهاء، وهؤلاء نقلوا قول الفقهاء بما ظنوه جاريا على أصولهم، أو بما قد سمعوه من بعض المنتسبين إلى الفقه ممن لا يعدُّ قوله قولاً، وقد حكينا نصوص أئمة الفقهاء وحكاية إجماعهم عَمَّنْ هو من أعلم الناس بمذاهبهم فلا يظن ظان أن في المسألة خلافاً يجعل المسألة من مسائل الخلاف والاجتهاد، وإنما ذلك غلط، لا يستطيع أحد أن يحكى عن واحد من الفقهاء أئمة الفتوى هذا التفصيل البتة.

الوجه الثانى: أن الكفر إذا كان هو الاستحلال فإنما معناه اعتقاد أن السب حلال، فإنه لما اعتقد أن ما حرمه الله تعالى حلال كفر، ولا ريب أن من اعتقد فى المحرمات المعلوم تحريمها أنها حلال كفر، لكن لا فرق فى ذلك بين سب النبى وبين قذف المؤمنين والكذب عليهم والغيبة لهم إلى غير ذلك من الأقوال التى علم أن الله حرمها، فإنه من فعل شيئاً من ذلك مستحلاً كفر، مع أنه لا يجوز أن يقال: من قذف مسلماً أو اغتابه كفر، ويعنى بذلك إذا استحله.

الوجه الثالث: أن اعتقاد حل السب كفر، سواء اقترن به وجودُ السب أو لم يقترن، فإذاً لا أثر للسب فى التكفير وجوداً وعدماً، وإنما المؤثر هو الاعتقاد، وهو خلاف ما أجمع عليه العلماء.

الوجه الرابع: أنه إذا كان المكفر هو اعتقاد الحل فليس فى السب ما يدل على أن الساب مستحل، فيجب أن لا يكفر، لا سيما إذا قال «أنا أعتقد أن هذا حرام، وإنما أقول غيظاً وسفهاً، أو عبثاً أو لعباً» كما قال المنافقون: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾[التوبة: ٦٥] وكما إذا قال: إنما قذفت هذا وكذبت عليه لعباً وعبثاً، فإن قيل لا يكونون كفاراً فهو خلاف نص القرآن، وإن قيل يكونون كفاراً فهو تكفير بغير موجب إذا لم يجعل نفس السب مكفراً، وقول القائل أنا لا أصدقه فى هذا لا يستقيم، فإن التكفير لا يكون بأمر محتمل، فإذا كان قد قال: «أنا أعتقد أن ذلك ذنب ومعصية وأنا أفعله» فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفراً؟ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦٦] ولم يقل قد كذبتم

فى قولكم إنما كنا نخوض ونلعب، فلم يكذبهم فى هذا العذر كما كذبهم فى سائر ما أظهروه من العذر الذى يوجب براءتهم من الكفر لو كانوا صادقين، بل بين أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب.

الدليل على كفر الساب مطلقاً

وإذا تبين أن مذهب سلف الأمة ومن اتبعهم من الخلف أن هذه المقالة فى نفسها كفر استحلها صاحبها أو لم يستحلها فالدليلُ على ذلك جميع ما قدمناه فى المسألة الأولى من الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾[التوبة: ٦١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأحزاب: ٥٧] وقوله تعالى: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦٦] وما ذكرناه من الأحاديث والآثار فإنما هو أدلة بينة فى أن نفس أذى الله ورسوله كفر، مع قطع النظر عن اعتقاد التحريم وجوداً وعدماً، فلا حاجة إلى أن نعيد الكلام هنا، بل فى الحقيقة كلُّ ما دل على أن الساب كافر وأنه حلال الدم لكفره فقد دل على هذه المسألة، إذ لو كان الكفر المبيح هو اعتقاد أن السب حلال لم يجز تكفيره وقتله، حتى يظهر هذا الاعتقاد ظهوراً تثبت بمثله الاعتقادات المُبيحةُ للدماء.

شبهتان للمرجئة وللجهمية

ومنشأ هذه الشبهة التى أوجبت هذا الوهم من المتكلمين ومَنْ حَذَا حَذْوهم من الفقهاء أنهم رأوا أن الإيمان هو تصديق الرسول فيما أخبر به، ورأوا أن اعتقاد صدقه لا ينافى السب والشتم بالذات، كما أن اعتقاد إيجاب طاعته لا ينافى معصيته، فإن الإنسان قد يهين من يعتقد وجوب إكرامه، كما يترك ما يعتقد وجوب فعله، ويفعل ما يعتقد وجوب تركه، ثم رأوا أن الأمة قد كفرت السابَّ، فقالوا: إنما كفر لأن سبه دليل على أنه لم يعتقد أنه حرام، واعتقادُ حله تكذيب للرسول، فكفر بهذا التكذيب لا بتلك الإهانة، وإنما الإهانة دليل على التكذيب، فإذا فرض أنه فى نفس الأمر ليس بمكذب كان فى نفس الأمر مؤمناً، وإن كان حكم الظاهر إنما يجرى عليه بما أظهره، فهذا مأخذ المُرجئة ومعتضديهم، وهم الذين يقولون: الإيمان هو الاعتقاد والقول، وغلاتهم وهم الكرامية الذين يقولون: مجرد القول وإن عَرِي عن الاعتقاد، وأما الجهمية الذين يقولون: «هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب فقط وإن لم يتكلم بلسانه» فلهم مأخذ آخر، وهو أنه قد يقول بلسانه ما ليس فى قلبه، فإذا كان فى قلبه التعظيم والتوقير للرسول لم يقدح إظهار خلاف ذلك بلسانه فى الباطن، كما لا ينفع المنافق إظهارُ خلاف ما فى قلبه فى الباطن.

وجواب الشبهة الأولى من وجوه:

أحدها: أن الإيمان وإن كان أصله تصديق القلب فذلك التصديق لابد أن يوجب حالاً في القلب وعملاً له، وهو تعظيم الرسول وإجلاله ومحبته، وذلك أمر لازم كالتألم والتنعم عند الإحساس بالمؤلم والمنعم، وكالنفرة والشهوة عند الشعور بالملائم والمنافي، فإذا لم تحصل هذه الحال والعمل في القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم يُغْنِ شيئاً، وإنما يمتنع حصوله إذا عارضه معارض من حَسَدِ الرسول والتكبر عليه أو الإهمال له وإعراض القلب عنه، ونحو ذلك، كما أن إدراك المَلائم والمنافي يوجب اللذة والألم إلا أن يعارضه معارض، ومتى حصل المعارض كان وجود ذلك التصديق كعدمه، كما يكون وجود ذلك كعدمه، بل يكون ذلك المعارض موجباً لعدم المعلول الذي هو حال في القلب، وبتوسُّطِ عدمه يزول التصديق الذي هو العلة فينقلع الإيمان بالكلية من القلب، وهذا هو الموجَب لكفر مَنْ حسَد الأنبياء، أو تكبر عليهم، أو كره فراق الإلْف والعادة، مع علمه بأنهم صادقون، وكفرهم أغلظ من كفر الجهال.

جواب على الشبهة الأولى

الثاني: أن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر، وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعهُ الخضوعُ والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به، فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب، وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديقُ والانقياد، وإذا كان كذلك فالسب إهانة واستخفاف، والانقياد للأمر إكرام وإعزاز، ومُحالٌ أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع واستسلم أو يستخف به، فإذا حصل في القلب استخفاف واستهانة امتنع أن يكون فيه انقياد أو استسلام، فلا يكون فيه إيمان، وهذا هو بعينه كفر إبليس، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولاً، ولكن لم ينقد للأمر، ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة، فصار كافراً، وهو موضعٌ زاغَ فيه خلق من الخلف: تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون ممن لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون، ولو أنهم هدُوا لما هدُى إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل، أعني

في الأصل قولاً في القلب، وعملاً في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته، وكلام الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره، فيصدق القلب أخباره تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين، فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين، وإن كان مصدقاً فالكفر أعم من التكذيب يكون تكذيباً وجهلاً، ويكون استكباراً وظلماً، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار، دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل، ألا ترى أن نفراً من اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك هرقل[1] وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق؟ ألا ترى أن من صدق الرسول بأنَّ ما جاء به هو رسالة الله وقد تضمنت خبراً وأمراً فإنه يحتاج إلى مقام ثان، وهو تصديقه خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: «أشهد أن لا إله إلا الله» فهذه الشهادة تتضمن خبره والانقياد لأمره «وأشهد أن محمداً رسول الله» تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله، فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار، فلما كان التصديق لابد منه في كلا الشهادتين -وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول- ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان، وغفلَ عن أن الأصل الآخر لابد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدِّق الرسول ظاهراً وباطناً ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه وتعالى كإبليس، وهذا مما يبين لك أن الاستهزاء بالله أو برسوله ينافي الانقياد له، الطاعة منافاة ذاتية وينافي التصديق بطريق الاستلزام لأنهُ ينافي موجب التصديق ومقتضاه ويمنعه عن حصول ثمرته ومقصوده لكن الإيمان بالرسول إنما يعود أصله إلى التصديق فقط لأنه مُبَلِّغٌ لخبر الله وأمره لكن يستلزم الانقياد له. لأنه قد بلَّغ عن الله أنه أمر بطاعته، فصار الانقياد له من تصديقه في خبره، فمن لم ينقد لأمره فهو إما مكذب له أو ممتنع

(١) حديث هرقل رواه البخاري (٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١) ومسلم(١٧٧٣) وأبو داود(٥١٣٦) والترمذي(٢٧١٧) وأبو نعيم في الدلائل (٤/ ٣٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنه.

عن الانقياد لربه، وكلاهما كفر صريح، ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع أن يكون منقاداً لأمره، فإن الانقياد إجلال وإكرام، والاستخفاف إهانة وإذلال، وهذان ضدان، فمتى حصل فى القلب أحدهما انتفى الآخر، فعُلم أن الاستخفاف والاستهانة به ينافى الإيمان منافاة للضِّدَّ الضدَّ.

الوجه الثالث: أن العبد إذا فعل الذنب مع اعتقاده أن الله حرَّمه عليه واعتقاد انقياده لله فيما حرمه وأوجبه فهذا ليس بكافر، فأما إن اعتقد أن الله لم يحرمه أو أنه حرمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم وأبى أن يُذعن لله وينقاد فهو إما جاحد أو معاند، ولهذا قالوا: من عصى الله مستكبراً كإبليس كفر بالاتفاق، ومن عصى مشتهياً لم يكفر عند أهل السنة والجماعة، وإنما يكفره الخوارج، فإن العاصى المستكبر وإن كان مصدقاً بأن الله ربه فإن معاندته له ومحادَّته تنافى هذا التصديق.

وبيانُ هذا أن من فعل المحارم مستحلاً لها فهو كافر بالاتفاق، فإنه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه، وكذلك لو استحلها من غير فعل، والاستحلال اعتقاد أنها حلالٌ له وذلك يكون تارةً باعتقاد أن اللَّهَ أحلها وتارةً باعتقاد أن الله لم يحرمها، وتارة بعدم اعتقاد أن الله حرمها، وهذا يكون لخلل فى الإيمان بالربوبية، ولخلل فى الإيمان بالرسالة، ويكون جحداً محضاً غير مبنى على مقدمة، وتارة يعلم أن الله حرمها، ويعلم أن الرسول إنما حرم ما حرمه الله، ثم يمتنع عنْ التزام هذا التحريم، ويعاند المحرم، فهذا أشد كفراً ممن قبله، وقد يكون هذا مع علمه أن من لم يلتزم هذا التحريم عاقبه الله وعذبه، ثم إن هذا الامتناع والإباء إما لخلل فى اعتقاد حكمه الآمِر وقدُرته فيعود هذا إلى عدم التصديق بصفة من صفاته، وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمرداً أو اتباعاً لغرض النفس، وحقيقته كفر، هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به ويصدق بكل ما يُصَدِّقُ به المؤمنون، لكنه يكره ذلك ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه، ويقول: أنا لا أُقرّ بذلك، ولا ألتزمه، وأُبغض هذا الحق وأنفر عنه، فهذا نوع غير النوع الأول، وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، والقرآن مملوء من تكفير مثل هذا النوع، بل عقوبته أشد، وفى مثله قيل: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالمٌ لم ينفعه الله بعلمه»[1] -وهو إبليس ومن

---

(١) (ضعيف جداً) رواه الطبراني في «الصغير» (٥٠٧) عن أبي هريرة وقال لم يروه عن المقبري إلا عثمان البرسي. وأورده العجلوني في «كشف الخفا» وعزاه لابن ماجد وهو وهم. وقال الألباني: «ضعيف جداً» (انظر ضعيف الجامع(٨٦٨) الضعيفة (١٦٣٤).

سلك سبيله- وبهذا يظهر الفرق بين العاصى فإنه يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه ويجب أن لا يفعله، لكن الشهوة والنفرة منعته من الموافقة، فقد أتى من الإيمان بالتصديق والخضوع والانقياد، وذلك قولٌ وعملٌ لكن لم يكمل العمل.

وأما إهانة الرجل من يعتقد وجوب كرامته كالوالدين ونحوهما فلأنه لم يُهِنْ من كان الانقياد له والإكرام شرطاً فى إيمانه، وإنما أهان من إكرامه شرط فى بره وطاعته وتقواه، وجانبُ الله والرسول إنما كفر فيه لأنه لا يكون مؤمناً حتى يصدِّق تصديقاً يقتضى الخضوع والانقياد، فحيث لم يقتضه لم يكن ذلك التصديق إيماناً، بل كان وجوده شراً من عدمه، فإن من خُلق له حياة وإدراك، ولم يرزق إلا العذاب، كان فقدُ تلك الحياة والإدراك أحبَّ إليه من حياة ليس فيها إلا الألم، وإذا كان التصديق ثمرته صلاح حاله وحصول النعم له واللذة فى الدنيا والآخرة، فلم يحصل معه إلا فساد حاله والبؤس والألم فى الدنيا والآخرة كان أن لا يوجد أحبَّ إليه من أن يوجد.

وهنا كلامٌ طويلٌ في تفصيل هذه الأمور، ومنْ حكمَّ الكتاب والسنة على نفسه قولاً وفعلاً ونوَّر الله قلبه تبين له ضلال كثير من الناس ممن يتكلم برأيه فى سعادة النفوس بعد الموت وشقاوتها، جرياً على منهاج الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسل الله به رسله، ونبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتباعاً لما تتلوه الشياطينُ.

وأما الشبهة الثانية فجوابها من ثلاثة أوجُه:

الجواب عن الشبهة الثانية

أحدها: أن موجبَ هذا من تكلم بالتكذيب والجحد وسائر أنواع الكفر من غير إكراه على ذلك فإنه يجوز أن يكون مع ذلك فى نفس الأمر مؤمناً، ومن جَوَّز هذا فقد خلَع ربْقةَ الإسلام من عنقه.

الثانى: أن الذى عليه الجماعة أن من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما فى قلبه من المعرفة، وأن القول من القادر عليه شرط فى صحة الإيمان، حتى اختلفوا فى تكفير من قال: «إن المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح» وليس هذا موضع تقرير هذا.

وما ذكره القاضى رحمه الله من التأويل لكلام الإمام أحمد فقد ذكر هو وغيره خلاف ذلك فى غير موضع، وكذلك ما دلَّ عليه كلام القاضى عياض، فإن مالكاً وسائر الفقهاء من التابعين ومن بعدهم -إلا من ينسب إلى بدعة- قالوا: الإيمان قول وعمل، وبسطُ هذا له مكان غير هذا.

الثالث: أن من قال: «إن الإيمان مجرد معرفة القلب من غير احتياج إلى المنطق باللسان» يقول: لا يفتقر الإيمان فى نفس الأمر إلى القول الذى يوافقه باللسان، لا يقول إن القول الذى ينافى الإيمان لا يبطله، فإن القول قولان: قول يوافق تلك المعرفة، وقول يخالفها، فهب أن القول الموافق لا يشترط، لكن القول المخالف ينافيها، فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً بأنها كلمة كفر فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً، ولا يجوز أن يقال: إنه فى الباطن يجوز أن يكون مؤمناً، ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام، قال سبحانه: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النحل: ١٠٦]

ومعلوم أنه لم يُردْ بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط، لأن ذلك لا يُكره الرجل عليه، وهو قد استثنى من أكره ولم يُردْ من قال واعتقد، لأنه استثنى المُكرهَ وهو لا يكره على العقد والقول، وإنما يكره على القول فقط، فعلم أنه أراد من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم وأنه كافر بذلك إلا من أكره وهو مطمئن بالإيمان، ولكن من شرحَ بالكفر صدراً من المكرهين فإنه كافر أيضاً، فصار من تكلم بالكفر كافراً إلا من أكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، وقال تعالى فى حق المستهزئين: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦٦] فبين أنهم كفار بالقول مع أنهم لم يعتقدوا صحته، وهذا باب واسع، والفقهُ فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم وإرادة فعل فيه استهانةٌ واستخفاف كما أنه يوجب المحبة والتعظيم واقتضاؤه وجود هذا وعدم هذا أمرٌ جرتْ به سنة الله فى مخلوقاته، كاقتضاء إدراك الموافق للذة وإدراك المخالف للألم، فإذا عُدم المعلول كان مستلزماً لعدم العلة، وإذا وجد الضد كان مستلزماً لعدم الضد الآخر، فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق النافع ولعدم الانقياد والاستسلام فلذلك كان كفراً.

واعلم أن الإيمان وإن قيل هو التصديق فالقلب يُصَدِّقُ بالحق، والقول يصدق فى القلب، والعمل يصدق القول، والتكذيب بالقول مستلزم للتكذيب بالقلب، ورافع للتصديق الذى كان فى القلب، إذ أعمال الجوارح تُؤثر فى القلب كما أن أعمال القلب تُؤثر فى الجوارح، فأيهما قام به كفر تعدى حكمه إلى الآخر، والكلام فى هذا واسع، وإنما نبهنا على هذه المقدمة.

فصل

ثم نعود إلى مقصود المسألة فنقول:

نصوص العلماء التي تدل على أن السب كفر

قد ثبت أن كل سب وشتم يبيح الدم فهو كفر وإن لم يكن كل كفر سباً، ونحن نذكر عبارات العلماء فى هذه المسألة:

قال الإمام أحمد: كل من شتم النبي عليه الصلاة والسلام أو تقَّصهُ -مسلماً كان أو كافراً- فعليه القتل، وأرى أن يُقْتَلَ ولا يُسْتَتَابَ.

وقال فى موضع آخر: كل من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه وتعالى فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة.

وقال أصحابنا: التعريض بسب الله وسب رسوله ﷺ ردة، وهو موجب للقتل، كالتصريح، ولا يختلف أصحابنا أن قذف أم النبي ﷺ من جملة سبه الموجب للقتل وأغلظ، لأن ذلك يُفضى إلى القدح فى نسبه، وفى عبارة بعضهم إطلاق القول بأن من سبَّ أم النبى عليه الصلاة والسلام يقتل، مسلماً كان أو كافراً، وينبغى أن يكون مُرادهم بالسب هنا القذف، كما صرح به الجمهور، لما فيه من سب النبي ﷺ .

وقال القاضى عياض: جميعُ من سب النبي ﷺ أو عابه أو ألحق به نقصاً فى نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عَرَّض به شبهة بشئ على طريق السب له والإزراء عليه أو البغض منه والعيب له فهو سابٌّ له، والحكم فيه حكم الساب: يقتل، ولا نستثن فصلاً من فصول هذا الباب عن هذا المقصد، ولا نمتر فيه، تصريحاً كان أو تلويحاً، وكذلك من لعنه، أو تمنى مضرَّة له، أو دعا عليه، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم، أو عيبه فى جهته العزيزة بسخُف من الكلام وهُجر ومنكر من القول وزور، أو عيَّره بشئ مما يجرى من البلاء والمحنة عليه، أو غَمَصه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهود لديه، قال: وهذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن أصحابه وهلم جرا.

وقال ابن القاسم عن مالك: من سبَّ النبي ﷺ قتل، ولم يستتب، قال ابن القاسم: أو شتمه، أو عابه، أو تنقصه، فإنه يقتل كالزنديق، وقد فرض الله توقيره وبِرَّهُ.

وكذلك قال مالك في رواية المدنيين عنه: من سب رسول الله ﷺ أو شتمه أو عابه أو تنقصه قتل، مسلماً كان أو كافراً، ولا يستتاب.

وروى ابن وهب[1] عن مالك من قال: إن رداء النبي ﷺ -ويُروَى زِرُّه- «وسخ» وأراد به عيبه قُتل.

وروى بعضُ المالكية إجماع العلماء على أن من دعا على نبي من الأنبياء بالويل أو بشيء من المكروه إنه يقتل بلا استتابة.

وذكر القاضي عياض أجوبة جماعة من فقهاء المالكية المشاهير بالقتل بلا استتابة في قضايا متعددة أفتى في كل قضية بعضهم:

منها: رجل سمع قوماً يتذاكرون صفة النبي ﷺ إذ مرَّ بهم رجل قبيح الوجه واللحية، فقال: تريدون تعرفون صفته؟ هذا المار في خلقه ولحيته.

ومنها: رجل قال: النبي ﷺ أسود.

ومنها: رجل قيل له: «لا، وحق رسول الله» فقال: فعل الله برسول الله كذا وكذا، ثم قيل له: ما تقول يا عدو الله، فقال أشد من كلامه الأول، ثم قال: إنما أردت برسول الله العقرب، قالوا: لأن ادعاء التأويل في لفظ صُراح لا يقبل، لأنه امتهان، وهو غير مُعزِّر لرسول الله ﷺ ولا مُوقِّر له، فوجبت إباحة دمه.

ومنها: عشَّار قال: أدوا شك(؟) إلى النبي، أو قال: إن سألت أو جهلتُ فقد سأل النبي وجهل.

ومنها: مُتفقة كان يستخف بالنبي ﷺ، ويسميه في أثناء مناظرته اليتيم وختن حيدره، ويزعم أن زُهده لم يكن قصداً، ولو قدر على الطيبات لأكلها، وأشباه هذا.

قال عياض: فهذا الباب كله مما عدَّه العلماء سباً وتنقصاً، يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ومتأخرهم، وإن اختلفوا في سبب حكم قتله.

---

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي. أبو محمد المصري الفقيه. ثقة حافظ عابد. مات سنة(١٩٧).

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه أو برئ منه، أو كذبه: إنه مرتد، وكذلك قال أصحاب الشافعي: كل من تعرض لرسول الله ﷺ بما فيه استهانة فهو كالسب الصريح، فإن الاستهانة بالنبى كفر، وهل يتحتم قتله أو يسقط بالتوبة؟ على الوجهين، وقد نص الشافعي على هذا المعنى.

فقد اتفقت نصوصُ العلماء من جميع الطوائف على أن التنقص له كفر مبيح للدم، وهم فى استتابته على ما تقدم من الخلاف، ولا فرق فى ذلك بين أن يقصد عيبه والازراء به أولا يقصد عيبه لكن المقصود شئ آخر حصَل السبٌّ تبعاً له أو لا يقصد شيئاً من ذلك، بل يهزل ويمزح أو يفعل غير ذلك.

فهذا كله يشترك فى هذا الحكم إذا كان القولُ نفسه سباً، فإن الرجل يتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت يهوى بها فى النار أبعد مما بين المشرق والمغرب، ومن قال ما هو سب وتنقص له فقد آذى الله ورسوله، وهو مأخوذ بما يؤذى به الناس من القول الذى هو فى نفسه أذى وإن لم يقصد أذاهم، ألم تسمع إلى الذين قالوا: إنما كنا نخوض ونلعب، فقال الله تعالى: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[التوبة: ٦٥-٦٦].

وهذا مثل من يغضب فيذكر له حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أو حكم من حكمه أو يدعى لما سنَّه فيلعن ويقبح ونحو ذلك، وقد قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[النساء: ٦٥] فأقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدوا فى نفوسهم حرجاً من حكمه، فمن شاجر غيره فى حكم وحرج لذكر رسول الله ﷺ حتى أفخش فى منطقه فهو كافر بنص التنزيل، ولا يُعذر بأن مقصوده ردُّ الخصم، فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وحتى يكون الرسولُ أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين.

ومن هذا الباب قول القائل: «إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله»[١] وقول الآخر: «اعدل فإنك لم تعدل»[٢] وقول ذلك الأنصاري: «أن كان ابن عمتك»[٣] فإن هذا كفر محض، حيث زعم أن النبي ﷺ إنما حكم للزبير لأنه ابن عمته، ولذلك أنزل الله تعالى هذه الآية، وأقسم أنهم لا يؤمنون حتى لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً من حكمه، وإنما عفا عنه النبي عليه الصلاة والسلام كما عفا عن الذى قال: إنَّ هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، وعن الذى قال: أعدل فإنك، لم تعدل، وقد ذكرنا عن عمر ﷺ أنه قتل رجلاً لم يرض بحكم النبي ﷺ، فنزل القرآن بموافقته[٤]، فكيف بمن طعن فى حكمه؟ وقد ذكر طائفة من الفقهاء -منهم ابن عقيل، وبعض أصحاب الشافعي- أن هذا كان عقوبته التعزير، ثم منهم من قال: لم يعزره النبي ﷺ لأن التعزير (غير) واجب، ومنهم من قال: عفا عنه لأن الحق له، ومنهم من قال: عاقبه بأن أمر الزبير أن يسقى ثم يحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، وهذه أقوال رديَّةٌ، ولا يستريب من تأمل فى أن هذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن أن من هو بمثل حاله ليس بمؤمن.

فإن قيل: ففى رواية صحيحة أنه كان من أهل بدر، وفى الصحيحين عن علي عن النبي ﷺ أنه قال: «وما يدريك لَعَلَّ الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم»[٥] ولو كان هذا القول كفراً للزم أن يغفر الكفر، والكفر لا يغفر، ولا يقال عن بدري: إنه كفر.

فيقال: هذه الزيادة ذكرها أبو اليمان[٦] عن شعيب[٧]، ولم يذكرها أكثر الرواة، فيمكن أنها وهم، كما وقع فى حديث كعب وهلال بن أمية أنهما من أهل بدر ولا يختلف أهل المغازى والسير أنهما لم يشهدا بدراً، وكذلك لم يذكره ابن إسحاق فى روايته عن الزهري، ولكن الظاهر صحتها.

فنقول: ليس فى الحديث أن هذه القصة كانت بعد بدر، فلعلها كانت قبل بدر، وسمى الرجل بدرياً لأن عبد الله بن الزبير حدث بالقصة بعد أن صار الرجل بدرياً، فعن عبد الله بن -

---

(١) سبق تخريجه. من حديث ابن مسعود ص١٩٨ .
(٢) جزء من حديث ذي الخويصره عن أبي سعيد الخدري. سبق تخريجه ص١٥٩ .
(٣) سبق تخريجه ص١٩٩ .
(٤) تقدم ص٤٣ .
(٥) سبق تخريجه ص١٥٧ .
(٦) هو الحكم بن نافع البهراني. أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته. ثقة ثبت. يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة. مات سنة(٢٢٢).
(٧) هو شعيب بن أبي حمزة الأموي واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي. ثقة عابد. قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري. مات سنة(١٦٢) أو بعدها.

الزبير عن أبيه أن رجلاً من الأنصار خـاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة التي يسقُون بهـا النخل، فقال الأنصاري: سرّح الماء يمر، فـأبى عليه، فاختصـما عند رسول الله ﷺ، فـقال: رسـول الله ﷺ للزبيـر: «اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جـارك» فغضب الأنصاري ثم قال: يا رسول الله أن كان ابن عمتك فتلوّن وجه النبي ﷺ، ثم قال للزبير: «اسق يا زبيـر ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر» فـقال الزبير: والله لأني أحـسب هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾[النساء: ٦٥] متفق عليه[1]، وفي رواية للبخاري من حديث عُـروة قال: فاستوعى رسول الله ﷺ حينئذ للزبير حقه، وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك قد أشار على الزبير برأي أراد فيـه سعة له وللأنصـاري، فلما أحـفظ الأنصاري رسول الله ﷺ اسـتوعى رسول الله عليـه الصلاة والسلام للـزبير حقـه في صريح الحكم، وهذا يقوى أن القـصة متقدمة قبل بدر، لأن النبي عليه الصـلاة والسلام قضى في سيل مهزور أن الأعلى يسقُى ثم يحبس حـتى يبلغ الماء إلى الكعبين، فلو كانت قصـة الزبير بعد هذا القضـاء لكان قد عُلم وجه الحكـم فيه، وهذا القـضاء الظاهر أنه مـتقدم من حـين قدم النبي ﷺ، لأن الحاجة إلى الحكم فيه من حين قدم، ولعل قصة الزبير أوجبت هذا القضاء.

وأيضـاً، فإن هؤلاء الآيـات قد ذكـر غـيرُ واحـد أن أولهـا نزل لما أراد بعض المنافـقين أن يحاكم يهـودياً إلى ابن الأشـرف، وهذاً إنما كان قـبل بدر، لأن ابن الأشرف ذهب عـقب بدر إلى مكة، فلما رجع قتـل، فلم يستقـر بعد بدر بالمدينة استقراراً يتُحاكم إليه فيه، وإن كـانت القصة بعد بدر فإن القائل لهذه الكلمة يكون قد تاب واستغفر وقد عفا له النبي ﷺ عن حقه، فغفر له، والمضمون لأهل بدر إنما هو المغفرة: إما بأن يستغفروا، إن كـان الذنب مما لا يغفر إلا بالاستغفار أو لم يكن كذلك، وإما بدون أن يستغفـروا ألا ترى أن قدامة ابن مظعون -وكان بدرياً- تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخمر من قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا**﴾[المائدة: ٩٣]الآية حتى أجـمع رأيُ عمر وأهل الشورى أن يُستتاب هو وأصحابه، فإن أقروا بالتحريم جلدوا، وإن لم يقروا به كفروا، ثم إنه تاب وكاد ييأسُ لعظم ذنبه في نفـسه، حتى أرسل إليه عمر رضي الله عنه بأول سورة غافر، فعلم أن المضمون للبدريين أن خاتمتهم حسنة، وأنهم مغفور لهم وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ما عسى أن يصدر، فإن التوبة تجبُ ما قبلها.

---

(١) سبق تخريجه ص١٩٩ .

وإذا ثبت أن كل سب -تصريحاً أو تعريضاً- موجب للقتل فالذى يجب أن يعتنى به الفرق بين السب الذى لا تقبل منه التوبة والكفر الذى تقبل منه التوبة، فنقول:

هذا الحكم قد نيط فى الكتاب والسنة باسم أذى الله ورسوله، وفى بعض الأحاديث ذكر الشتم والسب، وكذلك جاء فى ألفاظ الصحابة والفقهاء ذكر السب والشتم، والاسمُ إذا لم يكن له حدٌّ فى اللغة كاسم الأرض والسماء والبحر والشمس والقمر، ولا فى الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر، فإنه يرجع فى حده إلى العُرف كالقبض والحرز والبيع والرهن والكرَى ونحوها فيجب أن يرجع فى الأذى والسب والشتم إلى العرف، فما عدَّه أهلُ العرف سباً وانتقاصاً أو عيباً أو طعناً ونحو ذلك فهو من السب، وما لم يكن كذلك فهو كفر به، فيكون كفراً ليس بسب، حُكم صاحبه حكم المرتد إن كان مظهراً له وإلا فهو زندقة، والمعتبر أن يكون سباً وأذى للنبى عليه الصلاة والسلام وإن لم يكن سباً وأذى لغيره، فعلى هذا كل ما لو قيل لغير النبى عليه الصلاة والسلام أوجب تعزيراً أوحداً بوجه من الوجوه فإنه من باب سب النبى عليه الصلاة والسلام كالقذف واللعن وغيرهما من الصورة التى تقدم التنبيه عليها، وأما ما يختص بالقدح فى النبوة فإن لم يتضمن إلا مجرد عدم التصديق بنبوته فهو كفر محض إن كان فيه استخفاف واستهانة من عدم التصديق فهو من السب. وهنا مسائل اجتهادية يتردَّد الفقهاء هل هى من السب أو من الردة المحضة، ثم ما ثبت أنه ليس بسب فإن استسر به صاحبه فهو زنديق حكمه حكم الزنديق، وإلا فهو مرتد محض، واستقصاء الأنواع والفرق بينها ليس هذا موضعه.

فصل

سب الذمى له ينقض العهد ويوجب القتل

فأما الذمى فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه، فإن كفره به لا ينتقض العهد، ولا يبيح دم المعاهد بالاتفاق، لأنا صالحناهم على هذا، وأما سبه له فإنه ينقض العهد ويوجب القتل كما تقدم.

قال القاضى أبو يعلى: عقد الأمان يوجب إقرارهم على تكذيب النبى عليه الصلاة والسلام، لا على شتمهم وسبهم له.

سب المسلم له يوجب القتل

وقد تقدم أن هذا الفرق أيضاً معتبر فى المسلم حيث قتلناه بخصوص السب، وكونه موجباً للقتل حداً من الحدود بحيث لا يسقط بالتوبة وإن صحت، وأما حيث قتلناه لدلالته على الزندقة أو لمجرد كونه مرتداً فلا فرق حينئذ بين مجرد الكفر وبين ما يضمنه من الأنواع، فنقول:

الآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء -مثل مالك وأحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك- كلها مطلقة فى شتم النبى عليه الصلاة والسلام من مسلم أو معاهد، فإنه يقتل، ولم يُفصِّلوا بين شتم وشتم، ولا بين أن يكرر الشتم أو لا يكرره، أو يظهره أو لا يظهره، وأعنى بقولى لا يظهره: أن لا يتكلم به فى ملأ من المسلمين، وإلا فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنهما سمعاه يشتمه، أو حتى يقر بالشتم، وكونه يشتمه بحيث يسمعه المسلمون إظهار له، اللهم إلا أن يُفرض أنه شتمه فى بيته خالياً، فسمعه جيرانه المسلمون أو من استرق السمع منهم.

قال مالك وأحمد: كل من شتم النبي عليه الصلاة والسلام أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فإنه يقتل، ولا يستتاب، فنصا على أن الكافر يجب قتله بتنقصه له كما يقتل بشتمه، وكما يقتل المسلم بذلك، وكذلك أطلق سائر أصحابنا أن سب النبى عليه الصلاة والسلام من الذمى يوجب القتل.

وذكر القاضى وابن عقيل وغيرهما أن ما أبطل الإيمان فإنه يبطل الأمان إذا أظهروه، فإن الإسلام أوكدُ من عقد الذمة، فإذا كان من الكلام ما يبطل حقن الإسلام، فأن يبطل حقن الذمة أولى، مع الفرق بينهما من وجه آخر، فإن المسلم إذا سب الرسول دلَّ على سوء اعتقاده فى رسول الله ﷺ، فلذلك كفر، والذمى قد عُلم أن اعتقاده ذلك، وأقررناه على اعتقاده، وإنما أخذ عليه كتمه وأن لا يظهره، فبقى تفاوت ما بين الإظهار والإضمار.

فرق بين إظهار السب وكتمانه

قال ابن عقيل: فكما أُخذ على المسلم أن لا يعتقد ذلك أُخذ على الذمى أن لا يظهره فإظهار هذا كإضمار ذاك، وإضماره لا ضرر على الإسلام ولا إزراء فيه، وفى إظهاره ضرر وإزراء على الإسلام، ولهذا ما بطن من الجرائم لا يتبعها في حق المسلم، ولو أظهروها أقمنا عليهم حد الله.

وطرد القاضى وابن عقيل هذا القياس فى كل ما ينقض الإيمان من الكلام، مثل التثنية والتثليث، كقول النصاري: إن الله ثالثُ ثلاثة، ونحو ذلك: أن الذمى متى أظهر ما يعلمه من دينه من الشرك نقض العهد، كما أنه إن أظهر ما نعلمه بقوله فى نبينا عليه الصلاة والسلام نقض العهد.

قال القاضي: وقد نص أحمد على ذلك فقال فى رواية حنبل: كل من ذكر شيئاً يُعَرِّض به الرب فعليه القتل -مسلماً كان أو كافراً- وهذا مذهب أهل المدينة.

وقال جعفر بن محمد[1]: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن يهودى مرَّ بمؤذِّن وهو يؤذن، فقال له: كذبت، فقال: يقتل، لأنه شتم، فقد نص على قتل من كذب المؤذن فى كلمات الأذان، وهى قول: «الله أكبر» أو «أشهد أن لا إله إلا الله» أو «أشهد أن محمداً رسول الله» وقد ذكرها الخلال والقاضى فى سب الله، بناء على أنه كذبه فيما يتعلق بذكر الرب سبحانه، والأشبهُ أنه عامٌ فى تكذيبه فيما يتعلق بذكر الرب وذكر الرسول، بل هو فى هذا أولى، لأن اليهودى لا يكذب من قال «لا إله إلا الله» ولا من قال «الله أكبر» وإنما يكذب من قال أن محمداً رسول الله، وهذا قول جمهور المالكين، قالوا: إنه يقتل بكل سب، سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه. لأنهم وإن استحلوه فإنا لم نعطهم العهد على إظهاره، وكما لا يحصنُ الإسلام من سبه كذلك لا تحصن منه الذمة، وهو قول أبى مصعب وطائفة من المدنيين.

قال أبو مصعب فى نصرانى قال: «والذى اصطفى عيسى على محمد»: اختلف العلماء فيه، فضربتُه حتى قتلته، أو عاش يوماً وليلة، وأمرتُ من جرَّ برجله وطرح على مزبلة فأكلته الكلاب.

---

(١) هو جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي أبو الفضل تلميذ الإمام أحمد. كان ثقة ثبتاً حسن الحفظ مات سنة(٢٥٢).

وقال أبو مصعب فى نصرانى قال: «عيسى خلق محمداً» قال: يقتل.

وأفتى سلف الأندلسيين بقتل نصرانية استهلت بنفى الربوبية، وبنوة عيسى لله.

وقال ابن القاسم فيمن سبه فقال: «ليس بنبي، أو لم يرسل، أو لم ينزل عليه قرآن، وإنما هو شئ يقوله» ونحو هذا: فيقتل، وإن قال: «إن محمداً لم يرُسل إلينا، وإنما أرسل إليكم، وإنما نبينا موسى أو عيسى» ونحو هذا: لا شئ عليهم، لأن الله أقرهم على مثله.

قال ابن القاسم: وإذا قال النصرانى «ديننا خير من دينكم، إنما دينكم دين الحمير» ونحو هذا من القبيح، أو سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله» فقال: كذلك يعظكم الله، ففى هذا الأدبُ الموجعُ والسجنُ الطويل، وهذا قول محمد بن سحنون، وذكره عن أبيه، ولهم قول آخر فيما إذا سبه بالوجه الذى به كفروا أنه لا يقتل.

قال سحنون عن ابن القاسم: من شتم الأنبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذى به كفروا ضربت عنقه إلا أن يسلم.

وقال سحنون فى اليهودى يقول للمؤذن إذا تشهد «كذبت»: يعاقب العقوبة الموجعة مع السجن الطويل.

وقد تقدم نص الإمام أحمد فى مثل هذه الصورة على القتل، لأنه شتم.

وكذلك اختلف أصحابُ الشافعى فى السب الذى ينتقض به عهد الذمى ويقتل به إذا قلنا بذلك، على وجهين: أحدهما: ينتقض بمطلق السب لنبينا والقدح فى ديننا إذا أظهروه، وإن كانوا يعتقدون ذلك ديناً، وهذا قول أكثرهم والثاني: أنهم إن ذكروه بما يعتقدونه فيه ديناً من أنه ليس برسول والقرآن ليس بكلام الله فهو كإظهارهم قولهم فى المسيح ومعتقدهم فى التثليث، قالوا: وهذا لا ينقض العهد بلا تردد، بل يُعزَّرون على إظهاره، وأما إن ذكروه بما لا يعتقدونه دينا كالطعن فى نسبه فهو الذى قيل فيه: ينقض العهد، وهذا اختيار الصيدلانى وأبى المعالى وغيرهما.

وحجة من فرق بين ما يعتقدونه فيه ديناً وما لا يعتقدونه -كما اختاره بعض المالكية وبعض الشافعية- أنهم قد أقروا على دينهم الذى يعتقدونه، لكن منعوا من إظهاره، فإذا أظهروه كان كما لو أظهروا سائر المناكير التى هى من دينهم كالخمر والخنزير والصليب ورفع الصوت بكتابهم ونحو ذلك، وهذا إنما يستحقون عليه العقوبة والنكال بما دون القتل.

يؤيد ذلك أن إظهار معتقدهم فى الرسول ليس بأعظم من إظهار معتقدهم فى الله، وقد علم هؤلاء أن إظهار معتقدهم لا يوجب القتل، واستبعدوا أن ينتقض عهدهم بإظهار معتقدهم إذا لم يكن مذكوراً فى الشرط، وهذا بخلاف ما إذا سبُّوه بما لا يعتقدونه ديناً، فإنا لم نقرهم على ذلك ظاهراً ولا باطناً، وليس هو من دينهم، فصار بمنزلة الزنى والسرقة وقطع الطريق، وهذا القول مقارب لقول الكوفيين، وقد ظن من سلكه أنه خلص بذلك من سؤالهم، وليس الأمر كما اعتقده، فإن الأدلة التى ذكرناها من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار كلها تدل على السب بما يعتقده فيه دنياً وما لا يعتقده فيه ديناً، وأن مطلق السب موجب للقتل، ومن تأمل كلَّ دليل بانفراده لم يَخْفَ عليه أنها جميعاً تدلُّ على السب المعتقد ديناً كما تدلُّ على السب الذى لا يعتقد ديناً، ومنها ما هو نص فى السب الذى يعتقد ديناً، بل أكثرها كذلك، فإن الذين كانوا يهجونه من الكفار الذين أهدر دماءهم لم يكونوا يهجونه إلا بما يعتقدونه دينا، مثل نسبته إلى الكذب والسحر، وذم دينه ومن اتبعه، وتنفير الناس عنه إلى غير ذلك من الأمور، فأما الطَّعن فى نسبه أو خَلْقَه أو خُلُقه أو أمانته أو وفائه أو صدقه فى غير دعوى الرسالة فلم يكن أحد يتعرض لذلك فى غالب الأمور، ولا يتمكن من ذلك، ولا يصدقه أحد فى ذلك لا مسلم ولا كافر لظهور كذبه، وقد تقدم ذلك فلا حاجة إلى إعادته.

ثم نقول: هذا الفرق متهافتٌ من وجوه:

الرد على التفرقة بين ما يعتقده وما لا يعتقده

أحدها: أن الذميَّ لو أظهر لعنة الرسول أو تقبيحه أو الدعاء عليه بالسخط وجهنم والعذاب أو نحو ذلك، فإن قيل: «ليس من السب الذى ينتقض به العهد» كان هذا قولاً مردوداً سمجاً، فإنه من لعن شخصاً وقبحه لم يبق من سبه غاية، وفى الصحيحين عن النبيﷺ أنه قال: «لعنُ المؤمن كقتله»[1] ومعلوم أن هذا

(١) سبق تخريجه ص٤٥ .

أشد من الطعن فى خلقه وأمانته أو وفائه، وإن قيل «هو سب له» فقد علم أن من الكفار من يعتقد ذلك ديناً، ويرى أنه من قُرباته كتقريب المسلم بلعن مسيلمة والأسود العنسي.

الوجه الثاني: أنه على القول بالفرق المذكور إذا سبه بما لا يعتقده ديناً مثل الطعن فى نسبه أو خَلْقه أو خُلقه ونحو ذلك، فمن أين ينتقض عهده ويحل دمه؟ ومعلوم أنه قد أقرَّ على ما هو أعظم من ذلك من الطعن فى دينه الذى هو أعظم من الطعن فى نسبه، ومن الكفر بربه الذى هو أعظم الذنوب، ومن سب الله بقوله: إن له صاحبة وولداً، وإنه ثالثُ ثلاثة، فإنه لا ضرر يلحق الأمة ونبيها بإظهار ما لا يعتقد صحته من السب إلا ويلحقهم بإظهار ما كفر به أعظم من ذلك، فإذا أُقرّ على أعظم السبين ضرراً فإقراره على أدناهما ضرراً أولى، نعم بينهما من الفَرق أنه إذا طعن فى نسبه أو خُلُقه فإنه يقُرُّ لنا بأنه كاذب، أو أهل دينه يعتقدون أنه كاذب آثم، بخلاف السب الذى يعتقده ديناً فإنه وأهل دينه متفقون على أنه ليس بكاذب فيه ولا آثم، فيعود الأمر إلى أنه قال كلمة أثم بها عندهم وعندنا لكن فى حق من لا حرمة له عنده، بل مثاله عنده أن يقذف الرجلُ مسيلمة أو العنسى أو ينسبه إلى أنه كان أسود أو أنه كان دعياً أو كان يسرق أو كان قومه يستخفون به، ونحو ذلك من الوقيعة فى عرضه بغير حق، ومعلوم أن هذا لا يوجب القتل، ولا يوجد الجلد أيضاً، فإن العرض يتبع الدم، فمن لم يعصم دمه لم يصن عرضه، فلو لم يجب قتلُ الذمى إذا سب الرسول لكونه قد قدح فى ديننا لم يجب قتله بشئ من السب أيضاً، فإن خطب ذلك يسير.

يبين ذلك أن المسلم إنما قتل إذا سبه بالقذف ونحوه لأن القدح فى نسبه قدح فى نبوته ، فإذا كنا بإظهار القدح فى النبوة لا نقتل الذمى فأن لا نقتله بإظهار القدح مما لا يقدح فى النبوة أولى، إذ الوسائل أضعف من المقاصد.

وهذا البحث إذا حقق اضطر المنازع إلى أحد الأمرين: إما موافقة من قال من أهل الرأى إن العهد لا ينقض من السب، وإما موافقة الدَّهماء فى أن العهد ينتقض بكل سب، وأما الفرق بين سب وسب فى انتقاض العهد واستحلال الدم فمتهافت.

ثم إنه إذا فرق لم يمكنه إيجاب القتل ولا نقض العهد بذلك أصلاً، ومن ادعى وجوب القتل بذلك وحده لم يمكنه أن يقيم عليه دليلاً.

الثالث: أنا إذا لم نقتلهم بإظهار ما يعتقدونه ديناً لم يمكنا أن نقتلهم بإظهار شئ من السَبِّ، فإنه ما من أحد منهم يظهر شيئاً من ذلك إلا ويمكنه أن يقول: إنى معتقدٌ لذلك متدين به، وإن كان طعناً فى النسب كما يتدينون بالقدح فى عيسى وأمه عليهما السلام، ويقولون على مريم بهتاناً عظيماً، ثم إنهم فيما بينهم قد يختلفون فى أشياء من أنواع السب: هل هى صحيحة عندهم أو باطلة؟ وهم قوم بُهتٌ ضالون، فلا يشاءون أن يأتوا ببهتان ونوع من الضلال الذى لا أوجع للقلوب منه ثم يقولون «هو معتقدنا» إلا فعلوه، فحينئذ لا يُقتلون حتى يثبت أنهم لا يعتقدونه ديناً، وهذا القدر هو محل اجتهاد اختلاف، وبعضهُ لا يعلم إلا من جهتهم، وقول بعضهم فى بعض غير مقبول، ونحن وإن كنا نعرف أكثر عقائدهم فما تُخفى صدورهم أكبر، وتجدد الكفر والبدع منهم غير مستنكر، فهذا الفرق مَفْضَاةٌ إلى حتم القتل بسب الرسول، وهو لعمرى قول أهل الرأي، ومستندهم ما أبداه هؤلاء، وقد قدمنا الجواب عن ذلك، وبينا أنا إنما أقررناهم على إخفاء دينهم، لا على إظهار باطل قولهم والمجاهرة بالطعن فى ديننا، وإن كانوا يستحلون ذلك، فإن المعاهدة على تركه صيرته حراماً فى دينهم كالمعاهدة على الكف عن دمائنا وأموالنا، وبينا أن المجاهرة بكلمة الكفر فى دار الإسلام كالمجاهرة بضرب السيف بل أشد، على أن الكفر أعم من السب، فقد يكون الرجل كافراً ولا يسب، وهذا هو سر المسألة، فلابد من بسطه، فنقول:

أنواع السب وحكم كل منها

التكلم فى تمثيل سب رسول الله ﷺ وذكر صفته، ذلك مما يثقل على القلب واللسان، ونحن نتعاظم أن نتفوه بذلك ذاكرين، لكن للاحتياج إلى الكلام فى حكم ذلك نحن نفرض الكلام فى أنواع السب مطلقاً من غير تعين، والفقيه يأخذ حظه من ذلك، فنقول: السب نوعان، دعاء، وخبر، أما الدعاء فمثل أن يقول القائل لغيره: لعنه الله، أو قبحه الله، أو أخزاه الله، أو لا رحمه الله، أو لا رضى الله عنه، أو قطع الله دابره، فهذا وأمثاله سب للأنبياء ولغيرهم، وكذلك لو قال عن نبي: لا صلى الله عليه أو لا سلم، أو لا رفع الله ذكره، أو محا الله اسمه، ونحو ذلك من الدعاء عليه بما فيه ضرر عليه فى الدنيا أو فى الدين أو فى الآخرة.

فهذا كله إذا صـدر من مسلم أو معاهد فـهو سب، فأما المسلم فيـقتل به بكل حال، وأما الذميُّ فيقتل بذلك إذا أظهره.

فأما إن أظهر الدعاء للنبى وأبطن الدعاء عليه إبطاناً يعرف من لحن القول يفهمه بعض الناس دون البعض -مـثل قوله: السامُ عليكم- إذا أخـرجه مخرج التـحية وأظهر أنه يقول السلام، ففيه قولان:

أحدهما: أنه من السبّ الذى يقتل به وإنمـا كان عفو النبيﷺ عن اليـهود الذين حيَّوه بذلك حـال ضعف الإسلام بالبقـاء عليه لما كان مأموراً بـالعفو عنهم والصبر على أذاهم، وهذا قول طائفة من المالكية والشـافعية والحنبلية مثل القاضى عبـد الوهاب والقاضى أبى يعلى وأبى إسـحاق الشيـرازى وأبى الوفاء بن عـقيل وغـيرهم، وممن ذهب إلى أن هذا سب من قـال: لم يعلم أن هؤلاء كـانوا أهل عـهد، وهذا قـولٌ ساقط لأنا قـد بينا فيـما تـقدم أن اليـهود الذين بالمدينة كـانوا معاهدين، وقال آخرون: كان الحق له، وله أن يعفو عنهم، فأما بعده فلا عفو .

والقول الثانى: أنه ليس من السب الذى ينتـقض به العهد، لأنـهم لم يظهروا السبَّ ولم يجاهروا به، وإنما أظهـروا التحية والسلام لفظاً وحـالاً، وحذفوا اللام حذفـاً خفـياً يفطن له بعض السـامعين، وقد لا يفطن له الأكـثرون، ولهـذا قال النبيﷺ : «إن اليـهود إذا سلموا فـإنما يقول أحـدهم: السام عليكم، فـقولوا: وعليكم»[1] فجعل هـذا شرعاً باقياً فى حـياته وبعد موته حـتى صارت السنة أن يقال للذمى إذا سلم: وعليكم، وكـذلك لما سلم عليهم اليهـود قال: «أتدرون ما قال؟ إنما قال: السام عليكم»[2] ولو كان هذا من السب الذى هو سب لوجب أن يشرع عقـوبة اليهودى إذا سُمع منه ذلك ولو بالجلد، فلمـا لم يشرع ذلك علم أنه لا يجوز مؤاخذتهم بذلك، وقد أخبر الله عنهم بقول تعالى: ﴿**وإذا جاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ به اللَّهُ ويَقُولُون في أنفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾[المجادلة:٨] فجـعل عذاب الآخرة حسبـهم يدل على أنه لم يشرع على ذلك عـذاباً فى الدنيـا، وهذا لو أنهم قـد قـرروا على ذلك لقـالوا إنما قلنا السـلام، وإنما السمع يخطئ وأنتم تـقولون علـينا، فكانوا فى هذا مثل المنافـقين

---

(١) سبق تخريجه ص١٩١ .

(٢) سبق تخريجه ص١٩٠ .

الذين يظهرون الإسلام ويُعرفون فى لحن القول، ويُعرفون بسيماهم، فإنه لا يمكن عقوبتـهم باللحن والسيما، فـإن موجبات العقـوبات لابدَّ أن تكون ظاهرة الظهور الذى يشتـرك فيه الناس، وهذا القـدر وإن كان كفـراً من المسلم فإنما يكون نقـضاً للعهـد إذا أظهره الذمي، وإتيـانه به على هذا الوجه غـايةُ ما يكون من الكتـمان والإخفاء، ونحن لا نعاقبهم على ما يُسرونه ويخفُونه من السب وغيره، وهذا قول جماعات من الـعلماء من المتقدمين ومن أصحابنا والمالكيين وغـيرهم، وممن أجاز هذا القـول ممن زعم أن هذا دعـاء بالسام وهو الموت علـى أصح القولين أو دعـاء بالسامـة، وأما الذين قـالوا إن الموت محـتوم على الخليـقة قالوا: وهـذا تعريض بالأذى لا بالسب، وهذا القول ضعيف، فإن الدعاء على الرسول والمؤمنين بالموت وترك الدين من أبلغ السب، كما أن الدعاء بالحياة والعـافية والصحة والثبات على الدين من أبلغ الكرامة.

النوع الثاني: الخبر، فكل ما عدَّه الناس شتماً أو سباً أو تنقصاً فإنه يجب به القتل كما تقـدم، فإن الكفر ليس مسـتلزماً للسب، وقد يكون الرجل كافـراً ليس بساب، والناس يعلمون علماً عاماً أن الرجل قد يبغض الرجل ويعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبـه، وقد يضم إلى ذلك مسبـة وإن كانت المسبة مطابقـة للمعتقـد، فليس كل ما يحتـمل عقداً يحتـمل قولاً، ولا ما يحـتمل أن يقال سـراً يحتمل أن يقال جـهراً، والكلمة الواحدة تكون فى حـال سباً وفى حال ليست بِسَـبٍّ، فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال، وإذا لم يكن للسب حد معروف فى اللغة ولا فى الشرع فالمرجع فيه إلى عُرف الناس، فما كان فى العرف سباً للنبى فهو الذى يجب أن ننزل عليه كلام الصحابة والعلماء، وما لا فلا، ونحن نذكر من ذلك أقساماً، فنقول:

لاشك أن إظهار التنقص والاستهانة عند المسلمين سبٌ كـالتسمية باسم الحمار أو الكلب، أو وصفـه بالمسكنة والخزى والمهـانة، أو الإخبار بأنه فى العـذاب وأن عليه آثام الخلائق ونحو ذلك، وكذلك إظهـار التكذيب على وجه الطعن فى المكذِّب مثل وصفه بأنه ساحر خادع محتال، وأنه يضر من اتبعه، وأن ما جاء به كله زور وباطل ونحو ذلك، فإن نظم ذلك شعراً كان أبلغ فى الشتم، فإن الشعر يحفظ ويروى وهو الهجاء، وربما يؤثر فى نفوس كثيرة -مع العلم ببطلانه- أكثر من تأثير البراهين، فإن غنى به بين ملأ من الناس فهو الذى قد تفاقم أمره، وأما من أخـبر عن معتقده بغير

طعن فيه -مثل أن يقول: أنا لست متبعه، أو لست مصدقه، أو لا أحبه، أو لا أرضى دينه، ونحو ذلك- فإنما أخبر عن اعتقاد أو إرادة لم يتضمن انتقاصاً، لأن عدم التصديق والمحبة قد يصدر عن الجهل والعناد والحسد والكبر وتقليد الأسلاف وإلف الدين أكثر مما يصدر عن العلم بصفات النبي، خلاف ما إذا قال من كان ومن هو وأى كذا وكذا ونحو ذلك، وإذا قال: لم يكن رسولاً ولا نبياً، ولم ينزل عليه شئ، ونحو ذلك، فهو تكذيب صريح، وكل تكذيب فقد تضمن نسبته إلى الكذب ووصفه بأنه كذاب، لكن بين قوله «ليس بنبي» وقوله «هو كذاب» فرقٌ، من حيث إن هذا إنما تضمنَ التكذيب بواسطة علمنا أنه كان يقول: إنى رسول الله، وليس من نفى عن غيره بعض صفاته نفياً مجرداً كمن نفاها عنه ناسباً له الكذب فى دعواها، والمعنى الواحد قد يؤدى بعبارات بعضها يُعدُّ سباً وبعضها لا يُعدُّ سباً، وقد ذكرنا أن الإمام أحمد نص على أن من قال للمؤذن: «كذبت» فهو شاتمٌ، وذلك لأن ابتداءه بذلك للمؤذن مُعلناً بذلك -بحيث يسمعه المسلمون طاعنا فى دينهم، مكذباً للأمة فى تصديقها بالوحدانية والرسالة- لا ريب أنه شتم.

فإن قيل: ففى الحديث الصحيح الذى يرويه الرسول عن الله تبارك وتعالى أنه قال «شتمنى ابن آدم، وما ينبغى له ذلك، وكذبنى ابنُ آدم، وما ينبغى له ذلك، فأما شتْمه إياى فقوله: إنى اتخذتُ ولداً، وأما تكذيبهُ إياى فقولُه: لن يعيدنى كما بدأني»[1] فقد فرَّق بين التكذيب والشتم.

فيقال قوله: «لن يعيدنى كما بدأني» يفارق قول اليهودى للمؤذن «كذبت» من وجهين:

أحدهما: أنه لم يصرح بنسبته إلى الكذب، ونحن لم نقل: إن كل تكذيب شتم، إذ لو قيل ذلك لكان كل كافر شاتماً، وإنما قيل: إن الإعلان بمقابلة داعى الحق بقوله: «كذبت» سبٌ للأمة وشتم لها فى اعتقاد النبوة، وهو سب للنبوة، كما أن الذين هجوا من اتبع النبى عليه الصلاة والسلام على اتباعهم إياه كانوا سابين للنبي ﷺ، مثل شعْر بنت مروان وشعْر كعب بن زهير وغيرهما، وأما قول الكافر «لن يعيدنى كما بدأني» فإنه نفى لمضمون خبر الله بمنزلة سائر أنواع الكفر.

(١) سبق تخريجه ص٢١٠ .

الثاني: أن الكافر المكذب بالبعث لا يقول: إن الله أخبر أنه سيعيدني، ولا يقول: إن هذا الكلام تكذيب لله، وإن كان تكذيباً، بخلاف القائل للرسول أو لمن صدَّق الرسول «كذبت» فإنه مُقر بأن هذا طعن على المكذَّب، وعيب له، وانتقاص به، وهذا ظاهر، وكل كلام تقدم ذكره في المسألة الأولى من نظم ونحوه وعدَّه النبي عليه الصلاة والسلام سباً حتى رتب على قائله حكم الساب فإنه سبّ أيضاً، وكذلك ما كان في معناه، وقد تقدم ذكر ذلك، والكلام على أعيان الكلمات لا ينحصر، وإن جماع ذلك أن ما يعرف الناس أنه سب فهو سب، وقد يختلف ذلك باختلاف الأحوال والاصطلاحات والعادات وكيفية الكلام ونحو ذلك، وما اشتبه فيه الأمر ألحق بنظيره وشبهه، والله سبحانه أعلم.

فصل

حكم توبة الذِّمِّي من السب

وكل ما كان من الذِّمي سباً ينقض عهده ويوجب قتله فإنَّ توبته منه لا تقبل على ما تقدم، هذا هو الذي عليه عامَّة أهل العلم من أصحابنا وغيرهم.

وقد تقدم عن الشيخ أبي محمد المقدسي رحمه الله أنه قال: إن الذِّمي إذا سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام ثم أسلم سقط عنه القتل، وإنه إذا قذفه ثم أسلم ففي سقوط القتل عنه روايتان، وينبغي أن يُبنى كلامه على أنه إن سبه بما يعتقده فيه ديناً سقط عنه القتل بإسلامه كاللعن والتقبيح ونحوه، وإن سبه بما لا يعتقده فيه كالقذف لم يسقط عنه، لأن ما يعتقده فيه كفر محض سقط حده بالإسلام باطناً، فيجب أن يسقط ظاهراً أيضاً، لأن سقوط الأصل الذي هو الاعتقاد يستتبع سقوط فروعه، وأما ما لا يعتقده فهو فريةٌ يعلم هو أنها فرية، فهي بمنزلة سائر حقوق الآدميين، وإن حمل الكلام على ظاهره في أنه يستثني القذف فقط من بين سائر أنواع السبّ فيمكن أن يوجه بأن قذفَ غيره لما تغلظ بأن جعل على صاحبه الحد الموقت وهو ثمانون، بخلاف غيره من أنواع السبّ فإنه عقوبته التعزير المفوض إلى اجتهاد ذي السلطان، كذلك يفرق في حقه بين القذف وغيره، فيجعل على قاذفه الحد مطلقاً وهو القتل وإن أسلم، ويدرأ عن الساب الحد إذا تاب، لكن هذا الفرق ليس بمرضي، فإن قذفه إنما أوجب القتل ونقض العهد لما قدح في نسبه، وكان ذلك قدحاً في نبوته، وهذا معنى يستوي فيه السب بالقذف وبغيره من أنواع الأكاذيب،

بل قد توصف من الأفعال أو الأقوال المنكرة بما يُلحق بالموصوف شيئاً وغضاضة أعظم من هذا، وإنما فُرِق فى حق غيره بين القذف وغيره لأنه لا يمكن تكذيبُ القاذف به كما يمكن تكذيبُ غيره، فصار العار به أشدّ.

وهنا كلمات السبِّ القادحةُ فى النبوة سواء فى العلم ببطلانها ظهوراً وخفاء، فإن العلم بكذب القاذف كالعلم بكذب الناسب له إلى مُنكرٍ من القولِ وزورٍ، لا فرق بينهما.

وبالجملة فالمنصوصُ عن الإمام أحمد وعامة أصحابه وسائر أهل العلم أنه لا فرق فى هذا الباب بين السب بالقذف وغيره، بل من قال: «إنه ينتقض عهده، ويتحتم قتله» لم يفرق بين القذف وغيره، ومن قال: «يسقط عنه القتل بإسلامه» لم يفرق بين القذف وغيره، ومن فرق من الفقهاء بين ما يعتقده وما لا يعتقده فإنما فرق فى انتقاض العهد، لا فى سقوط القتل عنه بالإسلام، لكن هو يصلح أن يكون معاضداً لقول الشيخ أبى محمد، لأنه فرق بين النوعين فى الجملة، وأما الإمام أحمد وسائر العلماء المتقدمين فإنما خلافهم فى السب مطلقاً، وليس فى شئ من كلام الإمام أحمد رضي الله عنه تعرض للقذف لخصوصه، وإنما ذكره أصحابه فى القذف لأنهم تكلموا فى أحكام القذف مطلقاً فذكروا هذا النوع من القذف أنه موجب للقتل وأنه لا يسقط القتل بالتوبة لنص الإمام على أن السب الذى هو أعمُّ من القذف موجبٌ للقتل لا يستتاب صاحبه، ثم منهم من ذكر المسألة بلفظ السب كما هى فى لفظ أحمد وغيره، ومنهم من ذكرها بلفظ القذف لأن الباب باب القذف، فكان ذكرها بالاسم الخاص أظهر تأثيراً فى الفرق بين هذا القذف وغيره، ثم علَلْ الجميع وأدلتهم تعم أنواع السب، بل هى فى غير القذف أنص منها فى القذف وإنما تدل على القذف بطريق العموم أو بطريق القياس، والدليل يوافق ما ذكره الجمهور من التسوية كما تقدم ذكره نفياً وإثباتاً، ولا حاجة إلى الإطناب هنا، فإن من سلم أن جميع أنواع السب من القذف وغيره ينقض العهد ويوجب القتل ثم فرق بين بعضها وبعض فى السقوط بالإسلام فقد أبعد جداً، لأن السب لو كان بمنزلة الكفر عنده لم ينقض العهد، ولوجب قتل الذمي، وإذا لم يكن بمنزلة الكفر فإسلامه إما أن يُسقط الكفر فقط، أو يسقط الكفر وغيره من الجناية على عرض الرسول، فأما إسقاطه لبعض الجنايات دون بعض -مع استوائهما فى مقدار العقوبة- فلا يتبين له وجه محقق.

والاحتجاج بأن الإسلام يُسقط عقوبة من سبَّ الله فإسقاطه عقوبة من سبَّ النبى أولى إن صحَّ فإنما يدل على أن الإسلام يُسقط عقوبة الساب مطلقاً قذفاً كان السب أو غير قذف، ونحن فى هذا المقام لا نتكلم إلا فى التسوية بين أنواع السب، لا فى صحة هذه الحجة وفسادها، إذ قد تقدم التنبيه على ضعفها، وذلك لأن سب النبى إن جُعل بمنزلة سب الله مطلقاً، وقيل بالسقوط فى الأصل، فيجب أن يقال بالسقوط فى الفرع، وإن جُعل بمنزلة سب الخلق، أو جعل موجباً للقتل حداً لله، أو سوَّى بين السبَّين فى عدم السقوط ونحو ذلك من المآخذ التى تقدم ذكرها، فلا فرق فى هذا الباب بين القذف وغيره فى السقوط بالإسلام، فإن الذميَّ لو قذف مسلماً أو ذمياً أو شتمه بغير القذف ثم أسلم لم يسقط عنه التعزير المستحق بالسبِّ كما لا يسقط الحد المستحق بالقذف، فعلم أنهما سواء فى الثبوت والسقوط، وإنما يختلفان فى مقدار العقوبة بالنسبة إلى غير النبي، أما بالنسبة إلى النبى فعقوبتهما سواء، فلا فرق بينهما بالنسبة إليه البتة.

وإذ قد ذكرنا حكم الساب للرسول عليه الصلاة والسلام فنردفه بما هو من جنسه مما قد تقدم فى الأدلة المذكورة بأصل حكمه، فإن ذلك من تمام الكلام فى هذه المسألة على ما لا يخفى، ونُفصله فصولاً.

فصل

فيمن سب الله تعالى

حكم من سب الله تعالى

فإن كان مسلماً وجب قتله بالإجماع، لأنه بذلك كافر مرتد، وأسوأ من الكافر، فإن الكافر يُعظم الرب، ويعتقد أن ما هو عليه من الدين الباطل ليس باستهزاء بالله ولا مسبة له.

هل تقبل توبته

ثم اختلف أصحابنا وغيرهم فى قبول توبته، بمعنى أنه هل يُستتاب كالمرتد ويُسقط عنه القتلُ إذا أظهر التوبة من ذلك بعد رفعه إلى السلطان وثبوت الحد عليه؟ على قولين:

أحدهما: أنه بمنزلة ساب الرسول، فيه الروايتان فى ساب الرسول، هذه طريقة أبى الخطاب وأكثر من احتذى حذوه من المتأخرين، وهو الذى يدل عليه كلام الإمام

أحمد حيث قال: كل من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب تبارك وتعالى فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة، فأطلق وجوب القتل عليه، ولم يذكر استتابته، وذكر أنه قولُ أهل المدينة، ومن وجب عليه القتل يسقط بالتوبة، وقولُ أهل المدينة المشهور أنه لا يسقط القتل بتوبته، ولو لم يرد هذا لم يخصه بأهل المدينة، فإن الناس مجمعون على أن من سب الله تعالى من المسلمين يقتل، وإنما اختلفوا فى توبته، فلما أخذ بقول أهل المدينة فى المُسلم كما أخذ بقولهم فى الذمى علم أنه قصد محل الخلاف بإظهار التوبة بعد القدرة عليه، كما ذكرناه فى سابِّ الرسول.

وأما الرواية الثانية فإن عبد الله قال: سئل أبى عن رجل قال: «يا ابن كذا وكذا أنت ومن خلقك» قال أبي: هذا مرتد عن الإسلام، قلت لأبي: تضرب عنقه؟ قال: نعم، نضرب عنقه، فجعله من المرتدين.

والرواية الأولى قول الليث بن سعد، وقول مالك، وروى ابن القاسم عنه قال: من سب الله تعالى من المسلمين قتل، ولم يستتب، إلا أن يكون افترى على الله بارتداده إلى دين دان به وأظهره فيستتاب، وإن لم يظهره لم يستتب، وهذا قول ابن القاسم، ومطرف، وعبد الملك، وجماهير المالكية.

والثاني: أنه يستتاب وتقبل توبته بمنزلة المرتد المحض وهذا قول القاضى أبى يعلى، والشريف أبى جعفر، وأبى على بن البناء، وابن عقيل. مع قولهم: إن من سب الرسول لا يستتاب، وهذا قول طائفة من المدنيين: منهم محمد بن مسلمة[1]، والمخزومي[2]، وابن أبى حازم[3]، قالوا: لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب، وكذلك اليهودي والنصراني، فإن تابوا قبل منهم وإن لم يتوبوا قتلوا، ولابد من الاستتابة، وذلك كله كالردة، وهو الذى ذكره العراقيون من المالكية.

---

(١) هو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام المخزومي فقيه مشهور. أحد فقهاء المدينة تفقه عند الإمام مالك. مات سنة(٢١٦).

(٢) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش، ابن أبي ربيعة المخزومي، عن هشام بن عروة المدني، صدوق فقيه، كان يهم. مات سنة ست أو ثمان وثمانين ومئة.

(٣) هو سلمة بن دينار. أبو حازم الأعرج، الأثور التمار المدني. القاضي، . مولى الأسود بن سفيان ثقة عابد. من أقدم أصحاب الإمام مالك توفي في مسجد النبي ﷺ وهو ساجد سنة(١٨٤).

وكذلك ذكر أصحاب الشافعي ﷺ، قالوا: سب الله ردة، فإذا تاب قبلت توبته، وفرقوا بينه وبين سب الرسول على أحد الوجهين، وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة أيضاً.

وأما من استتاب السابَّ لله ولرسوله فمأخذه أن ذلك من أنواع الردة، ومن فرق بين سب الله وسب الرسول قالوا: سب الله تعالى كفر محض، وهو حق لله، وتوبةُ من لم يصدر منه إلا مجرد الكفر الأصلي أو الطارئ مقبولة مُسقطة للقتل بالإجماع، ويدل على ذلك أن النصارى يسبون الله بقولهم: هو ثالثُ ثلاثة، وبقولهم: إن له ولداً، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام عن الله عز وجل أنه قال: «شتمني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، وكذبني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، فأما شتمه إياي فقوله: إن لي ولداً، وأنا الأحد الصمد»[1] وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾[المائدة: ٧٣-٧٤] وهو سبحانه قد عُلم منه أنه يُسقط حقه عن التائب، فإن الرجل لو أتى من الكفر والمعاصي بملء الأرض ثم تاب تاب الله عليه، وهو سبحانه لا تلحقه بالسب غضاضة ولا معرة، وإنما يعود ضرر السب على قائله، وحرمته في قلوب العباد أعظمُ من أن يهتكها جرأة الساب، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الرسول، فإن السبَّ هناك قد تعلق به حق آدمي، والعقوبة الواجبة لآدمي لا تسقط بالتوبة، والرسول تلحقه المعرَّةُ والغضاضة بالسب، فلا تقوم حرمته ولا تثبت في القلوب مكانته إلا باصطلام سابه، لما أن هجوه وشتمه ينقص من حرمته عند كثير من الناس، ويقدح في مكانه في قلوبٍ كثيرة، فإن لم يُحفظ هذا الحمى بعقوبة المنتهك وإلا أفضى الأمر إلى الفساد.

وهذا الفرق يتوجَّه بالنظر إلى أن حدَّ سب الرسول حقٌّ لآدمي، كما يذكره كثير من الأصحاب، وبالنظر إلى أنه حق الله أيضاً، فإن ما انتهكه من حرمة الله لا ينجبر إلا بإقامة الحد، فأشبه الزاني والسارق والشارب إذا تابوا بعد القدرة عليهم.

وأيضاً، فإن سب الله ليس له داع عقلي في الغالب، وأكثر ما هو سب في نفس الأمر إنما يصدر عن اعتقاد وتدين يراد به التعظيم لا السب، ولا يقصد

(١) سبق تخريجه ص٢١٠ .

السابُّ حقيقة الإهانة لعلمه أن ذلك لا يؤثر، بخلاف سب الرسول، فإنه فى الغالب إنما يقصد به الإهانة والاستخفاف، والدواعى إلى ذلك مُتوفرة من كل كافر ومنافق، فصار من جنس الجرائم التى تدعو إليها الطباع، فإن حدودها لا تسقط بالتوبة، بخلاف الجرائم التى لا داعى إليها.

ونكتة هذا الفرق أن خصوص سب الله تعالى ليس إليه داع غالب الأوقات، فيندرج فى عموم الكفر، بخلاف سب الرسول، فإن لخصوصه دواعى متوفرة، فناسب أن يُشرع لخصوصه حدّ، والحدّ المشروع لخصوصه لا يسقط بالتوبة كسائر الحدود، فلما اشتمل سبُّ الرسول على خصائص -من جهة توفرُّ الدواعى إليه، وحرص أعداء الله عليه، وأن الحرمة تنتهك به انتهاك الحرمات بانتهاكها، وأن فيه حقاً لمخلوق- تحتمت عقوبته، لا لأنه أغلظ إثماً من سب الله، بل لأن مفسدته لا تنحسم إلا بتحتم القتل.

ألا ترى أنه لا ريب أن الكفر والردة أعظم إثماً من الزنى والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر، ثم الكافر والمرتد إذا تابا بعد القدرة عليهما سقطت عقوبتهما، ولو تاب أولئك الفُساق بعد القدرة لم تسقط عقوبتهم، مع أن الكفر أعظم من الفسق، ولم يدل ذلك على أن الفاسق أعظم إثماً من الكافر؟ فمن أخذ تحتم العقوبة وسقوطها من كبر الذنب وصغره فقد نأى عن مسالك الفقه والحكمة.

ويوضح ذلك أنا نقرُّ الكفار بالذمة على أعظم الذنوب، ولا نقرُّ واحداً منهم ولا من غيرهم على زنى ولا سرقة ولا كبير من المعاصى الموجبة للحدود، وقد عاقب الله قوم لوط من العقوبة بما لم يعاقب به بشراً فى زمنهم لأجل الفاحشة والأرض مملوءة من المشركين وهم فى عافية، وقد دُفِنَ رجل قتل رجلاً على عهد النبي ﷺ مرَّات والأرض تلفظُه فى كل ذلك، فقال النبي ﷺ: «إنَّ الأرضَ لتقبلُ من هو شرٌّ منهُ، ولكنَّ اللهَ أراكم هذا لتعتبرُوا»[1] ولهذا يعاقب الفاسق المليُّ من الهجر والإعراض والجلد وغير ذلك بما لا يعاقب به الكافر الذمي، مع أن ذلك أحسن حالاً عند الله وعندنا من الكافر.

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٣٠) وأحمد(٤/٤٣٩) عن عمران بن الحصين وقال البوصيري في الزوائد إسناده حسن. والحديث حسنه الألباني في (صحيح ابن ماجه) ورواه الطبري في تفسيره عن ابن عمر (١٠٢١٦) وعن قتادة (١٠٢٢٧) بنحوه.

فقد رأيت العقوبات المقدورة المشروعة تتحتم حيث تؤخر عقوبة ما هو أشد منها، وسبب ذلك أن الدنيا فى الأصل ليست دار الجزاء، وإنما الجزاء يوم الدين، يجزى الله العباد بأعمالهم: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، لكن ينزل الله سبحانه من العقاب ويشرع من الحدود بمقدار ما يزجُر النفوس عما فيه فساد عام لا يخصُّ فاعله أو ما يطهر الفاعل من خطيئته، أو لتغلظ الجرم، أو لما يشاء سبحانه، فالخطيئة إذا خيف أن يتعدَّى ضررها فاعلها لم تنحسم مادتها إلا بعقوبة فاعلها، فلما كان الكفر والردة إذا قُبلت التوبة منه بعد القدرة لم تترتب على ذلك مفسدة تتعدَّى التائب وجب قبول التوبة، لأن أحداً لا يريد أن يكفر أو يرتد ثم إذا أخذ أظهر التوبة لعلمه أن ذلك لا يحصلُ مقصوده، بخلاف أهل الفسوق فإنه إذا أسقطت العقوبة عنهم بالتوبة كان ذلك فتحاً لباب الفسوق، فإن الرجل يعمل ما اشتهى، ثم إذا أُخذ قال: إنى تائب، وقد حصل مقصوده من الشهوة التى اقتضاها، فكذلك سبُّ الله هو أعظم من سب الرسول، لكن لا يخاف أن النفوس تتسرَّع إلى ذلك إذا استتيب فاعله وعُرض على السيف، فإنه لا يصدر غالباً إلا عن اعتقاد، وليس للخلق اعتقاد يبعثهم على إظهار السب لله تعالى، وأكثر ما يكون ضجراً وتبرماً وسفهاً، ورَوْعه السيف والاستتابة تكفُّ عن ذلك، بخلاف إظهار سب الرسول، فإن هناك دواعى متعددة تبعث عليه، متى علم صاحبها أنه إذا أظهر التوبة كف عنه لم يَزَعْه ذلك عن مقصوده.

ومما يدل على الفرق من جهة السنة أن المشركين كانوا يسُبون الله بأنواع السب، ثم لم يتوقف النبي ﷺ فى قبول إسلام أحد منهم، ولا عهد بقتل واحد منهم بعينه، وقد توقف فى قبول توبة من سبه مثل أبى سفيان وابن أبى أمية، وعهد بقتل من كان يسبه من الرجال والنساء -مثل الحويرث بن نقيد، والقينتين، وجارية لبنى عبد المطلب، ومثل الرجال النساء الذين أمر بقتلهم بعد الهجرة- وقد تقدم الكلام على تحقيق الفرق عند من يقول به بما هو أبسط من هذا فى المسألة الثالثة.

وأما من قال: «لا تقبل توبة من سب الله سبحانه وتعالى، كما لا تقبل توبة من سب الرسول» فوجهه ما تقدم عن عمر رضي الله تعالى عنه من التسوية بين سب الله وسب الأنبياء فى إيجاب القتل، ولم يأمر بالاستتابة، مع شهرة مذهبه فى استتابة المرتد، لكن قد ذكرنا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يستتاب، لأنه كذَّب النبى عليه الصلاة والسلام، فيحمل ذلك على السب الذى يتدين به.

وأيضاً، فإن السب ذنب منفرد عن الكفر الذى يطابق الاعتقاد، فإن الكافر يتدين بكفره ويقول: إنه حق، ويدعو إليه، وله عليه موافقون، وليس من الكفار من يتدين بما يعتقده استخفافاً واستهزاء وسباً لله، وإن كان فى الحقيقة سباً، كما أنهم لا يقولون: إنهم ضُلال جُهَّال مُعذبون أعداء الله، وإن كانوا كذلك، وأما الساب فإنه مظهر للتنقص والاستخفاف والاستهانة بالله منتهك لحرمته انتهاكاً يعلم هو من نفسه أنه منتهك مستخف مستهزئ، ويعلم من نفسه أنه قد قال عظيماً، وأن السموات والأرض تكاد تنفطر من مقالته وتخر الجبال، وأن ذلك أعظم من كل كفر، وهو يعلم أن ذلك كذلك، ولو قال بلسانه: «إنى كنت لا أعتقد وجود الصانع ولا عظمته، والآن قد رجعت عن ذلك» علمنا أنه كاذب، فإن فطرة الخلائق كلها مجبولة على الاعتراف بوجود الصانع وتعظيمه، فلا شبهة تدعوه إلى هذا السب، ولا شهوة له فى ذلك، بل هو مجرد سُخرية واستهزاء واستهانة وتمرد على رب العالمين، تنبعث عن نفس شيطانية ممتلئة من الغضب أو من سفيه لا وقار لله عنده، كصدور قطع الطريق والزنى عن الغضب والشهوة، وإذا كان كذلك وجب أن يكون للسب عقوبة تخصه حداً من الحدود، وحينئذ فلا تسقط تلك العقوبة بإظهار التوبة كسائر الحدود.

ومما يبين أن السب قدر زائد على الكفر قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٨].

ومن المعلوم أنهم كانوا مشركين مكذبين مُعادين لرسوله، ثم نُهى المسلمون أن يفعلوا ما يكون ذريعة إلى سبهم لله، فعلم أن سب الله أعظم عنده من أن يُشرك به ويكذب رسوله ويعادي، فلابد له من عقوبة تختصه لما انتهكه من حرمة الله كسائر الحرمات التى تنتهكها بالفعل وأولى، فلا يجوز أن يعاقب على ذلك بدون القتل، لأن ذلك أعظم الجرائم، فلا يقابل إلا بأبلغ العقوبات.

ويدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأحزاب: ٥٧] إلى آخرها، فإنها تدل على قتل من يؤذى الله كما تدل على قتل من يؤذى رسوله، والأذى المطلق إنما هو باللسان، وقد تقدم تقرير هذا.

وأيضاً، فإن إسقاط القتل عنه بإظهار التوبة لا يرفع مفسدة السب لله تعالى، فإنه لا يشاء شاء أن يفعل ذلك ثم إذا أخذ أظهر التوبة إلا فعل كما فى سائر الجرائم الفعلية.

وأيضاً، فإنه لم ينتقل إلى دين يريد المُقام (عليه) حتى يكون الانتقال عنه تركاً له، وإنما فعل جريمة لا تُستدام، بل هى مثل الأفعال الموجبة للعقوبات، فتكون العقوبة على نفس تلك الجريمة الماضية، ومثل هذا لا يستتاب عند من عاقب على ذنب مستمر من كفر أو ردة.

وأيضاً، فإن استتابة هذا توجب أن لا يقام حد على سابٍّ لله، فإنا نعلم أن ليس أحد من الناس مصراً على السب لله الذى يرى أنه سب، فإن ذلك لا يدعو إليه عقل ولا طبع، وكل ما أفضى إلى تعطيل الحدود بالكلية كان باطلاً، ولما كان استتابة الفُساق بالأفعال يُفضى إلى تعطيل الحدود لم يشرع، مع أن أحدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه إليه طبعه، وكذلك المستتاب من سب الرسول قد لا يتوب لما يستحله من سبه، فاستتابة الساب لله الذى يسارع إلى إظهار التوبة منه كلُّ أحد أولى أن لا يشرع إذا تضمن تعطيل الحد، وأوجب أن تمضمض الأفواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به.

وهذا كلام فقيه، لكن يعارضه أن ما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى تحقيق إقامة الحد، ويكفى تعريضُ قائله للقتل حتى يتوب.

ولمن ينصر الأول أن يقول: تحقيقُ إقامة الحد على الساب لله ليس لمجرد زجر الطباع عما تهواه، بل تعظيماً لله، وإجلالاً لذكره، وإعلاء لكلمته، وضبطاً للنفوس أن تتسرَّع إلى الاستهانة بجنابه، وتقييداً للألسن أن تتفوه بالانتقاص لحقه.

وأيضاً، فإن حدَّ سبِّ المخلوق وقذفه لا يسقط بإظهار التوبة، فحد سب الخالق أولى.

وأيضاً، فحد الأفعال الموجبة للعقوبة لا تسقط بإظهار التوبة، فكذلك حدُّ الأقوال، بل شأن الأقوال وتأثيرها أعظم.

وجماع الأمر أن كل عقوبة وجبت جزاء ونكالاً على فعلٍ أو قول ماضٍ فإنها لا تسقط إذا أظهرت التوبة بعد الرفع إلى السلطان، فسبُّ الله أولى بذلك، ولا ينتقض هذا بتوبة الكافر والمرتد، لأن العقوبة هنا إنما هى على الاعتقاد الحاضر فى الحال المستصحب من الماضي، فلا يحصل نقضاً لوجهين:

أحدهما: أن عقوبة الساب لله ليست كذنب استصحبه واستدامه، فإنه بعد انقضاء السب لم يستصحبه ولم يستدمه، وعقوبة الكافر والمرتد إنما هى الكفر الذى هو مُصِرّ عليه مقيم على اعتقاده.

الثاني: أن الكافر إنما يعاقب على اعتقاد هو الآن فى قلبه، وقوله وعملُه دليلٌ على ذلك الاعتقاد، حتى لو فرض أنا علمنا أن كلمة الكفر التى قالها خرجت من غير اعتقاد لموجبها لم نكفره -بأن يكون جاهلاً بمعناها، أو مخطئاً قد غلظ وسبق لسانه إليها مع قصد خلافها، ونحو ذلك، والسابُّ إنما يعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه بحقه فيقتل، وإن علمنا أنه لا يستحسن السب لله ولا يعتقده ديناً، إذ ليس أحد من البشر يدين بذلك، ولا ينتقض هذا أيضاً بتارك الصلاة والزكاة ونحوهما، فإنهم إنما يعاقبون على دوام الترك لهذه الفرائض، فإذا فعلوها زال الترك، وإن شئت أن تقول: إن الكافر، والمرتد، وتاركى الفرائض يعاقبون على عدم الإيمان والفرائض، أعنى على دوام هذا العدم، فإذا وجد الإيمان والفرائض امتنعت العقوبة لانقطاع العدم، وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقوال والأفعال الكثيرة، لا على دوام وجودها، فإذا وجدت مرة لم يرتفع ذلك بالترك بعد ذلك.

وبالجملة فهذا القول له توجه وقوة، وقد تقدم أن الردة نوعان: مجردة، ومغلظة، وبسطنا هذا القول فيما تقدم فى المسألة الثالثة، ولا خلاف فى قبول التوبة فيما بينه وبين الله سبحانه وسقوط الإثم بالتوبة النَّصُوح.

ومن الناس من سلك فى ساب الله تعالى مسلكاً آخر، وهو أنه جعله من باب الزنديق كأحد المسلكين اللذين ذكرناهما فى سابّ الرسول، لأن وجود السب منه -مع إظهاره للإسلام- دليلٌ على خبث سريرته، لكن هذا ضعيف، فإن الكلام هنا إنما هو فى سب لا يتديَّن به، فأما السب الذى يتديَّنُ به -كالتثليث، ودعوى الصاحبة، والولد- فحكمه حكم أنواع الكفر، وكذلك المقالات المكفرة- مثل مقالة الجهمية، والقدرية، وغيرهم من صنوف البدع-.

وإذا قبلنا توبةَ من سب الله سبحانه فإنه يؤدَّبُ أدباً وجيعاً حتى يردعه عن العود إلى مثل ذلك، هكذا ذكره بعض أصحابنا ، وهو قول أصحاب مالك فى كل مرتدّ.

فصل

حكم الذمي إذ سب الله تعالى

وإن كان الساب لله ذمياً فهو كما لو سبَّ الرسول، وقد تقدم نص الإمام أحمد على أن من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه فإنه يقتل، سواء كان مسلماً أو كافراً، وكذلك أصحابنا قالوا: من ذكر الله أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء، فجعلوا الحكم فيه واحداً، وقالوا: الخلاف فى ذكر الله، وفى ذكر النبى عليه الصلاة والسلام سواء، وكذلك مذهب مالك وأصحابه، وكذلك أصحاب الشافعى ذكروا لمن سب الله أو رسوله أو كتابه من أهل الذمة حكماً واحداً، لكن هنا مسألتان:

المسألة الأولى في حكم الذمى إذا سب الله

إحداهما: أن سب الله تعالى على قسمين، أحدهما: أن يسبه بما لا يتديَّنُ به مما هو استهانة به عند المتكلم وغيره، مثل اللّعن والتقبيح ونحوه، فهذا هو السب الذى لا ريب فيه.

والثاني: أن يكون مما يتدينُ به، ويعتقده تعظيماً، ولا يراه سباً ولا انتقاصاً، مثل قول النصراني: إن له ولداً وصاحبة، ونحوه، فهذا مما اختلف فيه إذا أظهره الذمي، فقال القاضى وابن عقيل من أصحابنا: ينتقض به العهد كما ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم فى النبى عليه الصلاة والسلام، وهو مقتضى ما ذكره الشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب، وغيرهما، فإنهم ذكروا أن ما ينقض الإيمان ينقض الذِّمة، ويحكى هذا عن طائفة من المالكية، ووجه ذلك أنا عاهدناهم على أن لا يظهروا شيئاً من الكفر وإن كانوا يعتقدونه، فمتى أظهروا مثل ذلك فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك، وخالفوا العهد، فينتقض العهد بذلك كسبِّ النبيﷺ، وقد تقدم عن عمر رضي الله عنه أنه قال للنصرانى الذى كذَّب بالقدر: لئن عُدت إلى مثل ذلك لأضربنَّ عُنُقك، وقد تقدم ما تقرر ذلك.

والمنصوص عن مالك أن من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذى كفروا به قتل ولم يستتب، قال ابن القاسم: إلا أن يسلم تطوعاً، فلم يجعل ما يتدينُ به الذمى سباً، وهذا قول عامة المالكية، وهو مذهب الشافعي، ذكرهُ أصحابه، وهو منصوصهُ، قال فى «الأم» فى تحديد الإمام ما يأخذه من أهل الذمَّة: وعلى أن لا يذكروا رسول اللهﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا فى دين

الإسلام، ولا يعيبوا من حكمه شيئاً، فإن فعلُوه فلا ذمة لهم، ويأخذ عليهم أن لا يُسمعوا المسلمين شركهم وقولهم فى عُزير وعيسى، فإن وجدوهم فعلوا بعد التقدم فى عُزير وعيسى إليهم عاقبهم على ذلك عقوبةً لا يبلغ بها حداً، لأنهم قد أذن بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون، وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد، لأنه سئل عن يهودى مر بمؤذن فقال له «كذبت» فقال: يقتل، لأنه شتم، فعلل قتله بأنه شتم، فعلم أن ما يُظهره من دينه الذى ليس بشتم ليس كذلك، قال ﷺ: من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب تعالى فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة، وإنما مذهب أهل المدينة فيما هو سب عند القائل، وذلك أن هذا القسم ليس من باب السب والشتم الذى يلحق بسب الله وسب النبي عليه الصلاة والسلام، لأن الكافر لا يقول هذا طعناً ولا عيباً، وإنما يعتقده تعظيماً وإجلالاً، وليس هو ولا أحدٌ من الخلق يتدينُ بسب الله تعالي، بخلاف ما يقال فى حق النبي ﷺ من السوء، فإنه لا يقال إلا طعناً وعيباً، وذلك أن الكافر يتديَّنُ بكثير من تعظيم الله، وليس يتدين بشئ من تعظيم الرسول، ألا ترى أنه إذا قال: «محمد عليه الصلاة والسلام ساحر أو شاعر» فهو يقول: إن هذا نقص وعيب، وإذا قال: «إن المسيح أو عُزيراً بن الله» فليس يقول: إن هذا عيب ونقص، وإن كان هذا عيباً ونقصاً فى الحقيقة، وفرقٌ بين قول يقصد به قائلهُ العيبَ والنقص وقول لا يقصد به ذلك، ولا يجوز أن يجعل قولَهم فى الله كقولهم فى الرسول بحيث يجعل الجميع نقضاً للعهد، إذ يفرق فى الجميع بين ما يعتقدونه وبين ما لا يعتقدونه، لأن قولهم فى الرسول كله طعن فى الدين، وغضاضة على الإسلام، وإظهار لعدواة المسلمين يقصدون به عيب الرسول ونقصه، وليس مجرد قولهم الذي يعتقدونه فى الله مما يقصدون به عيب الله ونقصه، ألا ترى أن قريشاً كانت تقارُّ النبى عليه الصلاة والسلام على ما كان يقوله من التوحيد وعبادة الله وحده، ولا يقارونه على عيب آلهتهم والطعن فى دينهم وذم آبائهم، وقد نهى الله المسلمين أن يسبوا الأوثان لئلا يسب المشركون الله، مع كونهم لم يزالوا على الشرك، فعلم أن محذور سب الله أغلظ من محذور الكفر به، فلا يجعل حكمهما واحداً.

المسألة الثانية

فى استتابة هذا الذمى من هذا، وقبول توبته

أما القاضى وجمهور أصحابه -مثل الشريف وابن البناء وابن عقيل ومن تبعهم- فإنهم يقبلون توبته، ويُسقطون عنه القتل بها، وهذا ظاهر على أصلهم، فإنهم يقبلون توبة المسلم إذا سبَّ الله، فتوبة الذمى أولى، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي، وعليه يدل عموم كلامه حيث قال فى شروط أهل الذمة: وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً ﷺ أو كتاب الله ودينه بما لا ينبغى فقد برئت منه ذمَّة الله، ثم قال: وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان قولاً، إلا أنه لم يصرح بالسب لله، فقد يكون عنى إذا ذكروا ما يعتقدونه، وكذلك قال ابن القاسم وغيره من المالكية: إنه يقتل إلا أن يُسلم، وقال ابن مسلمة وابن أبى حازم والمخزومي: إنه لا يقتل حتى يستتاب، فإنه تاب وإلا قتل، والمنصوصُ عن مالك أنه يقتل ولا يستتاب كما تقدم، وهذا معنى قول أحمد رضي الله عنه فى إحدى الروايتين.

قال فى رواية حنبل: من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة، وظاهر هذه العبارة أن القتل لا يسقط عنه بالتوبة كما لا يسقط القتل عن المسلم بالتوبة، فإنه قال مثل هذه العبارة فى شتم النبي ﷺ فى رواية حنبل أيضاً، قال: كل من شتم النبى ﷺ مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل» وكان حنبل يعرض عليه مسائل المدنيين ويسأله عنها.

ثم إن أصحابنا فسرُوا قوله فى شاتم النبى عليه الصلاة والسلام بأنه لا يسقط عنه القتل بالتوبة مطلقاً وقد تقدم توجيه ذلك، وهذا مثله، وهذا ظاهر إذا قلنا إن المسلم الذى يسب الله لا يسقط عنه القتل بالتوبة، لأن المأخذ عندنا ليس هو الزندقة، فإنه لو أظهر كفراً غير السب استتبناه، وإنما المأخذ أن يقتل عقوبةً على ذلك وحداً عليه، مع كونه كافراً، كما يقتل لسائر الأفعال.

ويظهر الحكم فى المسألة بأن يرتب هذا السب ثلاث مراتب:

سب الله على ثلاثة مراتب

المرتبة الأولى: أن من شان الربَّ بما يتدين به وليس فيه سب لدين الإسلام، إلا أنه سب عند الله تعالى، مثل قول النصارى فى عيسى ونحو ذلك، فقد قال الله

تعالى فيما يرويه عنه رسوله «شتمنى ابن آدم، وما ينبغى له ذلك» ثم قال: «وأما شتمه إياى فقوله إنى اتخذت ولداً، وأنا الأحد الصمد الذى لم ألد ولم أولد»[١] فهذا القسم حكمه حكم سائر أنواع الكفر، سميت شتماً أو لم تُسم، وقد ذكرنا الخلاف فى انتقاض العهد بإظهار مثل هذا، وإذا قيل بانتقاض العهد به فسقوطُ القتل عنه بالإسلام متوجه، وهو فى الجملة قول الجمهور.

المرتبة الثانية: أن يذكر ما يتـديَّنُ به، وهو سب لدين المسلمين وطعن عليهم، كقول اليهودى للمؤذن «كذبت» وكردِّ النصرانى على عمرﷺ، وكما لو عاب شيئاً من أحكام الله أو كتابه، ونحو ذلك، فهذا حكمه حكم سب الرسول فى انتقاض العهد به، وهذا القسم هو الذى عناه الفقهاء فى نواقض العهد، حيث قالوا: إذا ذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوءٍ، ولذلك اقتصر كثير منهم على قوله: أو ذكر كتاب الله أو دينه أو رسوله بسوءٍ، وأما سقوط القتل عنه بالإسلام فهو كسبّ الرسول إلا أن فى ذلك حقاً لآدمي، فمن سلك ذلك المسلك فى سب الرسول فرق بينه وبين هذا، وهى طريقة القاضى وأكثر أصحابه، ومن قتله لما فى ذلك من الجناية على الإسلام وإنه محارب لله ورسوله فإنه يقتل بكل حال، وهو مقتضى أكثر الأدلة التى تقدم ذكرها.

المرتبة الثالثة: أن يسبه بما لا يتديَّن به، بل هو محرم فى دينه كما هو محرم فى دين الله تعالى، كاللعن والتقبيح ونحو ذلك، فهذا النوع لا يظهر بينه وبين سب المسلم فرق، بل ربما كان فيه أشد، لأنه يعتقد تحريم مثل هذا الكلام فى دينه كما يعتقد المسلمون تحريمه، وقد عاهدناه على أن نقيم عليه الحد فيما يعتقد تحريمه، فإسلامه لم يجدِّد له اعتقاداً لتحريمه، بل هو فيه كالذمى إذا زنى أو قتل أو سرق ثم أسلم سواء، ثم هو مع ذلك مما يؤذى المسلمين كسب الرسول بل هو أشد، فإذا قلنا لا تقبل توبة المسلم من سب الله فأن نقول لا تقبل توبة الذمى أولى، بخلاف الرسول، فإنه يتدينُ بتقبيح من يعتقد كذبه، ولا يتدين بتقبيح خالقه الذى يقر أنه خالقه، وقد يكون من هذا الوجه أولى بأن لا يسقط عنه القتل ممن سب الرسول، ولهذا لم يذكر عن مالك نفسه وأحمد استثناء فيمن سب الله تعالى كما

---

(١) سبق تخريجه ص٢١٠ .

ذكر عنهما الاستثناء لمن سب الرسول، وإن كان كثير من أصحابهما يرون الأمر بالعكس، وإنما قَصَدَا هذا الضرب من السب، ولهذا قَرَنَا بين المسلم والكافر، فلابد أن يكون سباً منهما، وأشبهُ شئ بهذا الضرب من الأفعال زناه بمسلمة فإنه محرم فى دينه مضر بالمسلمين، فإذا أسلم لم يسقط عنه، بل إما أن يقتل أو يحد حد الزنى، كذلك سب الله تعالى، حتى لو فرض أن هذا الكلام لا ينتقض العهد لوجب أن يقام عليه حده، لأن كل أمر يعتقده محرماً فإنا نقيم عليه فيه حد الله الذى شرعه فى دين الإسلام وإن لم يعلم مأخذه فى كتابه، مع أن الأغلب على القلب أن أهل الملل كلهم يقتلون على مثل هذا الكلام كما أن حده فى دين الله القتل، ألا ترى أن النبي ﷺ لما أقام على الزانى منهم حدَّ الزنا قال: «اللهم إنىِّ أولُ من أحيا أمرك إذا أماتوه»[1] ومعلوم أن ذلك الزانى منهم لم يكن يسقط عنه لو أسلم، فإقامة الحد على من سب الرب تبارك وتعالى سباً هو سب فى دين الله ودينهم عظيم عند الله وعندهم أولى أن يُحيا فيه أمر الله ويقام عليه حدُّه.

وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الذمى يستتاب منه كما يستتاب المسلم منه، هذا قول طائفة من المدنيين كما تقدم، وكأنَّ هؤلاء لم يروه نقضاً للعهد، لأن ناقض العهد يقتل كما يقتل المحارب، ولا معنى لاستتابة الكافر الأصلى المحارب، وإنما رأوا حدَّه القتلَ فجعلوه كالمسلم، وهم يستتيبون المسلم، فكذلك يستتاب الذمي، وعلى قول هؤلاء فالأشبه أن استتابته من السب لا تحتاج إلى إسلامه، بل تقبل توبته مع بقائه على دينه.

القول الثاني: أنه لا يستتاب، لكن إن أسلم لم يقتل، وهذا قول ابن القاسم وغيره، وهو قول الشافعي، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وعلى طريقة القاضى لم يذكر فيه خلاف، بناء على أنه قد نقض عهده، فلا يحتاج قتله إلى استتابة، لكن إذا أسلم سقط عنه القتل كالحربي.

---

(١) رواه مسلم(١٧٠٠) وأبو داود(٤٤٤٧،٤٤٤٨) والنسائي في التفسير (١٦٤) وابن ماجه(٢٣٢٧) مختصراً (٢٥٥٨) وأحمد(٤/ ٢٨٦) والطبري في تفسيره (١١٩٢٧) كلهم عن البراء بن عازب.

القول الثالث: أنه يقتل بكل حال، وهو ظاهر كلام مالك وأحمد، لأن قتله وجب على جُرم محرم فى دين الله وفى دينه، فلم يسقط عنه موجبه بالإسلام، كعقوبته على الزنى والسرقة والشرب وهذا القول هو الذى يدل عليه أكثر الأدلة المتقدم ذكرها.

فصل

حقيقة السب

السب الذى ذكرنا حكمه من المسلم هو: الكلام الذى يقصد به الانتقاص، والاستخفاف، وهو ما يُفهم منه السب فى عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن، والتقبيح، ونحوه، وهو الذى دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٨].

فهذا أعظم ما تفوهُ به الألسنة، فأما ما كان سباً فى الحقيقة والحكم، لكن من الناس من يعتقده ديناً، ويراه صواباً وحقاً، ويظن أنْ ليس فيه انتقاص ولا تعييب، فهذا نوع من الكفر، حكمُ صاحبه إما حكم المرتد المظهر للردة أو المنافق المبطن للنفاق، والكلام فى الكلام الذى يكفر به صاحبه أو لا يكفر، وتفصيلُ الاعتقادات وما يوجب منها الكفر أو البدعة فقط أو ما اختلف فيه من ذلك ليس هذا موضعه، وإنما الغرضُ أن لا يدخل هذا فى قسم السب الذى تكلمنا فى استتابة صاحبه نفياً وإثباتاً، والله أعلم.

فصل

حكم من سب موصوفاً أو مسمى باسم يقع على الله أو بعض رسله

فإن سبَّ موصوفاً بوصف أو مسمى باسم، وذلك يقع على الله سبحانه أو بعض رسله خصوصاً أو عموماً، لكن قد ظهر أنه لم يقصد ذلك، إما لاعتقاده أن الوصف أو الاسم لا يقع عليه، أو لأنه وإن كان يعتقد وقوعه عليه لكن ظهر أنه لم يرده لكون الاسم فى الغالب لا يقصد به ذلك بل غيره، فهذا القول وشبهه حرام فى الجملة، يستتاب صاحبه منه إن لم يعلم أنه حرام، ويعزر مع العلم تعزيراً بليغاً، لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل وإن كان يُخافُ عليه الكفر.

مثال الأول: أن يسب الدهر الذى فرَّقَ بينه وبن الأحبة، أو الزمان الذى أحوجه إلى الناس، أو الوقتَ الذى أبلاه بمعاشرة من ينكد عليه، ونحو ذلك مما يكثر الناسُ قولهُ نظماً ونثراً، فإنه إنما يقصد أن يسب من يفعل ذلك به، ثم إنه يعتقد أو يقول إن فاعل ذلك هو الدهر الذى هو الزمان فيسبه، وفاعل ذلك إنما هو الله سبحانه، فيقع السب عليه من حيث لم يعتمده المرء، وإلى هذا أشار النبيﷺ بقوله: «لا تَسُبُّوا الدَّهر فإن الله هُوَ الدَّهرُ بيده الأمرُ»(١) وقوله فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، يقول: «يا ابنَ آدم تسبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ بيدى الأمرُ أقلب الليل والنهار»(٢) فقد نهى رسول الله عليه الصلاة والسلام عن هذا القول وحرَّمه، ولم يذكر كفراً ولا قتلاً، والقول المحرم يقتضى التعزير والتنكيل.

ومثالُ الثانى: أن يسب مسمًّى باسمٍ عام يندرج فيه الأنبياء وغيرهم، لكن يظهر أنه لم يقصد الأنبياء من ذلك العام، مثل ما نقل الكرمانى قال: سألت أحمد قلتُ: رجل افترى على رجل فقال: يا ابن كذا وكذا إلى آدمَ وحَوَّاء، فعظم ذلك جداً، وقال: نسأل الله العافية، لقد أتى هذا عظيماً، وسئل عن الحد فيه فقال: لم يبلغنى فى هذا شئ، وذهب إلى حدّ واحد، وذكر هذا أبو بكر عبد العزيز أيضاً، فلم يجعل أحمدﷺ بهذا القول كافراً، مَع أن هذا اللفظ يدخل فيه نوح، وإدريس، وشيث، وغيرهم من النبيين، لأن الرجل لم يُدخل آدم وحواء فى عمومه، وإنما جعلهما غايةً واحدة لمن قذفه، وإلا لو كانا من المقذوفين تعين قتله بلا ريب، ومثل هذا العموم فى مثل هذا الحال لا يكاد يقصد به صاحبه من يدخل فيه من الأنبياء، فعظم الإمام أحمد ذلك، لأن أحسن أحواله أن يكون قد قذف خلقاً من المؤمنين، ولم يوجب إلا حداً واحداً، لأن الحد هنا ثبت للحى ابتداء على أصله، وهو واحداً، وهذا قول أكثر المالكية فى مثل ذلك.

وقال سحنون وأصبغ وغيرهما فى رجل قال له غريمه: صلى الله على النبى محمد، فقال له الطالب: لا صلى الله على من صلى عليه، قال سحنون: ليس هو كمن شتم رسول اللهﷺ أو شتم الملائكة الذين يصلون عليه إذا كان على ما وصف من الغضب، لأنه إنما شتم الناس، وقال أصبغ وغيره: لا يقتل، إنما شتم

(١، ٢) سبق تخريجه ص٥٧ .

الناس، وكذلك قال ابن أبى زيد[١] فيمن قال: لعن الله العرب، ولعن الله بنى إسرائيل، ولعن الله بنى آدم، وذكر أنه لم يرد الأنبياء، وإنما أراد الظالمين منهم: إن عليه الأدبَ بقدر اجتهاد السلطان.

وذهب طائفة -منهم الحارث بن مسكين[٢] وغيره- إلى القتل فى مسألة المُصلى ونحوها، وكذلك قال أبو موسى بن مَنَاس فيمن قال: «لعنة الله إلى آدم» إنه يقتل، وهذه مسألة الكرمانى بعينها، وهذا قياس أحد الوجهين لأصحابنا فيمن قال: عصيت الله فى كل ما أمرنى به، فإن أكثر أصحابنا قالوا: ليس ذلك بيمين، لأنه إنما التزم المعصية، فهو كما لو قال: محوتُ المصحف، أو شربت الخمر إن فعلت كذا، ولم يظهر قصد إرادة الكفر من هذا العموم، لأنه لو أرادهُ لذكره باسمه الخاص، ولم يكتف بالاسم الذى يشركه فيه جميعُ المعاصي.

ومنهم من قال: هو يمين، لأن مما أمره الله به الإيمان، ومعصيته فيه كفر، ولو التزم الكفر بيمينه بأن قال: هو يهودى أو نصراني، أو هو برئ من الله أو من الإسلام، أو هو يستحل الخمر والخنزير، أو لا يراه الله فى مكان كذا إن فعل كذا، ونحوه، كان يميناً فى المشهور عنه، ووجهُ هذا القول أن اللفظ عام، فلا يقبل منه دعوى الخصوص، ولعل من يختار هذا يحمل كلام الإمام أحمد على أن القائل كان جاهلاً بأن فى النسب أنبياء.

ووجه الأول أن أبا بكرﷺ كتب إلى المهاجر بن أبى أمية فى المرأة التى كانت تهجو المسلمين يلومُه على قطع يدها[٣]، ويذكر له أنه كان الواجب أن يعاقبها بالضرب، مع أن الأنبياء يدخلون فى عموم هذا اللفظ، ولأن الألفاظ العامة قد كثرت، وغلب إرادة الخصوص بها، فإذا كان اللفظ لفظ سب وقذف، وللأنبياء ونحوهم من الخصائص والمزايا ما يوجب ذكرهم بأخصّ أسمائهم إذا أريد ذكرهم، والغضبُ يحمل الإنسان على التجوز فى القول والتوسع فيه، كان ذلك قرائن

(١) هو عبد الله بن أبي زيد القيرواني. أبو محمد كان إمام المالكية في عصره وجامع مذهب مالك وشارح أقواله. مات سنة (٣٨٦)

(٢) هو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف مولى بن أمية، أبو عمرو المصري قاضيها ثقة فقيه. مات سنة خمسين ومائتين وله (٩٦ سنة).

(٣) تقدم ص١٧٣ .

-عرفية، ولفظية، وحالية- فى أنه لم يقصد دخولهم فى العموم، لا سيما إذا كان دخول ذلك الفرد فى العموم لايكاد يشعر به.

ويؤيد هذا أن يهودياً قال فى عهد النبى عليه الصلاة والسلام: «والذى اصطفى موسى على العالمين»[1] فلطمه المسلم حتى اشتكاه إلى رسول الله ﷺ، ونهى رسول الله ﷺ عن تفضيله على موسى، لما فيه من انتقاص المفضول بعينه والغضِّ منه، ولو أن اليهوديَّ أظهر القول بأن موسى أفضل من محمد لوجبَ التعزير عليه إجماعاً، بالقتل أو بغيره، كما تقدم التنبيه عليه.

فصل

سب الأنبياء كفر وردة أو محاربة

والحكم فى سب سائر الأنبياء كالحكم فى سب نبينا، فمن سب نبياً مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين فى القرآن أو موصوفاً بالنبوة -مثل أن يذكر فى حديث أن نبياً فعل كذا أو قال كذا، فيسبُّ ذلك القائل أو الفاعل، مع العلم بأنه نبي، وإن لم يعلم من هو، أو يسبُّ نوع الأنبياء على الإطلاق- فالحكم فى هذا كما تقدم، لأن الإيمان بهم واجبٌ عموماً، وواجبٌ الإيمان خصوصاً بمن قصه الله علينا فى كتابه، وسبهم كفر وردة إن كان من مسلم، ومحاربة إن كان من ذمي.

وقد تقدم فى الأدلة الماضية ما يدل على ذلك بعمومه لفظاً أو معنى وما أعلم أحداً فرق بينهما، وإن كان أكثر كلام الفقهاء إنما فيه ذكر من سب نبينا، فإنما ذلك لمسيس الحاجة إليه، وأنه وجب التصديق له، والطاعة له جملة وتفصيلاً، ولا ريب أن جرم سابه أعظم من جرم ساب غيره، كما أن حرمته أعظم من حرمة غيره، وإن شاركه سائر إخوانه من النبيين والمرسلين فى أن سابهم كافر حلال الدم.

فأما إنّ سبَّ نبينا غير معتقد لنبوته فإنه يستتاب من ذلك، إذا كان ممن علمت نبوته بالكتاب والسنة، لأن هذاً جحد لنبوته، إن كان ممن يجهل أنه نبي، فإنه سب محضْ، فلا يقبل قوله: إنى لم أعلم أنه نبي.

---

(١) رواه البخاري (٢٤١١، ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٣٤٧٦، ٥٠٦٢، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٢٨، ٧٤٧٢) ومسلم(٢٣٧٣) وأبو داود(٤٦٧١) والترمذي(٣٢٤٥) والنسائي في التفسير (٤٧٧) وأحمد(٢/ ٢٦٤) كلهم عن أبي هريرة.

فصل

حكم سب أزواج النبى

فأما من سب أزواج النبي ﷺ فقال القاضى أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله من كفر بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم.

حكم ساب عائشة

فروى عن مالك: من سبَّ أبا بكر جلد، ومن سب عائشة قتل، قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن، لأن الله تعالى قال: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[النور: ١٧].

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري(١): سمعت القاسم بن محمد يقول لإسماعيل بن إسحاق: أتى المأمون(٢) بالرَّقَّة برجلين شتم أحدهما فاطمة والآخر عائشة، فأمر بقتل الذى شتم فاطمة، وترك الآخر، فقال إسماعيل: ما حكمهما إلا أن يقتلا، لأن الذى شتم عائشة ردَّ القرآن، وعلى هذا مضت سيرة أهل الفقه والعلم من أهل البيت وغيرهم(٣).

قال أبو السائب القاضي(٤): كنت يوماً بحضرة الحسن بن زيد(٥) الداعى بطبرستان، وكان يلبس الصوف، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويوجّه فى كل سنة بعشرين ألف دينار إلى مدينة السلام(٦) يفرق على سائر ولد الصحابة، وكان بحضرته رجل فذكر عائشة بذكر قبيح من الفاحشة، فقال: يا غلام اضرب عنقه، فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: معاذ الله، هذا رجل

---

(١) هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري فقيه مشهور ومحدث رحَّال. إمام الشافعية في العراق. توفي ببغداد سنة(٣٢٤).

(٢) هو عبد الله أبو العباس بن الرشيد، سمع الحديث من أبي معاوية الضرير وإسماعيل بن علية وطبقتهم روى عنه ولده الفضل. ويحيى بن أكثم. وآخرون كان أفضل رجال بني العباس حزماً وعزماً وحلماً وعلماً ورأياً ودعاء وهيبة وشجاعة وسؤدداً. وله محاسن وسيره طويلة لولا ما أتاه من محنة الناس في القول بخلق القرآن. توفي سنة(٢١٨).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٣٩٦).

(٤) هو عتبة بن عبيد الله بن موسى بن عبيد الله الهمذاني: أبو السائب القاضي. كان فقيها على المذهب الشافعي وتولى القضاء بأذربيجان وفي همذان ثم في العراق. مات سنة(٣٥١) ببغداد.

(٥) هو الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب. استولى على طبرستان واستفحل أمره واستولى علي الري. مات سنة(٢٧٠).

(٦) هي بغداد.

طعن على النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[النور: ٢٦] فإن كانت عائشة خبيثة فالنبي ﷺ خبيث، فهو كافر، فاضربوا عنقه، فضربوا عنقه وأنا حاضر، رواه اللالكائي[١].

وروى عن محمد بن زيد[٢] أخي الحسن بن زيد أنه قدم عليه رجل من العراق، فذكر عائشة بسوء، فقام إليه بعمودٍ فضرب به دماغه فقتله، فقيل له: هذا من شيعتنا ومن بنى الآباء، فقال: هذا سمَّى جدى قرنان، ومن سمى جدى قرنان استحق القتل، فقتلته[٣].

من سب غير عائشة من أمهات المؤمنين

وأما من سبَّ غير عائشة من أزواجه ﷺ ففيه قولان:

أحدهما: أنه كسابِّ غيرهن من الصحابة على ما سيأتي.

والثاني: وهو الأصح أنه من قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة ﵂، وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس، وذلك لأن هذا فيه عار وغضاضة على رسول الله ﷺ، وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك فيما مضى عند الكلام على قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الأحزاب: ٥٧]الآية، والأمر فيه ظاهر.

فصل

حكم من سب أحداً من الصحابة

فأما من سب أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ -من أهل بيته وغيرهم- فقد أطلق الإمام أحمد أنه يضرب ضرباً نكالاً، وتوقف عن قتله وكفره.

قال أبو طالب: سألت أحمد عمن شتَمَ أصحاب النبي ﷺ، قال: القتل أجبن عنه، ولكن اضربه ضرباً نكالاً.

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٣٩٦).
(٢) هو محمد بن زيد بن محمد بن إسماعيل كان شاعراً حسن السيرة تولى على طبرستان والديلم بعد وفاة أخيه الحسن. وقُتل في جرجان مات سنة(٢٨٧)
(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٤٠٣).

وقال عبد الله: سألت أبي عمن شتم أصحاب النبي ﷺ، قال: أرى أن يضرب، قلت له: حد، فلم يقف على الحد، إلا أنه قال: يضرب، وقال: ما أراه على الإسلام[١].

وقال: سألت أبي: من الرافضة؟ فقال: الذين يشتمون -أو يسبون- أبا بكر وعمر رضي الله عنهما[٢].

وقال في الرسالة التي رواها أبو العباس أحمد بن يعقوب الإصطخري[٣] وغيره: وخير الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان، ووقف قوم، وهم خلفاء راشدون مهديون، ثم أصحاب رسول الله ﷺ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساويهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلَّده في الحبس حتى يموت أو يراجع.

وحكى الإمام أحمد هذا عمن أدركه من أهل العلم، وحكاه الكرماني[٤] عنه وعن إسحاق والحميدي وسعيد بن منصور[٥] وغيرهم.

وقال الميموني: سمعت أحمد يقول: ما لهم ولمعاوية؟ نسأل الله العافية، وقال لي: يا أبا الحسن إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتَّهمه على الإسلام[٦].

فقد نصَّ رضي الله عنه على وجوب تعزيره، واستتابته حتى يرجع بالجلد، وإن لم ينته حبس حتى يموت أو يراجع، وقال: ما أراه على الإسلام، وقال: واتهمه على الإسلام، وقال: أجبُنُ عن قتله.

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٧٨٢) واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٣٨٦).
(٢) رواه الخلال في «السنة» (٧٧٧) وعبد الله بن أحمد في السنة صفحة(٢٢٢).
(٣) هو أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله الفارسي الاصطخري. تلميذ الإمام أحمد.
(٤) هو حرب الكرماني. تقدم ترجمته.
(٥) هو سعيد بن منصور بن شعبة. أبو عثمان الخُراساني. نزيل مكة. ثقة مصنف. وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. توفي بمكة سنة(٢٢٧) وقيل بعدها.
(٦) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٥٩).

وقال إسحاق بن راهويه: من شتم أصحاب النبي ﷺ يعاقب ويحبس.

وهذا قول كثير من أصحابنا، منهم، ابن أبي موسى، قال: ومن سبَّ السلف من الروافض فليس بكفؤ ولا يزوج، ومن رمى عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه فقد مَرَقَ من الدين، ولم ينعقد له نكاح على مسلمة، إلا أن يتوب ويظهر توبته، وهذا في الجملة قول عمر بن عبد العزيز وعاصم الأحول[١] وغيرهما من التابعين.

قال الحارث بن عتبة: إن عمر بن عبد العزيز أتى برجل سب عثمان، فقال: ما حملك على أن سببته؟ قال: أبغضه، قال: وإن أبغضت رجلاً سببته؟ قال: فأمر به فجلد ثلاثين سوطا[٢].

وقال إبراهيم بن ميسرة[٣]: ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناً قط، إلا رجلاً شتم معاوية فضربه أسواطا[٤].

رواهما اللالكائي.

وقد تقدم عنه أنه كتب في رجل سبه: لا يقتل إلا من سب النبي ﷺ، ولكن أجلده فوق رأسه أسواطاً، ولولا أني رجوت أن ذلك خير له لم أفعل.

وروى الإمام أحمد: ثنا أبو معاوية ثنا عاصم الأحول قال: أتيت برجل قد سب عثمان، قال: فضربته عشرة أسواط، قال: ثم عاد لما قال، فضربته عشرة أخرى، قال: فلم يزل يسبه حتى ضربته سبعين سوطا[٥].

وهو المشهور من مذهب مالك، قال مالك: من شتم النبي ﷺ قتل، ومن سب أصحابه أدب.

وقال عبد الملك بن حبيب: من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدباً شديداً، ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه، ويُطال سجنه حتى يموت، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ.

---

(١) هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري ثقة. لم يتكلم فيه إلا القطان وكأنه بسبب دخوله في الولاية. اشتهر بالزهد والعبادة. مات سنة(١٤٢).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨٣) وابن أبي شيبة (الحدود · في التعزير كم هو ح٤)

(٣) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي، نزيل مكة ثبت حافظ. مات سنة(١٣٢).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٣٨٥).

(٥) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨٤).

وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً يوجب قتل من سبَّ من بعد النبي ﷺ.

وقال القاضي أبو يعلى: الذي عليه الفقهاء في سب الصحابة: إن كان مستحلاً لذلك كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر، سواء كفرهم أو طعنَ في دينهم مع إسلامهم.

وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سبَّ الصحابة وكفر الرافضة.

قال محمد بن يوسف الفريابي[١]، وسئل عمن شتم أبا بكر، قال: كافر، قيل: فيصلى عليه؟ قال: لا، وسأله: كيف يصنع به وهو يقول لا إله إلا الله؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته[٢].

وقال أحمد بن يونس[٣]: لو أن يهودياً ذبح شاة وذبح رافضي لأكلت ذبيحه اليهودي، ولم آكل ذبيحة الرافضي، لأنه مرتد عن الإسلام.[٤]

وكذلك قال أبو بكر بن هاني: لا تؤكل ذبيحة الروافض والقدرية كما لا تؤكل ذبيحةُ المرتد، مع أنه تؤكل ذبيحة الكتابي، لأن هؤلاء يقامون مقام المرتد، وأهل الذمة يقرون على دينهم، وتؤخذ منهم الجزية.

وكذلك قال عبد الله بن إدريس[٥] من أعيان أئمة الكوفة: ليس لرافضي شفعة إلا لمسلم.

وقال فضيل بن مرزوق[٦]: سمعت الحسن بن الحسن[٧] يقول لرجل من الرافضة: والله إنَّ قتلك لقُربة إلى الله، وما أمتنع من ذلك إلا بالجوار، وفي

---

(١) هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي الفريابي ثقه فاضل. مات سنة(٢١٢).

(٢) رواه الخلال في السنة(٧٩٤).

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس الكوفي التميمي اليربوعي. ثقة حافظ. مات سنة(٢٢٧).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول اللاعتقاد» (٢٨١٧)

(٥) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي. أبو محمد إمام حافظ. روي عن ابن جريج وعنه مالك وأحمد وغيرهم. مات سنة(١٩٢).

(٦) هو فضيل بن مرزوق الأغر الرَّقاشي الكوفي. أبو عبد الرحمن صدوق يهم ورمي بالتشيع. مات في حدود سنة(١٦٠).

(٧) هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. صدوق. مات سنة(١٩٧).

رواية قال: رحمك الله، قد عرفت، إنما تقول هذا تمزح، قال: لا، والله ما هو بالمزاح ولكنه الجد، قال: وسمعته يقول: لئن أمكننا الله منكم لنقطعنَّ أيديكم وأرجلكم.

وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان، وبكفر الرافضة المعتقدين لسبِّ جميع الصحابة الذين كفَّروا الصحابة وفسَّقوهم وسبوهم.

وقال أبو بكر عبد العزيز[1] في المقنع: فأما الرافضي فإن كان يسبُّ فقد كفر فلا يُزَوَّج.

ولفظ بعضهم وهو الذي نصره القاضي أبو يعلى أنه إن سبَّهم سباً يقدح في دينهم وعدالتهم كفر بذلك، وإن سبهم سباً لا يقدح -مثل أن يسب أبا أحدهم أو يسبه سباً يقصد به غيظه ونحو ذلك- لم يكفر.

قال أحمد في رواية أبي طالب في الرجل يشتم عثمان: هذه زندقة[2]، وقال في رواية المروزي: من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أراه على الإسلام.[3]

وقال في رواية حنبل: من شتم رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ما أراه على الإسلام».[4]

قال القاضي أبو يعلى: فقد أطلق القولَ فيه أنه يكفر بسبه لأحد من الصحابة، وتوقف في رواية عبد الله وأبي طالب عن قتله وكمال الحد، وإيجابُ التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره.

قال: فيحتمل أن يحمل قوله: «ما أراه على الإسلام» إذا استحل سبهم بأنه يكفر بلا خلاف، ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك، بل فعله مع اعتقاده لتحريمه كمن يأتي المعاصي، قال: ويحتمل قوله: «ما أراه على الإسلام» على سب يطعن في عدالتهم نحو قوله: ظلموا، وفسقوا، بعد النبي ﷺ،

---

(١) يُعرف بغلام الخلال.
(٢) رواه الخلال في «السنة» (٧٨١).
(٣) رواه الخلال في «السنة» (٧٧٩).
(٤) رواه الخلال في «السنة» (٧٨٢).

وأخذوا الأمر بغير حق، ويحمل قوله في إسقاط القتل على سب لا يطعن في دينهم، نحو قوله: كان فيهم قلة علم، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وكان فيهم شح ومحبة للدنيا، ونحو ذلك، قال: ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سابهم روايتان: إحداهما يكفر، والثانية يفسق، وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره، حكوا في تكفيرهم روايتين.

قال القاضي: ومنْ قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف.

ونحن نرتب الكلام في فصلين، **أحدهما**: في سبهم مطلقاً، **والثاني**: في تفصيل أحكام الساب.

أما الأول فسبُّ أصحاب رسول الله ﷺ حرام بالكتاب والسنة.

حرمة سب الصحابة

أما الأول فلأن الله سبحانه يقول: ﴿وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾[الحجرات: ١٢] وأدنى أحوال الساب لهم أن يكون مغتاباً، وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[الهمزة: ١] وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب: ٥٨] وهم صدور المؤمنين فإنهم هم المواجهون بالخطاب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[البقرة: ١٠٤] حيث ذكرت، ولم يكتسبوا ما يوجب أذاهم، لأن الله سبحانه رضي عنهم رضيً مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠] فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح: ١٨] والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضى ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾[الفتح: ١٨] سواء كانت ظرفاً محضاً أو كانت ظرفاً فيها معنى التعليل فإن ذلك لتعلق الرضى بهم، فإنه يسمى رضيً أيضاً كما في تعلق العلم والمشيئة والقدرة وغير ذلك من صفات الله سبحانه، وقيل: بل الظرف يتعلق بجنس الرضى، وإنه يرضى عن المؤمن بعد أن يطيعه، ويسخط عن الكافر بعد أن يعصيه، ويحب من اتبع الرسول بعد اتباعه له، وكذلك أمثال هذا، وهذا قول جمهور السلف وأهل الحديث وكثير من أهل

الكلام، وهو الأظهر، وعلى هذا فقد بين في مواضع أخر أن هؤلاء الذين رضي الله عنهم هم من أهل الثواب في الآخرة، يموتون على الإيمان الذي به يستحقون ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخُلُ النَّارَ أحدٌ بايعَ تحتَ الشَّجَرَةِ».[1]

وأيضاً، فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه فإنه من أهل الجنة وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه وعمله الصالح، فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له، فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (٢٨) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (٢٩) وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[الفجر: ٢٧-٣٠] ولأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة: ١١٧] وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾[الكهف: ٢٨] وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[الفتح: ٢٩]الآية وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٠] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[البقرة: ١٤٣] وهم أول من وجه بهذا الخطاب، فهم مرادون بلا ريب، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر: ١٠] فجعل سبحانه ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى للمهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم مستغفرين للسابقين وداعين الله أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، فعلم أن الاستغفار لهم وطهارة القلب من الغلّ لهم أمرٌ يحبه الله، ويرضاه، ويُثني على

---

(١) رواه مسلم (٢٤٩٦) وأحمد(٦/ ٤٢٠) عن أم مبشّر. وفي الباب عن جابر رواه أبو داود(٤٦٥٣) والترمذي(٣٨٦٠) وأحمد(٣/ ٣٥٠).

فاعلـه، كما أنه قـد أمر بذلك رسـوله فى قوله تـعالى: ﴿فاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[محمـد: ١٩] وقال تعالى: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم﴾[آل عمران: ١١٩] ومحبة الشـئ كراهته لضده، فيكون الله يكره السبّ لهم الذى هو ضد الاستـغفار والبغض لهم الذى هو ضد الطهـارة، وهذا معنى قول عائشة رضى الله عنها «أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد فَسَبُّوهم» رواه مسلم.[(١)]

وعن مجاهد عن ابن عـباس قال: «لا تسبوا أصـحاب محمد فـإن الله قد أمر بالاستغفار لهم، وقد علم أنهم سيقتتلون» رواه الإمام أحمد.[(٢)]

وعن سـعد بن أبى وقـاص قـال: الناسُ على ثلاث منازل، فـمضت منزلتـان وبقيت واحـدة، فأحسن ما أنتم كـائنون عليه أن تكونوا بهـذه المنزلة التى بقيت، قال: ثم قرأ ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَرِضْوَانًا﴾[الحشر: ٨] فـهؤلاء المهاجرون، وهذه منـزلة قد مضت: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[الحشر: ٩] قـال: هؤلاء الأنصار، وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿رَّحِيمٌ﴾[الحشر: ١٠] قد مضت هاتان، وبقـيت هذه المنزلة، فأحسنُ مـا أنتم كائنون عليـه أن تكونوا بهذه المنزلة التى بقيت»[(٣)] يقول: أن تستـغفروا لهم، ولأن من جاز سبه بعـينه أو بغيره لم يجز الاستغفـار له، كما لا يجوز الاستغفار للمـشركين لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾[التوبة: ١١٣] وكمـا لا يجوز أن يستغفر لجنس العـاصين مسمين باسم المعصية، لأن ذلك لا سبـيل إليه، ولأنه شرع لنا أن نسأل الله أن لا يجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا، والسب باللسان أعظم من الغل الذى لا سبَّ معه، ولو كان الغل عليـهم والسب لهم جائزاً لم يشـرع لنا أن نسأله تـرك ما لا يضر فـعله، ولأنه وصف مستحـقى الفئ بهذه الصفة كما وصف السابقين بالهـجرة والنصرة، فعلم أن ذلك صفة للمؤثر لهم وشـرط فيهم، ولو كان السب جائزاً لم يشترط فى اسـتحقاق الفئ ترك أمر جائز كمـا لا يشترط ترك سائر المباحات بل لو لم يكن الاسـتغفار لهم واجباً لم يكن شرطاً فى استحقاق الفئ، لأن استـحقاق الفئ لا يشترط فيه ما ليس بواجب، بل هذا دليل على أن الاستغفار لهم داخل فى عقد الدين وأصله.

---

(١) رواه مسلم (٣٠٢٢) وابن أبي عاصم (١٠٠٣) واللالكائي (٢٣٤٩) والحاكم(٢/ ٤٦٢).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٤٦) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٣٩).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٥٤) والحاكم(٢/ ٤٨٤).

الأدلة من السنة على عدم جواز سب الصحابة

وأما السنة ففى الصحيحين عن الأعمش[١] عن أبى صالح عن أبى سعيدﷺ قال: قال رسول اللهﷺ: **«لا تسُبوا أصحابي، فوالذى نفسى بيده لو أنَّ أحدكم أنفقَ مثلَ أحدٍ ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»**[٢].

وفى رواية لمسلم، واستشهد بها البخاري، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شئ، فسبه خالد، فقال رسول اللهﷺ: «لا تسبوا أصحابى فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[٢]

وفى رواية للبرقانى[٣] فى صحيحه «لا تسبوا أصحابي، دعُوا لى أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[٢].

والأصحاب: جمع صاحب، والصاحب: اسم فاعل من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها، لأنه يقال: صحبته ساعة، وصحبته شهراً، وصحبته سنة، قال الله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾[النساء: ٣٦] قد قيل[٤]: هو الرفيق فى السفر، وقيل[٥]: هو الزوجة، ومعلوم أن صحبة الرفيق وصحبة الزوجة قد تكون ساعة فما فوقها، وقد أوصى الله به إحساناً ما دام صاحباً، وفى الحديث عن النبيﷺ «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه،

---

(١) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي. أبو محمد الكوفي الأعمش روي عن أبي وائل وقيس بن أبي حازم وإبراهيم النخعي والشعبي وآخرون وعنه شعبة والسفيانان وابن المبارك وخلق. كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال المصحف. وسمى لذلك لصدقه كان ثقه ثبتاً في الحديث.

(٢) رواه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم(٢٥٤٠) وأبو داود(٤٦٥٨) والترمذي(٣٨٦١) وأحمد(٣/ ١١، ٥٤، ٥٥، ٦٣) والطيالسي (٢١٨٣) وابن أبي عاصم في السنة» (٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١) والبيهقي (١٠/ ٢٠٩) كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الخوازمي البرقاني. أبو بكر إمام حافظ. محدث فقيه. توفي ببغداد سنة(٤٢٥) [انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٣)].

(٤) جاء ذلك عن ابن عباس رواه الطبري في تفسيره (٩٤٥٨) سعيد بن جبير رواه الطبري في تفسيره (٩٤٥٩، ٩٤٦٨، ٩٤٦٩). مجاهد رواه الطبري في تفسيره (٩٤٦٠، ٩٤٦٢، ٩٤٦٣، ٩٤٦٥، ٩٤٦٦). قتاده رواه الطبري في تفسيره (٩٤٦١) علي وابن مسعود رواه الطبري(٩٤٦٤). السدى رواه الطبري(٩٤٦٧) الضحاك رواه الطبري (٩٤٧٠، ٩٤٧١).

(٥) جاء ذلك عن علي وابن مسعود رواه الطبري في تفسيره (٩٤٧٢، ٩٤٧٣) ابن عباس رواه الطبري في تفسيره (٩٤٧٤). عبد الرحمن بن أبي ليلى رواه الطبري في تفسيره(٩٤٧٥) إبراهيم النخعي رواه الطبري في تفسيره (٩٤٧٦، ٩٤٧٧، ٩٤٧٨، ٩٤٧٩، ٩٤٨٠).

وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره»[١] وقد دخل في ذلك قليل الصحبة وكثيرها، وقليل الجوار وكثيره، وكذلك قال الإمام أحمد وغيره: كل من صحب النبي ﷺ سنة أو شهراً أو يوماً أو رآه مؤمناً به فهو من أصحابه له من الصحبة بقدر ذلك.

فإن قيل: فلم نهى خالداً عن أن يسبَّ أصحابه، إذا كان من أصحابه أيضاً؟ وقال: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[٢]

قلنا: لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراءهُ هُم من السابقين الأولين الذين صحبوه في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه فيه، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا، وهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا، وكلا وعد الله الحسنى، فقد انفردوا من الصحبة بما لا يشركهم فيه خالد ونظراؤه ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صُلح الحديبية وقاتل، فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله، ومن لم يصحبه قط نسبته إلى من صحبه كنسبة خالد إلى السابقين وأبعد.

وقوله: «لا تَسُبُّوا أصحابي» خطاب لكل أحد أن يسب من انفرد عنه بصحبته عليه الصلاة والسلام، وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: «أيُها الناسُ إنِّي أتيتكم، فقلت: إني رسول الله إليكم، فقلتم: كذبتَ، وقال أبو بكر، صدقتَ، فهل أنتم تَاركُوا لي صاحبي؟ فهل أنتم تَاركُوا لي صاحبي»[٣] أو كما قال بأبي هو وأمي ﷺ، قال ذلك لما عاير بعضُ الصحابة أبا بكر، وذاك الرجل من فضلاء أصحابه، ولكن امتاز أبو بكر عنه بصحبته، وانفرد بها عنه.

وعن محمد بن طلحة[٤] المدني عن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة[٥] عن أبيه[٦] عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختارني،

---

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (١١٥) والترمذي(١٩٤٤) وأحمد(٢/ ١٦٧-١٦٨) والدارمي (٢/ ٢١٥) وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣٢٩) وصححه ابن حبان (٥١٨،٥١٩- الإحسان) ورواه الحاكم (١/ ١٦٤) كلهم عن عبد الله بن عمرو.

(٢) سبق تخريجه ص٤٨٢ .

(٣) رواه البخاري (٣٦٦١، ٤٦٤٠) وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (١٠٤) عن أبي الدرداء.

(٤) هو محمد بن طلحه بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عبيد الله التيمي المعروف بابن الطويل جده عثمان هو أخو طلحة أحد العشرة صدوق يخطئ مات سنة(١٠٨).

(٥) هو عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عُويم بن ساعده مجهول.

(٦) هو سالم بن عتبة بن عُويم. مقبول.

واختار لي أصحاباً، جعل لي منهم وزُراء وأنصار وأصهاراً، فَمَنْ سبَّهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبلُ الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً»[(١)] وهذا محفوظ بهذا الإسناد.

وقد روى ابن ماجه بهذا الإسناد حديثاً، وقال أبو حاتم في تحديثه: هذا محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به على انفراده، ومعنى هذا الكلام أنه يصلح للاعتبار تحديثه والاستشهاد به، فإذا عضده آخر مثله جاز أن يحتج به، ولا يحتج به على انفراده.

وعن عبد الله بن مُغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله في أصحابي، لا تتَّخذُوهُم غرضاً من بعدي، من أحبَّهُمْ فقد أحبَّني، ومن أبغضهم فقد أبغضني، ومن أذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيُوشكُ أن يأخُذه»[(٢)] رواه الترمذي وغيره من حديث عبيدة ابن أبي رائطة[(٣)] عن عبد الرحمن بن زياد عنه[(٤)]، وقال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وروى هذا المعنى من حديث أنس أيضاً، ولفظه «من سبَّ أصحابي فقد سبَّني، ومن سبني فقد سب الله» رواه ابن البناء.

وعن عطاء بن أبي رباح عن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ الله من سبَّ أصحابي»[(٥)] رواه أبو أحمد الزبيري: حدثنا محمد بن خالد عنه، وقد روى عنه عن ابن عمر مرفوعاً من وجه آخر، رواهما اللالكائي.

---

(١) (ضعيف) رواه ابن أبي عاصم (١٠٠٠) والطبراني (١٧/ ٣٤٩) وفي الأوسط (٤٥٦) والخلال في السنة(٧٦٩) وصححه الحاكم (٣/ ٦٣٢) ووافقه الذهبي ورواه أبو نعيم في الحلية (٢/ ١١) وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٧) فيه من لم أعرفه. وضعفه الألباني في «الظلال».

(٢) رواه الترمذي (٣٨٦٢) وقال غريب ورواه أحمد (٤/ ٨٧، ٥/ ٥٤، ٥٧) وابن أبي عاصم في السنة(٩٩٢) والخلال في السنة (٧٦٨، ٨٣٠) وصححه ابن حبان (٧٢٥٦-الإحسان) ورواه أبو نعيم في الحلية(٨/ ٢٨٧) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٩/ ١٢٣) والعقيلي في الضعفاء (١/ ١٢٦) والبيهقي في الاعتقاد (٣٢١) والحافظ ضياء الدين المقدسي، في النهي عن سب الأصحاب» (٣، ٤) كلهم عن عبد الله بن مغفل.

(٣) هو عبيدة بن أبي رائطة المجاشعي الكوفي الحذاء صدوق.

(٤) مقبول. قاله ابن حجر في التقريب.

(٥) رواه ابن أبي عاصم في السنة(١٠٠١) وعلي بن الجعد في مسنده(٢٠١٠) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٠٣) عن عطاء بن أبي رباح مرسلاً ورواه موصولاً عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً الطبراني (١٣٥٨٨) والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٦٤) وعبد الواحد المقدسي في «النهي عن سب الأصحاب» (٧) وقال الذهبي في الميزان ترجمة (٤٣٧٤) صوابه مرسل. وحسن الألباني إسناد الطريق المرسل (انظر صحيح الجامع٥١١١).

وقال علي بن عاصم: أنبأ أبو قَحْذَم[1]، حدثني أبو قلابة[2] عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذكر القدرُ فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا» رواه اللالكائي.[3]

ولما جاء فيه من الوعيد قال إبراهيم النخعي: كان يقال: شتمُ أبي بكر وعمر من الكبائر[4]، وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي[5]: شتمُ أبي بكر وعمر من الكبائر التي قال الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾[النساء: ٣١][5] وإذا كان شتمهم بهذه المثابة فأقلُّ ما فيه التعزير، لأنه مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة، وقد قال ﷺ: «انصرُ أخاك ظالماً أو مظلوماً»[6] وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجماعة، فإنهم مُجمعون على أن الواجب الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول.

دليل من ذهب إلى أن سابهم لا يقتل

ثم من قال: لا أقتل بشتم غير النبي ﷺ، فإنه يستدل بقصة أبي بكر المتقدمة[7]، وهو أن رجلاً أغلظ له، وفي رواية شتمه، فقال له أبو برزة: أقتُلُه؟ فانتهره، وقال: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ، وبأنه كتب إلى المهاجر بن أبي أمية: إن حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود، كما تقدم[8]، ولأن الله تعالى ميَّز مؤذي الله ورسوله ومؤذي المؤمنين فجعل الأول ملعوناً في الدنيا والآخرة، وقال في الثاني: ﴿فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾[النساء: ١١٢] ومطلق البهتان والإثم ليس بموجب للقتل، وإنما هو موجب للعقوبة في الجملة، فتكون عليه عقوبة مطلقة،

---

(١) هو النضر بن معبد. أبو قحذم. روي عن محمد بن سيرين وأبي قلابة وعنه كثير بن هشام قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال أبو حاتم يكتب حديثه.

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري. ثقة فاضل. كثير الإرسال. قال العجلي: فيه نصب يسير. مات بالشام هارباً من القضاء سنة(٤ ١).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»(٢١٠) وابن عدي في الكامل (في ترجمة محمد بن الفضل بن عطية) والطبراني(١٤٢٧) وأبو نعيم في الحلية(٤/١٠٨) وضعف سنده الألباني (انظر الصحيحة٣٤)

(٤) رواه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (١٢٦٢).

(٥) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٦٢).

(٦) سبق تخريجه ص١٨١ .

(٧) تقدم ص١٧٤ .

(٨) سبق تخريجه ص٨٩ .

ولا يلزم من العقوبة جواز القتل، ولأن النبى عليه الصلاة والسلام قال: «لا يحلُّ دمُ امرئ مُسلم يشهدُ أن لا إله إلا الله إلاَّ بإحدى ثَلاَث: كُفر بعدَ إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو رجل قَتَلَ نفساً فيقتل بها»[1] ومطلق السبِّ لغير الأنبياء لا يستلزم الكفر، لأن بعض من كان على عهد النبي عليه الصلاة والسلام كان ربما سب بعضهم بعضاً، ولم يكفر أحد بذلك، ولأن أشخاص الصحابة لا يجب الإيمان بهم بأعيانهم، فسبُّ الواحد لا يقدح فى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

وأما من قال: «يقتل الساب» أو قال: «يكفر» فلهم دلالات احتجوا بها:

منها: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بينهم﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾[الفتح: ٢٩] فلابد أن يغيظ بهم الكفار، وإذا كان الكفار يغاظون بهم، فمن غيظ بهم فقد شارك الكفار فيما أذلهم الله به وأخزاهم وكبتهم على كفرهم، ولا يشارك الكفار فى غيظهم الذى كُبتوا به جزاء لكفرهم إلا كافر، لأن المؤمن لا يُكبت جزاء للكفر.

يوضح ذلك أن قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ تعليقٌ للحكم بوصف مشتق مناسب، لأن الكفر مناسب لأن يُغاظ صاحبه، فإذا كان هو الموجب لأن يغيظ الله صاحبه بأصحاب محمد، فمن غاظه الله بأصحاب محمد فقد وجد فى حقه موجب ذاك وهو الكفر.

قال عبد الله بن إدريس الأودى الإمام: ما آمنُ أن يكونوا قد ضارعوا الكفار -يعنى الرافضة- لأن الله تعالى يقول: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ وهذا معنى قول الإمام أحمد: ما أراه على الإسلام.[2]

ومن ذلك: ما روى عن النبيﷺ أنه قال: «من أبغضهم فقد أبغضني، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»[3] وقال: «فمن سبَّهُم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»[4] وأذى الله ورسوله كفرٌ موجبٌ للقتل كما تقدم، وبهذ يظهر الفرق بين أذاهم قبل استقرار الصحبة

(١) سبق تخريجه ص٨٤ .
(٢) سبق تخريجه ص٤٧٥ .
(٣) سبق تخريجه. من حديث عبد الله بن مغفل بلفظ: «الله الله في أصحابي» وهو ضعيف. .
(٤) هذا جزء من حديث سبق تخريجه.

وأذى سائر المسلمين، وبين أذاهم بعد صحبتهم له، فإنه على عهد قد كان الرجل ممن يظهر الإسلام يمكن أن يكون منافقاً ويمكن أن يكون مرتداً، فأما إذا مات مقيماً على صحبة النبي ﷺ وهو غير مزنون[1] بنفاق فأذاه أذى مصحوبه، قال عبد الله بن مسعود: اعتبروا الناس بأخدانهم وقالوا:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدى

وقال مالك رضي الله عنه: إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي عليه الصلاة والسلام فلم يمكنهم ذلك، فقدحُوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين، أو كما قال، وذلك أنه ما منهم رجل إلا كان ينصر الله ورسوله، ويذبُّ عن رسول الله بنفسه وماله، ويُعينه على إظهار دين الله وإعلاء كلمة الله وتبليغ رسالات الله وقت الحاجة، وهو حينئذ لم يستقرَّ أمره، ولم تنتشر دعوته، ولم تطمئن قلوبُ أكثر الناس بدينه، ومعلومٌ أن رجلاً لو عمل به بعضُ الناس نحو هذا ثم آذاه أحدٌ لغضب له صاحبه، وعدَّ ذلك أذى له، وإلى هذا أشار ابنُ عمر، قال نسير بن ذعلوق[2]: سمعت ابن عمر رضي الله عنه يقول: لا تسبُّوا أصحاب محمد، فإن مقام أحدهم خير من عملكم كله[3]، رواه اللالكائي، وكأنه أخذه من قول النبي ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم أو نصيفه»[4] وهذا تفاوت عظيم جداً.

ومن ذلك: ما روى عن علي رضي الله عنه قال: والذى فَلَقَ الحبة، وبرأ النَّسَمَة، إنه لعهدُ النبيّ الأمي إليّ، أنه لا يُحبك إلا مؤمن، ولا يُبغضك إلا منافق، رواه مسلم.[5]

ومن ذلك: ما خرجاهُ في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ قال: «آيةُ الإيمان حُبُّ الأنصار، وآيةُ النِّفاق بُغضُ الأنصار» وفي لفظه قال في الأنصار «لا يُحبهم إلا مؤمن، ولا يُبغضهم إلاَ منافق».[6]

---

(١) أي غير منهم بنافق: زنّ بمعني: ظنّ واتهم. يقال: زن فلاناً بخير أو شر أي: ظنه به، زننته بكذا أى: اتهمته.

(٢) هو نُسير بن ذُعْلوق الثوري. أبو طعمه الكوفي صدوق. لم يصب من ضعفه.

(٣) رواه ابن ماجه (١٦٢) وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٣٥٠) عن ابن عمر موقوفاً وقال الألباني في الظلال «رجاله ثقات».

(٤) سبق تخريجه ص٤٨٢ .

(٥) رواه مسلم (١٣١) والترمذي(٣٧٣٦) والنسائي (٨/ ١١٧) وابن ماجه(١١٤) وأحمد(١/ ٨٤) والحميدي(٥٨) وأبو نعيم في الحلية(٤/ ١٨٥).

(٦) رواه البخاري (١٧، ٣٧٨٤) ومسلم(٧٤) والنسائي(٨/ ١١٦) وأحمد(٣/ ١٣٠، ١٣٤، ٢٤٩) والطيالسي (١١٠١) عن أنس.

وفى الصحيحين أيضاً عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ أنه قال فى الأنصار: «لا يُحبهم إلا مؤمن، ولا يُبغضُهُم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله».[(١)]

ولمسلم عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يُبغض الأنصارَ رجلٌ آمَنَ بالله واليوم الآخر».[(٢)]

وروى مسلم فى صحيحه أيضاً عن أبى سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يُبغضُ الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر»[(٣)]

فمن سبهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، وإنما خص الأنصار -والله أعلم- لأنهم هم الذين تبوّءوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين وآووا رسول الله ﷺ ونصروه ومنعَوه، وبذلُوا فى إقامة الدين النفوس والأموال، وعادوُا الأحمر والأسود من أجله، وآووُا المهاجرين وواسوهم فى الأموال، وكان المهاجرون إذ ذاك قليلاً غرباء فقراء مستضعفين، ومن عرف السيرة وأيام رسول الله عليه الصلاة والسلام وما قاموا به من الأمر ثم كان مؤمناً يحبُ الله ورسوله لم يملك أن لا يحبهم، كما أن المنافق لا يملك أن لا يبغضهم، وأراد بذلك -والله أعلم- أن يعرف الناسُ قدرَ الأنصار، لعلمه بأن الناس يكثرون والأنصار يقلون، وأن الأمر سيكون فى المهاجرين، فمن شارك الأنصار فى نصر الله ورسوله بما أمكنه فهو شريكهم فى الحقيقة كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ﴾[الصف: ١٤] فبغضُ من نصر الله ورسوله من أصحابه نفاقٌ.

ومن هذا: ما رواه طلحة بن مصرف[(٤)] قال: كان يقال: بُغضُ بنى هاشم نفاقٌ، وبغض أبى بكر وعمر نفاق، والشاك فى أبى بكر كالشاك فى السنة.[(٥)]

---

(١) رواه البخاري (٣٧٨٣) ومسلم(٧٥) والترمذي(٣٩٠٠) وابن ماجه(١٦٣) وأحمد(٤/ ٢٨٣، ٢٩٢)

(٢) رواه مسلم(٧٦) وأحمد(٢/ ٤١٩).

(٣) رواه مسلم(٧٧) وأحمد(٣/ ٣٤، ٤٥، ٧٢، ٩٣) والطيالسي(٢١٨٢) وأبو يعلى(١٠٠٧) وصححه ابن حبان (٧٢٧٤ -الإحسان).

(٤) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي ثقة قارئ فاضل. مات سنة(١١٢).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣٥٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨٩).

ومن ذلك: ما رواه كثير النَّواء[١] عن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب[٢] عن أبيه عن جده قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام «يظهر في أمتي في آخر الزمان قومٌ يُسمَّون الرافضة يرفضون الإسلام» هكذا رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه.[٣]

وفي السنة من وجوه صحيحة عن يحيى بن عقيل: ثنا كثير، ورواه أيضاً من حديث أبي شهاب عبد ربه بن نافع الخياط[٤] عن كثير النوَّاء عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده يرفعه قال: «يجئ قوم قبل قيام الساعة يسمَّون الرافضة برآء من الإسلام» وكثير النواء يضعفونه.[٣]

وروى أبو يحيى الحِمَّاني[٥] عن أبي جَنَاب الكلبي[٦] عن أبي سليمان الهمداني -أو النخعي- عن عمه عن علي قال: قال النبي عليه الصلاة والسلام «يا علي، أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوماً لهم نبز يقال لهم الرافضة إن أدركتهُم فاقتلهم فإنهم مشركون»[٧] قال علي: ينتحلون حُبَّنَا أهل البيت، وليسوا كذلك وآية ذلك أنهم يشتُمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

ورواه عبد الله بن أحمد: حدثني محمد بن إسماعيل الأحمسي[٨] ثنا أبو يحيي.

ورواه أبو بكر الأثرم في سننه: حدثنا معاوية بن عمرو[٩] حدثنا فُضيل بن مرزوق عن أبي جناب عن أبي سليمان الهمداني عن رجل من قومه قال: قال علي: قال

---

(١) هو كثير بن إسماعيل النواء. أبو إسماعيل التميمي الكوفي. ضعيف.

(٢) هو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب قتل بالبصرة في أيام المنصور.

(٣) (ضعيف) رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ١٠٣) وابن أبي عاصم (٩٧٨) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٥٢) وقال هذا لا يصح. وعزاه الهيثمي في المجمع(١٠/ ٢٢) لعبد الله والبزار وقال فيه كثير بن إسماعيل وهو ضعيف. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في الظلال.

(٤) هو عبد ربه بن نافع الخياط (في تقريب التقريب الحناط) نزيل المدائن. أبو شهاب الأصغر صدوق يهم. مات سنة(١٧٢).

(٥) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني. أبو يحيي الكوفي. صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء مات سنة(٢٠٢).

(٦) هو يحيي بن أبي حية الكلبي. أبو جناب مشهور بكنيته. ضعفوه لكثره تدليسه. مات سنة(١٥٠) أو قبلها.

(٧) رواه عبد الله بن أحمد في السنة(١٢٠١) واللالكائي في (شرح أصول اللاعتقاد (٢٨٠١، ٢٨٠٢) والخطيب البغدادي في تاريخه (١٢/ ٢٩٨) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢٩) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٥٤) وفي الموضوعات (١/ ٣٩٧) وقال لا يصح.

(٨) هو محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحْمسِي. أبو جعفر السراج. ثقة. مات سنة(٢٦٠).

(٩) هو معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدى. أبو عمرو البغدادي ثقة مات سنة(٢١٤).

رسول الله ﷺ: «ألا أدلك على عمل إن عملته كنت من أهل الجنة؟ وإنك من أهل الجنة، إنه سيكون بعدنا قومٌ لهم نبزٌ يقال لهم الرافضة، فإن أدركتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون» قال: وقال علي رضي الله عنه: سيكون بعدنا قوم ينتحلون مودتنا يكذبون علينا، مارقة، آيةُ ذلك أنهم يسُبُّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.[١]

ورواه أبو القاسم البغوي: حدثنا سويد بن سعيد[٢] حدثنا محمد بن خازم عن أبي جناب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني عن علي رضي الله عنه قال: يخرج في آخر الزمان قوم لهم نبز يقال لهم الرافضة، يعرفون به، وينتحلون شيعتنا، وليسوا من شيعتنا، وآيةُ ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر، أينما أدركتموهم فاقتُلُوهم فإنهم مشركون.[٣]

وقال سويد: حدثنا مروان بن معاوية[٤] عن حمَّاد بن كيسان عن أبيه، وكانت أخته سرية لعلي رضي الله عنه قال: سمعت علياً يقول: يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام، فاقتلوهم فإنهم مشركون»[٥] فهذا الموقوف على علي رضي الله عنه شاهد في المعنى لذلك المرفوع.

وروى هذا المعنى مرفوعاً من حديث أم سلمة، وفي إسناده سَوَّار بن مصعب وهو متروك.[٦]

وروى ابن بطَّة بإسناده عن أنس قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «إن الله اختارني واختار لي أصحابي فجعلهم أنصاري، وجعلهم أصهاري، وإنه سيجئ في آخر الزمان قوم يبغضونهم، ألا فلا تواكلوهم ولا تشاربوهم، ألا فلا تناكحوهم، ألا فلا تُصلُّوا معهم، ولا تُصلُّوا عليهم، عليهم حَلت اللعنة» وفي هذا الحديث نظر.[٧]

---

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٨٠٣)

(٢) هو سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني. أبو محمد. صدوق في نفسه. إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه وأفحش فيه ابن معين القول، مات سنة(٢٤٠).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح أصول اللاعتقاد» (٢٨٠٧).

(٤) هو مروان بن معاوية بن الحارث الغزارى الكوفي إمام حافظ ومحدث رحَّال. ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ. مات سنة(١٩٣).

(٥) رواه بنحوه ابن أبي عاصم (٩٧٩) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٨٠٦) وضعفه الألباني في «الظلال».

(٦) رواه ابن أبي عاصم (٩٨٠) في السنة والطبراني في الأوسط (٦٦٠٥) والخطيب البغدادي في تاريخه (٣٥٨/١٢) وابن الجوزي في العلل (٢٥٨). والحديث أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة ص٣٨١ وقال الألباني في الظلال «إسناده ضعيف جداً».

(٧) رواه الخلال في السنة(٧٦٩) وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٦٠) وابن حبان في المجروحين ١٨٧/١ وقال ابن حبان هذا خبر باطل لا أصل له وقال الذهبي في الميزان ٣١٩/١ منكر جداً وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع(١٥٣٧).

وروى ما هو أغرب من هذا وأضعف، رواه ابن البناء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ولا تسبوا أصحابي فإن كفارتهم القتل».

وأيضاً، فإن هذا مأثور عن أصحاب النبي ﷺ، فروى أبو الأحوص[١] عن مغيرة عن شباك[٢] عن إبراهيم[٣] قال: بلغ عليّ بن أبي طالب أن عبد الله بن السوداء[٤] يبغض أبا بكر وعمر، فهمّ بقتله فقيل له: تقتل رجلاً يدعو إلى حبكم أهل البيت؟ فقال: لا يُساكنني في دار أبداً.[٥]

وفي رواية عن شباك قال: «بلغ علياً أن ابن السوداء يُبغض أبا بكر وعمر، قال: فدعاه ودعا بالسيف، أو قال: فهمّ بقتله، فكلم فيه، فقال: لا يساكنني ببلد أنا فيه، فنفاه إلى المدائن»[٦] وهذا محفوظ عن أبي الأحوص، وقد رواه النجاد[٧] وابن بطة واللالكائي وغيرهم، ومراسيل إبراهيم جياد، ولا يظهر عن علي رضي الله عنه أنه يريد قتل رجل إلا وقتله حلال عنده، ويُشبه -والله أعلم- أن يكون إنما تركه خوف الفتنة بقتله، كما كان النبي عليه الصلاة والسلام يُمسكُ عن قتل بعض المنافقين، فإن الناس تشتتت قلوبُهم عقب فتنة عثمان رضي الله عنه، وصار في عسكره من أهل الفتنة أقوام لهم عشائر لو أراد الانتصار منهم لغضبت لهم عشائرهم، وبسبب هذا وشبهه كانت فتنة الجمل.

وعن سلمة بن كُهيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى[٨] قال: قلت لأبي: يا أبت لو كنت سمعت رجلاً يسبُّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالكفر، أكنت تضرب عنقه؟ قال: نعم، رواه الإمام أحمد وغيره، ورواه ابن عيينة عن خلف، بن

---

(١) هو سلام بن سليم الكوفي أبو الأحوص ثقة متقن. مات سنة(١٩٩).
(٢) هو شباك الضبي الكوفي الأعمى. ثقة له ذكر في مسلم. وكان يدلس.
(٣) هو إبراهيم النخعي.
(٤) هو عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة ضال مضل قال الذهبي أحسب أن علياً حرقه بالنار. قال الجوزجاني زعم أن القرآن جزء من تسعه أجزاء وعلمه عند علي فنهاه علي بعد ما هم به. هو رأس الطائفة السبئية أصله من اليمن كان يهودياً وتظاهر بالإسلام كان يقول بألوهيه علي وبالرجعه وبالتناسخ.
(٥) رواه اللالكائي في «شرح أصول اللاعتقاد» (٢٣٨٠).
(٦) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٧٩).
(٧) هو محمد بن الحسن بن سليم النجاد. ثقة مأمون مات سنة(٣٩١).
(٨) هو سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي الكوفي من علماء الكوفة. ثقة.

حوشب[١] عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، قال: قلت لأبي: لو أتيت برجل يسب أبا بكر ما كنت صانعاً؟ قال: أضربُ عنقه، قلت: فعمر؟ قال: أضرب عنقه»[٢] وعبد الرحمن بن أبزى من أصحاب النبي ﷺ، أدركه وصلى خلفه، وأقره عمر رضي الله عنه عاملاً على مكة، وقال: هو ممن رفعه الله بالقرآن، بعد أن قيل له: إنه عالم بالفرائض قارئ لكتاب الله، واستعمله علي رضي الله عنه على خراسان.

وروى قيس بن الربيع[٣] عن وائل عن البهى قال: وقَعَ بين عبيد الله بن عمر وبين المقداد كلام، فشتم عبيدُ الله المقداد، فقال عمر: عليَّ بالحداد أقطع لسانه لا يجترئ أحد بعده يشتم أحداً من أصحاب النبي ﷺ، وفى رواية: فهمَّ عمر بقطع لسانه، فكلمه فيه أصحابُ محمد ﷺ، فقال: ذرونى أقطع لسان ابنى لا يجترئ أحد بعده يسب أحداً من أصحابِ محمد ﷺ، رواه حنبل وابن بطة واللالكائى وغيرهم[٤]، ولعل عمر إنما كفَّ عنه لما شفع فيه أصحابُ الحق، وهم أصحابُ النبي ﷺ، ولعل المقداد كان فيهم.

وعن عمر بن الخطاب أنه أتي بأعرابى يهجو الأنصار، فقال: لولا أن له صحبة لكفيتُكموه، رواه أبو ذر الهرويُ.

ويؤيد ذلك ما روى الحكم بن حَجْل[٥] قال: سمعت علياً يقول لا يفضّلنى أحد على أبى بكر وعمر رضي الله عنهما إلا جلدته حد المفترى.[٦]

وعن علقمة بن قيس[٧] قال: خطبنا علي رضي الله عنه فقال: إنه بلغنى أن قوماً يفضلونى على أبى بكر وعمر، ولو كنت تقدمت فى هذا لعاقبت فيه، ولكنى أكره العقوبة قبل التقدم، ومن قال شيئاً من ذلك فهو مُفترٍ عليه ما على المفترى

---

(١) هو خلف بن حوشب الكوفي. أبو يزيد ثقة.

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣٧٨) ومحمد بن عبد الواحد المقدسي في «النهي عن سب الأصحاب» (٣١).

(٣) هو قيس بن الربيع الأسدي الكوفي. أبو محمد صدوق تغير لما كبر أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به.

(٤) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٧٧).

(٥) هو الحكم بن جحل الأزدي البصري ثقة.

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في السنة(١٢٤٢) وابن أبي عاصم (١٢١٩).

(٧) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي أبو شبل. من أجَلّ أصحاب ابن مسعود. ثقة ثبت توفي بالكوفة سنة(٦٢).

خير الناس كان بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر[١]، رواهما عبد الله بن أحمد، وروى ذلك ابنُ بطة واللالكائى من حديث سُويد بن غفلة عن على فى خطبة طويلة خطبها.

وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن ابن أبى ليلى[٢] قال: «تداروا فى أبى بكر وعمر، فقال رجل من عطارد: عُمر أفضلُ من أبى بكر، فقال الجارود: بل أبو بكر أفضل منه، قال: فبلغ ذلك عمر، قال: فجعل يضربه ضرباً بالدّرة حتى شغر برجله، ثم أقبل إلى الجارود فقال: إليك عني، ثم قال عمر: أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فى كذا وكذا، ثم قال عمر: من قال غير هذا أقمنا عليه ما نقيم على المفترى.[٣]

فإذا كان الخليفتان الراشدان عمرُ وعليُّ رضي الله عنهما يجلدان حدَّ المفترى من يفضل علياً على أبى بكر وعمر، أو من يفضل عمر على أبى بكر -مع أن مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب- عُلم أن عقوبة السب عندهما فوق هذا بكثير.

فصل

فى تفصيل القول فيهم

أما من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله، أو أنه كان هو النبى وإنما غلط جبرئيل فى الرسالة، فهذا لاشك فى كفره، بل لا شك فى كفر من توقَّف فى تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تُسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف فى كفرهم.

وأما من سبهم سباً لا يقدح فى عدالتهم ولا فى دينهم -مثل وصف بعضهم

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة(١٣٢٢) وابن أبي عاصم في السنة(٩٩٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٦٧٨). وقال الألباني في الظلال «إسناده حسن»

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي. أبو عيسى . فقيه مشهور. ثقة. قتل بوقعة الجماجم التي كانت بين عبد الرحمن بن الأشعث وحجاج بن يوسف الثقفي سنة(٨٣) .

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنة(١٢٩٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»(٢٤٤٨).

بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك- فهذا هو الذى يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلامُ من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لَعَنَ وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف فيهم، لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدُّوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً فى كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن فى غير موضع: من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك فى كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فُسَّاق، وأن هذه الآية التى هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١١٠] وخيرها هو القرنُ الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقى هذه الأمة هم شرارها، وكفرُ هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شئ من هذه الأقوال، فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مُثلات، وتواتر النقل بأن وجوههم تُمسخ خنازير فى المحيا والممات، وجَمَع العلماء ما بلغهم فى ذلك، وممن صنَّفَ فيه الحافظ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى[1] كتابه فى النهى عن سب الأصحاب، وما جاء فيه من الإثم والعقاب.

وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب فى كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه، وليس هذا موضع الاستقصاء فى ذلك، وإنما ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام الكلام فى المسألة التى قصدنا لها.

---

(١) هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الجمَّاعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي. روي عن ابن الجوزي وغيره وعنه ابن نقطة وأبى النجار والبرزالي وشرف الدين النابلسي وغيرهم من مصنفاته. الأحاديث المختارة -فضائل الأعمال - صفة الجنة - ذم المسكر- دلائل النبوة- النهي عن سب الأصحاب. مات سنة(٦٤٣).

فهذا ما تيسَّر من الكلام فى هذا الباب، ذكرنا ما يسرهُ الله واقتضاه الوقتُ، والله سبحانه يجعله لوجهه خالصاً، وينفع به، ويستعملنا فيما يرضاه من القول والعمل.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علي رسوله المؤيد بباهر المعجزات، وعلي آله وصحبه ذوي المروءات، وعلي علماء أمته الذين اهتدوا بهداه، ووفقهم الله لما يحبه ويرضاه.

✪✪✪✪✪

الفهرس

الموضوع | الصفحة